بسم الله الرحمن الرحيم

النداء

وبَعْـــدَ يـــا لا غيـــرُ ذا النـــداءِ إحْذِفْـــهُ قبـــلَ الأمْـــرِ والـــدُّعاءِ

قوله: "إحذفه" بقطع الهمزة ضرورة على أن المصراع ليس محل وقف، يعني أنه قد يحذف المنادى بـ"يا" خاصة، قبل الأمر كقراءة الكسائي: ﴿ألا يـٰسجدوا﴾، وقبل الدعاء كقول الشاعر: (1)

يـــا لعنـــة الله والأقـــوام كلهـــم والصـــالحين علـــى سمعـــان مـــن جـــار

أي يا قوم، وقول الآخر: (2)

ألم تعلمـــي يـــا عمـــرك الله أنـــني كـــريم علـــى حـــين الكـــرام قليـــل

وليس المراد بعمرك الله القسم، بل المراد سألت الله أن يطيل عمرك، و"عمرك" على هذا مفعول لمفعول محذوف، واسم الجلالة مرفوع على أنه فاعل ذلك الفعل. وقول الآخر: (3)

ألا يـا اسـلمي يـا دار مـي علـى البلـى ولا زال مـــنهلا بجرعائـــك القطـــر

وقيل: "يا" في ذلك لمجرد التنبيه، إذ لا يجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى، لما فيه من الإجحاف ولم يرد به سماع صريح. قاله أبو حيان. قال ابن زكري بعد نقله عنه: قلت: فعل النداء قد عوض عنه حرفه وسد مسده، فصار حذفه مع ذلك كلا حذف، والمنادى لا شك أنه مقصود بالذات في الكلام كالمتعجب منه فيستكره حذفه، لكن لما قويت الدلالة عليه مع الأمر والدعاء حسُن، كالمتعجب منه إذا وجد ما يدل عليه؛ قال: وجعل "يا" للتنبيه

1- البيت من البسيط بلا نسبة في شواهد الكتاب للسيرافي: 2/ 37، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 796، وللبغدادي: 6/ 171

2- البيت من الطويل محذوف، وقائله: مويلك بن جهم المذحجي أو مبشر بن هذيل الفزاري، العيني: 3/ 413، شرح شواهد المغني للسيوطي: 884/2، واقتصر البغدادي في شرح أبيات المغني على أنه لمبشر بن هذيل: 128/7.

3- البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة ديوانه: ص: 206

لا ينجيه من الإجحاف على زعمه لأن المنبه إذ ذاك محذوف، مع ما في ذلك من دعوى التوكيد لـ"ألا" الذي هو خلاف الأصل.

وإنما حذف المنادى قبل هذين، لأن الأمر والدعاء مظنة النداء، ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف، فمن أمثلة وقوع النداء قبل الأمر قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ اسكن أنت وزوجك الجنة﴾، وقوله: ﴿يَـٰبَنِيٓ ءَادَمَ خذوا﴾، ﴿يَـٰنُوحُ اهبط﴾، ﴿يَـٰبُنَيَّ اركب﴾، ﴿يَـٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَـٰبَ﴾، وقبل الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰمَـٰلِكُ ليقض﴾،﴿يَـٰمُوسَىٰ ادع﴾،﴿يَـٰٓأَبَانَا استغفر لنا﴾، وقد أنشد الصغاني في العباب شاهدا على أن الحوب الهلاك لأبي دؤاد حارثة ابن الحباب الإيادي وهو: [4]

يا كل حصن وإن طالت سلامته   يوما سيدركه النكراء والحوب

وقال: المعنى "يا قوم كل حصن"، فحذف المنادى مع أنه لا دعاء بعده ولا أمر .اهـ من الدماميني لكن في التمثيل لثبوت المنادى قبل الدعاء بقوله تعالى: ﴿يَـٰمُوسَىٰ ادع﴾ و﴿يَـٰٓأَبَانَا استغفر لنا﴾ نظر، وإن كان قد تبع فيه المصنف، لأن "ادع" ليس دعاء وإنما هو أمر بالدعاء، وكذا "استغفر" أمر بطلب الاستغفار وليس استغفارا. قاله ناظر الجيش

وقَبْلَ لَيْتَ رُبَّ حَبَّذا بِيا   فَكُنْ مُنَبِّهًا ولا تُنادِيا

يعني أن "يا" إن تلتها "ليت" أو "رب" أو "حبذا" فهي للتنبيه لا للنداء، نحو: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي كنت معهم﴾، و«ياليتني كنت حيا إذ يخرجك قومك»[5]، و« يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة» [6]، وقوله: [7]

---

[4]- البيت من البسيط، وهو لهذلي، وقيل لأبي داؤد الإيادي. التاج: "حوب"، والحوب بالضم الهلاك، ويشبه هذا البيت بيت لسريع بن عمران الهذلي:

وكل حي وإن طالت سلامتهم   يوما طريقهم في الشر دعبوب

شرح أشعار الهذليين 578/1، وطريق دعبوب: سهل.

[5]-الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي رقم: 1 ، ومسلم في كتاب الإيمان رقم 103.

[6]-الحديث تقدم تخريجه

[7]- البيت تقدم الكلام عليه 20/1

يـــا رب ســـار بـــات مـــا توســـدا إلا ذراع العـــنس أو كـــف اليـــدا

وقوله: [8]

يـــا حبـــذا جبـــل الريـــان مـــن جبـــل وحبـــذا ســـاكن الريـــان مـــن كانـــا

وإنما كانت مع هذه للتنبيه لأن مُوِليَ "يا" أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده، ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف، كقوله تعالى حكاية عن مريم: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مت قبل هذا﴾ قاله المصنف، ولأنه قد جمع بين "يا" و"ألا" توكيدا كما سياتي قريبا إن شاء الله تعالى قاله الشيخ خالد؛ وقيل هي في الحالتين للنداء، وقد نظّر الدماميني في ما قاله المصنف، قال ابن زكري: ووجهه ظاهر إذ لا مانع من أن يكون المعنى "يا رب".

تنبيهان: الأول: قد يجمع بين "ألا" و"يا" توكيدا في نداء وغيره، كقوله: [9]

ألا يـــا ابـــن الـــذين فنـــوا وبـــادوا أمـــا والله مـــا ذهبـــوا لتبقـــى

وقوله: [10]

ألا يـــا ليـــت أيامـــا تولـــت يكـــون إلى إعادتهـــا ســـبيل

الثاني: لا يزاد على ما تقدم نحو: "يا نعم المولى" بل يحمل على كون جملة "نعم" هي المنادى، لأنها كلام صار بتقدير المفرد أي "رجل في غاية الجودة"، فصارت تحكى وإن لم يسم بها، ويؤيد ذلك دخول حرف الجر عليها، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما لبعضهم. انظر شرح ابن زكري للفريدة هنا وفي باب "نعم".

فـي الظـرْفِ والمَصْـدَرِ والحـالِ عَمِـلْ عامِلُـه وقيـلَ فـي الحَـالِ حُظِـلْ

يعني أن عامل المنادى قد يعمل في الظرف، كقوله: [11]

8- البيت من البسيط، وقائله: جرير ديوانه: ص: 754

9- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 246/3، والمساعد: 487/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

10- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 246، والمساعد: 487/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

11- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، والمساعد: 488/2، ولم أقف عليه في كتب الشواهد.

يا دار بين النقى والحزن ما صنعت   يد النوى بالألى كانوا أهاليك

والظاهر أن الظرف هنا حال كما قال أبو حيان، فهي من مسألة الحال، وكذا قوله:[12]

يا دار مية بالعلياء فالسند   ... ...

وفي المصدر، كقوله: [13]

يا هند دعوة صب هائم دنف   مني بلطف وإلا مات أو كربا

أي أدعو دعوة صب، وهو أدل دليل على أن عامله "أدعو" محذوفا. **قلت**: وقد أغفلوا ذكر هذا الموضع في المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر، حتى إن ابن هشام حصرها في عشرة، قال: فتلك عشرة كاملة، فيستدرك عليه هذا الموضع فتكون أحد عشر.

وفي الحال، كقوله: [14]

يا أيها الربع مبكيا بساحته   كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا

قلت: وقد أغفلوا ذكر هذا الموضع أيضا عند قوله في الخلاصة: (وبعض ما يحذف ذكره حظل). و مقتضى كلام ابن مالك مجيء الحال من المنادى مطلقا، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى منع ذلك مطلقا، وفصل قوم منهم الاخفش والمازني والفارسي بين أن تكون مؤكدة فيجوز وإلا فلا، وممن أجازه المبرد وقال: "أناديه قائما ولا أناديه قاعدا"، وأنشد: [15]

... ...   يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

قال الرضي: والظاهر أن عامله "بؤس" الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب

12- البيت من البسيط، وقائله النابغة الذبياني، ديوانه ص: 25 ، ومختارات الأعلم: 149/1، تمامه: (أقوت وطال عليها سالف الأبد)، والشاهد فيه: عمل عامل النداء من قوله: (يا دار مية) في الجار والمجرور وهو (بالعلياء) ومحله نصب على الحالية.

13- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، ولم أجده في كتب الشواهد.

14- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 247/3، ولم أجده في كتب الشواهد.

15- البيت أوله: (قالت بنو عامر خالوا بني أسد)، وهو من البسيط وقائله: النابغة الذبياني، مختارات الأعلم: 180/1، والشاهد فيه: عمل عامل النداء من قوله: (يا بؤس) في الحال وهو (ضرارا). وقوله: خالوا من خاليته مخالاة تاركته.

الحال أعني "الجهل"، تقديرا لزيادة اللام، فهو مثل: "أعجبني مجيء زيد راكبا".

وفَصَلُوا مِنْ حَرْفِهِ المُنادَى بالأمْرِ نَحْو يا اقتربْ عُبادَا

يعني أنه قد يفصل حرف النداء عن المنادى بالأمر، كقوله: [16]

ألا يا فابك تهياما لطيفا وأذر الدمع تسكابا وكيفا

أي "يا لطيفة" فرخمت وفصلت بالأمر ومتعلقه. قال الشيخ خالد: ويحتمل أن يقال إن "يا" تنبيه مؤكد لـ"ألا" وأن "لطيفا" محذوف منه حرف النداء أي يا لطيفة.

ونَصْبَ مَوْصُوفٍ أجِزْ مُعَرَّفِ كيا مُغِيثًا أسْتَغِيثُه الْطُفِ

قوله: "نصب" هو بالنصب مفعول "أجز"، وقوله: "معرف" نعت لقوله"موصوف"، وفصل بينهما بقوله "أجز"، وقد تقدم لنا في باب النعت عند قول الناظم: (وصل مبينا..إلخ) أنه يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بما لم تتمحض مباينته. يعني أنه يجوز نصب ما وصف من معرف بقصد أو إقبال نحو: "يا مغيثا أستغيثه الطف"، وكماورد من قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده: «يا عظيما يرجى لكل عظيم» [17]، وكقول الشاعر: [18]

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقول الآخر: [19]

أعبدا حل في شعبى غريبا ألوما لا أبا لك واغترابا

قال ياسين في حاشيته على الألفية: فلا حاجة لجعل النصب في هذا البيت للضرورة كما هو مقتضى تمثيلهم به عند قول الخلاصة: (و اضمم أو انصب ما اضطرارا... إلخ)، وقال الآخر: [20]

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

16- البيت من الوافر وهو لجَدَّابة بنت خويلد النخعية تخاطب أمتها لطيفة. شرح المصنف للتسهيل: 247/3.

17- الحديث في كنز العمال 7/ 466 ح: 19811.

18- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة، ديوانه ص: 389. خزانة الأدب: 311/1.

19- البيت من الوافر، وقائله جرير. ديوانه ص: 86 خزانة الأدب: 1/ 308

20- البيت تقدم الكلام عليه.

وحكى الفراء "يا رجلا كريما أقبل"؛ لكن قال الموضح في الحواشي في الحديث: إنه ليست الجملة نعتا لما قبلها، وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى، كما في "يا طالعا جبلا"، أي وعلى هذا فالنصب محل اتفاق؛ وأما ما حكاه الفراء من "يا رجلا كريما" فيحتمل أن يكون المنادى فيه محذوفا و"رجلا" حال موطئة منه، والتقدير: يا زيد رجلا كريما أقبل؛ وأما قول الشاعر: (أدارا بحزوى) ونحوه فقد قال المرادي إن ظاهر مذهب البصريين أن النصب فيه لقصد التنكير، قالوا: لو كان النصب موجبا لوجب نصب "يا زيد الطويل".اهـ لكن قال الشيخ خالد: قول المرادي إن التنوين لقصد التنكير معترض بأن الشاعر لا يريد دارا ما بحزوى بل دارا خاصة بحزوى.

تنبيهان: الأول: يفيد ما حكى الفراء أنه لا يتقيد الوصف هنا بكونه جملة أو شبهها وهو ظاهر التسهيل وشراحه أيضا، ففي التقييد بهما كما في بعض الطرر نظر، وإن كان قد يؤخذ من كلام الرضي أن غير الكسائي والفراء يرى اختصاص النصب بهما، ووجَّه ذلك بأنه لا يجوز مع قصد التعريف "يا رجلا ظريفا" بخلاف نحو: "يا حليما لا يعجل"؛ قال: لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة ويصح وقوعهما وصفا لنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: "يا حليما لا يعجل" و "أدارا بحزوى" مضارعا للمضاف مع قصد التعريف بخلاف نحو: "يا رجلا ظريفا"، ثم نقل عن الكسائي والفراء إجازة ذلك، قال: وفيه إشكال لاستلزام جواز "لا رجلا راكبا" ولا قائل به.اهـ باختصار وتصرف

الثاني: قول الناظم: "أجز" هكذا أيضا في التسهيل، وفيه إشعار بجواز البناء على الضم، ومنه قول الشاعر: [21]

يا دار حسرها البلى تحسيرا ... وسفت عليها الريح بعدك مورا

لكن أفاد السيوطي في الهمع أن الكثير أوجب النصب ذاهبين إلى أنه من شبيه المضاف، أقول: وهو ظاهر كلام الرضي في ما تقدم، وقد حُمل البيت على أن جملة "حسرها

---

[21]- البيت من الكامل، وقائله: الحارث بن خالد المخزومي، شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 1/ 432، والشاهد فيه بناء النكرة الموصوفة بالجملة على الضم للنداء في قوله: يا دار حسرها... إلخ.

البلى" مستأنفة بعد المنادى لا صفة له، والحاصل كما في التصريح: أن الأحوال ثلاثة: أنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته، بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة، لأنه حينئذ من شبيه المضاف، ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء، بأن يطرأ بعد النداء، فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف، ويجوز الوجهان في احتمال الأمرين. اهـ

قوله: "يجوز الوجهان..إلخ" التحرير: أن الضم واجب باعتبار نداء النكرة قبل الوصف، والنصب واجب باعتبار وصفها قبل النداء انظر حاشية ياسين على التصريح

واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة، مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات، قال: وغاية ما يتمحل له: أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة، فيصح وصفه بجميع ذلك، ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا، لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده.

قال الصبان بعد نقله: وجوابه المذكور إنما يتم على النصب، وأجاب في التصريح: بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في غيرها.

قال في التصريح: فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز في المعرفة الموصوفة، نحو: "يا زيد العاقل"، أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها اهـ ونحوه للشاطبي في شرح الألفية، فانظره فقد بسط الكلام في المسألة.

ويا اثْنَتا عَشْرَةَ عَنَّا اشْتَهَرا   وقِيلَ ما يُقالُ يا اثْنَيْ عَشَرا

يعني أنك إذا ناديت اثنتي عشرة واثني عشر، قلت: "يا اثنتا عشرة ويا اثنا عشر" بالألف، إجراء لهما مجرى المثنى وتنزيلا للعشرة منزلة النون، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون: "يا اثني عشر واثنتي عشرة" بالياء، إجراءا لهما مجرى المضاف لشبههما به في الصورة. وقوله: "عنا" أي معشر البصريين، لأن نحاة هذه البلاد بصريون في غالب المسائل تبعا لابن مالك، وقوله: "وقيل ما يقال" أي الذي يقال في مذهب الكوفيين.

وَضُمَّ الابنَ واحملاً على العَلَمْ   ضِلَّ بنَ ضِلٍّ اكفُفَا عمن ظَلَمْ

كَـــذا فُـــلانُ ابْـــنُ فُـــلانٍ وكَـــذا   يـــا سَـــيّدَ ابـــنَ سَـــيّدٍ فـــأبَ الأذَى

قوله: "وضم الابن" يعني أنه يجوز ضم الابن في كل علم وصف بابن وأضيف إلى علم، نحو: "يا زيد بن عمرو" بضم النون من "ابن" إتباعا لضمة الدال، رواه الأخفش عن بعض العرب؛ أما فتح النون من "ابن" فهو الأصل، ولا إشكال أن فتحة "ابن" فتحة إعراب إذا ضم موصوفه، وأما إذا فتح فكذلك عند الجمهور، لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للإتباع أو لإضافته إلى ما بعد "ابن"، نعم، إعْرَابِيَّة فتحةِ "ابن" على الإضافة المذكورة غير ظاهرة، لأن "ابن" على الإضافة مقحم بين المتضايفين، ففتحته غير مطلوبة لعامل، اللهم إلا أن يجعل مضافا تقديرا إلى مثل ما أضيف إليه ما قبله، مقدرا قبله "يا" أو "أعني" مثلا، وقال عبد القاهر: هي حركة بناء، لأنك ركبته معه كتركيب خمسة عشر، والظاهر في إعرابه على هذا القول: أن يقال: "زيد ابن" منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي، وحركة "زيد" على هذا حركة بنية. اهـ من الأشموني ممزوجا بالصبان

قوله: "واحملا على العلم..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "احملا" و "اكففا"، أي ويلحق بالعلم المذكور في جواز الفتح مع جواز الضم ألفاظ لكثرة استعمالها كالعلم، وهي: "يا ضُل بن ضُل" بضم الضاد وكسرها كما في القاموس، علم جنس على من لا يعرف هو ولا أبوه، و "يا فلان بن فلان"، و "يا سيد بن سيد"، ذكر ذلك في التسهيل، وهو مذهب الكوفيين، وعليه اعتمد ابن مالك وتبعه الناظم، ومذهب البصريين في جميع ذلك بناء المنادى على الضم، قال في المساعد: ومثله: "يا كلب بن كلب" و"يا شريف بن شريف" و"يا فاضل بن فاضل"، وما أشبه ذلك من كل اسم أو صفة مدح أو ذم، إذا كان منادى غير علم مضافا إلى غير علم موافق للفظ المنادى

قول الناظم: "اكففا عمن ظلم" بفتح اللام خوف السناد، والتركيب للنائب أسعد بالمعنى من الإسناد للفاعل، فالظا لم أحق أن يحمل عليه.

وحَـــذَفُوا التنْـــوِينَ فـــي غَيْـــرِ النِّـــدا   وفَتَحُـــوا مِـــنْ عُمَـــرَ ابْـــنِ أحْمَـــدا

يعني أنهم يحذفون تنوين علم موصوف بابن مضاف إلى علم في غير النداء، لالتقاء

الساكنين، نحو: "جاءني زيد بن عمرو" فلا يجوز تنوين "زيد" في هذه الصورة وما حمل عليها، قال: [22]

تناولها كلب بن كلب فأصبحت ترامى بها الأطواد لهفا على لهف

والوصف ببنت كالوصف بابن في النداء، وفي غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب، فيقولون: هذه هند بنت عاصم، بتنوين هند وتركه. وشرط بعض المتأخرين في العلمين التذكير وغلط، وإنما هو شرط ابن، وقال بعض المغاربة: شرط التذكير فيهما صحيح، ونسبة الرجل إلى أمه عار عندهم، فتقول: "زيد ابن فاطمة" بتنوين زيد، وإنما حذفوا في "عمرو ابن هند" لكثرة الاستعمال. انظر المساعد

لطيفة: قال الشيخ خالد: إن قولك: "زيد ابن عمرو" بالتنوين كلام تام، وبعدمه محتاج إلى خبر، لأن "ابن" مع التنوين خبر ومع عدمه نعت، وفي ذلك ألغز القائل:

ما نون ان لحقت تم الكلام بها وإن تزل فابتداء غير ذي خبر

والحذف هنا لالتقاء الساكنين، لا للتركيب خلافا للفارسي، فإنه قال: إذا قلت "جاء زيد بن عمرو" ركب "زيد" وصفته وصارا ككلمة واحدة، وإن الدال فتحت للتركيب، فصار "جاء زيد بن عمرو"، والضمة في النون كالضمة في الكاف من "هذا بعلبك"، وفتحة الدال كفتحة اللام من "بعل"، والمجموع مضاف إلى "عمرو"، ثم أتبع الأول بالثاني فضم، وتركُ التنوين عنده للتركيب لا التقاء الساكنين، وليس ما رآه بصحيح، للإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف، نحو: "صلى الله على يوسف بن يعقوب"، وإلى مذهب الفارسي أشار الناظم بقوله: "وفتحوا من عمر بن أحمدا"، والواو للتعليل كما في قوله: [23]

سما لك شوق بعد ما كان أقصرا وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

قيل الصواب: لو قال: "إذ فتحوا"، أقول: بل لو قال:

وحذفوا التنوين في غير الندا وحذفُه للساكنين وُجدا

---

[22]- البيت من الطويل نسبه ابن عقيل في المساعد للكميت: 2/ 496.

[23]- البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 52.

ولـــــيس تركيبـــــا فإتباعـــــا بـــــدا إذ فتحـــوا مـــن عمـــر ابـــن أحمـــدا

لكان أوضح.

قال في التسهيل: "وليس مركبا فيكون كمرء في إتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافا للفارسي" وعقد ذلك محمد فال بن باب بقوله:

وفي ســــــوى النـــــــداء لا تنـــــون ولـــــيس إتباعــــا كمـــــرء ينبـــــني

ورُبَّمـــا نُـــوِّنَ فـــي مـــا انتَظَمـــا ومُطْلَقًـــا أَلِفُـــه لَـــنْ يُرْسَـــما

قوله: "وربما نون في ما انتظما" يعني أنه ربما نون العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم في غير النداء للضرورة، كما في قوله: [24]

جاريـــة مـــن قـــيس بـــن ثعلبـــه كريمـــــة أخوالهـــــا والعصـــــبه

تزوجـــت شـــيخا عظـــيم الرقبـــه ... ...

خلافا لابن جني، فإنه أجاز التنوين مطلقا نظما أو نثرا، لكن على إعرابه عنده بدلا، وساغ التنوين حينئذ لأنه من جملة أخرى، إذ البدل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه، وإذا كان كذلك لم يجعله معه كالشيء الواحد، فوجب أن ينوى انفصال "ابن" عما قبله، واعترضه جماعة بأنه لو كان الأمر كما قاله لكان مثل: "كلمت زيدا ابن بكر" كثيرا في كلامهم، لأنه وجه مطرد شائع في كلامهم، ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على الضرورة كما قال المصنف اهـ من الدماميني

قوله: "ومطلقا ألفه لن يرسما" وفي رواية "لن يرقما"، يعني أن ألف "ابن" في حال النداء وغيره لا ترسم في هذه الصورة إلا إذا وقع ابتداء سطر، أو أضيف إلى مؤنث، كزيد ابن فاطمة، أو إلى جد، أو كان خبرا، أو ثني، أو سبق باستفهام، ونظم بعضهم هذا فقال:

---

[24]- الرجز، للأغلب العجلي كما في شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 207/2، وروايته بعد البيت الأول: قباء ذات سرة مقعَّبه ممكورة الأعلى رداح الحجبه كأنها حلية سيف مذهَبْه.
المقعَّبة: السرة التي دخلت في البطن فعَلا ما حولها. الممكورة: المطوية الخلق ، الرداح الثقيلة. الحجبة: رأس الورك. وانظر خزانة الأدب: 1/ 232.

وألــــف ابـــــن رسمـــــه قـــــد حظــــرا إلا إذا أولَ ســـــــــــطر سُـــــــــــطِرا

أو لســـــوى الأب جـــــرى بـــــأن جـــــرى لـــــلأم أو للجـــــــد أو جـــــا خـــــبرا

كـــــــذا إذا ثـــــــــني أو إن عـــــــدلا بـــــــه للاستفهـــــــام أو إن فصــــــــلا

كـــــــذا إذا لم يتقدمـــــــــه عَلَـــــــمْ كمثـــل قـــد أتـــى ابـــن عمـــه الخضـــم

وهذه المسألة من علم الإملاء لا من علم النحو.

تنبيه: لا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف، وجزم الراعي بوجوب تنوين المضاف إليه وكتابة ألف "ابن" إذا كان الموصوف بابن مضافا كما في قام أبو محمد ابن زيد، واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف، واختاره المصنف أيضا إذا كان المضاف إليه "ابن" مضافا.اهـ من الصبان

وحَـــذَفُوا اليـــاءَ مِـــنَ المَنقُـــوصِ مـا لَـمْ يَكُـنْ كيـا مُـرِ المخْصُـوصِ

يعني أن المنقوص من نحو "يا غازي" و"يا قاضي" المعين بالنداء، تحذف ياؤه عند يونس لا عند الخليل، وهما متفقان على ترك التنوين، والخلاف بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها، فوجه إثباتها أنه لما بني حذف تنوينه، فيثبت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين، وقدرت الضمة على الياء لثقلها، ووجه حذفها أن النداء دخل على اسم منون محذوف الياء، فذهب التنوين وبقي الاسم وقدرت الضمة على الياء المحذوفة، ولعل هذا أولى لأن النداء محل تخفيف، ولذلك شرع فيه الترخيم.

ومحل الخلاف ما لم يكن المنقوص باقيا على أصل واحد، كـ"مر" اسم فاعل من "أرى" إذا نون، فإنه يبقى على أصل واحد بعد التنوين وهو الراء، فإن أصله "مرئي" فنقلت حركة الهمزة للراء وحذفت الهمزة بعد نقل حركتها، وحذفت الياء لتوسطها بين كسرة وتنوين وأعلت إعلال قاض كما سيأتي عند قول الناظم: (يا بين كسرة وتنوين أزل..إلخ) أما إذا كان كـ"يا مري" فتثبت الياء بإجماع، ومثله "يفي".

قوله: "المخصوص" أي المعين بالنداء نعت المنقوص، وأما إن كان غير معين كـ"يا قاضيا" فتثبت اتفاقا.

واسْـــتَعْمَلُوا اللهُـــمَّ مَـــعْ نَعَـــمْ ولا وقَلَّلُـــــوا بهـــــا كـــــأللهُمَّ لا

يعني أن "اللهم" كما تستعمل في النداء المحض، تستعمل كذلك مع "نعم" و"لا"، تمكينا للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: "أزيد قام؟" فتقول له: "اللهم نعم" أو "اللهم لا"، وكالحديث: «آالله أرسلك قال: اللهم نعم».[25]

قوله: "وقللوا بها" أي وربما تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور، نحو قولك: "أنا أزورك اللهم إذا لم تدْعُني"، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل، وكقول العلماء: "يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر" و"فلان لا يصدق اللهم إلا أن يصدق الكذوب" وهي في هذين الاستعمالين على أصلها للنداء لكن شابها قصد التمكين والندرة كما نصوا عليه؛ قال ياسين: ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء من البعد لعدم ظهوره، والأقرب أن استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء، قال: وينبغي تحرير العلاقة.اهـ من حاشيته على التصريح

قوله: "كأللهم لا" بقطع الهمزة للضرورة، وهذا مثال للقسم الأول.

وجَـــوَّزُوا الغَيْبَـــةَ فيمـــا أُضْـــمِرَا فِـــي تـــابعٍ وأنْ يَكُـــونَ حاضِـــرا

قوله: "وجوزوا" بواو الجماعة أي جوزه جمهور النحاة، وفي رواية: "وجوز" بصيغة أمر الواحد للإباحة؛ يعني أنه إن كان مع تابع المنادى ضمير، جاز أن يدل على الغيبة باعتبار الأصل وهو كونه اسما ظاهرا، وأن يدل على الحضور باعتبار الحال وهو كونه منادى والمنادى مخاطب، فتقول: "يازيد نفسه وياتميم كلهم" بضمير الغيبة باعتبار الأصل قبل النداء، و"يا زيد نفسك ويا تميم كلكم" بضمير الحضور باعتبار الحال الحادثة بالنداء، كأنك قلت في الأول: أدعو زيدا أو تميما، وفى الثانى: أدعوك أو أدعوكم؛ ومنع الأخفش الخطاب معللا ذلك بأن المنادى اسم ظاهر وليس بموضوع للخطاب، والحجة عليه السماع في قول العرب "يا تميم كلكم"، وقوله: [26]

25- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 62، ومسلم في كتاب الإيمان رقم: 102

26- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 143/2 و الدرر 6/ 171.

ألا أيهـــا المبـــدى الخنـــا مـــن كلامـــه كأنـــك تضـــغو في ثيابـــك خرنـــق

لكن خرج هو قول العرب "يا تميم كلكم" بالرفع على الابتداء، كأنه قال: "كلكم مدعو"، وبالنصب على تقدير "كلكم دعوت"؛ قال ناظر الجيش: ولا يخفى ضعف هذا القول ولهذا لم يذكره المصنف، ثم نقل عن ابن عمرون أن رد الضمير بلفظ الخطاب أولى اعتبارا بالمعنى اهـ وفي حاشية ياسين على التصريح أنه يلزم على تخريجه في الرفع قطع التوكيد، وعلى تخريجه في النصب إيلاء "كل" مضافا للضمير العواملَ اللفظيةَ وهو غير جائز اهـ

قال ابن هشام: ولينظر هل يجوز: "يا تميم أنفسهم كلكم" أو بالعكس؟ كما جاز: ﴿فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم﴾، وإذا جاز الوجهان يتعين تقديم مراعاة اللفظ هنا عند من قال باشتراطه ثَم، أم لا يتعين اهـ من حاشية ياسين على الألفية

ووصْـــفُ وصْـــفِها ولَـــوْ أُضِـــيفا مُلْتَـــزَمُ الرَّفْـــعِ فَـــلا تَحِيفـــا

يعني أن صفة صفة "أي" لا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة، كقوله:[27]

يـــا أيهـــا الجاهـــل ذو التنـــزي لا توعـــدنّ حيـــة بـــالنكز

والتنزي: نزع الإنسان إلى الشر، والنكز: من نكزته الحية بأنفها إذا عضته.

ذكر هذه المسألة المرادي في شرح الألفية والأشموني، وأصلها لابن الناظم في شرحه للخلاصة، لكن أورد الصبان عليها أن تابع ذي محل له محل متبوعه، وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي نصبا وأن يصح نصب نعته اهـ **أقول**: قال الرضي: إن نحو "الرجل" في "يا أيها الرجل" صار كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه؟ قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه، فإذا قيل: فيجب حينئذ أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل ليس هو المنادى المضموم بل مثله اهـ

أقول: ويؤخذ من هذه المسألة أنه لا يشترط في وصف صفة "أي" أن يكون مصحوب "أل"، وهو واضح بناء على جواز نعت النعت، أما على منعه فلعل جواز كونه غير مصحوب "أل" مبني على أنه يغتفر في الثواني ما لايغتفر في الأوائل. وقد اختلفوا في جواز نعت النعت،

---

[27]- البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج. شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 1/ 398.

ففي حاشية الصبان ما نصه: فائدة: يجوز نعت النعت عند سيبويه، ومنه "يا زيد الطويل ذا الجمة"، ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف اهـ.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

فـي الوقْـفِ هـا اجْعلنْـهُ واجْعَـلْ رَقْمَـهْ هـاءً جـوازا كـافْعَلِي يـا أُمَّـهْ

يعني أن التاء في "أبت" و "أمت" المعوضة من ياء المتكلم يجوز جعلها في الوقف هاء، ويجوز رقمها أي رسمها بالهاء، وقرئ بالوجهين في السبع، فوقف ابن عامر وابن كثير بالهاء، وقرأ الباقون بالتاء؛ وإبدالها في الوقف هاء يدل على أنها للتانيث.

وهذا البيت ساقط في بعض النسخ.

أسماء لازمت النداء

ومَكْرَمـانُ مَكْرَمانـةٌ بَـدا كـذاكَ مَلأمـانُ فـي غَيـرِ النِّـدا

أي ومن الأسماء التي لازمت النداء وخرجت عنه قليلا "مكرمان" لكثير الكرم ومكرمانة، وملأمان لعظيم اللؤم وملأمانة، حكى ابن سيده "رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة"، وخرّجه أبو حيان على إضمار القول وحرف النداء، والأصل: "رجل مقول فيه يا مكرمان"، وذكر ابن عصفور في هذه مرة: أن المنع للتعريف وزيادة الألف والنون، ومرة: أن المنع للعلمية والعدل، وجعله بدلا من المعرفة قبله، وعلى هذا يكون في ما رواه ابن سيده إبدال معرفة من نكرة؛ قال في المساعد: ولا يستقيم منع "ملأمان" للصفة وزيادة الألف والنون لثبوت "ملأمانة" اهـ.

والغالب في بناء مفعلان أن يأتي للذم نحو "ملأمان"، وحكى سيبويه والأخفش: "مكرمان ومطيبان" وزعم ابن السيد أن "مكرمان" تصحيف مكذبان، وليس بشيء مع أنه يبقى عليه مطيبان إلا أن يمنع وروده.

وقال في شرح الكافية: إن هذه الألفاظ مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافا، أجاز بعضهم القياس عليه، فتقول: "يا مخبثان وفي الأنثى يا مخبثانة" قاله الأشموني، قال الصبان: ودعوى عدم سماع مخبثان يعكر عليه قول الهمع:

الذي سمع من مفعلان ستة ألفاظ: "مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان".

فصل في ألفاظ تقال لمنادى لا يصرح باسمه

يا هَنُ في المَجْهُولِ قُلْ هَنانِ هَنَةُ هَنْواتُ كذا هَنْتانِ

قوله: "هنْوات" وفي رواية: "هنْتات"، يعني أنه يقال للمنادى المجهول، وهو غير المصرح باسمه، في التذكير: "يا هن"، ولامه المحذوفة واو، بدليل قولهم: "هنوات"، وللاثنين: "ياهنان"، وفي التأنيث للواحدة: "يا هنت" بسكون النون وفتحها، وهذه التاء للإلحاق كما هي في بنت وأخت كما في المساعد وشرح المرادي، والذي يظهر لي أنها عوض عن اللام، وقد استدل له ابن جني بقولهم "هنوات" كما في اللسان والتاج؛ وتقول: "يا هنوات" أو "يا هنتات" للجماعة المؤنثة، و"يا هنتان" للاثنتين، و"يا هنون" للجمع في حال التذكير، ولعل جواز جمعه بذلك لكونه علم جنس على من لم يصرح به من العقلاء والله تعالى أعلم.

وما يَلِي المَنْدُوبَ هاتِي وَلِيا ويا هَناهُ يا هَناهِ رُوِيا

يعني أنه قد يلي أواخر هذه الكلمات ما يلي آخر المندوب من المد وهاء السكت، وقال أبو علي القالي في أماليه: تقول العرب: "يا هناه ويا هنتاه" بضم الهاء تشبيها بالضمير، وكسرها لالتقاء الساكنين، وفي التثنية والجمع: "يا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه وياهناتوه" بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء. وبُحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف، فهلا قلبت نون التثنية في "يا هنانيه ويا هنتانيه" فتحة حفظا للألف، وهلا قلبت ضمة التاء في "هناتوه" فتحة للألف، كما فعل ذلك في "يا هناه ويا هنتاه" والله أعلم.اهـ من الصبان

وليست الهاء بدلا من اللام خلافا لأكثر البصريين، بل الهاء للسكت، بدليل جواز كسرها كما تكسر هاء السكت بعد الألف، سمع: "يا حسرتاه بالضم والكسر" رواهما الفراء في قوله: [28]

وقد رابني قولها يا هنا ه ويحك ألحقت شرا بشر

---

[28]- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس بن حجر. مختارات الأعلم: 1/ 118.

إذ لو كانت بدلا من اللام لم يجز كسرها أصلا، واستدل ابن السراج على من زعم أنها بدل من اللام بأن العرب لم تقل في تثنيته إلا "يا هنان"، ولو كانت بدلا لقيل: يا هناهان"؛ قال المصنف: وفي هذا الاستدلال ضعف، لأن العرب قد تستغني في ما فيه لغتان بتثنية أخصر اللفظين كقولهم في تثنية سواء سيان. وفي المسألة بحث طالعْه في الدماميني.

الاستغاثة

وأَثْبَتُوا وحَذَفُوا مَعْ مَا انْعَطَفْ   واجْتَمَعا في قَوْلِ بَعْضِ مَنْ سَلَفْ

يعني أنهم يثبتون اللام ويحذفونها في المعطوف، نحو: "يا لزيد ولعمرو، ويا لزيد وعمرٍو"، وقد اجتمع الإثبات والحذف في المعطوف في البيت المشار إليه في بيت الناظم وهو من أبيات الكتاب: [29]

يا لعطافنا ويا لرياح   وأبي الحشرج الفتى النفاح

"عطاف ورياح وأبو الحشرج" أسماء رجال يرثيهم الشاعر، والنفاح: كثير النفح أي الإعطاء.

واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ ما اسْتُغِيثَ لَهْ   وحَذْفَ ما بَدا هُنا فاسْتَعْمِلَهْ

قوله: "واجرر بمن ..إلخ" يعني أنه قد يجر المستغاث من أجله بـ"من" إذا كان مستنصرا عليه، فإن كان مستنصرا له تعين جره باللام، وإذا جر الأول بـ"من" وجب تعلقها بعامل من مادة التخليص والإنصاف ونحوهما أفاده الدماميني، قال الصبان بعد نقله: وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل "من" سببية اهـ وذلك كقوله: [30]

يا للرجال ذوي الألباب من نفر   لا يبرح السفه المردِي لهم دينا

وقد قيّد ذلك في الكافية بما إذا كان في الاستغاثة معنى التعجب قال فيها:

وربما استغنوا عن اللام بمن   في ما من اجله تعجب يعن

---

[29]- البيت من الخفيف وهو من الخمسين التي لا يعرف قائلها. كما في خزانة الأدب: 1/ 296.

[30]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 3/ 268، وشرح العيني للشواهد: 270/4.

وأنشد عليه في شرحها: [31]

لَخُطّـــابُ ليلـــى يـــا لَـــبرثن مـــنكم أذل وأمضـــى مـــن ســـليك المقانـــب

قوله: "وحذف ما بدا هنا فاستعمله" بحذف نون التوكيد الخفيفة، وإن كان التقاء الساكنين في الوقف جائزا؛ يعني أن حذف ما بدا من المستغاث والمستغاث له هنا جائز، فيحذف المستغاث فيلي "يا" المستغاث من أجله، ولامه على حالها من الكسر، كقوله: [32]

يـــا لأنـــاس أبـــوا إلا مثـــابرة علـــى التوغـــل في بغـــي وعـــدوان

أي "يالقومي لأناس" لأن التالي "يا" لا يصلح أن يكون مستغاثا وإن صح نداء الناس في الجملة، لأنهم مهجوون بهذا الوصف الذي وصفهم به، ولا يهجو عاقل من يستنصر به اهـ من الدماميني

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم، كقوله: [33]

فهـــل مـــن خالـــد إمـــا هلكنـــا وهـــل بـــالموت يـــا للنـــاس عـــار

أي "يا للناس لمن يشمت بنا"، وقوله: [34]

يـــا لبكـــر أنشـــروا لي كليبـــا يـــا لبكـــر أيـــن أيـــن الفـــرار

فالتقدير في الأول: "يا لبكر لإنشار كليب"، ودل على ذلك بدليل لفظي قطعي، وهو قوله بعد النداء: "أنشروا لي كليبا"، والتقدير في الثاني: "يا لبكر لعدم الفرار والثبوت في الحرب"، ودل على ذلك بالاستفهام الإنكاري بعده، وهذا الكلام وعيد وتهديد، لأنهم لايقدرون على إنشاره، وكأنه قال: "لا نجاة لكم مني إلا بذلك". اهـ من الدماميني

31- البيت من الطويل، وقائله قُرَّان الأسدي، وروايته لزوار ليلى... وبعده:

تزورونهـــا ولا أزور نســـاءكم ألهفـــي لأولاد الإمـــاء الحواطـــب

شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 2/ 17.

32- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 269/3.

33- البيت من الوافر وقائله عدي بن زيد، شرح المصنف للتسهيل: 268/3.

34- البيت من المديد وقائله مهلهل بن ربيعة. شرح المصنف للتسهيل: 269/3.

الندبة

وأَلِفُ النُّدْبَةِ أيْضًا اتّصَلْ   بِنَسَقٍ توكيدِ لفْظٍ وبَدَلْ

يعني أن ألف الندبة كما اتصل بالصفة وما أضيفت إليه من توابع المنادى، يتصل كذلك بالمعطوف نسقا كـ"وازيد وعمراه"، والتوكيد اللفظي كـ"وازيد زيداه"، وكقول عمر رضي الله عنه: "واعمراه واعمراه"، والبدل كـ"وازيد أخاكاه"، لأنه قائم مقام المبدل منه؛ قال ياسين: ولا يبعد دخولها عليهما أي البدل والمبدل منه، وكذلك يقال في عطف النسق. اهـ

ولا تلحق التوكيد المعنوي والبيان.

ورُبَّما أُلْحِقَ ما لَمْ يُنْدَبِ   كعُمَرا في قولِ بَعْضِ العَرَب

أي وقد تلحق الألف منادى غير مندوب ولا مستغاث خلافا لسيبويه، كقول امرأة من العرب لعمر بن أبي ربيعة حين نظرت إلى كعثبها فرأته قرة العين ومنية المتمني فصاحت: "واعمراه"، فقال: "وا لبيكاه"، ولا دليل فيه لأنها قد تكون نزلته لبعده منزلة المفقود، والثاني جاء للمناسبة.

قوله "في قول بعض العرب" وفي رواية لنا عن بعض الشيوخ: "في قول بنت العرب".

الترخيم

وفَتَحُوا تاءً لَها يَجِبُ ضَمْ   نَحْو كِلِينِي يا أُمَيَمَةَ لِهَمْ

يعني أنه قد يقدر حذف هاء التأنيث ترخيما فتقحم مفتوحة كقوله: [35]

كليني لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

الرواية بالفتح، وقالت العرب: "يا طلحة أقبل"، واختلف النحاة في توجيه ذلك على ستة أقوال: هو على الأولين مرخم، فالأول: أنه صار في التقدير: "يا أميم"، ثم أقحم التاء – أي زادها بين الميم والهاء المحذوفة للترخيم – غير معتد بها، أي غير جاعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة إذ لو اعتد بها لما كان مرخما، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح، وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنوية، قاله الفارسي وهو مذهب الأكثر وظاهر كلام سيبويه؛

35- البيت من الطويل، وقائله: النابغة الذبياني: مختارات الأعلم: 1/ 159.

وهذا القول يجري على أن الإقحام زيادة الشيء في غير موضعه؛ والثاني: أنه أقحم التاء بين الميم وحركتها بناء على أن الحركة بعد الحرف، إذ لو دخلت بعد الحرف وحركته لوجب البناء على الضم، قال الجعبري:

الشـــكل ســـابق حرفـــه أو بعـــده　　قـــــولان والتحقيـــــق مقترنـــــان

وهو مذهب قوم ونقل أيضا عن الفارسي، و يجري على أن الإقحام إدخال الشيء بين شيئين؛ وعلى القول الثالث هو في تقدير المرخم، أي أنه لما كان ما ختم بالتاء الغالب نداؤه مرخما قدروا الهاء محذوفة مع أنها ثابتة ففتحوها إذ كان الفتح حركة ما هي حالة محله وهو الميم مثلا؛ أما على الأقوال الثلاثة الباقية فهو غير مرخم؛ فالقول الرابع: أنه معرب على أصل المنادى، ونصب تشبيها بالمضاف ولم ينون لأنه غير منصرف، فقد ادعى أبو حيان جواز ذلك في المفرد المعرفة إذا كان مختتما بتاء التانيث، قائلا: إن هذا أي جواز بنائه على الضم وإعرابه بالنصب خصوصية له من بين المناديات؛ والقول الخامس: أنه مبني على الفتح، لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها تشاكل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير: "لا رجل في الدار"، وأنشد هذا القائل: [36]

يـــا ريـــحَ مـــن نحـــو الشـــمال هـــبي　　... ... ...

بالفتح، ولا يمكن دعوى إعراب "ريح" لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف "أميمة"، **أقول**: وفي تعليلهم البناء على الفتحة بأنها تشاكل حركة إعرابه عندي نظر، فإنهم لم يذكروا ذلك هناك في أسباب البناء على الفتح، بل ذكروا ما يفيد خلاف ذلك في أسباب البناء على الضم، قال الناظم هناك: "واضمم لخلف المعرب" والله تعالى أعلم.

ثم رأيت الأشموني قال هنا: فهو نظير "لا رجل في الدار"، لكن الذي اقتصر عليه هناك في باب "لا" أن اسمها بني على الفتح لخفته، لكن زاده الصبان فيرِد عليه ما تقدم. والعلم لله تعالى.

والقول السادس: أن التاء مضمومة في الأصل، ولكنها فتحت إتباعا لحركة ما قبلها، كفتحة "يا زيد بن عمرو" إتباعا لفتحة النون، بل الإتباع هنا أولى لأنه في كلمة، ولأنه إتباع متأخر لمتقدم، وهو اختيار المصنف، ولعل وجهه أن فيما اختاره مراعاة ملفوظ

---

[36] هذا شطر رجز، وقيل: ليس بشعر، العيني: 294/4.

وهو حركة الميم، وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها. اهـ ملخصا من شرح الشيخ خالد، والأشموني مع الصبان، وحاشية ياسين على الألفية، وغير ذلك.

قوله في الطرة: "وإقحامها مفتوحة" يظهر أن الضمير في إقحامها ضمير النظير، أي إقحام تاء أخرى بعد حذف الأولى.

ولا يُعامَلُ بِذلِك الألِفْ وعَوِّضَنَّها مِنَ التا إنْ تَقِفْ

وجِئْ بِها مُعادَةً فيما اشْتَهَرْ وحَذْفُها بِدُونِ تَعْوِيضٍ نَدَرْ

قوله: "ولا يعامل بذلك الألف" يعني أنه لا يفعل ذلك – أي فتح ما يجب ضمه – بألف التا نيث الممدودة، خلافا لقوم فإنهم أجازوا "يا عفراء" بالفتح قياسا على "أميمة"، وهو قياس على خارج عن القياس، وقياس قليل الترخيم على كثيره. قاله الدماميني

قوله: "وعوضنها من التا إن تقف" يعني أنه ربما يعوض من التاء المحذوفة في الوقف ألف، كقول القطامي: [37]

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

ونص سيبويه وابن عصفور أن ذلك لايجوز، فيقال إن هذه الألف التي في "ضباعا" ألف إطلاق لا عوض من التاء، قال الدماميني: وهذه المسألة لا تثبت بالشعر، فإن ثبت ذلك في النثر فذلك وإلا فلا، ومثل هذا يقال في قوله: [38]

عوجي علينا واربعي يا فاطما ما دون أن يرى البعير قائما

أما ترين الدمع مني ساجما ... ...

قوله: " لا تثبت بالشعر" أي لاحتمال كون الألف فيه للإطلاق، **أقول**: ولينظر ذلك مع قول سيبويه: اعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك أنهم يجعلون

37- البيت تقدم الكلام عليه: 1/ 159.

38- البيت من الرجز وهو لزيد بن زيادة العذري، وما في قوله: (ما دون) في موضع نصب على المصدر من اربعي أو عوجي أو بإضمار فعل أي قفي ، والوجه الأول أحسن. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 1/ 342، وفي خزانة الأدب: أن القائل زيادة بن يزيد: 84/4، والشاهد في قوله: (يا فاطما) حيث عوضت الألف من التاء المحذوفة للترخيم.

المدة التي تلحق القوافي بدلا منها. فمقتضى كلامه اختصاص هذا بالضرورة كما نص عليه في المساعد، قال: وعليه جرى ابن عصفور، ونقل قوله: ولا يجوز الوقف بها إلا في الضرورة وبشرط كون ألف الإطلاق عوضا عنها اهـ فكلام ابن عصفور كما رأيت صريح في أن الألف المعوضة عن التاء إنما هي ألف الإطلاق وفي اختصاص المسألة بالشعر، وهو خلاف ما فهم الدماميني، فإن مقتضى كلامه أنها غير التي للإطلاق، فرأى أن المسألة لا تثبت بالشعر، أي لما قد يقال: إن الألف فيه للإطلاق. والله تعالى أعلم.

قوله: "وجئ بها ..إلخ" أي ولايستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذف هاء التانيث عن إعادتها لبيان الحركة، نحو: "يا طلحه" بإعادة الهاء، قال أبو حيان: ومحصول هذا القول أن الترخيم لا يكون إلا في الوصل اهـ وقال أيضا: أطلقوا في لحاق هذه الهاء، ونقول: إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق، لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم. وقيل: المعاد هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه.

قوله: "وحذفها بدون..إلخ" أي وقد لا تعاد ولايعوض منها ألف وهو نادر، كـ"ياحرمل" في ترخيم حرملة، فيقال "يا حرمل" بإسكان اللام.

❀❀❀

التحذير والإغراء

وبَعْدَ إيّا عاطِفٌ لَمْ يَنْحَذِفْ إلّا إذا نَصَبْتَه بالمُنحَذِفْ
أوْ كانَ مَجْرُورًا بِمِنْ أوْ قَبْلَ أنْ تَقْدِيرُها مِنْ بَعْدِ إيّاكَ حَسَنْ

يعني أنه لا يحذف العاطف بعد "إيا"، إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر، نحو: "إياك الشر"، فلا يجوز أن يكون "الشر" منصوبا بما انتصب به إياك، بل بفعل آخر مضمر، تقديره: "دع الشر"، وقوله: [39]

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

والتقدير: "دع المراء"، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وقال أبو البقاء: المختار عندي تقدير فعل يتعدى لاثنين، فتقدير "إياك الشر": "جنب نفسك الشر"، و"إياك" في موضع "نفسك" بدليل: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾، وهو قول ابن الناظم، وعليه فالكلام خبري، وعلى أنه منصوب بفعل متعد لواحد - أي باعد نفسك - فالكلام إنشائي.

أو كان المحذَّر مجرورا بـ"من" نحو: "إياك من الشر"، أو "من" مقدرة قبل "أن"، لاطراد حذف حرف الجر مع "أن" عند عدم اللبس. قال في الخلاصة: (وفي أنَّ وأنْ يطرد ..إلخ) فتقول: "إياك أن تفعل" أي من أن تفعل، وقوله: [40]

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

وذلك لاطراد حذف حرف الجر مع "أن" إذا أمن اللبس، وقال سيبويه في "إياك أن تفعل": إذا أردت "إياك والفعل" لا يجوز، فإن أردت "أعظك مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل" جاز. وظاهر هذا أن "أن تفعل" على هذا التقدير مفعول من أجله لا مفعول به اهـ من المرادي، وقال الشيخ خالد: إن التقدير الثاني أولى لأنهم صرحوا بـ"من" ولم يصرحوا بالمخافة، ولأنه لم يسمع "إياك لئلا تفعل" كما يقال "وعظتك لئلا تفعل"، ولأن حرف الجر يطرد حذفه مع "أن" إذا أمن اللبس بخلاف المضاف اهـ

39- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 113/4، وهو في الخزانة منسوب للفضل بن عبد الرحمن القرشي، 465/1.

40- البيت من البسيط، وقائله الحسين بن منصور الحلاج الزاهد المشهور، وفيات الأعيان: 143/2.

وقال في المساعد بعد ما نقل كلام سيبويه المتقدم: وحمل على تفسير المعنى بجعل الكلام خبرا.

تنبيه: قد اقتصر المصنف في التسهيل وتبعه الناظم هنا على جر الاسم المذكور بـ"من"، والنحاة ذكروا الجر بـ"عن" أيضا، فيقال: "إياك من الأسد" و "إياك عن الأسد" أي باعد نفسك من الأسد أو عن الأسد، فحرف الجر متعلق بالفعل المحذوف، هذا هو المعمول به والمعول عليه اهـ من شرح ناظر الجيش

وأُتْبِعَ البارِزُ والمُسْتَتِرُ في البابِ ذا والحُكْمُ لا يُغَيَّرُ

يعني أن حكم الضمير في هذاالباب مؤكدا أو معطوفا، لا يتغير عن حكمه المعهود في غير باب التحذير مما علم من قول الخلاصة: (وإن تؤكد الضمير المتصل ..إلخ) وقولها: (وإن على ضمير رفع متصل ..إلخ) ففي قولك: "إياك والشر" ضميران: منصوب ومرفوع، أما المنصوب فهو "إياك" وهو المراد بالبارز، وأما المرفوع فهو المستتر في "إياك" لقيامه مقام الفعل فانتقل إليه الضمير، فتأكيد كل منهما والعطف عليه على حاله المعروف من الفصل بالضمير المرفوع إن عطفت على المستتر وجوبا، وجوازا إن عطفت على المنصوب البارز، وروي بالوجهين قوله: [41]

فإياك أنت وعبد المسيـح أن تقربا قبلة المسجد

بنصب "عبد" عطفا على "إياك" وفصلها بالضمير المرفوع جوازا، ورفعها عطفا على الضمير المستتر وفصلها بالضمير المرفوع وجوبا.

قال ناظر الجيش: وأنت تعرف أن الخليل يرى أن الكاف في "إياك" اسم مجرور بإضافة "إيا" إليه، فمن ثم قال: لو أن رجلا قال "إياك نفسِك" – يعني بخفض نفسك – لم أعنفه اهـ

لكن نبه الدماميني على أن العطف على المجرور هنا لا يجوز بحال، لأن إعادة الخافض تؤدي إلى إضافة "إيا" إلى الظاهر؛ قال: ومن لم يشترط إعادة الخافض فينبغي له أن لا يُجوِّز ذلك أيضا، لأن المعطوف ليس صالحا لحلوله محل المعطوف عليه.

41- البيت من المتقارب وقائله جرير، الكتاب 278/1 وشرح شواهده للسيرافي 350/1.

واسْـــتَعْمَلُوا المَعْطُـــوفَ والمُكَـــرَّرا مُرْتَفِعًـــــا مُبْتَـــــدَأً أوْ خَبَـــــرا

يعني أنه قد يرفع المعطوف عليه في التحذير والإغراء، وقرئ: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ بالرفع، قال الفراء: لو رفع "ناقة" لجاز على إضمار "هذه"، ونحو: " الأهل والولد"، وقد يرفع المكرر فيهما أيضا، كقوله: [42]

إن قومـــا مـــنهم عمـــير وأشـــبا ه عمـــير ومنهـــم الســـفاح
لجـــديرون بالوفـــاء إذا قـــا ل أخـــو النجـــدة الســـلاح الســـلاح

إذ أصله: "خذ السلاح" فرفع، لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وإن كان حقه النصب، فهو إما مبتدأ حذف خبره أو خبر حذف مبتدؤه. وينبغي أن يكون الحذف في حال الرفع واجبا أيضا قياسا على حال النصب، نظير ما تقدم في باب المبتدإ عند قول الناظم: (أو مصدر أبدل من فعل) من رفع المصدر الذي جيء به بدلا من اللفظ بفعله، إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل .

❁❁❁

42- البيتان من الخفيف وهما بلا نسبة في الخصائص 102/3 ،وشرح الكافية 1381/3 ، والعيني 306/4.

أسماء الأفعال

وتَيْـــدَ هــــا حَــــيَّهَلا وحَيّـــا هَيَّـــتَ هِيْـــتَ هِئْـــتَ هَيَّـــا هِيَّـــا

أي ومن أسماء الأفعال "تيد" بمعنى أمهل، تقول: "تيد زيدا" أي أمهله، وحكى البغداديون: "تيدك زيدا" قال أبو علي: ولم يحك أحد لحاق الكاف بـ"تيد"، وقياس من جعله اسم فعل جواز لحاقها به. فعلى ما قاله كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياسا، قال الرضي: وفيه نظر. و"تيد" بمثناة فوقية مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة، قال أبو علي: "تيد" من الوأدة، قلبت الواو تاء وأبدلت الهمزة ياء.

ومن أسماء الأفعال أيضا "ها" بألف مقصورة بمعنى خذ، وقد تمد الهمزة متصرفة تصرف كاف الخطاب، لأنها خلف عنه بل قيل إنها بدل منه، كهاءَ بفتح الهمزة، وهاءِ بكسر الهمزة، وهاؤن، وهاؤما، وهاؤم، ومنه: ﴿هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ وهي أفصح اللغات، وتليها كاف الخطاب كذلك وهي لغة ذبيان؛ وهي في هذه اللغات اسم فعل لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال. ومن العرب من يجعلها فعلا، فيقول: هاء يا رجل، وهاءي يا امرأة، وهائيا يا رجلان أو امرأتان، وهاؤوا يا رجال، وهاؤن يا نساء، حكاه الأخفش. اهـ

ومنها أيضا "حيهلاً" بالتنوين، كقوله: [43]

بحـــيهلاً يزجـــون كـــل مطيـــة ... ...

وقول عائشة: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» [44]، قال الدماميني: وهو محتمل لأن يكون الأصل "حيهلْ" و"حيهلَا" بالألف وحذفت لالتقاء الساكنين.

و يقال أيضا: "حيهلا" بالألف من غير تنوين وصلا ووقفا، قال ناظر الجيش: وكأن "حي" مركبة مع "هلا" التي هي من الأصوات ثم حدث بالتركيب ما لم يكن، أو يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف. اهـ

وهما لغتان في حيهل بمعنى اقدم وأقبل وعجل، وهي مركبة من "حي" بمعنى أقبل،

43- البيت من الطويل، تمامه: (أمام المطايا سيرها المتقاذف)، وقائله: مزاحم العقيلي شرح أبيات الكتاب للسيرافي: 156/2. خزانة الأدب: 43/3.

44- الحديث في كنز العمال رقم: 35828، وانظر كشف الخفاء 100/1

و"هل" بمعنى عجل، وفتحت الياء للبناء كخمسة عشر وسمي بها الفعل، وعند التركيب تكون بمعنى ما ذكر وتتعدى بنفسها، نحو: "حيهل الثريد" بمعنى قدمه، ومن كلامهم: "حيهل الصلاة"، وبمعنى عجل يتعدى بالباء، وسمع: "حيهل بالصلاة" أي عجل بها. ويتعدى بمعنى أقبل بعلى تارة، وبإلى أخرى، بحسب الغرض الذي يقتضيه المقام، تقول: حيهل على زيد أي أقبل عليه، وسمع: "حيهل إلى الصلاة" بمعنى أقبل إليها.

و منها أيضا: "حي" مفردة عن "هل" بمعنى أقبل، وتتعدى بعلى نحو: "حي على الصلاة" أي أقبل عليها، قال الأخطل: [45]

ولست بقائم كالعير يدعو   قبيل الصبح حي على الفلاح

وقد تستعمل بمعنى إيت، فتتعدى بنفسها كقوله: [46]

أنشأت أسأله عن حال رفقته   حي الحمول فإن الركب قد ذهبا

ومنها أيضا "هيت" بفتح الهاء والياء المشددة التحتية وتاء فوقية مخففة أي أسرع، وفيها لغات منها: "هَيْتَ" بفتح أوله وآخره وإسكان وسطه وهي أشهر لغاتها، و"هِئْتَ" بهاء مكسورة فهمزة ساكنة فتاء فوقية مفتوحة، و"هَيَّا" بفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية بعدها ألف، و"هِيَّا" كذلك إلا أن هاءها مكسورة.

إخٍّ كِخٍ سرْعانَ مَعْ وشْكانا   وها بَجَلْ وقَدْ وقَطْ بُطْآنا

أي ومنها أيضا: "إِخِّ" بكسر الهمزة وتشديد خاء مكسورة، و"كِخِّ" بكسر الكاف وتشديد خاء مكسورة كذلك، لكن في القاموس وشرحه جواز تخفيف الخاء، وجواز تنوينها، وجواز فتح الكاف؛ وعليه لا يكون التخفيف في البيت لضرورة الوزن كما قد يُتوهم، وهما بمعنى أتكره وفي الحديث: «أن الحسن أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ: " كخ كخ" حتى ألقاها من فيه»[47]، بتكرير"كخ"، ولم نقف على رواية فيه بـ"إخ" كما في الطرة فليحرر؛ ويؤخذ من هذا الحديث أن الصبي لا يقر على منكر وإن لم يكن مكلفا بالحرام والواجب.

45- البيت من الوافر وقائله الأخطل، خزانة الأدب 221/1.

46- البيت من البسيط، وقائله ابن أحمر. خزانة الأدب: 36/3.

47- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الزكاة رقم: 1396، ومسلم في كتاب الزكاة رقم: 2473.

وصرّح الرضي بأن كلا من "إخ" و"كخ" اسم صوت، قال: وقد جعله الشاعر في قوله: [48]

وصـــار وصـــل الغانيـــات كخـــا

أي مكروها من الوصف بالمصدر.

ومنها كذلك: "سرعان" و"وشكان" بمعنى سرُع، وسرُع بمعنى أسرع، يقال: سرُع ذا خروجا أي أسرع هذا في الخروج، فيضم أول كل منهما ويفتح ويكسر و الثاني منهما ساكن. ويقال: "أشكان" بقلب الواو همزة، ويستعمل سرعان خبرا محضا، وخبرا فيه معنى التعجب، ومنه قولهم: "سرعان ما صنعت كذا". ويستعمل "وشكان" مصدرا نحو: "عجبت من وشكان ذلك" أي سرعته.

ومنها: "ها" وهو اسم فعل مضارع بمعنى أجيب، وقد يمد كقوله: [49]

لا بـــل يجيبـــك حـــين تـــدعو باسمـــه فيقـــــول هـــــاءَ وطالمـــــا لـــــبَّى

وقد تقدم في أول الباب أنها بمعنى "خذ" فتكون مشتركة بين الأمر والمضارع.

ومنها: "بجل" بمعنى يكفي، و"قد" و"قط" في أحد الوجهين كما في التسهيل، والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلا تكون اسم فعل، فعلى الأول تقول: بجلني وقطني وقدني فتأتي بنون الوقاية والمعنى يكفيني، وعلى الثاني تحذف النون وتصل بها الياء كما تقول حسبي؛ وقد اجتمع الوجهان في قوله: [50]

قـــدني مـــن نصـــر الخبيبـــين قـــدي ... ...

وإنما قال في الطرة: "في أحد الأوجه" تبعا للدماميني والمرادي في تصويبهما لقول

48- البيت من الرجز وهو للعجاج، وروي أخَّا. خزانة الأدب: 103/3.

49- البيت من الكامل أحذ مضمر، وقائله: عمر بن أبي ربيعة ديوانه ص: 69

50- البيت من الرجز وهو لحميد بن مالك الأرقط. قاله الجوهري، وقال ابن يعيش. قائله أبو بحدلة ، الخبيبين بصيغة التثنية المراد بهما عبد الله بن الزبير، وابنه خبيب، ويقال: عبد الله وأخوه مصعب، ويروى الخبيبين على صيغة الجمع على أن الأصل الخبيبيين ثم حذف الياء كقولهم: الأعجمين، والمراد عبد الله ومن كان على رأيه. العيني: 1/ 357، وخزانة الأدب: 449/2.

المصنف في التسهيل: "في أحد الوجهين" كما تقدم، لأن لكل من هذه الكلمات ثلاثة أوجه، أما "بجل" فتكون اسم فعل فتلحقها نون الوقاية كما مرَّ، وتكون بمعنى حسب فتقول: "بجلي" بلا نون كما تقول حسبي، وتكون حرف جواب بمعنى "نعم"؛ وأما "قط" فتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتكون بمعنى "حسب" فتقول: "قطك وقطي درهم" كما تقول: "حسبي درهم وحسبك درهم"، وتكون اسم فعل بمعنى "يكفي" فتقول: "قطني درهم" كما تقول: "يكفيني درهم"؛ وأما "قد" فتكون حرفية واسمية، فالحرفية هي الآتية في قول الناظم: (وقربا بقد مضيا منصرف..إلخ) في فصل خاص بها، والاسمية تكون بمعنى "حسب" فتقول: "قدي درهم"، وتكون اسم فعل بمعنى "يكفي" فتقول: "قدني درهم" كما تقول: "يكفيني درهم"؛ وقد تقدم طرف من هذا في باب الضمائر.

ومنها: "بطآن" بمعنى أبطأ، وتضم باؤها وتفتح، وفيه معنى التعجب، فتقول: "بطآن هذا الأمر"، وبعضهم يقول: هو بمعنى بطؤ، وهو أنسب لمعنى التعجب.

وبِرُوَيْدَ يَنْعَتُونَ مَصْدَرا مُظَهَّرًا في اللفْظِ أوْ مُقَدَّرا

يعني أن "رويد" تأتي نعتا لمصدر مذكور نحو: "ساروا سيرا رويدا"، أو مقدر نحو: "ساروا رويدًا". ومذهب سيبويه: أن هذا نصب على الحال، قال في المساعد: وهو الصحيح؛ فقيل حال من الفاعل أي مرودين، وقيل حال من ضمير المصدر المحذوف الذي دل عليه الفعل، والتقدير: ساروا أي السير في حال كونه رويدا؛ ولا يكون نعت مصدر محذوف، لأن "رويد" صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف إلا على قبح. واعترضه الدماميني بقوله: وليس اشتراط الخصوص إلا ليكون ذلك قرينة عليه يعلم بها المحذوف، فإذا علم بدون اختصاص الصفة بالموصوف لم يمتنع الحذف.

واختلف فيها إذا كانت نعتا، فقيل مصدر مصغر تصغير ترخيم وصف به كما يوصف بـ"عدل"، وقيل هو تصغير "مُرود"تصغير ترخيم أيضا، وذهب الفراء إلى أنه تصغير "رود" بمعنى الرفق.

مَا صَالِحًا لِكَوْنِه فِعْلًا وَرَدْ أوْ مَصْدَرًا فَمِنْ ذي الأَسْما لَمْ يُعَدْ

يعني أن ما أمكنت فعليته، كـ"هات" و"تعال" لاتصالهما بضمائر الرفع البارزة كهاتي

وتعالي، أو مصدريته كـ"رويدك" و"بله موسى"، فيمكن أن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب والكاف من "رويدك" في محل خفض، أو اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من "رويدك" حرف خطاب، لم يعد من أسماء الأفعال، لأن ما أمكنت فعليته لا يعدل عنها إلى كونه اسم فعل لكونه خروجا عن الأصل بلا داع، وكذلك ما أمكنت مصدريته، لأن المصادر أكثر، وفيها الحمل على المعرب لا على المبني، وحمل الاسم على أن له موضعا من الإعراب؛ وكل هذا يقتضي القياس بخلاف الحمل على اسم الفعل.

واسْتَفْهِمًا واسْتَعْظِمًا بِها انفِيا   تَنَدَّمًا وبَعْضُها قَدْ نُفِيا

بنون التوكيد الخفيفة في أفعال الأمر الأربعة؛ يعني أن اسم الفعل قد يتضمن معنى استفهام أي زيادة على معنى الفعل وإلا كان اسم استفهام، كقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف وقد رأى عليه أثر صفرة: «مهيم» فقال: تزوجت يا رسول الله»[51] بمعنى «أحدث لك شيء؟ أو" ما حدث لك؟"، وقد يتضمن معنى الاستعظام، كقوله ﷺ لأبي طلحة: «بخ بخ ذلك مال رابح» [52]، قال ابن دريد: معنى "بخ" تعظيم الأمر وتقويته وتفخيمه، وقد يتضمن معنى نفي كقوله: [53]

ما كان إلا كاصطفاف الأقدام   حتى أتيناهم فقالوا همهام

أي ما بقي شيء، فإن قلت: يجوز أن يكون اسم فعل لـ"نفد" أو "فني" فيكون الفعل مثبتا، قلت: لا يخرجها ذلك عن تضمن معنى النفي، إذ كل من "نفد" و"فني" بمعنى لم يبق شيء اهـ من الدماميني

وكل هذا مع الدلالة على معنى اسم الفعل في جميع هذه المعاني، كما تقدمت الإشارة إليه.

تنبيه: ذكر في التسهيل أن اسم الفعل قد يضمن أيضا معنى النهي وأسقطه الناظم هنا، ولعل ذلك كما قال ابن عصفور إنه لا يوجد اسم فعل بمعنى "لا تفعلْ"، وحمل قول الفارسي

51- الحديث أخرجه البخاري في كتاب البيوع رقم: 2048

52- – الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم: 4554

53- البيت من السريع موقوف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 58/3.

إن أسماء الأفعال تستعمل في الأمر والنهي على أنه لم يرد بالنهي النهي الصناعي، وإنما أراد به الأمر الذي يراد به التحذير نحو: "حذار من كذا "، وأراد بالأمر الأمر الذي لا يراد به التحذير نحو: "نزال"؛ قال ناظر الجيش: والعجب أنهم لم ينازعوا في أن اسم الفعل يضمن معنى النفي ونازعوا في تضمنه معنى النهي وكلاهما سواء، فكان الواجب إما أن يمنع فيهما وإما أن يجاز فيهما اهـ

ومثّل المرادي للنهي بـ"وراءك" بمعنى تأخر قال: لأنه بمعنى "لا تتقدم" وتبعه الدماميني.

قوله: "تندما" أي وربما تضمن تعجب تندم كقوله: [54]

ويك أن من يكن له نشب يحـ ... ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وقبله:

سالتاني الطلاق إذ رأتاني ... قل مالي قد جئتماني بنكر

وكذا قد يتضمن تعجب استحسان كقوله: [55]

وا بأبي أنت وفوك الأشنب ... كأنما ذر عليه الزرنب

قوله: "وبعضها قد نفيا" أي وقد يصحب بعضها لا النافية كما في بعض نسخ التسهيل، كـ"لا لعًا لك" أي لا أقال الله عثرتك، قال: [56]

فإن أنت لم تفعل فلست بآسف ... ولا قائل إما عثرت لعًا لكا

54- البيت من الخفيف، وقائله نُبيه بن الحجاج السهمي. شرح شواهد الكتاب للسيرافي: 25/2، ونسبه الأعلم في شرح شواهد الكتاب لزيد بن عمرو بن نفيل 432/1 وكذا في خزانة الأدب ، وذكر في ويك أن ثلاثة أوجه: أحدها: أن وي كلمة مستقلة بعدها كأن مخففه.

الثاني: ويك مقرونة بكاف الخطاب أو أصلها ويلك، وأن وما بعد منصوب بتقدير علم أو ظن.

الثالث: أنها كلمة واحدة غير مركبة، بمعنى: ألم تر، والاستفهام للتقرير: 96/3، واقتصر السيرافي على الأول.

55- البيت من الرجز وهو لأحد رجاز تيم، وبعده:

أو أقحوان عابق مطيب ... أو زنجبيل وهو عندي أطيب

الزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة: العيني: 310/4.

56- البيت من الطويل وقائله كعب بن زهير يخاطب أخاه بجيرا . نهاية الأرب 303/16.

ومنه قول ابن دريد: [57]

فـــإن عثـــرتُ بعـــدها إن وألـــت نفســـي مـــن هاتـــا فقـــولا لا لعـــا

قال أبو حيان: ومعنى "لعا" إقالة، فإذا أدخل عليها "لا" فكأنه قيل: "لا إقالة"، قال ناظر الجيش: ولم ينتظم لي تفسير "لعا" بإقالة مع كونها اسم فعل اهـ ونحو ذلك للسلسيلي في شرحه شفاء العليل، لكن قال ناظر الجيش: ذكر أبو البقاء أن معنى "لعا" اسلم، وهذا هو الأقرب بل الحق، وعلى هذا يكون معنى لا لعا لا أقول له لعا أي لا أقول له اسلم، وإذا كان التقدير كذلك لم يكن حرف النفي قد صحب اسم الفعل فلا يصح تمثيل الشيخ به لما قاله المصنف، قال: وإن تم ما قلناه فليكن معنى قول ابن دريد فقولا "لا لعا" فقولا لا نقول لك "اسلم".

فصل في أسماء الأصوات

وهي إما للخطاب أو للحكاية، والحكاية إما لأصوات حيوان أو لاصطكاك الأجرام، والخطاب إما لزجر أو دعاء، وقد عقد الناظم هنا ما كان منها للخطاب بقسميه، واستوفى الجميع في التسهيل، قال أبو حيان: وهو شيء من علم اللغة لا حظ للنحوي فيه، إلا ما كان من الكلام على الأسماء المذكورة أهي معربة أم مبنية اهـ على نقل ناظر الجيش.

كهَيْـــدَ هـــادِ دَهْ وجَـــهْ وحـــايِ وعَـــاهِ عِيـــهِ حَـــوْب هـــابِ عـــايِ

يعني أنه من أسماء الأصوات للزجر: "هيد" بفتح الهاء والدال كأين وتكسر هاؤه، لزجر الإبل قال: [58]

وقـــد حـــدوناها بهيـــد وهـــلا حـــتى يـــرى أســـفلها صـــار عـــلا

حـــتى غـــدت أجوازهـــا إلى عـــلا ... ...

---

[57]- البيت من الرجز وهو من مقصورة أبي بكر بن دريد . خزانة الأدب 548/4. وألت: نجت.

[58]- البيت من الرجز ينسب للقتال الكلابي، ولم يوجد في ديوانه ونسبه أبو محمد الأعرابي لغيلان بن حريث هكذا ليس بثانيها بهيه أو حلا. خزانة الأدب: 90/3، وأول الرجز في شرح المفصل لابن يعيش:

باتـــت تبـــادي شعشـــعات ذبـــلا فهـــي تســـمي زمزمـــا وعـــيطلا

.80/4

و"هاد" بكسر الدال، و"ده" و"جه" بفتح الدال من الأول والجيم من الثاني وسكون الهاء فيهما، و"حاي" بالحاء المهملة وكسر الياء، و"عاه" و"عيه" بعين مهملة فيهما مكسورة في الثاني وهاء مكسورة فيهما لالتقاء الساكنين، و"حوب" بفتح الحاء وسكون الواو وتثليث الباء الموحدة في آخرها إما بتنوين أو بدونه، و"هاب" بموحدة مكسورة بعد الألف، و"عاي" بعين مهملة ك"حاي" فيما تقدم، وهذه كلها لزجر الإبل.

و منها "هلا" للخيل وقد تسكن الإناث بها، كقوله: (59)

ألا حييا ليلى وقولا لها هلا ... لقد ركبت أيرا أغر محجلا

و "عدس" للبغال، قال: (60)

عدس مالعباد عليك إمارة ... ...

وقيل اسم للبغل، قال: (61)

إذا حملت بزتي على عدس ... على الذي بين الحمار والفرس

فلا أبالي من غدا ومن جلس ... ...

وهَيْجِ عاجِ حَلْ حَلٍ وجاهِ مَعْ ... حَبْ حابِ إِسَّ هِسَّ هَجْ قاعِ وسَعْ

أي ومنها: "هيج" بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها، و"عاج" بجيم مكسورة بعد ألف، قال: (62)

كأني لم أزجر بعاج نجيبة ... ولم ألف عن شحط خليلا مصافيا

و"حل" بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة، و"حل" بحاء مهملة مفتوحة فلام مكسورة مع التنوين، وهذه الألفاظ من "هيج" إلى "حلٍ" للناقة، و"جاه" بجيم فألف فهاء مكسورة مع التنوين، و"حب" بحاء مهملة مفتوحة وباء ساكنة، و"حاب" بباء مكسورة، للبعير من "حل"

59- البيت من الطويل، وقائله النابغة الجعدي رضي الله عنه. خزانة الأدب: 31/3.
60- البيت من الطويل، وتمامه: (أمنت وهذا تحملين طليق)، وقائله يزيد بن مفرغ، العيني: 314/4.
61- البيت من الرجز بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 29/4.
62- البيت من الطويل، بلا نسبة في الصحاح ولسان العرب وتاج العروس (عوج).

إلى هنا، و"إس" بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة المفتوحة، ومثلها: "هس" إلا أن أولها هاء، و"هج" بهاء مفتوحة فجيم ساكنة، و"قاع" بعين مهملة مكسورة، للغنم خاصة من "إس" إلى هنا، و"سع" بسين مفتوحة وعين ساكنة للضأن.

حَجْ وَحْ هَجٍ هَجا وعَزْ وعَيْزِ   وحَرٍّ للحمار جا وحَيْزِ

أي ومنها: "حجْ" بحاء مهملة ومفتوحة فيما يظهر فجيم ساكنة للضأن، و"وحْ" بواو مفتوحة فحاء مهملة ساكنة للبقر، و"هجْ" بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها مع التنوين، و"هجا" بهاء مفتوحة فجيم بعدها ألف مقصورة، وهما للكلب، قال: (63)

سفرت فقلت لها هج فتبرقعت   فذكرت حين تبرقعت ضَبّارا

و"ضبار" بالضاد المعجمة ككتّان: اسم للكلب كما في الدماميني عن المحكم.

ومنها: "عز" بعين مهملة مفتوحة فزاي ساكنة، و"عيز" بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاي مكسورة للعنز، و"حر" بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المشددة للحمار، و"حيز" بحاء مفتوحة وياء ساكنة وزاي مكسورة، ويجوز فتح الزاي وهو للعنز.

وأَوْ وهُيْ وبُسَّ أيْضًا عَوْهِ   وجُوتَ جِئْ تُؤْ تَأْ ونَخْ ودَوْهِ

يعني أنه من أسماء الأصوات للدعاء: "أو" بفتح الهمزة وسكون الواو على وزن "أو" العاطفة. قاله المرادي والدماميني، وقيل بمد الهمزة وضم الواو؛ ومنها: "هي" بضم الهاء وسكون الياء للفرس، و"بس" للغنم، بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها، و"عوه" بعين مهملة مفتوحة فواو ساكنة فهاء مكسورة للجحش، و"جوت" بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة، وقيل: مثلثة الآخِر، قال: (64)

دعاهن ردفي فارعوين لصوته   كما رعت بالجوت الظماء الصواديا

و"جئ" بجيم مكسورة فهمزة ساكنة، وهما للإبل الموردة للشرب، و"تؤ" بتاء مثناة فوقية

63- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: 75/4.

64- البيت من الطويل، وقد وقع في شعري شاعرين أحدهما عويف القوافي، وهو المشهور، والثاني شعر لحسيم عبد بني الحسحاس، وأوله: وأوده ردفي... إلخ، على الأول ، قيل أراد بالردف تابعه من الجن. وفي الثاني: المراد بالردف الراكب خلفه والمراد بدعائه أن يغني ليعرفن صوته. خزانة الأدب: 86/3.

مضمومة فهمزة ساكنة، و"تأ" بفتح المثناة الفوقية وسكون الهمزة للتيس المنزى على الإناث، و"نخ" بفتح النون وبعضهم ضبطه بالكسر وتخفف خاؤه وتشدد، للبعير تريد إناخته، و"دوه"بدال مهملة ومفتوحة في الأكثر وقد تضم، فواو ساكنة فهاء مكسورة، للربع أي الفصيل.

وهكــذا تُــشُؤْ هِــدَعْ ودَجْ وَقُــوسْ وَكُـــلُّ ذا مُــــصَحَّحٌ ومَـــدْرُوسْ

أي ومنها: "تشؤ" بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة، للحمار المورد للشرب، وفي الحديث: « أن رجلا من الأنصار أناخ ناضحا له فركبه ثم بعثه فتلدّن عليه بعض التلدُّن فقال: "شأ لعنك الله" فقال ﷺ: "انزل عنه لا تصحبنا بملعون" »[65]، قال ابن الأثير في النهاية: ورواه بعضهم بالسين المهملة؛ و"هدع" بكسر الهاء وفتح الدال المهملة وسكون العين المهملة، لصغار الإبل التي يراد سكونها، قال ابن الأعرابي: ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر: هو مسن، ففره المشتري فوجده بكرا فتيا، فبينما هما يتماريان في سنه إذ نفر فزجره صاحبه فقال له: "هدع" فقال له المشتري: صدقني سن بكره. و"دج" بدال مهملة مفتوحة فجيم ساكنة للدجاج، قال:[66]

شـــرابها المحـــض ولمـــا يمـــزج ولم تقـــل يومـــا لفـــروج دج

و"قوس" بقاف مضمومة فواو ساكنة فسين مهملة مكسورة، للكلب، وفي شرح ابن يعيش أنه بسكونها، قال: وهو ساكن الآخر وإن اجتمع فيه ساكنان كأنه موقوف عليه، فإن وصل بكلام يوجب تحريكه ضم للإتباع.

قوله: "وكل ذا ..إلخ" تتميم.

ورُبَّمـــا أُعْـــرِبَ مـــا كطـــاقِ كلِمَّتِـــي مِثْـــلُ جَنـــاحِ غـــاقِ

أي وقد يعرب من أسماء الأصوات ما حكي به صوت كـ"طاق" لصوت الضرب، لوقوعه موقع متمكن، بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن،

65- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق رقم: 7615، وتلدن: تلكأ وتوقف

66- البيت من الرجز أنشده الدماميني بلا نسبة (مخطوط)، الفروج بالفتح ويضم: فرخ الدجاج وهو الفتي منه.

كقوله:[67]

إذ لمـــــتي مثــــل جنـــــاح غـــــاق … … … … … … …

أي مثل حناح الغراب، وقوله: [68]

قــــد أقبلـــت عـــزة مــــن عراقهــــا ملصـــــقة الســــرج بخـــاق باقهــــا

وقوله: [69]

تـــداعين باســـم الشـــيب في متـــثلّم جوانبــــه مـــــن بصــــرة وســــلام

وقوله: [70]

لا يــــنعش الطـــرف إلا مــــا تخونــــه داع يناديــــه باســــم المــــاء مبغــــوم

وقوله: [71]

إذا حملـــت بـــزتي علـــى عـــدس علـــى الـــذي بـــين الحمـــار والفـــرس

وقولـه: [72] (كمـا رعـت بـالجوت الظمـاء) بفـتح التـاء على الحكايـة وكسـرها علـى الإعراب، والتحرير أن يقال: يجب أن تعرب إن خرجت عن معانيها وسمي بها ما هي اسم صوت له، ويجوز إن كانت باقية على معانيها ووقعت في تركيبها، ويجب البناء في غير ذلك اهـ من الدماميني

وربما سمي بعضها باسم فيبنى لسده مسد الحكاية، كـ"مض" المعبر به عن صوت بضم الشفتين بمعنى "لا" إلا أن فيه إطماعا، لأنه غير رد صريح، قال الراجز: [73]

ســـــألتها الوصـــــل فقالـــــت مِــــضِّ وحركـــــــت لي رأســــــها بــــــالنغض

وفي المثل: "إن في مض لمطمعا [74]"، وقيل: "مض" اسم فعل.

67- البيت من الرجز لرؤبة ،وقبله : (ولو ترى إذ جبتي من طاق). تاج العروس (طوق)

68البيت من الرجز بلا نسبة في لسان العرب (خوق).

69- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص: 609.

70- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة ديوانه ص 571.

71- البيت تقدم الكلام عليه.

72- البيت تقدم الكلام عليه.

73- الرجز بلا نسبة في المساعد: 2/ 663، وروايته في الجوهري: سألت هل وصل وكذا روايته في الميداني: 86/1.

74- الميداني: 1/ 85.

نونا التوكيد

وبَعْـــدَ فَـــتْحٍ حَـــذْفُها يَطَّـــرِدُ   كقُـــولَ بالـــذي يقـــولُ أحْمَـــدُ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة ربما تحذف لغير ساكن ولا وقف مع أمر الواحد، كقوله: [75]

افعــــلَ مـــا شـــئت إن الله ذو كـــرم   ومـــا عليـــك إذا أذنبـــت مـــن بـــاس

إلا اثنتـــين فـــلا تقربهمـــا أبـــدا   الشـــرك بـــالله والإضـــرار بالنـــاس

وقوله: [76]

اضـــربَ عنـــك الهمـــوم طارقهـــا   ضـــربك بالســـيف قـــونس الفـــرس

"طارقها"بدل من الهموم، والقونس: ناتئ بين أذني الفرس، وقوله: [77]

اطلـــب ولا تضـــجر مـــن مطلـــب   فآفـــة الطالـــب أن يضـــجرا

وقوله: [78]

خلافـــا لقـــولي مـــن فيالـــة رأيـــه   كمـــا قيـــل قبـــل اليـــوم خـــالفَ تـــذكرا

75- البيتان من البسيط، وقائلهما أحمد بن محمد بن أبي الوفاء الموصلي الشهير بالحلاوي، كما في ذيل مرآة الزمان 1/ 100 لكن روايته: "كن كيف شئت فإن .. إلخ" ولا شاهد فيها، ولم أقف على رواية الشاهد.

76- البيت من المنسرح، وهو لطرفة بن العبد، وقيل مصنوع عليه. العيني: 337/4، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 688/4، والشاهد فيه: حذف نون التوكيد لغير ساكن في قوله: اضرب، فعل أمر.

77- البيت من السريع قال العيني: إنه من كلام المحدثين، ولا يحتج به إلا بطريق التمثيل: 217/3، وأنشده ابن هشام في المغني، ص: 519 بلا نسبة. وأهمله السيوطي،ونسبه البغدادي في شرح شواهد المغني لبعض المولدين 228/6 والشاهد فيه :حذف نون التوكيد من ولا تضجرَ لغير ساكن.

78- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 688/4، والعيني: 345/4، والشاهد فيه: حذف نون التوكيد لغير ساكن في قوله: خالف ؛ فعل أمر.

والفَيالة كسَحابة: ضعف الرأي يقال: فال رأيه بمعنى ضعف. اهـ

وحمل عليه قراءة: " ألم نشرحَ" بفتح الحاء على أن أصله نشرحن، وأجازوا كون ذلك واقعا في السعة في غير فعل الأمر، وقيل إنه من النصب بلم، كما جزم بلن معارضة بين الحرفين. اهـ من الدماميني

وفي القول الأول جمع بين ضعيفين: التاكيد بعد "لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ملاقاة ساكن، لكن رأى المصنف أن ارتكاب هذين الضعيفين أسهل من القول الثاني اهـ من شرح الشيخ خالد

قول الناظم: "حذفها يطرد" مخالف لقول المرادي والأشموني والسيوطي في الهمع: وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف، وهو ظاهر التسهيل وشروحه أيضا، فالصواب لو قال: "قد يندر كقول بالذي يقول جعفر" على أن ابن الناظم في شرح الألفية جعله مختصا بالضرورة، واستحسنه ناظر الجيش في شرح التسهيل.

ما لا ينصرف

فصل في أسماء القبائل والأرضين باعتبار صرفها وعدمه

وإنْ تُرِدْ بالأرَضِينَ والكَلِمْ ... وبالقبائلِ المُؤنَّثَ حُتِمْ

فيها امتِناعُه وإلّا نَوَّنُوا ... وأحَدُ الأمْرَيْنِ قَدْ يُعَيَّنُ

يعني أن صرف أسماء الكلم و القبائل و الأرضين ومنعها مبنيان على المعنى، فإن كان المعني باسم ما يطلق من ذلك لفظا في أسماء الكلم صرف، نحو: "قرأت هودا"، وكذا إن كان أبا أو حيا في أسماء القبائل نحو: "قريش" قال تعالى: "**لِإِيلَٰفِ** قريش"، ونحو: "معد" قال: الشاعر: [79]

ألم نسق الحجيج سلي معدا ... ...

أو كان مكانا في أسماء الأرضين نحو: "بدر"؛ وأما إن كان المعنى المراد كلمة أو سورة فيما يطلق من أسماء الكلم، أو أما أو قبيلة فيما يطلق من أسماء القبائل، أو بقعة في أسماء

---

[79] البيت تمامه : (سنينا ما تعد لنا حسابا) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في همع الهوامع 47/1 والدرر 136/1

الأمكنة، لم يصرف نظرا إلى تأويله بالمؤنث، كما انصرف في الوجه الأول نظرا إلى تأويله بمذكر. فالحاصل: أن أسماء القبائل والكلم والأرضين في الصرف وعدمه بحسب ما أولت به من تذكير وتانيث أي باعتبار المكان واللفظ والحي في التذكير، والكلمة والقبيلة والبقعة والسورة في التانيث.

ومثل ذلك حروف الهجاء صرفُها ومنعها مبني على المعنى، قال: [80]

تخـــال منهـــا الأرســـم الطوامســـا كافـــا وميمـــين وســـينا طامســـا

قال الدماميني: قلت: وهنا أمور ننبه عليها، أن إطلاقهم القول بجواز الأمرين محمول على ما إذا لم نتحقق مانعا من الصرف، فإن تحققنا منعنا الصرف بكل حال، نحو: تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك. والثاني: تجويز الأمرين بحسب التأويلين إنما هو موكل إلى استعمالنا في الألفاظ والكلمات، تقول: "كتبت زيدا فأجدته وكتبت هندا فأجدتها"، وأما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك اللفظ الخاص، فما اعتبروه فيه من صرف ومنعه اعتبرناه، وليس لنا أن نخترع ذلك من عند أنفسنا. اهـ منه قوله: "تقول: كتبت زيدا فأجدته.. إلخ" قال: [81]

ليـــت وهـــل ينفـــع شـــيئا ليـــت … … … … … …

وقال: [82]

ليـــت شـــعري وأيـــن مـــني ليـــت إن ليتـــــا وإن لـــــوا عنــــاء

قوله: "وأحد الأمرين.." إلخ يعني أنه قد يتعين اعتبار القبيلة كيهود ومجوس علمين، قال اليشكري: [83]

… … … … … … … كنـــار مجـــوس تســـتعر اســـتعارا

فإن لم يكونا علمين كانا جمع يهودي ومجوسي، ويجوز إذ ذاك دخول الألف واللام

80- الرجز بلا نسبة في لسان العرب "موم" وتاج العروس "ميم".

81- الرجز لرؤبة بن العجاج، العيني: 524/2، والشاهد فيه تذكير ليت باعتبار اللفظ.

82- البيت من الخفيف، وقائله أبو زبيد الطائي، خزانة الأدب: 382/3، والأغاني: 136/5، والشاهد فيه تذكير ليت أيضا باعتبار اللفظ بدليل الصرف.

83- الشطر من الوافر وهو للحارث بن التوأم اليشكري، في معارضته لامرئ القيس. مختارات الأعلم: 1/ 112.

عليهما؛ واعتبار البقعة نحو: "دمشق" فيمنع من الصرف حتما. وربما يتعين اعتبار الحي نحو: "كلب" و"كلاب"، والمكان نحو: "بدر" فيصرف الاسم حتما.

ورُبَّمـا سَـمّوْا قَبِيلَـةً بِـأَبْ   والحـيَّ بِـالأُمِّ فَـراعِ مـا وَجَـبْ

يعني أنه قد تسمى القبيلة باسم الأب والحي باسم الأم، فيوصفان بابن وبنت، مثال تسمية القبيلة باسم الأب: "تميم" فيقال: "تميم بن مر" و"تميم بنت مر"، لأنه جعل اسما للقبيلة. ومثال تسمية الحي باسم الأم: "باهلة"فيقال: "باهلة بنت يعصر" لأنها أم، ويقال: "باهلة بن يعصر" لأنه جعل اسما للحي.

قوله: "فراع ما وجب" أي باعتبار الأصل والعروض من الصرف وعدمه وغير ذلك، قال بعضهم: فيجب الصرف والوصف بابن فقط في "تميم"، والوصف بابنة والمنع في باهلة باعتبار الأصل فيهما، ويجوز الوجهان أي الصرف وعدمه والوصف بابن وابنة فيهما باعتبار الحي والقبيلة باعتبار العروض. اهـ **أقول**: قوله "ويجوز الوجهان أي الصرف وعدمه..إلخ" هذا ظاهر بالنسبة لـ"تميم" مطلقا، ولـ"باهلة" في الوصف بابن أو ابنة، لكن لا يظهر بالنسبة لباهلة في الصرف وعدمه، لتحتم المنع فيها ولو اعتبر الحي، لوجود التانيث اللفظي فيها فهي حينئذ كطلحة، وهو المطابق لما قدمناه عن الدماميني والله تعالى أعلم؛ لكنها وهلة سرت من توهم إطلاق القاعدة في جواز الأمرين، وقد تقدم عن الدماميني تقييدها بما لم نتحقق مانعا من الصرف كباهلة، وقد سرى مثل هذا الوهم للزجاجي في "تغلب" كما في الارتشاف.

وقَـدْ يُؤَنَّـثُ أبٌ ويَنصَـرِفْ   نَحْـو تَمِـيمٍ إنْ أتَيْتَهـا تَقِـفْ

يعني أنه قد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ولا يمنع من الصرف مع ذلك، نحو: "تميم إن أتيتها تكرم" أي قبيلة تميم، بصرف "تميم" مع تأنيثها، لأن تأنيثها عارض بحسب المنوب عنه، بل التحقيق: أنه لا تأنيث فيه البتة، بل المؤنث المضاف المحذوف، واعتبار التأنيث في ضمير أو إشارة أو غير ذلك إنما هو مبني على تقدير ذلك المحذوف؛ فالحاصل: أن الجمع بين التانيث والصرف باعتبارين، فالتانيث باعتبار المضاف المحذوف والصرف باعتبار أن المسمى مذكر.

وهكـذا تُقْـرَأُ هُـودٌ إنْ نُـوِي   إِضـافَةٌ ونَحْـوُه كـذا رُوِي

أي وهكذا في الصرف والتانيث على تقدير مضاف مؤنث محذوف نحو: "تقرأ هود"،

و"قرئت هود"، وكذا "تقرأ نوح" و "قرئت نوح" أي "سورة هود" و"سورة نوح"، ببناء الفعلين في المثالين للمفعول لأنه هو الذي يظهر فيه تانيث الاسم مع الصرف قاله الدماميني

قال في المساعد: ولولا هذه النية – أي نية إضافة السورة – كان ممنوعا من الصرف لأنه يقصد به السورة كما سبق.اهـ يعني أنه إذا لم تنو إضافة السورة تحتم المنع لكونهما – أي هود ونوح – كـ"جؤر" و"ماه" و"زيد" اسم امرأة لكونهما علمين لنبيين، قال الرضي: وأما قولهم: "قرأت هودا" إن جعلته اسما للنبي على حذف مضاف أي سورة هود فالصرف، أو اسما للسورة فالمنع لأنه كـ"ماه" و"جؤر".

تنبيه: الصرف في "نوح" إذا قدرت إضافة السورة لخفته بسكون الوسط، أما "هود" فقيل كذلك، وقيل لكونه اسما عربيا لا أعجميا؛ قال الصبان: اعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة: محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط، لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية، وقيل: "هود" كـ"نوح" لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل، وما كان قبل ذلك فليس بعربي؛ وهود قبل إسماعيل فكان كنوح اهـ المراد منه

فائدة: أسماء السور على ستة أقسام: ما سمي بجملة فحكمه الحكاية، نحو: "اقتربت الساعة"، وما فيه "أل" فحكمه الإعراب كـ"الرعد" و"النمل" و"الأنفال"، وما سمي بحرف واحد ففيه الوجهان: بعضهم يحكيه وسيبويه يحركه كـ"صاد" و"نون"كما سياتي، و ما سمي بحرفين يعرب إعراب ما لاينصرف كـ"حاميم"كما سياتي أيضا، وما سمي بثلاثة فصاعدا نحو: " ألم" و"ألر" حكمه البناء، وما سمي باسم شخص لا يتجاوز به ما نقل عنه كـ"مريم" للعلمية والتانيث، إلا في قوله هنا: "وهكذا تقرأ هود".

التسمية بلفظ كائن ما كان

أي من غير تفريق بين كون اللفظ مفردا أو مركبا، أو كلا أو جزءا. جعل بعضهم "ما" هنا مصدرية، قال الفارسي: "ما" في قولهم: "لأضربنه كائنا ما كان" مصدرية و"كان" صلتها، وهي مرفوعة بـ"كائن" وكلاهما على التمام والتقدير: "كائنا كونه"، وقيل: كلاهما على النقص و"ما" موصولة استعملت لمن يعقل في المثال كما استعملت له في "لاسيما زيد"، وفي"كائن" ضمير هو اسمها و"ما" خبرها، أي كائن هو الذي كان هو إياه، ويجوز كون "ما" نكرة موصوفة بـ"كان" وهي تامة و"ما" خبر "كائن"، والتقدير: "لأضربنه كائنا شيئا ما كان"

أي شيئا وجد، والمعنى: "لأضربنه كائنا بصفة الوجود مطلقا من غير نظر إلى حال دون حال"، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله. اهـ من المساعد

وهذا الفصل عقده النحاة للتدريب على استعمال القواعد النحوية لاسيما في باب المنع من الصرف، وإلا فإن كثيرا مما فيه لم تنطق به العرب، فهو كباب الإخبار بالذي في علم النحو، وأبواب التمرين في فن الصرف.

لِمَا بِهِ سُمِّيَ مِمَّا صَحِبا إعْمالاً اوْ إتْباعًا اوْ ما رُكِّبا
ما قَبْلَها كانَ لَه ... ...

قوله: "لما به سمي مما صحبا إعمالا" أي لما سمي به من لفظ يتضمن عملا، وهو يشمل ما تضمن إسنادا، فلذلك لما كان العمل أعم من الإسناد استغنى الناظم عن ما فعل في التسهيل من ذكر الإسناد قبل العمل، فإنه ذكر لعام بعد خاص، إذ كل متضمن إسنادا متضمن عملا، ويشمل الرفع نحو: "قائم أبوه"، والنصب نحو: "ضارب أباه"، والجر نحو: "غلام زيد"؛ فكل هذه يجري الأول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية، ويبقى الثاني على ما كان عليه قبل التسمية.

قوله: "أو إتباعا" أي ولما سمي به مما تضمن إتباعا كأن تسمي بالموصوف وصفته والمعطوف والمعطوف عليه، نحو: "رجل قائم" و "زيد وعمرو"، فيكون الأول بحسب العوامل والثاني تابع له.

قوله: "أو ما ركبا" أي أو سميت بمركب من حرفين نحو: "إنما" و"ليتما"، أو حرف واسم نحو: "يا زيد" و"أنت" فإنه مركب من "أن" وهي اسم و تاء الخطاب وهي حرف، أو حرف وفعل نحو: "ضربوا" في لغة "أكلوني البراغيث" على ما في الطرة تبعا للدماميني، لكن الصواب أن يمثل هنا بـ"قد سمع" و "قلما"، أما "ضربوا" على لغة "أكلوني البراغيث" فستاتي عند قوله: (وأسلمت وأسلموا..إلخ).

قول الناظم: "ما قبلها كان له" مبتدأ، والضمير في "قبلها" للتسمية المفهومة من "سمي"، والخبر قوله: "لما به سمي إلخ"، ويجب تقديمه لعود الضمير عليه من المبتدإ. أي لما سمي به من هذه الأشياء ما كان له قبل التسمية، يعني أنه يثبت لما سمي به من الأمور المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية، فالمتضمن للإسناد يحكى، وكذا المتضمن لتركيب شأنه الحكاية،

والمتضمن للعمل يعرب، وكذا ذو الإتباع .

... ... ولَمْ يُضَفْ ولَمْ يُصَغَّرَنَّ واحْكِ ما انعَطَفْ

قوله: "ولم يضف ولم يصغرن" بنون التوكيد الشديدة بعد "لم" قال في الخلاصة: (وقل بعد ما ولم) يعني أنه لا يضاف ولا يصغر ما سمي به من الأشياء المتقدمة، لأنه إما جملة أو شبهها، والجملة لا تصح إضافتها ولا تصغيرها، وكذا ما شبه بها، وكذا لا يثنى ولا يجمع ولا يرخم.

قوله: "واحك ما انعطف" أي ويحكى المعطوف بحرف دون متبوع، نحو: "فزيد" و"ثم عمرو"، فإن نقل من رفع أو نصب أو جر حكي بحاله، لأنه لا متبوع له فيتبعه، ولا يمكن أن يكون للمجموع إعراب لفظي، نحو: "قام فزيد" و"رأيت فزيد" و"مررت بفزيد".

ويعرب ما سوى ذلك، نحو: "زيد" و"إن"و "قام" و"يقوم" و"قم" مجردات من الضمائر – على بحث لناظر الجيش في جواز التسمية بفعل الأمر مع مفارقة الإسناد – فإن كان الضمير مستترا فيها حكيتها، لأنها داخلة في ما تضمن إسنادا. قال الدماميني: ولا أدري لم لا يدخل نحو "زيد" تحت قوله: "ما كان له قبل التسمية".

قال في التسهيل: "فإن كان مثنى أو مجموعا على حده" أي جمع سلامة بالواو والنون أو الياء والنون،" أو جاريا مجرى أحدهما مطلقا" أي كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى، وعشرين فيما هو جار مجرى المجموع على حده، وقوله "مطلقا" أي من غير تقييد بحالة احترز بذلك من "كلا" و"كلتا" فإنهما ليسا كالمثنى إلا في حال إضافتهما إلى الضمير فقط، "أعرب بما كان له قبل التسمية" أي فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالألف رفعا والياء نصبا و جرا، ويعرب المجموع على حده وما جرى مجراه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا، "أو جعل المثنى وموافقه كعمران" أي فيلزم الألف ويعرب على النون إعراب ما لا ينصرف إلا مثل: ذان مسمى به، لأن ألف "ذان" وإن كانت زائدة عاقبت ألف "ذا" التي هي عين فجرت مجرى الأصل، "والمجموع وموافقه كغسلين" أي فيلزم الياء، لأنه ليس في العربية اسم مفرد آخره نون زائدة بعد واو. وأما "زيتون" فنونها أصلية. انظر الدماميني. "أو هارون" أي فيلزم الواو ويعرب غير منصرف لمشابهته للأعجمي "ما لم يجاوز سبعة أحرف" أي في المثنى والمجموع على حده، فإن جاوز ذلك تعين إعرابهما بالحروف كما كان قبل التسمية نحو "اشهيبابان" تثنية "اشهيباب و"اشهيبابون" جمع اشهيباب مسمى به، وإنما امتنع إعرابهما بالحركات لمخالفتهما للأسماء

المفردة بزيادة عدة حروفهما على سبعة أحرف.

وأَجْرِ حامِيمَ كهابِيلَ ولَوْ ونَحْوُه تَضْعِيفَ ثانِيهِ رَوَوْا

قوله: "وأجر حاميم كهابيل" يعني أنه يجري نحو: "حاميم" و"طاسين" و"ياسين" مجرى هابيل، فيعرب ويمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لأن هذا لا يوجد على لسانهم، قال: [84]

يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

والمعني بهذا: محمد بن طلحة، وكان أمره أبوه أن يتقدم للقتال يوم الجمل فنثر درعه بين رجليه، وكان كلما حمل عليه رجل قال: "نشدتك بحاميم" حتى حمل عليه العبسي فقتله، وأنشأ يقول:

وأشعث قوام بآيات ربه قليلِ الأذى فيما ترى العين مُسلمِ

شككت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم

على غير شيء غير أن ليس تابعا عليا ومن لا يتبع الحق يندم

فلما رآه علي استرجع وقال: إن كان لشابا صالحا، ثم قعد كئيبا. ويقال للسور التي أولها "حم": "آل حم"، أما الحواميم فمن كلام العامة.

تنبيه: لا يظهر وجه ذكر المصنف لهذه المسألة هنا، إذ لا تعلق لها بما هو مذكور قبلها ولا بما هو مذكور بعدها، على أن الإشارة إليها قد تقدمت في الباب الذي قبل هذا الباب. قاله ناظر الجيش

قوله: "ولو ونحوه ..إلخ" أي وإن كان ما سمي به على حرفين ضعف ثانيهما إن كان حرف لين، سواء كان كلمة كـ"لو" أو جزء كلمة نحو: "يو" من يوم و"بي" من بيع و"عا" من عافية، فلو سمي بـ"لو" أو "في" أو "لا" قلت: "قام لو وفي ولاء"، و إنما ضعف لأنه لا يوجد اسم معرب آخره لين محرك، ويجب قلب الألف التي زيدت في "لا" همزة، ومن العرب من يهمز المذكور ويقول لؤو، وأما إن كان ثانيهما ليس بلين فيجعل الإعراب في آخره بلا تضعيف، سواء كان كلمة كـ"من" و"قد" أو جزء كلمة كـ"ضر" من ضرب فهذه تعرب

84- البيت من الطويل، وقائله: شريح بن أوفى العبسي قاتل محمد بن طلحة السجاد. تحرير التحبير لابن أبي الأصبع: 456.

إعراب يد ودم.

وكَمِّــــلًا حَرْفًـــا بِتَضْــعِيفِكَ مـــا مُجانِسًـــا تَحْرِيكَـــهُ قَـــدْ عُلِمـــا

قوله: "وكملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وإن كان ما سمي به حرفا واحدا كمل كلمة مستقلة بتضعيف مجانس حركته إن كان متحركا، كما إذا سميت بتاء المتكلم من قولك "قمت" بضم التاء، فيقال "تو" بتاء مضمومة مكملة بواو مضعفة، وبالكاف من "أكرمك" بفتح الكاف فيقال "كاء" بألف ممدودة لأن الألف هي التي تجانس الفتح، وبالكاف من "أكرمتك" بكسر الكاف فيقال "كي" بياء مشددة لأن الياء هي التي تجانس حركة الكاف.

وإنْ يَكُـــنْ مِـــنْ كِلْمَـــةٍ فَكَمِّـــلِ عَيْنًـــا بِفـــا وفـــا بِعَـــيْنٍ واجْعَـــلِ

لامًـا مُكَمَّـلًا بِواحِـدٍ ... ...

يقول: إن كان الحرف الواحد المسمى به بعض كلمة وهو ساكن، فكمله بالحرف الذي قبله على رأي، فتقول في التسمية بالتاء من "قتل": "قت"، وبهمزة الوصل على رأي سيبويه، فتقول في التسمية بالتاء الساكنة من "قتل" مثلا: "ات"، واستشكل بأن الحرف الأخير يتحرك بحركات الإعراب، فكيف تبقى همزة الوصل مع ذلك؟ ولا يقال: الحركة عارضة، لأنا نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد أن لم تكن، وإن شئت لم تأت بها، والإعراب لازم لا بد منه. وأما إن كان الحرف الساكن كلمة مستقلة نحو: "تاء قامت" فتجلب له همزة الوصل لا غير، وكذا التنوين ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك، وإن كان الحرف الواحد المسمى به متحركا وجب تكميله اتفاقا بالفاء إن كان عينا، فإن سميت بتاء "قتل" قلت: "قت"، ويكمل بالعين إن كان فاء كما إذا سميت بالقاف من "قتل" فتقول: "قت" أيضا، ويكمل بأحدهما إن كان لاما، فإذا سميت باللام من "قتل" فلك أن تقول: "قل" أو "تل"، كذا قالوا ولا أدري لأي دليل قيل بهذا التخيير في التكميل؟ فإن العرب لم تسم بمثل ذلك، فهذه المسألة عندي من فضول النحو.

ولا يكمل الحرف الذي هو بعض من الكلمة إن سمي به بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضا وهو تضعيف مجانس الحركة خلافا لمن رأى ذلك وهو سيبويه والخليل، فعندهما إذا سميت بالقاف المضمومة من "قُتل" تقول: "قُوّ"، وبالقاف المفتوحة تقول: "قاء"، وبالقاف

المكسورة من "قِتال": "قيّ".

... ... وإنْ حَــذَفْتَ مِــنْ فِعْــلٍ فجَبْــرُهُ زُكِــنْ

يعني أنه يجبر الفعل المحذوف آخرُه، أو ما قبل آخره، والمحذوفُ الفاءِ واللامِ، أو العين واللام، برد المحذوف عند التسمية.

مثال الأول – وهو ما إذا كان الفعل محذوف الآخر – نحو: "يرم" من قولك " لم يرم" فترد إليه ما حذف منه وتمنعه من الصرف، فتقول: "هذا يرم" و"مررت بيرم" والتنوين فيه للعوض نحو: "جوار"، وتقول: "رأيت يرمي" كما تقول: "رأيت جواري"، ومثله: "يغزو" إلا أن هذا تقلب فيه الواو ياء، لما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو لازمة قبلها ضمة، فتقلب هذه الواو ياء ويكسر ما قبلها، وأما "يخش" علما فترد إليه الألف فتقول: "يخشى" بالألف غير منونة في الأحوال كلها كعذارى ومدارى.

ومثال الثاني ــ وهو أن يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل آخره: نحو: "يقل" و"يبع" و"يخف "مجزومات، فتكمل لزوال المقتضي للحذف وهو التقاء الساكنين فتقول: "جاء يقول ويبيع ويخاف".

ومثال الثالث ــ وهو المحذوف الفاء واللام ــ كـ"يع" مجزوما، تقول: "هذا يع" و"مررت بيع"و "رأيت يعيا"، وإنما لم ترد الفاء لأن الاسم لم يبق على حرفين ثانيهما لين بل على ثلاثة أحرف فلا حاجة للرد أو لأنهم استغنوا بحرف المضارعة عن الفاء، وتردهما معا من غير مضارع فتقول في "عه" مسمى به "هذا وع" و"مررت بوع" و"رأيت وعيا" فيعربه إعراب قاض.

ومثال الرابع ــ وهو المحذوف اللام والعين ــ كـ"يك"مجزوما فيكمل برد المحذوف منه عند التسمية به، تقول: "هذا يكون" و "مررت بيكون" و"رأيت يكون".

وهَمْــزَةَ الوَصْــلِ مِــنَ الفِعْــلِ اقْطَــعِ واجْعَــلْ كَمِــنْ زَيْــدٍ كعَبْــدِ الأَلْمَعِــي

يعني أن همزة الوصل تقطع إن كان ما سمي به فعلا، نحو: "إنطلق" لأنه صار اسما، فبعد عن أصله فالتحق بنظائره، وما جاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لا يقاس عليه، واحترز من الاسم كانطلاق مسمى به فلا تقطع همزته، لأنه منقول من اسم فلم يبعد عن أصله فيستحق الخروج عن أصله، فالهمزة ثبتت فيه وهو اسم، وهو باق على الاسمية، فلا يغير عما

ثبت له إذ لا مقتضي لذلك، وقال ابن الطراوة: يقطع لأن همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جاريا على الفعل، وقد خرج عن ذلك بالعلمية. قاله في المساعد.

قوله: "واجعل كمن زيد ..إلخ" هذه المسألة كالاستثناء مما تقدم أول الباب من وجوب الحكاية، يعني أنك إذا سميت بحرف جر ومجروره، والجار على أكثر من حرف نحو: "من" و"منذ" و"على" و"حتى"، وكذا ما أشبه الحرف، كأن يسمى بـ"عن" الاسمية فإنها شبيهة بعن الحرفية، فلك وجهان: أحدهما وهو الأجود: أن تضيفه إلى مجروره معاملا له بما تعامله به لو كان مستقلا بالتسمية، وتعربه كما تعرب المضاف في "عبد الألمعي" و"غلام زيد"، فتقول: "جاء منُ زيد" و"منذ اليوم"، و"رأيت من زيد" و"منذ اليوم"، "مررت بمن زيد"، و"منذ اليوم"؛ وتقول: "جاء على زيد" و"رأيت على زيد" و"مررت بعلى زيد" بإبقاء "على" على حالها من غير تغيير، وتعربه إعرابا تقديريا. وعلى هذا الوجه اقتصر سيبويه، واستثنى الجمهور من ذلك ما كان ثانيه حرف علة نحو: "في زيد" ولم يجيزوا فيه هذا وعينوا فيه الوجه الثاني، خلافا للمبرد والزجاج القائلين بجواز إعرابهما على الوجه الأول وهو إعراب المتضايفين.

والوجه الثاني هو الحكاية، فتأتي بالحرف ومجروره على الحالة التي كان عليها قبل التسمية

وفُو فَمًا وذُو بِذَوٍّ صَيَّرُوا وقِيلَ ذُو ذَوًى وهذا أشْهَرُ

هذا البيت استثناء مما كان قدمه من أنه إذا سمي بثنائي ثانيه حرف لين فإنه يضعف، قوله: "وفو فما" أي صيروا "فو" عند التسمية به "فما"، وكان القياس أن يرد "فو" إلى أصله وهو "فوه" لقولهم "أفواه"، لأن العرب حكموا في الإفراد بغير ذلك وهو أن يبدل من عينه ميم، فاتبعناهم فيما فعلوا. قاله الدماميني ونحوه في المساعد قال: وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك، ولولا هذا كان يرد إلى أصله وهو "فوه" لجمعه على أفواه.

قوله: "وذو بذو..إلخ" يعني أن "ذو" عند التسمية به فيه مذهبان، فسيبويه يرى أن "ذو" من باب "طويت" فإذا سمي به قيل "ذوى" كفتى، أصله: "ذوي"، فإذا سمي به رد إلى أصله الذي هو "ذوي"، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا استثناء من قوله: (ولو ونحوه..إلخ) أي إلا إذا كان له أصل يرجع إليه أو حالة استعملته العرب عليها في الإفراد فيرجع إليها، والخليل يرى أنه من باب "قوة" فإذا سميت به قلت "ذوًّا" بتشديد الواو مثل

"جوّ"، لأن أصله عنده "ذوو"، لكن قول سيبويه أشهر من قول الخليل، لما فيه من تغليب الإعلال بالحذف على الإدغام، ولأن باب "طويت" فائق في الكثرة باب قوة اهـ ونص كلام التسهيل: (ويجعل "فو" فما وذو المعرب وأخواه، - أي "ذا" و"ذي"ـ "ذوى" أو" ذوًّا") وقوله: "المعرب" احترز به من "ذو" الطائية في اللغة الفصحى، فلو سميت بها لضعفت كما تضعف "لو" كما تقدم عند قول الناظم: (ولو ونحوه تضعيف ثانيه رووا).

وحَـذَفُوا هـا السَّـكْتِ وادْغِمَـنَّ مـا فُـكَّ لِجَـزْمٍ أوْ لِوَقْـفٍ فاعْلَمـا

قوله: "وحذفوا ها السكت" يعني أنك إذا سميت بـ"ارمه"حذفت هاء السكت مما هي فيه، ورددت الياء كما تقدم عند قوله: (وإن حذفت من فعل فجبره زكن ..إلخ) وقطعت الهمزة كما تقدم عند قوله: (وهمزة الوصل من الفعل اقطع..إلخ)، وأعلت إعلال "جوار"،

قوله: "وادغمن ما ..إلخ" وفي رواية: وادُّغِم" بالتركيب للنائب، أي ويدغم المفكوك للجزم أو للوقف، فلو سميت بالفعل المجزوم من قولك " لم يردد" قلت: "جاء يرد" و"رأيت يرد" و"مررت بيرد" غير مصروف، وإن سميت بفعل الأمر من قولك "أردد" قلت: "جاء رد" و"رأيت ردا" و"مررت برد" مصروفا، وحذفت همزته لعدم الحاجة إليها لتحرك الأول عند الإدغام. اهـ. والمراد بالمفكوك للوقف فعل الأمر.

وأَسْـلَمَتْ وأَسْـلَمُوا ويُـسْلِمانْ أَلْحِـقْ بِمَـسْلَمَةَ أوْ بِمُـسْلِمانْ

يعني أنك إذا سميت بنحو: "أسلمت" مما لحقته تاء التأنيث الساكنة ولم يكن محتملا لضمير، فإنك تلحقه بمَسلَمةَ فيمنع من الصرف، فتقول: "قام أسلمت" و"رأيت أسلمت" و"مررت بأسلمت"، وتبدل تاؤه هاء في الوقف.

وإذا سميت بنحو: "أسلما" و"يسلمان" مما اتصل به علامة الاثنين مع النون أو دونه، على ما يعبر عنه النحويون بلغة "أكلوني البراغيث" ويعبر عنه المصنف بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار"، أي على لغة مَن يجعل تلك الحروف اللاحقة لآخر الفعل علامة تثنية الفاعل أو جمعه، فهي عندهم حروف لا أسماء، فإنك تُلحقه بالمثنى وتعربه إعرابه، فتقول: "جاء أسلمان ويسلمان"، و"رأيت أسلمين ويسلمين" و"مررت بأسلمين ويسلمين"، وكذا الحكم فيما سمي به من "أسلموا" و"يسلمون" فتلحقه بجمع المذكر السالم، تقول: "جاء أسلمون ويسلمون" و"مررت بأسلمين ويسلمين" و"رأيت أسلمين ويسلمين"، وتلحق النون بما

ليست فيه كما تقدم في "أسلما" و"أسلموا".

وكأن هذا استثناء مما كنا قدمناه أن ما سمي به من حرف وفعل لا يتغير عما كان له قبل التسمية.

وكَفَعَلْنَ اعْرِبْ ولَنْ يَنْصَرِفا   هذا إذا جَعَلْتَ هذي أحْرُفا

يعني أن ما كان كـ"فعلن" و"يفعلن" في لغة أكلوني البراغيث، معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة، إذ لا يوجد في الأسماء العربية ما آخره نون النسوة، أو للتأنيث اللفظي كفاطمة. قال الدماميني: فإن قلت: النون لتأنيث الجمع، فلا ينبغي أن تعتبر في منع الصرف. قلت: قد اعتبرت تاء "عرفات" في لغة من قال مررت بعرفات، وهي لتأنيث الجمع، و"أذرعات" في لغة من منع الصرف.

قوله: "إذا جعلت هذي أحرفا"، أي في لغة أكلوني البراغيث وهو قيد راجع للجميع من قوله: "وأسلموا" إلى هنا، وأما إن جعلت ضمائر فحكمها الحكاية كما تقدم؛ وهذا مخرج من قوله في الطرة: "أو ما ركب من فعل وحرف"، لأن تلك القاعدة تقتضي هنا أن اللفظين لا يتغيران عما كانا عليه قبل التسمية.

وإنْ دَعَوْا مُذَكَّرًا بِبِنتٍ اوْ   أُخْتٍ فصَرْفَه ومَنْعَه رَوَوْا

يعني أنه إن سمي مذكر ببنت أو أخت، فصرفه مروي عن الأكثر لأن ما قبل التاء ساكن صحيح، وتاء التانيث يتحرك ما قبلها لفظا كطلحة أو تقديرا كحصاة، ولأن التاء التي في آخره يوقف عليها بالتاء، فلهذا قال سيبويه ويونس والأكثرون بالصرف، وهذا بناء منهم على أن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل كتاء عفريت لا للتأنيث، واستدل لتانيثها بسقوطها في بنات وبنية وأخوات؛ وأما إن سمي به مؤنث فالوجهان عند سيبويه ويونس، وقيل يمنع من الصرف للتأنيث والعلمية.

قال ناظر الجيش: ولا شك أن باب منع الصرف أولى بذكر هذه المسألة من هذا الباب.

ورُدَّ هَنتًا هَنَتًا وما ذُكِرْ   مِنِ اسْمِ حَرْفٍ فهْوَ مَوْقُوفًا يَقِرْ

قوله: "ورد هنتا هنتا" يعني أن "هنتا" إذا سمي به، يرد هنة، لفظا فيجب تحريك وسطه

وتقلب تاؤه في الوقف هاء، وحكما فيمنع من الصرف، والفرق بينهما وبين "بنت وأخت" أن "هنتا" إذا وقف عليها حركت نونها وأبدلت التاء هاء في الوقف بخلاف "أخت وبنت"، فيرجع بهنة إلى ما ثبت له في حالة الوقف، لأن مذكره "هن" فقياس المؤنث أن يكون بزيادة التاء، ولما كان الوقف هو القياس وهو أحد حالي المسمى به ولا بد من تغليب أحد الحالين وجب تغليب حال الوقف.

قوله: "وما ذكر من اسم حرف" أي وما ذكر من اسم حرف غير مصاحب للعامل، فهو موقوف عليه كما يوقف غيره من نحو: "زيد وعمرو" قبل التركيب، لأن الإعراب إنما يستحقه بعد التركيب، فإن صحب عاملا اختير فيه جريه مجرى موازنه مسمى به، فتقول: "كتبت باء وتاء" كما تقول: "هذا ماء" فيمن سميته بـ"ما" الموصولة، وقد يقال: "هذا با وتا وثا" فلا يمد بل يعرب مقصورا، وهذا شاذ لأنها صارت اسما فينبغي أن تجري مجرى موازنها كما سبق؛ وتقول في زاي على لغة من يقول "زي" نحو "كي" "هذه زي" بالتشديد، وفي "را" "هذه راء" بالمد، كما تقول في "كي" علما: "كي" بالتشديد، وفي "لا" علما: "لاء"؛ وهذه المسألة هي التي اقتضت ذكر هذه الأسماء في باب التسمية كأنه قال: كما وجب في "كي" التضعيف، وفي "لا" المد حالة التسمية بهما، وجب في نحو "زي" و"را" في حال دخول العوامل التضعيف والمد وقال أبو حيان: من قال في اسم الحرف "زاي" يقول: "هذه زاء" بالمد. قال الدماميني: قلت: وهذا خلاف القياس.

قال: وهذه المسألة ليست من باب التسمية، لأنه معقود لما لم يكن اسما علما فيصير بذلك مركبا مع غيره كيف ينطق به، والكلام هنا فيما وضع اسما غير علم واستعمل على ذلك مركبا أو غيره كيف ينطق به، وقياسه في ذلك أن يكون كغيره من أسماء الأجناس، لكنها ذكرت توطئة لمسألة: "وقد يحكى المفرد المبني مسمى به".اهـ يعني ما أشار إليه الناظم بقوله: "كقاف بل ذا..إلخ".

والفِعْلَ غيرَ مُسْنَدٍ بَعْضٌ حَكَى كقافَ بَلْ ذا سِيبَوَيْهِ حَرَّكا

هذا تتميم لقوله في الطرة صدر الباب: "ويعرب ما سوى ذلك" كما هو نص التسهيل، فمنه المفرد المبني والفعل غير المسند، وهذان قد يحكيان مع جواز الإعراب، أما قوله:

"والفعل غير مسند..إلخ" فكقوله: [85]

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنايـــا   مـــتى أضـــع العمامـــة تعرفـــوني

فإن "جلا " قد جعل اسما لأبيه ولا ضمير فيه ولم يعرب، وإنما قال "بعض" لأنه قيل إنه باق على فعليته، وأن فاعله ضمير مستتر فيه، والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا، وقيل سمي به والضمير المستتر فيه، فهو جملة محكية. وقال عيسى: هو مفرد ولكنه ممنوع من الصرف للوزن والعلمية.

وأما قوله: "كقاف بل ذا ..إلخ" فيعني أنه قد يحكى المفرد المبني مسمى به، كـ"صاد" و"قاف" إذا جعلا اسمين للسورة، فإن التقدير: هذه صاد وهذه قاف، تحكي اللفظ مع أنه مسمى به وقد صحب عاملا، واستشكل بأن هذه الأسماء ليست مجمعا على بنائها بل الراجح كونها معربة، ولأنهم نصوا على أن ما كان من أسماء السور ثنائيا جاز فيه الإعراب والحكاية، ذكر ذلك في أول الكشاف. قاله الدماميني.

قال في المساعد: وسيبويه يحرك على تقدير هذه صاد واقرأ صادا، وذكر سيبويه في قراءة "صاد" و"قاف" بالفتح، أنهما اسمان للسورة لكن بنيا على الفتح لكونهما غير متمكنين، تشبيها بـ"كيف" من جهة عدم تمكنها في باب الاسمية.

قوله: "حركا" أي حركة إعراب أو بناء منونا أو غير منون، أضيفت إليه السورة أم لا.

تتمة: وينزع من "الألى" الألف واللام، وكذا من "الذي" و"التي" و" اللائي" و"اللاتي"، وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية. قاله في التسهيل، يعني أنك إذا سميت بشيء من هذه نزعت "أل"، لأنها زائدة بدليل زوالها مع بقاء الموصولية في قراءة بعضهم: "صراط لذين"، وقيل: إن جعلت للتعريف أزيلت وإلا بقيت. وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت قبل التسمية، وإنما أعربت لزوال موجب البناء وهو شبه الحرف في الافتقار،

---

[85] البيت من الوافر، وقائله سحيم بن وثيل اليربوعي الرياحي. الأصمعيات، ص 13: خزانة الأدب: 1/ 123، وابن جلا الرجل المعروف المشهور، ويقال: فيه ابن أجلى. قال العجاج:

لاقـــوا بـــه الحجـــاج والأصـــحارا   بـــه ابـــن أجلـــى وافـــق الأســـفارا

الثنايا جمع ثنية الطريق في الجبل.

ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ما هي فيه بالحركات الظاهرة، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص، فتقول على الأول: "جاءني لذي" و "رأيت لذيا" و"مررت بلذي"، وفي الثاني: "جاءني لذ" و "رأيت لذيا"و"مررت بلذ" كما تفعل بشج. وأما إن لم تثبت الياء قبل التسمية فما قبلها يجعل حرف إعراب ويكون كباب يد ودم.

إعراب الفعل

وجَزَمُوا بأنْ ولَنْ وقَلَّلُوا ولنْ عَنِ الفِعْلِ بِظَرْفٍ تُفْصَلُ

قوله: "وجزموا بأن ولن وقللوا" يعني أنه ربما يجزم بـ"أن" وفاقا لبعض الكوفيين، وقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض العرب من بني صباح من بني ضبة، وحكاه أيضا أبو عبيدة، وأنشدوا على ذلك: [86]

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

لكن ذكر الشمني أنه تأوله بعضهم على حذف الياء تخفيفا، كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إذا يسر﴾، قال: لكنها في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل، وأنشد بعضهم البيت: "إلى أن يأتي" وعليه فلا شاهد. وأنشدوا أيضا قوله: [87]

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا

قال بدر الدين: ولا حجة في ذلك لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لاسكون إعراب.اهـ ونحوه قول ابن هشام: وفي هذا نظر، فإن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم، وحَصَر الأشموني المنصوب في قوله "فتتركها"، قال الصبان: لأنه المنصوب نصا، بخلاف "فتردها" إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين، وكانت حركته فتحة للخفة.

ونقل الشمني عن ابن الصائغ أنه يمكن أن يكون السكون في "أن تعلم بها"

86- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس بن حجر، الشاهد فيه: جزم يأت بأن. شرح شواهد المغني للسيوطي 1 / 91

87- البيت من الطويل وقائله جميل بن معمر على تغيير في الرواية (أخاف إذا أنبأتها أن تضيعها إلخ) ، ولا شاهد في هذه الرواية ، الشاهد فيه جزم تعلم بأن . شرح شواهد المغني للسيوطي 1 /188

لأجل الإدغام الجائز في الكلام، روي عن أبي عمرو بن العلاء الإدغام في "يحكم به" ونحوه.

قال في المساعد: والصواب إثباته ـ أي الجزم بـ"أن"ـ إلا أنه قليل، وتخصيص المصنف الكوفيين بذلك غير جيد، فقد حكاه من البصريين المذكوران قبل.اهـ يعني اللحياني وأبا عبيدة. وأصل ما في المساعد لأبي حيان نقله عنه ناظر الجيش.

وربما جزم أيضا بـ"لن" قليلا كقوله:[88]

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقه

وقوله: [89]

لن يحل للعينين بعدك منظر ... ذم المنازل كلهن سواكا

إلا أن هذا البيت محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. قاله في المغني؛ وفي الحديث في منامة عبد الله ابن عمر: «فقيل لي لن ترع»[90]. نقل ذلك الشيخ خالد عن ابن عطية في تفسير ﴿ولن تفعلوا﴾.

قوله: "ولن عن الفعل بظرف تفصل" اعلم أنه يفصل بين "أن" ومنصوبها بالظرف وشبهه اختيارا، نحو: " أريد أن عندك أو في الدار أقعد"، قال في التسهيل: وأجاز بعضهم الفصل بينها ومنصوبها بالظرف وشبهه اختيارا، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا.اهـ قال ناظر الجيش: ويمكن أن يعلل الجواز بقياس "أنْ" على "أنَّ"، فكما جاز "علمت أن اليوم زيدا مسافر وأن في الدار زيدا جالس"، يجوز هنا "أريد أن عندك أقعد" بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل اهـ منه بتصرف

88- البيت من المنسرح وقائله أعرابي عند دار الحسين بن علي رضي الله عنهما في المدينة الشاهد فيه جزم "يخب" بـ" لن". الحلقة من الحديد مسكنة اللام وفتحها ابن الأعرابي. قال ابن جني يقال حلقة حديد وحلقة من الناس والجمع حلق ، وحكي عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام. شرح شواهد المغني للسيوطي 2 /688 والبغدادي 5 /161

89- البيت من الكامل وقائله كثير ، الشاهد فيه جزم يحل بـ "لن" وأصله يحلى يقال حلى في المنظر يحلى كسعى ويسعى وحلا طعمه يحلو كغزا يغزو. وهو في ديوانه عجز بيت من الطويل وصدره: (أيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم) ديوانه ص: 133 شرح شواهد المغني للبغدادي 159/5

90-الحديث أخرجه البخاري في كتاب التهجد رقم: 1121، ومسلم في كتاب الفضائل رقم: 6370، وروايته فيهما " لم ترع" وما في الشرح رواية القابسي كما في فتح الباري 10/3

أما الفصل مع غير "أن" فمخصوص بالضرورة، ومنه ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "ولن عن الفعل ..إلخ"، أي وتفصل "لن" عن منصوبها بالظرف اضطرارا، كقوله: [91]

لمـــا رأيـــت أبـــا يزيـــد مقـــاتلا أدع القتـــال وأشـــهد الهيجـــاء

قال ابن هشام: وهو لغز يقال فيه: أين جواب "لما" وبم انتصب "أدع" ؟ جواب الأول: أن الأصل "لن ما" ثم أدغمت النون في الميم، ووُصِلا خطا للإلغاز وإنما حقهما الانفصال؛ وجواب الثاني: أن انتصابه بلن، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة، و"أشهد" ليس معطوفا على "أدع" بل منصوب بـ"أن" مقدرة، و"أن" والفعل عطف على القتال على حد: [92]

ولـــبس عبـــاءة وتقـــر عيـــني ... ...

ونظيره في الإلغاز قوله: [93]

عافـــت المـــاء في الشـــتاء فقلنـــا برديـــه تصـــادفيه ســـخينا

أصله: "بل رديه" على وزن عديه من الورود.

تنبيه: ظاهر كلام ناظر الجيش على المسألة قبيل الكلام على "لن"، أن الفصل بين غير "أن" ومنصوبها مخصوص بالضرورة بلا خلاف، ولينظر ذلك مع تجويز بعضهم الفصل بالظرف بين "إذن" والفعل اختيارا. نص على ذلك المصنف في التسهيل، والمجَوِّز لذلك هو ابن عصفور، ومع قول شيخه أبي حيان في الارتشاف: أجاز الكسائي والفراء الفصل بين "لن" ومنصوبها بالقسم، نحو: "لن والله أكرم زيدا"، وزاد الكسائي أنه أجاز الفصل بينهما بما ليس بمعمول، نحو: "لن أظن أزورك"، وبالشرط فينصب أو يجزم جوابا للشرط، نحو: "لن إن تزرني أزورك أو أزرك فتلغى"لن"، وأصحاب الفراء يفرقون بين "لن" والمنصوب اختيارا.اهـ من الارتشاف بل ظاهر قول بدر الدين في تكملة الشرح: (إن الكسائي يجوز الفصل بين الفعل

91- البيت من الكامل أنشده ابن هشام في المغنى ص372 ولم يعلق عليه السيوطي ولم ينسبه البغدادي 372/5

92- البيت من الوافر تمامه: (أحب إلي من لبس الشفوف) وهو لميسون بنت بحدل الكلبية، الشاهد فيه: نصب "تقر" لعطفه على اسم خالص وهو لبس. العيني 4 / 397.

93- البيت من الخفيف. أنشده في المغنى ص 373 وأهمله السيوطي ولم ينسبه البغدادي 155/5.

وناصبه بالظرف وغيره) التعميم في النواصب، وعدم التخصيص بالضرورة، لتمثيله بنحو "جئت كي زيدا أضرب".

ورُبَّما أُظْهِرَ أنْ مَعْ ما انعَطَفْ عَلَى الذي نَصَبَه وقَدْ أُلِفْ

أنْ يَفْصِلَ الفِعْلَ مِنَ اوْ حَتَّى إذَنْ والشرْطُ والتعْلِيقُ كيْ بِه حَسَنْ

قوله:"وربما أظهر أن ..إلخ" يعني أنه ربما تظهر"أن" مع المعطوف على منصوب "حتى"،كما إذا قلت "جئت حتى تكرمني وأن تعلمني العلم"، وكقوله: [94]

حتى يكون عزيزا في نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

وهو دليل للبصريين على أن الناصب بعد حتى "أن" مقدرة. قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا وفيه نظر.

وإنما جاز إظهارها في المعطوف لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وظاهر العبارة أن المنصوب بأن المظهرة معطوف على المنصوب بالمضمرة، وليس كذلك بل المعطوف هو "أن وصلتها" على "أن المضمرة وصلتها" أي المجموع على المجموع فهو من عطف المفرد، وقيل إن "أن" هنا زائدة لأن النصب يكون بالعطف لا بـ"أن" قاله في المغني؛ وأجاز الكوفيون إظهار "أن" بعد "حتى" قالوا: لو قلت: "لأسيرنّ حتى أن أبلغ القادسية"كان النصب بـ"حتى" و"أن" توكيد لها.

قوله: "وقد ألف أن يفصل الفعل ..إلخ" يعني أنه قد ألف عند الأخفش جواز فصل الفعل من "أو" و"حتى" بـ"إذن"، نحو "لأصحبنك حتى إذن تقضيني حقي"، و"لألزمنك أو إذن أتعلم"، فـ"إذن" في البيت فاعل قوله "يفصل"، وقد وقف على "إذن" بالنون للضرورة، مع أنه نقل الوقف بها عن المازني والمبرد، كما تقدم في قول الناظم في البدل "ما لم ينو معطوف إذن".

94- البيت من البسيط وقائله يزيد بن حمار السكوني ، وقبله:

إني حمدت بني شيبان إذ خمدت نيران قومي وشبت فيهم النار

ومن تكرمهم في المحل أنهم لا يعرف الجار فيهم أنه جار

شرح الحماسة للأعلم 664/2

وأنكر أبو حيان دخول "إذن" بين "حتى" و"أو" ومنصوبيهما، وقال إنه لا محل له، واستظهر في شرح قول المصنف في التسهيل: (ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن) أن "إذن" فيه تصحيف "أن" أي لا يفصل بين "حتى" والفعل ولا بين "أو" والفعل بـ"أن". قال: وذلك إما على مذهب البصريين فـ"أن" واجبة الإضمار بعدهما، وأما على مذهب الكوفيين فلأن "حتى" بنفسها تنصب فلا يناسب المجيء بـ"أن" بعدها، وأما "أو" فالناصب عندهم الخلاف فلا معنى لدخول "أن" بينها وبين الفعل، لكن قد حكى ابن الأنباري أنه يجوز في قول الكوفيين "لأسيرن حتى أن أُصبِّح القادسية" — أي آتيها صباحا – على أن "أن" تؤكد "حتى" قال: كما أكدت "كي" ولا موضع لها من الإعراب – يعني "أن" – وذلك لأنها زائدة أو مصدرية. اهـ على نقل ناظر الجيش

قوله: "والشرط" هو عطف على "إذن"، يعني أنه يفصل أيضا بين "أو" و"حتى" والفعل بشرط أي ماضي اللفظ، يقال "أصحبك أو إن شاء الله أستفيد" و"أصحبك حتى إن شاء الله أتعلم"، وهذا على مذهب الأخفش كذلك، ولكن ما أجازه يحتاج إلى سماع. وإنما قيدنا الشرط بالماضي لأن الجواب في المسألة محذوف، ولا يحذف جواب الشرط إلا والشرط ماض.

ونص كلام التسهيل: ولا يفصل الفعل من "حتى" ولا "أو" بإذن ولا بشرط ماضي اللفظ خلافا للأخفش.اهـ

قوله: "والتعليق كي به حسن" التعليق مبتدأ و"أل" فيه خلف عن الضمير، أي "وتعليقنا" كما في قوله تعالى: "لأخذنا منه باليمين" أي بيميننا، وهو مصدر يطلب المفعول أو النائب عن الفاعل، ومفعوله أو نائبُه "كي"، وقوله "حسن" خبر المبتدإ، وقوله "به" متعلق بالمبتدإ، والضمير فيه راجع للشرط المتقدم الذكر، إلا أن المراد بذلك غير الآخذ جوابه كما تقدم، والمراد هنا ما كان آخذا جوابه كما سياتي، فكأنه ضمير استخدام. والله تعالى أعلم؛ ويحتمل أن "كي" في البيت منصوب بنزع الخافض أي "والتعليق لكي"؛ والمعنى: أن التعليق لـ"كي" بالشرط الآخذ جوابه حسن. يعني أنه يجوز وفاقا للفراء كما في التسهيل، وإنما هو مذهب الكسائي كماسياتي عن أبي حيان وناظر الجيش.

تقول: "أزورك كي إن تكافئْني أكرمْك" بجزم الفعلين وتعليق "كي" عن العمل؛ والمراد

بتعليقها إبطال ما ثبت لها من نصب الفعل المضارع قبل الشرط الآخذ حقه أي ما يستحق من الجواب، قال ناظر الجيش: يعني أنه استوفى جوابه فتسلط على الفعل الذي لولا أخذه جوابا لكان منصوبا بعد "كي".اهـ ثم قال: إنه لم يتحقق كون "أكرمك" في المثال المذكور جواب الشرط، قال: والظاهر بل المتعين أن يكون منصوبا لـ"كي"، إذ المعنى: "أزورك كي أكرمك إن تكافئني" وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام الذي قبل الشرط اهـ المراد منه

قوله في الطرة: (لا "حتى" لكونها في نحو: "لألزمنك حتى إن تحسنْ إليّ أحسنْ إليك" ابتدائية) تبع في ذلك الدماميني فإنه قال ما نصه: قلت: ينبغي لكل أحد أن يجيز هذه الصورة، فإن "حتى" هذه الواقعة فيها "حتى " الابتدائية، ومن مُثُلها: ﴿حتى إذا ما **جَآءُوهَا** شهد عليهم سمعهم **وَأَبْصَـٰرُهُمْ**﴾، وليس في الحقيقة تعليقا، إذ لا عمل للابتدائية على الصحيح اهـ منه

أما المصنف فقد أجاز التعليق في المثال المذكور وعزا ذلك للأخفش، ونصره بعضهم قائلا: "حتى" هنا غائية علقت بالشرط، ولا يبعد دخولها على جملة الشرط.

تنبيهان: الأول: لم يتعرض ابن مالك لحكم الفصل بين "كي" ومدخولها بالشرط، وإنما تعرض لوجوب تعليقها حينئذ، وقد نقل ناظر الجيش عن أبي حيان أن هذا الفصل لا يجوز في الاختيار كما لا يجوز ذلك في "أن"، ثم وجوب التعليق إنما هو مذهب الكسائي، قال أبو حيان: والظاهر أنه لا يبطل عملها لأن عملها هو الاختصاص وهو باق، وما ذهب إليه الكسائي غير محفوظ من كلام العرب اهـ على نقل ناظر الجيش لكن قوله "لأن عملها ..إلخ" لعل أصله: "لأن سبب عملها ..إلخ " والله تعالى أعلم

قال ناظر الجيش: وما رد به على الكسائي هنا يرد به على الأخفش في "حتى".

الثاني: يجوز أن يقال "كي تكرمني جئتك"، سواء كانت هي الناصبة بنفسها أم الجارة والنصب بعدها بأن مضمرة، وذلك أنها في المعنى مفعول لأجله، فكما يجوز التقديم في نحو: "ابتغاء إحسانك زرتك" كذلك يجوز ذلك مع "كي" قاله ناظر الجيش

وألْحَقُوا بالنفْيِ تَشْبِيهًا وَرَدْ مكانَهُ ورُبَّما نَفَوْا بِقَدْ

فَيُنصَبُ الجَوابُ بَعْدُ والسَبَبْ مِنْ بَعْدِ الِاسْتِفْهامِ تَحْذِفُ العَرَبْ

قوله: "وألحقوا بالنفي تشبيها ..إلخ" يعني أنه يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه فينصب الجواب بعده، تقول: "كأن زيدا ياتينا فيحدثنا" حيث تريد إنكار إتيانه، فهو تشبيه وقع موقع النفي فهو في قوة قولك: "زيد ما يأتينا فيحدثنا"، ونحو: "وكأنك وال علينا فتشتمنا" تريد: "ما أنت وال علينا فتشتمنا".

قوله: "وربما نفوا بقد" يعني أنه ربما نفي بـ"قد" فينصب الجواب بعدها. ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم، نحو: "قد كنت في خير فتعرفه" يريد: "ما كنت في خير فتعرفه".

قال في المغني : وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل بقوله : "وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها" ومحمله عندي على خلاف ما ذُكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى، وإن كانا إنما حكَمَا بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم، لمجيء قوله: [95]

... ... وألحق بالحجاز فأستريحا

قوله: "فينصب الجواب بعد" أي بعد التشبيه وبعد "قد"، فهو راجع للمسألتين قبله.

تتمة: قال في شرح الكافية: وكذلك أجروا الحصر بـ"إنما" كقولهم: "إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره" قال: وعليه قراءة ابن عامر: ﴿إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون﴾.اهـ منه وقد قيل في توجيه هذه القراءة غير ذلك، فقيل: إن نصب "فيكون" للعطف على جزاء الشرط قال في الخلاصة: (والفعل من بعد الجزا إن يقترن ..إلخ)، ورد بأنه إنما يحسن هذا إذا كانت الأداة "إن" لأنه عومل معاملة الاستفهام لعدم تحققه، وأصل "إذا" أن تكون للمحقق؛ وقيل: إن نصبها للعطف على اسم خالص وهو "أمرا" قال في الخلاصة: (وإن على اسم خالص فعل عطف ..إلخ)، ورد بأن معنى "قضى أمرا" كوَّن أمرا، فإذا عطف عليه الكون فقيل "قضى أمرا فكوَّنه" كان من عطف الشيء على نفسه، وجواز عطف المترادفين خاص بالواو، إذ لو جاز في الفاء مثلا أفضى ذلك إلى أن يعقب الشيء نفسه، وأما في الواو فلا مانع منه قاله ابن هشام. انظر حاشية ياسين على الألفية عند قوله: (وبعد فا

95- البيت من الوافر، صدره : (سأترك منزلي لبني تميم) ، وقائله المغيرة بن حنين بن عمرو التميمي . العيني 4 \ 390 الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء مع عدم صحة كون ما قبلها منفيا معنى.

جواب نفي ..إلخ). وقال في المساعد: إنه لا حجة في قولهم "إنما هي ضربة ..إلخ" لجواز كونه من باب قوله: [96]

ولـــــبس عبـــــاءة وتقـــــر عيـــــني ... ...

قول الناظم: "والسبب من بعد الاستفهام ..إلخ" السبب مفعول "تحذف" متقدم، يعني أنه قد يحذف السبب بعد الاستفهام استغناء عنه بالمسبب، نحو: "متى فأسير معك" أي متى تسير، نقل ذلك بدر الدين عن الكوفيين. ونص كلامه: قال الكوفيون: والعرب تحذف الأول مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام فيقولون: "متى فأسير معك".

قال أبو حيان: وينبغي أن يكون ذلك في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: "أسير"، فتقول له: "متى"، فإنك لو اقتصرت على قولك "متى" جاز، بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فإنه لا يجوز، فإذا كان كذلك كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ، فيجوز ذلك لهذا المعنى.اهـ على نقل ناظر الجيش، لكن تعقبه بقوله: وما قاله غير ظاهر فإن الكوفيين صرحوا بأن الحذف إنما هو لدلالة الجواب كما تقدم نقل الإمام بدر الدين لذلك عنهم. **أقول**: ما نقله ناظر الجيش عن أبي حيان ذكره في الارتشاف، لكن بصيغة "قيل" وهي صيغة تضعيف، إلا إن كانت مصحفة في المطبوعة عن "قلت" والله تعالى أعلم.

وبَعْضُــــــهُمْ جَــــــوَّزَ أنْ يُقَــــــدَّما مُــــــسَبَّبٌ والــــبَعْضُ لَــــنْ يُــــسَلِّما

يعني أن بعضهم – وهم الكوفيون – جوز أن يقدم مسبب وهو الجواب على سببه، فيجوز عندهم: "ما زيد فنكرمه يأتينا"، ومنع ذلك البصريون لأن الفاء عندهم للعطف على مصدر متصيد من الفعل الأول، فإذا قلت "ما زيد يأتينا فيحدثنا" كان التقدير: "ما يكون منه إتيان فحديث"، ففي تقديم المسبب وهو "فيحدثنا" تقديم التابع على المتبوع، ولا يجوز عندهم ذلك إلا في الضرورة كما مر، أما الكوفيون فيقولون إن الفاء ليست للعطف، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة، ومن مذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط .

96- تقدم الكلام عليه، والتنظير هنا بقولهم إنما هي ضربة فتحطم فنصب تحطم لاحتمال عطفه بالفاء على الاسم الخالص وهو ضربة . العيني 397/4

وبَعْـــدَ لَمّـــا ويَمِـــينٍ قَبْـــلَ لَـــوْ وكــــافِ جَــــرٍّ زائِـــدًا أنْ قَـــدْ رَوَوْا
وهكـــــذا بَعْــــــدَ إذا وقَبْـــــلَ لا جـــوابِ الاِسْـــتِعْطافِ وهْـــوَ أُهْمِـــلا

يعني أنه قد تزاد "أن" جوازا في خمسة مواضع، وهي حينئذ ثنائية الوضع، وقيل مخففة من الثقيلة.

الأول: بعد "لما" التوقيتية خاصة ــ احترازا من الجازمة والتي بمعنى "إلا"ــ وظاهر التسهيل أنه مقيس، نحو: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾، ﴿ولما أن جاء البشير﴾، وقوله:[97]

فقلـــت للركـــب لمـــا أن عـــلا بهـــم مـــن عـــن يمـــين الحبيـــا نظـــرة قبـــل

ولا معنى لـ"أن" الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنها ينجر لها مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾: دخلت "أن" في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى ﴿ ولما جاءت رسلنا إِبْرَٰهِيمَ بالبشرى قالوا سَلَٰمًا﴾، تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول. ونقل – أي أبو حيان – عن الشلوبين نحو ما للزمخشري، وهو: أنها تدل على السبب في الآية كما دلت عليه في "جئت أن تعطيني" أي للإعطاء. ثم قال أبو حيان: وهذا الذي ذكراه ـ يعني الزمخشري والشلوبين ـ لا يعرفه كبراء النحويين اهـ لكن قال ابن هشام: إنه رأى في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت أن "أن" صلة وكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في أوان واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم جاءته المساءة من غير ريث. قال: وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين

97- البيت من البسيط وقائله القطامي ، وبعده:
ألمحـة مـن سـنا بـرق رأى بصـري أم وجـه عاليـة اختالـت بـه الكلـل
العيني 297/3 نظرة قبل : لم يتقدمها نظر

كما نقل عنه أبو حيان. ورد أيضا كون كلامهما مخالفا لكلام النحويين، وفي كل ذلك بحث. انظر المغني وحاشية الدماميني عليه

الموضع الثاني: بين "لو" والقسم. ظهر فعل اليمين أو لم يظهر. كقوله: [98]

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقوله: [99]

أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق

وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد كما هي مع "لما"، وقال ابن عصفور في المقرب: إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه، قال ابن هشام: ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. قال الدماميني في حاشيته على المغني: وقد ينتقض ذلك باللام الداخلة على جواب "لو" المنفي، كقوله: [100]

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

فإنها حرف ربط والأكثر تركها، نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾.

قال الأمير: ولعله ـ يعني ابن هشام ـ أراد أن الحروف الرابطة ليست كذلك غالبا، لأنه أنسب بكونه للربط، ولذا اعترض بالبعد دون الفساد.

ويقرب من قول ابن عصفور ما نقله الرضي عن سيبويه، وهو كونها موطئة للقسم قبل "لو" كما أن اللام موطئة قبل "إن" وسائر كلمات الشرط.

وقال أبو حيان إن "أن" هنا هي المخففة من الثقيلة، قال: وهي التي وصلت بـ"لو" كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ على الطريقة﴾، وتقريره: أنه إذا قيل: "أقسم أن لو كان كذا

98- البيت من الطويل وقائله المسيب بن علس ، الشاهد فيه زيادة أن قبل لو في قوله أن لو التقينا ويروي وأقسم لو أنا التقينا إلخ ولا شاهد فيها. شرح شواهد المغني للسيوطي 1 / 109

99- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شواهد المغني للسيوطي 111/1 وللبغدادي 157/1 . ويروى : (لو انك يا حسين خلقت حرا) ولا شاهد فيها.

100- البيت من الوافر أنشده ابن هشام في المغني 488وذكره السيوطي في الشواهد من غير تعليق 2 /665 ولم ينسبه البغدادي في شرح أبيات المغني 5 / 111 . وقال: خص الليالي بالذكر لأنها أسبق من الأيام بدليل أن الشهر أوله الليل ولأن الحوادث الكونية والمقدرات تحدث غالبا بالليل.

لكان كذا" فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا إلخ، ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر، أي أقسم على أنه لو كان، فصلاحية "أن" المشددة مكانها يدل على أنها مخففة منها اهـ من الهمع

الموضع الثالث: بين كاف الجر ومجرورها وهو نادر كما في المغني، كقوله: [101]

ويومـــا توافينـــا بوجـــه مقســـم   كـــأن ظبيـــة تعطـــوا إلى وارق السلـــم

في رواية البيت بجر "ظبية"، زاد "أن" بين الكاف و"ظبية" شذوذا، ويروى بنصبها على أنها اسم "كأن"، وبرفعها على أنها الخبر والاسم محذوف. وكقوله: [102]

وخيفـــاء ألقـــى الغيـــث فيهـــا بعاعـــه   فســرت وســاءت كــل مــاش ومصـــرم

تمشـــى بهـــا الـــدرماء تســـحب قصـــبها   كـــأن بطـــن حبلـــى ذات أونـــين تـــوءم

الموضع الرابع: بعد "إذا" الفجائية، كقوله: [103]

فأمهلـــــــه حـــــــتى إذا أن كأنـــــــه   معـــاطي يـــد في لجـــة المـــاء غـــامر

وهذا الموضع لم يذكره في التسهيل. قال في التصريح: فهذه أربع مواضع، وأكثرها الواقعة بعد "لما"، وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها.

الموضع الخامس: قبل "لا" في جواب الاستعطاف أي القسم الذي جوابه جملة طلبية،

---

[101]- البيت من الطويل وبعده:

ويومـــا تريـــد مالنـــا مـــع مالهـــا   فـــإن لم ننلهـــا لم تنمنـــا ولم تـــنم

وقائله باغت بن صريم اليشكري وقيل علباء بن أرقم ، الوجه المقسم المحسن من القسام وهو الحسن قيل وأصله من القسمات بكسر السين واحدها قسمة وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه ويقال رجل قسيم الوجه أي جميله خزانة الأدب 364/4 ...

[102]- البيتان من الطويل وقائلهما رجل من بني سعد مناة ، الماشي : صاحب الماشية ، المصرم : الذي لا مال له ؛ تسر الماشي لأنه يرعى فيها ماشيته ، وتسوء المصرم لأنه يتلهف لحسنها وعدم ما يرعاه فيها ، الدرماء : الأرنب ، وقوله: "تسحب قصبها" هذا مثل ، والقصب : المعى ، والأونان : العدلان . خزانة الأدب 363/4

[103]- البيت من الطويل هكذا أنشده ابن هشام في المغني قال السيوطي وفيه تحريف في موضعين لأن البيت من قصيدة فائية لأوس بن حجر وروايته فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد من جمة الماء غارف . شرح شواهد المغني 112/1 - 113

كقوله: [104]

قعيـــــدك أن لا تســـــمعيني ملامـــــة ولا تنكئـــــي قـــرح الفـــؤاد فييجعـــا

ولم يذكر هذا الموضع في التسهيل كذلك.

وقول الناظم: "جواب الاستعطاف" هو بخفض "جواب" لإضافة "لا" إليه. قاله بعضهم، ويجوز فيه النصب على نزع الخافض أي في جواب الاستعطاف. والله تعالى أعلم

وذكر في الارتشاف أنها قد تزاد أيضا بعد حتى، نحو: قد كان ذلك حتى أن كان كذا.

قول الناظم: "وهو مهمل" يعني أن الزائد هنا . وهو "أن". مهمل، خلافا للأخفش قياسا على حرف الجر الزائد، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وما لنا **أَلَّا نُقَاتِلَ** في سبيل الله ﴾، ﴿وما لنا **أَلَّا نَتَوَكَّلَ** على الله﴾، إذ المعنى: أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نقاتل أو لا نتوكل، والمصدرية لا تدخل على فعل الحال فلم يبق إلا أن تكون زائدة؛ ولا حجة لهم في ذلك بل هي في الآيتين مصدرية، فقيل دخلت بعد "ما لنا" لتأويله بما منعنا، فـ"أن لا نقاتل" مثلا مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين قاله المصنف، قال ابن هشام: وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأن الأصل أن لا تكون "لا" زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل "وما لنا في أن لا نفعل كذا" اهـ

ونحوه قول ناظر الجيش: والذي ذكره المعربون في الآية الشريفة أن التقدير: "وما لنا في أن لا نقاتل" فتكون "لا" في هذا التخريج غير زائدة، وعلى تخريج المصنف زائدة، وللناظر ترجيح أحد التخريجين على الآخر اهـ منه

والفرق بين "أنْ" وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة، بخلافها فإنها قد وليها الاسم والحرف في الشواهد المتقدمة، فأهملت لعدم اختصاصها بالأفعال.

قوله في الطرة: (وهو أهملا خلافا للكوفيين) الذي في التسهيل والمغني وغيرهما عزو الخلاف هنا للأخفش، فلينظر ما مستنده في ذلك؟

وفَسَّـــرَتْ مِـــنْ بَعْـــدِ جُمْلَـــةٍ أتَـــتْ بـــالقَوْلِ مَعْنًـــى وحُرُوفُـــه انتفـــتْ

104- البيت تقدم الكلام عليه

يعني أن "أن" تأتي مفسرة، والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، كقوله تعالى: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾، وقوله ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا ﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي الحقيقي بل الاستمرار على الشيء،

قوله: "وحروفه انتفت" أي فلا يقال: "قلت له أن افعل"، قال الدماميني في حاشيته على المغني: لم أقف على علة المنع، وقال الصبان: فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم، لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول، وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل فيه تفسيرية بل زائدة.

أقول: كذا جزم الصبان بكونها زائدة، وقد نظَّر الدنوشري في كونها مصدرية أو زائدة أو مخففة. انظر حاشية ياسين على التصريح.

وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور: أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول. وأما ما وقع في الكشاف من أنها يجوز أن تكون مفسرة بعد صريح القول في قوله تعالى: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم﴾، فإنما جوزه على أن يكون القول مؤولا بالأمر أي ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله، قال ابن هشام في المغني: وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا: الضابط أن لا تكون بعد حروف القول إلا والقول مؤول بغيره.

قال الدماميني: وظاهره أن ذلك لا يتقيد بموضع دون موضع، وليس كذلك فإن القول في الآية إنما وضع موضع الأمر عملا بما يقتضيه حسن الأدب مع أمر الرب؛ هكذا نقل عن الزمخشري، وإذا كان جعل القول بمعنى الأمر مبنيا على هذه القرينة والنكتة، لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل أن مفسرة له.

وقد استحسن بعض العلماء ما قاله الزمخشري قائلا: إنه لا يجوز أن تكون "أن" في الآية الشريفة مفسرة لـ"أمرتني" لأنه لا يصلح أن تكون "اعبدوا الله ربي وربكم" مقولا لله تعالى، فلا يصح أن تكون تفسيرا لأمره لأن المفسر عين مفسره، قال ناظر الجيش: ولا يظهر لي منع ذلك لأنه بعد تسليم ما قاله نقول: لا يمتنع أن يكون "ربي وربكم" من مقول عيسى عليه الصلاة والسلام، فالله تعالى أمره أن يقول لهم "اعبدوا الله" فلما قال لهم ذلك مريدا

لحصول عبادة الله تعالى منهم قوى ذلك عندهم بالاعتراف بربوبية الله تعالى حملا لهم على العبادة، لأن المربوب يتعين عليه عبادة ربه، وأما القصر في قوله "ما قلت لهم إلا ما أمرتني به" فهو قصر قلب لا إفراد، أي ما ادعوه ليس بصحيح، وهو أني أمرتهم بعبادة غير الله تعالى، إنما كان المقول لهم خلاف ذلك اهـ المراد منه

وقد اقتصر بدر الدين على أن "أن" في الآية مفسرة لقوله "ما أمرتني به"، قال: لأن "ما أمرتني به" في معنى القول لا لفظه وما بعده مفسر له، والمعنى: ما أمرتني به أي قول "اعبدوا الله".

وقد جعل الرضي "أن اعبدوا الله" تفسيرا للمضمر في "به"، قال: وليس مفسرا لـ"ما" في قوله "ما أمرتني به" لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية، ولا استدلال بالمحتمل وأجيب بأنها مصدرية على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية. ثم ذكر ـ أي الرضي ـ قولا بأن "أن" في الآية زائدة، ورده بأن الأصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالأصالة محتمل.

ومن شروط "أن" المفسرة أيضا: أن تسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أن الحمد لله رب ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ بل "أن" فيه مخففة من الثقيلة. وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة، لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم، وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك، فإن "أن الحمد لله" خبر "آخر دعواهم".

ومن شروطها كذلك: أن تكون بعدها جملة، فلا يجوز "ذكرت عسجدا أن ذهبا"، بل يجب حينئذ التعبير بـ"أي". ومنها: أن لا تقترن بجار نحو: "كتبت إليه بأن افعل"، فهي حينئذ مصدرية لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول. وقد قلت:

وفسرت من بعد جملة أتت وقبلها من حرف جر قد خلت

وأنكر الكوفيون كون "أن" تأتي للتفسير، وقالوا هي ناصبة للمضارع وتكلفوا ذلك في مواردها. قال أبو حيان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أن تكون المصدرية إلا بتأويلات بعيدة اهـ من الهمع. وقال في المغني: وما قالوه متجه، لأنك إذا

قلت له "كتبت أن افعل" لم يكن "افعل" نفس "كتبت" كما كان الذهب نفس العسجد، ولهذا لو جئت بـ"أي" مكان "أن" لم تجده مقبولا في الطبع .اهـ وقد اعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره.

تنبيه: تكون "أي" كـ"أن" بعد ما تضمن معنى القول دون حروفه، فتقول: "كتبت إليه أي قم"، فلهذا اعترض بعضهم قول المصنف في التسهيل في الكلام على "أن": (وتفيد تفسيرا بعد معنى القول لا لفظه، وتفيده "أي" غالبا فيما سوى ذلك) وقال إن الصواب: (وتفيده "أي" مطلقا) أي في المذكور وفي ما سواه. وأجيب عن المصنف بأن مراده غلبة استعمال "أي" فيما سوى ما سبق ذكره؛ وقد نصوا على أن "كتبت إليه أي قم" قليل. انظر المساعد

وأنْ بِهـا انصِـبْ واجْـزِمنَّ وارْفَـعِ ... مـا مـعَ لا إنْ بَعْـدَ أمْـرٍ تَقَـعِ

يعني أنه إذا ولي" أن" الصالحة للتفسير مضارع معه "لا" نحو: "أشرت إليه أن لا يفعل"، جاز نصبه على تقدير "أن" مصدرية و"لا" حينئذ نافية، وجزمه على تقدير "لا" ناهية و"أن" مفسرة أو مخففة، بل قال الصبان: أقول: ويصح الجزم و"لا" ناهية و"أن" مصدرية، بناء على أنها توصل بالأمر والنهي.

وجاز رفعه على تقدير "لا" نافية و"أن" مفسرة أو مخففة من الثقيلة. قوله: "ما مع لا" أي فإن فقدت "لا" امتنع الجزم لفقدان عامله،وجاز الرفع على جعل "أن" تفسيرية، والنصب على جعلها مصدرية.

قوله: "إن بعد أمر تقع" أي إن تقع بعد لفظ أمر، وكذا نحوه مما تصلح معه "أن" للتفسير، كقولك: "أشرت إليه أن لا يقوم"، و"أمرته أن لا يظلم"، و"أرسلت إليه أن لا يفعل". ولم يشترط في التسهيل ولا غيره وقوعها بعد أمر كما للناظم هنا. والظاهر أنه أراد مجرد التمثيل لا الحصر ، بدليل قوله في الطرة متصلا به : "ونحوه مما يصلح معه التفسير". والله تعالى أعلم.

وكونُهـا ذاتَ مُجـازاةٍ لَـدَى ... بَعْـضٍ ونَفْـيٍ حَـقَّ أنْ يُـسْتَبْعَدا

قوله: "وكونها" بالرفع مبتدأ وهو مصدر كان الناسخة مضاف إلى الاسم وضمير "أن"،

وقوله: "ذات مجازاة" بالنصب خبره من جهة النسخ ، وقوله:"حق أن يستبعدا" في محل رفع خبره من جهة الابتداء ، فهو يطلب خبرين من جهتين مختلفتين ، نظير ما في قوله السابق (وكون فا مع جملة .. الخ..). وقوله: "ونفي" هو بالجر عطف على قوله: "مجازاة".

يعني أنَّ "أن" المفتوحة الهمزة يستبعد أن تفيد مجازاة فتكون بمعنى إن الشرطية خلافا للكوفيين، ورجح ما قالوه ابن هشام في المغني بأمور، منها: مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في قوله: [105]

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ومنها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، قرئ بالوجهين في قوله تعالى: ﴿أن تضل إِحْدَىٰهُمَا فتذكر إِحْدَىٰهُمَا الأخرى﴾، وقوله ﴿ولا يجرمنكم شَنَـَٔانُ قوم أنْ صَدُّوكم ﴾، وقوله: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوما مسرفين ﴾، وروي بهما قول الشاعر: [106]

أتغضب إَن أذنا قتيبة جزتا   جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

مع أن الناصبة لا يفصل بينها وبين الفعل فلا يجوز "أن زيد قام خير من أن يقعد"، وفي البيت المذكور قد حصل الفصل، ولا يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك، فتعين أن تكون للجزاء.

قال ناظر الجيش: والجواب أن الفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه قد ثبت في الضرورة، ولم يثبت أن تكون حرف شرط، والخليل هو الذي حكم بأنها الناصبة للفعل وكفى بذلك؛ قال: وتأول المبرد ذلك في البيت على أنها المخففة من الثقيلة، والتقدير: "أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة جزتا" ثم حذف الجار ومجروره وخففت "أن".اهـ كلامه

وأما تعقب ذلك بأنها لم تسبق بعلم أو ظن ففيه نظر، لأن ذلك ليس بلازم وإنما هو أغلبي، ومن غير الغالب: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أن الحمد لله رب ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ انظر حاشية ياسين على الألفية.

---

[105]- البيت من البسيط، وقائله العباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه، خزانة الأدب 2/ 80، والضبع: استعارة للسنة المجدبة من الحيوان المعروف لأن الضبع إذا وقعت في الغنم عاثت ولم تكتف بما يكتفي به الذئب.

[106]- البيت من الطويل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص 614 خزانة الأدب 655/4

قال بدر الدين: والصحيح أنها مصدرية مقدر معها اللام، كأنه قال: "أتجزع لأن جزت أذنا قتيبة".

ومنها: عطفها على "إن" المكسورة في قوله: [107]

إمــــا أقمــــت وأمـــا أنـــت مرتحــــل فـــالله يكـــلأ مـــا تـــاتي ومـــا تـــذر

الرواية بكسر "إن" الأولى وفتح الثانية، فلو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

وقد ناقش الدماميني في بعض الترجيحات المذكورة، فرد الترجيح بتوارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد.. إلخ بقوله: لا نسلم أن الأصل التوافق، ولا أن الكلمة إذا وقعت في تركيب معين ووقع بدلها في كلمة أخرى لزم أن تكون تانك الكلمتان متفقتين معنى، لجواز أن يكون المؤدى من التركيبين واحدا وإن اختلف معاني بعض مفرداته. قال: وهو ظاهر. ورد الترجيح بكثرة مجيء الفاء بعدها قائلا: إن مطلق ذلك لا يقتضي كونها شرطية، وإنما ذلك لو كانت الفاء رابطة للجواب والنزاعُ فيه، فإنا لا نسلم أن الفاء في البيت المذكور جوابية، ولم لا تكون عاطفة أو سببية؟ والمعنى: يا أبا خراشة لأجل كونك ذا نفر افتخرت فأنا أفتخر أيضا بأن قومي لم تذهب بهم المجاعات.

وقد قيل: إن الفاء في البيت زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب، لأن الأول سبب والثاني مسبب. وقيل: إنها جواب شرط محذوف أي فإن افتخرت، وأقيم سببه مقامه وهو كونه ذا نفر. انظر شروح الألفية عند قول ابن مالك: (وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ..إلخ).

ومنَعَ الدماميني أيضا الملازمة بين كونها مصدرية وبين عطف المفرد على الجملة، في قول الشاعر: إما أقمت وأما أنت مرتحل .. إلخ قال: وسند المنع أن المصدرية يجوز أن تكون فاعلا بفعل مضمر، أي "إن أقمت وحصل أن ارتحلت" أي وحصل ارتحالك، فهذه الجملة الفعلية

---

[107] البيت من البسيط أنشده ابن هشام في المغنى 118/1 ، ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهده 118/1وذكر البغدادي في الخزانة أنه لم يعثر على قائله 82/2

المحذوف فعلها معطوفة على الفعلية الأولى الملفوظ بجزئيها، قال: ثم كون المفتوحة عطفت على المكسورة فيه تسامح، إذ الحرف لايعطف على الحرف.

قول الناظم: "ونفي" أي ويستبعد كذلك أن تفيد "أن" نفيا، وقد قيل به في قوله تعالى حكاية عن أهل الكتاب: ﴿أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ أي "لا يؤتى أحد"، وقيل: إن المعنى: "لا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم" وجملة القول اعتراض، وخُرِّج أيضا على معنى: "صدر منكم ما صدر كراهة أن يوتى أحد" أي حملكم على ذلك الحسد، فيكون متعلقا بمحذوف من مقول "قل".

فائدة: قال بعضهم: تاتي "أن" بمعنى "إذ" نحو: ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾، والصواب أنها مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة. وقيل: إنها قد تاتي بمعنى "ليلا" نحو: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾، وقوله: [108]

نزلتم منزل الأضياف منا ... فعجلنا القرى أن تشتمونا

والصواب أنها مصدرية أيضا، والأصل في الآية: "كراهة أن تضلوا"، وفي البيت: "مخافة أن تشتمونا".

❁❁❁

---

[108]- البيت من الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم ، مختارالشعر الجاهلي 373/2

عوامل الجزم

وفَتَحُوا اللامَ وسَكِّنْ بَعْدَ فا والواوِ ثُمَّ وانحِذافُها وَفَى

يعني أنه تفتح لام الأمر طلبا للخفة في لغة بني سليم حكاها عنهم الفراء، وخصه بعضهم بما بعدها ياء مفتوحة، نحو: "ليقم"، بخلاف ما إذا كسر أو ضم نحو: "لتيذن" أو "لتكرم"، وذلك لأن الفتح قريب من الكسر فصار كأنه حينئذ فيه اجتماع شبه ثلاث ياءات قاله بعضهم. والتخصيص بكون المفتوح بعدها ياء في الدماميني، والذي في المساعد والهمع وغيرهما الإطلاق في المفتوح بعدها.

وقد تسكن اللام بعد الفاء نحو: ﴿فليستجيبوا لي﴾، والواو نحو: ﴿وليوفوا نذورهم﴾، والتسكين معهما أكثر من التحريك، رجوعا للأصل في المبني ومشاكلة لعملها. قال المصنف: وليس التسكين حملا على تسكين عين "فعِل" كما زعم الأكثرون، لأن ذلك فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في الاضطرار. قال: وأيضا لو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتها فيه دون شذوذ لام "كي" الواقعة بعد فاء أو واو .

قول الناظم: "ثم" أي و "ثم" بحذف العاطف ضرورة، يعني أنه قد تسكن اللام أيضا بعد "ثم"، ولكن التسكين بعدها رده بعض، وضعفه بعض، وقلله بعض، وذلك لأن التسكين إنما كثر مع الأولين لشدة اتصالهما بما بعدهما، لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسر، ومن ثَم حملت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما، لكنه تقدم أيضا تعليل تسكينها بعدهما بكونه رجوعا إلى ما وضعت عليه من السكون وهذا يطرد في "ثم"؛ وقد ورد في قراءة قالون والكسائي: ﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾، وما ورد فيها لا يرد، ولا يصح وصفه بضعف أو قلة.

قوله "وانحذافها وفى" أي وقد أجاز الكسائي حذفها بعد أمر بالقول قياسا، كقوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذي **ءَامَنُواْ** يقيموا **ٱلصَّلَوٰةَ** ﴾، وقيل إن "يقيموا" مجزوم جوابا للأمر وهو "قل"، أي "قل لهم فإن تقل يقيموا"، ورده المصنف في شرح الكافية بأن تقدير ذلك

يلزم منه أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.اهـ المراد منه كقوله: [109]

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

قال بدر الدين: ويحتمل أنه أراد "تفدي نفسك" على الخبر، لكن حذف الياء تخفيفا كما حذفوا في "الأيد" يريدون "الأيدي".

وكقوله: [110]

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

وقد سمع حذف اللام وبقاء عملها بعد قول غير أمر، كقوله: [111]

قلت لبواب لديه دارها تيذن فإني حموها وجارها

أي "لتيذن"، قال ابن مالك: وليس ضرورة لتمكنه من أن يقول "إيذن" أو "تيذنُ إني"، وهذا على مذهبه من أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه، لا على مذهب غيره من أن الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا.

فالحاصل أن حذفها بعد فعل أمر من القول مقيس، وبعد فعل من القول غير أمر قليل، وبعد فعل من غير القول ضرورة.كذا للمصنف في شرح الكافية، ونقله الأشموني مسلما له؛ لكن قال ياسين في حاشيته على الألفية: والصحيح أن حذفها خاص بالشعر مطلقا، خلاف التفصيل الذي ذكره المصنف في شرح الكافية ونقله الأشموني.اهـ وفي المساعد أيضا تصحيح ذلك ونقل عن ابن عصفور أنه قال مرة: يجوز حذف اللام وإبقاء عملها، ومرة: إلا في الشعر، وهو قليل لا يقاس عليه.

وقَـلَّ فَصْلُ لا ولَـمْ وأهْمِلا حَمْلًا علـى لا لَـمْ ونَصْبًا قَلَّلا

---

[109] البيت من الوافر ولا يعرف قائله وقد نسب لحسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى أنظر خزانة الأدب 629/3-630 ونسب السيوطي للمبرد أن قائله مجهول. شرح الشواهد 597/2

[110] البيت من الطويل لا يعرف قائله يخاطب به ابنه لما تمنى موته. العيني 430/4 . شرح شواهد المغني للسيوطي 597/2

[111] الرجز لمنصور بن مرثد الأسدي العيني 444/4

قوله: "وقل فصل لا ولم" يعني أنه قد يفصل بين "لا" ومجزومها بمعمول مجزومها، قال الدماميني: لم أظفر لذلك الآن بشاهد فينبغي أن يتطلب.اهـ

وقد استشهد له المصنف في شرح الكافية وغيره بقوله: [112]

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

وظاهر كلام المصنف في التسهيل أنه قليل ولا يختص بالضرورة، ونص كلامه في شرح الكافية أنه مختص بالضرورة، قال: وقد فصل بين "لا" ومجزومها ضرورة وأنشد البيت، ثم قال: وهذا رديء لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور.

قال الأشموني: وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو: "لا اليومَ تضربْ". قال الصبان: أي من كل تركيب فصل فيه بين "لا" ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور.

وكذلك قد يفصل بين "لم" ومجزومها بمعمول مجزومها اضطرارا وهو مما تنفرد به عن لما، كقوله: [113]

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

أي "كأنه لم تؤهل سوى أهل من الوحش"، قال ابن عصفور: وهو من أقبح الضرورات فلا يقاس عليه في سعة ولا غيرها.اهـ وفي البيت تفريغ العامل لمتقدم عليه لفظا.

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله: [114]

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

تنبيه: لا يجوز أن يفصل بين لام الأمر وبين ما عملت فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره، فهي أشد اتصالا من حرف الجر، لأن حرف الجر فصل بينه وبين مدخوله بالقسم، روي عن العرب "اشتريته بوالله درهم"، ولا يجوز في اللام ذلك لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر. قاله ناظر الجيش

112- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 383/3 وشواهد العيني 444/4

113- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه 506 ، شرح شواهد المغني للسيوطي 678/2 . خزانة الأدب 626/3.

114- البيت تقدم الكلام عليه

قوله: "وأهملا حملا على لا لم" أي وقد تهمل "لم" حملا على "لا" النافية وهو مما تنفرد به أيضا عن لما، وأنشد عليه الأخفش قوله: (115)

لـــولا فـــوارس مـــن قـــيس وأســـرتهم   يـــوم الصـــليفاء لم يوفـــون بالجـــار

قوله "حملا على لا" كذا في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية : حملا على "ما"، وهو أحسن لأن "ما" تنفي الماضي كثيرا، بخلاف "لا" فالغالب نفيها المستقبل.

قوله: "ونصبا قللا" أي وقد ينصب بـ"لم" قليلا، وقال في شرح الكافية: وزعم بعض الناس أن النصب بـ"لم" لغة، اغترارا بقراءة بعض السلف: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ بفتح الحاء، وقوله: (116)

في أي يـــومي مـــن المـــوت أفـــر   أيـــوم لم يقـــدر أم يـــوم قـــدر

وهو محمول عند العلماء على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. هذا كلامه، وفيه شذوذان: توكيد المنفي بـ"لم"، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. قاله الأشموني، قال الدماميني: أو على أن الفتحة إتباع للفتحة قبلها أو بعدها. نقله الصبان

وبِـــإذا اجْـــزِمِ اضـــطِرارًا وبِلَـــوْ   وجَـــزْمَ كـــيْ وكيـــفَ قـــومٌ قـــدْ رَوَوْا

قوله: "وبإذا اجزم اضطرارا" يعني أنه ربما جزم في الضرورة بـ"إذا" الاستقبالية، حملا على متى، وخصص بالضرورة لأن "إذا" موضوعة لزمن معين واجب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم

115- البيت تقدم الكلام عليه

116- هكذا أنشده السيوطي في شرح شواهد المغني 674/2 والبغدادي في الخزانة 589/4 . ورواية أبي زيد في النوادر ص 13 ، وابن جني في سر الصناعة 89/1 من أي ... إلخ ، ولعل في البيت خشا بزيادة حرفين في صدره وحرف في عجزه لأنه من مقطوعة في بحر الرمل للحارث بن منذر منها:

إن أخـــوالي مـــن شـــقرة إذ   لبســـوا لي عمســـا جلـــد النمـــر

نحتـــوا أثلتنـــا بغيـــا ولم   يرهبـــوا غيـــب الوبـــال المســـتعر

انظرها في شرح شواهد المغني للسيوطي 674/2 . ومن ما يستغرب أن البغدادي في شرح أبيات المغني جزم بأن البيت من الرجز مع أنه تنبه إلى أن فيه زيادة في الوزن . شرح أبيات المغني للبغدادي 136/5

لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه؛ كقوله: [117]

واستغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وقوله: [118]

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

قال المصنف في شرح الكافية: ولو قيل إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ"إذا" من أن يجعل مكانها "متى" الشرطية لكان قولا لا راد له، إلا أن يقال: لو كان جائزا في غير الشعر ما عدم وروده نثرا. وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله ﷺ لفاطمة وعلي رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين»[119]. وقال الشاعر: [120]

وإذا نطاوعْ أمر سادتنا لا يثننا بخل ولا جبن

قال المصنف: وليس قائل هذا مضطرا لأنه لو رفع "نطاوع" لم يكسر الوزن ولم يزاحفه.اهـ على نقل ابنه. **أقول**: وفي ذلك عندي نظر لجزم الجواب وهو "لا يثننا" ولو رفع لم يتزن البيت، إلا أن يقال إنه حذف الياء تخفيفا كما تقدم عن بدر الدين في قوله: (محمد تفد نفسك كل نفس ..إلخ). والله تعالى أعلم

تنبيه: قولنا: "إذا الاستقبالية" يحترز به من التي للمفاجأة، ومن التي للحال نحو ﴿وَٱلَّيۡلِ إذا يغشى﴾، فقد أثبت بعض النحويين أنها تاتي للحال، وجعل منه هذه الآية ونحوها مثل: ﴿والنجم إذا هوى﴾، والصواب أن الظرف هنا للاستقبال وهي حال مقدرة، والتقدير:

117- البيت من الكامل وقائله عبد قيس بن خفاف . الخصاصة: الحاجة الشديدة ، الشاهد فيه جزم تصبك بإذا .شواهد المغني للسيوطي 271/1

118- البيت من البسيط وقائله الفرزدق . خزانة الأدب 162/3 ولم أجده في ديوانه. الشاهد الجزم بإذا لمحل خمدت وللفظ تقد وكسرة الدال لملاقاة سكونها لمدة الإطلاق

119- الحديث أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، رقم: 3113 ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، رقم: 6915

120- البيت من الكامل أحذ مضمر وهو بلا نسبة في تكملة بدر الدين شرح المصنف للتسهيل 400/3، ومجالس ثعلب 1/ 19

"أقسم بالليل كائنا إذا يغشى"، نحو: مررت برجل معه صقر صائدا غدا. وقد نقل بعض المغاربة الاتفاق على أن "إذا" ظرف لما يستقبل.

ويحترز به أيضا من الزائدة على مذهب أبي عبيدة، وأنشد على ذلك: [121]

فإذا وذلك لا انتهاء لذكره والدهر يعقب صالحا بفساد

ويحتمل أن يخرج على حذف المبتدإ، أي "فإذا ما نحن فيه" وتكون "إذا" فيه للمفاجأة. انظر المساعد

قول الناظم: "وبلو" يعني أنه قد روى ابن الشجري الجزم بـ"لو" في الشعر كقوله: [122]

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وخُرِّج على أن ضمة الإعراب سلبت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ﴿ينصركم﴾، وقوله: [123]

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

و قد تأوله المصنف على أن "لو يشأ" على لغة من يقول في "شاء يشاء" "شا يشا" بالألف، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة، كما قيل في العالم والخاتم. قال الصبان: ويجيء فيه التاويل الأول أيضا ـ يعني تسكين الفعل تخفيفا ـ وذكر ياسين في حاشيته على الفاكهي أنه يؤيد التاويل في البيت أنه لا يجوز مجيء "إن" الشرطية في هذا الموضع، لأنه إخبار عما مضى فالمعنى "لو شاء".

وقد وقع للمصنف في التسهيل كلامان: أحدهما يقتضي المنع من جزم "لو" مطلقا، والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري في جوازه في الشعر، لكنه رد رأيه في الكافية فقال:

وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري

قول الناظم: "وجزم كي ..إلخ" يعني أن الكوفيين أجازوا الجزم بـ"كيف" قياسا مطلقا ووافقهم قطرب، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما، ومذهب البصريين أن "كيف" يجازى بها

121- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المساعد 145/3

122- البيت من البسيط وقائله لقيط بن زرارة، شرح أبيات المغني للبغدادي 109/5

123- البيت من الرمل وقائله امرأة من بني الحارث بن كعب ، شرح شواهد المغني للسيوطي 684/2 ، وشرح أبيات المغني للبغدادي 108/5 الميعة النشاط وأول جرى الفرس والآطال الخواصر

معنى لا عملا، قال الصبان: لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها في اللفظ والمعنى، قالوا: ومن ورودها شرطا ﴿ينفق كيف يشاء﴾ ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾، وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها، ولكن هذا يشكل على إطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها، فإما أن يمنع كونها في ما ذكر شرطية أو يقيد إطلاقهم بما إذا كان شرطها غير المشيئة والإرادة.

ويحتمل أن يقيد كلامهم بما إذا كان الجواب مذكورا لا محذوفا. أفاده الأمير في حاشيته على المغني

و"كي" في بيت الناظم لغة في "كيف"، وأما "كي" المصدرية فلم أظفر بها جازمة، فالصواب كما قال بعضهم : "وجزمهم بكيف قوم قد رووا"، وقد يقال: إنها تصحيف "كم" والأصل: "وجزم كم وكيف ..إلخ" فقد ذكر الشاطبي في شرح الخلاصة أنه قيل بجزمها كما قيل به في "كيف" نحو: "كم تلبسْ ألبسْ"، لأن كل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب إلا "كم" و"كيف"، قال: وهما قابلان من حيث وقعا مستفهما بهما، لاجتماع أدوات الشرط والاستفهام في كون ما بعدهما غير موجب، فإذا دخل جميع أسماء الاستفهام في الشرط سماعا دونهما، فالقياس سائغ فيهما فيدخلان، ثم تعقب ذلك بقوله: هذا قياس يهدمه السماع إذ لم تفعل العرب ذلك، وزاد في تعليل المنع للجزم بـ"كم" قوله: إنهم استغنوا عن الجزاء بها بالجزاء بـ"ما"، لدخول معناها تحت معنى "ما" إذا قلت في المثال السابق: "ما تلبس ألبس عدده"، فتقع على المعدودات وغيرها لما فيها من الإبهام، كما استغنوا عن "وذَر" و "ودَع" بـ"ترَك"، وباب الاستغناء كثير.اهـ المراد منه

وصوَّب بعض الشيوخ البيت بقوله: (وجزم لا وكيف قوم قد رأوا)، فزاد الإفادة بجزم "لا" النافية الصالح قبلها "كي" عند الكوفيين في نحو: "ربطت الفرس لا ينفلتْ"، فقد حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه، قال: وإنما جزم لأن تأويله: "إن لم أربطه ينفلت" أي على لحظ معنى الشرط والجزاء وإن لم يكن بأداة الشرط والجزاء. قال في الكافية:

والجزم والرفع رووا في تلو لا   إن كان ما قبل به معللا

ومذهب الخليل وسيبويه والبصريين أنه يرفع ولا يجوز الجزم فيه، قال أبو حيان في الارتشاف: ولم أر من تعرض لتخريج الرفع، ومعنى الكلام يقتضي أنه متعلق بما قبله، والمعنى: "ربطت الفرس لئلا ينفلت" فهو مفعول من أجله حذفت منه اللام، ثم اتسعت العرب في ذلك فحذفت "أن" فارتفع الفعل.

قوله في الطرة هنا: "وقد يجزم مسبب عن صلة "الذي" أو نعت نكرة صالحة للشرط تشبيها بجوابه" قد نص في التسهيل على جزم مسبب عن صلة "الذي"، وذلك نحو: "الذي ياتيني أحسنْ إليه"، وكقوله: [124]

فلا تحفرا بيرا تريد بها أخا ... فإنك فيها أنت من دونه تقع

كذاك الذي يبغي على الناس ظالما ... تصبه على رغم عواقب ما صنع

ونص على ذلك في النكرة أبو حيان، وأنشد عليه: [125]

وإن امرءا لا يرتجى الخير عنده ... يكن هينا ثقلا على من يصاحبه

إذ يصح: من لا يرتجى الخير عنده يكن ..إلخ .

والمسألة للكوفيين، لأن كلا من الموصول والنكرة يشبه الشرط في العموم والإبهام والاستقبال. لكن قال أبو حيان بعد إيراد الشواهد عليها: وهذا كله ضرورة، ونظير هذا التشبيه دخول الفاء في الخبر تشبيها بجواب الشرط، نحو: "كل رجل ياتيني فله درهم" و"الذي ياتيني فله درهم" إلا أن هذا جائز في الكلام، وذلك لم يسمع إلا في الشعر. قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن بين الشبيهين في البابين فرقا ثم بيَّن ذلك فانظره.

وقال في المساعد: إن الشواهد في المسألة يحتمل كونها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفا، كما قرأ أبو عمرو: "ينصركم"، "يأمركم"، "يشعركم".

تنبيه: لا مفهوم لـ"الذي" في كلام التسهيل والطرة عن غيرها من مشترك الموصول، لأنه إذا ثبت الجزم بعد ما هو نص فالجزم بعد المشترك أولى، نحو: ﴿ومن يعشو عن ذكر الرحمن﴾ في قراءة الرفع.

124- البيتان من الطويل وقائلهما سابق البربري ، أمالي الزجاجي 1/ 185
125- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 158/3

فائدة: للحفيد ابن مرزوق في الآية المذكورة آنفا قصة مع ابن عرفة مشهورة، حاصلها على ما حكاه ابن غازي في فهرسته: أن ابن عرفة كان يدرس من صلاة الغداة للزوال، يقرئ فنونا يبتدئ بالتفسير، وأن ابن مرزوق أول ما دخل عليه وجده يفسر آية "ومن يعش عن ذكر الرحمن"، فكان أول ما فتحه أن قال: هل يصح كون "من" هنا موصولة؟ فقال ابن عرفة: كيف وقد جزمت؟ فقال له: تشبيها لها بالشرط، فقال ابن عرفة: إنما يقدم على هذا بنص من إمام أو شاهد من كلام العرب، فقال: أما النص: فقول التسهيل كذا، وأما الشاهد فقول الشاعر: (فلا تحفرن بيرا ..إلى آخر البيتين المتقدمين)، فقال ابن عرفة: فأنت إذا ابن مرزوق، قال: نعم، فرحب به.

وقد قيل في الحكاية ما يخالف ما تقدم: وهو أن ابن مرزوق حضر مجلس ابن عرفة أول ما حضره، فقرا الآية المذكورة، فجرت بينهما مذاكرة رائقة وأبحاث حسنة فائقة، منها أن ابن عرفة ذكر قراءة الآية برفع "يعشو" وجزم "نقيض"، وقال إن أبا حيان وجّهها بكلام ما فهمه، وذكر بعض ذلك الكلام. قال ابن مرزوق: فاهتديت إلى تمامه، فقلت: يا سيدي معنى ما ذكر أن جزم "نقيض" بـ"من" الموصولة لشبهها بالشرطية ..إلخ، فوافق رحمه الله وفرح كما كان الإنصاف طبعه، وعند ذلك أنكر عليّ جماعة من أهل المجلس، وطالبوني بإثبات معاملة الموصول معاملة الشرط، فقلت نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول في نحو: "الذي ياتيني فله درهم"، فنازعوني في ذلك وكنت حديث عهد بحفظ التسهيل، فقلت: قال ابن مالك فيما يشبه المسألة: "وقد يجزمه مسبب عن صلة الذي تشبيها بجواب الشرط"، وأنشدت من شواهد المسألة قول الشاعر: كذاك الذي يبغي على الناس .. إلخ، قال: فجاء الشاهد موافقا للحال. انظر نيل الابتهاج

أقول: وقراءة الرفع في هذه الآية ترد ظاهر ما تقدم نقله عن أبي حيان من اختصاص هذه المسألة بالضرورة، إلا أن يخرِّجها على غير هذا الوجه. ثم رأيته في البحر المحيط خرّجها على وجهين هذا أحدهما، والوجه الثاني ــ وهو الذي صدربه ــ أن تكون "مَن" شرطية و"يعشو" مجزوم بحذف الحركة تقديراً. قال: وقد ذكر الأخفش أن ذلك لغة بعض العرب، والمشهور عند النحاة أن ذلك يكون في الشعر، لا في الكلام.اهـ

وليس هذا الوجه عندي بأولى من الأول، لما ذكره من اختصاصه بالضرورة أيضا على المشهور. والله تعالى أعلم

وزِيـــدَ بَعْـــدَ إنْ وأيٍّ أيـــنَ مـــا متـــى وأيَّـــانَ ومـــا لهـــا الزِمـــا
وبَعْضُـــهُمْ يَزِيـــدُها مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــنْ أنَّـــى وإهْمالُـــك إنْ متـــى حَسَـــنْ

قوله: "وزيد بعد إن ..إلخ" الشطر "ما" نائب قوله "زيد"، يعني أن "ما" تاتي زائدة للتوكيد بعد "إن" نحو: ﴿فإما ترين﴾، وبعد "أي" غير مضافة لضمير كما في الهمع، نحو: ﴿أيما الأجلين قضيت **فَلَا عُدْوَانَ** علي﴾، قال المصنف في شرح الكافية: وإذا ذكر المضاف إليه فالأجود توسطها بينهما كما في الآية المذكورة، ويجوز أن يجاء بها بعد المضاف إليه، كقول الشاعر: [126]

فأيهمـــا مـــا أتبعـــن فـــإنني حـــريص علـــى إثـــر الـــذي أنـــا تـــابع

وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: "أي الأجلين ما قضيت"، فإن حذف ما تضاف إليه نونت ووليت "ما" كقوله تعالى: "أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى".

قال ناظر الجيش: وهل زيادة "ما" حينئذ واجبة أو جائزة؟ ظاهر كلام المصنف يعطي الوجوب وكلام غيره يعطي الجواز.

وبعد "أين" نحو: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾ وبعد "متى" كقوله: [127]

مـــتى مـــا تلقـــني فـــردين ترجـــف روانـــف أليتيـــك وتســـتطارا

وبعد "أيان" كذلك، وبعضهم منع إلحاق "ما" بها، ويرده قوله: [128]

إذا النعجـــة الأدمـــاء كانـــت بقفـــرة فأيـــان مـــا تعـــدل بهـــا الـــريح تعـــدل

و"ما" في هذه كلها زائدة للتوكيد كما تقدم، كهي في ﴿فبما رحمة من الله﴾، خلافا لأبي موسى في زعمه أنها في "أي" عوض عن الإضافة؛ وكذا قولُه تعالى:

126- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 121/3 ورواية الشطر الأخير فيها: (حزين على ترك الذي أنا وادع).

127- البيت من الوافر وقائله عنترة بن شداد ، مختار الشعر الجاهلي 330/1

128- البيت من الطويل وقائله أمية بن أبي عائذ الهذلي ، شرح أشعار الهذليين 526/2

﴿ أيما الأجلين قضيت﴾ يرد عليه. قاله في المساعد

قوله: "وما لها الزما" أي وما ألزمت "ما" الزائدة لهذه الخمسة كلزومها "إذ" و"حيث"، بل يجوز اقترانها بها وعدمه. فإن قلت: لم وجبت زيادة "ما" مع "إذ" و"حيث" عند إرادة المجازاة؟ قلت: لتكفهما عن الإضافة فيتأتى الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم وهو واجب الجر فكيف يجزم؟

وقال بعضهم في قول الناظم: "وما لها الزما" أي وما لهذه الخمسة قبل اقترانها بـ"ما" من جزم، الزم إذا زيدت عليها. فعلى التقرير الأول "ما" نافية، و"الزما" فعل ماض مبني للمجهول من "ألزم"، حذفت منه همزة القطع ضرورة وألفه للإطلاق، وعلى التقرير الثاني "ما" موصولة أو موصوفة، مفعول متقدم على عامله "الزما"، وهو فعل أمر وألفه بدل من نون التوكيد. والله تعالى أعلم

ويمتنع لحاق "ما" مع "من"و "ما" و "مهما"و "أنى"، وبعضهم وهم الكوفيون أجاز زيادة "ما" بعد "مَن" نحو "من ما يقم أقم معه"، وبعد "أنى"كـ"أنى ما تسر أسر معك"؛ وإلى هذا الإشارة بقول الناظم: "وبعضهم يزيدها ..إلخ".

فالحاصل أن أدوات الشرط في لحاق "ما" على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو "حيث" و"إذ"، وأجاز الفراء الجزم بهما دون "ما"؛ وضرب لا تلحقه وهو "من" و"ما" و"مهما" و"أنى"، وأجازه الكوفيون في "من" و"أنى"؛ وضرب يجوز فيه الأمران وهو "إن" و "أي "و"متى" و"أيان"، ومنع بعضهم في "أيان"اهـ من الأشموني.

لكن هذا التقسيم معترض كما نبه عليه ناظر الجيش، لأن "إذ" و"حيث" ليستا أداتي شرط، إنما الأداة "إذما" و"حيثما"؛ قال: لهذا لم يتعرض المصنف لذلك، بل ذكر أن اتصال "ما" جائز بالكلمات التي ذكرها وهي: "إن" و"أي" إلخ، فعلم أن اتصالها ببقية الكلمات غير جائز، فالذي أتى به في غاية الحسن.

قول الناظم: "وإهمالك إن متى حسن" أي وقد تهمل "إن" حملا على "لو"، نحو ما في الحديث: «فإنك إن لا تراه فإنه يراك» [129]، وقرأ طلحة: ﴿فإما ترين من البشر أحدا﴾ بياء

[129]- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 315/1

ساكنة للمخاطبة ونون مفتوحة علامة على الرفع؛ وقد تقدم الجزم بـ "لو" حملا عليها هي، فهما يتقارضان في الإعمال والإهمال .

وربما تهمل "متى" حملا على "إذا"، كما في الحديث: «إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» [130]، قال أبو حيان: وهو شيء غريب. وقد نص المصنف أيضا على شذوذه، فانظر قول الناظم "حسن" من أين أخذه؟ فالصواب لو قال: "زكن".

وكُوفَـــةٌ أَتَـــتْ بِـــإنْ كمِثْـــلِ إذْ وبَصْـــرَةٌ ذا القـــوْلُ عِنـــدَهُمْ نُبِـــذْ

يعني أن الكوفيين قالوا إنَّ "إن" قد تأتي بمعنى "إذ" التعليلية فتهمل، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿اتقوا الله وذروا ما بقي مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إن كنتم مؤمنين ﴾، ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ءَامِنِينَ ﴾، وقوله ﷺ: «وإنا بكم إن شاء الله لاحقون» [131]، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع، وكقول الشاعر: [132]

أتغضـــب إن أذنـــا قتيبـــة جـــزتا جهـــارا ولم تغضـــب لقتـــل ابـــن حـــازم

قالوا: وليست في البيت شرطية، لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت. لكن لابن القيم كلام طويل تعقب فيه على النحاة قولهم إن الشرط مستقبل، بقوله ﷺ: «يا عائشة إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله» [133]، وأن يقول لك إنسان: هل أعتقت عبدك أمس؟ فتقول: إن كنت أعتقته فقد أردت بذلك وجه الله. قال: ولا مانع من ترتيب شيء على حصول آخر فيما مضى، أو الإخبار بأن هذا عن ذاك فيما وقع، ولا حاجة لما تكلفوه. انظر حاشية الأمير على المغني

وأنكر البصريون مرادفة "إن" لـ"إذ"، للإجماع على حرفية "إن" وعلى أن "إذ" اسم شرط لماضي الأزمنة، فامتنع ترادفهما لاختلاف ماهيتهما؛ وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك:"إن كنت ابني فلا تفعل

130- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان رقم: 664

131- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطهارة رقم: 584

132- تقدم الكلام عليه.

133- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشهادات رقم: 2661

كذا"، ففي ذلك من التهييج على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز هذا المحقق الواقع في قالب المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جعلُها كذلك يذهب هذه النكتة؛ وعن آية المشيئة أنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك، وقيل: المعنى "إن شاء الله دخولكم"، وصورة ذلك: بأن لا يموت أحدكم قبل العام.

قال ابن هشام في المغني: وهذا الجواب لا يرفع السؤال. قال الدماميني في حاشيته عليه: ووجه ما قاله أن الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا، فلزم تحقق مشيئته لأن لايموت منهم أحد قبل الدخول، إذ لوشاء موت أحدهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت، وهذا باطل لاستلزامه الخلف في الوعد وهو على الله تعالى محال.اهـ منها قال الشمني: ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحقق مشيئة الله أن لا يموت أحد منهم لوعد جميع أولئك المؤمنين في الدخول، لوكان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى أن لا يموت أحد منهم، وأما مع تقييده بذلك فلا.

ومما أجيب به عن هذه الآية أيضا: أنها حكاية للرؤيا، فكأنه أخبرهم بالرؤيا وقيدها بالمشيئة كأنه غير محقق لها، ورد هذا بأن رؤيا الأنبياء محققة كاليقظة. وقال ناظر الجيش في الجواب عنها ما نصه: أقول: قد قال الزمخشري في قوله تعالى "ولئن متم": إنما ساغ دخول "إن" لكون الموت مجهول الوقت. وهو كلام حسن يمكن أن يقال في الآية الشريفة وهي: "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله"، وكذا في الحديث الشريف: « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[134]، وهو أن مشيئة الله تعالى مجهولة الوقت. قال: وأما قوله تعالى: ﴿وذروا ما بقي مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إن كنتم مومنين﴾ فيمكن أن يكون المراد بالإيمان فيها كمال الإيمان، ولا شك أن كمال الإيمان بامتثال جميع الأوامر واجتناب جميع النواهي، ومن تعاطى الربا لا يكون كامل الإيمان، فاتجه أن يخاطب بـ"إن كنتم مومنين".

وأما البيت فأجابوا عنه بوجهين: أحدهما أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب،

134- تقدم الكلام عليه.

والأصل: "أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب جزه لأذني قتيبة إذ الافتخار بالجز يكون سببا للغضب، والثاني: أن يكون على معنى التبيُّن، أي "أتغضب إن يتبين في المستقبل أن أذني قتيبة جزتا في ما مضى"، كما في قوله: [135]

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقرى به بدا

أي "يتبين أني لم تلدني لئيمة". وقد درج ابن الحاجب على هذا التاويل، لكن لم يرتض ذلك الرضي، ورأى أن الشرط قد يقع ماضيا متحقق الوقوع كثيرا في "كان" نحو: "زيد وإن كان غنيا بخيل"، وقليلا في غيرها كما في البيت المذكور.اهـ

قلت: ويؤخذ من كلام الرضي هذا أنه يرى كون "إن" في نحو: "زيد وإن كثر ماله بخيل" شرطية، أي والواو للعطف على مقدر أي "إن لم يكثر ماله وإن كثر ماله"، والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا "زيد بخيل"، لكن ليس المراد بالشرط في ذلك حقيقة التعليق إذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا بل المراد التعميم، وقد قيل إن "إن" في نحو هذا زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية، وعليه فالواو للحال. انظر الصبان

وفي حاشية السيوطي على المغني: الجواب عن أكثر أدلة الكوفيين بأن ما شأنه أن يكون مترَدَّدا فيه بين الناس حسُن تعليقه بـ"إن" من الله ومن غيره، سواء كان معلوما للمتكلم والسامع أم لا. نقله الصبان

قول الناظم: "وكوفة" أي أهل كوفة، و"بصرة" أي أهل بصرة، فحذف المضاف من كلا الشطرين، لكنه في الشطر الثاني التفت إليه بقوله "عندهم"، وطرحه في الشطر الأول.

فائدة: زعم قطرب أن "إنْ" قد تاتي أيضا بمعنى "قد"، نحو: "فذكر إن نفعت الذكرى"، لكن قيل في معنى الآية: إن ظاهره الشرط والمراد ذمهم واستبعاد نفع التذكير فيهم، كقولك: عظ الظالمين إن سمعوا منك، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط. انظر المغني

وهذا المعنى الذي زعم قطرب وهو كونها تاتي بمعنى "قد"، والمعنى الذي ذكره الناظم في البيت وهو كونها تاتي بمعنى "إذ" وجهان غريبان فيها، وأوجهها المشهورة إنما هي أربعة كلها في الخلاصة، الأول: ورودها شرطية، وقد ذكره المصنف في هذا الباب. والثاني: ورودها مخففة

135- البيت من الطويل وقائله زائدة بن صعصعة يعرض بزوجته وكانت أمها سرية ، شرح شواهد المغني للبغدادي 125/1

من الثقيلة، وقد ذكره في باب "إنَّ" وأخواتها. والثالث والرابع: ورودها نافية وزائدة، وقد ذكرهما في فصل الأدوات العاملة عمل "ليس".

تنبيه: قد عُلم أن "إن" للمشكوك في وقوعه، ومع ذلك تجزم في اللفظ، و"وإذا" بعكسها، تجزم في المعنى ولا تجزم في اللفظ، وقد ألغز بذلك بعض فضلاء النحو، فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له   هذا سؤال من يجبه يعظم
أنا إن شككت وجدتموني جازما   وإذا جزمت فإنني لم أجزم

وأجابه بعضهم بقوله:

هذا سؤال غامض في كلمتي   شرط وإن وإذا مراد مكلمي
إن إن نطقت بها فإنك جازم   وإذا إذا تاتي بها لم تجزم
وإذا لما جزم الفتى بوقوعه   بخلاف إن فافهم أخي وتفهم

ذكر ذلك السيوطي في باب الألغاز من كتابه الأشباه والنظائر النحوية.

وأجابه علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الحصكفي الموصلي الشافعي بقوله:

قل في الجواب بأن إنْ في شرطها   جزمتْ ومعناها التردد فاعلم
وإذا لجزم الحكم إن شرطيةً   وقعتْ ولكن شرطها لم يُجزَم

ذكر ذلك صاحب شذرات الذهب في ترجمة هذا المجيب في سنة خمس وعشرين وتسعمائة.

وذكر بيتي اللغز أيضا صاحب الرحلة العياشية، وبهذا يعلم أنه لا تصح نسبتهما لسيدي عبد الله ابن محم العلوي المعروف بابن رازكه ، وإن اشتهر ذلك عن بعض الأجلاء.

ومَعَ ما ضارَعَ والحِينِ احتُذِي   جَعْلُكَ مَنْ وما وأيًّا كالذي

اعلم أن لأداة الشرط صدر الكلام عند الجمهور، فإن تقدم عليها شبيه بالجواب معنى نحو: "أنت الظالم إن فعلت" فهو دليل على الجواب لا جواب، خلافا للكوفيين والمبرد

وأبي زيد؛ وحيث تقدم على الشرط شبيه الجواب وحذف الجواب فلا يكون الشرط إلا ماضيا لفظا أو معنى، نحو: "أقوم إن قام زيد أو لم يقم"، إلا في الضرورة كقوله: [136]

لـئن تـك قـد ضـاقت علـيكم بيـوتكم   ليعلـــم ربي أن بيـــتي واســـع

وكقول الآخر: [137]

يثـــني عليـــك وأنـــت أهـــل ثنائـــه   ولـــديك إن هـــو يســـتزدك مـــزيد

قال الرضي: ليلا تعمل الأداة في الشرط لفظا، كما لم تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريين أو ما هو جزاء عند الكوفيين.

أما حيث كان الشرط فعلا مضارعا مع "من" أو "ما" أو "أي"، فالحكم فيه هو ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "ومع ما ضارع ..إلخ"، يعني أنه وجب لها في السعة حكم "الذي" من وجوب الرفع بعدها، والمجيء بالعائد، وكون الجملة لا محل لها، لكونهن حينئذ موصولات كـ"الذي"، وزال حكم الشرطية؛ نحو: "أصنع ما تصنع" و"أحب من يحب زيدا" و"أحب أيهم يحبه"، فيعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد، وجواز عمل ما قبلها في ما بعدها؛ أما في ضرورة الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم. كذا قالوا ولم أظفر له بشاهد، لكن علة المنع لذلك من كون الجواب لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا تقتضي جواز هذا في الشعر، لجواز ذلك في ضرورة الشعر.

قوله: "والحين" أي وكذا إن أضيف إليها اسم زمان، نحو: "أتذكر إذ من يأتينا نأتيه" و"آتيك إذ ما تفعله أفعله" و"آتيك إذ أيهم يقوم تكرمه" فلا يجوز الجزم في السعة، وذلك لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرة بـ"إن"، فكذا لا تضاف إلى مُصَدَّر بما هو في معناها مثل "مَن" و"ما" و"أي"، وهذا مذهب سيبويه والجرمي والمازني، لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشرطُ لا يفيد ذلك لعدم تحققه واستقباله، وذهب الزيادي إلى جواز الجزم ونسب إلى المبرد أيضا .

136- البيت من الطويل ، وقائله الكميت بن معروف ، خزانة الأدب 220/4، والشاهد فيه أن الجواب هنا وهو "ليعلم" للقسم، وجواب الشرط محذوف، مع أن الشرط غير ماض لفظا ولا معنى وهو: "تك".

137- البيت من الكامل وقائله عبدالله بن عنمة الضبي ، خزانة الأدب 641/3 والدرر 75/5

وأما في الضرورة فيجوز قال: [138]

علـى حـين مـن تلبـث عليـه ذَنوبـه   يـرث شـربه إذ في المقـام تـدابر

قال ابن المصنف: والوجه حمله على حذف ضمير الشأن، والمعنى: "على حين الشأن من تلبث عليه ذنوبه إلخ"، كما تقول: "أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته" لأن الجملة الشرطية يصح أن تكون خبرا ولا يصح أن تكون مضافا إليها.

وذاكَ مِـنْ بَعْـدِ إذا قـدْ حُتِمـا   وبَعْـدَ لكِـنْ ثُـمَّ هَـلْ وبَعْـدَ مـا

يعني أنه يجب لـ"ما" و"من" و"أي" حكم"الذي" بعد "إذا" الفجائية مطلقا في السعة والضرورة، تلاها ماض أو مضارع غير مضمر بعدها مبتدأ،، لأنها لا تدخل إلا على الاسمية، والمصَدّرة بأداة الشرط في حكم الفعلية، نحو: "مررت بزيد فإذا من يزوره يحسن إليه"، فإن أضمر بعدها مبتدأ جاز الجزم، نحو: "فإذا من ياته يكرمه" أي فإذا هو .. إلخ لأن الإضمار يحسن ههنا، ألا ترى أنك تقول: "مررت به فإذا أجمل الناس" أي هو.

وكذا يجب لها حكم "الذي" بعد "لكن" المخففة، لأن المشددة داخلة في باب "إن"، نحو: "لكن من يزوره أزوره"، مطلقا أيضا غير مضمر بعدها مبتدأ، كقولك: "ما أنا ببخيل ولكن من يأتيني أعطيه" فترفع، لأن "لكن" لا تدخل على الجملة الشرطية، ولكن لك الجزم على إضمار مبتدإ قبلها، كما أضمر بعد "لكن" في غير ذلك نحو: "ما زيد عاقلا ولكن أحمق"، فتقول: "ما أنا ببخيل ولكن من يأتني أعطه"، كما قال: [139]

ولسـت بمحـلال الـتلاع لبيتـة   ولكـن مـتى يسـترفد القـوم أرفـد

تقديره: ولكن أنا متى، ولا يجوز في "متى" ولا غيرها من الظروف أن توصل بالفعل كما توصل "من" و"ما" و"أي"، ولا تقع في شيء من الصور المذكورة إلا على تقدير مبتدإ قبلها. قاله ابن المصنف.

138- البيت من الطويل وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة ، شرح التسهيل للمصنف 405/3 ، وروايته في الخزانة : يجد فقدها إذ في المقام تدابر 649/3

139- البيت من الطويل وقائله طرفة بن العبد ،مختار الشعر الجاهلي 273/1

وقد خالف الرضي في وجوب حكم "الذي" لهذه الأدوات بعد "لكن" المذكورة، وبعد "إذا" الفجائية المتقدمة الذكر، لأنه جعل ضابط المنع لكون هذه الأدوات شرطية أن يتقدم قبلها ما يجمع أمرين: أحدهما أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنى من المعاني، قال: وذلك مثل: إن، وكأن، وظن، وأخواتها، وما النافية، ثم ذكر أن "إذا" المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح إذ ليست بمضافة إليه، قال: وأما عدم وقوع نحو: "أين" و"متى" من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية، وأن أدوات الشرط يجوز أن تلي "لكن" المخففة نحو: "ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطك"، قال: لأنها لا تغير معنى الجملة وإنما هي لاستدراك ما قبلها، وأنشد البيت المتقدم: ولست بمحلال التلاع ..إلخ

قوله: "ثم هل وبعد ما" أي وكذا يجب حكم "الذي" لهذه الأدوات بعد "هل" نحو: "هل من يأتيك تأتيه"، لأن "هل" لا تدخل على "إن" وما في معناها، بخلاف الهمزة فيجوز الجزم بعدها، نحو: "أمن يأتك تكرمه"، لأنها يجوز دخولها على "إن" لأصالتها في الاستفهام كما في قوله: (140)

أإن شمت من نجد بريقا تألقا ... ...

وكذا بعد "ما" النافية، لأن كلا منهما يستحق صدر الكلام فيتمانعان، تقول: "ما من يأتينا نضيفه"؛ وأما "لا" فيجوز جزم هذه الأدوات بعدها، كقوله: (141)

وقدر ككف القرد لا مستعيرها يعار ولا من يأتها يتدسم

كما جاز الجزم بـ"إن" لما بعدها في قوله:(142)

140- البيت تقدم الكلام عليه 121/1

141- البيت من الطويل، وقائله تميم بن أبي بن مقبل، ملحق ديوانه والكتاب 77/3، وشرح شواهد الإيضاح ص: 466

142- البيت من الطويل، وقائله أبو الأسود الدؤلي، العيني 310/1، وقبله:

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا عن مكانها

وإن لا يكنهـــا أو تكنـــه فإنـــه أخوهـــا غذتـــه أمـــه بلبانهـــا

وبَعْــدَ مــا كــإنَّ أوْ كــانَ جُــزِمْ بِهِــنَّ وانْــوِ الشــأنَ فهْــوَ قــدْ حُــتِمْ

يعني أنه يتعين جعل "ما" و"من" و"أي" كـ"الذي" أيضا، بعد ما كـ"إنَّ" من حروف النواسخ، نحو: "إن من يأتينا لا يخيب" برفع الفعل، و"زيد شجاع لكن من ينزل به لا يضيفه" بالرفع أيضا؛ وكذا بعد "كان" وأخواتها من أفعال النواسخ، نحو: "كان من ينزل بنا لا يضام"، و"أصبح من يأتينا لايهان"؛ ويجوز بعد "إنَّ" وأخواتها الجزم في الشعر، كقوله: (143)

إن مـــن يـــدخل الكنيســـة يومـــا يلـــق فيهـــا جـــآذرا وظبـــاء

وقول المتنبي: (144)

ومـــا كنـــت ممـــن يـــدخل العشـــق قلبـــه ولكـــن مـــن يبصـــر جفونـــك يعشـــق

وقول الآخر: (145)

ولكـــن مـــن لا يلـــق أمـــرا ينوبـــه بعدتـــه ينـــزل بـــه وهـــو أعـــزل

وهو على حذف ضمير الشأن لأنها لا تعمل في الشرط، وإذا نويت ضمير الشأن أيضا في كان وأخواتها جاز الجزم، نحو: "كان من يقم أقم معه"، فإذا لم تنوه تعين كونهن كـ"الذي" بعد هذه العوامل، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا إذا كان جارا حرفا أواسما، نحو: "بمن تمر امرر" و"غلام من تضرب اضرب".

وقد صوّب بعضهم بيت الناظم بقوله: "وبعد كان أوكإن وجزم ..إلخ " ليظهر الاستئناف في قوله: "جزم بهن"، فقد يُتوهم تعلُّق قوله:"وبعد ما كإن" بقوله "جُزم" وليس ذلك مرادا، بل هو معطوف على ما قبله. والله تعالى أعلم.

143- البيت تقدم الكلام عليه.

144- البيت من الطويل وقائله المتنبي ديوانه ص 220

145- البيت من الطويل، وقائله: أمية بن أبي الصلت ديوانه ص: 17، والكتاب 73/3، وشرح شواهد المغني للسيوطي 702/2

فصل في لو

وبَعْـــدَها بِاسْـــمِيَّةٍ قَـــدْ نَطَقُـــوا كلَـــوْ بِغَيْـــرِ المـــاءِ حَلْقِـــي شَـــرِقُ

يعني أنه ربما تلي "لو" الشرطية جملة اسمية، كقوله: [146]

لـــو بغـــير المـــاء حلقـــي شـــرق كنـــت كالغصـــان بالمـــاء اعتصـــاري

فقيل: محمول على ظاهره وأنه وليتها الجملة الاسمية ضرورة، كما قيل في قوله: [147]

... ... فهـــلا نفـــس ليلـــى شـــفيعها

قال المصنف في شرح الكافية: ولذلك وجه من النظر، وهو: أن "لو" لما لم تصحب غالبا إلا فعلا ماضيا . وهو لازم البناء . لم تكن عاملة، ولما لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل "إنْ" في الاختصاص بالفعل أبدا، فنبه على ذلك بمباشرتها "أنَّ" كثيرا، وبمباشرتها غيرها قليلا.

وقيل: إن "لو" في البيت داخلة على فعل محذوف و"حلقي" فاعله و"شرق" خبر مبتدإ محذوف أي "ولو شرق حلقي بغير الماء فهو شرق"، حذف الفعل من التركيب الأول والمبتدأ من التركيب الثاني، فهو من باب حذف شرطها لدليل وهو جائز، وأما حذف جوابها لقرينة فكثير نحو: ﴿ولو أن قُرْءَانًا سيرت به الجبال ...﴾ الآية.

وندر حذف شرطها وجوابها معا، كقوله: [148]

إن يكـــن طِبـــك الـــدلال فلـــو في ســـالف الـــدهر والســـنين الخـــوالي

أي لو وجد في سالف الدهر لكان كذا؛ وهذا التاويل للفارسي. قال المصنف: وهو تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه. وأوّل ابن خروف البيت على إضمار "كان"، واسمُها ضمير شأن والجملة خبرها. واختار هذا التاويل بدر الدين.

تنبيه: قوله في الطرة: "وبعدها قليلا" ثم قال: "ضرورة" ، كأن فيه تلفيقا بين قولين :

146- البيت من الرمل وقائله عدي بن زيد، خزانة الأدب 4 /594

147- البيت من الطويل أوله : (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي......)، نسبه العيني إلى قيس بن الملوح 416/3 وبعده:

أأكـــرم مـــن ليلـــى علـــي فتبتغـــي بـــه الجـــاه أم كنـــت امـــرأ لا أطيعهـــا

شرح شواهد المغني للسيوطي 316/2 ونسبه ابن جني في إعراب الحماسة للصمة القشيري ، خزانة الأدب 464/1

148- البيت من الخفيف، وقائله عبيد بن الأبرص، شرح شواهد المغني للسيوطي 937/2، والطب بالكسر العادة.

كونه قليلا لا يختص بالضرورة ، وهو ظاهر كلام المصنف في التسهيل ؛ وكونه مختصا بالضرورة، قال في المساعد: وخصه غيره بالضرورة .

ولَوْ جَوابُها بِلَمْ قَدْ جُزِما   وماضِيًا تُلْفِيهِ مَنفِيًّا بِما

لما لم يتعرض المصنف في الخلاصة لجواب "لو" وهو إخلال بها كما قال الشاطبي، بسط الناظم الكلام عليه في هذه الأبيات، فيعني هنا أن جواب "لو" الشرطية في الغالب فعل مضارع مجزوم بلم فيكون ماضيا معنى، كقوله: [149]

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت   ولكن حمد الناس ليس بمخلد

ونحو: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» [150]؛ وقد يكون فعلا ماضيا منفيا بـ"ما"، والأكثر فيه تجرده من اللام، نحو: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾، ومن اقترانه بها قوله: [151]

ولو نعطى الخيار لما افترقنا   ... ...

وقوله: [152]

كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا   لما سبقتني بالبكاء الحمائم

فائدة: كثر سؤال الناس عن حديث: «لو لم يخف الله لم يعصه»، فنسبه الخطيبي إلى النبي ﷺ، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيره إلى عمر رضي الله عنه قال السيوطي ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا، لا عن عمر ولا عن غيره مع شدة الفحص عنه ، قال: وما زال في نفسي منه شيء حتى رأيته فسررت به سرورا لم يعدله شيء ، لكنه في سالم لا في صهيب، فأخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده إلى عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن سالما شديد الحب لله لو لم يخف الله عز وجل

149- البيت من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى. مختارات الأعلم 251/1

150- قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: 526): اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب.

151- البيت تقدم الكلام عليه

152- البيت من الطويل وقائله مجنون بني عامر. العيني 473/4

ما عصاه»[153]، وأخرجه الديلمي في الفردوس أيضا عن عمر أيضا قال : قال رسول الله ﷺ: «إن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لا يحجبه من الله إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبي حذيفة شديد الحب لله لو لم يخف الله ما عصاه»[154].اهـ ملخصا من شرح عقود الجمان.

وقد تكلم على هذا الأثر أيضا السخاوي في المقاصد الحسنة فقال: اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب ، وكذا قال جمع جم من أهل اللغة ، ثم رأيت بخط شيخنا أنه ظفر به في مشكل الحديث لأبي محمد بن قتيبة ، لكن لم يذكر له ابن قتيبة إسنادا ، وقال: أراد أن صهيبا إنما يطيع الله حبا لا لمخافة عقابه انتهى . وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من طريق عبد الله بن الأرقم ، قال: حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور بن مخرمة ، فقال عمر: سمعت رسول ﷺ يقول: «إن سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه»[155] وسنده ضعيف.

ومُثْبَتًا أَتَى بِلامٍ مُنفَتِحْ مُقْتَرِنًا وحَذْفُه أيْضًا يَصِحْ

أي وتجاب أيضا بفعل ماض مثبت مقرون بلام مفتوحة غير مقترنة بقد غالبا، كقوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾، وقوله ﴿ولو نشاء **لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا**﴾، ومن غير الغالب: أن لا يقترن بها.

قوله في الطرة: (ولا يقع غالبا إلا في صلة) كذا في التسهيل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾؛ ومن غير الغالب: ﴿لو نشاء **جَعَلْنَٰهُ** أجاجا﴾، ﴿لونشاء **أَصَبْنَٰهُم**﴾، ﴿رب لو شئت أهلكتهم﴾. وفيه تخليط فإن التقييد بالصلة أمر لا يعرف لغير ابن مالك، ويرده وروده في الآيات.

153- حلية الأولياء 177/1

154- الفردوس بمأثور الخطاب 234/1

155- حلية الأولياء 177/1

وأما اقترانه بقد في قوله: [156]

مـــن النـــاس إنســـانان ديـــني عليهمـــا   مليـــان لـــو شـــاءا لقـــد قضـــياني

فضرورة، وشذ قوله: [157]

لـــو شـــئت قـــد نقـــع الفـــؤاد بشـــربة   تـــدع الصـــوادي لا يجـــدن غلـــيلا

فائدة: تسمى اللام في نحو: ﴿لو نشاء **لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا**﴾ لام التسويف، لأنها تدل على تأخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة، ولهذا دخلت في الآية المذكورة وحذفت في آية ﴿لو نشاء **جَعَلْنَاهُ** أجاجا﴾، أي لوقته في المزن من غير تاخير، والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد العقوبة، أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما، كما قال الله تعالى: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ...﴾ الآية. قاله في التصريح.

واستحسن ياسين في حاشيته عليه تفريقا آخر لبعضهم، وهو أن نبات الزرع وجفافه بعد النضارة مما يحتمل أنه من فعل الزارع، فأخبر الله تعالى أنه الفاعل لذلك وأنه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء، وإنزال الماء من السماء لا يتوهم أن لأحد قدرة عليه غير الله تعالى.

ورُبَّمَـــا صَـــحِبَ مـــا وإنْ وُجِـــدْ   إسْـــمِيَّةٌ مَكانَـــه الحَـــذْفَ اعْتَقِـــدْ

قوله "وربما صحب ما" أي وربما صحب اللام الجواب الماضي المنفي بما النافية، كما في البيتين السابقين قبيل قوله "ومثبتا أتى ..إلخ".

قوله: "وإن وجد إسمية ..إلخ" بقطع الهمزة في "إسمية" بناء على أن المصراع محل وقف

156- البيت من الطويل، وهو من قصيدة للمخبل القيسي وبعده:

خليلـــي أمـــا أم عمـــرو فمنهمـــا   وأمـــا عـــن الأخـــرى فـــلا تســـلاني

ويعني بالأخرى أختها ميلاء. الأغاني 267/20

157- البيت من الكامل وقائله جرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق يجدن بكسر الجيم وروي بضمها في هذا البيت ، قال ابن جني في شرح تصريف المازني وأما قول الشاعر لا يجدن غليلا فشاذ و الضمة عارضة ولذلك حذفت الفاء كما حذفت في يقع ويزع ولأبي حيان أنها لغة بني عامر. شرح أبيات المغني للسيوطي 666/2 والبغدادي 114/5

أو للضرورة، وفي بعض النسخ رواية الشطر هكذا: (إسمية من بعدُ فالحذف اعتقد) يعني أنه إن وجد مكان جواب"لو" جملة اسمية، فهي جواب قسم مغن عن جوابها، نحو: ﴿ولو أنهم ءَامَنُواْ واتقوا لمثوبة من عند الله﴾ أي والله لمثوبة، وقيل اللام لام ابتداء والجملة مستأنفة، وذهب قوم إلى أن الجملة الاسمية نفسها جواب "لو"، قال الزمخشري: إنما أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية بجواب "لو" في الآية لما في ذلك من إثبات الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها، كما عدل عن النصب إلى الرفع في "سلام عليكم"، ويجوز أن تكون "لو" في الآية للتمني على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: "وليتهم آمنوا". قال الدماميني: وهذا القول بناه على معتقد الاعتزال بجواز إرادة الله ما لا يقع، وأما عند أهل الحق القائلين باستحالة ذلك عند الله فلا يجوز حملها على التمني إلا حكاية على معنى أنهم بحال يتمنى العارف إيمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم.

و"لو" في الوجهين السابقين في "لمثوبة من عند الله خير" للتمني فلا جواب لها. قاله الأشموني، قال الصبان: ويجوز أن تكون "لو" على الوجهين شرطية، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه، تقديره: "لأثيبوا".

قوله في الطرة: "فالحذف اعتقد غالبا" ومن غير الغالب قوله: [158]

لو كان قتل يا سلام فراحة ... لكن فررت مخافة أن أوسرا

أي يا سلامة "فهي راحة" على أن جواب "لو" هنا جملة اسمية.

ويمكن أن يكون "راحة" عطفا على "قتل" وجواب "لو" محذوفا أي "لثبتُّ". قاله بدر الدين، ويدل عليه بقية البيت إذ مراده الاعتذار عن الفرار، لأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الأسر لثبت في موقف الحرب، لكن خاف الأسر المفضي إلى المعرة والذل ففر.

تتمة: ومن غريب ما وقع في جواب "لو" فعل التعجب بصيغة "أفعِلْ" مقرونا باللام، كقوله: [159]

158- البيت من الكامل وقبله : قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تعذرا
والبيتان لعامر بن الطفيل كما في شرح أبيات المغني للبغدادي 116/5 ولم يعلق عليهما السيوطي في شرح شواهد المغني 667/2

159- البيتان من الطويل وهما بلا نسبة في همع الهوامع 66/2

فلو مت في يوم ولم آت عجزة ... يضعفني فيها امرؤ غير عاقل

لأكرم بها من ميتة إن لقيتها ... أطاعن فيها كل خرق منازل

و"رب" مقرونا باللام، كقوله: (160)

ولو علم الأقوام كيف خلفتهم ... لرب مُفَدٍّ في القبور وحامد

قاله أبو حيان في الارتشاف

فصل في لما التوقيتية

لمّا اسمُ شَرْطٍ ووُجُوبًا لِلمُضي ... أُضيفَ والجوابَ ماضٍ تَقْتَضي

مُجَرَّدًا يُلْفَى وبالفاءِ وُجِدْ ... واسْمِيَّةٌ إذا بِها أوْ فا عُقِدْ

يعني أن "لما" اسم شرط، وزعم ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة أنها ظرف بمعنى "حين"، وقال المصنف: بمعنى "إذ" فيه معنى الشرط. قال ابن هشام: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وقوّى المصنف في شرح الكافية القول بالظرفية بمجيئها لمجرد الوقت في قول الراجز: (161)

إني لأرجو محرزا أن ينفعا ... إياي لما صرت شيخا قلعا

فهي في هذا البيت بمعنى "حين"؛ ولكن يمكن أن يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب، أي "لما صرت شيخا رجوت ذلك".

ونظّر الدماميني في قول المصنف: " فيه معنى الشرط"، إذ ليس في "لما" معنى الشرط وإنما هي دالة على مجرد الوقت عند القائل باسميتها، وعلى ارتباط إحدى الجملتين بأخرى عند القائل بالحرفية، وإيضاحه: أنا إذا قلنا "لما جاء زيد جاء عمرو" لم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني، بل الثاني وجد عند وجود الأول، وهل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك. والعامل فيها إذا كانت ظرفا هو الجواب.

وقيل: إن "لما" حرف يقتضي في ما مضى وجوبا لوجوب، وبعضهم يقول: "وجودا

160- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 62/2

161- الرجز غير منسوب في التاج (قلع)، وقلِع ككتف: الذي لا يثبت على السرج، أو الذي يتقلع في مشيه إذا قام، وأنشد عليه ابن الأعرابي البيت. الشاهد فيه: مجئ "لما" في قوله "لما صرت" لمجرد الظرفية لعدم صحة شرطيتها إذ لا جواب

لوجود"، وهذا مذهب سيبويه، ولم يجزم ابن مالك بمذهب معين، وصرح بعضهم بأن مذهب سيبويه هو الصحيح، وقواه بأمور منها: قوله تعالى ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته ...﴾ الآية ، وقوله ﴿فلما أحسوا بأسنا إذا هم منها يركضون﴾، لأن ما بعد "ما" النافية و"إذا" الفجائية لا يعمل في ما قبلها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، فلا عامل فيها حينئذ، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية؛ ومنها: إجماعهم على زيادة "أن" بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ"أن".

لكن لقائل أن يقول بأن العامل فيها يدل عليه ما بعد "ما" النافية أو "إذا" الفجائية، لاختصاص قاعدة "ما لا يعمل لا يفسر عاملا" بباب الاشتغال . والله تعالى أعلم.

قول الناظم: "والجواب ماض تقتضي مجردا ..إلخ" الجواب مفعول "تقتضي" مقدم، وسماه جوابا لأنها متضمنة معنى الشرط، و"ماض" حال مقدر نصبه للضرورة. يعني أن جوابها فعل ماض لفظا ومعنى كقوله تعالى: ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾، غير مقرون بالفاء كما مثلنا، أو مقرونا بها كما في قوله: (162)

فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم رشيد ولا ناه أخاه عن النكر

فصب عليكم تغلب ابنة وائل فكانوا عليكم مثل راغية البكر

لكن يحتمل أن الجواب محذوف، أي انتقم منكم فصب عليكم. قاله في المساعد، وقيل: الفاء زائدة. وكقوله: (163)

ولما انتبهنا للخيال الذي سرى إذ الدار قفر والمزار بعيد

فقلت لعيني عاودي النوم واهجعي لعل خيالا طارقا سيعود

قوله: "واسمية إذا بها ..إلخ" يعني أنه ربما يكون جواب "لما" جملة اسمية مع "إذا" الفجائية كقوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾، أومع الفاء كقوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد﴾.

162- البيتان من الطويل وقائلهما الأخطل ديوانه ص 430، وخزانة الأدب 418/4

163- البيت الأول للخليفة المعتضد، والثاني للحسن بن علي المعروف بالعلاف. انظر خبرهما في وفيات الأعيان 2/ 108.

وقيل لا يكون الجواب جملة اسمية، وهو محذوف في الآيتين والتقدير في الأولى: "أعرضوا إذا هم يشركون"، وفي الثانية: "اقتسموا قسمين فمنهم مقتصد وغير مقتصد"، فحذف الجواب والمعطوف الذي هو "ومنهم غير مقتصد"، ودل على المعطوف قوله تعالى"وما يجحد بآياتنا"

وقَــدْ يُــرَى مُــضارِعًا كلَمّــا أتَــى أخِــي يَــأتِي بِمــا أهَمّــا

أي وربما يكون الجواب فعلا مضارعا لفظا لا معنى لأن "لما" لما مضى، نحو: ﴿فلما ذهب عن إِبْرَٰهِيمَ الروع وجاءته البشرى يُجَٰدِلُنَا﴾، وقيل: الجواب "جاءته" والواو زائدة، وقيل محذوف تقديره: "أخذ يجادلنا".

أما ولولا ولوما

ولا يَلِيهــا الفِعْــلُ بَــلْ مــا قَــدْ عَمِــلْ فيــهِ كأمّــا العلــمَ فَهْــوَ قَــدْ جَهِــلْ

يعني أن "أما" لا يليها الفعل، قال في شرح الكافية: لأنها قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه.اهـ بل يليها ما قد عمل فيه الفعل أو شبهه، وسواء كان الفعل مذكورا أو محذوفا مفسرا، كقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾، وقوله تعالى: ﴿وأما ثمود فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ في قراءة النصب، ونحو: "أما العسل فأنا شارب".

ويجب تقدير الفعل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه. فعلة الأول ـ وهو وجوب تقدير الفعل بعد الفاء ـ أن العامل المقدر هو الجواب في الحقيقة، فلو قدر قبل الفاء وقبل المعمول لزمت موالاته لـ"أما"، ولو قدر بعده وقبلها لزم الفصل بأكثر من واحد، وإنما وجب تقديره قبل ما دخلت عليه لأن حق المفسَّر التقديم على المفسِّر. انظر الصبان

أوْ خَبَــرٌ أوْ مُبْتَــدًا أوْ مــا كَــإنْ وكَوْنُــه مُنْحَــذِفَ الجَــزا زُكِــنْ

أي وقد يليها خبر مبتدإ، نحو: "أما في الدار فزيد" وليس بقليل خلافا للصفار، وقد يليها مبتدأ نحو: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾، وقد تليها جملة الشرط نحو: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾ وجواب الشرط حينئذ يحذف وجوبا استغناء عنه بجوابها على الأصح، هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره.

قال ابن هشام: وإنما ارتكب ذلك لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما، أي كما قال في الخلاصة: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ..إلخ)، والثاني: أن شرط "أما" قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها.

وزعم الأخفش أن الجواب المذكور لـ"أما" وأداة الشرط معا، وأبو علي في أحد قوليه أن الفاء جواب "إن"، وجواب "أما" محذوف، واحتج بأنه لا يفصل بين "أما" والفاء إلا بمفرد، وقوله الثاني كالأول أفاده الشمني.

قال الدماميني في حاشيته على المغني: ولقائل أن يقول: لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد، بل ما بعد الفاء جواب "إن" ، و"إن" وجوابها جواب "أما"، والفاء داخلة على "إن" تقديرا، والأصل: "مهما يك من شيء فإن كان متوفى من المقربين فجزاؤه روح" فأنيب "أما" مناب "مهما يكن من شيء"، وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين "أما" والفاء، فالتقى فاءان الأولى: فاء جواب "أما" والثانية: فاء جواب "إن"، فحذفت الثانية لأنها التي أوجبت الثقل، ولأن الحذف بالثواني أليق .اهـ من الصبان

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في التسهيل أنه لا يليها غير ما تقدم ذكره، قال أبو حيان: وليس كذلك بل يليها الجار والمجرور والظرف والمفعول له والحال، وتكون هذه الأشياء معمولة لها لما تضمنته من معنى الشرط ويتعلق حرف الجر بها. قال الدماميني: وفيه نظر. ولم يبين وجه النظر فيه، ولعل وجهه أن كلام المصنف ليس فيه ما يدفع أن "أما" لا يليها الجار والمجرور وما معه مما استدركه أبو حيان، بل كلامه يتضمن أن كل ذلك يليها، لأنها كلها داخلة تحت قوله "معمول فعل"، لأنه أطلق المعمول ولم يقيده بالصراحة، فشملت عباراته المعمولات كلها صريحة كانت أو غير صريحة، ولكنه لم يذكر أن العامل فيها يجوز أن يكون "أما" لما فيها من معنى الفعل، واقتصر على ذكر أن العامل هو الفعل الذي بعد الفاء أو شبهه. قاله ناظر الجيش

وغَيْــــرُ شَــــرْطٍ ودُعــــاءٍ امْتَنَــــعْ　　أنْ يَفْصِــلَ الفِعْــلَ مِــنَ امّــا واتّسَــعْ

أنْ يــأتِ قَبْــلَ إنّ مَعْمُــولُ الخَبَــرْ　　مِــنْ بَعْــدِها وبَعْضُــهُمْ ذاكَ حَظَــرْ

قوله: "وغير شرط ..إلخ" يعني أنه لا يفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة، لأن هذا التقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين "أما" والفاء وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع إذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها. قاله في الهمع، بخلاف غير التامة كقوله: (164)

عنــدي اصــطبار وأمــا أنــني جــزع　　يــوم النــوى فلوجــد كــان يبريــني

وكجملة الشرط، فيجوز الفصل بها كما رأيت في آية: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾، وعلل الشاطبي ذلك بكونها شبيهة بالمفرد من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، قال: وأنت تقول: "أما الذي جاءني فأكرمه" كما قال تعالى "وأما الذين سعدوا ففي الجنة الآية".اهـ من شرحه للخلاصة

وأما جملة الدعاء فهي تامة لكن اغتفر الفصل بها أبو حيان، قال: بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بين "أما" وجملة الدعاء، نحو: "أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا"، بخلاف: "أما رحمك الله زيدا فاضرب" فلا يجوز.اهـ قال الدماميني: ويحتاج إلى سماع يصدقه ونص إمام يؤيده.

أقول: قد نص ناظر الجيش تلميذ الشيخ أبي حيان على ما يؤيده، فقال: ولا يخفى أن جملة الدعاء من الجمل التي يعترض بها، والفصل بجملة الاعتراض سائغ حتى بين الموصول وصلته التي هي من تمامه، فكيف لا يجوز في غير ذلك؟ اهـ من شرحه

لكن يلزم على هذا أن لا يختص الجواز بجملة الدعاء، بل يجوز حينئذ الفصل بجمل الاعتراض مطلقا، فيصح أن يقال: "أما اليوم لو علمت فالأمر كذا"، ويطول الأمر في هذا، نظير ما أورده الشاطبي على إجازة ابن خروف للفصل بين "إذن" ومدخولها بالدعاء. فليتأمل والله تعالى أعلم.

164- البيت تقدم الكلام عليه

ونقل الصبان أنه قد يوجَّه اشتراط أن يتقدم فاصل بين أما وجملة الدعاء، بأن "أما" قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل، أي كما تقدم في قول الناظم: (ولا يليها الفعل ..إلخ) قال: وقد يقال: إن الدعائية لا تنحصر في الفعلية، ويجاب بأن الاسمية منها أجريت مجرى الفعلية طردا للباب.

تنبيه: ظاهر الطرة استثناء قوله: "وغير شرط ودعاء" من منع الفصل بجملة تامة، والصواب حذف قوله "تامة"، أو الاقتصار على استثناء جملة الدعاء فقط كما للأشموني، إذ ليست جملة الشرط تامة كما تقدم قريبا.

قوله: "واتسع أن يات ..إلخ" يعني أنه جاز عند المبرد وابن درستويه والفراء وتبعهم ابن مالك أن يتقدم على "إن" معمول خبرها نحو: "أما زيدا فإني ضارب"، فقالوا بعمل ما بعد "إن" فيما قبلها مع "أما" خاصة، وتوجيهه: أن هذا الموضع يلزم فيه الفصل بين أما والفاء، فيغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير "أما"، فكما جاز "أما زيدا فاضرب" جاز هذا، وإن امتنع "زيدا إني ضارب". وكأن هذا استثناء من قول الخلاصة: (وراع ذا الترتيب إلا في الذي ..إلخ).

وقول الناظم "أن يأت" هو بحذف الياء من "يأتي" احتزاء عنها بالكسرة ، كما في قراءة "يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه" قال في الكشاف: قرىء: « يوم يأت » بغير ياء ،ونحوه قولهم : "لا أدر" حكاه الخليل وسيبويه. قال: وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل . اهـ ويحتمل أنه من باب الجزم ب "أن" كما تقدم في قول امرئ القيس :(إلى أن يأتنا الصيد نحطب) . والله تعالى أعلم.

قوله: "وبعضهم ذاك حظر" يعني أن بعضهم وهو: سيبويه والمازني والجمهور منع ذلك، فقالوا: إن خبر "إن" لا يتقدم عليها فكذلك معموله. قال أبو حيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه وقد رجع المبرد إليه فيما حكى ابن ولاد عنه، وقال الزجاج: رجوعه عنه مكتوب عندي بخطه، فصار المنع إجماعا من البصريين.اهـ من شرح ناظر الجيش، ومثله في المساعد.

قال الشيخ خالد: والمبرد تلميذ المازني، وكثيرا ما يتفقان على القول الواحد، قال: وأجاز الفراء التقدم مع "ليت" و"لعل"، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل.

واستشهد الأولون بقول الشاعر: [165]

إليك أتوب يا رحمان مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب

وأما من هوى ليلى وحبي زيارتها فإني لا أتوب

فقدم معمول "أتوب" الواقع خبر "إن" وهو: "من هوى ليلى"، وليس فيه رد لأن الخلاف في العامل لا في التركيب، فالعامل عند المانع . وهو الجمهور . "أما" لما فيه من معنى الفعل الذي نابت عنه أي الفعل المحذوف، نحو: "أما اليوم فإني ذاهب" .

ومِيمُ أمّا قَلْبُها لا يُحْظَرُ ياءً كأيْما بالعَشِي فَيَخْصَرُ

يعني أنه قد تبدل ميم "أما" الأولى ياء استثقالا للتضعيف، كقوله: [166]

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

وانصِبْ أوِ ارْفَعْ ما تَلاها مِنْ سُما يَلِيه شِبْهُه ونَصْبًا عَظِّما

يعني أنه قد يلي "أما" مصدر متلو بما اشتمل على مثله، نحو: "أما علما فذو علم"، أو مشتق منه نحو: "أما علما فعالم" فينصبه الحجازيون مطلقا معرفة كان أو نكرة، وقد ذُكِر طرف من هذه المسألة في باب الحال، ويرفعه التميميون معرفة وينصبونه نكرة وقد يرفعون المنكر أيضا، والنصب على تقدير "إذا ذكرت"، والرفع على تقدير "إذا ذُكِر"، وكأنهم قدروا "إذا" ليلا يفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة. قاله الدماميني

وهذا التخريج أحسن لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل، مما قيل إنه مفعول مطلق لما بعد الفاء، فإنه لا يتأتى في نحو: "أما العلم فذو علم"، و"أما العلم فإني عالم"، و"أما العلم فلا علم عنده"، لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء في ما قبله، وهذا على مذهب الجمهور؛ ومما قيل إنه مفعول لأجله أي للفعل المحذوف إن كان معرفا،

165- البيتان من الوافر وقائلهما نمير بن كهيل الأسدي كما في أمالي القالي ص 642 ط مؤسسة الثقافة

166- البيت من الطويل وقائله عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص : 120

والتقدير: "مهما ذكرت أحدا لأجل العلم"، وحال أي من مفعول الفعل المحذوف إن كان منكرا، والتقدير: "مهما ذكرت شيئا حال كونه علما" لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة اهـ من الأشموني ممزوجا بحاشية الصبان.

قول الناظم: "ونصبا عظما" أي قدم النصب على الرفع في هذه المسألة لأنه لغة الحجازيين، أي وهي اللغة التي نزل بها القرآن غالبا ، وهذا ترجيح من جهة السماع ، وقد يرجح من جهة النظر بأن فيه فرعية الحذف وحدها ، بخلاف الرفع فإن فيه فرعية أخرى، وهي بناء الفعل للمفعول. والله تعالى أعلم.

واستعمال العلَم بالوجهين ـ أي الرفع والنصب ـ موضع هذا المصدر جائز على رأي الكوفيين، ولا يخصون ذلك بالعلم بل يجيزون نصب العلم وغيره من المعارف الواقعة بعد "أما" ورفعه، وحكوا من كلام العرب: "أما البصرة فلا بصرة لكم"، و"أما أباك فلا أب لك"، و"أما العبيد فلا عبيد لك" يريدون عبيدا بأعيانهم، ولا يجوز النصب في شيء من هذا عند سيبويه. قال أبو حيان: هذا رأي الكوفيين، فإن صح ما حكوا فالقول قولهم إن النصب بإضمار فعل ولم يسمعه سيبويه. قال ناظر الجيش: وهذا الذي قال إنصاف وحق.

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة أن تعمل "أما" بما فيها من معنى الفعل في الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له، ولا تعمل في غير ذلك خلافا للكوفيين، ومنع بعض النحويين عملها في المفعول له. قاله في المساعد

فائدة: قد تحذف "أما" ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي، نحو: ﴿وربك فكبر﴾.

باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرات لذلك

أي لكثرة دورانها في الكلام وتشعبها وعدم استقلالها في باب من الأبواب فأفردت بالذكر، وإنما قال: تتميم لأنه سبق ذكر شيء من أحكامها، ككون الاستفهام له صدر الكلام ونحو ذلك .وهذا الباب عند النحاة ، يشبه عندي ما يسمى بباب الجامع عند الفقهاء، وأول من أتى به الإمام مالك رضي الله عنه في موطئه وتبعه المالكية ، فصار يعد من محاسن مؤلفاتهم .

وقد استفتح الناظم هذا الباب بالكلام على حروف التنبيه والاستفتاح ، ولا يخفى ما في ذلك من المناسبة ، نظير ما نبهوا عليه في ابتداء المصنف في الخلاصة بالكلام على معاني "من" لأنها للابتداء، فناسب ذلك الابتداء بها . والله تعالى أعلم.

واسْتَفْتِحَنّ بِألا ونَبِّها وبِأما ونَبِّهًا أيْضًا بِها
ومَعَ أنتَ ذا كَثِيرًا ها أُلِفْ كَها أنا بِأفْضَلِ الخَلْقِ كَلِفْ

قوله: "واستفتحن بألا" يعني أن "ألا" و"أما" يستفتح بهما الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام، لتأكيد مضمونه عند المتكلم، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى "إن" إلا أنهما غير عاملين، ويدخلان على الجملة اسمية أوفعلية خبرية أو طلبية، ويختصان بالجملة بخلاف "ها" نحو: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾، ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾، ﴿ألا إنهم هم السفهاء ﴾، وقوله:[167]

ألا ظعنت مي فهاتيك دارها بها السحم فوضى والحمام المطوق

و"أما زيد قائم أو قام". قال في التسهيل: وقد يعزى التنبيه إلى "ألا" و"أما"، وهما للاستفتاح مطلقا. قال أبو حيان: ومعنى الإطلاق سواء كان مع ذلك تنبيه أم لم يكن. وتعقب ذلك الدماميني بأن التنبيه معناهما، والاستفتاح محلهما لا معناهما، فلا تقابل بين الاستفتاح والتنبيه بل هما يجتمعان أبدا.

وقد عاب ابن الحاجب على من قال "حروف الاستفتاح"، قال: والصواب أن يقال "حروف التنبيه" لأن إضافة الحرف إلى معناه أولى لاطراده وإفادته، ألا ترى إلى قولهم: "حروف الاستفهام والتحضيض والنفي"، مع أن ذلك كله يستفتح به الكلام .اهـ على نقل الشيخ خالد

قوله: "ونبها" بنون التوكيد الخفيفة "أيضا بها" أي بلفظة "ها"، أي وينبه أيضا بـ"ها" قبل الاسم خاصة، وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل، أو مع اسم إشارة نحو "هذا".

167- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص: 390

أما ضمير الرفع فشرطه أن يكون مرفوعا بالابتداء غير محصور، نحو: "ها أنت تقوم"، ولا يجوز دخولها على الضمير من قولك: "ما قام إلا أنا"، وقد استدرك أبو حيان هذا على المصنف في التسهيل، لكن قال ناظر الجيش: لك أن تقول: استغنى المصنف عن هذا الشرط بذكر التنبيه، فإن التنبيه إنما يؤتى به في أول الكلام ولا يؤتى به في عجزه. وأن يكون خبره اسم إشارة، نحو: "ها أنتم هؤلاء"، وشذ قوله:[168]

أبا حكم ها أنت نجم مجاشع وسيد هذا الأبطح المتناحر

والداران تتناحران: تتقابلان.

وأما اسم الإشارة فشرطه أن لا يكون للبعيد نحو: هنالك. قاله أبو حيان مستدركا على المصنف. لكن قال ناظر الجيش: لا حاجة إلى هذا التقييد، لأن عدم مباشرتها للبعيد علم من باب اسم الإشارة.

وقد تأتي في غير ذلك بقلة، كقوله:[169]

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما ... ...

قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول إنها داخلة على اسم الإشارة، وفصل بينها وبينه بالقسم الذي هو "لعمر الله".

ومما يقل أيضا: أن يكون المبتدأ ضمير رفع منفصل غير مخبر عنه باسم الإشارة، وإلى هذا أشار بمفهوم قوله: "ومع كأنت ذا كثيرا ..إلخ"، وكذا أن يكون اسم الإشارة غير مجرد من الكاف، نحو: "فهاتيك دارها". وصوب بعضهم البيت بقوله:

ومع كأنت ذا وذا جما يرى وقوله ها أنت نجم ندرا

لأن ظاهره أن المثال في البيت والشاهد الذي في الطرة: أبا حكم ..إلخ للكثرة، وليس كذلك. ولكن الظاهر أن مراده التمثيل بهما لقوله في الطرة: "وإلا قل، فالصواب عدم التصويب.

فائدة: ليس المراد بقولك: "ها أنذا أفعل" أن تُعرِّف المخاطب نفسَك وأن تعلمه

168- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح ابن ناظر الجيش، 4491/9

169- تقدم الكلام عليه

أنك لست غيرك لأن هذا محال، بل المعنى فيه استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم مثلا كما في المثال المذكور، أو من غيره كما قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تحبونهم﴾، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة. قاله الرضي

وغالِبًا بَدا ألا قَبْلَ النِّدا ... ومَعْ يَمِينٍ غالِبًا أمَا بَدا

يعني أنه يكثر مجيء "ألا" غالبا قبل النداء مقدرا أو ظاهرا، نحو: ﴿ألايٰسجدوا﴾، وقوله:[170]

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ... ...

وقوله:[171]

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

وقوله:[172]

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

قال أبو علي وتلميذه ابن جني: إذا دخلت "ألا" على "يا" التي للنداء تمحضت "ألا" للاستفتاح، واختصت "يا" بالتنبيه.اهـ على نقل الشيخ خالد

ومن استعمالها في غير نداء: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾. قاله المرادي

ويكثر مجيء "أما" قبل القسم، كقوله:[173]

أما والذي لا يعلم الغيب غيره ... ويحيي العظام البيض وهي رميم

لقد كنت أجتاز القرى طاوي الحشا ... محاذرة من أن يقال لئيم

170- تقدم الكلام عليه

171- تقدم الكلام عليه

172- تقدم الكلام عليه

173- البيتان من الطويل وقائلهما حاتم الطائي . شرح شواهد المغني للسيوطي 207/1

وقوله:[174]

أمـا والـذي أبكـى وأضـحك والـذي أمـات وأحـيي والـذي أمـره الأمـر

لقـد تـركتني أحسـد الـوحش أن أرى أليفـين منهـا لا يروعهمـا الـذعر

ومن استعمالها في غير قسم قولهم: "أما أن جزاك الله خيرا". قاله المرادي

وهَمْزُهـا هـاءً وعَيْنًـا انصَـرَفْ ومُطْلَقًـا أَلِفُهـا قَـدِ انحَـذَفْ

قوله: "وهمزها هاء ..إلخ" يعني أنه قد تبدل همزة "أما" هاء وعينا، فيقال "هما" و"عما"، وخصه ابن هشام بوقوعها قبل القسم، لأنها تكثر قبله فهي من طلائعه، فسهّل ذلك التصرف فيها؛ وقد يقال أيضا في "ألا": "هلا" بإبدال الهمزة هاء، وقرئ: ﴿هلا يسجدوا﴾.

قوله: "ومطلقا ألفها قد انحذف" أي وقد تحذف ألف "أما" مطلقا، أي في حال إقرار الهمزة وإبدالها هاء أو عينا، كقول هجرس بن كليب: "أم سيفي وغراريه، وسرجي وركابيه، وفرسي وأذنيه، لا يترك المرء قاتل أبيه وهو ينظر إليه"، وقد تحذف همزتها كقوله:[175]

مـا تـرى الـدهر قـد أبـاد معـدا وأبـاد السـراة مـن عـدنان

ولكن يمكن أن "ما" نافية تنزيلا لرؤيته منزلة العدم حيث لم يعتبر. قاله الدماميني في حاشيته على المغني

أدوات الاستفهام

وهو: طلب حصول صورة ما في الخارج في الذهن، فإن كانت الصورة وقوع النسبة أو لا وقوعها فتصديق، وإلا فتصور. وقوله: "في الذهن" متعلق بحصول، ويزاد في التعريف: "بأداة مخصوصة" ليخرج "علمني" و"فهمني" ونحوهما.

174- البيتان من الطويل وقائلهما أبوصخر الهذلي . أمالي القالي ص 149 مؤسسة الكتب الثقافية . والذي بعد البيت الأول:

لقـد كنـت آتيهـا وفي الـنفس هجرهـا بتاتـا لأخـرى الـدهر مـا طلـع الفجـر

ثم يقول بعد أبيات : (وقد تركتني أغبط ...إلخ)، وكذا للبغدادي في شرح أبيات المغني 339/1

175- البيت من الخفيف لم ينسبه السيوطي ولا البغدادي في شرح شواهد المغني وفي بعض الروايات: (وأباد السراة من قوم عاد). شرح شواهد المغني للسيوطي 183/1 ، والبغدادي 360/1

واسْتَفْهِمًا عَنْ مُثْبَتٍ لَمْ يُطْلَبِ بِهِ تَعَيُّنٌ بِهَلْ فِي المَذْهَبِ

قوله "واستفهما" بنون التوكيد الخفيفة، وتقرير البيت: واستفهم بهل عن الكلام المثبت الذي لا يطلب به تعيين في المذهب أي الأصح، يعني أن "هل" لا يطلب بها وقوع النسبة على معين، فهي كالهمزة في التصديق الموجب لا غير، نحو: "هل قام زيد" و"هل زيد قائم"، فإن كان منفيا لفظا لم تدخل عليه "هل" اتفاقا، فلا يقال: "هل ما قام زيد"، وأما في المعنى فيجوز لأنه يجاب قائلها بـ"لا" على الأصح.

تنبيه: قوله في الطرة عند قول الخلاصة (وجر بالفتحة ما لا ينصرف ..إلخ): "فهل لا يسمى منصرفا مطلقا ..إلخ" ليس الاستفهام فيه بحقيقي، وإنما قصده تصوير الخلاف.

قول الناظم: "في المذهب" راجع للمسائل الثلاث قبله؛ وهي قوله: "واستفهما"، وقوله: "عن مثبت" أي في اللفظ فقط لا في المعنى، وقوله: "لم يطلب به تعين"؛ فمقابل قوله "واستفهما": قول الزمخشري إنها بمعنى "قد" والاستفهام بهمزة مقدرة.

ومقابل قوله "عن مثبت" أي في اللفظ فقط: القول بأنها لا يستفهم بها إلا عن مثبت في المعنى أيضا، فلا تجاب على هذا إلا بـ"نعم". قال السيوطي في عقود الجمان:

ومن نفى مستفهم النفي بهل كصاحب المصباح والمغني وهل

والمراد بصاحب المصباح بدر الدين ابن مالك، قال: "الاستفهام طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب قيل أو منفي" فحكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي أوْلا، وأشار إلى تضعيف الأول.

أما ابن هشام في المغني فقال: "هل" لطلب التصديق الإيجابي لا للتصور ولا للتصديق السلبي. قال السيوطي في الشرح: وكذا قال الشيخ تاج الدين السبكي في جمع الجوامع، قال الشيخ جلال الدين ـ يعني المحلي ـ في شرحه: التقييد بالإيجابي ونفي السلبي أخذا من ابن هشام في المغني سهو سرى من أن "هل" لا تدخل على منفي فهي لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما قاله السكاكي وغيره، فيقال في جواب "هل قام زيد" مثلا: "نعم" أو "لا". اهـ كلامه

لكن الظاهر أن ابن هشام في المغني يعني أنها لا تدخل على سلب وهو محل اتفاق، بدليل قوله في آخر كلامه: "فيمتنع هل لم يقم زيد" فلا ينافي ذلك أنها عند دخولها على الإيجاب لطلب التصديق مطلقا، إذ يصح جوابها بالنفي بـ"لا" مثلا. نبّه على ذلك الأمير في حاشيته والبناني في حاشيته على المحلي.

ومقابل قول الناظم "لم يطلب به تعين": القول بأنها تاتي لطلب التعيين، كحديث: «هل تزوجت بكرا أم ثيبا».[176] وقوله: "في المذهب" كان مغنيا عن قوله في الطرة: "على الأصح".

والهَمْزُ جاءَ مُطْلَقًا مُسْتَفْهَما بِهِ وعمّا لَيْسَ عاقِلًا بِما
جِيءَ بِهِ مُسْتَفْهَمًا والعَكْسُ مَنْ واسْتَفْهَمَتْ أيٌّ كَما بِها اقْتَرَنْ

قوله: "والهمز جاء ..إلخ" يعني أن الهمز جاء للاستفهام مطلقا، أي عن مثبت أم لا، مطلوب به تعين أم لا، نحو: ﴿أبشرا منا وَاحِدًا نتبعه﴾، ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾، ﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾، وأما بقية أدوات الاستفهام فللتصور خاصة.

قوله: "وعما ليس عاقلا بما ..إلخ" الباء في قوله: "بما" زائدة، و"ما" مبتدأ خبره جملة "جيء به ..إلخ" يعني أن "ما" يستفهم بها عن ما لا يعقل، نحو: "ما عندك"و "ما تصنع". و"من" يستفهم بها عن من يعقل، نحو: "من عندك" و"من أكرمت".

قوله: "واستفهمت أي كما بها اقترن" أي على الحال الذي اقترن بها من عاقل أو غيره، وزمان أو مكان، نحو: "أي رجل أكرمت"، و"أي فعل فعلت"، و"أي صبيحة سفرك"، و"أي مكان مكانك".

واسْتَفْهِمًا بِأيْنَ عَنْ مَكانِ وبِمتى أيّانَ عَنْ زَمانِ

قوله: "واستفهما" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه يستفهم بـ"أين" عن المكان خاصة نحو: "أين زيد"، ومنه قول عمر رضي الله عنه لأمة: "أين الله"، فأشارت إلى العلو[177]. ويستفهم بـ"متى" و"أيان" عن الزمان، نحو: "متى تسافر"، و"متى سافرت"، ونحو: ﴿أيان يوم الدين﴾؛ وتختص "أيان" بالمستقبل، وقيل: لا تستعمل إلا في مقام التفخيم.

176- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير رقم: 2167

177- الحديث أخرجه مسلم مرفوعا في كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم: 1199

وغـــالِبًا إسْـــتفْهَمُوا عَـــنِ الخَبَـــرْ بِكَيْـــفَ والحـــالِ ورُبَّمـــا يُجَـــرْ
نَحْـوُ عَلَـى كَيْـفَ يَجِـيءُ المُـصْطَفَى وفـــاؤُها بِقِلّـــةٍ قَـــدْ حُـــذِفا

قوله: "وغالبا إستفهموا" بقطع الهمزة للضرورة، يعني أنه غالبا يستفهم بـ"كيف" عن الخبر، قبل ما لا يستغنى به عنه، نحو: "كيف أنت"، و"كيف ظننت زيدا"، و"كيف أعلمته فرسك"، لأن ثاني مفعولي "ظن" ومفعولات "أعلم" خبر أي في الأصل، فالمبتدأ "أنت" ولا بد له من خبر، وكذا باقي الأمثلة لأنها نواسخ؛ وغالبا أيضا استفهموا بها عن الحال قبل ما يستغنى به عنه، نحو: "كيف جاء زيد"، فـ"جاء زيد" يتم كلاما دون "كيف" فهي مستغنى عنها، وإنما زيدت للاستفهام عن كيفية مجيئه.

قال ابن هشام: وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، ومنه: ﴿ألم تر كيف فعل ربك﴾، إذ المعنى: أي فعل فعل ربك، لأنه لا يتجه أن يكون حالا من الفاعل.اهـ أي لأن في ذلك وصفه تعالى بالكيفية وهو ممنوع.

ومعناها: على أي حال، ومن ثم سماها سيبويه ظرفا، فيجعل أحوال المستفهم عنه كأنه مظروف فيها وهي محدقة به وملازمة له؛ وعن الأخفش والسيرافي أنها اسم غير ظرف، وبنوا على هذا الخلاف أمورا منها: أن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندهما رفع مع المبتدإ نصب مع غيره؛ ومنها: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال "على خير" ونحوه، فإن أجيب عنها بـ"على خير" ونحوه في حال الخبرية، أو "على فرس" ونحوه في حال الحالية، فهو عنده جواب مطابق في المعنى والإعراب، وإن أجيب بـ"صحيح" ونحوه، أو "راكبا" ونحوه، فهو مطابق في المعنى فقط، وعندهما بالعكس.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إن "كيف" ظرف، إذ ليست زمانا ولا مكانا، ولكنها سميت ظرفا لأنها تفسر بقولك "على أي حال"، واسم الظرف يطلق على الجار والمجرور مجازا. قال ابن هشام: وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: "كيف أنت أصحيح أم سقيم" بالرفع، ولا يبدل مرفوع من المنصوب.اهـ

وقال ابن المصنف: إنه لا شك في صحة تقدير "على أي حال" مكان "كيف"، ولكن ليس ذلك لكونها موضوعة لهذا المعنى، بل لكونها تستلزمه، واستدل بأنه كما يصح

تقدير "على أي حال" يصح تقدير وصف مجرد من حرف جر مكانها، فيجوز أن يقال بدل "كيف أنت": "أقائم أنت أم غير قائم"، وبأنها لو كانت ظرفا لما كان البدل منها إلا مجرورا بما تضمنته، فكان يجب أن يقال: "كيف سرت أعلى ركوب أم على مشي"، كما يجب أن يقال: "أين كنت أفي الدار أم في المسجد".

تنبيه: حكم المبدل من "كيف" هو النصب قبل ما يستغنى عنه، نحو: "كيف جاء زيد أراكبا أم راجلا"، و الرفع قبل ما لا يستغنى عنه إن تجردت من النواسخ، نحو: "كيف أنت أصحيح أم سقيم"، وإلا فالنصب أيضا، نحو: "كيف أصبح زيد أصحيحا أم سقيما"؛ وكذا الحكم في جوابها على هذا التفصيل.

قول الناظم: "وربما يجر نحو على كيف ..إلخ" أي وربما جرت بـ"على" كقول بعض العرب "على كيف تبيع الأحمرين"، وهما: اللحم والخمر، فإذا قيل "الأحامرة" فمعهما الزعفران، قال الشاعر:[178]

إن الأحامرة الثلاثة أذهبت ... مالي وكنت بها قديما مولعا

الخمر واللحم الغريض وأطلي ... بالزعفران فما أزال مردعا

وقد حكي أيضا مصاحبة "كيف لـ"إلى" نحو: "انظر إلى كيف يصنع زيد"، وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومخلصة لمعنى الحال، أي انظر إلى الحالة التي يصنعها، ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها. لكن دخول حرف الجر عليها شاذ نادر، فإذا علم ذلك وجب أن لا تكون "كيف" من قوله تعالى ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ بدلا من "الإبل"، ولأن "إلى" متعلق بكلمة "ينظرون"، والعامل في البدل هو العامل في المبدل منه، فيلزم كون العامل في الاستفهام متقدما عليه؛ بل "كيف" منصوبة على الحال والعامل "خلقت"، وقد علقت "ينظرون" عن العمل في لفظها، والجملة مع معمولها الذي هو "كيف" في موضع البدل من "الإبل"، إلا أن "ينظرون" تعدى إليها على سبيل التعليق، وإلى "الإبل" بواسطة "إلى".اهـ من شرح ناظر الجيش

178- البيتان من الكامل وهما للأعشى كما في تاج العروس (حمر) وروايته "أهلكت" بدل "أذهبت" و"ميقعا" بدل "مردعا"، والغريض: الطري، ومردعا: مطليا بالزعفران.

قول الناظم: "وفاؤها بقلة ..إلخ" أي وقد تحذف فاؤها قليلا، كقوله:[179]

كـــي تجنحـــون إلى ســـلم ومـــا ثئـــرت قـــتلاكم ولظـــى الهيجـــاء تضـــطرم

فائدة: الفرق بين "كيف" وبين "متى" و "أين" من أوجه: أحدها: أن الجار يدخل عليهما فصيحا وعليها شاذا؛ الثاني: أن "متى" تجاب بزمان واحد و"أين" بمكان واحد، ويجوز أن تجاب "كيف" بأحوال متعددة؛ الثالث: أن جوابهما يكون نكرة ومعرفة، وجواب "كيف" لا يكون إلا نكرة؛ الرابع: أن "متى" و "أين" يفتقران مع الاسم المفرد إلى تقدير "مستقر" أو "استقر"، ولا تفتقر "كيف" إلى ذلك. قاله الشيخ خالد

ورادَفَـــتْ أنّـــى لِكَيـــفَ ومَتَـــى أيْـــنَ كَمِـــنْ أنّـــى خَلِيلُـــكَ أتَـــى

يعني أن "أنى" تأتي مرادفة لـ"كيف" فيسأل بها عن الأحوال، فيجب أن يكون بعدها فعل، نحو: ﴿أنى يكون لي غُلَٰمٌ﴾، ونحو: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾، وتأتي بمعنى "متى"، قال الضحاك في هذه الآية: "أي متى شئتم". واختار أبو حيان في البحر أنها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف. وربما تأتي بمعنى "أين" كما في التسهيل، ونقل أبو حيان عن الغرة: أن فيها معنى يزيد على "أين"، فـ"أين لك هذا" يقصر عن معنى "أنى لك هذا"، لأن المعنى "من أين لك هذا" فهو بمعناه مع حرف الجر، نحو: ﴿يَٰمَرْيَمُ أنى لك هذا﴾ أي من أين لك هذا، بدليل: "هو من عند الله"، ولوقالت: "هو عند الله" لم يفد ذلك المعنى، وجواب " أين لك هذا" غير جواب "أنى لك هذا. انظر الارتشاف وكونها بمعنى "من أين" هي عبارة سيبويه كما قاله في عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي. قال: والفرق بين "أين" و"من أين" أن "أين" سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء، و"من أين" سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء، ويقع في عبارة كثير أنها بمعنى "أين"، والظاهر أن مراده "من أين" وأنه تجوز في العبارة.

قلت: ومثال الناظم صريح في كونها بمعنى "أين" لإظهار "من" معها، ومثله قول الكميت:[180]

179- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 507/1، وللبغدادي 148/4

180- البيت من الطويل وتمامه: (يؤامر نفسيه كذي الهجمة الإبل)، وقائله الكميت، لسان العرب وتاج العروس (أبل). والهجمة من الإبل:القطعة الضخمة أولها الأربعون إلى ما زادت، أو ما بين السبعين إلى المائة.

تـــذكر مـــن أنى ومـــن أيـــن شـــربه ... ...

قال المرشدي في شرح عقود الجمان: وذكر بعض النحاة أنها بمعنى "أين" إلا أنها في الاستعمال تكون مع "من" ظاهرة، كقول الشاعر:[181]

مـــن أيـــن عشـــرون لنـــا مـــن أنى ... ...

أو مقدرة، كما في الآية المتلوة آنفا. قال: وهو معنى قول الناظم ـ يعني السيوطي ـ في شرحه أنها تستعمل بمعنى "من أين" أي سواء كان ذلك من جهة إضمار أو بدونه.

وانْـــفِ بِمَـــنْ وذاكَ فـــي أيِّ اقْـــبَلا واعْطِـــفْ عَلَـــى الّـــذي تَلاهـــا بِـــوَلا

قوله: "وانف بمن" يعني أنه يكثر قيام "من" مع الاستفهام مقام النافي، فيجاء غالبا بـ"إلا" لقصد الإيجاب. كذا في التسهيل إلا أنه قال: "مقرونة بالواو"، وذلك كقوله تعالى: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾، ﴿ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه﴾، ومن غير الغالب: مجيء "غير"عند قصد الإيجاب، نحو: "من يضرب زيدا غير عمرو" برفع "غير" بدلا من الضمير المستكن في "يضرب"، ولعل وجه الإتيان بـــ "إلا" غالبا دون "غير" أن الأصل في "من" الاستفهام والنفي عارض فيها فهي ضعيفة فيه ، فإذا أريد الإيجاب لم يكن إلا بأداة متأصلة في الاستثناء كــ "إلا" ، نظير ما في التعليق هناك ، فقد تقدم أن الأفعال التي ليس الأصل فيها أن تعلق إذا أريد تعليقها لم تعلق إلا بأداة متأصلة في التعليق . والله تعالى أعلم.

وإن لم يقصد الإيجاب لم يوت بما يدل عليه نحو" من يجترئ على الملوك "أي لا يجترئ أحد.

ثم ظاهر قول المصنف في التسهيل: "مقرونة بالواو" اشتراط كونها مقرونة بالواو. قال أبو حيان: ولا أرى ذلك لأن الواو لا تأثير لها في إرادة هذا المعنى. قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق، ويدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾.اهـ لكن قيد الشيخ خالد كلام المصنف بالغلبة، قال: ومن غير الغالب: "من يغلب الرجال إلا زيد" أي ما يغلبهم إلا هو. وأجاب الدماميني عن المصنف بأن قوله: "مقرونة بالواو" قيد لكثرة قيام

181- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 187/3

"من" مقام النافي لا لجوازه. وفي المساعد ما يفيد ذلك أيضا.

تنبيه: قول المصنف في التسهيل: "فيجاء غالبا بـ"إلا" لقصد الإيجاب" انتقده الدماميني بأنه عند قصد الإيجاب ليس ثم غالب ولا مغلوب، بل الإيجاب بحسب المراد. قال: ولم يتنبه لهذا النقد أبو حيان.

قول الناظم: "وذاك في أي اقبلا ..إلخ" يعني أنه يقصد أيضا بـ"أي" النفي، كقول النابغة:[182]

ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب

إذ المعنى: لا أحد من الرجال مهذبا لا ذنب له، فيعطف على ما في حيزها بـ"ولا"، كقول الشاعر:[183]

اذهب فأي فتى في الناس أحرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل

لأن المعنى: لا فتى أحرزه. قال في المساعد: وأجاز المصنف في باب الاستثناء من شرح هذا الكتاب قياسا على هذا: "أي الناس يبطره الغنى إلا الجاهلون" على جعل الجاهلين بدلا من ضمير "يبطر".

والهَمْزُ دُونَ غَيْرِهِ عَنْهُمْ وَفَى مُصَدَّرًا مِنْ قَبْلِ واوٍ ثُمَّ فا

يعني أن الهمزة لأصالتها في الاستفهام إذ لا تخرج عنه إلى غيره، استأثرت بتمام التصدير فدخلت على الواو والفاء و"ثم" من حروف العطف، نحو: ﴿أو لم ينظروا﴾، ﴿أفلم يسيروا﴾، ﴿أثم إذا ما وقع **ءَامَنتُم** به﴾، ولم يدخلن عليها تنبيها على رسوخ قدمها في التصدير؛ فالحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ما قبلها. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأجاز الزمخشري مع هذا الوجه وجها آخر، وهو بقاء الهمزة في مركزها الأصلي، وجعل العطف متعلقا بجملة أخرى مقدرة بينها وبين العاطف، فيقدر في كل مكان ما يليق به، نحو: "أمكثوا فلم يسيروا"، واعترض بأن فيه حذف جملة لم ينطق بها، ولا دليل يعين المحذوف. قاله في المساعد

---

[182]- البيت من الطويل وقائله النابغة الذبياني، ديوانه : 74

[183]- تقدم الكلام عليه.

تنبيه: كل أدوات الاستفهام له التصدير باعتبار أن معمول تاليها لا يتقدمها، وأن شيئا منها إذا وقع مبتدأ لم يتقدمه الخبر أو خبرا لم يتقدمه المبتدأ؛ لكن للهمز تمام التصدير بدليلين: أحدهما أنها لا تذكر بعد "أم" التي للإضراب كما يذكر غيرها، لا تقول: "أقام زيد أم أقعد"، وتقول: "أم هل قعد". والثاني: أنه لا تتقدمه العواطف، وغيره تتقدم عليه كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿وكيف تكفرون﴾، ﴿فأين تذهبون﴾.

قول الناظم: "دون غيره" أي بخلاف غير الهمز من أدوات الاستفهام، فإنها تقع بعد العاطف نحو: ﴿فهل يهلك إلا القوم **ٱلظَّٰلِمُونَ**﴾، ﴿فكيف إذا **أَصَٰبَتۡهُم**﴾، ﴿فأين تذهبون﴾، ﴿فأنى يؤفكون﴾، ﴿فأي الفريقين أحق﴾، ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾.

ولَمْ يُعَدْ بِالِاتِّفَاقِ بَعْدَ أمْ   والعَوْدُ فِي أسْمَائِهِنَّ مُلْتَزَمْ
وجازَ فِي هَلْ وتَلِي الهَمْزَةَ هَلْ   وهاءُ هَلْ مِنها أتَى الهَمْزُ بَدَلْ

قوله: "ولم يعد بالاتفاق ..إلخ البيت" يعني أنه لا يعاد الهمز اتفاقا بعد "أم" لتمام تصديره أيضا، فلا يقال: "أزيد قائم أم أعمرو"، قال بدر الدين: وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيسا فكيف تقع بعده تأكيدا. وتعاد أسماء الاستفهام وجوبا بعد "أم"، نحو: "من أكرمت أم من أهنت"، ونحو: "ما أكلت أم ما شربت"، وذلك إذا قصد معناها لأن لها معاني زائدة على الاستفهام، فوجب ذكرها عند قصد تلك المعاني الزائدة قاله ناظر الجيش، قال: وقد أشار بدر الدين إلى ذلك بقوله: إن "هل" تعاد توكيدا وأن غيرها يعاد تأسيسا إذا قصد معناه، وإذا لم يقصد معناه لم يذكر.

قوله: "وجاز في هل" أي وقد تعاد "هل" بعد "أم" لشبهها بأخواتها في عدم الأصالة في باب الاستفهام إذ الأصل فيه الهمزة، كقوله:[184]

هل غادر الشعراء من متردم   أم هل عرفت الدار بعد توهم

قال بدر الدين: فإن قلت: كيف يصح الجمع بين "هل" و"أم" المنقطعة، والنحويون يقولون إنها تفيد الاستفهام والإضراب أيضا؟ قلت: يتجه ذلك على أن تكون "أم"

---

[184]- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد العبسي . مختارات الأعلم 318/1

دالة على الإضراب بالوضع وعلى الاستفهام إذا لم يذكر بعدها بالالتزام العرفي، فإنها لا تدخل إلا على جملة استفهامية، فصار لفظها مشعرا بالاستفهام، فيجوز إظهاره بعدها على الأصل، ويجوز إضماره استغناء بدلالة "أم".

ويجوز أن لا تعاد "هل"، واجتمعا في قوله:[185]

هل ما علمت وما استودعت مكتوم   أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى ... ...

وإنما جاز أن لا تعاد لشبهها بالهمزة في الحرفية فأعطيت حكمها. كذا علل المصنف، ونحوه للرضي. قال بدر الدين: وهذا كلام غير محقق، فإن عدم إعادة "هل" بعد "أم" مثل عدم إعادة الهمزة في كونه على وفق الدليل، فلا فائدة في قياس جواز أحدهما على الآخر، ورأى أن يعلل جواز ترك الإعادة في "هل" بالاستغناء بدلالة العاطف على التشريك، وجواز إعادتها بقصد التوكيد لأنه لا يمتنع دخول العاطف عليها.

وقد أجاب الدماميني عن قول بدر الدين: إن عدم الإعادة على مقتضى الأصل، فلا حاجة لقياس أحدهما على الآخر، بأنه لا بد من التعرض لذلك ليعلم لم جاءت الإعادة مع غير "هل" والهمزة وامتنعت مع الهمزة وجاز الوجهان مع "هل"؟ ونحوه للشيخ خالد.

أقول: وفي هذا الجواب عندي نظر، لأن الإشكال ليس في وجه التعرض للتعليل في ما هو مقتضى الأصل، وإنما هو في التعليل بقياس "هل" على الهمزة في عدم الإعادة، للاستغناء عن هذا القياس باستوائهما في دليل حكم الأصل، وهو أن عدم الإعادة على وفق الأصل ولا مقتضي للعدول عنه، ومن شروط القياس: أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع، قال في مراقي السعود:

وحيثما يندرج الحكمان   في النص فالأمران قل سيان

أما التعرض للتعليل من حيث هو ليعلم الفرق بين الهمزة وغيرها كـ "هل"

185- البيتان من البسيط مقطوع وقائلهما علقمة بن عبدة. مختار الشعر الجاهلي 318/1، وتمام الثاني: (لم يقض عبرته إثر الأحبة يوم البين مشكوم)

وأسماء الاستفهام فلا إشكال فيه، لكن نعلل عدم الإعادة في "هل" بغير ما تقدم للمصنف، ويكفي فيه ما تقدم عن ابنه والله تعالى أعلم

قوله: "وتلي الهمزة هل" أي وقد تدخل الهمزة على "هل"، كقوله:[186]

سائل فوارس يربوع بشدتنا   أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فتكون حينئذ بمعنى " قد". لكن يحتمل أن "هل" للاستفهام كالهمزة وجمع بينهما تأكيدا، كما في قوله:[187]

... ...   ولا للما بهم أبدا دواء

بل هو أولى لاختلاف اللفظ. قاله أبو حيان. لكن قد يقال نصرة للمصنف: إن التاسيس مقدم على التاكيد، وإنه قد ثبت مجيء "هل" بمعنى "قد" على قول الكسائي والفراء من الكوفيين، والمبرد والزجاج من البصريين، بل هو مذهب رئيس البصريين وإمام الجماعة سيبويه، وقول جماعة من أهل التفسير في ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حين من الدهر﴾، فالحمل عليه أولى من الحمل على ما ندر. انظر الدماميني

قوله: "وهاء هل ..إلخ" أي وربما أبدلت هاء "هل" همزة فتقول: "أل فعلت" وأنت تريد "هل فعلت"، حكاه قطرب عن أبي عبيدة عن العرب، وكقوله:[188]

فظلت بيمؤود كأن عيونها   إلى الشمس أل تدنو ركي نواكز

وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الآل عند سيبويه ، لكن سهل ذلك فيه . أي الآل . جعل الهمزة وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف. قاله في المغني.

قال الدماميني: فلذلك . أي لكونه من إبدال الخفيف ثقيلا . ضعف وبلغ الغاية في الندور.

186- البيت من البسيط وقائله زيد الخيل ويروى (فهل ...) ولا شاهد فيها. شرح شواهد المغني للسيوطي 772/2 – 773.

187- صدره: (فلا والله لا يلفى لما بي) البيت من الوافر وهو من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبي. خزانة الأدب 364/1.

188- البيت من الطويل وقائله الشماخ ديوانه ص 176 ، ركي : آبار ، نواكز : نكزت البير : فني ماؤها.

فصل في قد

ذكره عقب الكلام على أدوات الاستفهام عكس ما في التسهيل، ولعل وجه ما هنا أنه ذكر آنفا أنه قد تتعين مرادفة "هل" لــ "قد" إذا دخلت عليها الهمزة ، فناسب ذلك الكلام عليها. والله تعالى أعلم.

وقَرِّبًا بِقَدْ مُضِيًّا مُنصَرِفْ   وقَلِّلًا بِها مُضارِعًا أُلِفْ

مُرْتَفِعًا مِنْ حَرْفِ تَنفِيسٍ عَرا   وحَقِّقَنْهُما بِها كقَدْ نَرَى

قوله: "وقربا بقد ..إلخ" يعني أن "قد" أي الحرفية، احترازا من التي بمعنى يكفي أو حسب، تدخل على فعل ماض كان متوقعا لتقريبه من الحال، بشرط أن يكون متصرفا بخلاف "نعم" و"بئس" و"ليس" و"عسى" و"حبذا" وأفعال التعجب، لأنها للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي: أن صيغهن لا يفدن الزمان ولا يتصرفن فأشبهن الاسم.

وأما قوله:[189]

لولا الحياء وأن رأسي قد عسا   فيه المشيب لزرت أم القاسم

فـ"عسا" هنا بمعنى اشتد، وليست "عسى" الجامدة. قاله في المغني نحو: "قد قامت الصلاة"، فإن قيام الصلاة كان منتظرا قبل هذا الخبر متوقعا حصوله، قال ابن هشام في حواشي التسهيل: ولا أفهم هنا معنى التقريب. قال الدماميني: بل هو محقق مفهوم لأن إخبار المتكلم بالإقامة بأن الصلاة قد قامت إنما معناه أن قيام الصلاة الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي يتكلم فيه بكلمات الإقامة، ضرورة أنها لا تقال إلا بقرب الدخول في الصلاة لا بحالة الدخول فيها، وهو معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فيه.اهـ لكن رد ما قاله الشمني فليراجع

تنبيه: التوقع مع الماضي أثبته المصنف والأكثرون، ومعنى كونه متوقعا أنه كان قبل وقوعه فيما مضى منتظرا، والمغاربة يقولون: إنها مع الماضي حرف تحقيق ومع المضارع للتوقع،

189- تقدم الكلام عليه

فمعنى توقعه عندهم أنه منتظر حصوله فيما سياتي. انظر المساعد

ووجه إنكار التوقع مع الماضي هو أن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع قاله في المغني، ثم استظهر أنها لا تفيد التوقع أصلا، ووجه إنكاره في المضارع بأن قولك: "يقدم الغائب" يفيد التوقع بدون "قد"، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

قول الناظم: "وقللا بها مضارعا ..إلخ" أي وتدخل كذلك على فعل مضارع خال من الجازم والناصب وحرف التنفيس لتقليل معناه، نحو: "قد يصدق الكذوب" و "قد يجود البخيل"، قال ابن هشام: وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل كما في المثالين السابقين، وتقليل متعلقه نحو: ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه﴾، أي ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل غير مستفاد من "قد" بل من القرينة، إذ لوقيل: "البخيل يجود" و"الكذوب يصدق" فهم منه التقليل، لأنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا. قاله أبو حيان، لكن لم يسلمه تلميذه ناظر الجيش.

وربما كثّرته كقوله:[190]

قد أترك القرن مصفرا أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

قال سيبويه: وتكون "قد" بمنزلة "ربما وأنشد البيت، وفهم أبو حيان أن مراده كونها بمنزلتها في التكثير، لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه نادرا، والذي فهمه المصنف أنها بمنزلتها في التقليل، وأجاب الدماميني عما أورده أبو حيان بأن ذلك في ما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا، فلا يفخر منه إلا بالكثرة، أما ما لايقع إلا نادرا كما هنا فيمكن أن يفخر بالنادر منه لعدم إمكان الكثرة، لأن قتل القرن نادر، ومن يغلبه نادرا كفاه ذلك فخرا، وأما غلبته كثيرا فمنافية لكونه قرنا. انظر الدماميني هنا، وقد تقدم نقلنا لكلام أبي حيان عند قول الناظم: (بلم ولما ربما وإذ وقد) فليراجع هناك.

وقد ذكر بدر الدين في التكملة: أن البيت في علم البيان من التقليل على طريق التهكم.

190- تقدم الكلام عليه

قال في المغني: واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض:[191]

قـــد أشـــهد الغـــارة الشـــعواء تحملـــني   جـــرداء معروقـــة اللحيـــين ســـرحوب

ومن ذلك قوله:[192]

أخـــي ثقـــة لا تتلـــف الخمـــر مالـــه   ولكنـــه قـــد يتلـــف المـــال نائـــله

قوله: "وحققنهما ..إلخ" أي وتدخل "قد" على الماضي والمضارع للتحقيق، كقوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾، ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، ﴿ قد أفلح من زَكَّىٰهَا﴾، ونحو: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ على ما قاله بعضهم.

قول الناظم: "وقربا" و"قللا" كلاهما بنون التوكيد الخفيفة؛ وقوله: "مضيا" مصدر بمعنى اسم الفاعل أي ماضيا؛ وقوله "منصرف" أي متصرفا إذ المنصرف ما قام به الصرف وهو التنوين أو هو مع الجر وكلاهما من خصائص الأسماء؛ وقوله: "مرتفعا من حرف تنفيس عرا" أي عاريا من ناصب ومن جازم فلا تدخل على المجزوم والمنصوب، ومن حرف تنفيس فلا تدخل على ما دخل عليه السين أو سوف. فالشروط ثلاثة كما في التسهيل، قال الدماميني: ولو شئت فشرطان: الرفع والتجرد من حرف التنفيس. أي كما للناظم هنا

وجامِـــدٌ ومُنتَـــفٍ بِغيـــرِ لا   دُخـــولُ قَـــدْ عَلَيْـــهِ مَنْعُـــه انجَلَـــى

هذا تصريح منه بمفهوم قوله "منصرف"، فالجامد من الأفعال لا تدخل عليه "قد"، وكذا المنفي بغير "لا" يمنع دخول "قد" عليه، وأما المنفي بـ"لا" فالظاهر عند المصنف دخولها عليه، نحو: "قد لا يفعل"، بدليل قوله في الخلاصة: (والمصروف قد لا ينصرف)، وسكوته عن اشتراط ثبوت الفعل في التسهيل.

ومـــا تَلاهـــا فاحْـــذِفًا إنْ تَجِـــدِ   قَرِيـــنَةً كقوْلِـــه كـــأنْ قَـــدِ

---

[191] البيت من البسيط مقطوع وقائله عمران بن ابراهيم الأنصاري وقيل امرؤ القيس شرح شواهد المغني للسيوطي 496/1 الشعواء: المتفرقة، والجرداء: قصيرة الشعر، ومعروقة اللحيين: قليلة لحمهما، والسرحوب: الطويلة المشرفة.

[192] البيت من الطويل وقائله زهير بن أبي سلمى ، مختار الشعر الجاهلي 214/1

يعني أنه قد يحذف الفعل بعد "قد" لدليل، كما في قوله: [193]

أفـد الترحـل غـير أن ركابنـا لمـا تـزل برحالنـا وكـأن قـد

أي "وكأن قد زالت". قال المرادي: ولا يحفظ مع المضارع. وقول الناظم: "فاحذفا" بنون التوكيد الخفيفة.

وفَصْـلُها بِقَسَـمٍ قـدْ ثَبَتـا ومِثْلَهـا تَجِـيءُ هَـلْ كهـلْ أتَـى

يعني أنه قد يفصل بين "قد" والفعل بالقسم، لا بغيره كما لا يفصل بين "أل" وما دخلت عليه، ومن الفصل بالقسم قوله: [194]

أخالـد قـد والله أوطـأت عشـوة ومـا قائـل المعـروف فينـا يعنـف

وقول الآخر: [195]

فقـد والله بـين لي عنـائي لوشـك فـراقهم صـرد يصـيح

وسمع من كلامهم: "قد لعمري بت ساهرا". فلا يجوز "قد زيدا ضربت" لأن الحرف المختص بما دخل عليه إذا لم يكن عاملا فإنه يتنزل مما دخل عليه منزلة الجزء منه، قال ناظر الجيش: ولذلك جعله سيبويه من المستقيم القبيح أي من المستقيم المعنى القبيح في التركيب لأنك وضعت اللفظ في غير موضعه، قال: وإنما جاز الفصل بالقسم لأن "قد" قد تفرد من الفعل إذا حذف ويوقف عليها في فصيح الكلام بخلاف "أل"مثلا، ولأن "أل" أقوى تعلقا بما دخلت عليه لأنها نقلته من الشياع إلى التخصيص و"قد" ليست كذلك.اهـ

193- البيت من الكامل وقائله النابغة الذبياني ، مختار الشعر الجاهلي 164/1 وكذا في حاشية الشمني على المغني 100/2

194- البيت من الطويل وهو من بيتين أحدهما لأخ ليزيد بن عبد الله البجلي:

أخالـد قـد والله أوطـأت عشـوة ومـا العاشـق المسـكين فـيهن سـارق

والثاني للفرزدق:

وماحـل مـن حلـم حبـا حلمائنـا ومـا قائـل المعـروف فينـا يعنـف

قال السيوطي في شرح شواهد المغني: فالظاهر أن المصنف ركب صدر بيت على عجز آخر 488/1 – 489 العشوة بالضم ويثلث ركوب الأمر على غير بيان

195- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 227 شرح شواهد المغني للسيوطي 1489/2 وللبغدادي 89/4

تنبيه: ظاهر اقتصارهم هنا على القسم منع الفصل بالظرف مع ما علم من اتساعهم فيه، وعليه يكون الفصل به في قول الناظم في باب المبتدإ: (وقد مكان ذي إضافة أيضا ورد) ضرورة. وذلك لأن التصرف في الظرف وشبهه وإن كثر موقوف على السماع فلا يقع إلا حيث سمع. نبه على ذلك الشاطبي عند الكلام على الفصل بين "إذن" ومدخولها، حيث اقتصر المصنف في الخلاصة على الفصل بالقسم في قوله: "أو قبله اليمين"، فلم يذكر الفصل بالظرف مع ما علم من الاتساع فيه. فهذا نظير ما هنا والله تعالى أعلم.

قوله: "ومثلها تجيء هل ..إلخ" أي وقد ترادفها "هل" كما مر، كقوله تعالى: ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حين من الدهر ﴾، وقيل بل هي للاستفهام التقريري، ولا دليل في ما روي عن ابن عباس إن المعنى "قد أتى" لأنه ليس غرضه تبيين اللغة، وإنما يريد تفسير المراد بالاستفهام وأنه للتقرير لا الطلب. قاله الشيخ خالد.

وممن صرح بأنها تأتي بمعنى "قد" المبرد، قال في مقتضبه: هل للاستفهام نحو: "هل جاء زيد"، وقد تكون بمنزلة "قد" نحو قوله جل اسمه: ﴿هل أتى عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾. وبالغ الزمخشري وزعم أنها أبدا بمعنى "قد"، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن "هل" بمعنى "قد" إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله:[196]

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

قال في المغني: ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل ك"قد".

قال: وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب "أم" المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: "وهل وهي للاستفهام" ولم يزد على ذلك.

وعكس قوم ماقاله الزمخشري، فزعموا أن "هل" لا تأتي بمعنى "قد" أصلا، قال في المغني: وهذا هو الصواب عندي.

---

[196] - تقدم الكلام عليه

فصل في أحرف الجواب

وهو ما يشرح به مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، وناقش الدماميني في وجه تسمية التصديق هنا جوابا، قال: وينبغي أن ينظر ما وجه تسمية كلمات هذا الفصل أحرف جواب؟ فإن المتبادر في الذهن أن الجواب إنما يقال للكلام الذي يشرح به مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، فإذا قيل "جاء زيد" وقلنا له "نعم" فذلك حرف تصديق قطعاكما قالوا، ولكنهم مع ذلك سموه حرف جواب فما وجهه؟ اهـ كلام الدماميني، ورده في نتائج التحصيل قائلا: وجه التسمية أن الجواب بما يشرح مراد المستفهم تحقيقا أو تقديرا، ولا شك أن في "نعم" و"لا" وغيرهما من حروف الإجابة استكشافا واضحا لمراده، وكونه تصديقا قطعا لا يدافع ذلك بل يلائمه ويرشحه بل هو هو.

وبِنَعَمْ أَجِبْ وصَدِّقْ مُخْبِرا عِدْ طالِبًا وأخْبِرِ المُسْتَخْبِرا

يعني أن "نعم" تأتي حرف جواب لتصديق مخبر بإثبات أو نفي، فتقول "نعم" لمن قال: "قام أو ما قام زيد"، أو وعد طالب، فتقع بعد "افعل" أو "لا تفعل" وما في معناهما، نحو: "هلا تفعل" و"ألا تفعل"، أو إخبار مستخبر، نحو: ﴿فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا قالوا نعم﴾، ﴿قالوا لفرعون أَئِنَّ لنا لأجرا إن كنا نحن ٱلْغَٰلِبِينَ قال نعم﴾. قال سيبويه: "نعم حرف عدة وتصديق" فالعدة في المستقبل، والتصديق في الماضي. فلم يذكر سيبويه الإعلام، وفُسر كلامه بأنها تصديق في الماضي، سواء كانت بعد موجب نحو: "قد قام زيد"، أو سؤال عنه نحو: "أكان كذا؟"، أو نفي نحو: "ما قام زيد"، أو سؤال عنه نحو: "أما قام زيد"، فتصديق هذا كله بـ"نعم" ففي الموجب والسؤال عنه تصديق للثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق للنفي؛ قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا، ولم أتحقق أنها تكون بعد السؤال للتصديق، لأن الذي يقبل التصديق إنما هو الخبر لا الإنشاء، ولا شك أنها في مثل ذلك للإعلام فالحق ما ذكره المصنف.اهـ باختصار، وفي المغني نحوه.

ثم قول الناظم: "أجب وصدق ..إلخ" ظاهره أن الجواب معنى غير التصديق والعدة والإخبار، لعطفهن عليه، وليس كذلك بل هو نفسهن لا غير.

فائدة: قيل: تاتي "نعم" للتوكيد ــ أي تقوية الكلام ــ إذا وقعت صدرا، نحو: "نعم هذه أطلالهم" أي هذه أطلالهم قطعا، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، و أنها جواب سؤال مقدر. أي فكأن قائلا قال له: هل هذه أطلالهم؟ فقال: نعم هذه أطلالهم، كما إذا طرق عليك إنسان الدار فقلت: "نعم"، فهي واقعة في جواب سؤال، فكأنه حين دق الباب قال: أأنت حاضر؟ فأجبته بقولك "نعم"؛ ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض "نعم يصح لو كان كذا"، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صحة يمكن التماسها؟ وما يقوله الشيخ لمن يقرأبين يديه "نعم"، فكأن القارئ يسأل الشيخ: هل ما قرأته صحيح؟ . انظر المغني وحاشية الدسوقي عليه

والذي في المساعد والهمع: "التذكير" بدل التوكيد، ومثلا له أيضا بقولهم: "نعم هذه أطلالهم".

ومِثْلُها إِي واخْصُصَنْها بِالقَسَمْ وقَدْ يُقالُ فِي نَعَمْ نَعِمْ نَحَمْ

قوله: "ومثلها إي ..إلخ" أي و"إي" بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى "نعم" في الأوجه الثلاثة، فتكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ولوعد الطالب، وتقع بعد "قام زيد" و"هل قام زيد" و"اضرب زيدا" ونحوهن كما تقع "نعم" بعدهن، إلا أن "إي" تختص بالقسم، و"نعم" تأتي مع القسم ودونه، نحو: ﴿ويستنبئونك أحقٌّ هو قل إي وربي إنه لحق﴾. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام كالآية المذكورة، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم. قاله في المغني

قوله: "وقد يقال في نعم ..إلخ" أي وقد تكسر عين "نعم" وهي لغة كنانية، قال ناظر الجيش: وبها قرأ الكسائي، وعنه أنه قال: إن أشياخ قريش أيضا يتكلمون بها مكسورة.اهـ وقال المرادي: إنها لغة فصيحة تكلم بها النبي ﷺ وجماعة من الصحابة منهم عمر وعلي والزبير وابن مسعود، قال: فعلى هذا لاتختص بكنانة.

وكأن أهل هذه اللغة أرادوا أن يفرقوا بينها اسمية وحرفية. قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها:

ولقد حكي لي أن بعض مشايخ القراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل: [197]

لا يبعد الله التلبب والـ ... غارات إذ قال الخميس نعم

فقال: "نعم" حرف جواب، ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في "نعم" الجوابية، وهي "نعِم" بكسر العين، وإنما "نعم" هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف أي "هذه نعم" وهو محل الشاهد.

وقد اجتمعت اللغتان في قوله: [198]

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه ... فيا لك من داع دعاني نَعَمْ نَعِمْ

والمراد بالعين في قولنا "وقد تكسر عين نعم" العين الهجائية، لا التصريفية وإن كان صحيحا في الظاهر، لأن ذلك إنما يقال في ما يدخله التصريف. وبعضهم يكسر النون إتباعا لكسرة العين، نقل ذلك ابن هشام في حواشيه على التسهيل عن أبي حيان، ثم قال: إنما أراه أصلا لا إتباعا لأن الحرف لا يليق به التصريف. انظر حاشية الشمني

وقد تبدل العين من "نعم" حاء فيقال "نحم"، لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى الفم، حكى هذه اللغة النضر بن شميل.

وأثْبِتاً يا إي معَ الْ أوِ احْذِفا ... وبَلى يَثْبُتُ ما قَدِ انتَفى

قوله: "وأثبتا يا إي ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "أثبتا"، يعني أن "إي" إن وليها ما فيه أل كـ"الله" تثبت ياؤها ساكنة، لأنه يجوز الجمع بين الساكنين إذا كانا على شرطهما، وهو أن يكون الأول حرف علة والثاني مشددا نحو "دابة" و "خويصة"، قال ناظر الجيش: هكذا ذكروا، ولكن الشرط أن يكون حرف العلة والساكن المدغم في كلمة، وههنا الساكن المدغم من كلمة أخرى غير الكلمة المتضمنة للساكن الأول.اهـ **أقول:** قد صرح الرضي بإجرائهم الكلمتين هنا مجرى الكلمة الواحدة، لكن ضعف المرادي إسكانها بأن شرط المدغم في غير الألف أن يكون له أصل، قال: وليس للام أصل في الحركة.

197- البيت من السريع وقائله المرقش الأكبر . شرح شواهد المغني للسيوطي 889/2 التلبب: التشمر، والخميس: الجيش.

198- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في درة الغواص ص: 677.

فعلى ما قاله ناظر الجيش والمرادي يكون الجمع بين الساكنين هنا على غير حدهما، أي كما في قولهم: "التقت حلقتا البطان"، وبذلك صرح ابن هشام في المغني.

وقد تثبت ياؤها مع "أل" مفتوحة، فقيل "إيَ الله" كما فتحت نون "من" مع لام التعريف، والفتح هنا لأمرين: حفظ تفخيم اسم الله كما في "ألم الله"، وثقل اجتماع كسرتين.

وربما أبقيت "إي" على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين لاعتلالها.

قوله: "وببلى يثبت ما قد انتفى" أي و"بلى" لإثبات نفي سواء كان مجردا من الاستفهام نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي﴾، أو كان النفي مقرونا باستفهام حقيقي، نحو: "أليس زيد بقائم" فتقول "بلى"، أو توبيخي نحو: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم **وَنَجْوَىٰهُم** بلى﴾، أو تقريري نحو ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ أي "بلى أنت ربنا"، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، ولذلك قال ابن عباس: لو قالوا "نعم" لكفروا، لأن "نعم" كما مر لتصديق ما قبلها من نفي أو إثبات. أما "بلى" فتختص بالنفي ولو معنى، ومثل النفي النهي، فإذا قال: "لا تضرب زيدا" وقلت: "بلى" فالمقصود "بلى اضربه"، ومثال النفي معنى: ﴿لو أن الله **هَدَىٰنِي** لكنت من المتقين﴾ ثم قال: ﴿بلى قد جاءتك **ءَايَٰتِي** ...﴾ الآية، إذ المعنى: أن الله ما هداه أي ما بين له طريق النجاة، و"بلى" لإبطال هذا النفي المدلول عليه بحسب المعنى، وكقوله[199]:

فقالت رق أيرك قد كبرنا   فقلت بلى قد اتسع القفيز

وتختص "لا" بالإيجاب، فالحاصل أنك إذا قلت "قام زيد" فتصديقه "نعم" وتكذيبه "لا"، وإن قلت "ما قام زيد" فتصديقه "نعم" وتكذيبه "بلى"، وإن قلت "هل قام زيد" فكالأول، و"ألم يقم زيد" فكالثاني.

فائدة: "بلى" حرف مرتجل أصلي الألف، وقال قوم الألف زائدة والأصل "بل"، وقيل هي لتانيث الكلمة كـ"ربت" لأنها أميلت،ولو لم تكن للتانيث لكانت لمجرد التكثير كقبعثرى، وتلك لا تمال .

199- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في العقد الفريد 59/4

وِلِــــنَعَمْ مَعْنَــــى بَلَــــى قَــــدِ انتَمَــــى وبِأَجَــــلْ صُــــدِّقَ مَــــنْ تَكَلَّمـــــا

قوله: "ولنعم معنى بلى ..إلخ" أي وربما أتت "نعم" بعد النفي المقرون بالاستفهام مكان "بلى"، قال ابن عصفور: لأن التقرير إيجاب في المعنى. قال ناظر الجيش: ومما يدل على ذلك أيضا قول الأنصار للنبي ﷺ وقد قال لهم «ألستم ترون لهم ذلك؟»: «نعم»[200] .اهـ وكقول جحدر:[201]

ألـــيس الليـــل يجمـــع أم عمـــرو وإيـــانا فـــذاك لنـــا تـــدان

نعـــم وأرى الهـــلال كمـــا تـــراه ويعلوهـــا النهـــار كمـــا عـــلاني

قال في التسهيل: (وقد توافقها ـ يعني "بلى" ـ "نعم" بعد المقرون) أي النفي المقرون بالاستفهام. قال الدماميني: وينبغي أن يقيد ذلك بأمن اللبس كما في البيتين، إذ من المعلوم لكل أحد أن الليل يجمعه ويجمع غيره، ولا يجوز ذلك إن ألبس؛ قال: وهذا من المصنف حمل للبيتين على الظاهر، ويحتمل أن يكون جوابا لقوله: "وأرى الهلال ..إلخ" قدمه عليه، أو لقوله: "فذاك لنا تدان" وهو أحسن.اهـ منه، وقد رجح هذا الوجه الثاني أيضا أبو حيان فقال: إنه هو الأولى عنده؛ وأما قول الأنصار "نعم" فقال المانعون: إنما جاز ذلك لأمن اللبس، لأنهم قد علم أنهم يريدون: "نعم نعرف لهم ذلك".

ولم يرتض ناظر الجيش هذه الأجوبة، قال: ولا يخفى على صاحب النظر أن ما أجابوا به ليس بذاك، والحق: أن "نعم" قد تقع جوابا للنفي المقرون بالاستفهام إذا كان المراد من الكلام التقرير لأنه إيجاب في المعنى.اهـ ثم قال: ولكن يشكل على ما قررناه قول ابن عباس رضي الله عنهما: "لو قالوا نعم كفروا" إن صح هذا النقل عنه رضي الله عنه، والظاهر أن الذي قاله أنهم لو قالوا "نعم" لم يكن كافيا في الإقرار بالربوبية، لأن مراعاة اللفظ في مقام الاحتمال أولى من مراعاة المعنى، كيف؟ والمقام يقتضي الإتيان بحقيقة الاعتراف بالربوبية وإخلاص العبودية، وإذا كان كذلك وجب أن يعدل عن اللفظ المحتمل لغير المقصود، ويؤتى باللفظ القاطع الذي لا يكون فيه احتمال .اهـ منه ونحوه لابن هشام في المغني

200- لم أقف عليه في كتب الحديث، وهو في المغني 453 وروح المعاني للألوسي 95/5

201- البيتان من قصيدة لجحدر بن مالك الحنفي الشاهد فيه المجئ بنعم لإيجاب النفي في قوله أليس الليل لنيابتها عن بلى .خزانة الأدب 480/4

وقد جرى في كلام سيبويه استعمال "نعم" في جواب النفي المقرون بالاستفهام، فلحّنه ابن الطراوة، وشنع الدماميني عليه في تلحين سيبويه إمام العربية، وقد ذكر الرضي اشتهار هذا الاستعمال في العرف، قال: فلو قيل "أليس لي عليك دينار" فقلت "نعم" ألزمت بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع.

وقد تأتي "بلى" بمعنى "نعم" كقوله:[202]

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها ... بلى إن من زار القبور ليبعدا

قال الرضي: واستعمال "بلى" في البيت لتصديق الإيجاب شاذ.

قول الناظم: "وبأجل صدق ..إلخ" أي وتأتي "أجل" لتصديق الخبر خاصة دون الطلب نحو "قام زيد"، خلافا لمن جعلها بمنزلة "نعم" فتكون تصديقا للخبر وإعلاما للمستخبر ووعدا للطالب، وقيل: لا تاتي بعد الخبر المنفي ولا بعد النهي، وقيل لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من "نعم"، و"نعم" بعد الاستفهام أحسن منها .

تتمة: تاتي "جلل" بالسكون حرف جواب بمعنى "نعم" حكاه الزجاج، ومن حروف الجواب أيضا "جير" و"إنَّ" بمعنى "نعم"، وقد تقدم ذكرهما، أما "جير" ففي باب القسم، وأما "إنَّ" ففي بابها.

تنبيه: لا يجاب بـ"نعم" و"بلى" ولا بغيرهما استفهام إلا إذا كان بالحرف وهو الهمزة و"هل"، بخلاف الأسماء الاستفهامية. قاله الرضي

فصل في كلا

وازْجُرْ بِكَلّا وكحَقًّا تُجْعَلُ ... واسْتَفْتَحَتْ ومِثْلَ إي تُسْتَعْمَلُ

قوله: "وازجر بكلا" يعني أن "كلا" كلمة زجر وردع، نحو: ﴿أَلْهَىٰكُمُ التكاثر ...﴾ الآية، ولا معنى لها عند البصريين إلا ذاك، حتى إنهم يجيزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وهل هي بسيطة أو مركبة؟ قولان، الأول مذهب الجمهور، والثاني لثعلب قال: هي مركبة من كاف التشبيه و"لا" النافية، وإنما شددت لتقوية المعنى ولدفع توهم إبقاء معنى الكلمتين.

---

[202]- البيت من الطويل قال في الخزانة وهذا البيت لم أعرفه ولم أنظره إلا في هذا الشرح هـ 484/4 ، الشاهد فيه استعمال بلى لتصديق الإيجاب كنعم.

ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما، أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا في "كلا" فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال: أحدها: للكسائي ومتابعيه وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: "وكحقا تجعل" أي وقد تؤول عند الكسائي ومن وافقه بـ"حقا" نحو: ﴿ألا يظن أولئك أنهم مبعثون ليوم عظيم ...﴾ الآية، وهل هي حينئذ مصدر مؤكد لما قبله أو حرف تحقيق؟ خلاف. وظاهر كلام المصنف الثاني، وبالأول قال مكي لكن قال في المغني: إنه بعيد، لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وإلا فلم لم تنون.اهـ منه لكن علل الرضي بناءها بكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده. نقله الشمني

والثاني: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى "ألا" الاستفتاحية، وإليه أشار الناظم بقوله: "واستفتحت" أي وقال أبو حاتم: إنها تأتي للاستفتاح، وجعل منه: ﴿كلا إن ٱلْإِنسَٰنَ ليطغى﴾ مستدلا بأن صدر السورة أنزل أول شيء، ثم هي بعد ذلك فجاءت في افتتاح الكلام.

والثالث: للنضر ابن شميل والفراء ومن وافقهما، وإليه أشار الناظم بقوله: "ومثل إي ..إلخ" أي وتكون حرف جواب عند النضر بن شميل ومن تبعه، فتكون لتصديق المخبر وإعلام المستخبر ووعد الطالب، وتأتي مع القسم نحو: ﴿كلا والقمر﴾، وهو وجه تفسيرها بـ"إي"، ولم تفسر بـ"نعم" على أنها أم الباب، وهو أيضا وجه مناسبة ذكر فصل "كلا" بعد أحرف الجواب لأنها منها.

وقد جمع المصنف في التسهيل بين هذه المذاهب كلها وتبعه الناظم هنا.

ولما ذكر ابن هشام في المغني الأقوال الثلاثة المخالفة لقول البصريين قال: وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما ـ يعني الكسائي والنضر ـ لأنه أكثر اطرادا ثم بيَّن وجه اطراده، فلينظر فيه.

وقد يمكن الجواب عن التزام البصريين للمعنى الأول، بأن القرآن لم ينزل على ترتيبه في المصحف، وإنما نزوله على حسب خواطر أحوال تقع للشخص فيردع، لا أنها ملتزمة للردع والزجر عما تليه من الكلام، فلا يعترض عليه بوجودها حيث لا يصح الزجر عما قبلها.

وهي ثلاثة وثلاثون حرفا في القرآن وكلها في سفر مريم، وهي ثلاثة أقسام: ما يوقف عليها، وما يوقف قبلها، وما يجوز فيه الأمران. انظر شرح الشيخ خالد فقد بسط في ذلك.

وذهب الفراء إلى أن "كلا" بمنزلة "سوف" وهو مذهب غريب. نقله ناظر الجيش.

فصل في أقل وقل وقليل وقليلة

وهي ألفاظ مشتقة من القلة وعرض استعمالها في النفي، والأول اسم تفضيل، والثاني فعل، والأخيران وصفان.

وبِأَقَلَّ انْفِ إذا ما الابْتِدَا لازَمَهُ وأضِفَنْهُ أَبَدا
لِكُلِّ مَوْصُوفٍ بِما عَنِ الخَبَرْ يُغْنِي مِنَ الجُمْلَةِ أوْ مِنْ حَرْفِ جَرْ

يعني أن "أقل" ربما يقصد به النفي، لأن التقليل أقرب شيء إلى النفي، فيقوم مقامه ملازما للابتداء وللإضافة إلى نكرة، لأن النكرة في سياق النفي تعم والمقصود العموم، ولا فرق بين أن تكون النكرة قابلة لـ"أل" كما سيأتي، أو غير قابلة لها نحو: "أقل من يقول ذلك" إذا قدرت "من" نكرة.

وتكون هذه النكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر من جملة فعلية نحو: "أقل رجل يقول ذلك إلا زيد"، أو حرف جر مع مجروره أو ظرف، نحو: "أقل رجل في الدار أو عندك إلا زيد".

وظاهره أن الخبر لا يقدر أصلا كما في "أقائم الزيدان"، وقال أبو حيان: إنه يقدر بموجود وهو ضعيف كما في الدماميني.

وإنما جعلت الجملة صفة للمنكر المضاف إليه "أقل" لمطابقتها إياه في التذكير والتأنيث والإفراد وغيره، تقول: "أقل امرأة تقول ذلك" بتأنيث الفعل، و"أقل رجلين يقولان ذلك" و"أقل رجال يقولون ذلك" و"أقل نساء يقلن ذلك"، ولو كانت خبرا عن "أقل" لطابقه الضمير فيها فأفرد وذكر.

قول الناظم: "لكل موصوف" وفي رواية "إلى منكر" ، "بما عن الخبر يغني.. الخ" وقد تجعل تلك الصفة خبرا، وهو مذهب الأخفش وروي عنه الأول أيضا،

فتخرج حينئذ عن الوصفية وتكون في محل رفع على أنها خبر "أقل"، لأن المبتدأ لا بد له من خبر وليس في الكلام ما يجعل خبرا غيرها، وإنما لم يطابق عنده في "أقل رجلين يقولان ذلك" حملا على المعنى، لأن المعنى: "ما رجلان يقولان ذلك".

ولا يقع "أقل" في هذه الحالة إلا صدرا لأنها نابت مناب النفي بـ"ما"، والنفيُ له صدر الكلام، فلو قلت: "كان أقل رجل يقول ذلك" لم يجز إلا على إضمار الشأن في "كان" قاله أبو حيان.

وأما إن كانت "أقل" مقابلة للأكثر فلا تلزم الرفع على الابتداء، بل يجوز "أقل" بالنصب لأنه من باب الاشتغال ذكره سيبويه، والجملة بعده خبر لا صفة نحو: "أقل يوم لا أصوم فيه".

وانـفِ بِقَـلَّ رافِعًـا واتّصَـلَتْ بِقَـلَّ مـا والفِعْـلَ نَثْـرًا لزِمَـتْ

يعني أنه قد يساوي "أقل" المذكور "قل" رافعا مثل مجرورها في كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق، نحو: "قل رجل يقول ذلك أو في الدار أو عندك إلا زيد"؛ وتتصل بقل "ما" زائدة كافة عن طلب الفاعل كما كفت "رب" نحو: "ربما يود"، إلا أن "ربما" للماضي و"قلما" للاستقبال. قاله ابن العلج، بخلاف المصدرية نحو: "قلما أضرب زيدا" فـ"ما" وصلتها فاعل "قل" أي قل ضربي زيدا. نقل ذلك ناظر الجيش عن أبي حيان، ثم تعقبه بقوله: ولم أتحقق ما قاله، فإن "قلما" التي يتكلم المصنف عليها إنما هي الكلمة التي يراد بها النفي، فـ"ما" المتصلة بها كافة قطعا، والتي ذكرها الشيخ إنما هي الكلمة التي يراد بها التقليل، ولهذا جاز أن تكون "ما" المتصلة بها مصدرية.

قوله: "والفعل نثرا لزمت" يعني أن "قل" تلزم مباشرتها الفعل في النثر كقولهم: "مررت بأرض قلما تنبت إلا الكراث" أي لا تنبت قاله الفارسي، وكقوله:[203]

قلمـا يـبرح اللبيـب إلى مـا يـورث المجـد داعيـا أو مجيبـا

[203]- البيت من الخفيف، وهو من شواهد المغني أنشده في ما الكافة عن عمل الرفع ص 403، ولم يعلق عليه السيوطي 717/2 والبغدادي 245/5

وبه يعلم أن "ما" غير مصدرية لأن "برح" لا تقع موجبة. قاله الشيخ خالد.

وأما في الشعر فقد يليها الاسم، كقوله:[204]

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فقيل: "قلما" دخلت على فعل محذوف يفسره المذكور. قال ناظر الجيش: وهذا التخريج أولى بل هو المتعين لأن الفاعل لا يتقدم على عامله لا في ضرورة ولا غيرها عند البصريين. وقيل: بل داخلة على المذكور، و"وصال" فاعل تقدم ضرورة، وقال أبو حيان: إن هذا هو الذي يطابق قول المصنف في التسهيل: (فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الأفعال)، فتكون في الضرورة لا تباشر الأفعال، وإذا قدرت فعلا رافعا لـ"وصال" تكون "قلما" قد باشرت الفعل. قال ناظر الجيش: وأقول: يمكن أن المصنف يريد أنها تباشر الأفعال لفظا لا تقديرا، وإذا كان "وصال" في البيت مرفوعا بفعل مقدر انتفت المباشرة اللفظية، فعد ذلك من الضرورات.

وقيل: بل الجملة الاسمية قامت مقام الفعلية كقوله:[205]

... ... فهلا نفس ليلى شفيعها

وبِهِما التقليلَ أيْضًا قَدْ عَنَوْا وبِقَلِيلٍ وقَلِيلَةٍ نَفَوْا

قوله: "وبهما التقليل ..إلخ" أي وقد يراد بـ"أقل" و"قلما" التقليل على الأصح، وذلك هو أصل وضعهما، نحو: "أقل يوم لا أصوم"، ونحو: "قلما يصدق الكذوب ويجود البخيل"، فتكون "أقل" مقابلة للأكثر فلا تلزم حينئذ الابتداء، بل يجوز فيها النصب على الاشتغال، والجملة في هذه الحال خبر عنه، بخلاف حال النفي فتكون مغنية كما تقدم.

قوله: "وبقليل وقليلة نفوا" أي وقد تأتي "قليل" و"قليلة" مرادا بهما النفي، كقوله:[206]

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

204- البيت من الطويل وقائله المرار بن سعيد الفقعسي . المغني 403 وشرح شواهده للسيوطي 717/2.

205- البيت تقدم الكلام عليه.

206- البيت تقدم الكلام عليه.

ونحو: "مررت بقوم قليلة جلاسهم إلا النساء"، والدليل على أن هذه الألفاظ نافية إتباع ما بعد "إلا" لما قبلها، ونصب "فضلا" بعدها في قوله:[207]

قلما يبقى على هذا القلق صخرة صماء فضلا عن رمق

ولا تنصب إلا بعد النفي. **أقول**: لكن في دلالة الإتباع على ذلك نظرا ، لأنهم لم يشترطوا فيه صراحة النفي ، بل ذكروا أن المؤول بالنفي مثله، كما في قوله:[208]

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤي والوتد

فصل في الأفعال الجامدة

والمراد بها هنا غير ما تقدم في النواسخ والاستثناء والتعجب و"نعم وبئس"، وجملةُ ما ذكره المصنف في التسهيل مما لايختص منها بباب خمسة عشر فعلا. قاله ناظر الجيش، ووجه المناسبة لذكر هذا الفصل في هذا المحل أن المصنف لما ذكر "قَلّ" التي يراد بها النفي وهي غير متصرفة، ناسب أن يذكر هذا الفصل عقب ذلك. والمراد بعدم تصرف الفعل لزومه صيغة واحدة، وذلك بأن لا تختلف أبنيته لاختلاف الزمان، أما الاسم فالمراد بعدم تصرفه أن يقتصر به على بعض وجوه الإعراب، كاقتصار "أيمن" على الرفع بالابتداء، و"سبحان" على النصب على المصدرية.

وقَلَّ ذاتُ النفْيِ لَنْ تَصَرَّفا وهكذا هَدَّكَ مِنْ سَمْحٍ وَفَى

أي من الأفعال الجامدة: "قل" النافية لشبهها بحرف النفي، واحترز بها من "قل" ضد كثر، و"قل" بمعنى انعدم، كقوله:[209]

قل الغناء إذا لاقى الفتى تلفا قول الأحبة لا تبعد وقد بعدا

والفرق بين النفي والانعدام ظاهر، لاقتضاء الثاني تقدم الوجود بخلاف الأول فإنه لا يقتضيه.

207- البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في السفريات لابن هشام ص: 11.

208- البيت من البسيط وقائله الأخطل غوث بن غياث . العيني 102/3 الشاهد فيه تفريغ "تغير" للنؤي لما في تغير من معنى النفي أي لم يبق على حاله

209- البيت من البسيط وهو لأعرابي مات ابنه وهو غائب ، أمالي القالي ص: 397.

ومنها: "هدك من رجل"، قالوا: "مررت برجل هدك من رجل" أي أثقلك وصف محاسنه، على لغة من يجعله فعلا فيثني ويجمع ويؤنث، فيقول: "مررت برجل هدك من رجل" و"بامرأة هدتك من امرأة" و"برجلين هداك من رجلين" و"بامرأتين هدتاك من امرأتين" و"برجال هدوك من رجال" و"بنساء هددنك من نساء"، ويستعمل اسما بمعنى "حسب" فتوصف به النكرة، لأن "حسب" لا تصف إلا نكرة، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فيقال: "مررت برجل هدك من رجل" و"بامرأة هدك من امرأة" و"برجلين هدك من رجلين" و"بامرأتين هدك من امرأتين" و"برجال هدك من رجال" و"بنسوة هدك من نسوة"، وهذه لغة من يجريه مجرى المصادر، فيوصف به المفرد وغيره تابعا لما قبله في الإعراب.

وقد حكى اللغة الأولى ـ وهي الفعلية ـ سيبويه وغيره فلا التفات لمن نفاها، فإن قلت: فلعله اسم وهو حال من النكرة، فالجواب: أن العرب قالت: "مررت بامرأة هدتك من امرأة" بتاء التانيث الساكنة. قاله المرادي

عَمَّرْتُكَ اللهَ تَبَارَكَ كَذَبْ   سُقِطَ فِي يَدَيْهِ ذا لَهَا وَجَبْ

أي ومن الأفعال الجامدة أيضا: "عمرتك الله" أي أردت تعميرك أو طلبته، إذ ليس في طاقته أن يعمره حقيقة كقوله:[210]

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا   هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

واسم "الله" ليس منصوبا بهذا الفعل بل بفعل محذوف يدل عليه المعنى، أي أسألك بالله ثم حذف الفعل والحرف.

ومنها: "تبارك" وهو مشتق من البركة بمعنى "تزايد خيره"، وأما "بارك الله" فهو متصرف، قال الله تعالى: ﴿**وَبَٰرَكَ** فيها﴾، و منها قول الشاعر:[211]

وذلك في ذات الإله وإن يشأ   يبارك على أوصال شلو ممزع

210- البيت من البسيط وقبله:

إذ كدت أنكر من سلمى فقلت لها   لما التقينا وما بالعهد من قدم

والبيتان للأحوص الأنصاري. خزانة الأدب 231/1

211- البيت من الطويل وقائله خبيب بن عدي رضي الله. الروض الأنف 371/3

وهذا البيت مما ورد في صحيح البخاري من الشعر.

وفي الحديث: «اللهم بارك في صاعها»[212]، «وبارك على محمد»[213]، وقد يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿أن بورك من في النار ومن حولها﴾. قاله ناظر الجيش

ومن الأفعال الجامدة أيضا: "كذب" في الإغراء أي مطالبة المخاطب بلزوم ماذكر، بمعنى وجب أو أمكن والمرفوع بعدها فاعل، نحو: "كذبكم الصيد" أي أمكنكم، وكقول عمر: «كذب عليكم الحج كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثلاثة أسفار كذبن عليكم»[214]، ثم اختلف، فقيل: "كذب" بمعنى وجب، و"الحج" مرفوع وكذا البواقي، وقال الأخفش: "الحج" مرفوع به ومعناه نصب، لأنه يريد أن يامر بالحج، كقولهم: "أمكنك الصيد" يريدون "ارمه".

قال أبو حيان: والذي يدل على رفع الأسماء بعد "كذب" أنه يتصل بها الضمير، كما جاء في كلام عمر رضي الله عنه: «ثلاثة أسفار كذبن عليكم»[215].اهـ على نقل ناظر الجيش.

وأجاز بعضهم النصب على تضمن معنى الإغراء، تمسكا بما روى أبو عبيدة عن أعرابي نظر إلى ناقة نضو لرجل فقال: "كذب عليك البرّ والنوى" أي الزمهما، وروي بالوجهين قول عنترة:[216]

كذب العتيق وماء شن بارد ... إن كنت سائلتي غبوقا فاذهبي

وعلى النصب يبقى الفعل بحسب الظاهر دون فاعل، غير أن مقتضى الصناعة عند أبي حيان جعل المسألة من باب الإعمال، بأن يطلب "كذب" الاسم على الفاعلية، و"عليك" إياه على المفعولية، فإذا رفع بالأول حذف مفعول الثاني لفهم المعنى، وإذا نصب كان الفاعل

212- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المرضى، رقم: 5654

213- الحديث أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء رقم: 3370، ومسلم في كتاب الصلاة رقم: 907

214- الحديث في كنز العمال رقم: 44270

215- تقدم تخريجه قريبا.

216- البيت من الكامل وقائله عنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 340/1

مضمرا مفسرا بما بعده على رأي سيبويه، أو محذوفا على رأي الكسائي. وقال الأعلم: "كذب" بمعنى أمكن، تقول للرجل: "كذبت" أي أمكنت من نفسك وضعفت، فلذا اتسع فيه فأغري به، لأن من أغرى شخصا بشيء فقد جعل المغرى به ممكنا مستطاعا إن رامه المغرى، قال: "كذب العتيق".

ومنها: "سقط في يديه" أي ندم، قال المرادي: وأصله من سقط الشيء إذا وقع، فلما استعمل في معنى الندم أشبه الحرف فمنع من التصرف، فمعناه كما قال الزجاج: سقط الندم في يده، فحذف الفاعل وأقيم الجار والمجرور مقامه.اهـ

أقول: قوله "سقط الندم" تبع الزجاجَ في هذا التقدير السيوطي في شرح عقود الجمان، وتبع السيوطي الشيخُ محنض بابه رحمه الله في طرته، والذي يظهر أن مجموع التركيب مستعمل في الكناية عن الندم، فمعنى قولنا "سقط في يده" ندم كما في الطرة هنا، ولا يقتضي ذلك تقدير الفاعل المحذوف بالندم، بل يراد سقوط الفم في اليد، لأن الإنسان إذا ندم وقع منه العض على يده، فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم، فأُطلِق اللازمُ وأريد الملزوم، وهذا هو ما صدّر به الزمخشري في تفسير الآية، ثم ذكر ما قاله الزجاج مبينا لمراده فقال: ﴿ولما سقط في أيديهم﴾ ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل، لأن مِن شأن مَن اشتد ندمه وحسرته أن يعض يده غما، فتصير يده مسقوطا فيها، لأن فاه قد وقع فيها . و ﴿سقط﴾ مسند إلى ﴿في أيديهم﴾ وهو من باب الكناية. وقرأ محمد بن عبد الرحمن ابن السَّميفع اليماني "سَقط في أيديهم" على تسمية الفاعل، أي وقع العض فيها، وقال الزجاج: معناه سقط الندم في أيديهم، أي في قلوبهم وأنفسهم، كما يقال: حصل في يده مكروه ، وإن كان محالا أن يكون في اليد، تشبيها لما يحصل في القلب وفي النفس، بما يحصل في اليد ويرى بالعين.

وقد اقتصر أيضا على كونه من باب الكناية أبو حيان في تفسيره المسمى بالنهر، واعتمده الشيخ سليمان الجمل في حاشيته على الجلالين، قال فيها : هذه اللفظة تستعمل في الندم والتحير، وقد اضطربت أقوال أهل اللغة في أصلها ، فقال أبو مروان اللغوي: قول العرب

"سقط في يده" مما أعياني معناه، وقال الواحدي: قد بان من أقوال المفسرين وأهل اللغة أن "سقط في يده" ندم ، وأنه يستعمل في صفة النادم، فأما القول في أصله ومأخذه ، فلم أر لأحد من أئمة اللغة شيئا أرتضيه، إلا ما ذكر الزجاج، فإنه قال: قوله تعالى "سقط في أيديهم" بمعنى "ندموا" ، وهذه اللفظة لم تستعمل قبل القرآن، ولم يعرفها العرب، ولم يوجد ذلك في أشعارهم. اهـ منها وأبو مروان المذكور هو جعفر بن أحمد الإشبيلي قال ياقوت: كان بارعا في الأدب واللغة ومعاني الشعر، مات سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة. انظر بغية الوعاة

وبجلب ما تقدم تعلم أنه يقال: "سقط في يده" بإفراد اليد، وإن اقتصر في الصحاح على لفظ التثنية، ونبّه على كلامه الدماميني، فإنه لم يتبعه على ذلك صاحب القاموس ولا اللسان. ويقال "أسقط في يده" رباعيا ، كما يستعمل الثلاثي.

قول الناظم: "ذا لها وجب" أي الجمود وجب لهذه الأفعال المذكورة.

ويَنبَغِي يَهِيطُ ثُمَّ أَهَلُمْ أَهَاءُ هَأْ أُهَاءُ هَاءِ وهَلُمْ

أي ومن الأفعال الجامدة كذلك: "ينبغي"، فلا يقال في ماضيه "انبغى"، وفي مجمل ابن فارس: "ما ينبغي لك أن تفعل" هذا من أفعال المطاوعة، تقول: "بغيته فانبغى" كما تقول: "كسرته فانكسر". نقل ذلك أبو حيان.

قال ناظر الجيش: ولا شك أن "انبغى" إن ثبت سماعه فهو في غاية الندور، فلهذا لم يعتد به المصنف.

ومنها: "يهيط" أي يصيح، لا ماضي له ولا أمر، والهياط: الصياح. ومنها: "أهلم" بفتح الهمزة والهاء وضم اللام، فعل مضارع ولم يستعملوا منه ماضيا ولا أكثر العرب أمرا، فلذا قيل إنه غير متصرف، أي "أقبلُ" يقال للرجل "هلم" أي تعال، فيقول: "لا أهلم" أو "إلى م أهلم"، ودخول همزة المتكلم دليل على الفعلية.

ومنها: "أهاء" بفتح الهمزة الأولى، فعل مضارع لا يتصرف بمعنى "آخذ"، قال أبو حيان: قد تقدم في الكلام على أسماء الأفعال أن "ها" قد تكون في بعض اللغات فعلا، وأن تصريفها قد يكون كتصريف "خف"، فتقول: "هأ، هائي، هاؤوا، هأْن"، فعلى هذا يكون

جعل المصنف إياها فعلا لا يتصرف يريد به أنها لا تتصرف التصرف التام، فإنه لم يستعمل منها إلا فعل أمر على تلك اللغة التي أشرنا إليها، فيكون نظير "ذر" و"دع"، قال: وأما "أهاء" أي بضم الهمزة الأولى بمعنى "أعطى" ففعل لا يتصرف، إذ لا يستعمل منه ماض ولا أمر ولا مضارع مبني للفاعل .اهـ على نقل ناظر الجيش.

ومنها: "هأ" بهمزة ساكنة، بمعنى "خذ" على لغة من يجعلها فعلا. ومنها: "أهاء" بضم الهمزة الأولى وهي مضارع مبني للمفعول بمعنى "أعطى". و منها: "هاء" بكسر الهمزة بمعنى "خذ"، ولم يتعرض المصنف في أسماء الأفعال لفعليتها، وقد سبق الكلام عليها. ومنها: "هلم" أي التميمية، فهي فعل أمر لاتصال الضمائر البارزة بها، يقال: "هلموا" و"هلمي" و"هلما"، وأما الحجازيون فاسم فعل عندهم، نحو: ﴿هلم شهداءكم﴾ أي أحضروهم.

وعِمْ صَباحًا هكذا وَأقْدِمِ وهَبْ هِجِدْ وأرْحِبَنَّ واقْدُمِ

أي ومن الأفعال الجامدة كذلك: "عم صباحا"، و"عم" فعل أمر جامد، ويقال "عمي صباحا" و"عموا صباحا" و"عمن وعما"، ورده أبو حيان بحكاية يونس "وعِمْتُ الدار أعِم قلتُ لها انعمي، فعلى هذا هي متصرفة متعدية، وبقول الأعلم: "وعم يعم" بمعنى "نعم ينعم"، قال:[217]

ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

فثبت تصرفها بذلك متعدية ولازمة.

قال في المساعد: وكلام يونس يحتمل البحث لاحتمال كونه مأخوذا من لفظها، مثل: "سبح" قال "سبحان الله" و"سلم" قال سلام عليك.اهـ

قال ناظر الجيش: والذي يظهر أن مراد المصنف أن الذي لا يتصرف هو "عم" من قولنا "عم صباحا"، فمتى كان مقرونا بقولنا "صباحا" لا يتغير عن هذه الصيغة أعني صيغة الأمر، فلا يقال: "وعم صباحا" ولا "يعم صباحا".اهـ ونحوه لابن هشام، فقد أجاب عن هذا بأن الألفاظ التي جمدت على ثلاثة أنواع: ما جموده دائم كـ"ليس"؛ وما جموده خاص بباب بعينه كـ"خلا" و"عدا" و"حاشا"، فإنها إنما تجمد في باب الاستثناء لتضمنها معنى الحرف

---

[217]- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس. مختار الشعر الجاهلي 39/1

وتتصرف في غيره؛ وما جموده بلفظ خاص يجامعه وهو "عم" فإنه إنما يجمد حال استعماله مع "صباحا"، قال: وخفي هذا التنويع على أبي حيان ومقلديه، فأورد عليه أنه قال:[218]

... ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

و "صباحا" تمييز محول عن الفاعل أو ظرف زمان.اهـ من شرح الشيخ خالد.

تنبيه: ذكر في الطرة "عم مساء" أيضا ولم يذكرها شراح التسهيل، بل ظاهر كلام ناظر الجيش وهشام تصرفها حينئذ، حيث خصوا جمودها بحال استعمالها مع "صباحا". والله تعالى أعلم

ومنها: "أقدم" أمر من الإقدام وهو الشجاعة، وروي عليه قوله: [219]

... ... ويك عنتر أقدم

ومنها: "هب" فعل أمر معناه الزجر للخيل، وقد ذكر في نواسخ الابتداء أنها تكون بمعنى "ظن"، فاللفظ مشترك، وقد عرف أن الناسخة أيضا لا تتصرف، لكن اكتفى بذكرها هناك.

ومنها: "هجد" بكسرتين فسكون زجر للفرس، وقال قطرب: إنه يقال فيه "إجد" و"هجدم" و"إجدم" بزيادة الميم، وقالوا: "أجدمت الفرس إجداما" إذا قلت لها ذلك.

ولا بد من رد "هجد" إلى وزن الأفعال، ويجوز أن يقال: أصله "أجد" بفتح الهمزة، فقلبت الهمزة هاء كما قيل في "أراق" هراق، ثم كسرت الهاء إتباعا لكسرة الجيم، وكذا يقال في "إجد" بكسر الهمزة أن ذلك للإتباع؛ وقال أبو حيان: والذي يظهر أن الهاء بدل من الهمزة، وهذه الصيغة ليست على وزن الأفعال، والذي يتخيل فيه ويتحيل لتخريجه أن الأصل فيه "اجدم" بالميم لأنهم قد قالوه، وهذا فعل بدليل إلحاق الضمير له في قولهم "اجدمي"، والميم من نفس الكلمة وهي لام الفعل، ثم حذفوا الميم شذوذا فصار "إجد"،

218- تقدم قريبا.

219- البيت من الكامل أوله: (ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس....) وقائله عنترة بن شداد مختار الشعر الجاهلي 326/1 . والرواية الأخرى: "قدّم" أي قدم الفرس، كما في شرح الأعلم لمختاراته من الشعر الجاهلي (مخطوط).

ثم نقلوا حركة الدال إلى الجيم الساكنة فصار "إجد"، ولم يعتدوا بكسر الجيم لأنه عارض، فأقروا همزة الوصل كما قالوا "إسل" في "اسأل" اه على نقل ناظر الجيش.

زاد في المساعد: فلما صار "إجد" أبدلوا الهمزة هاء فقالوا "هجد". قال: وبقي عليه الإتباع لكسر الهاء والهمزة، وهذا تكلف كثير، ومخالف لما سبق من قول قطرب إنه يقال "إجدم" بزيادة الميم.

وقال الخليل: يقال: أول من ركب الفرس ابن آدم القاتل، فحمل على أخيه فزجر فرسه فقال: "هج الدم"، فلما كثر على ألسنة العرب اقتصروا على "هجدم".اهـ من شرح الشيخ خالد

ومنها: "أرحب" بفتح الهمزة وكسر الحاء، من "أرحبت الشيء" إذا وسعته، قال الحجاج حين قتل ابن القِرِّيَّة ـ بكسر القاف وتشديد الراء وتشديد الياء المثناة من تحتها ـ أبا سليمان أيوب بن زيد الذي يضرب به المثل في الفصاحة، وهي جدته: "أرحب يا غلام جرحه"، وهو فعل متصرف ولكن يستعمل في زجر الخيل أيضا فيقال: "أرحب" و"أرحبي" أي توسعي وتباعدي، ولا تستعمل في الزجر إلا بصيغة الأمر.

ومنها: "اقدم" بهمزة وصل وضم الدال، أمر من التقدم من قدم يقدم، قال تعالى: ﴿يقدم قومه يَوۡمَ ٱلۡقِيَـٰمَةِ﴾، ويستعمل بصيغة الأمر في زجر الخيل وغيرها، ومنه: «اقدم حيزوم» [220] على رواية ضم الدال، قال في المساعد: وضبط بضم الدال يقال: "قدم يقدم قدما" أي تقدم، فـ"اقدم" بالضم أمر بالتقدم.اهـ وقد نقل هذا الضبط ناظر الجيش عن شيخه أبي حيان عن أبي بحر سفيان بن القاضي الأسدي، قال: لأنه من التقدم. والذي في الصحاح واللسان والتاج: أن الحديث مروي بالكسر، وأن الصواب فتح الهمزة، كأنه يؤمر بالإقدام وهو التقدم في الحرب. وقد أشار إلى رواية الكسر أيضا ابن عقيل والمرادي.

أقول: وظاهر كلام ابن الأثير في النهاية أن في الحديث رواية بفتح الهمزة، بل صدّر بها وقال: وقد تكسر الهمزة ويكون أمرا بالتقدم لا غير، والصحيح الفتح من أقدم.

220- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير رقم: 4588

ولا يخفى أنه على كسر الهمزة تفتح الدال لأنه يكون أمرا من قدِم كعَلِم وإن لم يصرحوا بذلك لوضوحه، وكذا لم يصرحوا بأنه على ضم الدال تضم الهمزة لظهوره، وذلك لأنه يكون أمرا من قَدَم كنصر؛ وقد ذكر في القاموس أنه تستعمل في معنى الإقدام على العدو أفعال هي: "قدم كنصر وعلم وأقدم وتقدم واستقدم".

و"حيزوم": اسم فرس من خيل الملائكة، قالوا: وهو مؤنث لا ينصرف للعلمية والتانيث، قال الدماميني: وإذا كان كذلك فهلا قيل "اقدمي" بالياء.اهـ

فائدة: أبو بحر الذي نقل عنه أبو حيان ضبْطَ "اقدم حيزوم" بضم الدال هو: أحد مشايخ ابن بشكوال، وترجم له في كتابه الصلة، فذكر أنه سكن قرطبة وروى عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ، وأبي الوليد الباجي، وذكر أنه كان من جلة العلماء وكبار الأدباء، ضابطاً لكتبه، صدوقاً في روايته، حسن الخط جيد التقييد، من أهل الرواية والدراية؛ سمع الناس منه كثيراً. قال: واختلفت إليه وقرأت عليه وسمعت منه كثيراً من روايته، وأجاز لي بخطه سائرها غير مرة.ثم ذكر أنه توفي سنة عشرين وخمسمائة. وكان مولده سنة أربعين وأربعمائة.

واسْتَغْنِ عَنْ وَدْعٍ و وذْرٍ و وَدَعْ وَذَرَ إلّا ما نُدُورًا قَدْ وَقَعْ

يعني أنه يستغنى غالبا بما صيغ للترك عن "وذْر" و"ودْع" مصدرين، و"ودَع" و"وذَر" فعلين ماضيين من "ذر" و"دع"، و"واذِر" و"وادِع"، و"موذور" و"مودوع"، فتقول: "ترْك" و"ترَك" و"تارِك" و"متروك"، ومن غير الغالب قوله ﷺ «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أوليختمن الله على قلوبهم»[221]، وقوله: «ذروا الحبشة ما وذرتكم»[222]، وقوله: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة من ودعه الناس اتقاء شره»[223]، وقرئ:﴿ما ودَعك ربك وما قلى﴾، وقال الشاعر:[224]

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

221- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الجمعة رقم: 2002

222- الحديث لم أجده بهذا اللفظ، ولفظه في سنن أبي داود (دعوا الحبشة .. إلخ) في كتاب الملاحم رقم: 4302.

223- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأدب رقم: 6054 ، وروايته: "اتقاء فحشه"

224- البيت من الرمل وهو من أبيات نسبت لأنس بن زنيم ولعبد الله بن كرز ولأبي الأسود الدؤلي . أنظر حزانة الأدب 120/3 – 121. غاله: أهلكه.

الإخبار بالذي وفروعها

وأنْ يَكُـــونَ بَعْـضَ مــا يُوصَــفُ بِــهْ مِـــنْ جُمْــلَةٍ واحِــدَةٍ فَلْتَنــتَبِهْ
ومُسْتَــفادًا مِنْــهُ مــا بِــهِ قُصِــدْ وكَوْنُــه مُــسْتَعْمَلَ الرّفْــعِ وُجِــدْ

ذكر الناظم في البيتين أربعة شروط مما أغفله المصنف في الخلاصة من شروط هذا الباب، وقد ترك المصنف شروطا معتبرة عند النحويين لا بد منها، حتى ذكر الشاطبي في شرحها أن ما ترك منها أكثر مما ذَكر؛ قال: وهذا غريب؛ ثم أجاب عن المصنف في إغفاله لذلك، بأنه إما معلوم من خارج أو يغني عنه ما ذكره.

فأشار الناظم إلى أولها بقوله: "وأن يكون بعض ما يوصف ..إلخ" عطفا على قول المصنف في الخلاصة: (قبول تاخير ..إلخ)؛ يعني أنه مما يشترط في الاسم المخبر عنه في ذا الباب، أن يكون بعض ما يوصف به أي من جملة خبرية، فلا يخبر عن "زيد" من نحو: "اضرب زيدا" لأنها جملة طلبية والجملة الطلبية لا يوصف بها وما لا يصلح للصفة من الجمل لا يصلح للصلة، ومعلوم أن الجملة بعد الإخبار ببعضها عن الذي تكون صلة، قال في الخلاصة: (وما سواهما فوسطه صله).

الشرط الثاني: أن يكون المخبر عنه من جملة واحدة أو جملتين في حكم الواحدة، فلا يخبر عن زيد من نحو: "قام زيد وقعد عمرو" لكونهما جملتين مستقلتين، لئلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء؛ فلو كانت الجملتان في حكم الجملة الواحدة لعدم استقلال إحداهما عن الأخرى، جاز حينئذ الإخبار لانتفاء المحذور المذكور، وهو عطف ما ليس صلة على الذي استقر أنه الصلة، وذلك كجملتي الشرط والجزاء، فتقول في الإخبار عن زيد في نحو "إن قام زيد قام عمرو": "الذي إن قام قام عمرو زيد"، وعن عمرو: "الذي إن قام زيد قام عمرو"؛ وكما لو كان عطف الجملتين بالفاء، فلك في نحو: "يطير الذباب فيغضب زيد" الإخبار عن كل من الاسمين، فتقول: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، و"الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد"، لأن ما في الفاء من معنى

السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء؛ وكما لوكان في الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه، نحو: "قام زيد وقعد عنده عمرو"، تقول في الإخبار عن زيد: "الذي قام وقعد عنده عمرو زيد".

قول الناظم: "بعض ما يوصف به" أي بأن يكون الاسم جزء من جملة يصح الوصف بها. وكذا في التسهيل أيضا. قيل: وصوابه: "يوصل به" ليخرج الإنشائية والتعجبية والمستدعية كلاما قبلها، لأن هاتين الأخيرتين مع كونهما خبريتين لا يوصل بهما. وفي التصويب نظر لأنه لا يجوز الوصف بالمخرجات أيضا، نعم قد يكون التعبير بقولنا "يوصل به" أولى، لأن فيه إيماء لعلة منع الإخبار فيها. والله تعالى أعلم. ويدل لما ذكرنا قول السيوطي في الهمع: بعض ما يوصف به من جملة صالحة للوصف، بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما، ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها.

الشرط الثالث ما أشار إليه بقوله: "ومستفادا منه ..إلخ" أي ومن شروط الاسم المخبر عنه إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، وذلك كالمضاف إليه من الكنية كـ"بكر" من "أبي بكر"، وثواني المركبات تركيب مزج إذا أعربت إعراب المتضايفين، فلا يخبر عن "ويه" من "سيبويه"، ولا عن "قرناها" من "شاب قرناها"، ولا عن "القيس" من "امرئ القيس".

قال ناظر الجيش: وأقول: إذا كان الاسم ليس تحته معنى فكيف يصح الإخبار به أو الإخبار عنه؟ وكيف يتصور حصول فائدة إذ ذاك فلا حاجة لهذا الشرط.اهـ منه وأنا **أقول**: لا ينحصر التمثيل لما لا تمكن في الإخبار عنه الاستفادة في الاسم الذي ليس تحته معنى، حتى يقال إنه لا حاجة لهذا الشرط، بل من الأسماء ما له معنى في نفسه لكن لا فائدة في الإخبار عنه، وذلك كما في الإخبار عن المصدر المؤكد مثل "ضربا" من قولك: "ضربت ضربا"، لأنك إذا قلت: "الذي ضربته ضرْب" كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذي ضربت ضرب. انظر شرح الشاطبي على الألفية؛ على أنه قد ذكر أبو حيان في الارتشاف أن مذهب المازني جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه،

قال:[225]

فكأنما نظروا إلى قمر أو حيث علق قوسه قزح

لكن ذكر الشاطبي أن ابن عصفور رد ذلك بأن "قزح" اسم شيطان، فلعل قول العرب "قوس قزح" على نسبة القوس إلى الشيطان، وأن ابن الضائع قال: إن هذا ضعيف جدا وشاذ فلا يقاس عليه.اهـ فيكون الوجه في تصريح المصنف بهذا الشرط الرد على المازني في مذهبه المذكور. والله تعالى أعلم

الشرط الرابع ما أشار إليه بقوله: "وكونه مستعمل ..إلخ" أي ومن شروطه جواز استعماله مرفوعا، فلا يخبر عن ما لا يتصرف من الظروف والمصادر كـ"قط" و"عوض" و"سبحان" و"معاذ". والمراد أنه لا يخبر عما لا يتصرف في جميع أنواع الإعراب كما تقدم، وكـ"أيمن" و"لعمرك" الملازمين للابتداء، وكـ"ما" التعجبية للزومها أيضا طريقة واحدة. وقد قلت:

ضمير شأن ثم ما تعجب لازم نفي عنه الاخبار أبي

فمنع الإخبار عن "ما" التعجبية لما ذكرنا، ولعدم قبول التاخير لاستحقاقها صدر الكلام. أما ضمير الشأن فلاستحقاقه الصدر كما قالوا، لكن في جعله من لازم الصدر نظر، لأنه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه، وقد قالوا في قوله:(إذا مت كان الناس صنفان) إن اسم كان ضمير شأن، وفي قوله تعالى: ﴿أن الحمد﴾ إن اسم "أن" ضمير شأن. قاله ابن جماعة. قال الصبان: وحينئذ فامتناع الإخبار عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره عليه، مع أنه يجب تأخيره عنه إذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة.اهـ

والظاهر أن الخلاف لفظي فمن قال بصدريته أراد أنه لا تتقدم عليه جملته التي تفسره،

225- البيت من الكامل أحذ وقائله الحكم بن عبدل الأسدي ، شرح الحماسة للأعلم 886/2. والشاهد فيه: أنه أسند التعليق إلى قزح وهو اسم لا معنى له منفردا دون إضافة القوس إليه، قال في التاج: ولا يفصل قزح من قوس، لا يقال: تأمل قزح فما أبين قوسه. فالإخبار في كلام المازني بمعنى الإسناد الشامل لإسناد الفعل إلى فاعله والخبر إلى مبتدئه.

ومن نفى الصدرية أراد أنه يعمل فيه ما قبله من النواسخ . والله أعلم

وأما ملازم النفي كأحد وعريب وديار، فلئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، ولعدم قبوله التعريف فهي ملازمة للتنكير.

وقد تبع الناظم في قوله "مستعمل الرفع" المصنفَ في التسهيل، والصواب لو قال: "مجوّز الرفع" لأن مستعمل الرفع يشمل واجبه كـ"أيمن".

تنبيه: لم يجز الإخبار عن الظرف غير المتصرف مع بقاء نصبه كما يقع في غير هذا الباب، لأنه لا يجوز نصبه خبرا إلا على أن يكون ظرفا للمخبر عنه، والإخبار إنما هو أن تجعل الاسم الموصول هو المخبر عنه في المعنى، وإذا كان ظرفا له كان غيرَه ولم يكن الظرف مخبرا عنه في المعنى. قاله الشاطبي في شرح الألفية

وخَبَرٌ عَنْ كانَ عنه يُخْبَرُ وذاكَ في البَدَلِ عَنهُمْ يُحْظَرُ

قوله: "وخبر عن كان ..إلخ" يعني أنه لا يحظر الإخبار عن خبر "كان" وأخواتها بـ"أل" وغيرها من الموصولات على الأصح، ومقابل الأصح: ما ذكره ابن السراج من منعه عند قوم، وقيّد بعضهم الجواز بالجامد، فلا يخبر عنده عن المشتق، ولعل منعهم الإخبار عنه حيث كان مشتقا بناء على أنه حال أو منصوب على التشبيه بالحال، والإخبار عن الحال ممنوع لعدم قبول التعريف، أما الاسم فيخبر عنه إجماعا، وكذا يخبر عن خبر" إن" وخبر المبتدأ وثاني مفعولي "ظننت"، إن كان جامدا اتفاقا أو مشتقا على خلاف؛ فتقول: "الذي كان زيد إياه أو كانه زيد أخوك"، و"الذي زيد هو أخوك"، و"الذي إن زيدا هو أخوك"، و"الذي ظننت زيدا إياه أو ظننته زيدا أخوك".

ويمنع الإخبار عن خبر نحو "عسى" من جوامد أفعال المقاربة، وذلك لعدم صحة وقوعها صلة، بخلاف متصرفها كـ"كاد" فيجوز: "الذي كاد يضرب عمرا زيد"، وأجازه ابن أبي الربيع في نحو "عسى" أيضا. انظر الهمع.

قوله: "وذاك في البدل ..إلخ" أي ويمنع الإخبار عن البدل المفرد من متبوعه، فإذا قيل: "أُصبْتُ رِجْلي" فلو أخبرت عن الرِجْل وحدها، فقيل:"التي أصبْتُ هي رجلي" لم يجز من وجهين: أحدهما: أن الضمير لا يبدل، والثاني: أن العائد لم يحصل لأن البدل في التقدير كأنه من جملة أخرى، لأنه على نية تكرير العامل. أي فيفوت الربط، وخالف قوم فأجازوا

الإخبار عن البدل دون المبدل منه، فتقول في "جاءني زيد أخوك":" الذي جاءني زيد هو أخوك".

وأما إن أخبرت عن البدل والمبدل منه معا فيجوز، فتقول: "الذي جاءني زيد أخوك" كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول: "الذي جاء هو أخوك زيد".

ضَميرَ ظَرْفٍ جُرَّ والمفْعُولُ لَهْ   على الأصحِّ فلْيُعامَلْ عَمَلَهْ

قوله: "ضمير ظرف جر" أي وإن كان الاسم المخبر عنه ظرفا متصرفا قُرن الضمير بـ"في"، فتقول: "الذي قمت فيه اليوم"؛ وهذا إن لم يتوسع فيه قبلُ، وأما إذا كان متوسعا فيه قبلُ وصل الفعل إليه بنفسه، وصار مفعولا به على المجاز، فتقول: "الذي قمته اليوم".

قوله في الطرة: "ظرفا متصرفا" لا حاجة إلى ذكر المتصرف، لأن غير المتصرف لا يدخل في هذا الباب كما مر. وقد تبع في ذلك التسهيل والأشموني.

قوله: "والمفعول له على الأصح ..إلخ" ذكر ابن المصنف أن المفعول لأجله إذا أخبر عنه يقترن باللام، فتقول في "ضربت زيدا تأديبا": "الذي ضربت زيدا له التأديب"، وفي "قمت إجلالا لك": "الذي قمت له إجلال لك"، قال: وقال ابن الضائع: لا يخبر عنه لأنه لا يرفع، إذ الأصل فيه الجر بحرف محذوف، فمتى رفع لم يعط هذا المعنى اهـ من الدماميني

وفي المساعد: وفي الإخبار عن المفعول له خلاف، وابن عصفور صحح المنع وابن الضائع صحح الجواز. وفي الهمع للسيوطي: الأصح جوازه عن المفعول به واختاره ابن الضائع، وصحح ابن عصفور المنع، لأن في الإخبار عنه تغييرا عن حاله.

قلت: فظهر من هذا اضطراب النقل عن ابن الضائع، فإن الدماميني عزا له المنع كما رأيت، وعزا له ابن عقيل في المساعد القول بالجواز، وكذا ناظر الجيش في شرحه والسيوطي في الهمع، فلعل ما في الدماميني سهو لاتفاق هؤلاء على خلافه.

ولم يذكر في التسهيل مسألة المفعول لأجله، قال أبو حيان: ولعل المصنف لا يرى جواز الإخبار عنه.

تنبيه: ابن الضائع المذكور في هذا الباب هو بالضاد المعجمة وإهمال العين شيخ أبي حيان كما تقدم التنبيه عليه في شرح قول الناظم في العلم: "وقد يرى كوصف ما قد سبقه"، وقد نقل عنه في الارتشاف مخالفته في بعض مسائل الباب، فلا يغتر بما في بعض الكتب من جعله بالصاد المهملة وإعجام الغين، فذلك تلميذ لأبي حيان وليس هو المراد هنا.

فائدة: اختلف في الإخبار عن المفعول معه، فالأخفش يمنعه معللا لذلك بأن الإخبار عنه يغيره عن حاله قبل الإخبار، واختار منع الإخبار عنه ابن عصفور، لكن الحق جوازه لأن التغيير موجود في كل اسم أردت الإخبار عنه. انظر شرح ناظر الجيش

وإنْ يَكُـــنْ مُنْعَطِفًـــا أوْ مُنْعَطَـــفْ عليـــه فالعامِـــلُ حَتْمًـــا يَـــأْتَلِفْ

يعني أنه إن كان الاسم المخبر عنه معطوفا أو معطوفا عليه، فيشترط زيادةً على الشروط السابقة: اتحادُ العامل حقيقة، كالإخبار عن "العمران" في "قام الزيدان والعمران"، فتقول: "اللذان قام الزيدان وهما العمران"، وإذا أخبرت عن "الزيدان" في هذا المثال قلت: "اللذان قاما هما والعمران الزيدان"؛ أو اتحاده حكما، كقولك في الإخبار عن "قائم" في "ليس زيد بقائم ولا قاعدا": "الذي ليس زيد به ولا قاعدا قائم"، ولو أخبرت عن "قاعدا" قلت: "الذي ليس زيد بقائم ولا إياه قاعد"، فلم يتحد العامل حقيقة، لجر أحد الاسمين بالحرف ونصب الآخر عطفا على الموضع، لكنه اتحد حكما.

قال الدماميني: ومثال الاختلاف حقيقة وحكما: "قام زيد وقعد عمرو"، فإن قلت: إنما هذا من عطف الجمل لا المفردات، والكلام إنما هو في الثاني دون الأول ـ أي لقوله فيما تقدم: أو جملتين في حكم جملة واحدة ـ فما هذا؟ قلت: هو تجوز منه كما فعل في باب التوكيد، إذ قال: ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه حتى يتحد معنى عاملهما.اهـ

وقال في المساعد: وإنما يكون الاختلاف حقيقة وحكما في العطف على التوهم نحو: "زيد لم يقم ولا بصديقك"، فلا يخبر عن "بصديقك" كأن تقول: "الذي زيد لم يقم ولا به صديقك" لأن عامل الجر ليس موجودا في المعطوف عليه عطف توهم، وإنما هو شيء يتوهم النطق به، قال: هكذا شرح هذا الموضع وفيه بحث.

والذي قرر هذا الموضع بما ذكره هو الشيخ أبو حيان، فإنه قال: والاختلاف حقيقة وحكما لا يتصور إلا في العطف على التوهم .اهـ على نقل السيوطي في الهمع، وذلك كما في المثال المذكور آنفا: "زيد لم يقم ولا بصديقك"، تريد: "ليس زيد بقائم ولا بصديقك"، فما

اتحد العامل في المتعاطفين. قال ناظر الجيش: هكذا قرر الشيخ هذا الموضع، وفي النفس منه شيء.

قال الشيخ خالد: وقول أبي حيان ومن قلده: إنه احترز من عطف التوهم ليس بسديد، لأنك إذا قلت: "ليس زيد قائما ولا قاعد" فهذا أولى بأن يكون في حكم الاتحاد منه إذا صرح بالجار، وهو قد سلّم في مسألة الجار الزائد المصرح به أن الاتحاد الحكمي موجود حكما، فكيف لا يقول به عند عدم الجار في اللفظ؛ قال: والذي أوقعه في ذلك أنه حمل قوله "معطوف ومعطوف عليه" على الظاهر، ولم يلاحظ كلامه في غير هذا الباب.

وإنْ تَكُنْ ذاتَ تَنازُعٍ فلا يُغَيَّرُ الترْتِيبُ في ما نُقِلا

يعني أن الجملة المخبر عن بعضها إن كانت ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب فيما نقل عن النحاة مطلقا ـ أي سواء كان المخبر عنه المتنازع فيه أو غيره ـ إذا كان الإخبار بالذي، وكذا إذا كان بـ"أل" لكن بشرط أن يكون المخبر عنه هو المتنازع فيه، فتقول في الإخبار عن التاء من "ضربت وضربني زيد": "الذي ضرب وضربه زيد أنا" عبرت عن التاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول، وكذلك عن ياء "ضربني" بالهاء لذلك، لأن الجملة الثانية صلة لأنها معطوفة على الصلة، فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى الموصول، ولابد أن يكون غائبا.

ولما كان محل عدم تغيير الترتيب إن لم يكن الموصولُ الألفَ واللامَ والمخبرُ عنه غيرُ المتنازع فيه، فإن وجد الأمران غُيّر الترتيب. أشار إلى ذلك بقوله:

وإنْ يَكُ الموْصُولُ ألْ والخَبَرُ لَمْ يُتَنازَعْ فِيه لا يُؤَخَّرُ
مُنازَعٌ فيه لَدى الجُمْهُورِ وقَدِّمَنَّهُ على المَشْهُورِ

أي فإن كان الموصول "أل" والمخبر عنه غير المتنازع فيه، غُيّر الترتيب فقدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبلُ معمولا للثاني، فتقول في الإخبار عن "التاء" من "ضربت وضربني زيد": "الضارب زيدا والضاربه هو أنا"، قدمت المتنازع فيه وهو زيد وجعلته معمولا للأول ونصبته، لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الأول ضميرا غائبا عائدا

على"أل" عوضا عن ضمير المتكلم ليصلح أن يعود على الموصول، واستتر في الوصف لجريانه على من هو له لأن "أل" نفس "أنا"، إذ الذي فعل الضرب هو "أنا" في المعنى، ثم جئت بموصول ثان لأن "أل" لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف هو صلة لـ"أل"، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغائب لتعود على "أل" وفصلت ضمير الفاعل فقلت "هو" لجريان الصفة على غير صاحبها لأن "أل" هي نفس "أنا"، والذي فعل الضرب ثانيا إنما هو "زيد" كما أن فاعل الضرب أوّلا هو المتكلم، ويوضحه أن الهاء في المعنى للمتكلم وهو ضمير المضروب فيجب كون الضارب غيره.اهـ من التسهيل وشرحه للدماميني

ثم قال في التسهيل: وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني. قال الدماميني: فتقول على هذا في المثال السابق إذا أخبرت عن ضمير المتكلم: "الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا"، فتأتي للوصف الأول بمفعول مضمر يعود على "أل" وهو الهاء، وتفصل الفاعل وهو "أنا" وتجعل خبر "أل" ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على "زيد"، وتأتي للوصف الثاني مكان ياء المتكلم بهاء وهي المفعول والعائد و"زيد" الفاعل و"أنا" الخبر وهذا رأي المازني.

وإنما كان المذهب الأول أولى لأنه يقال لمن قال بموافقة المازني: عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه: أحدها أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى وعن الفاعل في الجملة الثانية، والوجه الثاني: أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملة أخرى بعدها، والوجه الثالث أن قولك "هو" في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة.

ومن هذه الجهة الأخيرة قد استشكله الدماميني منبها على أنه لا يقال: إن المسألة من باب التنازع وهو باب اغتفر فيه عود الضمير المرفوع على متأخر وهذا ضمير مرفوع، لأن التنازع إنما يغتفر فيه ذلك في ضمير العمدة على أن الكوفيين يمنعون ذلك، وهذا ضمير فضلةٍ .اهـ منه باختصار، وانظر التصريح

وفي المسألة مذاهب أخرى ذكرها السيوطي في الهمع.

قول الناظم: "وقدمنه على المشهور" تصريح بمفهوم قوله: (لا يؤخر منازع فيه لدى الجمهور) فهو مجرد تتميم.

العدد

تَفْسِـــيرَ واحِـــدٍ أوِ اثْنَـــيْنِ احْظُـــلِ   إلّا شُـــذوذًا نَحْـــو ثِنْتـــا حَنظَـــلِ

يعني أنه تمتنع إضافة واحد أو اثنين إلى المعدود المفسر لهما كما تفعل بثلاثة إلى عشرة، فلا يقال: "واحد درهمٍ" ولا "اثنا درهمين"، بل يقتصر على درهم ودرهمين، قال الرضي: وذلك لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا "رجال" لم يعلم عددهم، ولو قالوا "ثلاثة" واقتصروا لم يعلم ما هي؟ فلما كان نحو "رجل" و"رجلان" يفيد المعنيين معا، استغني عن ذكر العدد معه، فلم يقولوا "واحد رجل" ولا " اثنا رجلين" لأن لفظ "رجل" كما أنه يدل على الحقيقة يدل على الوحدة، ولفظ "رجلين" كما أنه يدل على الحقيقة يدل على التثنية.اهـ منه باختصار، وأما قوله:[226]

كـــأن خصـــييه مـــن التدلـــدل   ظـــرف عجـــوز فيـــه ثنتـــا حنظـــل

فشذوذ دعت إليه الضرورة، فلا يجوزذلك في السعة، على أن أبا زيد حكى أنه سمع: "شربت قدحا واثنيه" أي واثني قدح، و"اشتريت اثني مد البصرة" لكن ذلك شاذ. قال في التسهيل: ولا يفسر واحد واثنان و"ثنتا حنظل" ضرورة.

واعلم أن ما تقدم من توجيه امتناعهم من تفسير واحد واثنين لا يتأتى في مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما أبو زيد. قاله الدماميني، وفي كلام الرضي ما يفيد ذلك أيضا.

ولعل وجه كون ذلك لا يتأتى أن التمييز في البيت والمثالين لم يكن مثنى حتى يتصور الاستغناء به عن ثنتين أو اثنين، بل نص في المساعد على أن العرب لم تضفهما في الشعر إلى مثنى، لم يقولوا "اثنا رجلين"، ولا "ثنتا امرأتين"، ومما يدل لذلك قول الشيخ خالد في "ثنتا حنظل": وإنما جمع التمييز حين اضطر إلى الجمع بين العدد والمعدود، ليكون للجمع بينهما فائدة. والله تعالى أعلم

226- الرجز من شواهد الكتاب ولم ينسبه السيرافي في شرح شواهده 239/2 ونسبه البغدادي في الخزانة لخطام المجاشعي. والتدلدل حركة الشيء المعلق . خزانة الأدب 316/3. وخص العجوز لأنها تدخره للدواء.

تنبيهان: الأول: ظاهر كلام الناظم: أنهما ــ أي واحد واثنان ــ يقالان ولكن لا يفسران، وليس كذلك بل لا يقالان أصلا، فإن أردت واحدا قلت رجلا، واثنين قلت رجلين. قاله بعضهم اهـ والظاهر خلاف ما قاله وأن مرادهم بمنع تفسيرهما أنهما لا يفسران بمضاف كالثلاثة وأخواتها، أما تفسيرهما بغير ذلك مما يُبيّنهما كأن تقول: "جاء واحد أو اثنان من الرجال" فلا يمتنع، ويدل لذلك قول الشاطبي في شرح الألفية: إنهم إنما لم يحتاجوا فيهما للتفسير استغناء عنه، إما لإتيانهم في الكلام بما يبينهما كقولك: "عندي من الأولاد اثنان ومن البنات اثنتان" ونحوه، وإما بالإتيان بالمعدود نفسه وهو أحرى بعدم التفسير للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية؛ فإذا أكدوا بالبيان أتوا بألفاظ العدد تابعة، فقالوا: "رجل واحد" و"رجلان اثنان" وشبه ذلك.

فالحاصل أنهما لا يقالان دون ذكر ما يبينهما أو يؤكدانه، نحو: "جاء واحد أو اثنان" من غير قرينة تدل على المعدود، وذلك لعروه عن الفائدة. والله تعالى أعلم

الثاني: يخالف "واحد" و"اثنان" باب الثلاثة إلى العشرة في حكمين: أحدهما ما ذكره الناظم هنا من منع تفسيرهما، والمراد به منع إضافتهما للمعدود كما تقدم؛ وثانيهما: أنهما جاريان على القياس في التذكير والتأنيث؛ بخلاف باب الثلاثة في الأمرين.

ويا ثَمانِي عَشْرَةَ احْذِفْ بَعْدَ أنْ ... كَسَرْتَ أوْ فَتْحٍ وثابِتًا سَكَنْ
إعْرابُه في النونِ جا ولاحا ... في مَنْ حَكَى الجَوارَ والشّناحا

للياء في "ثماني عشرة" في حال التركيب أحوال منها: حذفها لزيادتها حيث صحبت أكثر من أصلين وطول الاسم، إما بعد كسرة باقية على النون تدل على الياء المحذوفة كما في قولك: "جاءني القاض" إذا حذفت الياء؛ وإما بعد فتحة على النون، وروي بهما قوله:[227]

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا ... وثمان عشرة واثنتين وأربعا

وكسرُ النون بعد حذف الياء أرجح من فتحها، خلافا للرضي القائل إن فتحها أولى من كسرها ليوافق أخواته، لأنها كلها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، فكأنه

227- تقدم الكلام عليه

رأي قاده إليه ما أبداه من العلة. قاله الدماميني. وربما تثبت الياء ساكنة على سبيل التخفيف لثقل الكلمة بالتركيب، وإلى هذه اللغات أشار الناظم بقوله: "ويا ثماني عشرة ..إلخ".

وقد تثبت الياء أيضا في "ثماني" مع العشرة مفتوحة مبنيا عليها كغيره من صدر المركبات، بل هو الأجود كما في الهمع لخفة الفتح على الياء، ولم يذكر الناظم هذه اللغة لدخولها في قول الخلاصة: (والفتح في جزئي سواهما ألف).

قول الناظم: "إعرابه في النون جا" أي وقد تحذف الياء ويجعل الإعراب على النون في حالة الإفراد لا التركيب، واستغنى عن هذا القيد بقوله: "إعرابه" لأنه لا يعرب إلا إذا لم يركب، قال:[228]

لهـــا ثنايـــا أربـــع حســـان وأربـــع فثغـــرها ثمـــان

وفي الحديث: «صلى ثمان ركعات» [229]؛ وأما إعرابه كقاض فترَكه لدخوله تحت قول الخلاصة: (وسم معتلا من الأسماء ..إلخ) .

وشذ منعه من الصرف تشبيها بجوار، كما في قوله:[230]

يحـــدو ثمـــاني مولعـــا بلقاحهـــا حـــتى همـــن بزيغـــة الإرتـــاج

قوله: "ولاحا في من حكى ..إلخ" أي و"لاح" أي ظهر هذا الاستعمال الذي في "ثمان"، وهو حذف الياء وجعل الإعراب على ما قبلها، في الجوار وما شابهها من جمع كل فاعلة معتلة اللام على فواعل كغاشية وغواش وناصية ونواص، وقرأ ابن مسعود: ﴿وله الجوار ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ وبعض السلف: ﴿ومن فوقهم غواش﴾ بضم الشين، وكذا في مثل "شناح" للطويل مما حذفت فيه ياء النسب تقديرا كرباع وهو ما فوق الثني من الحيوان، أصلهما: "شناحي ورباعي، قال المرادي: ويحتمل أن يكون من جعل الإعراب على العين والحاء،

228- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 303/3

229- الحديث أخرجه بهذه الرواية مسلم في كتاب الحيض، رقم: 765.

230- البيت من الكامل من قصيدة لابن ميادة، وقبله:

وكـــأن أصـــل رحالهـــا وحبالهـــا علقـــن فـــوق قـــويرح شـــحاج

خزانة الأدب 76/1 ، زيغة مصدر زاغ: مال، والإرتاج من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل.

وهما على "فعال" كصباح. أي فلا حذف حينئذ. والمشهور فيهما إثبات الياء، وبعضهم يحذف وسهّل ذلك عليهم زيادتها. والفرق بين "جوار" و"شناح" أن الياء في "جوار" أصلية، بخلافها في "شناح".

وهل الإعراب خاص بجمع كل فاعلة معتلة اللام على فواعل، أو هو في كل منقوص؟ وقرأ بعضهم: ﴿وجنا الجنتين دانُ﴾ بضم النون.

واعْطِفْ على كواحِدٍ وأحَدِ ... ما مِثْلَ عِشْرِينَ بِلا تَرَدُّد

يعني أنه يعطف العشرون ونحوه إلى التسعين وجوبا، على ما كواحد و"أحد"بإبدال الواو همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة، و"إحدى" بقلب الواو همزة وهو قياس عند المازني كإشاح شاذ عند غيره؛ نحو: "واحد أو أحد وعشرون واثنان وثلاثة" و"واحدة أو إحدى واثنتان وثلاث" إلى "تسعة وعشرين وتسع وعشرين"، قال تعالى: ﴿هذا أخي له تسع وتسعون نعجة﴾.

تنبيه: واحد وأحد مترادفان، لكن الأول يستعمل نيفا وغير نيف، ويشذ استعماله في التركيب دون العطف نحو: "واحد عشر"؛ والثاني: لا يستعمل مفردا إلا في التنييف نحو: "أحد وعشرون"، وأما في الإضافة فيستعمل في غير التنييف مطردا، تقول: "جاء أحد القوم ورأيت أحدهم". قاله الدماميني

ومحل ما تقدم في قول الناظم: "واعطف على كواحد ..إلخ" إذا قصد تعيين العدد؛ وأما إذا لم يقصد فهو قوله:

والبِضْعُ والبِضْعَةُ كالتسْعِ يَفِي ... وتِسْعَةٍ وجَا بِلا تَنَيُّفِ

قوله: "والبضع والبضعة ..إلخ" أي وإن لم يقصد التعيين في العدد فإنك تقول: "عندي بضعة وعشرون درهما" في حالة التذكير، و"بضع وعشرون جارية" في حال التأنيث، فتجعلها كالتسع والتسعة في الحكم، فيعطف عليها العقد من عشرين إلى تسعين، ومقتضى هذا الكلام أنه يجوز أن يكنى بـ"بضع وبضعة" عن "أحد عشر وإحدى عشرة"وما فوقهما إلى "تسعة عشر وتسع عشرة"؛ قال الدماميني: والذي يظهر أنهما لا يصدقان على ما دون "ثلاثة عشر وثلاث عشرة" بل على هذين وما فوقهما إلى نهاية المركب لا غير،

ويدل على ذلك أمران: أحدهما: حكم العرب لهما في التذكير والتأنيث بحكم الثلاث وما فوقها لا بحكم ما تحتها، فتقول: "بضعة عشر رجلا" و"بضعة وعشرون درهما"، و"بضع عشرة امرأة" و"بضع وعشرون أوقية"، فتؤنِّث مع المذكر وتذكِّر مع المؤنث كالثلاثة وأخواتها، ولو صح أن يكنى بها عن الواحد والاثنين لكان قياسها أن يجرى على القياس لأن المكنيّ به يجري مجرى المكنيّ عنه؛ وثانيهما: النقل، ففي الصحاح: وهو ـ أي البضع ـ ما بين الثلاث إلى التسع، وفي كتاب الزيادي مثل ذلك، ثم ساق بسنده إلى الشعبي قال: لما نزلت ﴿ألم غلبت الروم في أدنى الأرض ...﴾ الآية، قال المشركون لأبي بكر: ألا ترى إلى صاحبك يزعم أن الروم تظهر على فارس، قال: صدق، فخاطروه على قلائص وجعلوا الأجل ست سنين، فجاءت الست ولم تظهر الروم فأخبر بذلك رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بكر كم البضع؟ فقال: ما بين الثلاث إلى التسع، فقال: وهل مضت التسع بعد ؟ قال: لا، قال: اذهب فزايدهم في الخطر ومادهم في الأجل، فتزايدوا قلوصين إلى مثلهما وجعلوا الأجل تمام تسع سنين، فلم تأت التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بأن الروم ظهرت على فارس. لكن نقل بعضهم أيضا أن البضع من واحد إلى عشرة ومن أحد عشر إلى عشرين.

والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها، هو من بضعتَ الشيء بمعنى قطعتَه.

قول الناظم: "وجا بلا تنيف ..إلخ" يعني أنهما ــ أي البضع والبضعة ــ يستعملان بلا تنيف أي دون عقد معهما كبضعة رجال وبضع نساء، قال تعالى: ﴿فلبث في السجن بضع سنين ...﴾ الآية.

كواحِـــــــدٍ بِـــــــلا تَنَيُّـــــــفٍ وَرَدْ ونـــابَ عَـــنْ قَـــوْمٍ ونِسْـــوَةٍ أَحَـــدْ
مِـــنْ بَعْـــدِ نَفْـــي أَوْ كَنَفْـــي ونَـــدَرْ تَعْرِيفُـــــه حِينَئِـــــذٍ حَيْـــــثُ ظَهَـــــرْ

قوله: "ورد" و"ناب" متنازعان في لفظ "أحد" في آخر البيت، يشير بقوله: "كواحد بلا تنيف ورد" إلى أنه ورد "أحد" كواحد بلا تنيف، كقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين

استجارك ...﴾ الآية، وكقول الشاعر: [231]

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمرا

أي على واحد، وهو كثير مع الإضافة قليل مع غيرها، واستعمال "أحد" هذا الاستعمال قليل بالنسبة لاستعماله عددا زائدا على العقد لكنه في نفسه كثير؛ واقتضى كلامه أن "أحدا" يستعمل عددا غير نيف بمعنى "واحد"، فتقول: "أحد، اثنان، ثلاثة" وليس كذلك بل لا يكون إلا نيفا أو غير عدد.

تنبيه: الظاهر أنه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال: "نيف عشرة"، ويؤتى به مع العشرين وما بعدها، فتقول: "نيف وعشرون رجلا عندي. قاله ياسين في حاشيته على التصريح، **أقول**: وقد جزم بذلك السيوطي في الهمع، قال: لا يقال في شيء مما دون العشرة نيف إلا وبعده عشرون أو إحدى أخواته، وعدّ ذلك من ما يفترق فيه النيف والبضع، وذكر مما يفترقان فيه أيضا: أن النيف من واحد إلى تسعة، وأنه يكون للمذكر والمؤنث بلا هاء.

قوله: "وناب عن قوم .. إلخ" هكذا في النسخة التي قرأنا عليها وهي عبارة التسهيل، وفي بعض النسخ: "وناب عن ناس"، والمراد بقوم أو بناس هنا جمع الذكور مع الإناث. أي ويغني "أحد" بعد نفي أو استفهام عن قوم، نحو: ﴿فما منكم من أحد عنه **حَٰجِزِينَ** ﴾، وقول أبي عبيدة: «يا رسول الله أحد خير منا؟» [232] أي "أأحد" فحذف همزة الاستفهام، والمعنى: أقوم؛ وقد يغني عن نسوة، نحو: ﴿ **يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ** لستن كأحد من النساء﴾، ذكر ذلك المصنف؛ لكن قال ناظر الجيش: إنه يحتاج إلى تحقيق ذلك فيما استشهد به على هذه الدعوى. قال: فالظاهر بل المتعين في الآية الأولى أنه ليس هذا، بل الذي يختص في استعماله بالنفي مقصودا به عموم النفي، كقوله تعالى: ﴿فلا تدعوا مع الله أحدا﴾، ولما كان جمعا معنى لدلالته على العموم جاز مجيء خبره جمعا بهذا الاعتبار؛ وكذا يقال في الآية الثانية: إن "أحدا"

231- البيت من البسيط وقائله ذو الرمة يمدح عمر بن هبيرة ، من قصيدة يقول فيها:

أقول للركب إذ مالت عمائمهم شارفتم نفحات الجود من عمرا

ديوانه ص : 191

232- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 106/4 رقم: 2744

فيها المراد به العموم لوقوعه في سياق النفي، والمعنى: ليست واحدة منكن كأحد من النساء، وليس المعنى: لستن كنسوة، إذ لا فائدة في الإخبار بذلك، والمراد إنما هو تفضيل نساء النبي ﷺلشرفهن على كل من النساء.اهـ بالمعنى، وكذا استظهر أن "أحدا" في قول أبي عبيدة للعموم كما هو الظاهر عنده في الآيتين الشريفتين.

وقد استحسن الدماميني ما للمصنف في الأولى من الآيتين، وهي: ﴿فما منكم من أحد عنه **حَٰجِزِينَ**﴾، قال: إنه حسن ظاهر؛ واستظهر مثل ما لناظر الجيش في الثانية، وهي: ﴿**يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ** لستن كأحد من النساء﴾، قال: والظاهر أن "أحدا" هنا بمعنى واحد، أي "ليست واحدة منكن كواحدة من النساء" وليست بمعنى نسوة.اهـ المراد من كلامه هنا، لكنه نبّه بعد ذلك على أن حاصل ما للمصنف أن لـ"أحد" ثلاث استعمالات: أحدها أن يكون عددا، قال: وهذا القسم هو الذي جلب الكلام في القسمين الآخرين استطرادا؛ وثانيها: أن يكون بمعنى قوم أو نسوة بعد النفي والاستفهام، يعني ما ذكره الناظم هنا؛ وثالثها: أن يكون عاما في جميع من يعقل بعد النفي المحض والنهي وشبههما، يعني ما سياتي للناظم في قوله: "وأحد في النفي ..إلخ"؛ قال: وليس الأمر كذلك، بل الواقع أنهما قسمان فقط، وأن الثاني هو الثالث، وأن اختصاصه بالرجال أو بالنساء عارض للقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى:"من النساء"، وأن الخطاب في قوله: "فما منكم من أحد" للرجال ..إلخ فانظره

قلت: ويدل لما استظهره ناظر الجيش والدماميني في الآية تمثيل الرضي بها للقسم الثالث، فإنه قال في كلامه على "أحد" الملازمة للنفي ما نصه: ويلزمه الإفراد والتذكير، قال الله تعالى: "لستن كأحد من النساء".اهـ المراد منه

وقد خصص المصنف في التسهيل شبه النفي بالاستفهام، قال الدماميني: ولا وجه لذلك بل النهي كذلك نحو: "لا يقم أحد مخالف" ويجوز "مخالفون"، يعني أنه يجوز الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى.

قوله: "ويندر تعريفه ..إلخ" يعني أن "أحدا" حين إغنائه عن قوم ونسوة بعد نفي أو

استفهام، فإنه حقه أن يكون نكرة، وتعريفه إذ ذاك نادر، كقوله:[233]

وليس يظلمني في وصل غانية إلا كعمر وما عمرو من الأحد

وقال اللحياني: يقولون: "ما أنت من الأحد"، وأنشد هذا البيت.

وإنْ أَتَى إحْدَى بِلا تَنَيُّفِ كمِثْلِ إحْداهُنَّ حَتْمًا يُضَفِ

يعني أن "إحدى" إذا أتت دون تنيف أي ذكر عقد معها كما في "إحدى وعشرون امرأة" و"إحدى عشرة جارية"، تتحتم إضافتها، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إحداهن قنطارا﴾، ﴿إنها لإحدى الكبر﴾، ﴿إحدى ابنتي هَـٰتَيْنِ﴾، ﴿إحدى الحسنيين﴾.

وأما قول المصنف في التسهيل: (ولا تستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة) ففيه نقْد نبّه عليه أبو حيان، وأصلحه بمثل ما للناظم، وهو: "ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة".

ولا يضاف "إحدى" إلى علم؛ وأما قول النابغة:[234]

إحدى بَلي وما هام الفؤاد بها ... ...

فمؤول على حذف مضاف، أي إحدى نساء بلي؛ و"بلي" حي من قضاعة.

وعَظَّمُوا بِأَحَدِ الآحادِ وأَحَدٌ في النّفْيِ ذو انفِرادِ

بِعاقِلٍ ومِثْلُه عَرِيبُ كما هُنا مِنْ أحَدٍ غَرِيبُ

قوله: "وعظموا بأحد الآحاد" يعني أنه قد يقال لما يستعظم مما لا نظير له في الوجود: "هو أحد الأحدين" و"أحد الآحاد"،و"هي إحدى الإحد" بضم الهمزة وكسرها، يريدون التفضيل في الدهاء والعقل، قال:[235]

حتى استثاروا بي إحدى الأحد ليثا هزبرا ذا سلاح معتد

قال الدماميني: فإن قلت: كيف يحمل "إحدى الإحد" مع أنه مؤنث على المذكر، فيقال: "هو إحدى الإحد"، قلت: لأن المراد بها هو داهية واحدة من الدواهي، ومثله يحمل

233- البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف، 1/ 251، والتصريح 200/2

234- تمامه : (إلا السفاه وإلا ذكرة حلما) البيت من البسيط وقائله النابغة الذبياني ، مختار الشعر الجاهلي 153/1.

235- الرجز للمرار بن سعيد الفقعسي . خزانة الأدب 293/3.

على المذكر فتقول: "هو داهية من الدواهي"؛ فمن قال: "أحد الأحدين" راعى مطابقة لفظه، ومن قال "إحدى الإحد" راعى المعنى كما تقول: "هو واحدة من الدواهي".

قوله: "وأحد في النفي ..إلخ" أي ويختص "أحد" بمجيئه بعد نفي محض غير مشوب بشائبة إثبات، نحو: "ما في الدار من أحد"، قال تعالى: ﴿ولم يكن له كفؤا أحد﴾، وكمثال الناظم: "ما هنا من أحد غريب" برفع "غريب"، مراعاة لمحل "أحد" فهو نعت له.

وقولنا: "نفي محض" احتراز من "أليس" و "ما زال" ونحوها لأن نفيها إثبات، وهذا على مذهب الفراء الذي اختاره المصنف من المنع مطلقا وهو الصحيح، وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع وهو قول الكسائي، وقيل بالجواز مطلقا وهو قول هشام؛ أو بعد نهي، نحو: ﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾، أو بعد شبههما أي النفي والنهي، فشبه النفي الاستفهام نحو: ﴿هل تحس منهم من أحد﴾ أي لا تحسُّ، وشبه النهي ما حكاه الفراء من قولهم: "لأضربن أحدا يقول ذلك" أي لا يقل ذلك أحد، ولا يقع في إيجاب يراد به العموم خلافا للمبرد، فإنه أجاز ذلك نحو: "لقيت أحدا إلا زيدا"، وقد جعل منه "جاء كل أحد"، ولا يخفى أن أحدا في هذا المثال المراد بها واحد، والعموم إنما استفيد من "كل" كما يستفاد منها في مثل: "كل إنسان حيوان".

قول الناظم: "ذو انفراد بعاقل" يعني أن أحدا المختص بالنفي خاص أيضا بالعاقل، أي على سبيل الشمول والإحاطة ، فلذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرف، لأنه قصد به حالة واحدة، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها. قاله المصنف، أي بخلاف "رجل" وغيرها من النكرات فإنه يصح أن يراد به الوحدة. قاله في المساعد.

تنبيه: ظاهر النظم هنا كالتسهيل يُعطي أن "أحدا" هذه - أي الملازمة للنفي - هي التي تقدم ذكرها أي المستعملة في العدد؛ والمشهور المعروف أنهما غيران، فالهمزة أصلية في هذه وبدل من الواو في تلك؛ والأولى دالة على الانفراد وهذه دالة على العموم؛ وهذه يشترط في استعمالها أن يتقدمها نفي أو شبهه، والأولى بخلاف ذلك؛ فالظاهر أن الحق أنهما غيران. قاله ناظر الجيش

قلت: قوله: (فالهمزة أصلية في هذه ..إلخ) كذا قال غيره أيضا، لكن قال الرضي: إن

الأَوْلى أن تكون همزته في كل موضع بدلا من الواو، ومعنى "ما جاءني أحد" ما جاءني واحد فكيف ما فوقه؟

قول الناظم: "ومثله عريب" أي ومثل "أحد" في الاختصاص بالنفي وشبهه "عريب"، من الإعراب الذي هو البيان، "فعيل" بمعنى "مفعل"وهو قليل، كأليم بمعنى مؤلم، وسميع بمعنى مسمع، قال:[236]

أمن ريحانة الداعي السميع ... ...

وجوّز بعضهم أن يكون المراد: ما فيها منسوب إلى يعرب بن قحطان، قال:[237]

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا

ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا

قال ابن هشام: ويقال: "ما فيها معرب" مثل ما يقال "عريب". لكن قال الدماميني: إن الكلام في الألفاظ التي لا تقع إلا بعد النفي، و"معرب" ليس كذلك.

دّيَّارُ كَرّابٌ كَتِيعٌ دُعْوِى داريُّ دُورِيٌّ وطَأْوٍ طُؤْوِي

طُورِيٌّ نُمِّيٌّ أرِيمٌ وأَرِمْ دُبِّيٌّ آبِنٌ وتَأْمُورٌ عُلِمْ

كذاك دِبِّيجٌ وتُؤْمُورٌ يَرِدْ ووابِرٌ والنّفْيُ فِي شَفْرٍ فُقِدْ

أي ومن الألفاظ التي تلازم النفي "ديار" على صيغة "فَيعال" من "دار يدور" إلا أن واوه انقلبت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها،وقيل: هو منسوب إلى الدار كحطاب أي ليس فيها صاحب دار، لكن لو كان كذلك لقيل "دوّار" إذلا مقتضى لقلب الواو حينئذ ياء، قال تعالى: ﴿وقال نوح رب لا تذر على الأرض **مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ** ديارا﴾؛ وقد جاء غير مسبوق بنفي قال:[238]

إلى كل ديار تعرفن شخصه من القفر حتى تقشعر ذوائبه

236- تقدم الكلام عليه.

237- البيتان من مجزوء الرمل وقد نسبا لعمر بن أبي ربيعة وللعرجي. أنظر خزانة الأدب 424/2

238- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 48

ومنها: "كراب" من "كربت" الأرض طيبتها للحراثة وقلبتها، ومنه "الكراب على البقر" لأنها تكرب الأرض أي "دع الحرث على البقر"؛ ويروى: "الكلاب على البقر"، أي: "أرسلها على بقر الوحش" ومعناه على ما قدره سيبويه: "خل امرأ وصناعته"؛ وقولهم "الكلاب" هي رواية الجمهور وعليها اقتصر أبو عبيد في أمثاله وثعلب في الفصيح وغير واحد، وبالوجهين رواه أبو عبيد البكري في كتابه فصل المقال ناقلا رواية "الكراب" عن الخليل وابن دريد، وقد أثبتهما الميداني في مجمع الأمثال على أنهما مثلان كل واحد منهما على حدة في معناه. انظر التاج في مادة "كلب".

ومنها: "كتيع" من التكتع وهو الاجتماع، يقال: "تكتع الجلد" إذا ألقي في النار فاجتمع، كقوله:[239]

أجد الحي فاحتملوا سراعا   وما بالدار إذ ظعنوا كتيع

فكأنه قيل: "ما فيها من يجتمع به".

ومنها: "دعوي" بدال مهملة مضمومة وعين مهملة ساكنة فياء نسب، فتقول: "ما في الدار دعوي" أي أحد، قال الكسائي: هو من "دعوت"؛ ومنها: "داري" منسوبة لدار واحدة الدور، و"دوري" نسبة إلى دور جمع دار على غير قياس؛ ومنها: "طأوي" بطاء مهملة مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فياء نسب، وقد قيل إنه من الطي أي ما فيها من يطوي، واعترضه ابن هشام باختلاف المادة، قال: إلا إن قيل إن الهمزة مثلها في العألم. قال الدماميني: ولا يصح في الظاهر ولو قيل بذلك،لأن الطي مادته طاء فواو فياء بدليل: "طويت" فعينه واو ولامه ياء.اهـ المراد منه فقد أطال. ومنها "طُؤوي" بضم الطاء وسكون الهمزة وفيها ما سبق.

ومنها: "طوري" بضم الطاء ، قال:[240]

239- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 297/1 ، ومن هذا الباب قول عمرو بن معدي كرب:

وكم من غائط من دون سلمى   قليل الأنس ليس به كتيع

- خزانة الأدب 463/3.

240- الرجز للعجاج وطوري منسوب إلى طور الدار قال شارح النوابغ الزمخشرية طور الدار بالضم هو ما يمتد معها من فنائها وحدودها تقول أنا لا أطور بفلان ولا أطور طوره أي لا أدور حوله ولا أدنو منه – خزانة الأدب 2/2.

وبلـــــدة لـــــيس بهــــا طــــوري ومـــا خـــلا الجـــن بهـــا إنســـي

نسبة إلى الجبل، أي ليس بها صاحب جبل. قاله الدماميني، قال المصنف: ويروى "طوئي".

ومنها: "نمي" بنون مضمومة فميم مشددة فياء نسب، من "نمى الحديث" إذا تكلم به؛ ومنها: " أريم" بهمزة مفتوحة فراء مكسورة، على زنة كريم، و"أرم" كحذر، قال:[241]

دار لأسمــــاء بــــالغمرين ماثلــــة كــالوحي لــيس بهــا مــن أهلهــا أرم

ومنها: "دبي" بدال مهملة مضمومة فباء موحدة مشددة فياء نسب، من الدبيب أي ما فيها من يدب. قاله الدماميني، وقد اقتصر على ضم الدال كما رأيت، لكن ذكر في القاموس الكسر أيضا.

ومنها: "آبن" من "أبَنه" إذا عابه، أي ما بها من يعيب وذلك جنس الإنسان؛ و منها: "تأمور" بمثناة فوقية مفتوحة، فهمزة ساكنة، فميم مضمومة فواو فراء، أي ليس بها من يأمر؛ قال الشيخ خالد: وفي ديوان الأدب في باب فاعول: "وما بالرَّكِيَّة ـ أي البئر ـ تامور" أي شيء من ماء، وعلى هذا لا يختص بمن يعقل بخلاف ما يفهم من كلام المصنف.

ومنها: "دبيج" بدال مهملة مضمومة، فموحدة مشددة مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة، فجيم من التدبيج وهو التلون، أي ما فيها متلون، أي من يدبج الأرض أي يزينها . قاله الدماميني، لكن قوله إن الدال مضمومة خلاف قوله في القاموس: "وما في الدار دبيج كسكين" أحد" . اهـ قال:[242]

يــــا دار أسمـــــا بـــــين ذاتي العـــــوج لــــيس بهــــا مــــن الأنــــيس دبــــيج

ومنها: "تؤمور" بمثناة فوقية مضمومة.

ومنها: "وابر" أي صاحب وبر، قال الشاعر:[243]

فأبـــت إلى الحـــي الـــذين وراءهـــم ضـــريجا ولم يفلـــت مـــن الجـــيش وابـــر

---

[241]- البيت من البسيط وقائله زهير بن أبي سلمى . مختار الشعر الجاهلي 226/1.

[242]- البيت من السريع مخبون موقوف أنشده بلا نسبة في خزانة الأدب 298/3.

[243]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 298/3.

و ما في بعض نسخ التسهيل من "آبر" تحريف، لقولهم: "جاءني شيخ آبر"، فجاءت مستعملة في الإيجاب، ويستعمل في النفي لقول علي كرم الله وجهه: (ولا بقي منكم آبر)[244].

ومنها: "شفر" بشين مفتوحة وقد تضم ففاء ساكنة فراء، قال الجوهري: يقال: "ما بالدار شفر"، وقد يأتي "شفر" بعد إيجاب، كقول أبي طالب:[245]

فوالله لا تنفك منا عداوة ولا منكم ما دام من نسلنا شفر

وقوله في الطرة: "وشفري" أي بياء النسب للمبالغة ، ولم أقف عليه في شروح التسهيل ولا في كتب المواد في مادة "شفر" . والله تعالى أعلم.

فهذه ألفاظ مساوية لـ"أحد" في أنها لا تستعمل إلا بعد نفي أو شبهه، ذكر منها في التسهيل اثنتين وعشرين كلمة، وزاد عليه أبو حيان ألفاظا أخرى نحوا من ستة عشر، قال في المساعد: ومن المزيد "طوراني" و "طارف" و "أنيس".اهـ وانظر بقيتها في شرح الشيخ خالد. لكن نبّه المرادي على أن ذكر هذه الألفاظ من اللغة.

وقد يغني عن نفي "أحد" نفي ما بعده إن تضمن ضميره، كقولهم: "إن أحدا لا يقول ذلك" حكاه سيبويه، قال: وهو ضعيف خبيث؛ أو تضمن ما يقوم مقامه أي ما يقوم مقام الضمير ، كقوله:[246]

ولو سئلت عني نوار وقومها إذا أحد لم تنطق الشفتان

قال المصنف: أراد "لم تنطق شفتاه" فأقام الألف واللام مقام الضمير، قيل: وهو منزع كوفي، وأما تخريجه على طريقة البصريين فأن تقول: التقدير: لم تنطق الشفتان منه اهـ من الدماميني

فصل

ومِائَةً والألْفَ ثَنِّ واجْمَعَا وذاكَ فِي غَيْرِهِما قَدْ مُنِعا

يعني أنه لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا المائة والألف، فتقول: "مائتان وألفان"،

244- النهاية 13/1

245- البيت من الطويل وقائله أبو طالب ، الروض الأنف 2 /11.

246- البيت من الطويل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص : 628

و"مئات ومئون وآلاف وألوف"، وأما غيرهما فيستغنى عن تثنيته وجمعه بالضعف، فلا يقال: "ثلاثتان" للاستغناء عنهما بستة، ولا "أربعتان" للاستغناء عنهما بثمانية، كما استغني بثلاثين وما بعدها عن جمع عشرة، وأما قوله: [247]

وكيف أخاف الناس والله قابض ... على الناس والسبعين في راحة اليد

فضرورة، أي السموات السبع والأرضين السبع.

فإن أريد بـ"واحد" الصفة كـ"رجل واحد" ثني وجمع، قال: [248]

فلما التقينا واحدين علوته ... ...

وقال: [249]

... ... طاروا إليه زرافات ووحدانا

ومِائةٌ تَمْيِيزُ ما كأرْبَعِ ... ومِثْلُ إحْدَى عَشْرَةٍ فَقَطْ وُعِي

يعني أن "مائة" لا يميز بها مثل أربع وثلاث إلى تسع، فتقول: "ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة" إلى "تسعمائة وإحدى عشرة مائة". قاله المصنف، قال في المساعد: وما ذكره من "إحدى عشرة مائة" يحتاج إلى سماع، وأما ما في الحديث: من أن جابرا قال: «كنا خمس عشرة مائة» [250] يعني أهل الحديبية، وأن البراء قال: «كنا يوم الحديبية أربع عشر ة مائة» [251] فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ممن لا يتقن العربية، والمعروف في هذا إنما هو

247- البيت من الطويل وقائله الفرزدق وهو ملفق من بيتين مع اختلاف في الرواية ونصهما:

فلست أخاف الناس ما دمت سالما ... ولو أجلب الساعي علي بحسدي

سيأتي أمير المؤمنين بعدله ... على الناس والسبعين في راحة اليد

. ديوانه ص 129

248- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (وحد) المزهر 180/2

249- البيت من البسيط صدره: (قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم) . وهو من أبيات في الحماسة تنسب لرجل من بلعنبر، وقيل إنها لأبي الغول الطهوي. حماسة أبي تمام بشرح الأعلم 357/1

250- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3576، ومسلم في كتاب الإمارة رقم: 4813

251- الحديث أخرجه البخاري في كتاب المناقب رقم: 3577، ومسلم في كتاب الإمارة رقم: 4817

"ألف وأربعمائة" و"ألف وخمس مائة" ونحو ذلك.

قول الناظم: "فقط" أشار بذلك إلى الحصر المستفاد من قول المصنف في التسهيل: (ولا يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما) أي فلا يقال: "عشرون مائة" للاستغناء عنها بألفين، وكذا لا يقال: "عشر مائة" للاستغناء عنها بألف، على أن الفراء حكى عن بعض العرب "عشر مائة".

وذكر الشيخ خالد أنه اعتُرض على المصنف في تمييز إحدى عشرة وأخواتها بالمائة بأنه لا تعرف إجازته لغيره من الأقدمين، قال: ويمكن الجواب عنه بأن المصنف في درجة الاجتهاد، والمجتهد لا يقلد غيره، ولا يتوقف في تجويز حكم على موافقة من تقدمه، كيف؟ وقد قال في هذا الأصل: وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين.

قوله في الطرة : "واختص عنها الألف بالتمييز مطلقا" أي سواء كان العدد الذي يميز به مضافا نحو: "مائة ألف"، أو مركبا نحو: "أحد عشر ألفا "، أو عددا خاليا من العطف نحو:"عشرون ألفا "، أو مصاحبا للعطف نحو: "أحد وعشرون ألفا".

تنبيه: قد تبع ابنُ عقيل في المساعد فيما تقدم نقله عنه من احتمال حديثي جابر والبراء رضي الله عنهما لأن يكونا من لفظ الراوي عنهما ممن لا يتقن العربية من الرواة، شيخَه أبا حيان على عادته في البحث مع المصنف في الاستدلال بالأثر في إثبات القواعد في لسان العرب، قال : وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، وإنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ، وذلك لأن الرواة جوزوا الرواية بالمعنى، ولأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون، وأطال في هذا قائلا : وإنما أمعنت الكلام في المسألة ليلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما ورد في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث.

لكن أطال تلميذه ناظر الجيش في الرد عليه انتصارا للمصنف، فأجاب عما اعتل به من تجويز الرواية بالمعنى، بقوله: لا شك أن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع من رسول الله ﷺ، والرواية بالمعنى وإن جازت فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنى، إذ لو جوّزنا ذلك في كل ما يُروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها بلفظ الرسول ﷺ، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلا أن يتوهم وقوعه. قال: ثم إن المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم ، ويُردف ذلك بما في الحديث إما تقويةً لما ذكره من كلام العرب، وإما استدلالا على أن المستدل عليه لا يختص جوازه بالشعر، بل إنه يجوز في الاختيار أيضا.. إلخ فانظر شرحه للتسهيل في الكلام على مسألة وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، لاستدلال المصنف على عدم اختصاص ذلك بالشعر بحديث: «من يقم ليلة القدر إيمانا احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه»[252].

فصل

ولا يُضافُ ما كإثْنَىْ عَشَرا وكُلُّ ما أُضِيفَ لَنْ يُفَسَّرا

قوله: "ولا يضاف ما كإثني عشرا" بقطع الهمزة في "إثني" للضرورة، يعني أن "اثني عشر" و"اثنتي عشرة" لا يضافان لتنزيل ثانيهما منزلة النون، ولذا أعربتا لأن ما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، وكما أن الإضافة تمتنع مع ثبوت النون فكذا مع ما وقع موقعها، ولا يقال: "اثناك" ليلا يلتبس بإضافة اثنين بلا تركيب، أي ما لم يكن "اثنا عشر" علما، وإلا جاز أن تضيفه بحذف "عشر" إذا قصد تنكير العلم لفقد العلة. قاله الصبان

أما غيرهما فتجوز إضافته فيقال: "أحد عشرك" و"ثلاثة عشر زيد" لفقد مانع الإضافة.

قال الدماميني: وتوضيح ذلك أن نقول: هذا المركب له صدر وعجز، فأما عجزه فمبني لتضمنه معنى الواو، فلا فرق بين "اثني عشر"و"أحد عشر" وأخواته في بناء العجز، لتحقق

252- الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان رقم: 35، ومسلم في باب الترغيب في قيام رمضان رقم: 1779.

العلة المقتضية للبناء في الكل بالنسبة للعجز، وأما بناء الصدر في "أحد عشر" و"ثلاثة عشر" وما بعدهما من أخواتهما فلوقوع العجز فيه موقع تاء التأنيث، وهذا في "اثني عشر" منتف، لأنا قد فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم من إضافته دون أخواته، وقد عُلم أن ما قبل النون ليس محل بناء وإنما هو محل إعراب بدليل الاستقراء، وخالف ابن درستويه وابن كيسان في إعرابه فقالا: هو مبني كأخواته صدرا وعجزا، واختلافُ آخر الصدر باختلاف العوامل آية إعرابه فيرد عليهما.

قول الناظم: "وكل ما أضيف لن يفسرا" يعني أن كل ما أضيف من العدد إلى مستحق المعدود لن يفسر بالتمييز لاستغنائه عنه، لأنك إذا قلت: "عشروك" فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، ولا تقول: "عشرو زيد" إلا لمن يعرف زيدا وعشريه، كما أنك لا تقول: "غلام زيد" إلا لمن يعرف الغلام وزيدا، قال:[253]

وما أنت أم ما رسوم الديار وستوك قد كربت تكمل

قاله الدماميني، قال ابن زكري: يعني لأن الإضافة على معنى العهد.

لكن تعليل المنع بالاستغناء عن التمييز بحث فيه ياسين في حاشيته على التصريح بقوله: قد يقال: ما معنى الاستغناء؟ مع أن إضافته إلى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز. اهـ منه **أقول**: وقد يجاب بأن كون الإضافة للعهد ـ كما تقدم عن ابن زكري ـ يقتضي العهد في جنس المعدود، فظهر وجه الاستغناء بالإضافة حينئذ عن ذكر التمييز؛ وبيان ذلك أنك لا تخاطب بنحو: "عشروك" إلا من يعرف جنس العشرين المنسوبة إليه، وإلا كان الوجه أن تقول له "عشرون لك" بلا إضافة، ويفتقر حينئذ إلى بيان جنسها بالتمييز والله تعالى أعلم. ثم بعد كتبي هذا وقفت على قول الشيخ خالد: تقول "اقبض عشرتك وعشري زيد" من غير مفسر، لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس فاستغني عن مفسره.

قوله في الطرة: "مستحق المعدود" كذا لابن هشام في توضيحه وسكت عنه المصرح، لكن قال الدنوشري: لو عبر بقوله: "ماله تعلق بالمعدود" كان أحسن، ليشمل نحو:

[253] البيت من المتقارب وقائله الكميت بن زيد ، خزانة الأدب 558/2.

"هذه ثلاثة عشر زيد" إشارة إلى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكا لهم ولا مستحقا لهم. انظر حاشية يس على التصريح

وإنْ أَرَدْتَ أنْ تُعَرِّفَ العَدَدْ فمُطْلَقًا صاحَبَ ألْ إذا انفَرَدْ

وإنْ أُضِيفَ فعَلَى المُضافِ إليه داخِلٌ بِلا خِلافِ

وشَذَّ أنْ تَدْخُلَ ألْ عَلَيْهِما وإنْ عَطَفْتَه فعَرِّفَنْهُما

وإنْ يَكُنْ مُرَكَّبًا فالأوّلا عَرِّفْ وعَرِّفَنْهُما مُقَلِّلا

قوله: "وإن أردت أن تعرف العدد ..إلخ" يعني أنه إذا قصد تعريف العدد أدخل عليه "أل" إن كان مفردا لا مركبا، سواء كان مميزا أو غير مميز، نحو: "الواحد" و"الاثنان" و"الثلاثة"، ونحو: "المائة درهما" و"الألف درهما" على لغة من لا يضيفهما وبه قال ابن كيسان، ونصوصُ النحويين على أن مميز مائة وألف مجرور بالإضافة لا منصوب. وقوله: "إذا انفرد" أي عن الإضافة والتركيب والعطف، وليس ذلك باصطلاح معروف وإنما هو مما تبيّنه القرائن. قاله الدماميني

قوله: "وإن أضيف فعلى المضاف ..إلخ" أي وأما إن أضيف فتدخل أل على المضاف، فتقول: "قبضت خمسة الأثواب" و"مائة الدراهم"، ونحو: "عشرة الأيام"، قال:[254]

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وقال:[255]

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

وشذ أن تدخل عليهما معا، نحو: "قبضت العشرة الدارهم" و"الخمسة الأثواب"، خلافا لقوم من الكوفيين في إجازتهم ذلك قياسا على الحسن الوجه، وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء، قال الدماميني: وهو ضعيف قياسا واستعمالا، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل من تعريف المضاف إليه، فيكون دخول اللام على المضاف

254- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ديوانه ص 332.

255- البيت من الكامل وقائله الفرزدق ، ديوانه ص : 267 وشرح شواهد المغني للسيوطي 755/2 ، خمسة الأشبار؛ قيل : طول السيف لأن منتهاه خمسة أشبار، وقيل غير ذلك

ضائعا، وأما الاستعمال فالمسموع فيه هو إدخال اللام على المضاف إليه دون المضاف.اهـ منه

ونقل ناظر الجيش عن ابن عصفور رد قياسهم المذكور، بأنه إنما جاز الجمع بين "أل" والإضافة في باب "الحسن الوجه" لأن الإضافة فيه غير محضة، والإضافة هنا محضة.

وقد حكى قوم دخولها على الأول فقط نحو "الخمسة أيام" وهو رديء، وينبغي أن يقدر على حذف مضاف بدل من الأول، أي "الخمسة خمسة أيام" فحذف وبقي على خفضه؛ على أنه حكى ابن عصفور الإجماع على عدم جوازه، قال: لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة، وباب الإضافة على خلاف ذلك.اهـ على نقل ناظر الجيش

قوله: "وإن عطفته فعرفنهما" أي وتدخل على الأول والثاني إن كان معطوفا أو معطوفا عليه جوازا بإجماع، فتقول: "قبضت الأحد والعشرين درهما"، قال:[256]

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب قدوما على الأموات غير بعيد

وأجاز قوم "الأحد وعشرين درهما" واختاره الأبدي تشبيها بـ"الأحد عشر درهما"، قال ابن عصفور: وهو فاسد لأنه لا يتعرف الثاني بإدخال حرف التعريف على الأول، لأنه ليس معه كالشيء الواحد.اهـ على نقل ناظر الجيش

وأجاز قوم دخولها على التمييز نحو: "الأحد والعشرون الدرهم"، والحق قصره على السماع، ولا يجوز: "أحد والعشرون درهما" أي بإدخالها على المعطوف دون المعطوف عليه. قاله في المساعد

قوله: "وإن يكن مركبا ..إلخ" يعني أنك إن أردت أن تعرف العدد المركب فأدخل أل على الأول من جزأي المركب ، نحو: قبضت الخمسة عشر درهما ولا يجيز أهل البصرة غير هذا، وقوّاه ابن عصفور بأن المركب مبني فصار كالاسم الواحد، فلا يعرف إلا بمثل ما يعرف به الاسم الواحد. ومن ذلك قوله ﷺ: «إن كنت صائما فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة

256- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في همع الهوامع 150/2

والخمس عشرة»[257] أي "يوم الثلاث عشرة ليلة" وهكذا الباقي، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، إذ لو أراد الأيام المصوم فيها لقال: "صم الثلاثة عشر".

وقد تدخل على جزأيه بقلة، فتقول: "قبضت الخمسة العشر درهما" حكاه الأخفش عن بعض العرب، وأجازه الكوفيون. وتوجيهه: أن يجعل الداخل على العجز زائدا. قاله المصنف، قال الدماميني: وكأن ذلك والله أعلم للالتفات إلى أصله قبل التركيب وهو العطف.اهـ

وقد تدخل عليهما وعلى التمييز بقبح نحو "الأحد العشر الدرهم" وهو أقل مما قبله، ويوجّه بزيادة حرف التعريف مرتين. قاله المصنف؛ وقد ورد دخولها على التمييز في المفرد نحو: "العشرون الدرهم"، وهذا جار على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز. قاله المرادي

فصل في تعدد التمييز

وإنْ بِشَيْئَيْنِ بَدا المُرَكَّبُ ... فَعاقِلٌ مُذَكَّرٌ يُغَلَّبُ

وغَلِّبِ السابِقَ إنْ عَقْلٌ فُقِدْ ... بِبَيْنَ غَيْرَ فاصِلٍ وإنْ وُجِدْ

فَصْلٌ فَما أُنِّثَ والمُقَدَّمُ ... تَغْلِيبُهُ في ما أُضِيفَ يَلْزَمُ

قوله: "وإن بشيئين بدا المركب ..إلخ" "بدا" أي ظهر وميز، يعني أنه إذا مُيِّز المركب بشيئين فالعاقل المذكر منهما يغلب مطلقا، سواء قُدم أم لا نحو: "وجدت خمسة عشر رجلا وامرأة"، و"وجدت خمسة عشر امرأة ورجلا"، وسواء وصلت التمييز كما في المثالين، أو فصلته بـ"بين" نحو: "خمسة عشر بين رجل وامرأة" أو "بين امرأة ورجل". قال في المساعد: ويفعل ذلك ولو لم يكن إلا رجل واحد. وسواء وجد العقل في ذينك الشيئين كما تقدم، أو في أحدهما نحو: "خمسة عشر عبدا وناقة أو ناقة وعبدا" أو "بين عبد وناقة أو بين ناقة وعبد"، فذلك مقتضى عموم قول المصنف في التسهيل: حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل.

قال الدماميني: فإن كان العاقل مؤنثا فالقياس يقتضي تغليبه، فتقول: "أربع عشرة جملا وأمة أو بين جمل وأمة"، لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورية

---

[257]- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 1/ 337 رقم: 210

مع عدم العقل، وكلامُ المصنف ظاهر في خلاف ذلك، فإنه يقتضي أن الذكورة هي المعتبرة إذا وجد العقل، سواء كان وجد معها أو مع المؤنث.

قوله: "وغلب السابق إن عقل فقد ..إلخ" يعني أنه إذا فقد العقل فيهما فالحكم للسابق منهما مذكرا أو مؤنثا بشرط الاتصال، نحو: "اشتريت ستة عشر جملا وناقة" أو "ست عشرة ناقة وجملا"، وأما إن وجد فصل بـ"بين" فالمغلب حينئذ المؤنث مطلقا تقدم أم لا، نحو "عندي خمس عشرة بين جمل وناقة" أو "بين ناقة وجمل"، لأن السبقية ضعّفها الفصل، وإذا انتفى اعتبار الأسبقية ــ فإن ذلك يقتضي التساوي في الحكم ــ رجح ما مراعاته كمراعاتها على ما ليس كذلك، وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث، حتى أنه قد يعود عليه ضميره، فإذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما، بخلاف ما إذا جعل للمذكر. قاله الدماميني

تنبيهات: الأول: في تمثيل الطرة هنا بنحو: "عندي خمسة عشر بين ثور وبقرة" تسامح، لأن التاء في بقرة للوحدة لا للتانيث، قال في القاموس: البقرة للمذكر والمؤنث. قال في التاج: ويقع على الذكر والأنثى كذا في المحكم، وإنما دخلته الهاء على أنه واحد من جنس.

الثاني: لا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميز بين مذكر ومؤنث، لأن كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة، قال في الكافية:

ولا تضف ما دون ستة إلى   مميزين فهو لن يستعملا

الثالث: القياس أن العدد المعطوف كالمركب، فتقول: "عندي أحد وعشرون عبدا وأمة" بتغليب السابق، و"إحدى وعشرون بين جمل وناقة" بتغليب المؤنث. قاله الدماميني

قوله: "والمقدم تغليبه ..إلخ" يعني أن السابق هو المغلب مطلقا في حال الإضافة، نحو: "عشرة أعبد وإماء" و"عشر إماء وأعبد"، ولا فرق بين العاقل وغيره؛ وقد مثّل في الطرة بقوله: "خمس إماء وأعبد وخمسة أعبد وإماء" وصوابه "ست" لأن أقل ما يصدق عليه جمعا الإماء والأعبد ست. نبّه على ذلك بعضهم، وفيه تسامح.

وإنما كان الحكم للسابق هنا لأن المتضايفين كالشيء الواحد، فلا ينبغي أن يختلف حكماهما؛ فإن قيل: المعطوف على المضاف إليه مضاف إليه، قلنا: نعم لكن المعطوف مضاف إليه بواسطة، والأول مضاف إليه مباشرة، فكان أولى بالاعتبار. قاله الدماميني

وعشْـــرَةٌ مِـــنْ بَـــيْنِ عَبْـــدٍ وأَمَـــهْ لِلْعَبْـــدِ مِنْهـــا خَمْسَـــةٌ كـــذا الأَمَـــهْ

والعَشْـــــرُ بَـــــيْنَ لَيْلَـــــةٍ ويَـــــوْمِ لِلّيْـــــلِ عَشْـــــرٌ وكـــــذا لِلْيَـــــوْمِ

قوله: "وعشرة من بين عبد ..إلخ" يعني أن التقسيم في قولك: "اشتريت عشرة بين عبد وأمة" خمسة أعبد وخمس إماء؛ قال المصنف في الشرح: والمراد أن نصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث. قال ناظر الجيش: الظاهر أن المصنف أراد بالنصف البعض ولم يرد النصف حقيقة، ويدل على ذلك تمثيله بقوله: "عندي خمسة عشر عبدا وجارية" وهذا لا يتصور فيه التنصيف الحقيقي، ثم نقل عن أبي حيان قوله: إن التمييز المختلط إن كان العدد يقبل التنصيف كان التمييز منصفا بين المذكر والمؤنث، وإن كان لا يقبل التنصيف فيكون التمييز مجملا.

قال الدماميني: ولا أدري من أين لزم التنصيف؟ وهلا تفاوتت عدة النوعين، وقد يقال: دعوى التفاوت تحكم، وهو خلاف الأصل .. إلى آخر بحثه في هذا الموضوع. وفي المساعد إشارة إلى ذلك، حيث قال: إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت.

أقول: والصواب عندي أن يكون التمييز هنا مجملا سواء قبِل التنصيف أم لا، فإن الإجمال كثير في كلام العرب، ومعلوم أنه من مقاصد العقلاء. والله تعالى أعلم

قوله: "والعشر بين ليلة ..إلخ" يعني أنك إذا قلت: "كتب لعشر بين ليلة ويوم" فالمراد عشر ليال وعشرة أيام، لأنا نقسم العشر بين الليل والنهار ولكل واحد منهما خمس، وكل خمس من أحدهما متضمنة خمسا من الآخر، والفرق بين هذه المسألة ومسألة "عشرة بين عبد وأمة" استتباع الأيام الليالي والعكس، فالعدد المذكور لكل من الأيام والليالي؛ قال الدماميني: ولا أدري ما السبب الذي عين هذا المراد؟ ولم امتنع أن يراد: خمس ليال وخمسة أيام؟

فصل في أحكام تتعلق بالتاريخ

وهو: عدد الليالي والأيام بالنسبة لما مضى وإلى ما بقي من سنة أو شهر، ويقال: أرخ وورخ، لغتان كأكد ووكد.

أَرِّخْ لِسَـــــــبْقِهِنَّ بِالليـــــــالي وقُـــــلْ إذا بِلَيلَـــــةِ الهِـــــلالِ

أَرَّخْـــــتَ قَـــــدْ بَعَثْتُـــــه لِغُرَّتِـــــهْ ومُـــــسْتَهَلّه إلَـــــى مَسَـــــرَّتِهْ

يعني أنه يؤرخ بالليالي لسبقها الأيام، نظرا إلى أن شهور العرب قمرية، والقمر إنما يطلع ليلا. قال المصنف: وقد علم أن لكل ليلة يوما، فلذلك استغني بالليالي عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها. وقيل: لأن الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبي حاتم، وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلأمر شرعي، وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص. قاله في الهمع. وأما العجم فمن عادتهم أنه يؤرخ بالأيام بناء على أن النور قبل الظلمة وأن الظلمة طارئة.

وأما قوله تعالى: ﴿ولا ٱلَّيْلُ سابق النهار﴾ فقد قيل: ولا آية الليل وهي القمر تسبق آية النهار وهي الشمس، ولا يزال الأمر على هذا إلى أن تقوم القيامة فيجمع بين الشمس والقمر فتطلع الشمس من مغربها؛ وصَف الشمس بأنها لا تدرك القمر والقمر بأنه لا يسبق، لبطء سير الشمس لأنها لا تقطع الفلك إلا في السنة، والقمر يقطعه في شهر، فإذا اجتمعا وأدرك كل منهما صاحبه قامت القيامة. قاله الدماميني

وحاصل كلام العلماء في معنى هذه الآية: أنه قيل: لا يجيء أحدهما قبل وقته بل هما يتعاقبان بحساب معلوم، وقيل: لا يدخل أحدهما في سلطان الآخر، لا تطلع الشمس بالليل ولا يطلع القمر بالنهار وله ضوء، فإذا اجتمعا وأدرك كل واحد منهما صاحبه قامت القيامة، وقيل: "لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر" أي لا تجتمع معه في فلك واحد، "ولا الليل سابق النهار" أي لا يتصل ليل بليل ولا يكون بينهما نهار فاصل.اهـ من تفسير البغوي، وذكر بعض المحشين قولا بزيادة "لا" ولم أقف عليه في كتب التفسير.

قول الناظم: "لسبقهن" أي لا لتغليب المذكر على المؤنث، وهو قول جماعة منهم الزجاجي؛ قال ابن هشام في المغني: وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر.اهـ ونحو هذا للمصنف في الشرح.

قوله: "وقل إذا بليلة الهلال ..إلخ" يعني أنه يقال في التاريخ بأول الشهر: "بعثته لغرة الشهر"، واختلف هل تختص الغرة بالليلة الأولى، أو لا تختص فيقال: "غرة كذا" إذا مضى يوم أو يومان أو ثلاثة. قاله ابن عصفور وتبعه أبو حيان؛ قال الدماميني: والظاهر أن اشتراط المضي سهو، واللام في "لغرته" بمعنى "في" أو "عند". ويقال أيضا في ذلك "بعثته مستهل

الشهر"، وكذا يقال "مهله" بضم الميم وفتح الهاء فيهما، فكلاهما اسم زمان على صيغة اسم المفعول، من "استُهل الهلال وأهِل" مبنيين للمفعول أي أظهر، فالمراد كتب لوقت إهلال هلال الشهر أو استهلاله، وقد أولع المتأخرون من المصريين بالتلفظ بكسر الهاء على صيغة اسم الفاعل، حتى حمل بعض أدبائهم على التورية بذلك، قال محيي الدين بن عبد الظاهر:[258]

لا تسلني عن أول العشق إني ... أنا فيه قديم هجر وهجره

أنا من أدمعي ووجهك أرخت ... غرامي بمستهل وغره

جعل "المستهل" اسم فاعل من "استهل الهلال" بمعنى "تبين"، فيكون قولهم: "كتب لمستهل كذا" بمثابة قولك: "كتب لهلال كذا" أي لوقت هلاله.اهـ من الدماميني

ولينظر قوله: "المتأخرون من المصريين" مع قوله في الطرة: "متأخرو المغاربة". ومع كون الأديب المذكور مصريا وقد توفي بمصر، كما في شذرات الذهب في وفيات سنة اثنين وتسعين وستمائة، قال: وفيها محيي الدين عبد الله بن عبد الظاهر بن نشوان المصري الأديب كاتب الإنشاء وأحد البلغاء المذكورين، توفي بمصر.

وقد ذكر ابن حجة الحموي في شرح بديعيته أن ابن عبد الظاهر هذا ممن أحيا رسوم التورية وأظهر خفيها، وأنشد له أشعارا كثيرة فيها، ثم قال: ومن نكته الغريبة قوله: (لا تسلني عن أول العشق ..) إلخ البيتين.

قول الناظم: "إلى مسرته" تتميم أي بعثته إلى ما يسره ، والهاء منها ومن "بعثته" للشخص.

أوّلُ ليْلَةٍ كذا مِنهُ ثَبَتْ ... مُهَلّه ثُمّ لِلَيْلَةٍ خَلَتْ

وخَلَتا ثُمّ خَلَوْنَ لِعَشَرْ ... ثُمّ خَلَتْ لِنِصْفِه قَدِ اشْتَهَرْ

فَلِكَذا بَقَتْ لِعَشْرٍ وافْعَلِ ... مَعَ البَقَاءِ ما مَعَ المُضِي جَلِي

قوله: "أول ليلة ..إلخ" أي ويقال كذلك في التاريخ بأول الشهر "بعثته لأول ليلة منه"،

---

[258]- البيتان من الخفيف لمحيي الدين بن عبد الظاهر، خزانة الأدب لابن حجة الحموي 66/2 وروايته: (من دموعي ومن جبينك ..إلخ).

أو "مهله" وقد تقدم الكلام على ضبطها قريبا.

ثم تقول بعد مضي ليلتين "لليلة خلت"، ثم بعد مضي ثلاث "لليلتين خلتا"، ثم تقول: "لثلاث خلون"، وتلزم النون حينئذ الثلاث فما بعدها إلى أن تبلغ العشر، قال الشيخ خالد: وضابطه أن اليوم الذي أنت فيه تجعل اسمه في العدد لليلة التي قبله ثم تصفها بالخلو، فتقول في اليوم الأول: "لليلة خلت"، وفي اليوم الثاني: "لليلتين خلتا"، وفي اليوم الثالث: "لثلاث خلون" وهكذا إلى العشر، قال الشاعر: ([259])

خط هذا الكتاب في يوم سبت لثلاث خلون من رمضان

ثم تقول: "لإحدى عشرة خلت"، وهكذا إلى "أربع عشرة خلت"، ثم "للنصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه"، وهو أجود من "لخمس عشرة خلت أو بقيت" لاختصاره.

ثم تقول: "لأربع عشرة بقيت"، إلى "تسع عشرة"، والغاية داخلة فتقول ليلتها: "لإحدى عشرة ليلة بقيت" ثم تقول: "إلى عشر بقين"إلى "ليلة بقيت"، أي بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر، وبعضهم يقول: "إن بقين أو بقيت" نظرا لاحتمال نقصانه. ويظهر أن اللام في نحو: "لأربع عشرة بقيت" بمعنى "عند" أو "في" بتقدير مضاف، أي عند استقبال أو في استقبال "أربع عشرة".

وقضية هذا أنه إنما يؤرخ في النصف الأول بما مضى وفي الثاني بما بقي، قال الدماميني: وبعضهم يقول: "لست عشرة ليلة مضت" فيؤرخ بما مضى لتحققه، ووجه الأول اعتبار العدد الأقل.

قوله: "وافعل مع البقاء ..إلخ" أي وحكم الماضي من الإتيان بالنون فيما بين الثلاث إلى العشر، والإتيان بالتاء في ما زاد على العشر، حكم الباقي فتقول: "لثلاث عشرة بقيت" إلى "عشر بقين"، إلى "ثلاث بقين" وهكذا، وهو من باب أولوية ضمير الجمع إن كان جمع قلة، وضمير المفرد إن كان جمع كثرة؛ فـ"الأجذاع انكسرن" أولى من "انكسرت"، و"الجذوع انكسرت" أولى من "انكسرن".

---

[259]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد 756/2

وعلله بعضهم بأنك لو صرحت بعدد القلة من ثلاث إلى عشرة كان مميزه جمعا، نحو: "ثلاثة أجذاع" فتعيد عليه ضمير الجمع، ولو صرحت بعدد الكثرة ـ أي ما فوق العشرة ـ كان مميزه مفردا نحو: "ثلاثة عشر جذعا" فتعيد عليه ضمير المفرد. نقله الدماميني قائلا : ولا يخفاك ما فيه.

تنبيه: مفاد كلام المصنف في شرح التسهيل أن مسألة التاريخ هذه أصل لمسألة "الأجذاع انكسرن" و"الجذوع انكسرت"، خلاف ما يفيده كلام الرضي وتعليل البعض المذكور آنفا.

آخِرُ يَوْمٍ مِنْه وانسِلاخُه ... كذا رَوَوْه وكذاك سَلْخُهُ
لِآخِرِ الليْلَةِ مِنْ شَهْرٍ كَذا ... سَرارُه سَرَرُه أيْضا كَذا
وجا خَلَتْ لِما لَهُ خَلَوْنَ قَرْ ... وأرَّخُوا بِكُلِّ أمْرٍ اشْتَهَرْ

قوله: "آخر يوم ..إلخ" أي ثم تقول في التاريخ بيوم الثلاثين من الشهر أو ليلته : "آخر يوم أو آخر ليلة منه"، وإذا كتبت ذلك علمنا أن الشهر كان تاما، وكذا تقول في آخر يوم من الشهر: "انسلاخه وسلخه" أي وقت انسلاخه وسلخه فحذف الظرف وأقيم المضاف مقامه، ولا يحتاج لهذا التقدير في "مهله ومستهله" لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير. وكل منهما يقال أيضا في آخر ليلة، لسلخهما ليالي الشهر وأيامه وانسلاخهما في ذاتهما، وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه.

وكذا يقال في آخر ليلة من الشهر لا في آخر يوم منه: "سراره وسرره" بفتح السين والراء المهملتين فيهما، وتكسر سين الأول آخر ليلة منه انظر القاموس. ونقل الصبان تفسيرهما أيضا بانقطاع الشهر قال: ومقتضاه أنه يؤرخ إذا كانت الكتابة في آخر يوم لأن بفراغه انقطاع الشهر. وانظر هل يؤرخ بهما على هذا إذا كانت الكتابة في آخر ليلة أيضا، فيكون في التاريخ بهما اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه أو لا ؟ حرره .

قول الناظم: "وجا خلت لما له خلون قر" يعني أن التاء قد تخلف النون فتقول: "الثلاث خلت أو بقيت" مكان "خلون وبقين"، كما يجوز العكس فتقول: "لأربع عشرة خلون أو بقين" وقد تقدم هذا.

تنبيه: يقال: كتبته في العشر "الأول والأواخر"، لا "الأوائل والأخر". أفاده في الهمع

قوله: "وأرخوا بكل أمر اشتهر" يعني أن العرب كانت تؤرخ بالأمر المشهور كالخصب، وبالعامل يكون عليهم، قال:([260])

ومن يك سائلا عني فإني　　من الفتيان أيام الخنان

وقوله:([261])

وما هي إلا في إزار وعلقة　　مغار ابن همام على حي خثعما

تتمة: لما فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ استحسنه هو وغيره، ثم اختلفوا فقال بعضهم: من البعثة، وقال قوم من الوفاة، ثم أجمعوا على الهجرة ؛ ثم اختلفوا بأي شهر يبدأون هل برمضان أو رجب أو ذي الحجة؟ ثم أجمعوا على المحرم لأنه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج؛ فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشرة ليلة، لأن قدومه ﷺلاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول، وكانوا يؤرخون بعام الفيل وحرب الفجار وبناء الكعبة؛ وقيل: المؤرخ بالهجرة رسول الله ﷺ، وقد بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه الشماريخ في علم التاريخ. اهـ انظر الصبان والدماميني

❁❁❁

260- تقدم الكلام عليه

261- تقدم الكلام عليه

فصل في ظروف وألفاظ أخر تركب تركيب خمسة عشر

قال المرادي: ليس هذا الفصل من باب العدد في شيء، ولكن استطرد ذكره لكون هذه الأسماء ناسبت خمسة عشر وتركيبها، وتقدم في باب الظرف الإشارة إلى هذا النوع، قال المصنف: إلا أنه ذُكر هناك لكونه من الظروف التي لا تتصرف، وذُكر هنا لكونه من المركب الجاري مجرى خمسة عشر.

واسْتَعْمَلُوا أيْضًا كخَمْسَةَ عَشَرْ كيَوْمَ يَوْمَ وكذلِك اشْتَهَرْ
صَباحَ مَعْ مَساءَ بَيْنَ بَيْنا أزْمانَ أزْمانَ قَرَوْا عَلَيْنا

يعني أنهم استعملوا كـ"خمسة عشر" في بناء الجزئين ظروفا زمانية ومكانية، وإنما يفعل ذلك إذا قصد عموم الزمان، وإلا وجب العطف كقوله:[262]

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس

نحو: "فلان يأتينا يوم يوم وصباح مساء" أي كل يوم وكل صباح ومساء، قال:[263]

آت الرزق يوم يوم فأجمل طلبا وابغ للقيامة زادا

ومنه في الحديث: «اللهم اجعل قوت فلان يوم يوم»[264]، وقال:[265]

ومن لا يزل يوفي على الموت نفسه صباح مساء يأته الموت يعنق

وقال:[266]

ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا

وسبب بنائها: أنها لما كانت مركبة من شيئين، ولا عمل لأحدهما في الآخر، ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع إرادة معناه، أشبهت الحروف المركبة كـ"لولا وهلا"، أو تضمُّنُ معنى الواو كـ "خمسة عشر"، والأصل: "يوم ويوم" و "صباح ومساء".

262- تقدم الكلام عليه
263- البيت تقدم الكلام عليه.
264- الحديث في تهذيب الأسماء واللغات 191/4
265- البيت من الطويل، وهو من أبيات لعمارة بن صفوان الضبي، ورواية الشطر الأخير: (صباح مساء يا ابنة القوم يعلقِ) ومجراه الكسرة . أمالي القالي ص: 360
266- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك 1698/3

ونحو:"بين بين"، كقوله:[267]

كنـــــا إذا عـــــض الثقـــــا ف بـــــرأس صـــــعدتنا لوينـــــا

نحمـــــي حقيقتنـــــا وبعـــــض الــــ ـــــقوم يســـــقط بـــــين بينـــــا

أي يسقط بين الحي والميت، قال الرضي: و"بين" الثانية زائدة كما في قولهم: "المال بيني وبينك".

و"أزمان أزمان"، كقوله:[268]

إذ نحـــن في بهجـــة الـــدنيا وغرتهـــا والـــدار جامعـــة أزمـــان أزمانـــا

ولا يقاس على ما سمع من أسماء الزمان المذكورة، فلا يقال: "وقت وقت"، و"نهار ليل"، و"عام عام"، إلا إن سمع، والمسموع في المكان: "بين بين"، ولا يقاس عليه "خلف خلف" ولا "أمام أمام"، فإنه إذا لم يقس في أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما، فأن لا يقاس على اسم المكان أحرى، فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية، وهي تبع لها في هذا الاستعمال. قاله المصنف

تنبيه: ما جاء في حديث حذيفة رضي الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام: «إنما كنت خليلا من وراءُ وراءُ» [269] فقد روي بالضم على أن يكون مبنيا على الضم لقطعه عن الإضافة، وجعْلِ الثاني تأكيدا للأول؛ والجيدُ أن يقال "من وراءِ وراءٍ" بإضافة الأول إلى الثاني، فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظروف تركيب خمسة عشر. قاله المصنف

وذاكَ فـــي الأحْـــوالِ أيْضًـــا قَـــدْ وَقَـــعْ كَمِثْـــلِ قَـــدْ تَفَرَّقُـــوا خِـــذَعْ مِـــذَعْ

267- البيتان من الكامل مجزوء مرفل وهما من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، خزانة الأدب 322/1.

268- البيت من البسيط وقائله عبد الله بن المعتز، نهاية الأرب 212/4 ، والأغاني 277/10 لكن الشطر الأول في روايته: (هل ترجعن ليال قد مضين لنا)، ولم أجده في ديوانه، والبيت برواية الشرح في نوادر أبي زيد (ص: 184) غير منسوب، وقبله:

هـــل تـــرجعن ليـــال قـــد مضـــين لنـــا والعـــيش منقلـــب إذ ذاك أفنانـــا

269- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان رقم: 482

أَخْـــوَلَ أَخْـــوَلَ كــذا شَــغَرْ بَغَــرْ وَمِثْـــلُهُ تَفَـــرَّقُوا شَـــذَرْ مَـــذَرْ

أي ومثل ذلك أحوال أصلها العطف، وإنما قلنا أصلها العطف للتنويع لا للتقييد والتخصيص، لأنه ذكر أحوالا أصلها الإضافة، قال المصنف: وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد، وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف في التركيب من شيئين يؤديان معنى واحدا، وفي لزوم معنى "في"، وامتناع الإضافة والتصغير. قال: وبنيا على حركة لأن لهما أصلا في التمكن، وعلى الفتح طلبا للخفة.اهـ بتصرف يسير

فمن الأحوال التي أصلها العطف: "خذع مذع" بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال، أي متقطعين من الخذع وهو القطع من قولهم "لحم مخذَّع" مقطَّع، و"مذَع السر" إذا أفشاه ونشره، قال في المساعد: وحكى أبو عبيدة عن الكسائي: "مذع في الخبر" إذا حدثك ببعضه وكتم البعض، فهو يرجع إلى معنى القطع. وبعضهم يقول: "جذع" بالجيم بدل الخاء، ذكر ذلك الشيخ خالد.

ومنها: "أخول أخول" يقال: "ذهب القوم أخول أخول" أي شيئا فشيئا أي متفرقين، من الخول وهو المال لأنه يستفاد شيئا فشيئا. وفي الصحاح: "تطايرالشرر أخول أخول" أي متفرقا، وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب، قال:[270]

يســـاقط عنـــه روقـــه ضـــارياته ســقاط حديــد القــين أخــول أخــولا

وفي الحديث: «كان يتخولنا بالموعظة» [271] أي يتعهدنا، وهو راجع لمعنى التفريق لتفرق الموعظة في أيام وعدم تضام أيامها وأوقاتها، وفي رواية: "يتخوننا "بالنون والمعنى واحد.

ومنها: "شغر بغر" يقال: "تفرقوا شغر بغر" بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة، وبكسرهما أيضا، أي تفرقوا منتشرين فـ"شغر" إما من "شغرت البلاد" إذا خلت، فإنهم فارقوا أماكنهم وسلكوا جهات شتى، وإما من "أشغر في البلد" إذا أبعد، و"بغر" من "بغر النجم" إذا سقط، فإنهم يسقطون في الأمكنة التي ذهبوا إليها.

270- البيت من الطويل وقائله ضابئ بن الحارث البرجمي يصف الثور والكلاب نوادر أبي زيد ص 145. ضارياته: ج ضارية، والضاري: المتعود لأكل اللحم.

271- الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم رقم: 68، ومسلم في كتاب صفة القيامة رقم: 7127

ومنها: "شذر مذر" بالتحريك فيهما ويكسر أولهما أي متفرقين، والشذْر بالفتح: القطع من الذهب واللؤلؤ الصغار، كأنهم قطعوا في نواحي الأرض، و"مذر" من قولهم: "مذرت البيضة" إذا فسدت، فكأنهم بتفرقهم وخروجهم إلى غير أماكنهم فسدت أحوالهم ، وقيل "مذر" من التبذير وهو التفريق ، والميم بدل من الباء ، ويقال: " شذر بذر" على الأصل. قال في التاج " والذي يظهر أن الميم هو الأصل لأن المقصود إنما هو الإتباع فقط لا ملاحظة معنى التفريق فتأمل هـ.

تنبيه: تسكين الناظم هنا للجزء الأول من نحو: "شذر مذر" إنما هو للضرورة، وإلا فهي مركبة تركيب خمسة عشر كما تقدم.

وحَيْثَ بَيْثَ ثُمَّ بَيْتَ بَيْتا كَمَنْ سَما جَارِيَ بَيْتَ بَيْتا
كِفَّةَ كَرِّرْها كذا ورَكِّبِ صَحْرَةَ مَعْ بَحْرَةَ أيْضًا تُصِبِ

قوله: "وحيث بيث ..إلخ" أي ومنها: "حيث بيث" يقال: "تركت البلاد حيث بيث" أي خالية كأنها بحثت فاستخرج أهلها، فـ"حيث" من استحاث الشيء إذا ضاع في التراب، و"بيث" من استباثه إذا أخرجه بعد ضياع. ومنها: "بيت بيت" يقال: "هو جاري بيت بيت" أي متلاصقين، وعامل الحال ما في "جاري" من معنى "يجاورني"، وصاحب الحال الفاعل والمفعول، والتقدير: هو جاري متلاصقين، ولك أن تجعله حالا من الفاعل وحده أي ملاصِقا أو من المفعول وحده أي ملاصَقا.

قوله: "كفة كررها ..إلخ" أي ومنها: "كفة كفة" يقال: "لقيته كفة كفة" بفتح الكاف، قال في اللسان: وقولهم "لقيته كفة كفة" بفتح الكاف أي كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة وهما اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح مثل خمسة عشر، وفي حديث الزبير: « فتلقاه رسول اللهﷺ كفة كفة»[272] أي مواجهة كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره أي منعه، والكفة المرة من الكف.اهـ وفي القاموس: ولقيته "كفة كفة" كخمسة عشر، و"كفة لكفة"، و"كفة عن كفة" على فك التركيب أي كفاحا كأن كفك مست كفه أو ذلك إذا لقيته لتمنعه من النهوض ومنعك.

ومنها: "صحرة بحرة" يقال: "أخبرته الخبر صحرة بحرة" أي منكشفا، من الصحراء ومن

272- الحديث أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة 733/2.

"بحره" إذا شقه، قال في الصحاح: يقال: "صحرة بحرة" إذا لقيته وليس بينك وبينه ساتر، والمصاحر: الذي يقاتل قرنه في الصحراء ولا يخاتله. وإذا ضموا إلى "صحرة بحرة" "نحرة" أعربوا الثلاث لتعذر تركيب ثلاث، و "نحرة" إتباع.

واعلم أن "كفة كفة" و"بيت بيت" ليس أصلهما العطف، بدليل قولهم: "كفة عن كفة". فالأحوال على هذا ثلاثة أقسام. قاله الدماميني، ولم يبين الأصل على هذا في "بيت بيت"، لكن بينه الشيخ خالد، قال: إن الأصل فيها "بيتا لبيت" فحذف الجار وركب الظرفان.

بـــادِئَ بَــدْءٍ أوْ بَــدا أيْـــدِي سَـــبا وجـــا أيَـــادِي مَـــعْ سَـــبا مُرَكَّبـــا

يعني ومما يستعمل هذا الاستعمال: أحوال أصلها الإضافة وهي محفوظة: "بادئ بدء" و"بادئ بدا" يقال "افعل هذا بادئ بدء وبادئ بدا" أي مبدوءا به، ومنها: "أيدي سبا" و"أيادي سبا" فيركب كل من "أيد" و"أياد" مع "سبا"، فيقال: "ذهب القوم أيدي سبا" و"أيادي سبا" أي متفرقين، والأيدي: الجماعة، والأيادي: الجماعات، و"سبا" غير مهموز للتخفيف، هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان، وقال ابن دريد في كتاب الاشتقاق: إن اسمه عبد شمس. أي فهو لقبه، وأما "سبأ" في القرآن فاسم مدينة. قاله الشيخ خالد.

وقَـــدْ يُجَـــرُّ الثـــانِ مِمّـــا رُكِّـــبا مِـــنَ الظُّـــرُوفِ احْكُـــمْ بِـــذا وأوْجِبـــا

إذا خَـــلا مِـــنْ كَوْنِـــه ظَرْفًـــا ... ...

قوله: "وقد يجر الثان مما ركبا من الظروف" يعني أنه قد يجر الثاني من مركب الظروف بالإضافة، فتقول: "جئتك يوم يوم" بجر اليوم الثاني، و"صباح مساء" بجر مساء، وكذلك "بيت بيت" و"صحرة بحرة" و"كفة وكفة"؛ والمعنى مع الإضافة كالمعنى مع التركيب.

قوله: "احكم بذا وأوجبا ..إلخ" أي واحكم بتعين جره بالإضافة وأوجبْه إذا خلا من الظرفية كقوله: [273]

ولـــولا يـــوم يـــوم مـــا أردنـــا جـــزاءك والقـــروض لهـــا جـــزاء

فقد أخرج هنا يوما عن الظرفية باستعماله مبتدأ، فتعينت الإضافة إذ لم يثبت التركيب

273- البيت تقدم الكلام عليه.

إلا عند الظرفية.

... ... وقَــــدْ يُـــــضافُ بــــادِئ لِبَــــدْءٍ ووَرَدْ

بــــادِي بَــــداءٍ وبَــــدِيءٍ ونُقِــــلْ بَــــدْءٌ لِــذي بَــدْءٍ مُــضافًا فَقُبِــلْ

أوْ بَــــدْءَةٍ أوْ ذِي بَــــداءَةٍ وجــــا سَــــبا مُنَوَّنًــــا فَنــــاءِ العِوَجــــا

قوله وقد يضاف"بادئ..إلخ"يعني أنه قد يضاف "بادئ" ــ أي بالهمز وإنما سكن فأبدل ياء في قوله: "بادي بداء" للضرورة ــ لـ "بدء" كفلس، ولـ "بداء"كسحاب، ولـ "بديء"، ؛ فيقال: "بادئ بدء"، و"بادي بداء"، و"بادي بديء".

قوله: "ونقل بدء ..إلخ" أي ونقل قولهم: "بدء ذي بدء"، مصدران كلاهما على وزن ضرب، مضاف أولهما لذي مضافة للثاني؛ و "بدء ذي بدءة"كضربة، و"بدء ذي بداءة" كسحابة.

قوله: "وجا سبا ..إلخ" يعني أنه قد تنون "سبا" على أنه اسم للحي لا للقبيلة، قال:[274]

أمــن أجــل دار صــير البــين أهلهــا أيــادي ســبا بعــدي وطــال احتيالهــا

وأما من ترك التنوين فيحتمل أن ذلك للتركيب أو لمنع الصرف، وإنما لم يفتح الياء في حالة النصب لأنه كمعدي كرب أصله التركيب. قاله الدماميني

حَوْثًــا بِتَنْــوِينٍ وبَوْثًــا قَلّــتِ وحــاثِ بــاثِ كَفّــةً عَــنْ كَفَّــةِ

أي ويقال قليلا: "حوثا وبوثا" بالواو والتنوين فيهما تشبيها بالأصوات المنَكّرة؛ و"حاث باث" بكسر الثاء المثلثة فيهما من غير تنوين، إما على أصل حركة التقاء الساكنين، وإما كراهة توالي ست فتحات، لأن الألِفين بمنزلة فتحتين؛ ويقال أيضا "حيث بيث، وقد يقال: "كفة عن كفة" بالتنوين فيهما وجر الثاني بـ"عن"، فله ثلاث استعمالات: بناؤهما على الفتح، وإضافة الأول للثاني، وجر الثاني بـ"عن"، والمعنى واحد.

فــي الخازِبــازِ وَقَعُــوا وحَيْصــا بَــيْصَ كــذا اجْعَــلْ ثُــمَّ حِــيصَ بِيصَــا

274- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة ، ديوانه ص 523 شرح شواهد المغني للسيوطي 124/2

أي ومن الملحقات بهذا الباب مما ليس بظرف ولا بحال: "الخازباز" بفتح آخر كل من الاسمين، كخمسة عشر وأصله "الخاز والباز" بالعطف؛ قال الرضي: وهما مركبان من اسم فاعل "خزا" أي قهر وغلب واسم فاعل "بزا" إذا سما وارتفع، فكأنه قيل هو الخازي البازي، فركبا وجعلا اسما واحدا .

ولها خمسة معان: ضرب من العشب ، وذباب يكون في العشب ، وصوت الذباب، وداء في اللهازم ، والسنور.

وكذا مما يلحق بهذا الباب "حيص بيص" ، يقال "وقعوا في حيص بيص" بفتح أولهما أي وقعوا في فتنة واختلاط فيه تقدم وتأخر، من "حاص يحيص" أي تأخر، قال تعالى: ﴿ ما لهم من محيص﴾ أي تأخر، و"باص يبوص" أي تقدم، والياء في "بيص" للمشاكلة مثل: "لا دريت ولا تليت"، وقد يقال "حيص بيص" بكسر أولهما قلبت الواو في "بيص" قياسا كما في "ميقات"؛ وأما آخرهما فيفتح وعلى ذلك وردا هنا ، وقد يكسر؛ وعلى كسر الآخر فلك أن تنونهما على قصد النكرة.

ومنهم من يقول: "حوص بوص" فجاء "بوص" على أصله ، وأبدل ياء "حيص" واوا، وهذا من إتباع الأول الثاني، وهو نظير «مازورات غير ماجورات» [275] فإنه من الوزر، فحقه "موزورات" إلا أن واوه جعلت ألفا ليشاكل ما بعده. قاله المصنف.

قال الدماميني: لكن إتباع الثاني للأول أقيس من العكس، فلهذا رجحت تلك وضعفت هذه ، ولأن قلب الثقيل خفيفا أولى من العكس لقصد التخفيف.

فائدة: الشاعر المشهور المعروف بـ "حيص بيص" هو أبو الفوارس سعد بن محمد بن سعد بن الصيفي التميمي الملقب شهاب الدين ، كان فقيها شافعي المذهب ، إلا أنه غلب عليه الأدب ونظم الشعر وأجاد فيه مع جزالة لفظه، وله رسائل فصيحة بليغة، وكانت وفاته ليلة الأربعاء سادس شعبان سنة أربع وسبعين وخمسمائة ببغداد، وإنما قيل له "حيص بيص" لأنه رأى الناس يوما في حركة مزعجة وأمر شديد فقال: ما للناس في "حيص بيص" ، فبقي عليه هذا اللقب، ومعنى هاتين الكلمتين الشدة والاختلاط، تقول العرب: وقع الناس في حيص بيص، أي في شدة واختلاط. وهو الذي تمم بيتي ابن القطان الشاعر البغدادي الذي

---

[275]- الحديث في كنز العمال رقم: 42851

اجتمع به يوما في مجلس الوزير الزيني ، فقال ابن القطان قد عملت بيتين لا يمكن أن يعمل لهما ثالث لأنني قد استوفيت المعنى فيهما، فقال الوزير: وما هما فأنشد: [276]

زار الخيال بخيلا مثل مرسله ... فما شفاني منه الضم والقبل

ما زارني قط إلا كي يوافيني ... على الرقاد فينفيه ويرتحل

فقال الوزير للحيص بيص: ما تقول في دعواه؟ فقال: إن أعادهما سمع لهما ثالثا، فأعادهما ، فقال الحيص بيص:

وما درى أن نومي حيلة نصبت ... لطيفه حين أعيا اليقظة الحيل

وللشاعر المذكور ترجمة في وفيات الأعيان

قول الناظم: "في الخازباز وقعوا .... إلخ "صوابه: " والخازباز وقعوا في حيصا .. إلخ"

والخازِبازِ جا وخازِبازُ ... وخازَبازُ خازِبا الخِزْبازُ

يعني أن في "الخاز باز" لغات منها: كسر الجزءين، فرارا من ست فتحات تقديرا، لأن الألفين بمنزلة فتحتين قاله المصنف. ومنها: بناء الجزء الأول على الكسر أو الفتح وإعراب الثاني غير منصرف، ومنها: إعراب المتضايفين ويجوز صرف الثاني وتركه، ومنها: خازباء كقاصعاء وقصره الناظم للوزن، ومنها: الخزباز كقرطاس؛ تلك سبع لغات. قال الدماميني: وقد أهمل المصنف هذه اللغات مع أن عادته استقراء مثلها.

❁❁❁

276- الأبيات من البسيط وهي في وفيات الأعيان 362/2 ، وقد ذكر هذه الحكاية في ترجمة ابن القطان البغدادي 57/6

باب كم وكأين وكذا

كَـأْيِنْ كَـئِنْ كَـيْء وكـائِن اذْكُـرا ... وغالِبًـا كـذا بِـواوٍ كُـرِّرا

قوله: "كأين كئن ..إلخ" يعني أنه مما سمع من لغات "كأين" "كأْين" بوزن رمْي، وبه قرأ الأعمش وابن محيصن، وأصلها "كيء" بتقديم الياء مشددة على الهمزة، ثم خففت كميْت. قاله الشيخ خالد؛ و"كئن" ك"لئن" و"عم" و"شج"، أصلها كائن فحذفت الألف؛ و"كيء" بتقديم الياء على الهمزة، قال أبو حيان: وهذه اللغات الثلاثة نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فيما علمت. وقد قال المصنف في شرح الكافية: إنه لم يقرأ بشيء منها في السبع، وإنه لا يعرف أحدا قرأ باللغتين الأخيرتين.

ومن لغاتها: "كائن" كقاض، كقوله:[277]

وكـائن لنـا فضـلا علـيكم ومنـة ... قـديما ولا تـدرون مـا مـن مـنعم

وقوله:[278]

وكـائن بالأبـاطح مـن صـديق ... يـراني لـو أصـبت هـو المصـابا

وبهذه اللغة قرأ ابن كثير، وقد اختلف فيها فقال يونس: اسم فاعل من "كان"؛ وقال المبرد: إنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء "أي" صارت عينا، وحذفت إحدى الياءين وبقيت الأخرى لاما؛ وقال الخليل: الياء الساكنة من "أي" قدمت على الهمزة، وحركت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، فبقيت الياء بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص. قاله الرضي، وجعل مذهب المبرد هو الأولى.

قال الأشموني: وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال.

277- البيت من الطويل أنشده ابن هشام في المغني، ولم ينسبه السيوطي 513/2

278- تقدم الكلام عليه

تنبيهان: الأول: "كأين" مركبة من الكاف و "أي" الاستفهامية المنونة وحكيت، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف. قاله في المغني

الثاني: استدل أبو حيان بنطق العرب في "كأين" باللغات المتقدمة الذكر، على بساطتها كما قال به بعضهم، لكن قال ناظر الجيش: كل النحاة كالمجمعين على القول بالتركيب، فلا يسع في ذلك إلا التسليم لما قالوه، فإن مخالفة الإجماع لا تمكن.

قوله: "وغالبا كذا ..إلخ" أي والأكثر مجيء "كذا" مكررا مع الواو حتى قيل بلزومه، كقوله: [279]

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

ويقل بلا واو نحو: "كذا كذا درهما"؛ وابن خروف نفاه من أصله، بينما أثبت المصنف أنه قليل فقط.

ويقل أيضا إفرادها نحو: "كذا درهما". قاله المصنف أيضا، لكنه لم يذكر شاهدا على الأمرين. قاله المرادي

قال في المساعد: قيل: فإن وردت مفردة في العدد حمل على حذف المعطوف، أو مكررة فيه أو في غيره بلا عطف حمل على حذف العاطف.

وبَعْضُهُمْ بِالمُفْرَدِ المُبَيَّنِ بِالجَمْعِ ما ضاهَى ثَلاثَةً عَنِي

وبِالمُكَرَّرِ بِلا عَطْفٍ قَصَدْ مُرَكَّبًا وبِالمُعاطَفِ اعْتَقَدْ

نَيْفًا وعِشْرِينَ وبابَه وإنْ أُضِيفَ لِلفَرْدِ كَمِيائةٍ زُكِنْ

يعني أن بعضهم وهم الكوفيون، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، حمل العدد المبهم على العدد الصريح فكنى بـ"كذا" مفردة عن العطف والتكرير مميزة بجمع مخفوض بالإضافة، عن ثلاثة وما ضاهاها

279- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 497/4

أي وهو ما فوقها إلى عشرة، لأنه لا يميز بجمع مجرور إلا الثلاثة وأخواتها فهو متردد بين جميع هذه الأعداد، فتقول على هذا "مررت بكذا رجالٍ" بجر رجال على الإضافة، ويحتمل عندهم البدلية؛ ويكنون بالمكرر بلا عطف، نحو: "كذا كذا درهما" عن المركب كأحد عشر وبابه وهو ما فوقه إلى التسعة عشر مركبا، لأنه لا يميز مكرر بدون عطف بمفرد منصوب إلا المركب؛ ويكنون بالمكرر مع عطف، نحو: "كذا وكذا درهما" عن أحد وعشرين وبابه إلى تسعة وتسعين، وإن أضيف لمفرد، نحو: "كذا درهم" كني به عن مائة أو ألف، وهذا التفصيل ذكره الكوفيون ومن وافقهم وليس فيه سماع، وإنما استندوا فيه للرأي لا للرواية؛ ومذهبُ البصريين أن تمييز "كذا" لا يكون إلا مفردا منصوبا كيف كانت، أريد بها عدد قليل أو كثير.

وقولُ هذا البعض هو الذي عليه الفقهاء من الكوفيين كما في المغني، بل قال الفارسي حين سأله أبو الفتح ابن جني عن التفصيل المذكور: هذا من استخراج الفقهاء وليس هو من النحو. نقله المرادي، وقد درج عليه جماعة من المالكية أيضا، قال خليل: (وكذا وكذا أحد وعشرون، وكذا كذا أحد عشر) فألزموه في الإقرارِ المحقّقَ. ونقل الأمير في حاشيته على المغني عن سحنون أنه قال: لا أعرف هذا التفصيل، ويقبل منه ما أراد.

قول الناظم: "عَني" كرضي قال في القاموس: وعُني بالضم عناية وكرضي قليل فهو به عن. وقوله: "كمائة زكن" لا بد من إشباع ميم "مائة" للوزن، وذلك جائز للضرورة كقوله:[280]

أعوذ بالله من العقراب   الشائلات عقد الأذناب

فائدة: تتصرف "كذا" بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالإضافة والحرف، ولا تقصر على إعراب خاص، ولا تتبع بتابع أيا كان، ولا محل لها من الإعراب، فلا تتعلق بشيء لأن التركيب أخرجها عن ذلك. قاله في الهمع

---

[280]- الرجز أنشده ابن هشام في المغني ولم ينسبه السيوطي 795/2، ولا البغدادي 168/6.

باب الحكاية

ورُبَّمــا أُعْــرِبَ فــي الوَصْــلِ مَنــا   كجــا مَــنٌ مَنَــةً اوْ مَنُــو مَنــا

يعني أنه ربما قيل: "جاء من منة" بإعراب "من" والحكاية بها وصلا بدون إشباع الحركات، جوابا لمن قال: "جاء رجل امرأة"، و"منو منا" بإثبات الزيادة وصلا، جوابا لمن قال: "جاء رجل رجلا"، فقد قال يونس و الكسائي إن بعض العرب يعرب "مَن" ويحكي به النكرات كما تحكى بـ"أي"، وفي هذا إزالة الاستفهام عن الصدرية، وإعرابها في الأولين، وحكاية الآخرين في الوصل. قال ابن عصفور: وعلى هذه اللغة قوله:[281]

أتــوا نــاري فقلــت منــون أنــتم   فقــالوا الجــن قلــت عمــوا ظلامــا

فأثبت علامة الجمع كما يفعل بـ"أي"، وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها. قال ابن النحاس: وهذا الذي خرّج عليه ابن عصفور البيت أحسن من تخريج الزمخشري، وهو أن الشاعر ارتكب شذوذين: إلحاق العلامة في الدرج، وتحريك النون.

وكُــلَّ مــا عُــرِّفَ مَحْكِيًّــا رَوَوْا   ودُونَ الِاسْــتِفْهامِ نَــزْرًا قَــدْ حَكَــوْا

قوله: "وكل ما عرف ..إلخ" يعني أنه ربما حكي العلم والمضمر بـ "من"كما يحكى المنكر ، فيقال: "منٌ" و "منًا" و "منٍ" ، لمن قال "قام زيد" و "رأيت زيدا" و"مررت بزيد"، وعلى هذا يكون العلم يحكى بلفظه وحاله ، ويقال "منين" لمن قال "مررت بهم".

ولكن مثل هذين سائر المعارف ، ومثل "من" هنا "أي" ، فلا خصوصية للعلم والمضمر عن غيرهما، ولا لـ "من" عن "أي". نبه على ذلك أبو حيان قائلا: إن في كلام المصنف في التسهيل قصورا، حيث قال: (وربما حكي العلم والمضمر بـ "مَن" حكاية المنكر،) وكان ينبغي أن يقول: (وربما حكيت المعرفة) ليشمل العلم والمضمر وغيرهما، وأن يقول: (بأي وبمن)

281- البيت من الوافر وقائله شمير بن الحارث الضبي وهو من أربعة أبيات أولها:

ونــار قــد حضــأت لهــا بليــل   بــدار لا أريــد لهــا مقامــا

ســوى تحليــل راحلــة وعــين   أكالئهــا مخافــة أن تنامــا

وبعده:

فقلــت إلى الطعــام فقــال مــنهم   زعــيم نحســد الأنــس الطعامــا

. خزانة الأدب 2/3

ولا يخصص "مَن".اهـ

وقد سلمت عبارة الناظم هنا من كل ما أورده أبو حيان، إذ صرح بالتعميم لفظا في المعارف، ومعنى في المحكي به حيث لم يخصص "من" بالذكر والله تعالى أعلم.

قوله: "ودون الاستفهام ..إلخ" يعني أنه ربما يحكى الاسم دون سؤال، كقول بعضهم وقد قيل له: "هاتان تمرتان": "دعنا من تمرتان"، وقولك: "ليس بقرشيا" جوابا لمن قال: "أليس قرشيا"، وكقوله:[282]

وأجبت قائل كيف أنت بصالح ... ...

فهكذا مثّل به المصنف، قال ابنه: وليس البيت من هذا القبيل، لأنه من حكاية الجملة لا من حكاية المفرد لأنه جواب للاستفهام، وجواب الاستفهام لا يكون إلا جملة، فـ"صالح" على هذا خبر مبتدإ محذوف، والتقدير: "فأجبت قائل كيف أنت بأنا صالح" ثم حذف المبتدأ وبقي خبره على ما يستحقه من الرفع، ويروى "بصالح" بالجر على قصد حكاية الاسم المفرد، كأنه قال: فأجبت قائل كيف أنت بهذه اللفظة. قال ابن هشام: والأمركما جعل الشارح .اهـ على نقل ياسين في حاشيته على الألفية، ونقل فيها أيضا عن المقرب أن الجملة المحكية لا يدخل عليها الجار إلا في الضرورة مع قبح، ونبه على أن القبح هنا أشد، لأن الاسم معرب ولم يُذكر جزؤه الثاني، فالباء داخلة في اللفظ على اسم واحد معرب ولم تؤثر، فكان كتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.اهـ

وكقوله:[283]

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

وفي جعل البيت من حكاية المفرد نظر، والظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول، وبعضهم ذكر كلاما يقتضي أن جملة "الناس ينتجعون" محكية بقول محذوف، فإنه قال: أي سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون، فمعمول "سمعت" محذوف. انظر حاشية ياسين على التصريح

282- تقدم الكلام عليه: 229/1

283- البيت من الوافر وقائله ذو الرمة ديوانه، ص: 442

ومن ذلك ما وجد بخط بعض الصحابة "قال فلان ابن أبو فلان"، لأنه سمع من قال ذلك اللفظ في موضع مرفوع، فكتبه على هيئته التي سمعه عليها؛ وفي حديث وائل ابن حجر: « من محمد رسول الله ﷺ إلى المهاجر ابن أبو أمية »،[284] قال ابن الأثير في النهاية: كان حقه أن يقول: "ابن أبي أمية" ولكنه لاشتهاره بالكنية ولم يكن له اسم معروف غيره لم يُجَرّ، كما قيل: "علي بن أبو طالب" اهـ منها

لطيفة: حكى أبو بكر محمد بن عبد الملك الملقب بالتاريخي لاعتنائه بالتواريخ، في أخبار النحويين: أن رجلا قال لسمّاك بالبصرة: بكم هذه السمكة ؟ فقال: "بدرهمان" فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق سمعت سيبويه يقول: "ثمنها درهمان".

تنبيه: ذكر في شرح الكافية أن المختار في نحو "قال فلان بن أبو فلان" عند المحققين قراءته بالياء وإن كان مكتوبا بالواو، كما تقرأ الصلاة والزكاة بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو، تنبيها على أن المنطوق به منقلب عن واو.اهـ قال في التصريح: وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين:أحدهما أن الغرض أنه محكي، وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيتين؛ والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير.

عِشْرونَ ماذا بَعْدَ لِي عِشْرونَ قُلْ وبَعْضُهُمْ عِشْرونَ أيًّا قَدْ قَبِلْ

يعني أنه يقال في حكاية التمييز لمن قال: "لي عشرون" بدون ذكر التمييز: "عشرون ماذا" و"عشرون أيا" بقلة، والمراد بالحكاية هنا: إيراد الكلام مورد الاستثبات، فإذا قيل: "عندي عشرون" فأردت الاستثبات عن حقيقتها قلت: "عشرون ماذا؟" أو"عشرون أيا؟"، وهذا إنما هو على رأي من يعتقد في استفهام الاستثبات جواز تقديم العامل عليه، وهو رأي الكوفيين وجرى عليه ابن عصفور، وحكى الكوفيون من كلام العرب: "يفعل ماذا"، "يصنع ماذا" بنصب الفعلين على تقدير "يريد أن يفعل ماذا "، و"يريد أن يصنع ماذا"، ولا يعرف البصريون ذلك.

وإنما قلنا "بدون ذكر التمييز" ليكون الإبهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال والاستثبات، ولو ذكر التمييز لم يكن ثم إبهام. فإن قلت: لا يتأتى في "ماذا" إلا أن تنصب

284- النهاية 1/ 20

على التمييز، والتمييز ملزوم بذكر البيان وهو مفقود، لأن المتكلم معترف بجهله لجنس المميز، وإنما هذه أداة سؤال استفهم بها عن التمييز، فالنصب هنا على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي. قاله الدماميني

واحْكِ أوَ اعْرِبْ ما لِلَفْظِهِ نُسِبْ حُكْمٌ ولَوْ وشِبْهَه اشْدُدًا تُصِبْ

قوله: "واحك أو اعرب ..إلخ" يعني أنه يحكى المفرد المنسوب إليه حكم هو للفظه، نحو "ضرَبَ" فعل ماض، و"زيدا" من "ضربت زيدا" مفعول به، ويعرب مطلقا على الأصح كـ"ضرَبٌ فعل ماض"، و"مِنٌ حرف جر" بالرفع والتنوين فيهما.

ومن الحكاية قوله ﷺ: «إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان»[285]، واعلم أن محمل الكراهة التي دل عليها الحديث على استعمالها في التلهف على أمور الدنيا ، إما طلبا كما يقال : "لو فعلت كذا حصل لي كذا "، وإما هربا كقوله : "لو كان كذا لما وقع لي كذا وكذا"، لما في ذلك من صورة عدم التوكل في نسبة الأفعال إلى القضاء والقدر، إما إذا استعملت في تمني القربات كما جاء في قوله ﷺ « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت» [286] فلا كراهة . قاله ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام.

ومن الحكاية أيضا قول الشاعر:[287]

بثين الزمي لا إن لا إن لزمته على كثرة الواشين أي معون

ومن الإعراب قوله:[288]

ليت شعري وأين مني ليت إن لوا وإن ليتا عناء

وفي الحديث: « أنهاكم عن قيل وقال» [289] بالحكاية والإعراب.

وزعم أبو حيان أن إجراء وجوه الإعراب هنا إنما هو إذا كان قابلا للإعراب، فإن كان مبنيا فإنه يحكى مثل: "مَنْ" موصول و"مِنْ" حرف جر.

285- قال العجلوني في كشف الخفاء: 275/1: أخرجه مسلم عن أبي هريرة. والذي في مسلم آخره: "فإن لو تفتح عمل الشيطان" كتاب القدر 6774

286- الحديث أخرجه البخاري في كتاب التمني رقم: 7229

287- البيت من الطويل وقائله جميل ، ديوانه ص: 44

288- تقدم الكلام عليه

289- الحديث في كنز العمال رقم: 449

قال تلميذه ناظر الجيش: وليس هذا على إطلاقه، وإنما يتعين البناء إذا كانت الكلمة مسندا إليها ما هي موضوعة له كقولنا: "ضرَبَ فعل ماض" و"مِنْ حرف جر"، لأن "ضرب" إنما يكون فعلا ماضيا إذا كان آخره مفتوحا لا مضموما، وحرفُ الجر إنما هو بالسكون لا بالحركة، وإذا كان كذلك وجب إبقاء كل من الكلمتين على بنائه الذي هو موضوع عليه، قال: أما لو ذكرت الكلمة مخبرا عنها بأمر ليس ذلك الأمر موضوعها كما في قوله:[290]

... ... إن لـــــوا وإن ليتـــــا عنـــــاء

أو كان القصد بذكرها مجرد اللفظ بها كما في الحديث الشريف: « وأنهاكم عن قيل وقال»[291] فإن الإعراب جائز كما أن الحكاية جائزة اهـ كلام ناظر الجيش.

ثم إن الأداة التي يحكم لها بالاسمية وهذا الاستعمال، إن أردت بها اللفظة منعت من الصرف إن اقتضت ذلك كـــ "دحرج" و"ضرب"، للزيادة على ثلاثة حروف في الأولى وتحريك الوسط في الثانية، والوجهان في "قال" كهند، وإن أردت اللفظ صرفت الكل.

قول الناظم : (ما للفظه نسب حكم) قال المرادي : وهذا هو الإسناد اللفظي الذي تقدم أول الكتاب أنه مشترك بين الاسم وغيره، والتحقيق أنه مختص بالاسم كالمعنوي ، لأن لفظ الفعل والحرف حال الإخبار عنه محكوم باسميته ، قال : وفي ذلك بحث لا يليق بهذا المختصر.

قوله في الطرة : (أو اعربْ على الأصح) صوابه: "مطلقا على الأصح" لأن الخلاف إنما هو فيما كان مبنيا ، فقيل لا يعرب والأصح جواز إعرابه، وإلا فنحو: "زيد اسم" معرب بلا خلاف.

قوله: "ولو وشبهها اشدداً" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه إذا كانت الكلمة من حرفين ثانيهما لين وأعربت هذا الإعراب ضعف ثانيهما، فقيل في "لوْ" لوّ، وفي "في" فيّ، وإذا ضعفت "ما" النافية قلت "ماء" حرف نفي.

290- تقدم الكلام عليه

291- تقدم الكلام عليه

فصل في مدة الإنكار

أتى به بعد الحكاية، لأنه يشبهها من وجهين: حكاية اسم تقدم، وزيادة مدة في الآخر، وأتى بالتذكير بعد ذلك، لأنه يشبهها من وجه واحد، وهو زيادة مدة في الآخر.

وإنْ تَسَلْ بِالهَمْزِ عَنْ ما يُذْكَرُ فغالِبًا تَحْكِي وأنتَ مُنْكِرُ

يعني أنك إذا سألت بهمزة عن مذكور معرّف أو منكّر، ولا فرق في المعرفة بين العلم وغيره، مُنكِرا اعتقادَ كونه على ما ذُكر أو بخلافه، تحكيه غالبا؛ ويجوز حذف الهمزة في لغة كلاب لدلالة المدة عليها. فالأول نحو: "أزيدنيه" لمن قال: "قام زيد" منكرا أن يكون زيد قائما، والثاني: كقول من قيل له: "أتخرج إلى البادية؟": "أنا إنيه" منكرا أن يكون رأيه على خلاف الخروج، فأنكر استفهامه عن شيء لا ينبغي الاستفهام عن مثله، لكونه لا بد منه. كذا فهم أبو حيان، قال ناظر الجيش: والذي فهمته أنه منكر على نفسه أن لا يخرج حيث اقتضى استفهام المتكلم أن المخاطب يستوي عنده الأمران أو أنه قد لا يخرج، فلما اقتضى كلام المتكلم ذلك أنكر المخاطب ذلك على نفسه، كأنه يقصد بذلك الرد على ما توهمه المستفهم، قال: وما قاله الشيخ غير بعيد والأمر في ذلك قريب، إذ المراد حصول الإنكار في الجملة كائنا على من يكون.

قول الناظم: "فغالبا تحكي" إشارة إلى أن الحكاية ليست بملازمة للإنكار وإنما هي غالبة، فيجوز إذا قال القائل: "قام زيد" وأنكرت ذلك أن تقول: "أقام زيدنيه؟"، وأن تقول: "أقام زيد؟" ونحوه مما يؤدي المعنى دون حكاية؛ وقوله: "عما يذكر" مخرج لما لم يسبق له ذكر، فلو أنكرتَ ابتداء ضرْبَ عمرو مثلا لقلت: "أضربت عمرا"، ولا تقول: "أضربت عمرنيه" بإلحاق حرف الإنكار.

تنبيه: قول الناظم هنا "وإن تسل بالهمز ..إلخ" كقول المصنف في التسهيل: (وإن سأل بالهمزة عن مذكور منكر ..إلخ) وقد أورد عليه ناظر الجيش أن المنْكِر ليس بسائل، قال: وقوله في شرح الكافية: (حرف الإنكار مدة زائدة تلحق المحكي بعد همزة الاستفهام) أحسن منه قوله هنا: "وإن سأل بالهمزة"، قال: وقد عرف من كلامه – يعني المصنف في التسهيل – ثلاثة أمور: الأول: أن مدة الإنكار لا بد أن تتقدمها همزة، وإنما كان كذلك لأن المراد الإنكار،

والمدة لا دلالة لها عليه وإنما الدال عليه الهمزة؛ الثاني: أن لحاقها الكلمة جائز لا واجب، فلك مع قصد الإنكار أن لا تلحق، وهذا يحقق لك أن الإنكار إنما يستفاد من الهمزة؛ الثالث: أنها إذا لحقت فإنما تلحق المحكي في الغالب، فأفاد ذلك أنها قد تلحق غير المحكي لكن ذلك قليل.

وَمُنْتَهَـــاهُ مُطْلَقًـــا وَقْفًـــا بِمَـــدْ صِـــلْهُ وَيَـــا مِـــنْ بَعْـــدِ تَنْـــوِينٍ وَرَدْ

قوله: "ومنتهاه مطلقا ..إلخ" يعني أن منتهاه المذكور يوصل جوازا لا لزوما بمد مجانس حركته إن كان متحركا ولم ينون، كـ"الرجلو" و"الرجلا" و"الرجلي"؛ قوله: "مطلقا" أي ولو كان صفة، كأن يقال: "قام زيد الفاضل" فتقول في إنكاره: "أزيد الفاضلوه؟"، أو معطوفا كأن يقال: "قام زيد وعمرو" فتقول في إنكاره: "أزيد وعمرنيه؟"، وهذا بخلاف علامة الندبة عند الجمهور. قوله: "وقفا" لأن هذه المدات تخص الوقف، ولولا المدات لكان يتوهم أنه سؤال حقيقي لا إنكاري، فإذا وصل سقطت المدة وحصل حينئذ الوهم المذكور. قال الدماميني : وانظر وجه اختصاص المدة بالوقف، وهلا جازت في الوصل كمد الندبة والاستغاثة.

قوله: "ويا من بعد تنوين ورد" أي ويوصل بياء ساكنة بعد كسرة إن كان منتهى ذلك الاسم التنوين، فيقال: "أزيدنيه" فالتنوين فيهن يكسر وتأتي الياء، وإذا قلت: "هذه عصا" قلنا: "أعصانيه؟"، وإنما رجعت الألف من "عصا" لزوال موجب حذفها وهو التقاء الساكنين، وقيل لا ترجع ليلا تفوت الحكاية، ولأن حركة التنوين عارضة.

ويجوز في الإنكار كذلك أن تأتي بـ"إن" توكيدا لبيان المحكي، فتكسر نونها قبل حرف الإنكار كما يكسر التنوين، فتقول: "أأحمدإنيه؟"، وإن ألحقت بعد تنوين ففيها ثلاثة أوجه: إقرار التنوين ساكنا، وتحقيق الهمزة نحو: "أزيدإنيه"، ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو: "أزيدنيه"، وإدغام التنوين في نون "إن" المكسورة بعد حذف الهمزة نحو: "أزيدنيه؟".

وإذا كان المحكي كـ"موسى" و"يرمي" و"يغزو" علمين مما آخره ساكن لا يقبل الحركة، تزاد فيه مدة الإنكار وتحذف المدة الأصلية، وقيل يجب أن يؤتى بـ"إن" بعد الساكن ليسلم من الحذف.

ودُونَمـــا حِكايَـــةٍ قَـــدْ مُــــدَّ مـــا	عَلَيــــهِ مـــا ضُمِّنَـــــهُ تَقَدَّمـــــا
كَــــقَوْلِ مَــــنْ قِيـــلَ لَــــهُ أتَفْعَـــلُ	أنـــا إنـــي وإثْـــرَ جُـــدْتَ اسْتَعْمَـــلُوا
جُـــدْتُو ومَـــنْ قـــالَ أنـــا الـــذي قَتَـــلْ	زَيْدًا أنا إني ... ...

قوله: "ودونما حكاية .. إلخ" تقريره: وقد مد اسم تقدم عليه ما ضمنه دون حكاية، وهو قسيم قوله: "فغالبا تحكي وأنت منكر". يعني أنه ربما مد اسم تقدم عليه ما ضمن معناه من الكلام السابق دون حكاية، كقول بعضهم وقد قيل له: "أتخرج إن أخصبت البادية": "أنا إنيه"، فوليت "إن" دون حكاية ضمير المتكلم، وقد تضمن معناه وهو في المعنى ضمير المخاطب في كلام القائل: "أتخرج"، وبه يصح المعنى الذي قصده وهو الإنكار، وذلك لإمكان إلحاق العلامة بـ"أنا" لأنه منفصل، بخلاف الضمير المستتر في "أتخرج.

قال أبو حيان: و"أنا" في قوله: "أنا إنيه" مرفوع بـ"أخرج"، لأن "أنا" هو المضمر في "أتخرج"، فأدخل الهمزة على ذلك الكلام. قال ناظر الجيش: ولم أتحقق قوله: إن "أنا" هو المضمر في "أتخرج"، لأن المضمر فيها هو "أنت"، إلا أن يريد أن "أنت" المضمر في "أتخرج" المراد به إنما هو المخاطب الذي عبر عن نفسه بـ"أنا" فذلك شيء آخر، قال: ثم إذا كان "أنا" مرفوعا بـ"أخرج" كما قال لزم أن يكون منكرا أن يخرج، والغرض أنه منكر لأن لا يخرج، والذي يظهر أن "أنا " مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: "أأنا لا أخرج"، يدل على ذلك سياق الكلام المتلو بالإنكار.

قوله: "وإثر جدت استعملوا جدتو" يعني أنه قد تتصل المدة بغير ما دخلت عليه الهمزة شذوذا، فيقال : "أجدتوه" لمن قال "جدت" وكان القياس ألا يحكى اللفظ لأن المقصود في كلام المستثبت المخاطَبُ، فكان حقه "أأنت إنيه" فتأتي بضمير مخاطب منفصل ثم تأتي بـ"إن"، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه، وكانت المدة واوا لأن التاء مضمومة، وسهّل شذوذه أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب فقال "أجدتاه".

قول الناظم: "ومن قال أنا الذي ..إلخ" أي وربما يقال لمن قال "أنا الذي قتلت زيدا": "أنا إنيه"، قال في التسهيل: وقد يقال "أنا إنيه" لمن قال أنا فاعل. وهذا من حكاية اللفظ، ولو جاء على القياس لقال "أنت إنيه" لأن "أنا" لا تصدق على غير المتكلم.

قال ناظر الجيش: ولم أتحقق ما المراد بقول القائل "أنا إنيه" بعد قول من قال "أنا فاعل"، والظاهر أن المقصود بهذا الكلام الإنكار على المتكلم ما تكلم به من قوله "أنا فاعل كذا" كأن المخاطب أنكر عليه الإخبار عن نفسه بما أخبر.

وهذه الثلاثة من قوله: (ودونما حكاية .. إلخ) إلى هنا هي غير الغالب في قوله: (فغالبا تحكي ..إلخ)، وهي: حكاية اسم تقدم ما تضمنه كقول من قيل له أتفعل ..إلخ، وحكاية الجملة كلها نحو: "جدتو"، وحكاية الاسم الذي تقدم بلفظه كمن قال: أنا الذي قتل ..إلخ.

... ... وإنْ قَــوْلٌ فَصَــلْ

هَمْــزًا أوِ الســائِلُ واصِــلًا سَــأَلْ أوْ غَيْــرَ مُنْكِــرٍ فَــذا المَــدُّ انْحَظَــلْ

يعني أنه إن فَصل بين الهمزة والمذكور قول أو نحوه، أو كان السائل واصلا، أو غير منكر، لم تلحق هذه الزوائد؛ فالحاصل أن المد يمتنع في المواضع الثلاثة المذكورة. فإذا قيل "قام زيد" فقلتَ: "أتقول قام زيد" أو "اليوم زيد" لم تلحق علامة الإنكار، لأنك زدت على ما ذكر المتكلم فكان نظير سبق الواو لـ"من" في باب الحكاية، وكذا إذا السائل سأل واصلا نحو: "أزيد يا هذا" جوابا لمن قال: "مررت بزيد"، أو كان السائل غير منكر نحو: "أقام أحمد" تريد به الاستحسان، قال في التسهيل: "ولا متعجب" أي كما في مثال: "أتخرج إلى البادية ..إلخ"، قال ناظر الجيش: وهذا يدل على أن التعجب بمنزلة الإنكار.اهـ **قلت**: ولينظر هذا مع قوله في الطرة: ("أو غير منكر" نحو: "أزيد" تريد الاستحسان أو التعجب) فإن ظاهره إلحاق التعجب بالاستحسان.

فصل في الكلام على مدة التذكير

وآخِـــرَ الـــذي تَـــذَكَّرْتَ صِـــلِ ... بالمَـدِّ إنْ صَـحَّ وفـي الوَقْـفِ احْظُـلِ

المراد بالمتذكر من قطع اللفظ قبل انتهاء المقصود لعدم ذكر تمامه في الحال، فيعرض له وقف في بعض أجزائه غير قاصد للوقف، يعني أنه إذا نطق متذكّر وصَلَ آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركته إن كان متحركا، نحو "قالا" و"يقولو" و"حذامي"، وبياء ساكنة بعد كسرة إن كان ساكنا صحيحا نحو: "قدي" في "قد" و"مني" في "من"، وفي الوقف على "أل" بالتذكير طريقتان: سكون آخرها أو إلحاقه مدة تشعر باسترساله في الكلام فتقول: "ألي"، وتعاد على كلتا الطريقتين كقوله:[292]

دع ذا وعجـــل ذا وألحقنـــا بـــذا ال ... الشـــحم إنـــا قـــد مللنـــاه بجـــل

وأما قوله:[293]

يـــا خليلـــي اربعـــا فاســـتخبرا الـــ ... ـــمنزل الـــدارس عـــن حـــي حـــلال

مثـــل ســـحق الـــبرد عفـــا بعـــد كالـــ ... ـــقطر مغنـــاه وتاويـــب الشـــمال

فمن الوقف ضرورة، لا من التذكير . انظر الصبان في المعرف بأداة التعريف.

ودخل في الصحيح ما جرى مجراه من واو وياء في قبول الحركة ، فتقول في "لو" و"اخشوا" : "لوي" "واخشوي"، وفي "كي"و"اسعي": "كيي" و"اسعيي"، فتلحق العلامة ويكسر الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين، فتصير العلامة ياء ساكنة.

292- الرجز هكذا في شرح أبيات الكتاب للسيرافي:

قلـت لطاهينـا المطـري في العمـل ... لـوح لنـا إن السـديف لا يمـل

هـات لنـا مـن ذا وألحقنـا بـذا الـ ... لشـحم إنـا قـد مللنـاه بجـل

فهـو يعيـث لا يبـالي مـا فعـل ... ...

ونسبه لحكيم بن معية 243/2، يعيث: يفسد.

293- البيتان من الرمل وقائلهما عبيد بن الأبرص ، العيني 511/1

وخرج المعتل كعيسى ويدعو والقاضي ، بل اكتفي بمدته ، وقيل تلحق مدة التذكير وتحذف السابقة للساكنين، لأن الثانية لمعنى فكانت أولى بالبقاء.

ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار، وإنما كان كذلك لأن المنكر قاصد للوقف فلحقت هاء السكت، والمتذكر غير قاصد للوقف فلم تلحقه؛ وذلك لأنها إنما يؤتى بها في الوقف، والغرضُ عدمه. وهذه المدة تسمى مدة التذكير.

❁❁❁

التأنيث

وافْصِلْ بِتا الأوْصافَ والآحادَ مِنْ أجْناسِها ورُبَّما بِها زُكِنْ
جَوامِدٌ مُؤَنَّثاتٌ وتَلَتْ جِنسًا قَلِيلاً وصِفاتٍ لَزِمَتْ
مُشْتَرَكاتٍ أو مُذَكَّراتِ ووَكّدَتْ أيْضًا مُؤَنّثاتِ
وبَالَغَتْ وقَدْ تَجِيءُ لِلنَّسَبْ وعاقَبَتْ وعَرَّبَتْ لَدَى العَرَبْ

اعلم أن التاء تأتي لفوائد كثيرة لم يتعرض لها المصنف في الخلاصة، وإن أشار إليها بقوله: (ولا تلي فارقة فعولا ..إلخ) كما نبه عليه الشاطبي، لكن الغرض الأصلي من زيادتها إنما هو تمييز المؤنث من المذكر. وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وافصل بتا الأوصاف والآحاد من أجناسها"يعني أن غالب مجيءالتاء لفصل الأوصاف المؤنثة من المذكرة من اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة،أو منسوب بالياء، كقائمة، ومضروبة، وحسنة، وقرشية.

وتكثر زيادتها لتمييز الآحاد المخلوقة من أجناسها وهي التي لا صنع للحادث فيها من النامي وغيره، كنخلة ونخل،وتمرة وتمر، وبقرة وبقر، وسحابة وسحاب، وحاجة وحاج، وراحة وراح، قال: [294]

دان مسف فويق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراح

وربما فصلت أيضا الآحاد المصنوعة، كسفينة وسفين، ولبنة ولبن، وقلنسوة وقلنس، وجرة وجر.

واختلف هل الأصل التاء ثم حذفت لإفادة الجنس، أو الأصل سقوطها ثم جيء بها لإفادة الواحد، وأجاز الكوفيون استعمال الجنس من ذلك للمفرد، نحو: "رأيت حماما ذكرا" وهو عند البصريين شاذ لا يقاس عليه، ونملة في قوله تعالى ﴿قالت نملة ﴾ يجوز أن تكون مذكرا والتاء للوحدة، أو مؤنثة.

294- البيت من البسيط، وقائله عبيد بن الأبرص، انظر: مختار الشعر الجاهلي: 27/2، يصف في البيت سحابا مسف: من أسف من الأرض دنا منها . هيدبه: الهيدب: السحاب المتدلي. والشاهد في قوله: (الراح) واحده راحة ، أي كف.

قوله: " وربما بها زكن جوامد مؤنثات" أي وربما فصلت التاء الأسماء الجامدة من مذكراتها كامرأة وامرئ، وخال وخالة، وإنسان وإنسانة قال: [295]

إنســـــــــــــانة فتانـــــــــــــــة بـــــدر الـــــدجى منهـــــا خجـــــل

لكن هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره، والعربي أن يقال للأنثى أيضا إنسان. أفاده الصبان ، وشيخ وشيخة وفيما نسخ من القرآن: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة)، وسمع من كلامهم: "رجل ورجلة"، قال: [296]

مزقـــــــوا جيـــــــب فتـــــــاتهم لم يبـــــــالوا حرمـــــــة الرجلـــــــه

وحكى أبو زيد: "كانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي"، وغلام وغلامة قال: [297]

ومركضـــــــة صـــــــريحي أبوهـــــــا يهـــــــان لهـــــا الغلامـــــة والغـــــلام

وهذا النوع لا يقاس ومنه: دخولها في العدد نحو "ثلاثة" و"أربعة"، للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس إلا أنه على نقيض تلك الطريقة. قاله ابن يعيش، وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ نحو:جدي وعناق، ورجل وامرأة؛ وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ"الذكر والأنثى" نحو: حية ذكر وحية أنثى، وفرس ذكر وفرس أنثى،وهذا بخلاف الصفات فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة. قاله الشاطبي

295- من مجزوء الرجز، قبله:

لقـــــد كســـــتني في الهـــــوى ملابـــــس الصـــــب الغـــــزل

وقائله مولد يقال: إنه أبو منصور الثعالبي، صاحب اليتيمة، تاج العروس (أنس).

296- البيت من المديد، وقبله:

كـــــل جـــــار ظـــــل مغتبطـــــا غـــــير جـــــيران بـــــني جبلـــــه

وهو بلا نسبة في لسان العرب، وتاج العروس (رجل).

297- البيت من الوافر، وقبله:

أعـــان علـــى مـــراس الحـــرب زغـــف مضـــاعفة لهـــا حلـــق تـــؤام

ومطـــــرد الكعـــــوب ومشـــــرفي مـــــن الأولى مضـــــاربه حســـــام

والأبيات لأوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا، لسان العرب (غلم) صريحي: نسبة إلى صريح اسم فحل منجب.

واعلم أن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس في كل اللغات، بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظي كالتركية والفارسية بل بالقرائن . انظر الصبان

وعلى قولهم "رجلة وغلامة" يرتب لغز وهو: "عندي رجلان أحدهما حامل، وغلامان أحدهما حائض".ذكره يس في حاشيته على الألفية، وذلك أنه ثنى مذكرا ومؤنثا وغلب المذكر.

قوله: "وتلت جنسا قليلا" أي وربما تلت جنسا وفارقت واحده، نحو: كمأة وفقعة للجنس، وكمء وفقع للواحد، ومثله جبأ وجبأة، وهذا قليل؛ وقال بعضهم: إن التاء أيضا فيها للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثرون على الأول.

واعلم أنه قد تأتي أيضا فارقة بين الواحد والجمع في الصفات كبقال وبقالة، ومنه البصرية والكوفية . أفاده أبو حيان استدراكا على المصنف. انظر شرح ناظر الجيش

قوله: "وصفات لزمت مشتركات ..إلخ" أي وربما لازمت التاء صفات مشتركة، نحو:ربعة للذي والتي بين القصر والطول، ورجل يفعة وامرأة يفعة، أو صفات خاصة بالمذكر لتأنيث ما وصف بها في الأصل نحو: بهمة للشجاع؛ واختصاصه بالمذكر بمعنى أنه لم يستعمل إلا لمذكر، لا أن معناه لا يصلح إلا للمذكر، فدخلت التاء في هذه الصفة الخاصة بالمذكر لتأنيث الموصوف في الأصل، إذ أصله نفس بهمة أي ذات شجاعة، أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر كهلباجة للأحمق الضخم الفدم الأكول الجامع لكل شر، فإنه خاص بالمذكر ولحقته التاء تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لا تكون إلا للمؤنث بل المؤنث أولى بها، أو تنبيها على أن ما ثبت فيه التاء مما يقع على المذكر والمؤنث كشاة المؤنث أولى به لأجل التاء. قاله في المساعد، وقال الدماميني: تنبيها على أن المؤنث أولى بهذه الصفة من المذكر. وكدرحاية للرجل الضخم القصير قال الراجز: (298)

إمـــا تـــريني رجـــلا دعكايـــه عَكَوَّكـــا إذا مشـــى درحـــايه
تحســـبني لا أعـــرف الحـــدايه أيايـــه أيايـــه أيايـــه

298- الرجز لأبي رعيب العبشمي في تاج العروس (عكك). وبلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس: (دعك)، والدعكاية: القصير، والعكوك: القصير الملزز المقتدر الخلق.

و"أيا يه" اسم صوت لزجر الإبل، وقد أهمله صاحب القاموس.

قوله: "ووكدت أيضا مؤنثات" أي وتجيء التاء أيضا لتأكيد التأنيث، ملازمة للتاء كما في ناقة ونعجة، لأن انفراد المؤنث باسم عن المذكر يفيد التانيث فكان يكفي أن يقال "نعج" مثلا فتدخل التاء للتاكيد؛ أو غير ملازمة كعجوز وعجوزة.

وقد تأتي لتأكيد إفادة الجمع نحو:حجارة وفحولة، وزعم الشلوبين أن التاء فيهما لتأكيد تأنيث الجمع كالتاء في ناقة ونعجة فأسقط هذا القسم.وأما التمثيل لتأكيد الجمع بأرغفة ففيه نظر ظاهر لأن صيغة الجمع أفعلة لا أفعل، وقد صرح بالتنظير فيه ناظر الجيش. ومثل أرغفة: صبية كما لا يخفى، فالتاء فيهما إنما هي لتأكيد تانيث الجمع كما صرح به الرضي، فقد أفاد أن التاء تأتي لتأكيد تأنيث الجمع إما وجوبا قال: وهو في بناءين: "أفعلة" كأرغفة و"فعلة" كصبية، أو جوازا وهو في ثلاثة أبنية: "فعالة" كجمالة وقد تلزم في هذا التاء كما في حجارة، و"فعولة" كبعولة وقد تلزم كعمومة، والجمع الأقصى كملائكة ولا تلزم. اهـــ المراد منه

وقد تأتي أيضا لتأكيد الوحدة كما في التسهيل، ومثل له أبو حيان بنحو: ظلمة وغرفة ومدينة. قال ناظر الجيش: ولم يتجه لي ما قال. ثم نقل عنه أنه عبر بعضهم عن هذا المعنى بتأنيث اللفظ، لأنه ليس تحته تأنيث معنى ـ كامرأة وقائمة ـ ولكنه للدلالة على أن هذا اللفظ عندهم موضوع موضع المؤنث في الإخبار والإشارة والإضمار وغير ذلك من أحكام التانيث.

وقد تأتي كذلك لإفادة الجمع ـ أي فارقة بين الواحد والجمع في الصفات ـ كسيارة وميارة، فإنهما جمع سيار وميار، لا من أسماء الأجناس لأن التاء لا تفصل الجنس المشتق من واحده. ذكر ذلك أبو حيان استدراكا على المصنف في التسهيل. قال الرضي: وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة بالياء، أو كانت على فعال؛ كقولهم:"خرجت خارجة على الأمير" وقولهم:"ركوب وركوبة" وقولهم:"البصرية" و"الجمالة". قال: والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كما في ضاربة وليس كما في كمء وكمأة، وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة للجماعة تقديرا كأنه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به.اهـ منه باختصار

قوله: "وبالغت"يعني أن التاء تأتي للمبالغة كراوية لكثير الرواية، ولتأكيدها كنسابة وعلامة؛وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة. وقال ثعلب: أنثوا في المدح على معنى "داهية"، وفي الذم على معنى "بهيمة".وهذا لا يطرد، وجمع الفراء بين التعليلين.اهـ من شرح المرادي

وقال الرضي: كأن التاء في هذا القسم للتأنيث،والموصوف المحذوف جماعة إجراء للشيء مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: "أنت الرجل كل الرجل".

تنبيه: قد أدخل شراح التسهيل تاء المبالغة في قوله: (وربما لازمت صفات مشتركة)، وهو ما عقده الناظم قبل في قوله: "وصفات لزمت مشتركات"، فيحيلون هنا على ما هناك؛ لكن عند التأمل يعلم أن مرادهم أن التاءفي الصفات المشتركة تكون للمبالغة ولغيرها، لا أنها ربما لازمتها للمبالغة كما هو ظاهر كلامهم، إذ يلزم عليه أن التاء في نحو: "علامة" لا يجوز إسقاطها فلا يقال "علام" للمبالغة بمجرد الوزن، وليس كذلك قال تعالى: ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ ؛ وعبارة ابن عصفور كما في شرح ناظر الجيش: والتاء في الصفات المشتركة تكون للمبالغة ولغير المبالغة ..إلخ فالظاهر حمل كلامهم على هذا المعنى والله تعالى أعلم.

قوله: "وقد تجيء للنسب" أي وربما تأتي لبيان النسب أي الدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب،كالمهالبةوالأشاعثة والمناذرةوالأزارقة، في النسب إلى المهلب بن أبي صفرة والأشعث بن قيس والمنذر ماء السماء ونافع بن الأزرق ، والمعنى: المنسوبون إلى هؤلاء وإن لم يكن اسم كل واحد منهم المهلب، ولو قيل: "المهالب" لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب لا غير. فالتاء في ذلك كله للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب، لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فحذفت ياء النسب ثم جمع بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء، وإنما أبدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي، وللمبالغة أي لتاكيدها كعلامة ودواري، وفي كونهما يزادان لا لمعنى كظلمة وكرسي. أفاده الرضي

وقيل: التاء في المهالبة ونحوها عوض عن ياء النسب، ولهذا لايجتمعان بل يقال:"المهلبيون" أو "المهالبة".

قوله: "وعاقبت وعربت ..إلخ" أي وعاقبت ياء مفاعيل كزنادقة وزناديق، ولهذا لايجتمعان؛ ويحتمل أن هذه التاء لتأكيد تأنيث الجمع لأنه مكسر. قاله ابن يعيش؛ وربما تأتي للتعريب كموازجة جمع موزج وهو الخف والقياس:"موازج"، وكطيالسة جمع طيلسان، وصوالجة جمع صولجان،وكيالجة جمع كيلج وهو مكيال، فالتاء تدل على أن واحدها عجمي عُرّب اهـ والفرق بين المعرب وغيره: أن العرب إذا استعملت العجمي وخالفت بين ألفاظه، فقد عربته وإلا فلا.قاله في التصريح قال الرضي: وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز الجوارب والموازج.اهـ

وقد عبر المغاربة عن هذا المعنى بأن التاء للعجمة، والمعنى واحد لأن التعريب لا يكون إلا عن عجمة، ومن جعلها للعجمة قصد أن الاسم أصله من لسان العجم فعرب. قاله أبو حيان

وقددخلت التاء هنا أيضا لتأكيد تأنيث الجمع لأنه مكسر، على حد دخولها في حجر وحجارة. قاله ابن يعيش

وقد ذكر ابن عصفور أن التاء قد تأتي دالة على النسب والعجمة كبرابرة، فذكر ذلك أبو حيان ليستدرك به على المصنف؛ قال ناظر الجيش: وهو عجيب فإن المصنف قد ذكر أنها تأتي لكل منهما، فإن التعريب عنده هو الذي يعبر عنه المغاربة بالعجمة كما تقدم قريبا، ولم يقل المصنف إن دلالتها على ذلك مقيدة بانفراد، حتى يقال إنهما إذا اجتمعا لا تدخل المسألة في كلامه.

واعلم أن شرط إفادة التاء للتعريب أو للنسب أن تكون في الجمع الأقصى كما تقدم، والمراد به منتهى الجموع كمفاعل وما وازنها، فلا تقول في جمع فارسي: "فرسة" بل "فرس"، ولا في جمع لجام "لجمة" بل "لجم"، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف. قاله الرضي

تتمة: وربما تأتي التاء أيضا عوضا من فاء كعدة، ومن عين كإقامة، ومن لام كثبة. أو من مدة تفعيل كتزكية. قال في الكافية:

وعِوَضًا من فاء او عين أتت ومن سوى هذين أيضا عوضت

وكذا من ياء الإضافة كما في "يا أبت ويا أمت" فقط. نص عليه الرضي هنا.

قال الأشموني: وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية. قال الصبان:ـ أي للتكثير المجرد عما تقدم ..إلخ يعني ما تقدم للأشموني من معاني التاء، وإلا فإنه لم يجرد من تأكيد الوحدة الذي تقدم لنا عند قول الناظم: "ووكدت أيضا مونثات" نقله عن التسهيل، فقد مثل له أبو حيان بنحو غرفة، وإن لم يتجه ذلك لتلميذه ناظر الجيش؛ ويدل لما ذكرنا قول الصبان متصلا بما سبق: فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة.اهـ فإنه قد تقدم لنا هناك تعبير بعضهم عن معنى تأكيد الوحدة بتأنيث اللفظ. والله تعالى أعلم

وفَصْلُها قُدِّرَ ما لَمْ يَلْزَمِ فَقْدُ نَظِيرٍ فهْوَ لَمْ يُسَلَّمِ

أي وتقدر تاء التأنيث منفصلة ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير. يعني أن انفصال تاء التأنيث هو الأصل فيقدر،وذلك لسقوطها في النسب وفتح ما قبلها في التصغير،ولأنها تزيد على مدلول الكلمة ولا تغير بنية الاسم كثاني جزءي المركب، وأنها لا تلحق بنية الاسم بما فوقها؛ ولكن إنما يقدر انفصالها ما لم يلزم من ذلك عدم النظير إما في الاستعمال كهمزة، فإن التاء ملازمة له استعمالاولو قدر انفكاكه عنها لكان "همز" كحطم، لكن "حطم" مستعمل و"همز" غير مستعمل؛ أو في الوزن كحذرية وعرقوة، فلو قدر سقوط التاء لزم وجدان ما لا نظير له، إذ ليس في كلام العرب "فِعْلِي" ولا "فُعْلُو"؛ أو في الإعراب كشاة، فإنه لو قدر انفصالها لزم وجود اسم معرب على حرفين ثانيهما حرف مد ولين وذلك معدوم لا نظير له، ولا يرد نحو: "ذو" لملازمته الإضافة.

والجِنسُ إنْ كانَ مُبَيَّنًا بِتا واحِدُهُ فَفيهِ وَجْهانِ أَتَى

يعني أن الجنس المبين واحده بالتاء، يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون، فمن لغة أهل الحجاز: ﴿ومن النخل من طلعها قنوان دانية﴾، ﴿والنخل **بَاسِقَاتٍ** لها طلع﴾، ﴿أعجاز نخل خاوية﴾، ﴿والنخل ذات الأكمام﴾،وقرئ: ﴿إن البقر **تَشَّابَهَتْ** علينا﴾؛ ومما جاء

على اللغة الأخرى: ﴿أعجاز نخل منقعر﴾، ونحو:﴿إن البقر **تَشَٰبَهَ** علينا﴾.وعلى ذلك يترتب حكم العدد الواقع عليها، فمن يؤنث يقول: "ثلاث من النخل" ومن يذكر يقول: "ثلاثة".

قوله في الطرة: "التذكير عند التميميين والنجديين" هو من عطف العام على الخاص لأن بني تميم من قبائل نجد.

وقد اجتمع الوجهان في قوله تعالى: ﴿**لَأَكِلُونَ** من شجر من زقوم فمالئون منها البطون **فَشَٰرِبُونَ** عليه من الحميم ﴾. ولجواز الوجهين ذكّر ابن مالك الكلم في قوله: "واحده كلمة"، وأنثه ابن معطي فقال: "واحدها".

قال المرادي: ولما كان اسم الجنس موضوعا لمعقولية الجنس حسن تذكيره باعتبار الجنس، وتأنيثه باعتبار الوحدة تارة نحو: ﴿أعجاز نخل خاوية﴾ والجمعية أخرى نحو: ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾.

قال ناظر الجيش: والإتيان بالتاء في مفرد هذا الجنس واجب ولو كان مسماه مذكرا، ومن ثم قال يونس: إذا أرادوا ذلك قالوا:"حمامة ذكر" و"بطة ذكر" و"شاة ذكر"، إذ لو لم يؤت بالتاء لالتبس الواحد بالجمع.

تنبيه:قد أطلق المصنف جواز اللغتين، وتعقبه أبو حيان بأن من الأجناس ما جاء مذكرا لا غير كالقمح والعنب، ومنها ما جاء مؤنثا لا غير كالبط والنمل.وقال أيضا: إن هذا الحكم ليس في كل جنس مميز واحده بالتاء، ألا ترى أن المصادر أسماء أجناس ويقع التمييز في كثير منها بين المفرد واسم الجنس بالهاء نحو ضرب وضربة، والعرب تذكر مثل "ضرب" ولا يحفظ عن أحد منهم تأنيثه.لكن أجاب تلميذه ناظر الجيش عن الاعتراضين، فقال في الجواب عن الأول: إن المصنف إنما يذكر الحكم العام الشامل لجميع أسماء الأجناس، ولا يلزمه التعرض لكلمات قليلة لم تبلغ أدنى العد بل هذا من وظيفة اللغوي لا النحوي.وقال في الجواب عن الثاني: إن كلام المصنف إنما هو في اسم الجنس الذي له آحاد مخلوقة لأنه هو الذي تقدم له ذكره، فوجب أن تكون "أل" في قوله هنا: "والجنس" للعهد. قال: ولا شك في ظهور هذا.

وذَكَّـــــرُوا مُؤَنَّثًـــــا حَمْــــــلًا عَلَـــــى مَعْنَـــــاهُ والعَكْـــــسُ أَتَـــــى ونُقِـــــلا

فــي كُــلِّ مــا لِلَفْظِــهِ قَــدْ أُسْــنِدا   وَجْهــانِ والحُــرُوفُ فيهــا اطَّــردا

قوله: "وذكروا مؤنثا ..إلخ"يعني أنهم يذكرون المؤنث حملا على المعنى، كقوله: [299]

تــرى رجــلا مــنهم أســيفا كأنمــا   يضــم إلى كشــحيه كفــا مخضــبا

فذكر "كفا" لأنها بمعنى العضو، ودل ذلك على أن المراد بالمعنى هنا ما هو أعم من المدلول المطابقي، لأن العضو أعم من الكف.

قوله: "والعكس أتى" أي وربما يؤنثون المذكر أيضا حملا على المعنى، كقول بعضهم:"أتته كتابي فمزقها" لأنه بمعنى الصحيفة، وكقوله: [300]

يــا أيهــا الراكــب المزجــي مطيتــه   ســائل بــني أســد مــا هــذه الصــوت

لتأويل الصوت بالصحيفة. ومن هذا تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، كقوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾في قراءة من نصب "فتنتهم" خبر "تكن"، فأنث المصدر المنسبك بأن والفعل وهو المخبر عنه لأنه اسم "تكن"، لتأنيث الخبر وهو:"فتنتهم"، وكقوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة) ﴾في قراءة "تكون" بالفوقية ونصب "ميتة"،وكقول الشاعر: [301]

ألم يــك غــدرا مــا فعلــتم بشــمعل   وقــد خــاب مــن كانــت ســريرته الغــدر

قلت: وقد يسهل ذلك أن الخبر المؤنث ولي الفعل في جميع هذه الأمثلة بحيث لم يفصل بينهما ظاهرا، بخلاف ما لو قيل: "كانت الغدر سريرته"، فيحتاج في تجويزه لشاهد وإن اقتضاه إطلاقهم في المسألة. والله تعالى أعلم

قوله: "ونقلا في كل ما للفظه قد أسندا وجهان " أي ونقل الوجهان فيما أسند للفظه كـ"زيد ثلاثي وثلاثية"، التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار الكلمة.

---

[299]- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 174، وروايته : أرى رجلا منكم ، والكامل للمبرد: 74/1، وروايته: أرى رجلا منهم ، قوله: أسيف معناه: أسير والمشهور أنه من التأسف لقطع يده، ذكره المبرد في الكامل.

[300]- البيت من البسيط ، وقائله: رويشد بن كثير الطائي، شرح الأعلم لحماسة أبي تمام: 1/ 158.

[301]- البيت من الطويل، وقائله: أعشى تغلب، أمالي ابن الشجري: 1/ 187.

قوله: "والحروف فيها اطردا" الألف للتثنية أي واطرد الوجهان كذلك في الحروف الهجائية، التذكير: باعتبار الحرف، والتأنيث باعتبار الأداة. وعن الفراء أن تذكير حرف الهجاء لا يجوز إلا في الشعر.

ولاِضطِرارٍ أَنَّثُوا المُذَكَّرا   كطَلْحَةٍ والضدَّ شِعْرًا اذْكُرا

قوله: ولاضطرار أنثوا المذكرا ..إلخ"يعني أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة ربما يؤنث اضطرارا نظرا إلى اللفظ، كقوله: [302]

أبوك خليفة ولدته أخرى   وأنت خليفة ذاك الكمال

قوله في الطرة: "كطلحة قائمة" أي لو وردت في الشعر، فلا ينافي ذلك قوله: "ولاضطرار"، على أن القصد من قول الناظم في البيت: "كطلحة" تقييد المذكر بأن تكون فيه علامة تأنيث لا التمثيل.

واعلم أن ما ظهرت فيه تاء التأنيث ثلاثة أقسام، اقتصر الناظم منها على هذا القسم وهو: ما كان مذكر المعنى، والثاني: ما كان مؤنث المعنى نحو: عائشة فلا يذكر إلا ضرورة، والقسم الثالث: هو ما ليس معناه مذكرا حقيقة ولا مؤنثا حقيقة نحو: خشبة فهذا يؤنث نظرا إلى لفظه فيقال:"خشبة واحدة" مثلا. أفاده المرادي في شرح الألفية

قوله: "والضد" أي الذي هو تذكير المؤنث مدلولا، المذكر لفظا "شعرا اذكرا" كقوله: [303]

يمت بقربى الزينبين كليهما   إليك وقربى خالد و سعيد

وقد مر هذا البيت عند قول الناظم :(وناب عن كلتاهما كلاهما..إلخ).

وفي رواية:"والضد شعرا ذُكِّرا" بتشديد الكاف، فيكون المراد بالضد ضد "طلحة" وهو المذكر لفظا المؤنث مدلولا ، ومعنى "ذكر" عومل معاملة المذكر.

302- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الصحاح، ولسان العرب وتاج العروس (خلف).

303- البيت تقدم الكلام عليه في باب التوكيد.

ولا يخفى أن التأنيث والتذكير في مسألتي البيت إنما حمل عليهما اعتبار اللفظ في الصورتين، بخلافهما في قوله السابق: "وذكروا مؤنثا حملا على معناه إلخ"، وإن صح اعتبار المعنى أيضا في تذكير "الزينبين" أي الشخصين، بل تقدم لنا نقله عن ابن عصفور في شرح بيت الناظم في التوكيد.

وكُلُّ ما خُصِّصَ بِالمُؤَنَّثِ فغالِبًا بالتاء لَمْ يُؤَنَّثِ
ورُبَّما أَتَى كَذاكَ ما اشْتَرَكْ كَلا تَزَوَّجْ عاقِرًا يا مَنْ مَلَكْ

قوله: "وكل ما خصص بالمؤنث ..إلخ"يعني أن الغالب أن لا تلحق التاء الوصف الخاص بالمؤنث، كحائض وطالق وطامث ومرضع وشاة داجن وناقة شارف وريح عاصف، لعدم الحاجة إليها لأمن اللبس، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل: "شخص حائض وطالق"، ولأنها تؤدي معنى النسب أي ذات حيض وذات طلاق؛ علل بالأول الكسائي، لكن رده الرضي بأن هذه العلة غير مطردة في نحو "ضامر وعانس"، وبأنها تقتضي تجرد الفعل أيضا إذا لم يشترك كما في نحو: "حاضت وطلقت" لأن أصل العلة: الاطراد؛ وقد علل بالثاني سيبويه، لكن قال الرضي: إن اتفاقهم على أن التاء تلحقه مع قصد الحدوث دليل على أن العلة غير هذا؛ وقد علل بالثالث الخليل ومن وافقه، لكن قال الرضي: من أين لهم أن المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر إذا قصد به المؤنث لا تدخله التاء؟ بل يقال "نبالة"؛ وكيف صار حكم "نابل" الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث؟ قال: وقوله تعالى: ﴿عيشة راضية﴾، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، وجعلها للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر.اهـ المراد منه

وهذا إذا لم يقصد بها معنى الفعل وهو الحدوث، وأما إن قصد بها معنى الفعل فتلحقها التاء كحاضت فهي حائضة، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿تذهل كل مرضعة عما أرضعت﴾:إن المرضع هي التي من شأنها الإرضاع،

والمرضعة هي الملقمة للصبي ثديها اهـ ومن غير الغالب قوله: (304)

كمرضعة أبناء أخرى وضيعت بني بطنها ذاك الضلال عن القصد

وقوله: (305)

أيا جارتي بيني فإنك طالقه كذاك أمور الناس غاد وطارقه

ويمكن أن يكون هذا مما قصد به معنى الفعل .اهـ وكقوله: (306)

تمخضت المنون له بيوم أنى ولكل حاملة تمام

قوله: "وربما أتى كذاك ما اشترك ..إلخ"بحذف إحدى التاءين من قوله: "لا تزوج"؛ يعني أنه ربما تجردت من التاء الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث، نحو: ﴿امرأتي عاقر﴾،و"رجل عاقر"، و"امرأة جنب، وطاهر، وثيب، وضامر، وأيم".

❁❁❁

304- البيت من الطويل، وهو من قصيدة للعديل بن الفرخ، في حماسة أبي تمام، راجعها مع شرح الأعلم: 1/ 192، الشاهد فيه: اقتران مرضع بالتاء مع أنها وصف خاص بالمؤنث.

305- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 52، وصرح ابن قتيبة في أدب الكاتب، ص: 168، بأنه مما اقترنت به التاء لقصد معنى الفعل.

306- البيت من الوافر، وهو من أبيات للنابغة الذبياني، يقولها في مرض النعمان بن المنذر أولها:

ألم أقسم عليك لتخبرني أمحمول على النعش الهمام

جمهرة أشعار العرب، ص: 78، وليس هذا الشاهد من رواية الأعلم لهذه القطعة في ديوان النابغة، وذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان 81/1 من أبيات نسبها لعمرو بن حسان أحد بني الحارث بن همام.

باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

بجر "جمعهما" عطفا على "تثنية"، ونصب "تصحيحا" تمييزا محولا عن المضاف أي "وتصحيح جمعهما"، أو مصدرا في موضع الحال من جمع أي "مصححا"، أو مفعولا مطلقا من جمع أيضا أي "جمع تصحيح".

وإنما اقتصر على هذين ــ أي المقصور والممدود ــ لوضوح تثنية غيرهما وجمعه؛ قال يس في حواشيه على الألفية: وانظر حكمة الاقتصار على جمعهما تصحيحا وترك جمعهما تكسيرا، فإن كان لوضوحه ففيه على الإطلاق نظر إلا أن يكون تركه لعقده باب جمع التكسير وبسطه فيه؛ ثم نبه على أن ترجمة المصنف المذكورة تناولت جمع الممدود ولم يذكره، لكن أجيب عن المصنف بأنه اكتفى عن ذكره بإحالته حكم الجمع على التثنية، لأن حكمه إذا جمع كحكمه إذا ثني.

وقد تكلم المصنف في التسهيل على هذا الباب في أول الكتاب عند الكلام على إعراب التثنية، وتبعه السيوطي في الهمع قائلا: وإن كان اللائق ذكره هنا.

وسَلِّمَنَّ ما سِوى النّوْعَيْنِ   وشَذَّ الاَلْيانِ مع الخُصْيَيْنِ

قوله: "وسلمن ما سوى النوعين"يعني أنه يسلم من القلب والحذف ما سوى النوعين المذكورين من المقصور والممدود، وهو: الصحيح كرجل وامرأة، والمنزل منزلة الصحيح ــ وهو ما كان آخره ياء أو واو قبلها سكون ــ كظبي ودلو، والمعتل المنقوص كالقاضي؛ فهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير عن حالتها في التثنية.

قوله: "وشذ الاليان ..إلخ" أي وشذ في تثنية "ألية"بفتح الهمزة، و"خصية" بضم الخاء أو كسرها: "أليان" و"خصيان" بحذف تاء التأنيث، قال: [307]

---

[307]- الرجز بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (ألي) وشرح شواهد الإيضاح لابن بري، ص: 404. وقبل البيت:

كأنما عطية بن كعب   ظعينة واقفة في ركب

الوطب: زق اللبن، وارتجاجه: اضطرابه.

تـــــرتج أليـــــاه ارتجـــــاج الوطـــــب ... ...

وقال: [308]

كـــــأن خصـــــييه مـــــن التدلـــــدل ... ...

والقياس:"أليتـان" و"خصـيتان" بإثبـات التـاء. هـذا مـراد النـاظم، لكـن مقتضـى كـلام المصنف في التسهيل وشرحه خلاف ما ذكره، لقوله في المتن: فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل ـ أي نحو: "كساء" و"رداء" ـ أو زائدة ـ أي نحو: "حمراء" ـ لحقته العلامة دون تغيير ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره.وقوله في الشرح: وكذلك استغنوا غالبا بأليين وخصيين عن "أليتين وخصيتين" مع أنهم إذا أفردوا فالغالب أن يقولوا:"ألية" و"خصية"، وقد يقولون "ألي" بمعنى ألية و"خصي" بمعنى خصية، وقد يقال في التثنية: "أليتان وخصيتان".اهـ فإن مفاد كلامه أن الشاذ إثبات التاء لا حذفها؛ وقد نبه على هذا صاحب المواهب.

قلت: لكـن قـول النـاظم في الطـرة: "وقيـل هما تثنيـة ألي وخصـي" يـدل على أنـه بـنى الشـذوذ على القـول بعـدم الاسـتغناء، وإنما هما تثنيـة "أليـة وخصـية" بالتـاء حـذفت منهما شذوذا،ويشهد لذلك قول ابن الحاجب: "وحذفت تاء التأنيث في خصيان وأليان". فإنه على هـذا لم تسـلم تثنيتهما مـن الحـذف كما هـو مـراد النـاظم، وقـد قـال الرضـي: اعلـم أنـه يجـوز "خصيتان وأليتان" اتفاقا، وأما "خصيان وأليان"، فقال أبوعلي: الوجه في ذلك: أنه لما كانتا لا تنفـرد إحـداهما عـن صـاحبتها، صـار لفـظ التثنيـة موضـوعا وضـعا أول علـى التثنيـة، كمـا في: مذروين،وليس "خصية وألية" بمفردين لخصيان وأليان،بل مفرداهما: "خصي وألي" في التقدير، ومثنيا خصية وألية: خصيتان وأليتان؛ وذكر أنه قيل باختصاص حذف التاء منهما بالضرورة، كما قيل:إن "خصيا وأليا" لغتان فيهما وإن كانتا أقل منهما استعمالا.

واعلم أنه قد نبه الشاطبي على أن قول المصنف في الخلاصة: (وما شذ على نقل قصر) ليس بمقصور على تثنية الممدود، بل هو عام في جميع الأقسام: ما ذكره نصا وما ترك ذكره للعلم به.

---

[308]- البيت تقدم الكلام عليه في باب العدد.

ومــــا يُتَـــــمُّ فــــي الإضــــافَةِ أُتِـــمْ   فـي البـابِ ذا ونَقْـصُ مَنْقُــوصٍ حُــتِمْ

محذوف اللام قسمان: قسم يرد في الإضافة فيرد في التثنية، وهو: المنقوص العرفي المنون إذا كان مرفوعا أو مجرورا كقاض، و"أب وأخ وحم" في أفصح اللغات، و"هن" في لغة، وقسم لا يرد في الإضافة فلا يرد في التثنية، نحو: "سنة" و"اسم" و"يد" وما أشبهها فتقول مثلا:"سنتان"لا غير.

فأشار الناظم إلى القسم الأول بقوله: "وما يتم في الإضافة ..إلخ" يعني أن ما يتم في الإضافة من محذوف اللام، أتم في باب التثنية، فتقول:"قاضيان"، و"أخوان"، و"هنوان"، كما تقول:"قاضيك"، و"أخوك"،و"هنوك".

ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: "ونقص منقوص حتم" أي وما ينقص في الإضافة ينقص في التثنيةوسواء حذفت لامه وعوض عنها شيء أم لا،كـ"يد، ودم،وفم،واست،وسنة، وحر،وابن"، فتقول في تثنيتها:"يدان"، و"دمان"، و"فمان" قال الرضي: وإنما لم يقل "فوان" كما قيل "ذوا مال"، لأن "ذو" لازم الإضافة فواوه متحصن من الحذف لأمنه من التنوين بخلاف "فم"، فأجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية.و"استان"، و"سنتان"، و"حران"، و"ابنان"؛ كما تقول في الإضافة: "يده، ودمه، وفمه، واسته، وسنته، وحره، وابنه".

ونَقَصُـــــوا أبًــــا أخًــــا وتَمَّمُــــوا   يَـــــدًا دَمًـــــا كَـــــدَمَوَيْنِ وفَـــــمُ
أُنِيــــــلَ لامُــــــه كــــــذا إثْباتــــا   وقِيــــلَ فــــي ذاتُ ذَواتــــا ذاتــــا

قوله: "ونقصوا أبا أخا" يعني أنه ربما قيل "أبان" على لغة من نقص في الإضافة، قال: (309)

واصـــــرفا الكـــــأس عـــــن الجــــا   هِـــــلِ يحـــــيى ابـــــن حصـــــين

309- البيتان من مجزوء الرمل، وهما من أبيات للفرزدق، أولها:

يــــا خليلـــــي اســـــقياني   أربعــــــا بعـــــد اثنتـــــين
مـــــن شـــــراب كـــــدم الـــــ   جـــــوف يحـــــر الكليتـــــين

لسان العرب (أبي)، ولم أجدها في ديوانه.

لا يـــــذوق اليـــــوم كأســـــا أو يفـــــــدى بـــــــالأبين

و"أخان"، ولم يذكروا له شاهدا.

قوله: "وتمموا يدا دما" أي وربما يتم في التثنية ما لا يتم في الإضافة كيد ودم، ولعله على لغة من قصرهما، كـ"دموين" حكاه الجوهري في الصحاح، و"دميين" قال: (310)

فلـــو أنـــا علـــى جحـــر ذبحنـــا جـــرى الـــدميان بـــالخبر اليقـــين

و"يديين"قال: (311)

يـــديان بيضـــاوان عنـــد محلـــم قـــد يمنعانـــك أن تضـــام وتضـــهدا

قوله: "وفم أنيل لامه ..إلخ" أي و"فم" على أن الميم أصلية ربما أثبت لامه في التثنية كدم، فيقال: "فموان" و"فميان" للاختلاف في لامه حينئذ هل هي واو أو ياء، قال الفرزدق: (312)

همـــا نفثـــا في في مـــن فمويهمـــا علـــى النـــابح العـــاوي أشـــد رجـــام

وقيل: إن لام "فم" ميم لحكاية اللحياني أنه يقال: "فم وأفمام"، والأشهر أن الفم أصله "فوه" بدليل قولهم في الجمع "أفواه" وفي التصغير "فويه" وقولهم "تفوهت"،نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها، فعوض منها الميم لأنها من مخرجها وأخف من الياء؛ وعلى هذا ففي "فموان" الجمع بين العوض والمعوض منه ضرورة، وليس فيه شاهد

310- البيت من الوافر ، وقبله:

لعمـــرك إنـــني وأبـــا ربـــاح علـــى حـــال التكاشـــر منـــذ حـــين

ليبغضـــــني وأبغضـــــه وأيضـــــا يـــــــراني دونـــــــه وأراه دوني

الأبيات لعلي بن بدال بن سليم، والجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة: الشق في الأرض، وقوله: (جرى الدميان .. إلخ)، أراد به ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين، راجعه في خزانة الأدب: 349/3.

311- البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 347/3، وشرح شواهد الشافية: 113/4.

312- البيت من الطويل وقائله الفرزدق، ديوانه ص: 541، وخزانة الأدب: 269/2، وضمير التثنية عائد على إبليس وابنه المذكورين في البيت قبله، والرجام المراجمة بالحجارة واستعاره للمهاجاة.

على إثبات لام "فم"، وقيل:الواو فيه عوض عن الهاء التي هي اللام لخفائها, وعليه فالذي أنيل إثباتا في البيت هو عوض اللام لا اللام نفسها؛ وقد روي كلا الوجهين عن المبرد، لأنه يرى أن الميم بدل من الواو التي هي العين وليست من أصول الكلمة.

واتضح بهذه الأقوال أن للفم أربع مواد: الأولى: "ف و ه" وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق، الثانية: "ف م و" بدليل سماع "فموين"، الثالثة: "ف م ي" بدليل سماع "فميين"، الرابعة: "ف م م" بدليل سماع "أفمام" في الجمع. أفاد ذلك الناظم في شرحه عند الكلام على الأسماء الستة

قول الناظم: "وقيل في ذات ..إلخ" أي وقيل في تثنية "ذات":"ذاتا" على اللفظ، وهو أقيس لقولهم في المذكر:"ذوا مال" لا "ذويا"، قال:[313]

يا دار سلمى بين ذاتي العوج   جرت عليها كل ريح سيهوج

و "ذواتا" على الأصل، وهو الأكثر نحو: ﴿ذواتا أفنان﴾،و﴿ذواتي أكل﴾.

واعلم أن الألف في "ذواتا" هي لام الكلمة انقلبت عن الياء، والواو هي عين الكلمة رجعت إلى أصلها لما تحركت.

فصل

وجَمْـعُ ذي العَقْـلِ مِـنِ ابْـنٍ وأبِ   أخٍ هَـنٍ وذِي بِمَعْنَـى صـاحِبِ

بَنُـونَ مَـعْ أَبِـينَ مـعْ أَخِينـا   هَنِـينَ مَـعْ ذَوِي كَـذا رُوِّيـنا

أورد هذه الأسماء تنبيها على أنها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها،وهي خمسة تكلم عليها وعلى مؤنثاتها، لكن لما لم يكن للأب مؤنث من لفظه ذكر المؤنث الذي يقابله من غير لفظه وهو: الأم. قاله ناظر الجيش

إلا أن ذكر "ذي" لا موضع له هنا،لأنه مما وافق فيه الجمع التثنية، فتقول:"ذوو مال"

313- البيتان من السريع، مشطور موقوف وهما لبعض السعديين أولهما في لسان العرب (عود) ، والثاني في أمالي ابن الشجري: 584/2، والريح السيهوج : الشديدة.

كما تقول:"ذوا مال"؛ ولم يفعل به ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركتها الأصلية كما فعل في التثنية.اهـ من شرح ناظر الجيش

والقياس في هذه الألفاظ موافقتها التثنية، فقياس الجمع في ابن:"ابنون" ك"ابنين" مثنى، لكن لما حذفوا همزة الوصل فتحوا الباء تنبيها على أن أصلها الفتح، وقياس الجمع في "أب" و"أخ" و"هن": "أبوون" و"أخوون" و"هنوون" برد لاماتها كالتثنية، غير أن التصريف اقتضى حذف الواو، كقوله: [314]

كـــريم طابـــت الأعـــراق منـــه فأشـــبه فعلـــه فعـــل الأبينـــا

قال في التنبيه: وأنشده الدماميني: "فعل الأخينا" وهو خلاف ما أطبقوا عليه.

وكقراءة بعض السلف: ﴿نعبد إلهك وإله أبيك﴾ بدليل تبيينه بثلاثة أسماء،وفيه تسمية العم أبا مجازا، لكن يحتمل أنه مفرد مبدل منه إبراهيم معطوفا عليه ولداه، وعليه فقد جعل إبراهيم وحده أبا ليعقوب على سبيل التشريف، فيكون أقل تجوزا لخروج إسماعيل بذلك عن الأبوة وليس في عمود نسبه. قاله أبو حيان

قلت: والقراءة المشهورة وهي: ﴿وإله **ءَابَآئِكَ** ﴾ ترجِّح الاحتمال الأول لأن القراءات يفسر بعضها بعضا.

وكقول الشاعر: [315]

ألم تـــرني مـــن بعـــد هـــم هممتـــه بفرقـــة حـــر مـــن أبـــين كـــرام

---

[314] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف: 97/1.

[315] البيت من الطويل، وقائله: أبو طالب بن عبد المطلب، خزانة الأدب: 295/2، والشاهد في قوله: "من أبين" جمع أب.

وقوله: (316)

كـــــــريم لا تغـــــــيره الليـــــــالي ولا الـــــلأواء عـــــن عهـــــد الأخينـــــا

وقوله: (317)

ولكـــن أخـــو المـــرء الـــذين إذا دعـــوا أجـابوا بمـا يرضـيه في السـلم و الحـرب

وأنشد الفراء: (318)

فقلنــــا أســــلموا إنـــــا أخــــوكم وقـــد برئـــت مـــن الإحـــن الصـــدور

وكقوله: (319)

أريـــد هنـــات مـــن هنـــين وتلتـــوي علـــي و آبى مـــن هنـــين هنـــات

قال المصنف: ولو قيل "حمون" لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع. لكن قال أبو حيان: بل ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه، وجمع "أب وأخ وهن" على "أبين وأخين وهنين" شاذ فلا يقاس عليه.

وفِـــي مُؤَنّـــثٍ بَنـــاتٌ أَخَـــواتْ وهَنَـــــــواتٌ وهَنـــــــاتٌ وذَواتْ

يعني أنه يجمع "بنت وابنة وأخت وهنة وذات" على "بنات"، وتثنيته على "بنتين وابنتين" فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة؛ و"أخوات" برد اللام المحذوف بخلاف التثنية فإنه يقال فيها "أختان"؛ و"هنوات" برد المحذوف خلاف التثنية أيضا؛ و"هنات" بغير رد اللام كما في التثنية، وإنما ذكرها في التسهيل لأنه لو أفرد هنوات بالذكر لألبس.قاله الدماميني،

316- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 97/1، وهو من تمام الشاهد السابق: (كريم طابت الأعراق...) إلخ.

317- البيت من الطويل، وقبله:

ومـا رحـم الأهلـين إن سـالموا العـدى بمجديـــة إلا مضـــاغفة الكـــرب

البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 98.

318- البيت من الوافر، وقائله: العباس بن مرداس، لسان العرب وتاج العروس (أخا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب: 277/3، والشاهد في قوله: (أخوكم) جمع أخ.

319- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب، وتاج العروس (هنو).

أي لأوهم لزوم المخالفة فيها كغيرها، فنبه على أن لها استعمالين: مخالفة وموافقة، وإلا فحذف التاء بانفراده لا يعد مخالفة. قاله صاحب النتائج ؛و"ذوات" بغير رد وجوبا، وفي التثنية الوجهان لقوله قبل:"وقيل في ذات ذواتا ذاتا"

وإنْ تَكُـــــنْ لِغَيْـــــرِ ذِي ذَكَـــــاءِ فَجَمْعُهـــــا بِـــــألِفٍ وتـــــاءِ

هذا مفهوم قوله: "وجمع ذي العقل ..إلخ" يعني أن هذه الألفاظ المذكورة إن كانت لغير العاقل فإنها تجمع بالألف والتاء، تقول:"له علي بنات لبون ذكورا". والمراد بالذكاء هنا مطلق العقل، وإن كان أخص منه. وهذا البيت ساقط من بعض النسخ، قيل: وهو من الكافية استعان به الناظم هنا؛ والذي في المطبوعة في هذا المعنى:

وقـــل ذوات جـــامعَ اســـمٍ صـــدّرا بـــذي لغـــير عـــاقل واشتـــهرا

بنـــات في نحـــو ابـــن عـــرس كلمـــا جمعتـــه جنســـا أتـــى أو علمـــا

قال المصنف في شرحهما: وإذا قصد جمع ما صدره "ذو" و"ابن" من أسماء ما لا يعقل، قيل فيه: "ذوات كذا" و"بنات كذا"؛كقولهم في جمع "ذي القعدة": "ذوات القعدة" وفي جمع "ابن عرس": "بنات عرس"؛ ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم ك"ابن لبون" و"بنات لبون"،وبين العلم ك"ابن آوى".قال: والفرق بين العلم وغير العلم من هذا النوع: الألف واللام فإن قبلهما ثاني الجزأين ك"ابن لبون" فليس بعلم، وإن لم يقبلهما أي ك"ابن آوى" فهو علم.

والأُمَّهـــاتُ فـــي الأُنـــاسِ أَكْثَـــرُ وغَيْـــرُهُمْ بـــالعَكْسِ عَـــنْهُمْ ذَكَـــرُوا

قوله: "والأمهات في الأناس أكثر"يعني أن الأمهات بزيادة الهاء مخالفا للتثنية أكثر في العاقل من "أمات" بدون هاء؛ وكان قياس "أم" أن لا يجمع بالألف والتاء، لأنه من الأجناس المؤنثة بغير علامة كعنز وعناق، لكنهم جمعوه كما جمعوا سماء وأرضا.

ومن ورود "أمات" في الأناس قول الشاعر: (320)

حمـــاة الضـــيم آبـــاء كـــرام وأمـــات فأنجـــد واستغـــارا

320- البيت من الوافر، وقائله: كلثوم بن عياض، شرح المصنف للتسهيل: 99/1.

وقول الآخر: [321]

أولئــــك أمـــاتي رفعـــن منـــابتي إلى يـــافع في ذروة المجـــد صـــاعد

وقد اجتمعا في قوله: [322]

إذا الأمهـــات قـــبحن الوجـــوه فرجــــت الظـــلام بأماتكـــا

قوله: "وغيرهم بالعكس ..إلخ" أي وغير العقلاء بالعكس، فأمات فيه أكثر من أمهات قال:[323]

وأمـــات أطـــلاء صـــغار كأنهـــا دمـــالج يجلوهـــا لتنفـــق بـــائع

ومن ورود "أمهات" في غيرهم قول الشاعر: [324]

قـــوال معـــروف وفعالـــه عقـــار مثـــنى أمهـــات الربـــاع

والخلاف في هذه الهاء هل هي زائدة أم أصلية مذكور في علم التصريف.وقيل:"أمهات" جمع "أمهة" و"أمات" جمع "أم"،ونقل ذلك الفراء عن العرب. قال أبو حيان: فنقل الفراء هذا مخالف لكلام المصنف. أي لأنه لا مخالفة حينئذ بين جمعه وتثنيته.

ورَجِّـــح الجَمْـــعَ فـــالِإفْرادَ فَمـــا ثَنَّـــوْا علـــى الأصَـحِّ فـــي اثْنَـــيْنِ هُمـــا

جُـــزْءَا مُثَنَّـــى خَفَضـــاهُ وجُمِـــعْ مُنْفَصِـــلانِ حَيْثُمـــا لَـــبْسٌ رُفِـــعْ

قوله: "ورجح الجمع فالافراد فما ثنوا ..إلخ" أي يختار لفظ الجمع على الإفراد، والإفراد على لفظ التثنية، في جزءي المثنى المضافين إليه لفظا ومعنى نحو: "قطعت رؤوس الكبشين" ونحو: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾،أو معنى فقط ــ كـ"قطعت الكبشين رؤوسا" أي رؤوسهما

---

[321]- البيت من الطويل، وقائله: عبد الله بن عمرو اللخمي، شرح المصنف للتسهيل: 99/1.

[322]- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 308، والتصريح: 2/ 362.

[323]- البيت من الطويل، وقائله: حميد بن ثور الهلالي، شرح المصنف للتسهيل: 99/1. ولم أجده في ديوانه.

[324]- البيت من السريع موقوف وهو لرجل من بني قريع يرثي يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، حزانة الأدب: 537/2.

لأنه تمييز محول عن المفعول المضاف في الأصل، أو "منهما الرؤوس"لأن "أل" خلف عن الضمير المضاف إليه في المعنى ، ومن هذا قول الشاعر: [325]

رأيت ابني البكري في حومة الوغى كفاغري الأفواه عند عرين

فإن الأفواه غير مضافة في اللفظ وهي في المعنى مضافة، والتقدير: "كفاغري أفواههما" يعني أسدين فاتحين أفواههما عند عرينهما ذابين عن أشبالهما.

فيختار: "رؤوس الكبشين" على "رأس الكبشين"، و"رأس الكبشين" على "رأسي الكبشين".

وقد جعل صاحب التنبيه مثل هذا الحكم في المضافين إلى مثنى وهما كجزأيه؛ ثم قال: ولم أر مثالا للذي كالجزء، وعندي ــ والله أعلم ــ أنه يقال في "نعلي الزيدين" ونحوذلك ما يقال في "رأسي الكبشين".

وخرج بقول الناظم: "جزءا مثنى" نحو: "داري زيديك وثوبي عمريك"، وهذا ما أخرجه في التسهيل باشتراط الإضافة إلى متضمنيهما،لأن الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف؛ وبقوله: "خفضاه" نحو: قطعت الرأسين من الكبشين".

قال ناظر الجيش: وبقي شرط آخر لم يذكره المصنف وهو أن لا يكون لكل من المضاف إليهما من المضاف إلا شيء واحد، إذ لو كان أكثر لالتبس حال الجمع، فإنه لو قيل:"قطعت آذان الزيدين" يريد "أذنيهما" لم يجز لأجل اللبس؛ قال: فأما قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ فقد أجيب عنه بأن المراد أيمانهما، قالوا: وكذلك قرأ ابن مسعود.

قال أبو حيان: ووجه ترجيح الجمع: أن المضاف والمضاف إليه كشئ واحد إذ بينهما اتصال من جهة المعنى، فكرهوا الجمع بين تثنيتين واختير لفظ الجمع، لأنه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى .اهـ .

325- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 105.

قال المصنف: وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف والمراد به حاصل، وجاء الإفراد في الكلام الفصيح كقوله في الحديث: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما» [326]، ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر كقوله: [327]

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترقع

أو في كلام نادر كما زعم يونس أنهم يقولون: "ضربت رأسيهما"، وأنه سمع من رؤبة أيضا.

وجعل ابن الضائع وابن عصفور التثنية مقدمة على الإفراد، وقالا: إن الإفراد أيضا لم يأت إلا في الضرورة أو نادر كلام كقوله: [328]

كأنه وجه تركيين قد غضبا مستهدف لطعان غير تذبيب

وقد اختار أبو حيان تقديم التثنية على الإفراد ــ قائلا: كيف يكون المفرد الذي لم يشارك التثنية في معنى الاجتماع أولى من التثنية التي دلالتها على ما وضعت له بجهة الحقيقة؟ هذا مع كثرة المحفوظ من إقرار التثنية على حالها، بخلاف الإفراد.

قال ناظر الجيش: والظاهر ما اختاره المصنف من تقديم الإفراد، وعليه قراءة من قرأ ــ وهو الحسن ــ ﴿فبدت لهما سوءتهما﴾. قال: وزعم بعض المتأخرين أنه لم يؤت بلفظ التثنية إلا مع الإضافة إلى ضميرها، وسببه أن ضمير التثنية مفرد في اللفظ فكأنه لم يضف إلى مثنى؛ وهذا مما يقوي اختيار المصنف.

ثم هذا إذا لم يفرق المثنى، أما إن فرق فقال ابن مالك أيضا باختيار الإفراد نحو: ﴿على لسان داود وعيسى بن مريم﴾، وفي الحديث: « لما شرح الله صدر أبي بكر

---

326 سنن البيهقي الكبرى 1/ 64

327- البيت من الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، كنوافذ العُبُط: النوافذ: جمع نافذة، الطعنة يكون لها رأسان والعبط، جمع عبيط: شق الجلد الصحيح. شرح أشعار الهذليين: 1/ 40.

328- البيت من الطويل، وقافيته رائية لا بائية ، وهو من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرا، وروايته ... غير منجحر، خزانة الأدب: 272/3، ولم أجد هذه القصيدة في ديوان الفرزدق، الشاهد فيه: إطلاق المثنى في (تركيين) على المفرد.

وعمر»[329]، قال: ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع .اهـ لكن خالفه أبو حيان قائلا: إن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين، فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية، وإن ورد جمع أو إفراد اقتصر فيه على مورد السماع؛ قال: وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة، بل الكلام أو الرسالة فليس جزءا من داود ولا من عيسى.اهـ قال ناظر الجيش: ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف والبعد.

قول الناظم: "على الأصح"أي عند المصنف،فالبصريون لا يقيسون الإفراد، والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية،وابن مالك خالف الفريقين فرجح الإفراد. قاله الدماميني، لكن ذكر صاحب النتائج أن بعض البصريين وافق الكوفيين، فالصواب أن يقول: وجمهور البصرية لا يقيسون.

فائدة: قال ابن هشام: تجب التثنية في نحو: [330]

... ... وكلا أنفيهما رابي

لأن"كلا" لا تضاف إلى الواحد و لا إلى الجمع. لكن بحث في ذلك الدماميني قائلا: إنه لا يظهر وجه للمنع، فلم لا يجوز إضافة "كلا" إلى الجمع المراد به اثنان مجازا ، كما جاز "كلانا"، و"كلا ذلك" في قوله: [331]

... ... وكلا ذلك وجه وقبل

وأجاب صاحب النتائج بأنه قد يكون المانع التنافي اللفظي والقبح الصوري بين "كلا" والجمع المراد به ذلك.

قول الناظم: "وجمع منفصلان ..إلخ"أي وربما جمع المنفصلان ــ وهما ما ليسا جزئين ولا كجزئين كالدرهمين ــ إن أمن اللبس،كما ورد في الحديث: «ما أخرجكما

---

[329]- الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، رقم: 4986.
[330]- البيت تقدم الكلام عليه.
[331]- البيت تقدم الكلام عليه.

من بيوتكما» [332]، و«إذا أخذتما مضاجعكما»[333]، و«هذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر»[334] ،و«كر حمزة وعلي فضرباه بأسيافهما»[335]؛ ويقاس على ذلك عند الفراء.

أما إذا لم يؤمن اللبس فلا يوضع الجمع موضع التثنية، نحو: "قبضت درهمي الزيدين"، كما أن الإفراد ممنوع في المنفصلين ولو مع أمن اللبس. انظر الدماميني

ومـا لِهـذا الجَمْـعِ فِيـهِ يُعْتَبَـرْ   مَعْنـاهُ و اللفْـظُ وكُـلٌّ اشْـتَهَرْ

يعني أن مطابقة ما لهذا الجمع من ضمير و خبر و حال ونعت، لمعناه أو لفظه جائزة. فالأول كقوله: [336]

قلوبكمـا يغشـاهما الأمـن عـادة   إذا منكمـا الأبطـال يغشـاهم الـذعر

فقال "يغشاهما" رعاية للمعنى، وكقوله: [337]

رأوا جـبلا هـد الجبـال إذا التقـت   رؤوس كبـيريهن ينتطحـان

والثاني كقوله: [338]

خليلـي لا تهلـك نفوسـكما أسـى   فـإن لهـا فيمـا بـه دهيـت أسـى

فقال "لها" و"دهيت" رعاية للفظ، ولو اعتبر المعنى لقال:"لهما ودهيتا"؛ و"أسى" الأول مفتوح الهمزة معناه الحزن، والثاني بضم الهمزة جمع أسوة.

قال الدماميني: وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسألة، بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه.

332- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الأشربة ، رقم: 5313.
333- الحديث تقدم تخريجه.
334- الحديث أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، رقم: 2318 وأحمد 4/ 599
335- أورده ابن هشام في سيرته انظر الروض الأنف 67/3 وابن كثير في البداية والنهاية 273/3
336- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 107.
337- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 631.
338- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 108.

كـــالعَيْنِ جـــاءَ بَـــدَلَ المُثَنَّـــى وغَيْــــــرُه عاقَبَــــــهُ كإنَّــــا

قوله: "كالعين جاء بدل المثنى" الكاف اسم بمعنى "مثل" مبتدأ خبره "جاء" و"بدل" حال؛ يعني أن الإفراد يقع موقع التثنية في كل اثنين مزدوجين لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ وذلك كالعينين والحاجبين والخفين والنعلين، وسواء كانا جزئين أو غير جزئين أضيفا أم لم يضافا؛فتقول: "عيناه حسنة"، و"عينه حسنتان"، و"عينه حسنة"، والأصل: "عيناه حسنتان"؛ وظاهر كلام المصنف أنه مقيس، وزعم بعضهم أنه غير مقيس. فمن الأول: **(339)**

لمـــــــن زحــــــــــلوقة زُلُّ بهـــــا العينــــــان تنهــــــل

لم يقل "تنهلان"، ومن الثاني: قوله: (340)

وعـــــين لهـــــا حـــــدرة بـــــدرة شـــــقت مآقيهمـــــا مـــــن أُخــــرَ

وقوله: (341)

إذا ذكــرت عيــني الزمــان الــذي مضــى بصــــحراء دمــــخ ظلتــــا تكفــــان

ومن الثالث: (342)

ألا إن عينـــا لم تجـــد يـــوم واســـط عليـــك بجـــاري دمعهـــا لجمـــود

ومن الرابع: (343)

وعينـــان قـــال الله كونـــا فكانتـــا فعـــولان بالألبـــاب مـــا تفعـــل الخمـــر

339- البيت من الهزج، وقائله: امرؤ القيس، خزانة الأدب: 278/3، ومقام زُلٌّ: يُزلُّ فيه.

340- البيت من المتقارب، وقائله: امرؤ القيس: مختار الشعر الجاهلي: 111/1، خزانة الأدب: 278/3. والشاهد في قوله: (مآقيهما): رد ضمير المثنى على (عين).

341- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 278/3.

342- البيت من الطويل، وقائله: أبو عطاء السندي في رثاء ابن هبيرة ، أمالي القالي، ص: 259.

343- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 218، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 619/2، وقبله:

لهـــا بشـــر مثـــل الحريـــر ومنطـــق رخـــيم الحواشـــي لا هـــراء ولا نـــزر

قوله: "وغيره عاقبه كإنا" أي وغير المفرد الملازم للنظير ربما عاقب المثنى؛ يعني أنه قد تقع المعاقبة بين الإفراد والتثنية في غير ما تقدم الكلام عليه وهو الذي يستغني عن نظيره من التثنية؛ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إنا رسول رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾، ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيد﴾، فقد وقع هنا المفرد موقع المثنى، قال أبو حيان: وشبيه به قول حسان: [344]

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ... ـود ما لم يعاص كان جنونا

ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر: [345]

إذا ما الغلام الأحمق الأم سافني ... بأطراف أنفيه استمر فأسرعا

أي "أطراف أنفه"على حد: ﴿صغت قلوبكما ﴾

قال الدماميني: ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات .اهـ منه

وقد بسط الكلام في تأويل هذه الشواهد أبو حيان في شرحه، فمنها: أن الرسول في الآية الأولى بمعنى الرسالة، فإذا كان كذلك كان من باب: "الزيدان خصم"، وإمكان أن يكون "قعيد" مما يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كصديق في الآية الثانية، واحتمال الحذف في قول الشاعر: إن شرخ الشباب ..إلخ، والتعبير بالأنفين في قول الآخر "بأطراف أنفيه" عن ثقبتي الأنف على سبيل المجاز.

وأَوْقَعُوا مَوْقِعَ أفْعِلْ أفْعِلا ... ونَحْوِهِ كمِثْلِ يا زَيْدُ صِلا

يعني أنه يقع "افعلا وتفعلان" موقع "افعل وتفعل"، والمعنى أنه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الأمر ونحوه وهو المضارع؛ فيقع "افعلا" موقع "افعل" ويقع "تفعلان" موقع "تفعل"؛ ومن الأول أي الأمر قول الحجاج:"يا حرسي اضربا عنقه"، وقول امرئ القيس: [346]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... ...

344- البيت من الخفيف، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 264.

345- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل: 1/ 110، وروايته: استمر مقارعا.

346- البيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 30.

وعلى هذا خرجه ابن جني، قال أبو حيان: ويؤيده قوله بعده: [347]

أحـــار تـــرى برقـــا يريـــك وميضـــه ... ...

قال في النتائج: وهو بعيد، لبعد ما بين المستدل به وعليه؛ فالأجود الاستدلال بقوله إثره بعد بيت: [348]

تـــــرى بعـــــر الآرام في عرصـــــاتها ... ...

وكقوله تعالى: ﴿ألقيا في جهنم﴾؛ ومنه مثال الناظم: "يا زيد صلا" وإن كان احتمال أن الألف بدل من نون التوكيد ظاهرا، لكن الشأن لا يعترض المثال.

ومن الثاني أي المضارع قول الشاعر: [349]

فـــإن تزجـــراني يـــابن عفـــان أنزجـــر   وإن تـــدعاني أحـــم عرضـــا ممنعـــا

فـ"تزجراني" واقع موقع "تزجر"، و"تدعاني" واقع موقع "تدعني".

قال المصنف: والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار. قال المرادي: وما أجاز من خطاب الواحد بضمير الاثنين ذهب إليه ابن جني والمازني والبغداديون.

وقدذكر أبو حيان تأويلات في هذه الشواهد، كاحتمال أن الألف في "قفا نبك" بدل من نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف، وأن نداء الواحد في "يا ابن عفان" لا يمنع خطاب التثنية في قوله: "فإن تزجراني"كما تقول: "إن تضربوني يا زيد أغضب"، وأن الخطاب في الآية للملكين أي السائق والشهيد.

قال ناظر الجيش: ولا يخفى أن ما ذكره المصنف في هذه الشواهد أقوى مما ذكره الشيخ وأولى.

347- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 38.

348- البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 30/1.

349- البيت من الطويل، وقائله سويد بن كراع العكلي، شرح شواهد الشافية 484/4.

وقَـــدَّرُوا تَسْـــمِيَةَ الجُـــزْءِ بِكُـــلْ   فـــالجَمْعُ فـــي مَكـــانِ غَيْـــرِهِ جُعِـــلْ

يعني أنه تقدر تسمية جزء بكل، فيقع الجمع موقع واحده نحو:"شابت مفارقه" وإنما للإنسان مفرق واحد وهو وسط الرأس، وقوله:

... ...   تمـــد للمشـــي أوصـــالا وأصـــلابا

وموقع مثناه، نحو: "عظيم المناكب والمشافر والحواجب والوجنات" وإنما للإنسان منكبان وحاجبان ووجنتان.

وقد تقع التثنية موقع المفرد كما في قوله: [350]

عشـــية ســـال المربـــدان كلاهمـــا   ... ...

وإنما هو مربد واحد. قاله الدماميني، ورده صاحب النتائج بأن المقصود في البيت معنى التثنية، كما يدل عليه التأكيد بـ"كلا" المانع من إرادة الواحد كما لا خفاء به.اهـ

قلت: وقد قال الجوهري إنه عنى به سكة المربد بالبصرة والسكة التي تليها من ناحية بني تميم، جعلهما المربدين كما يقال الأحوصان وهما الأحوص وعوف بن الأحوص. قال في اللسان: وقد يجوز أن يكون سمي كل واحد من جانبيه مربدا.

ولا يقاس شيء من هذا. قال في الهمع: فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر؛ قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات.

والفاء في قول الناظم: "فالجمع في مكان ..إلخ" هي الفصيحة لإفصاحها عن شرط محذوف، أي إذا تقرر ذلك فالجمع .. إلخ

350- تمامه: (عجاجة موت بالسيوف الصوارم) البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 620.

جمع التكسير

قال الأشموني: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا؛ فالتقدير إما بزيادة كصنو وصنوان،أوبنقص كتخمة وتخم، أو تبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب، أو بهن كغلام وغلمان. وقد نظم أمثلة هذه التغييرات من قال:

صِنوانٌ التُّخَمُ والأُسْدُ الرِّجالْ رُسْلٌ وغِلْمانٌ لِتغيرٍ مِثالْ

ولم يبق من أنواع التغيير الظاهرة إلا اجتماع الزيادة والنقص بدون تبديل شكل، فلم نظفر له بمثال.

قول الأشموني: (كصنو وصنوان) أي على لغة كسر الصاد، ويجوز ضمها وبه قرأ حفص على رواية القواس عنه في قوله تعالى: ﴿وزرع ونخيل صنوانٍ﴾، قال ابن مجاهد في كتاب السبعة: ولم يقله غيره عن حفص.

قال يس في حاشيته على التصريح: وينظر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أم لا.

قال الأشموني: وإنما قلت "بصورة تغيير" لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. قال: والتغيير المقدر في نحو: فلك، ودلاص، وشمال بالكسر للخليقة، وهجان، وعفتان للقوي الجافي؛ فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والجمع، ومذهب سيبويه أنها جموع تكسير، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع؛ ففلك مفردا كقفل ــ أي في أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية ــ وجمعا كبدن، وعفتان مفردا كسرحان وجمعا كغلمان، وكذا باقيها.اهـ المراد من كلام الأشموني أي ودلاص وشمال وهجان في حالة الإفراد نظير لجام، وفي حالة الجمع نظير كرام.

قال الصبان: وحكى ابن سيده "ناقة كناز ونوق كناز" أي مكتنزة اللحم، وزاد ابن هشام إماما تقول: "هذا إمام وهؤلاء إمام وهذان إمامان"، فتكون الألفاظ سبعة.

وقد مثل الشاطبي في شرح الألفية للفلك مفردا بقوله تعالى: ﴿في الفلك المشحون﴾ وجمعا بقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾.

ودعا سيبويه إلى كون هذه الألفاظ جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب:أنهم ثنوها فقالوا"فلكان و دلاصان"، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو "جنب" مما اشترك فيه الواحد وغيره، حين قالوا:"هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب"؛ فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر وجود التثنية وعدمها؛ وعلى هذا مشى ابن مالك في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل فقال: والأصح كونه ــ يعني باب "فلك" ــ اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير.أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع. قاله الدماميني

تنبيه:لا يرد على التعريف المذكور لجمع التكسيرنحو:"جفنات" و"مصطفين" فإن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية قاله الأشموني، قال الصبان: أي لأنك لو قلت "جفنات"بسكون الفاء و"مصطفيين" لتحققت الجمعية أيضا؛ لكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير.

وما عَلى أكْثَرَ مِنْ إثْنَيْنِ دَلْ وواحِدًا مِنْ أَصْلِ لَفْظٍ لَمْ يَنَلْ
فذاكَ جَمْعُ واحِدٍ يُقَدَّرُ إنْ كانَ ذا وَزْنٍ بِجَمْعٍ يَقْصُرُ
أوْ غالِبٍ فيهِ و إلاّ فَهْوَ قَدْ سُمِّيَ بِاسْمِ الجَمْعِ فيما قَدْ وَرَدْ

قال في التسهيل: كل اسم دل على أكثر من اثنين ولاواحد له من لفظه فهو جمع مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه وإلا فهو اسم جمع. فمثال ما جاء على وزن خاص بالجمع:"عباديد"و"شماطيط" للقوم الذاهبين من كل وجه، فهما جمع "عبديد وشمطيط" مقدرين لم تستعملهما العرب، وإنما قدر له واحد لأنه وزن خاص بالجمع.وأما "مغافر"ــ وقد يقال "مغافير" ــ لشيء ينضحه الثمام كالعسل له ريح كريهة، روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ شرب عند حفصة عسلا فتواصينا أن نقول له: «أكلت مغافير»[351]، فإنه علم منقول من الجمع أي لمغفر كمنبر أو "مغفر ومغفور" بضم الفاء والعين

[351] الحديث أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، رقم: 3691

أو "مغفر ومغفير" بكسرهما، وقد يقال فيه: "مغاثر ومغاثير" بالثاء. وهذا بالغين المعجمة وإهمال صاحب العين لها تصحيف كما في المزهر للسيوطي، أما "معافر" بإهمال العين ففي المصباح ما نصه: قيل هو مفرد على غير قياس مثل "حضاجر" فتكون الميم أصلية، وقيل هو جمع "معفر" سمي به معافر بن مر فتكون الميم زائدة، وينسب إليه على لفظه فيقال: "ثوب معافري"، ثم سميت القبيلة باسم الأب وهي حي من أحياء اليمن، قالوا: ولا يقال "معافر" بضم الميم.

وأما"حضاجر" للضبع فمنقول من الجمع كذلك أي من جمع "حضجر" بكسر الحاء وفتح الضاد لمنتفخ البطن واسعه، وكأن كل جزء من بطنها حضجر لكبر بطنها. وأما سراويل فأعجمي، وقيل جمع سروالة قال: [352]

عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف

ومثال ما جاء على وزن غالب في الجمع: "أعراب"،وليس بجمع عرب على الصحيح لأن الأعراب خاص بسكان البادية والعرب أعم والمفرد لا يكون أعم من الجمع، وإنما هو جمع واحد مقدر لا اسم جمع،وذلك لأنه على زنة "أفعال" وهو غالب في الجمع، وفي الفرد نادر كقولهم:"برمة أعشار" أي مكسرة قطعا، على أن من النحاة من لا يثبت لمفرد زنة "أفعال"، ويجعل قولهم "برمة أعشار" من وصف المفرد بالجمع تنزيلا للأجزاء منزلة آحاد الجمع؛وقد استدل على ثبوته بقول العرب "أستار" وهو اسم لبعض أيام الأسبوع. قاله ناظر الجيش

والصواب جعل الوزنين لازمين إن اعتد بتأويل ما سمع، أوغالبين إن لم يعتد به،فلا فرق بينهما.

فإن لم يكن الاسم الدال على أكثر من اثنين على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، فهو اسم جمع نحو: "قوم و رهط" والواحد: رجل، و "إبل" والواحد: جمل أوناقة.

قول الناظم: "من إثنين" بقطع الهمزة للوزن.وقوله: "يقصر" بضم الصاد أي يخص.

352- البيت من المتقارب، وقائله: مجهول، وقيل: مصنوع، العيني: 350/4، وخزانة الأدب: 113/1.

وإنْ يَكُـــــنْ واحِـــــدَه مُوافِقــــا   فـــي اللفْـــظِ دُونَ هَيْئَـــةٍ ووافَقَـــا
دَلالـــةً فـــي عَطْـــفِ مِثْلَيْـــه عَلَيْـــهْ   فـــالجَمْعُ إنْ لَـــمْ يَـــكُ مَنْسُـــوبًا إلَيْـــهْ
بِـــــلا تَغَيُّـــــرٍ بِـــــأنْ يَكُـــــونَ ذا   وَزْنٍ يُـــرَى فـــي الجَمْـعِ فـادْرِ المَأْخَـذا

قوله: "وإن يكن واحده موافقا في اللفظ ..إلخ"يعني أنه إن يكن الاسم الدال على أكثر من اثنين له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع؛ نحو: "رجل ورجال" فإنهما متوافقان في أصل اللفظ ومختلفان في الهيئة، ولو قلت: "رجل ورجل ورجل" لوافق "رجالا" في الدلالة على التعدد.

قوله: "في اللفظ" أي حروفه الأصلية، خرج نحو: "قوم" فإن له مفردا وهو "رجل" لكنهما لا يتوافقان في الحروف؛ وقوله: "دون هيئة" خرج من ذلك نحو:"فلك وجنب ودلاص وعفتان" فإنه يقع على الواحد وغيره بلفظ واحد.هكذا قال المصنف، لكن نظر فيه أبو حيان قائلا: إن المصنف قد حكم في هذا الفصل على نحو "فلك" بأنه جمع ــ وإن كان قد اختار بعد أنه اسم جمع ــ فكيف يخرجه من حد الجمع بقوله: "دون هيئة"؟ قال ناظر الجيش: ويجوز أن يقال: إنه احترز بذلك من جمع التصحيح نحو "مسلمين وهندات"، فإنه يصدق عليه أن له واحدا يوافقه في أصل الحروف وليس هو بجمع التكسير، لأن ذلك الواحد يوافق في الهيئة أيضا. وقوله: "ووافقا دلالة في عطف مثليه عليه"خرج به نحو:"قريش" فإن مفرده "قرشي"، ولو عطف على هذا المفرد أمثاله فقيل "قرشي وقرشي وقرشي" لكان دالا على جماعة منسوبين إلى قريش، وليس مدلول "قريش"جماعة منسوبين إلى قريش فلا يكون جمعا لقرشي،وهذا بخلاف "رجال" فإنه جمع "رجل". قاله أبو حيان، قال ناظر الجيش: ومقتضى كلامه أن قريشا لا دلالة له على آحاد، وهو غير ظاهر فإن نسبة "قرشي" من قريش كنسبة رومي من روم، والتمييز بين الواحد وجنسه حاصل فيها بياء النسب فهو اسم جنس، وإذا كان كذلك وجب أن يدل على آحاد، وآحاده إنما هي "قرشي وقرشي وقرشي" فمدلول "قريش" على هذا قرشيون. قال: ثم إن لازم كلام الشيخ أن اسم الجنس لا يصح في واحده عطف أمثاله عليه، وكلام المصنف يقتضي صحة ذلك لدلالة كلامه على أن اسم الجمع

والجنس مشتركان مع الجمع في الدلالة عند عطف أمثاله عليه، وإذا كان كذلك فكيف يقال: إنه احترز بقوله: "وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه" عن نحو "قريش"، وقد تبين أنها اسم جنس.اهـ بخ

قوله: "إن لم يك منسوبا إليه بلا تغير" أي إن يك منسوبا إليه بتغير بحذف النافيين، كما قيل:

قاعـــــدة النفيـــــين إن تكـــــررا حـــذفهما منطـــوق قـــول قـــد جـــرى

وحـــــذف أوّلٍ فقـــــط مفهـــــوم فـــافهم فـــذا القـــول هـــو المعلـــوم

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جسدا لا ياكلون الطعام﴾.

يعني أن الاسم المذكور إنما يكون جمعا إذا كان يتغير لفظه في النسب، لأن الجمع إنما ينسب لواحده كما سيأتي نحو "كتابي" في النسب إلى "كتب"، فإن لم يتغير لفظه عند النسب نحو:"ركبي وصحبي" في النسب إلى ركب وصحب، فهو اسم جمع.

قوله: "بأن يكون ذا وزن يرى في الجمع .. إلخ" يعني أن المنسوب إليه بالتغيير هو الذي له وزن موافق لأحد أوزان الجموع المعروفة، فالباء في قوله "بأن يكون" للتصوير، لكن هذا بشرط أن لا يغلب ذلك الوزن على بعض مدلولاته،كأنصار فإنها في الأصل جمع ناصر وغلبت على أنصار النبي ﷺ، وكالأبناء لقوم آباؤهم من الفرس وأمهاتهم من أهل اليمن،وكأنبار وهم قبائل من بني سعد مناة؛ فالنسبة إليها: أنصاري وأبناوي وأنباري.

تنبيه:الظاهر أن المستفاد من القيدين في قول الناظم هنا: "وأن يكون ذا وزن يرى في الجمع" وفي قوله الآتي: "وهو إذا في وصفه وفي خبر .. إلخ" معنى واحد، فإنه متى خالف الاسم المذكور أوزان الجموع لزم أن يكون مساويا للواحد في الأمور التي ذكرها، فليس ثم اسم ليس على أوزان الجموع إلا وهو يوافق الواحد في هذه الأمور الثلاثة، فإن جعلناهما قيدين مستقلين لزم وجود ما يخالف أوزان الجمع ولا يوافق الواحد فيما ذكر. قاله ناظر الجيش

وَهْـــوَ إذا فـــي وَصْـــفِهِ وفـــي خَبَـــرْ يُوافِـــقُ المُفْـــرَدَ مِـــنْ دُونِ حَـــذَرْ

أَوْ مِيـــزَ عَـــنْ فَـــرْدٍ بِنَـــزْعِ يـــا النَّسَـــبْ أَوْ تـــاءِ تَأْنِيـــثٍ وتَـــذْكِيرٌ غَلَـــبْ

فاسْـــمًا لِجَـــنْسٍ أَوْ لِجَمْـــعٍ يُـــدْعَى إنْ كـــانَ هَكَـــذا ولَـــيْسَ جَمْعـــا

يعني أن الاسم الدال على أكثر من اثنين المنسوب إليه بلا تغير إذا كان في وصفه وفي خبره يساوي المفرد دون قبح،نحو: "ركب" تقول:"هذا ركب سائر" كما تقول:"راكب سائر"؛ أو ميز عن مفرده بنزع ياء النسب نحو:"روم ورمي، وترك وتركي"؛ أو ميز عن مفرده بنزع تاء التأنيث مع غلبة التذكير نحو:"تمر وتمرة، وسفين وسفينة"؛ فهو اسم جمع أو اسم جنس وليس جمعا؛ فقوله: "وهو" أي الاسم الدال على أكثر من اثنين؛ وقوله: "دون حذر" أي قبح احترازا من نحو قولهم: "الرجال قائم" فإنه قبيح، بخلاف نحو: ركب فإنك تقول: "الركب سائر" كما تقول: "الراكب سائر"؛ قال أبو حيان: وكلام سيبويه وكلام الفارسي يقتضيان خلاف ذلك،قال الفارسي: لا يجوز "صحبك خرج ولا قومك ذهب" إلا في الشعر أو نادرا، لأنه بمعنى الجمع فصار بمنزلته؛ وقال سيبويه: "القوم" وصفته لا يجيء إلا على المعنى، ولا تقول: "قوم ذاهب" قال الخضراوي: وهذا هو الأصل، قال تعالى: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾.

وفي بعض النسخ بدل هذا الشطر: (موافقا لفرده دون حذر)، وعلى هذه الرواية شرح صاحب التنبيه، وقال إن "موافقا" خبر "كان" المقدرة بعد "إذا" شرطا لها.

قوله: "وتذكير غلب" جملة حالية أي و الحال أن التذكير غلب في المميز بنزع تاء التأنيث منه،ومن ثم حكم سيبويه بالجمع على التخم والتهم؛ لأنا نقول: "هذه التخم وهذه التهم" بالتانيث في اسم الإشارة، ولا نقول: "هذا التخم".

قوله: "فاسما لجنس أو لجمع ..إلخ" فاسم الجمع هو غير المميز بما سبق ذكره، واسم الجنس هو المميز المذكور. قوله: "وليس جمعا" أي خلافاللأخفش في "طير وصحب وركب" ونحوها، فقال: إنها جمع راكب و طائر وصاحب،ويرده أنها ليست من جموع القلة لأنها محصورة، ولا من جموع الكثرة لأنها تصغر على لفظها، فيقال:"ركيب وصحيب" قال: (353)

353- الرجز لأحيحة بن الجلاح، وقبله:

بنيت بعد مستظل ضاحيا — بنيته بعصبة من حاليا

والشر مما يتبع القواضيا — ... ...

شرح شواهد الشافية، ص: 150.

...   .   أخشى ركيبا ورجيلا عاديا

وجموع الكثرة لا تصغر لأن التصغير ينافي الكثرة.

قلت: كذا قالوا وفي هذا التعليل عندي على إطلاقه نظر، لأن التصغير غير مقصور الفائدة على تقليل الكمية بل قد يرجع للكيف كتحقير الشأن، فلا يمتنع التصغير في ما يدل على الكثرة بهذا الاعتبار؛ بل ينبغي أن يكون المانع من ذلك لفظيا وهو التنافر الظاهر بين صيغتي التصغير وجمع الكثرة، ويشهد لهذا قول المصنف في التسهيل عند ذكره لتصغير ما دل على جمع من باب التصغير: ولا يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من الآحاد خلافا للكوفيين، بل مع الرد إلى تكسير قلة (أي مثل فلوس تصغيرها أفيلس) أو تصحيح مفرد المذكور إن كان لمذكر عاقل مطلقا (أي سواء كان المفرد مما يجمع بالألف والنون كزيد أم لا كغلام، فيقال في تصغير "غلمان": غليمون) وإلا (أي بأن كان لمذكر غير عاقل كدراهم أو لمؤنث كجوار ورسائل) فجمع تصحيح الإناث مطلقا. أي سواء كان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء كمفرد جوار أم لا كمفرد دراهم، فيقال: دريهمات وجويريات ورسيلات. فهذا صريح في أن المانع من تصغير جموع الكثرة لفظي لا معنوي وإلا لم يحتج إلى هذا التفصيل. والله تعالى أعلم

ثم رأيت ناظر الجيش صرح بهذا فقال: أما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه لأن الصيغتين متنافيتان وضعا فلا يجمع بينهما.

وقد رد الزجاج قول الأخفش في نحو: "ركب" بأن الجمع لا يكون أخف من المفرد، ويرده "حمر" في أحمر وحمراء؛ ووافق الفراء الأخفش في كل ما له واحد موافق في أصل نحو: تمر وغمام، ويرده وصفه بالمفرد نحو ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل ٱلصَّٰلِحُ يرفعه﴾، ﴿كأنهم أعجاز نخل منقعر ﴾، ﴿ والسحاب المسخر بين السماء والأرض ﴾، ﴿جراد منتشر﴾،وقد اجتمعا في قوله: (354)

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت   إلى حمام شراع وارد الثمد

ومن قال "واردي" بالياء فمخطئ.

354- البيت من البسيط، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه، ص: 29.

فائدة: قد ميز بدر الدين بين الثلاثة ــ أي الجمع واسم الجمع واسم الجنس ــ بأمر معنوي ذكر ذلك في شرح الألفية عند قول المصنف: (وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع ..إلخ) فقال: الاسم الدال على أكثر من اثنين ثلاثة أضرب: جمع، واسم جنس، واسم جمع؛ وذلك لأن الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل: إما أن يكون موضوعا للآحاد المجتمعة، دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو الجمع كرجال وأبابيل؛وإما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه فهو اسم الجمع كركب وقوم؛ وإما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية والجمعية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه، فهو اسم الجنس وهو غالب ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، كثمر وثمرة وكمأة وكمء.اهــ كلام ابن المصنف باختصار، لكنه نظر فيه ناظر الجيش من وجوه تنظر في شرحه.

ومــا عَلَــى فَــرْدٍ وجَمْــعٍ يَقَــعُ   ولَــمْ يُثَنُّــوهُ فَــذاكَ أَجْمَعُــوا
أنْ لَــيْسَ بِــالجَمْعِ ومَهْمَــى ثُنِّيــا   فَلْيُــدْعَ بِاسْـمِ الجَمْـعِ فيمـا انْتُقِيـا

قوله: "وما على فرد وجمع يقع ولم يثنوه ..إلخ"يعني أن ما يأتي مفردا وجمعا ولا يثنى، فليس بجمع في حال دلالته على أكثر من اثنين بإجماع النحاة، كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو: "الزيدان عدل"، وصفة نحو: "مررت برجلين عدل"، وحالا نحو:"جاء الزيدان عدلا"؛ ونحو "جنب" في الأفصح فيقال أيضا: "رجلان جنب"، ونقل بعض أهل اللغة أنه يثنى فيقال: "جنبان" ويجمع فيقال:"أجناب" فهو حينئذ مثل "فلك".

قوله: "ومهما ثنيا ..إلخ" أي وأما إن ثني كفلك ودلاص وهجان، فإنها تقع على الواحد والجمع قال تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾، وقالوا: "درع دلاص، ودروع دلاص"، و"ناقة هجان ونوق هجان"، و نحو: "شمال" للخليقة ومن وقوعها جمعا قوله:[355]

---

[355] البيت من الطويل، وهو من قصيدة لعبد يغوث الحارثي. خزانة الأدب: 314/1، الشاهد عند قوله: (من شماليا) حيث استعملت (شمال) اسم جمع بدليل دخول (من) التبعيضية عليها.

ألم تعلمـــــا أن الملامـــــة نفعهـــــا قليـــل ومـــا لـــومي أخـــي مـــن شماليـــا

بدليل "من"؛ فالأصح كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير. قاله في التسهيل، فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع، ونظير هذا الاشتراك: "الإنسان" وضع للشخص ولجزئه وهو إنسان العين؛ وقوله:"مستغنيا عن تقدير التغيير" أي وجه اختيار كونه اسم جمع أنه لا يحتاج إلى تقدير التغيير، وأما على كونه جمعا فيحتاج إلى تقدير التغيير وهو تكلف وخلاف الأصل؛ فاختار هنا أن "فلكا" وأخواته أسماء جموع، وأن لا تغيير فيها مقدر لكونه تعسفا لا باعث عليه، فهو إذ ذلك من باب المشترك بين المفرد والجمع،وقيل: هي جموع تكسير مقدرة التغيير وهو رأي سيبويه والخليل و أكثر النحاة، وكلام المصنف في أول الكتاب على اختيار هذا.

تنبيه: قد أخر المرادي في شرح الألفية الكلام على الفرق بين الثلاثة قائلا: إن معرفة ذلك متوقفة على معرفة أمثلة التكسير، ثم نبه على أن الحاصل في التفريق بينها: أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالياء أو بالتاء ولم يلتزم تأنيثه؛ واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخالف لكنه مساو للواحد دون قبح في التذكير والنسب. قال: وإذا عرفا عرف الجمع بمعرفتهما والله أعلم.

فصل

واسْـتَغْنِ عَـنْ تَكْسِـيرِ مـا بِتـا بَـدا ومــا بِمِــيمٍ ضُــمَّ مَفْعُــولٍ عَــدا
مُكَعَّبًـــا أوْ مُطْفِـــلًا أوْ شُـــدِّدا عَيْنًـا مِـنَ الصِّـفاتِ أوْ مـا جُـرِّدا
خُماسِـيًا ومــا مُكَسَّــرًا جُمِــعْ مِمَّا مَضَـى لَـمْ يُـرْضَ إلّا مـا سُـمِعْ

قوله: "واستغن عن تكسير ما بتا بدا"يعني أن تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ لا يقاس على ما سمع منه، استغناء بتجريده من التاء في الكثرة نحو: تمر وتمرة وثمر وثمرة، وبتصحيحه في القلة كثمرات لأن جمعي التصحيح موضوعان للقلة عند سيبويه والمحققين خلافا لابن خروف. قاله الشاطبي، وعلل ابن يعيش ذلك بأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله.

وهذا إذا لم يصحب "أل" الاستغراقية أو يضف إلى ما يدل على الكثرة، فإن كان كذلك لم يدل على القلة، وعليه قول حسان: [356]

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

فـ"أل" في "الجفنات" والإضافة في "أسيافنا" قرينة صرفت الجمعين إلى الكثرة؛ لكن استشكل أبو حيان هذا بما حاصله أنه وضع للقلة وهي من ثلاثة إلى عشرة، فإذا دخل أداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له لا فيما زاد لأنه ليس مما وضع له، ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة، قال في الارتشاف: وهذا من باب النقل مع "أل" والإضافة إلى الكثرة، فخرج بذلك عن أصل موضوعه الذي كان له قبل "أل" والإضافة.اهـ

وقد وجّه الدماميني ذلك بأن يراد أن دلالته على الجمع سلبت وصار بهذه القرينة دالا شاملا لكل واحد من هذه الأفراد، وهذه الحالة لم تكن ثابتة له عند تجرده من أداة الاستغراق. قال: وإلا فظاهره مشكل فإنه لا يعلم أن أحدا قال إن جمع القلة يصير جمع كثرة بدخول الأداة الاستغراقية عليه.اهـ كلامه

قلت: والإشكال قوي لأن قصارى ما تفيده أداة الاستغراق عموم اللفظ أي استغراقه لما صلح له قليلا كان أو كثيرا دفعة، وليس العموم هو الكثرة حتى يلزم انصراف جمع القلة إليها بدخول أداته. والله تعالى أعلم

وقد أشار ناظر الجيش إلى إشكال أبي حيان المذكور قائلا: وقد تكلم الشيخ على بيت حسان بكلام لم أتحققه فتركت إيراده لذلك.اهـ

أقول: وقد جعل ابن يعيش هذه المسألة من باب دلالة ما للقلة على الكثرة، لقوله في الجواب عن بيت حسان: إن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير، قائلا: من ذلك قوله تعالى: ﴿وهم **فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ**﴾ ﴿إن المسلمين **وَٱلْمُسْلِمَٰتِ**﴾،

---

[356] البيت من الطويل، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه، ص: 219.

ولا يعد الكريم سبحانه بأن في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إن المسلمين وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ العشرة فما دونها وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله وكثيره. قال: وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا:"رسن وأرسان وقلم وأقلام" واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة. اهـ المراد من كلام ابن يعيش. والله تعالى أعلم

تنبيه: حق المصنف أن يقول: إن تكسير الواحد الممتاز بالتاء في المخلوقات محفوظ كالنخل والسدر والتمر، وأما في المصنوعات فلا خلاف في القياس نحو: عمامة وعمائم، وجرة وجرار.قاله الدماميني

قوله: "وما بميم ضم" أي واستغن أيضا عن تكسير ما ابتدئ بميم مضمومة بالتصحيح، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول؛ كمكرِم ومكرَم، ومنطلِق ومنطلَق به، ومستخرِج ومستخرَج؛ فإنما يجمع ذلك كله جمع تصحيح؛ واحترز بقوله:"ضم" عن نحو: "مطعان ومطعام"، فيقال: "مطاعين ومطاعيم" قال ناظر الجيش: فإن هذا النوع امتنع فيه جمع السلامة ــ أي لعدم قبوله التاء ــ وكسر تكسير الأسماء كما في قوله: (357)

مطاعين في الهيجا مطاعيم في القرى إذا ابيض آفاق السماء من القرس

قوله: "مفعول"بحذف العاطف، أي واستغن أيضا عن تكسير موازن مفعول ومفعولة، فيقال:"مضروبون ومضروبات". ثم استثنى الناظم تبعا للمصنف مما أوله ميم مضمومة صيغتين مما يختص بالمؤنث فقال: "عدا مكعبا " بفتح الكاف وتشديد العين المكسورة للجارية الكاعب، فقد جمع على مكاعب،"ومطفلا" فقد جمع على مطافل، قال: (358)

وإن حديثا منك لو تبذلينه جنى النحل في ألبان عوذ مطافل

مطافيل أبكار حديث نتاجها تشاب بماء مثل ماء المفاصل

357- البيت من الطويل، وقائله: أوس بن حجر، ديوانه، ص: 47، والقرس: البرد الشديد.

358- البيتان من الطويل، وقائلهما: أبو ذؤيب الهذلي، والمفاصل: منفصل الجبل من الرملة يكون بينهما رضراض وحصى صغار فيصفو ماؤه ويرق . شرح أشعار الهذليين: 141/1.

ومن ذلك: "ناقة متل ومتال"، قال:[359]

مـــراس الأوابي عــــن نفـــوس عزيـــزة   وإلـــف المتـــالي في قلـــوب الســـلائب

فائدة: زاد أبو حيان في الأوزان التي تختص بالمؤنث مما أوله ميم ثلاث صيغ: الأولى: مفعل ـ بكسر الميم وفتح العين ـ كامرأة ملد أي ملازمة للخصومة، الثانية: مفعل ـ بضم الميم وفتح العين – كخادم متبع معها ولدها يتبعها، الثالثة: مفعل ـ بفتح الميم والعين كمجهل، قال: فهذه تجمع جمع التكسير ولا يغني عنه جمع التصحيح، وهو مما أوله ميم ويخص المؤنث؛ وإنما كان كذلك لأنه لا يصحح فيجمع بالألف والتاء من صفات المؤنث إلا ما كان تأنيثه بالتاء نحو:"مكرمة وضاربة"، ولذلك كان "خودات وثيبات" شاذا. قال ناظر الجيش: وهذا تعليل مناسب لأن جمع التصحيح إذا كان ممتنعا تعين جمع التكسير. قال: ولكن يشكل على ذلك حكمهم بشذوذ "مطافل" جمع "مطفل"، لأن مقتضى امتناع الكلمة في جمع التصحيح أن يكون جمع التكسير فيها سائغا مقبولا، إلا أن يقال: إن من الكلمات ما لا يسوغ فيه الجمعان لوجود مانع من كل منهما، وهذا بعيد. قال: ولا بد من التأمل لذلك، ومهما صح عند المتأمل يكن العمل بحسبه.

قوله: "أو شددا عينا من الصفات"أي واستغن عن تكسير ما شدد عينا من الصفات، فيقال في "ضراب وقوام وطواف":"ضرابون وقوامون وطوافون"، وقد قالوا:"جبار وجبابرة، ودجال ودجاجلة".قال الشاطبي: إلا أنهم قالوا "عوار" وهو الجبان و"عواوير"، شبهوه بالأسماء لأنهم قلما يصفون به المؤنث قال الشاعر:[360]

غـــير ميـــل ولا عــــواوير في الهيـــــــ   ـــــــجا ولا عــــزل ولا أكـــــفال

ذكر ذلك عند قول المصنف (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ)، منبها من قبل على أن

359- البيت من الطويل وقائله ذو الرمة، وقبله:

خِـدَبّ حنـا مـن ظهـره بعـد بدنـه   علـى قصـب منضـم الثميلـة شـازب

مراس: معالجة ومزاولة، والمتالي: جمع متل ومتلية التي تلاها ولدها، والسلائب: جمع سلوب وسليب التي مات ولدها.

360- البيت من الخفيف، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 27، وقوله: (ميل): جمع أميل، من لا يثبت على السرج، عواوير: جمع عُوَّار: الضعيف الجبان. وأكفال: جمع كِفل من لا يثبت على ظهور الخيل.

كثيرا من الصفات الزائدة على الثلاثة لا يجمع على "فعالل" وشبهه، وإن وجد فموقوف على السماع. قال: وقد ضبطوا ذلك بأن كل ما كان من الصفات جاريا على المذكر والمؤنث بلفظ واحد أو يكون مختصا بالمؤنث، فإن جمعه في الأمر العام يكون على "فعالل" وشبهه كما ظهر من إطلاق الناظم يعني المصنف؛ وكل ما كان منها يؤنث بالتاء إذا أريد المؤنث ولا يؤنث إذا أريد المذكر، فهذا بابه التسليم بالواو والنون في المذكر والألف والتاء في المؤنث، ولا يجمع على "مفاعل" أو غيره إلا نادرا.اهـــ

قلت: وبهذا الضابط يتبين التعليل السابق في تشبيه عوار بالأسماء، لأنهم قلما يصفون به المؤنث. والله تعالى أعلم

قوله: "أو ما جردا خماسيا" بتخفيف الياء للوزن. أي ويستغنى عن تكسير ما جرد من الزوائد حال كونه خماسيا؛ فتقول الفرزدقون في جمع فرزدق وتقول على استكراه "فرازق"، لما يلزم من حذف بعض الأصول على التكسير، وأما التصحيح فخلا من ذلك؛ فإن قلت: هذا حيث أمكن التصحيح نحو:"فرزدق وفرزدقون وسفرجلة و سفرجلات"، وأما نحو "سفرجل" مما لا يمكن فيه التصحيح فيستغنى عنه بغير التصحيح، فتقول:"عدة كذا من السفرجل"؛وأما ما أتى في الخلاصة آخر الباب فلعله قليل في كلام العرب أو وضعه النحاة تمرينا.

قال يس في حاشيته على التصريح: قال بعضهم وأما الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه، لأنه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا، قال سيبويه: لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع. قال السيرافي: معناه لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره، فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا.اهـ منها وقول السيرافي:"لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره" لا يخفى أنه هو القول بأنه للتمرين. وفي شرح المرادي للألفية: أن ابن ولاد منع تكسير الخماسي البتة.اهـــ

قال الشاطبي: ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس وكانوا قادرين على أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة، أن التكسير ضرب من التصرف، والتصرف أصله للأفعال وحدها، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة كقرطس وسرهف، فلما كان الفعل لا ينتهي إلا إلى أربعة قصروا التصرف

في الأسماء على ذلك، رجوعا إلى بنية ما أصله التصرف.اهـ منه باختصار وتصرف

وفي شرح ناظر الجيش معللا منع التكسير في جميع ما سبق ما نصه: والسبب في عدولهم في مثل ذلك عن التكسير إلى التصحيح أما في الخماسي فلما يؤدي إليه تكسيره من حذف حرف أصلي منه، وقد يتعذر جمع التصحيح في مثل ذلك مع احتياجهم إلى جمع تلك الكلمة، فعند ذلك يعدلون إلى جمع التكسير ويحذفون لأجله ما يحذفون كما يأتي، وأما في غيره مما وقعت الإشارة إليه فلأن التكسير فيه يؤدي إلى اختلاط الأبنية والتباس بعضها ببعض، إذ لو كسر نحو "مضروب" مثلا لقيل فيه "مضاريب"، وهي لا يتعين أن تكون جمع "مضروب" إذ يحتمل أن يكون مفردها مضرابا مثلا.

قوله: "وما مكسرا جمع ..إلخ" أي وما سمع مكسرا مما مضى فمقصور على السماع ولا يقاس عليه، كرطبة وأرطاب، وشجرة وأشجار،وطلحة وطلاح أوطلوح، قال: (361)

أن تهبطين بلاد قو   م يرتعون من الطلاح

وقال الآخر: (362)

متى كان الخيام بذي طلوح   سقيت الغيث أيتها الخيام

وكملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، وميمون وميامين، ومسلوخ ومساليخ؛ وكجبار وجبابرة قال:(363)

إلا الإفادة فاستولت ركائبنا   عند الجبابير بالبأساء والنعم

ودجال ودجاجلة؛ وكموسر ومياسير، ومفطر ومفاطر من أفطر الصائم، ومشدن ومشادن من أشدنت الظبية إذا شدن ولدها أي قوي. انظر المواهب

ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْ تَكْسِيرِ   ثُلاثِيٍ وَصْفٍ لِذِي تَذْكِيرِ

-361 البيت من مجزوء الكامل، وقائله: القاسم بن معن ، قاضي الكوفة، العيني: 2/ 297.
-362 البيت من الوافر، وقائله: جرير، ديوانه: 278/1.
-363 البيت من البسيط، وقائله تميم بن مقبل، الكتاب 332/4، وشرح شواهد الكتاب للأعلم 765/2.

يعني أنه ربما استغني بجمع المذكر السالم عن تكسير وصف ثلاثي مذكر عاقل، كـ"حلوون وشرسون وندسون وحذرون" في "حلو وشرس وندس وحذر" ولم تكسر؛ وقد لايستغنون نحو "مر"لنقيض الحلو، فقالوا "مرون" مع أنهم كسروه على "أمرار"؛ وسمع "حذر" مكسرا قال:[364]

أبلغ زيادا وحين المرء يدركه وإن تكيس أو كان ابن أحذار

وقول الناظم: "ثلاثي" بتخفيف الياء للوزن، وقوله: "لذي تذكير" بالتنكير، وفي بعض النسخ بصيغة التعريف.

وبَعْضُ غَيْرِ عاقِلٍ مُذَكَّرِ يَجِي مُصَحَّحًا ولَمْ يُكَسَّرِ

وفِي اسْمِهِ الخُماسِ لا تَقِسْ وما يُحْذَفُ في التَّكْسِيرِ رُدَّ فاعْلَما

قوله: "وبعض غير عاقل مذكر ..إلخ" يعني أنه ربما استغني عن تكسير بعض غير العاقل المذكر بجمع التصحيح المؤنث، نحو: "حمامات" في حمام لأنه لم يكسر، و"سرادقات" في سرادق وهو الذي يمد فوق سطح البيت، قال الشماخ:[365]

وهن يثرن بالمعزاء نقعا ترى منه لهن سرادقات

وفي "إصطبل" إصطبلات وهو موقف الدواب، وفي "سجل" سجلات؛ وقد يجمع بالألف والتاء غير العاقل ثابتا تكسيره، كقولهم في "شوال": شوالات مع قولهم: "شواويل" ،وقولهم في "رمضان": رمضانات،مع جمعه أيضا على "أرمضة وأرمضاء ورماضين وأرمض" كما في اللسان، وكقولهم في "بوق": بوقات وأبواق. قال ناظر الجيش: ومن ثم قال أبو الطيب:[366]

إذا كان بعض الناس سيفا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

قال: وهذا الذي قلناه أولى من قول من ينسب أبا الطيب إلى اللحن في قوله: "بوقات".

364- البيت من البسيط وقائله بدر بن حذار الذبياني، شرح الأعلم لديوان النابغة ص: 89.
365- البيت من الوافر، وقائله: الشماخ بن ضرار، ديوانه، ص: 71.
366- البيت من الطويل، وقائله: المتنبي، ديوانه، ص: 229.

ويكثر الجمع بالألف والتاء في صفات المذكر الذي لا يعقل مطلقا كسرت أم لا نحو:"جبال راسيات ونجوم طالعات" مع ثبوت:"رواسي وطوالع"، ومثال ما لم يكسر: ﴿واذكروا الله في أيام مَّعۡدُودَٰتٖ﴾.

قوله: "وفي اسمه الخماس" أي الخماسي، فحذف ياء النسب لضرورة الوزن. "لا تقس" يعني أنه ليس التصحيح بالألف والتاء مطردا في اسم غير العاقل الخماسي فصاعدا، ما لم يكن مصدرا ذا همزة وصل خلافا للفراء. قاله في التسهيل،لكن قال ناظر الجيش: لم أتحقق هذا فإن نحو "حمامات وإصطبلات" من الأسماء المذكورة التي هي لما لا يعقل قد نصوا على أن شيئا منها إذا لم يكسر فإنه يجمع بالألف والتاء قياسا. قال: ولا شك أن كلام المصنف في هذا الموضع يحتاج إلى تأمل.

فلا يقاس عند غير الفراء على "سرادق" في جمعه بالألف والتاء ما كان نظيره من الخماسي ولا ما زاد عليه،قال المصنف في التسهيل: ما لم يكن مصدرا ذا همزة وصل. أي فيطرد حينئذ، نحو:"انطلاقات واستخراجات"؛ قال أبو حيان: وهذا عندي ليس كما ذكر أي ليس جمعا لمطلق المصدر، بل يمكن أن يكون جمعا لما أنث منه بالتاء أي "انطلاقة واستخراجة" والكلام إنما هو في جمع المذكر؛ وإذا كان كذلك فلا يحتاج إلى هذا القيد وهو قوله: "ما لم يكن مصدرا". قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق. وقوله في التسهيل: "ذا همزة وصل" احترز به من نحو "مدحرج" المراد به المصدر، فإنه يصدق عليه أنه اسم خماسي وهو مصدر ومع ذلك لا يجمع بالألف والتاء، قال أبو حيان: وهذا قيد صحيح، قال ناظر الجيش: وقد يقال: قد قلتم إن كل مصدر زائد على ثلاثة أحرف لم يبن على التاء، فإنه يجوز أن يؤتى في آخره بتاء التأنيث للدلالة على المرة، أي وإذا كان كذلك جاز جمعه بالألف والتاء نظرا للواحدة منه. قال: وحاصل الجواب عن هذا الإشكال أنه يمتنع دخول التاء في نحو "مدحرج" مرادا به المصدر لأنه اسم مفعول أريد به المصدر وليس مصدرا، فسبب عدم تأنيثه مرادا به المصدر إنما كان من حيث هو اسم مفعول لا من حيث المصدرية المرادة به. انظر شرح ناظر الجيش

أما الفراء فإنه يقول: إن الجمع بالألف والتاء مطرد في اسم ما لا يعقل خماسيا

فصاعدا، مصدرا كان أو غيره، مبدوء بهمزة وصل أم لا؛ قال ناظر الجيش: والظاهر أن الذي ذهب إليه الفراء في المسألة هو الحق.

قول الناظم: "وما يحذف في التكسير رد ..إلخ" قال في التسهيل:وما حذف في الإفراد من الأصول رد في التكسير ما لم يبق على ثلاثة فيكسر على لفظه.فمثال ما رد في التكسير:"يد" فإنها تجمع على أيد ووزنها "أفعل"، فقلبت ياؤها واوا لانضمام ما قبلها، ثم أبدلت الواو ياء لعدم وجود بناء في الأوزان العربية آخره واو بعد ضمة، ثم أبدلت الضمة كسرة لمجانسة الياء، ثم عومل معاملة المنقوص؛و"يد" في الأصل "فعل" بسكون العين؛ وكقولهم: "شياه"في جمع شاة، قال في الصحاح : أصل شاة "شاهة" لأن تصغيره "شويهة" وجمعه "شياه".

والمكسر على لفظه قد مثل له في الطرة بواد وباز، ولا يخلو التمثيل بهما من إشكال، لأن "واد" يجمع على "أودية وأوداء"، وكلاهما رجع فيه المحذوف؛و"باز" يجمع على "بزاة" ورجع فيه أيضا إذ الأصل "بزية"، ويجمع أيضا على "أبواز" فإن كانت الواو فيه هي التي كانت لاما في المفرد قلبت فالمحذوف رجع أيضا وعليه فوزنه "أفلاع"، وإن كانت زائدة تشبيها بواو "مال" الأصلية صح التمثيل وعليه فوزنه "أفواع"، والمثال السليم: "سيد وميت" بالتخفيف فيهما و"أسياد وأموات" فلم ترجع الواو التي هي العين فيهما.

ومُطْلَقًا يُحْفَظُ فِي فِعْلٍ فَعَلْ فَعَلَةٍ فُعْلٍ فُعَلْ فُعُلْ فِعَلْ

وفَعُلٍ والكُلُّ أَسْما ونُمِي فِي فِعْلَةٍ كنِعْمَةٍ وأنْعُمِ

قوله: "ومطلقا يحفظ في فعل .. إلخ"يعني أن جمع "أفعل" يحفظ في "فعل" بكسر الفاء وسكون العين مطلقا، أي سواء كان اسما نحو: ذيب وأذؤب أو صفة نحو: جلف وأجلف؛ ويحفظ أيضافي الأوزان الآتي ذكرها أسماء لا صفات، وذلك ما أشار إليه الناظم بقوله: "والكل أسما" أي أسماء فقصرها للضرورة؛ بل تكسير الصفة ضعيف كما نبه عليه ابن يعيش، لأنها تجري مجرى الفعل فكان القياس أن لا تجمع.قال: وأما جمع السلامة فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل.

وهي: "فعل" بفتح الفاء والعين نحو زمن و أزمن قال: (367)

أمنـــزلتيْ مـــي ســـلام عليكمـــا هـــل الأزمـــن اللائـــي مضـــين رواجـــع

ويحتمل أن يكون جمع "زمان"، وإنما هو محفوظ أيضا؛ وكجبل و أجبل، قال: (368)

إني لأكـــني بأجبـــال عـــن اجبلهـــا وباســـم أوديـــة عـــن اســـم واديهـــا

وعصا وأعص وصاع وآصع.

فائـدة: الصاع على وزن "فعل" بفتح العين وعينه واو، ويجمع في القلة على أفعل فيقال: "أصوع"، وإن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزة فقلت: "أصؤع"، ونقل عن الفارسي أنه يجمع أيضا على "آصع"بالقلب على وزن "أعفل". وفي ذلك يقول الشيخ المنجور كما في ترجمته من نيل الابتهاج ضمن قطعة أجاب بها أسئلة لبعض السنوسيين في نفس البحر والروي:

وجمعـــك صـــاعا في القليـــل بأصـــوع وســـوِّغْ لهمـــز الـــواو نهجـــا ونمـــق

وإن شـــئت فاقلبـــه فيرجـــع آصـــعا لضـــابط تصـــريف فللعلـــم شـــوق

وصـــاع كعـــام عينـــه فـــرع ضـــمة وتحريكـــه فـــتح فزِنْـــه وحقـــق

وقد جعل أبوحاتم القلب في "آصع"من خطإ العوام، قال ابن الأنباري: وليس عندي بخطأ في القياس لأنه وإن كان غير مسموع من العرب لكنه قياس ما نقل عنهم، وهو أنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء فيقولون أبآر وآبار؛ واعلم أن الصاع يذكر ويؤنث والتذكير أفصح عند العلماء، ويجمع في الكثرة على"صيعان"، وقد يجمع في القلة على"أصواع". انظر المصباح

ويحفظ "أفعل" أيضا في "فعلة" بفتح الفاء والعين معا وبهاء التأنيث، نحو: أكمة وآكم؛ و"فعل" بضم الفاء وسكون العين، نحو: قفل و أقفل، وركن و أركن، قال: (369)

... ... وزحـــم ركنيـــك شـــديد الأركـــن

367- البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 332. ط عالم الكتب.

368- البيت من البسيط، نسبه في الأغاني لأعرابي، 334/5.

369- الرجز لرؤبة بن العجاج، الكتاب: 578/3، ولسان العرب: (ركن).

وقرط و أقرط؛ و"فعل" بضم الفاء وفتح العين وتسكين اللام في البيت للوزن كربع وأربع؛ و"فعل" بضمتين وسكنت لامه في البيت أيضا للوزن كعنق و أعنق؛ و"فعل"بكسر الفاء وفتح العين كضلع و أضلع؛ و"فعل" بفتح الفاء وضم العين، نحو: ضبع و أضبع؛ والكل من هذه الأوزان أسماء ما عدا الأول كما قدمنا.

وليس التانيث مصححا لاطراد "أفعل" في "فعل" بفتحتين كقدم ودار وساق، خلافا ليونس فإنه زعم أن كل ما كان مؤنثا على وزن "فعل" فأفعل فيه مقيس؛ ولا لاطراده فيما عرا من التاء من هذه الأوزان الثمانية المذكورة، خلافا للفراء في زعمه أنه يقاس فيما كان مؤنثا على "فعل" كقدر، أو "فعل" كقدم، أو "فعل" كغول، أو "فعل" كعنق، أو "فعل" كضلع، أو "فعل" كضبع؛ والصحيح أنه لا يطرد في شيء من ذلك، وحجته في نحو: "قدم" أنه اجتمع التانيث وتحريك الوسط الذي يقوم مقام الرابع فيه، من غير اعتداد باشتراط المد في مثال هذا.

قوله: "ونمي في فعلة ..إلخ" أي ويحفظ "أفعل" كذلك بالشرط المتقدم وهو الاسمية في "فعلة" بكسر الفاء وسكون العين مع هاء التأنيث، نحو: نعمة وأنعم، قال: [370]

يجدون رؤيتك التي فازوا بها ... من أنعم الله التي لا تكفر

وشدة وأشد؛ قال ابن يعيش: وذلك قليل ليس بالأصل، والذي عليه المحققون أن "أنعما" جمع نعم على القياس والنعم المصدر، و"أشد" جمع شد كقد وأقد، وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى:"أشد" جمع لا واحد له.اهـ منه

واحْفَظْهُ في فَعْلٍ فَعِيلٍ وانقُلَهْ ... في كفَعالٍ فَعْلَةٍ وفُعَلَهْ

قوله: "واحفظه في فعل " يعني أن جمع "أفعال" يحفظ في "فعل" صحيح العين ،كفرخ و أفراخ قال: [371]

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

370- البيت من الكامل، وقائله: البحتري، ديوانه، ص: 20، ط دار الكتب العلمية.

371- البيت من البسيط، وقائله: الحطيئة، ديوانه: ص: 107، زغب: الزغَب ما يعلو ريش الفرخ.

وزند و أزناد، للعود الأعلى الذي تقدح به النار، والزندة بالهاء: العود الأسفل، قال: [372]

وجـــــدت إذا اصـــــطلحوا خـــــيرهم وزنـــــــدك أثقـــــب أزنادهـــــا

وحمل بالفتح لما في البطن وأحمال قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ﴾ وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل،وشكل، وسمع، ولفظ، ومحل وهو الجدب، ورأي، و رأد وهو أصل اللحي، وسطل، وجفن، ونحو،وفرد، وجلد، ونجد، وثلج. قال في الارتشاف: وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى انقياس ذلك لذهب مذهبا حسنا.

و أما أفنان في قوله تعالى: ﴿ذواتا أفنان﴾ فجمع فنن للغصن، وجمع فن بمعنى النوع فنون على القياس كصك وصكوك، وقد جعل ابن يعيش أن جمع هذه الأسماء على أفعال حملا لها على ما هي في معناه، وذلك أن فرخا بمعنى طير، وزندا في معنى عود، وهكذا .اهـ منه

وهو أكثر في المضاعف من "أفعل" كعم، وجد، ورب، وبر، وشت، وفذ، وفن؛ومن القليل: كف وأكف؛ وليس مقيسا فيما فاؤه همزة كأهل و آهال وألف و آلاف، أو فاؤه واو كوهم وأوهام ووعدوأوعاد ووقف وأوقاف ووقت و أوقات، خلافا للفراء وذلك لثقل جمعهما على "أفعل"؛لكن قال في المساعد: الوجه ما ذهب إليه الفراء من قياسه لكثرته.

قوله: "فعيل" بحذف العاطف، أي ويحفظ في "فعيل" بمعنى فاعل كشريف و أشراف، ويتيم و أيتام، ونصير وأنصار، وشهيد وأشهاد.

قوله: "وانقله" بحذف نون التوكيد الخفيفة "في كفعال ..إلخ" أي وينقل في "فعال" كجبان و أجبان، وجواد و أجواد، و أسواء جمع سواء وقيل جمع "سي"؛ و"فعلة" كهضبة للجبل المنبسط على الأرض و أهضاب، وشطبة لسعفة النخلة الخضراء وأشطاب، وشفرة

372- البيت من المتقارب، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 97، والكتاب: 668/3.

وأشفار قال: [373]

ثم طـــــاروا إلـــــيهم بزنـــــاد واريـــــات وحـــــدت الأشـــــفار

ويحفظ في "فعلة" كرطبة وأرطاب؛ وكذا حفظ في "شعفة"وأشعاف،وهي بالتحريك : رأس الجبل، وفي الحديث: «يوشك أن يكون خيرَ مال المسلم غنمٌ يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»[374]. وفي "فيقة" لما بين الحلبتين وأفواق، ونمرة ـ بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط ـ وأنمار، و"جلف" لغليظ الطبع وأجلاف، و"نضو" للبعير المهزول وأنضاء، و"حر" وأحرار، و"جنب" وأجناب في لغة من جمعه قالوا: ولم يجئ من الصفات على "فعل" إلا كلمتان وهما: "جنب وشلل"، قالوا: "رجل شلل" وهو السريع في حاجته.وفي "قماط"مثل كتاب لما يشد به الصبي وأقماط، و"غثاء" بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة لليابس الهشيم وأغثاء، و"خريدة" وأخراد، و"ميت" وأموات، و"جاهل"وأجهال، و"واد"وأوداء قال: [375]

ســـالت نطـــاع بهـــن في رأد الضـــحى والأمعـــــزان وســـــالت الأوداء

وفي "ذوطة"لعنكبوت صفراء الظهر وأذواط، وهي بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة كما للدماميني، أو بفتح الذال كما هو مقتضى صنيع القاموس. انظر الصبان وفي "أغيد" للناعم وأغياد، و"قحطاني"وأقحاط، و"نكد" للعسير قالوا فيه أنكاد.

فـــي فَعَـــلٍ فَعْـــلٍ وفـــي فَعـــالِ وفـــي فَعِيـــلٍ فِعَـــلٍ فُعـــالِ
كـــوِلْـــدة وثِيـــرة وغِـــزلةِ وصِـــبْية وثِنْيـــة وغِلْمـــةِ

هذان البيتان متعلقان بقول ابن مالك في الخلاصة: (وفعلة جمعا بنقل يدرى) يعني أن "فعلة" تدرى بالنقل جمعا لهذه الأوزان الستة المذكورة في البيت الأول،وأمثلتها على اللف والنشر المرتب في البيت الثاني؛ وهي: "فعل"بالتحريك كولد وولدة، وفتى وفتية، وجار وجيرة

373- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الكافية لابن مالك: 4/ 1821.

374 الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان رقم: 19.

375- البيت من الكامل، وقائله: امرؤ القيس، كما في تاج العروس (ودي)، وليس من رواية الأعلم، والشاهد في قوله: (أوداء) جمع وادٍ، وهي لغة أسدية ونَطاعِ كحذام ماء في بلاد بني تميم.

قال: [376]

وفي الجـيرة الغـادين مـن بطـن وجـرة غـزال أحـم المقلتـين ربيـب

و"فعل"بسكون العين وفتح الفاء كشيخ وشيخة قال: [377]

وتضـحك مـني شـيخة عبشـمية ... ...

وثور وثيرة، ومنه: "ثني"ـ صفة على وزن فعل بسكون العين وفتح الفاء ـ وثنية وهو الثاني في السيادة، قال المصنف في شرح الكافية: وهو أغربها، وأنشد أبوعلي في التذكرة: [378]

طويـل اليـدين رهطـه غـير ثنيـة أشم كريم جاره لا يرهب

قال: وقال أبو علي: "ثنية" جمع ثنى وهو مما أتى على فعل صفة كقوم عدى.اهـ منها. **قلت**: وعلى ما قاله أبو علي ـ أي الفارسي ـ درج الناظم في قوله الآتي: "وثنية".

و"فعال" بفتح الفاء كغزال وغزلة، و"فعيل" وصفا كصبي وصبية وخصي وخصية، قال: [379]

وذاك أن الفحـول البـيض عـاجزة عـن الجميـل فكيـف الخصـية السـود

جليل وجلة؛ قال يس في حاشيته على التصريح: ويدخل فيه "علي" وصفا، فيجمع على "علية" بكسر أوله وسكون ثانيه، يقولون: "فلان من علية الناس" أي من رؤسائهم وكبرائهم، والعامة تقول: "من عليتهم" بتشديد الياء وكسر اللام قبلها، وزعم بعضهم أن ذلك لغة والصواب الأول.اهـ

376- البيت من الطويل، وبعده:

فـلا تحسـبي أن الغريـب الـذي نـأى ولكـن مـن تنـأين عنـه غريـب

وهما للأحوص بن محمد الأنصاري، كما في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه للبكري وقد نسبهما القالي لأعرابي، ص: 182، ولم ينسبهما أبو تمام في الحماسة: 2/ 746.

377- تمامه: (كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا) البيت من الطويل، وقائله عبد يغوث بن وقاص الحارثي، شرح شواهد المغني للسيوطي: 675/2.

378- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 131. والمرهق: الذي يغشاه الناس وينزل به الضيفان.

379- البيت من البسيط، وقائله: المتنبي يهجو كافورا، ديوانه، ص: 328. ط: دار صادر.

و"فعل" بكسر ففتح نحو: ثنى وثنية وهو: الأمر الذي يعاد مرتين وفي الحديث: « لا ثنى في الصدقة»[380] أي لا تؤخذ في السنة مرتين. قاله في التصريح، والثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للسلطان، ويقال فيه الثنيان بالضم قال: [381]

ترى ثنانا إذا ما جاء بدأهم   وبدأهم إن أتانا كان ثنيانا

قال في التصريح: "ثنى" بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسي.اهـ وقد أنشد عليه: [382]

طويل اليدين رهطه غير ثنية   ... ...

كما تقدم عند قول الناظم: "وثيرة". وعلى هذا اقتصر المرادي والشاطبي في شرحيهما على الخلاصة، وهو خلاف ما صدر به المصنف في شرح الكافية كما سبق، ونقل الشاطبي عن الجوهري أنه جعل "ثنية" جمع ثنيان وأنشد البيت، قال: فقد حصل من الجوهري أن "فعلة" جمع لفعلان.

و"فعال" بضم الفاء نحو:غلام وغلمة وشجاع وشجعة.

تتمة: بقي مما نقل جمعه على "فعلة":"فعلان"ـ أي بضم الفاء ـ كثنيان وثنية كما تقدم عن الجوهري، و"فعل" بفتح الفاء وضم العين، قالوا:"رجلة" في جمع رجل بمعنى راجل، وهو الذي لا ظهر له يركبه في سفره؛ فهذه ثمانية أبنية. قاله الشاطبي

قلت: وقد ذكر الدماميني أن "ثنية" يحتمل أن تكون جمع "ثني" بإسكان العين وضم الفاء أو كسرها للذي دون السيد أيضا، فقد حكى فيه الجوهري الوجهين؛ وعليه فالأبنية عشرة، بزيادة "فعل" بإسكان العين وضم الفاء أو كسرها. والله تعالى أعلم

وهذه الأمثلة كلها محفوظة لا قياس فيها، وهذه هي شبهة ابن السراج في جعل "فعلة" اسم جمع كما يفيده بيت الكافية الآتي، لكن قال في الهمع: وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية

380- كنز العمال رقم: 15902

381- البيت من البسيط، وقائله: أوس بن مغراء ، تاج العروس (ثني) البدء الذي قبل الثنيان.

382- البيت تقدم الكلام عليه.

جموع بإجماع ولا تطرد.

وقد عرّض المصنف بقول ابن السراج هذا في قوله في الخلاصة: "وفعلة جمعا ..إلخ". أفاده الأشموني، قال الصبان: وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب "جموع قلة"، فكأنه خشي هنا الغفلة عن ذلك.

تنبيهان: الأول: ذكر يس في حواشيه على الألفية أن في قول الخلاصة: "وفعلة جمعا بنقل يدرى" دليلا على أن جمع التكسير لا يشترط فيه أن يكون له موضع يطرد فيه، قال: وكأن في ذلك خلافا لقوله في الكافية:

وقيل إن فعلة اسم جمع لأنها لم تطرد في الوضع

ولقول ابن عصفور: إن باب "سنين" ليس بجمع تصحيح لأن حركة فائه مخالفة لحركة فاء سنة، ولا جمع تكسير لأنه لا يطرد في نظائر سنة كشفة، كما أن نحو "ركب" ليس جمعا لراكب لأنه لم يطرد في نحو ضارب وكاتب. ثم قال يس: ويلزمه أن يقول بذلك في "فعلة" وهو عدها في أبنية جمع القلة، ثم لا نسلم أن باب "سنين" غير مطرد، بل هو مطرد في نوع خاص من الثلاثي المحذوف اللام، وهو الذي لم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون. اهـ

الثاني: كان اللائق بالمصنف أن يذكر "فعلة" قبل الكلام على "فعل"، ليضمه إلى أشكاله من جموع القلة، لكن قال الشاطبي: لعله أخر ذكره تنبيها على كونه لا يقاس عليه بل يوقف فيه على السماع، فلم يحفل به أن يكون مرتبا في الذكر على أشكاله. قال: ولم يترك ذكره لشهرته على الألسنة.

وفي فَعِيلِ وفَعُولٍ قَدْ نُمِي وعَيْنَه اضْمُمَنَّ في المُنتَظِمِ

هذا البيت متعلق بقول الخلاصة: (فعل لنحو أحمر وحمرا)، فلولا أنه حشو بيت لأدخل هذا البيت هناك. يعني أن وزن "فعل" ـ بضم الفاء وسكون العين ـ سمع أيضا جمعا لـ"فعول" بفتح الفاء و"فعيل" معتلي اللام صحيحي العين، فالأول كعفو والثاني نحو ثني، سمع فيهما

عفو وثني، ونحو: مني ومني، قال: (383)

قـــد أســـلموها فباتـــت غـــير طـــاهرة مُـــنْي الرجـــال علـــى الفخـــذين كـــالموم

وسمع "فعل" أيضا في "سقف"كما ذكر المصنف، قال في الارتشاف: وذكر النحاة أن سقفا جمع على سقف بضم القاف ويخفف فيقال سقف، وقيل: لم يوجد له نظير فحمل على ما له نظير، وليس كذلك بل قد نقل سخل وسخل بإسكان الخاء؛ وفي "ورد" بفتح الواو للأسد والفرس، فيقال في جمعه: "ورد" بضمها؛ وفي "نوار" للمرأة النفور الفرور يقال: "الشيب نور عنه النساء نور" جمع نوار، لكن قال الجوهري: أصله "نور" بضم الواو فاستثقلت عليه فسكنت تخفيفا؛ وفي "خوارة"وخور وهي غزيرة اللبن، والخوار ككتان الرجل الضعيف جمعه خور؛ وفي "عميمة" للنخلة الطويلة وعم؛ وفي "نموم"للنمام ونم؛ وفي "بازل"وبزل، و"عائذ" وهي الحديثة العهد بالنتاج وعوذ، وفي "حائل"وحول، و"حاج" بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة وحج، قال: (384)

وكـــأن عافيـــة النســـور علـــيهم حُـــج بأســـفل ذي المجـــاز نـــزول

وفي "أظل" لباطن القدم قالوا: "ظل"وهو بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام، ولا وجه لضبط بعضهم له بقلمه بالفتح إلا أن يدعى أنه في الأصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الأصل ووزن الفعل. قاله الصبان؛ وفي "أسد وبدنة": "أسد وبدن"؛ وفي "نقوق" للضفدعة الصياحة: نق.

وكثر "فعل" في المؤنث على فعل أو فعلة نحو: "دار" ودور، و"قارة" وقور قال: (385)

383- البيت من البسيط، وهو بهذه الرواية غير منسوب في الخصائص: 336/2. وتاج العروس (مني)، وهو من أبيات لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه، ص: 240، لكن روايته (ماء الرجال) ولا شاهد فيها.

384- البيت من الكامل، وقائله: جرير، يمدح عبد الملك بن مروان ويهجو الأخطل، ديوانه: 104/2، الشاهد في قوله: (حُج) جمع حاج.

385- البيت من الطويل، وقائله: توبة بن الحمير، أمالي القالي، ص: 94 ط مؤسسة الكتب الثقافية، والشاهد في قوله: القور: جمع قارة، وهي الأصاغر من الجبال والأعاظم من الآكام.

وأشـــــرف بـــــالقور اليفـــــاع لعلـــــني   أرى نـــــار ليلـــــى أو يـــــراني بصـــــيرها

وندر في "زعبوب" بإهمال العين كعصفور للئيم القصير،وكان قياسه "زعابيب" كعصافير، وأن لا تحذف الباء الثانية لأنه للإلحاق بعصفور، وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الإلحاق أن الملحق محكوم له بحكم الملحق به غالبا. قاله يس في حواشيه على الألفية

قال في اللسان: وأنشد الفراء في"الزعب":[386]

مـــن الزعـــب لم يضـــرب عـــدوا بســـيفه   وبالفـــأس ضـــراب رؤوس الكرانـــف

وفي نسخة: (وفي فعول فعل فعل نمي) وعليها شرح صاحب المواهب، لكنه قال: وقول الناظم: "فعل" لم أر من ذكره إن كان بكسر الفاء وفتح العين، ويقوي ذلك تمثيله بثنى الذي هو دون السيد، وقد مثل به الدماميني وصاحب النتائج بعد قوله: ويحفظ أيضا في فعول وفعيل معتلي اللام صحيحي العين؛ قال: وقد مثلنا به نحن لكن على أن الياء مشددة كما قال الفارضي ومعناه: الذي سقطت ثنيته.اهـ كلامه

أقول: ولعل الصواب أن "فعل" في هذه الرواية مقصورة من "فعيل" لضرورة الوزن، فيوافق ما في الرواية التي شرحنا عليها. ثم وقفت على ذلك في التنبيه، فإنه لما شرح على تلك الرواية قال: وقوله "فعل" أصله فعيل حذف الياء تخفيفا. ومثّل له بثني بالتشديد، ثم قال: وحمل ذلك ـ يعني تخفيف "فعيل" في البيت ـ على الغلط فمثل بـ"ثنى" بكسر ففتح، وذلك جمعه "ثنية" بالكسر لا "ثني" بالضم.

قوله: "وعينه اضممن ..إلخ" أي ويجوز أن يضم عين "فعل" في الشعر كقوله:[387]

طـــوى الجديـــدان مـــا قـــد كنـــت أنشـــره   وأنكـــــرتني ذوات الأعـــــين النجُـــــل

لكن بثلاثة شروط: صحة عينه، وصحة لامه، وعدم التضعيف؛ بخلاف: سود، وعمي، وغر.

386- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في لسان العرب وتاج العروس (زعب)، الكرانف: واحدها كرنافة أصول السقف، ويقال: زعبوب وأزعب للئيم القصير، فعلى أنه جمع أزعب فلا شذوذ كما في تاج العروس.

387- البيت من البسيط، وقائله: أبو سعيد المخزومي، الأمالي، ص: 247. الجديدان: الليل والنهار

وفُعُـــــلٌ لِكَصَـــــبُورٍ ونُقِـــــلْ فـــي كَفَعِيلَـــةٍ وفَعْـــلٍ وفَعِـــلْ

وصِـــفَةً عَلَـــى فَعـــالٍ وفَعَـــلْ وفاعِـــلٍ فَعِلَـــة نَقْـــلًا شَـــمَلْ

واسْـــمٌ علـــى فَعَلَـــةٍ أوْ فِعْـــلِ ذا الجَمْـــعُ أيْضًـا قَـدْ أَتَـى بالنَّقْـلِ

قوله: "وفعل لكصبور"يعني أن جمع "فعل" بضمتين مقيس في"فعول" بفتح الفاء لا بمعنى مفعول، سواء كان صفة بمعنى فاعل كصبور وصبر وشكور وشكر،ومنه قوله: (388)

وإذا الرجـــال رأوا يزيـــد رأيـــتهم خضـــع الرقـــاب نـــواكس الأبصـــار

وقوله: (389)

ثم زادوا أنهـــــم في قـــــــومهم غفـــــر ذنـــبهم غـــير فخـــــر

قوله: (390)

نمســـك الخيـــل علـــى مكروههـــا حـــين لا يمســـكها إلا الصـــبر

بخلاف ركوب بمعنى مركوب؛ وشذ "رسل" لأنه جمع رسول بمعنى مرسل، أو كان اسما كعمود وعمد وقلوص وقلص.

قوله: "ونقل في كفعيلة ..إلخ" أي ونقل في "فعيلة" اسما كصحيفة أو صفة كنجيبة؛ و"فعل" بفتح الفاء وسكون العين، اسما نحو سقف وسقف ورهن ورهن وقرئ: "رهن مقبوضة"، أو صفة كسهل وسخل للضعيف؛ و"فعل"بفتح الفاء وكسر العين نحو نمر ونمر.

قوله: "وصفة على فعال" بنصب "صفة" على المفعولية لقوله "شمل" في آخر البيت،كثفال أي بطيء، قال متمم بن نويرة لما سئل عن أخيه في المدينة فقيل له: إنك لتذكر أخاك فما كانت صفته؟ أو صفه لنا: "كان يركب الجمل الثفال في الليلة الباردة"، وكصناع

388- البيت من الكامل، وقائله: الفرزدق، يعني يزيد بن المهلب ، ديوانه، ص: 266.
389- البيت من الرمل، وقائله: طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 285.
390- البيت من الرمل، وقائله: طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 286/1.

للمرأة الحاذقة في العمل؛ و"فعل" بفتح الفاء والعين كنصف ونصف وهي العجوز، قال: (391)

لا تنكحن عجوزا إن دعوك لها وإن حبوك على تزويجها الذهبا
وإن أتوك وقالوا: إنها نصف فإن أفضل نصفيها الذي ذهبا

و"فاعل" كنازل ونزل قال: (392)

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل

و"فعلة" بفتح الفاء وكسر العين مع هاء التأنيث نحو: فرحة وفرح؛ ونقل أيضا في "فعيل" كنذير ونذر،وجديد وجدد؛ وفي "نفساء" ونفس.

قوله:"واسم على فعلة" أي بفتح الفاء والعين جميعا مع هاء التأنيث نحو: ثمرة وثُمُر ومنه: "أحيط بثمره"، وخشبة وخشب ومنه: "خشب مسندة"، وناقة ونوق؛ أو على"فعل" بكسر الفاء وسكون العين كستر قال: (393)

والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والأحواض والسُّتُر

قوله:"ذا الجمع" مبتدأ خبره جملة قوله: "أيضا فيه جا بالنقل" والجملة من المبتدإ وخبره هي خبر قوله في صدر البيت: "واسم على فعلة ..إلخ".

وعَيْنُ ذا الجَمْعِ اخْتِيارًا سُكِّنا وإنْ يَكُنْ واوًا فذاكَ عُيِّنا
وإنْ يَكُنْ مُضاعَفًا يَطَّرِدِ عِندَ تَمِيمٍ فَتْحُها كجُدَدِ

391- البيتان من البسيط، وهما بلا نسبة في حماسة أبي تمام، انظرها مع شرح الأعلم: 1168/2، وفي اللسان بيتان يشبهانهما فيهما إصراف، وهما:

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة ولا يسوقنها في حبلك القدر
وإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أفضل نصفيها الذي غبرا

(نصف). امرأة نصف: بين الحَدَثة والمسنة.

392- البيت من البسيط، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 21، وخزانة الأدب: 611/3، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 965/2، ورواية الديوان (قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ..إلخ)

393- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الكافية، لابن مالك: 1835/4، ولسان العرب وتاج العروس (حدج).

قوله: "وعين ذا الجمع اختيارا سكنا" يعني أنه يجوز تسكين عين الجمع على "فُعُل" بضمتين اختيارا نحو: الرسل والكتب بالتسكين، قال: [394]

قلـت لمـا وافـت مـن الشـام كتـب والليـالي تتـيح قربـا وبعـدا

مرحبـا مرحبـا وأهـلا وسـهلا بعيـون رأت محاسـن سـعدى

وذلك كما جاء في السحت والعنق، بل أولى لأن الجمع أثقل من المفرد. نقله يس في حواشيه على الألفية عن ابن هشام

وهذا إن لم تكن واوا وإلا تعين كما سياتي، ولم يضاعف نحو "سرر" لما يؤدي إليه من الإدغام، والجمع مبني على المفرد، فكما فك في المفرد فك في الجمع. قاله المرادي، وربما تسكن مع التضعيف على قلة نحو "ذباب" وذب؛ و لم يكن ملبسا نحو: "حمار" وحمر، وإلا امتنع إذ لو قيل "حمر" لالتبس بجمع "أحمر وحمراء".اهـ نقله يس في حواشيه على الألفية عن ابن هشام

فإن كانت عين "فعل" ياء كسرت الفاء عند التسكين لتسلم العين من القلب،إذ لو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كمومن، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف. قاله في الهمع، وذلك مثل "سيال" فيقال في جمعه "سيل" بضم السين والياء، لأن الضمة على الياء أخف منها على الواو، ويجوز التسكين فيقال "سيل" بكسر الفاء وسكون الياء لتصح الياء كما فعل في بيض.

قوله: "وإن يكن واوا فذاك عينا" أي ويجب في غير الضرورة تسكين عين "فعل" إن كانت واوا؛ كسور في سوار، وعون في عوان، ونور في نوار، وربما ضمت الواو للضرورة كقوله: [395]

أغـر الثنايـا أحـم اللثـا ت تمنحـه سـوك الإسـحل

---

[394] البيتان من الخفيف، وقائلهما: أبو العباس أحمد بن محمد المقري، نفح الطيب: 1/ 102، فهو هنا مثال لا شاهد.

[395] البيت من المتقارب، وقائله: عبد الرحمن بن حسان ، لسان العرب: (سوك).

قوله: "وإن يكن مضاعفا ..إلخ"يعني أنه استثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين "فعل" في المضاعف، فجعلوا مكانها فتحة فقالوا: "جدد وذلل". قال في التسهيل عند الكلام على "فعل" بضم الفاء وفتح العين: واطرد عند بني تميم وكلب في المضاعف المجموع على "فعل". قال الخضراوي: ولم يحكه سيبويه، وحكاه أبو عبيدة وغيره وأنه قياس،والشلوبين على جوازه في الاسم كسرير وسرر والصفة كجديد وجدد، وهو قول ابن جني؛ وخصه ابن قتيبة وغيره بالاسم؛ والسماع ورد في جمع "فعيل" المضاعف، قال الخضراوي: بخلاف ما فيه الألف. انظر المساعد

قال في الهمع: والتقييد بكون المفرد على "فعيل" أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان.اهـ وفي شرح ناظر الجيش: أن نقل المصنف أنهم يقولون: "جدد وذلل" بالفتح يوجب ثبوت ذلك في الصفة.

تنبيه: على القول بالاطراد هنا فهذا هو رابع المواضع التي تطرد فيها "فعل" بضم الفاء وفتح العين، وقد اقتصر في الخلاصة والكافية على موضعين هما: "فعلة" بضم الفاء وسكون العين، و"الفعلى" أنثى الأفعل؛ وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو "فعلة" بضم الفاء والعين.اهـ أفاده المرادي في شرحه على الألفية

وفُعَلٌ يُحْفَظُ في كتُهَمَهْ ونُفَسا ولُغَةٍ وتُخَمَهْ
عُجايَةٍ وقَرْيَةٌ فيه يَرِدْ وفي كرُؤيا نَوْبةٍ لَمْ يَطَّرِدْ

قوله: "وفعل يحفظ في كتهمه ..إلخ" يعني أن وزن "فعل" بضم الفاء وفتح العين، يحفظ جمعا في فعلة بضم الفاء وفتح العين مع هاء التأنيث، نحو:"تهمة" وتهم من الوهم، و"تخمة" وتخم من الوخم؛ وليس التخم والتهم باسمي جنس مثل الرطب، لأنك تقول: "هذه التخم" فلا يستعمل مذكرا، بخلاف اسم الجنس فإنك تقول: "هذا رطب" ومنه: ﴿تُسَاقِطْ عليك رطبا جنيا﴾، وقد تقدم هذا عند قول الناظم: "وتذكير غلب"؛ وفي فعلاء نحو:"نفساء" ونفس؛ وفي "فعلة" بضم الفاء وسكون العين ناقصة نحو: "لغة" ولغى، وبرة وبرى، وظبة وظبى؛ أو صفة كبهمة بالضم للفارس الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه.

ويحفظ "فعل" أيضا في"عجاية"وعجاوة، وهي كل عصب يتصل بالحافر، قال: [396]

وحــــافر صــــلب العجــــى مــــدملق ... ...

ويرد في"قرية" وقرى؛ فقوله: "قرية" مبتدأ خبره "يرد".

وقد حفظ أيضا في "بدرة" بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم، كما لابن هشام في التوضيح؛ لكن نظر في ذلك صاحب التصريح قائلا: إنه لم يقف عليه، فتعقب ذلك ياسين بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

فائدة: قال السيوطي في الاقتراح ناقلا عن ابن النحاس: إن النقل عن النفي فيه شيء، لأن حاصله: إنني لم أسمع هذا، وهذا لا يدل على أنه لم يكن.اهـ قال ابن الطيب في شرحه: قوله "فيه شيء" أي فيه بحث ومناقشة، وهو أن يقول قائل: "لم أره" و"لم أقف فيه على شيء" ونفي العلم لا يدل على نفي الوجود. ثم قال: ويمكن أن يجاب بأن هذا الحاصل إذا صدر من إمام نحرير متبع واسع الاطلاع كان بمنزلة التصريح بعدم وروده، نظير ما قاله المحدثون في مثله ..إلخ

قوله: "وفي كرؤيا .. إلخ" أي ويحفظ "فعل" في "الرؤيا" وأنشد على ذلك الشاطبي: [397]

وإن أراد النــــوم لم يقــــض الكــــرى ... مــن هــم مــا لاقــى وأهــوال الــرؤى

وكذا ما أشبهها نحو: الرجعى والبهمي، فتقول: رؤى ورجع وبهم؛ وفي "فعلة" واوية العين كنوبة ونوب، وتوبة، وعورة، وصولة؛ ولا يقاس عليهما ــ أي على كرؤيا ونوبة ــ خلافا للفراء، فيجمع ما كان مصدرا على "فعلى"كرجعى على فعل قياسا، وكذا ما كان على "فعلة" واوي العين مثل: دولة ودول؛ وغيره يقصر النوعين على السماع،قال الشاطبي: وذلك لقلة المسألة إذ لا يقاس إلا ما اشتهر واطرد في كلام العرب، لاسيما في أبواب التكسير

396- الرجز للزفيان السعدي، تاج العروس (دملق)، والعجا جمع عجاية : عصبة في باطن الحافر، والمدملق: الأملس المدور.

397- الرجز من مقصورة ابن دريد المشهورة.

والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة منه في القياس.

قال أبو حيان: ومن غريب ما وقع من جمع "فعلة" معتل اللام على فعل، قولهم "شهوة وشهى"، كقوله: (398)

فلولا الشهى والله كنت جديرة ... بأن أترك اللذات في كل مشهد

اهـ على نقل ناظر الجيش

وجاءَ في هِدْمٍ وقَشْعٍ فِعَلُ ... وقامَةٍ وصُورَةٍ ويُنقَلُ

في عِزَةٍ حِدَأةٍ وهَضْبَةِ ... وضَيْعَةٍ فِعْلَى عَدُوٍّ ذِرْبَةِ

قوله: "وجاء في هدم وقشع ..إلخ" أي وجاء "فعل" بكسر الفاء وفتح العين، في "هدم" بكسر الهاء للثوب البالي، و"قشع" بقاف مفتوحة فشين ساكنة للجلد البالي قال: (399)

ولا برما تهدى النساء لعرسه ... إذا القشع من برد الشتاء تقعقعا

فيقال في جمعهما:"هدم وقشع"؛ وجاء في "قامة" فيقال:"قيم"؛ و"صورة" فيقال: "صور"، وروي بالفتح والكسر قوله: (400)

أشبهن من بقر الخلصاء أعينها ... وهن أحسن من صيرانها صورا

قوله: "وينقل في عزة حدأة ..إلخ" أي وينقل "فعل" أيضا في فعلة المعوض من لامه هاء التانيث نحو: "عزة" ولثة، قالوا في جمعهما:"عزى ولثى"، والعزة: الفرقة من الناس؛وفي **"حدأة"** قالوا "حدأ"، قال أبو ذؤيب الهذلي: (401)

وتبلي الألى يستلئمون على الألى ... تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وصفه بالجمع في البيت يدل على أنه جمع إذ وصفه بالقبل وهو جمع "أقبل وقبلاء".

398- البيت من الطويل، وهو لامرأة من بني نصر بن معاوية، تاج العروس (شهو).

399- البيت من الطويل، وقائله متمم بن نويرة. سمط اللآلي 87/1 تقعقع: تحرك.

400- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة ، ديوانه، ص: 187 ط عالم الكتب، الشاهد من قوله: صِورا، بكسر الصاد، جمع صورة.

401- البيت من الطويل، وهو كما في الشرح لأبي ذؤيب الهذلي، شرح أشعار الهذليين: 92/1.

قال المرادي: ولقائل أن يقول: إنه من باب تأنيث اسم الجنس ووصفه بالجمع كقوله تعالى: ﴿وينشئ السحاب الثقال﴾.

وينقل في "هضبة" للمطر الدائم قالوا: هضب كما في قوله: (402)

فبات يشئزه ثأد ويسهره تذاؤب الريح والوسواس والهضب

ومثله "قصعة وقصع"؛ ونقل في "فعلة" يائية العين نحو: "ضيعة"للعقار وضيع، وخيمة وخيم"، وقد قاس على ذلك الفراء؛ وفي "فعلى" بكسر الفاء نحو: "ذكرى" وذكر، ورأى الفراء هذا مطردا لأن المؤنث بالألف شبيه بالمؤنث بالتاء إذا كان ما قبلهما على زنةٍ واحدة، وقد أجرتهما العرب مجرى واحدًا في مواضع، منها: قولهم في "فعلة" و"فعلى": "فعل" كـ"غرفة" و"غرف" و"أخرى" و"أخر"، وقولهم في "فاعلة" و"فاعلاء": "فواعل" كـ"سالفة" و"سوالف" و"قاصعاء" و"قواصع"،فإذا أجري "فعلى" مجرى "فعلة" لم يكن بدعًا، ولم يعدم نظيرًا. قاله المصنف في شرح الكافية

وينقل في "عدو" وعدى، وروي بالضم والكسر قوله: (403)

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بكر وإن كان حيانا عدى آخر الدهر

وفي "ذربة" بكسر الذال وسكون الراء وهي الحديدة اللسان، قال: (404)

إليك أشكو ذربة من الذرب يا مالك الملك وديان العرب

روي أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ وأنشده هذا البيت، فقال له":ذلك الله".

وزاد في شرح الكافية "صمة"، قال أبو حيان: وهما صفتان، وقد تقدم قول من قال: إن

402- البيت من البسيط، وقائله: ذو الرمة، ديوانه، ص: 22، يشئزه: يقلقه، والثأد الثرى، تذاؤب الريح : هبوبها من كل وجه ، وهو مأخوذ من خداع الذئب، والوساوس: حديث النفس والهِضب بكسر الهاء الأمطار.

403- البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة للأخطل، ديوانه، ص: 150، الشاهد في قوله: عدِى، جمع عدو.

404- الرجز لأعشى بني مازن يشكو حليلته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، العيني: 289/2، لسان العرب: (لطط)، تاج العروس (ذرب) وروايته : يا سيد الناس، الذربة بالكسر السليطة اللسان.

"فعلة" صفة لم يسمع. قال: كأنهم عنوا أن "فعلا" المجرد لا يؤنث بالتاء حال كونه صفة، وكأن هاتين الكلمتين وضعتا على التأنيث بالتاء، فالتاء فيهما ليست للفرق بل بنيت الكلمة عليها.اهـ على نقل ناظر الجيش

ومــا مِــنَ الفِعْــل وفُعــل يُوجَــدُ   مُـــؤَنَّثا قَــدْ أَلْحَــقَ المُبَــرِّدُ

أي وألحق المبرد بـ"فعلة" بضم الفاء و"فعلة" بكسرها:"فعلا" بضم الفاء وسكون العين كجمل، و"فعلا" بكسر الفاء وسكون العين كهند، مؤنثين فتقول في جمع "جمل": جمل بفتح العين، وفي "هند": هند؛ كما تقول في جمع "غرفة": غرف، وفي جمع "كسرة": كسر؛ وكلام المصنف في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد، فإنه قال فيها:

وهنــد مثــل كســرة في فعــل   وجمــل مثــل برمــة في فعــل

فِعْلَــى بِهــا اجْمَــعْ ظَرِبانًــا وحَجَــلْ   ولَـيْسَ بِاسْـم الجَمْـعِ فِـي القَـوْلِ الأَجَـلْ

قوله: "فعلى بها اجمع ..إلخ" يعني أن من أمثلة جمع الكثرة "فعلى" بكسر الفاء، نحو: "ظربى" جمع "ظربان" دابة منتنة الرائحة، و"حجلى" جمع "حجل" وهو اسم طائر، وأنشد عليهما الشاطبي قول الشاعر: (405)

ومــا تجعــل الظــربى القصــار أنوفهــا   إلى الطــم مــن مــوج البحــار الخضــارم

وقول الآخر: (406)

فــارحم أصــيبيتي الــذين كــأنهم   حجلــى تــدرج بالشــربة وقــع

ونقل ابن يعيش أن الأصمعي يرى أن "حجلى" لغة في الحجل، قال: ولو كان كذلك لكان مذكرا مثله، ونقل عن أبي الحسن أن "حجلى" يكون واحدا ويكون جمعا كالفلك والهجان.

405- البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق، ديوانه، ص: 621، الطِّم بالكسر: البحر.

406- البيت من الكامل، وقائله: عبد الله بن الحجاج الذبياني يخاطب عبد الملك بن مروان، شرح شواهد الإيضاح، ص: 364، لسان العرب (حجل).

وفي الصحاح: لم يجئ على "فعلى" بالكسر إلا حرفان: "ظربى وحجلى". اهـ وبعضهم عد "معزى"، قال الدماميني: وانظر لأي شيء لم يذكر المصنف في "معزى" أنه جمع ماعز؟ **قلت**: إنما لم يذكرها لأن الصحيح أنها اسم جمع، وأن ألفها للإلحاق بدرهم لا للتانيث وهو قول سيبويه؛ بدليل: تنوينها في النكرة، وتصغيرها على "معيز" بكسر الزاي وحذف الألف بعد قلبها ياء لأجل الكسرة، ولو كانت للتانيث لم تقلب ياء ولم تحذف. انظر اللسان

قول الناظم: "وليس باسم الجمع ..إلخ" أي والأصح أن "فعلى" بالكسر جمع لا اسم جمع، ومقابله قول ابن السراج : هي اسم جمع لقلة ما يجمع بها، وسأل الفارسي المتنبي عما يجمع على "فعلى"، فذكر "ظربى وحجلى" سريعا من غير توقف، قال الفارسي: فبت طول الليل أطلب لهما ثالثا فلم أقدر عليه. قال أبو حيان: وهذا يدل على علم أبي الطيب وسعة اطلاعه واستحضاره لكلام العرب.اهـ على نقل ناظر الجيش

وعلى قول ابن السراج درج صاحب القاموس، قال الدنوشري:

وما لنا جمع بوزن فعلى ... بكسر فاء غير ظربى حجلى
وقال في القاموس هذان اسما ... جمع وهذا القول عندي أسمى

قال بعض الفضلاء: والظاهر أنهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على التعدد، فلا ثمرة لهذا الخلاف.اهـ من حاشية يس على التصريح

وفي فَعُولٍ فِعْلَةٍ كُنْ ناقِلَهْ ... وهكذا فِي فاعِلٍ وفاعِلَهْ
وفَيْعِلٍ فُعْلَى فَعالٍ فَعِلِ ... قِنِّينَةٍ وكَرَبِيطٍ أفْعَلِ
فَعْلا فَعالَةٍ فِعالٍ فَعِلَهْ ... فَعْلاءَ أَيْصَرٍ حِداةٍ اعْقِلَهْ
في فُعْلَةٍ فَعِيلٍ اسْمَا أُخِذا ... وفُعَلٌ وفَعُلٌ أَيْضًا كَذا

قوله: "وفي فعول فعلة كن ناقله" يعني أنه يحفظ "فعال"بكسر الفاء في "فعول"كخروف وخراف، وقلوص وقلاص؛ و"فعلة" بكسر الفاء كلقحة ولقاح، والصحيح أن اللقاح جمع لقوح.

قوله: "وهكذا في فاعل وفاعله وفيعل ..إلخ" أي وهكذا يحفظ في "فاعل" نحو: ﴿إن عبادي﴾ وهو جمع عابد، ونحو: ﴿وإن خفتم فرجالا﴾ جمع راجل، قال: (407)

ونكسو القواطع هام الرجال ... وتحمي الفوارس منا الرجالا

ومنه: ﴿حتى يصدر الرعاء﴾، وآم وإمام قيل: ومنه ﴿واجعلنا للمتقين إماما﴾ أي قاصدين لهم. قاله في التصريح، قال ابن يعيش: وقالوا: "كافر وكفار" قال الشاعر: (408)

وشق البحر عن أصحاب موسى ... وغُرّقت الفراعنة الكفار

و"فاعلة" كقائمة وقيام، وصائمة وصيام؛ و"فيعل" كجيد وخير وجياد وخيار؛ و"فعلى" بضم الفاء كأنثى وإناث؛ و"فعال" بفتح الفاء كجواد وجياد؛ و"فعل" بفتح الفاء وكسر العين نحو: نمر ونمار، وفي الحديث : « أن قوما أتوا النبي ﷺ من الأعراب مجتابي النمار فحث رسول الله ﷺ الناس على الصدقة » (409)

ونقل جمع "فعال"بالكسر أيضا في"قنينة"كسكينة – لغة في السكين - لإناء من الزجاج فقالوا:"قنان"؛ وفي "كربيط" أي فعيل بمعنى مفعول، قال تعالى : ﴿ومن رباط الخيل﴾، وقرئ: ﴿فجعلهم جذاذا﴾ جمع جذيذ بمعنى مجذوذ؛ و"أفعل" كأعجف وعجاف، قال: (410)

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ... ورجال مكة مسنتون عجاف

وفي الصحاح: أنه قيل"عجاف" حملا على ضده وهو "سمين". وظاهر القاموس: أنه سمع "أجرب وجراب"،وفي شرح المرادي: أنه حكاهما أبو حاتم والفارسي، قال: وحكى أبو حاتم أيضا:"أبطح وبطاح"، قال في التصريح: فسقط ما قيل: إن أعجف لا ثاني له.وقد سمع أيضا في "فعلان" بكسر الفاء كسرحان وسراح.

407- البيت من المتقارب، وقائله: عمرو بن قميئة ، أمالي ابن الشجري: 170/3، الرجال الأولى: جمع رجل، والثانية جمع راجل.

408- البيت من الوافر، وقائله: القطامي، لسان العرب وتاج العروس: (كفر).

409 الحديث أخرجه أحمد في مسنده 361/4

410- البيت من الكامل، وقائله: عبد الله بن الزبعرى، الصحاح ولسان العرب وتاج العروس (سنت)، ونسبه السيوطي في المزهر لمطرود بن كعب الخزاعي، المزهر: 2/ 429.

ويحفظ كذلك في "فعلا" بفتح الفاء والقصر للوزن أي فعلاء اسما كبطحاء، وأما قوله "فعلاء" فيما يأتي فيعني بها الصفة كعجفاء؛ كذا في الطرة على ما في بعض نسخها، ولا تمثيل هنا في غالب النسخ وتُعمِّم فيما يأتي فدلّ ذلك على أن "فعلا" هنا قيد لقوله: "أفعل" في آخر البيت السابق، أي "أفعل فعلاء" كأعجف؛ وأما "فعلى" بالقصر كغضبى وغضاب فتندرج في قول الخلاصة:

وشاع في وصف على فعلانا وأنثييه ... ...

ويحفظ في "فعالة" بفتح الفاء كعباءة، ويحتمله قوله:[411]

وقال العباء نحن كنا لباسهم وأكسية كردية وقطائف

كما يحتمل أنه اسم جنس يطلق على الواحد، والجمع: أعبية. انظر اللسان

وفي "فعال" بكسر الفاء كدلاص وهجان على رأي سيبويه ومن معه، خلافا لما تقدم في صدر الباب، وقد وجه ذلك ابن يعيش بأن "فعالا" يجري مجرى فعيل لاستوائهما في العدة والزيادة، فمن حيث جمعوا "فعيلا" على "فعال" نحو:"ظريف وظراف"كسروا عليه "فعالا".اهـ وفي "فعلة" بفتح فكسر كنمرة ونمار، و"فعلاء"كبطحاء وبطاح وفي "أيصر" بهمزة مفتوحة للحشيش قيل في جمعه:"إصار"؛ وفي "حداة" أي حدأة كعنبة للطائر المعروف أو بالتحريك للقدوم، قالوا فيهما: حداء. وقوله: "اعقله" بحذف نون التوكيد الخفيفة، والفعل كضرب.

قوله: "في فعلة فعيل اسما أخذا وفعل ..إلخ"أي وأخذ أيضا في "فعلة" بضم فسكون كبرمة للقدر وبرام، وحفرة وحفار، ونطفة ونطاف؛ وفي "فعيل" كفصيل وفصال، وأفيل وإفال؛ هذا إذا كان اسما، وأما إذا كان وصفا فمطرد؛ و"فعل"بضم ففتح كرطب ورطاب، وربع ورباع لما ينتج أول الربيع،وما ينتج في آخره: هبع يقال: "ما لهم هبع ولا ربع"؛و"فعل" بفتح فضم كرجل ورجال وسبع وسباع.

وسمع في "جمد" ـ وهو: ما ارتفع من الأرض ـ جمعُه على جِماد.

411- البيت من الطويل، وقائله حميدة بنت النعمان. سمط اللآلي 180/1

وفـــي ظَرِيـــفٍ وسَـــما فُعُـــولُ عَنـاقٍ اوْ هِـــراوةٍ مَنْقُـــولُ
فــي فاعِـلٍ وَصْـفًا سِـوَى مُـضَعَّفِ ولا مُعَـــلِّ العَـــيْنِ بالنّقْـــلِ يَفِـــي
ونَحْـوِ فَسْـــلٍ بَـــدْرَةٍ آنِـــسَةِ فَـــوْجٍ أَسِينَـــةٍ وســـاقٍ قِنَّـــةِ

قوله: "وفي ظريف وسما فعول عناق ..إلخ"يعني أنهم نقلوا جمع "ظريف" على "ظروف" على جهة الشذوذ، ونحوه قولهم:"خبيث وخبوث"، قال في المساعد: وهذا عند سيبويه والخليل مما جمع على غير واحده كمذاكير في ذكر، وذلك لمخالفته ما يجئ في تكسيره، وعند المبرد والجرمي: أن هذا جمع على حذف الزيادة، ويسمى جمع ترخيم كتصغير الترخيم؛ قال السيرافي: ويجوز كون"ظروف"اسم جمع؛ ونقل جمع "فعول" أيضا في "سما" أي سماء قصرها للوزن قالوا:"سمي" أصله "سموو" قال:[412]

ولا تزال تطأ السميا

وفي "عناق" وهي الأنثى من ولد المعز، والداهية؛ قالوا:"عنوق"، و"هراوة" سمع فيها:"هري" وهي العصا أصلها:"هروو".

قوله: "في فاعل وصفا..إلخ" أي وينقل "فعول" سماعا في "فاعل" وصفا غير مضاعف ولا معتل العين، كشاهد وشهود ومنه: ﴿وهم على ما يفعلون بالمومنين شهود﴾، وساجد وسجود، وباك وبكي؛ وقوله:"سوى مضعف" احتراز من نحو:"راد"، قال في الطرة: وإنما يجمع جمع السلامة نحو: ﴿إنا رادوه إليك﴾. ولكن لم لا يجمع على "فعل وفعال" كصداد المتقدم؟

وقوله: "ولا معل العين" احتراز من نحو "بائع ونائم"، وسمع فيه كقول كعب: [413]

ترمـي الغيـوب بعيـني مفـرد لهـق إذا توقـدت الحـزان والميـل

فـ"الغيوب" جمع غائب.

قوله: "ونحو فسل بدرة ..إلخ" أي وسمع جمع "نحو فسل" بفتح الفاء وسكون العين،

412- البيت من السريع مشطور مخبون مكشوف، وهو بلا نسبة في كتاب الجليس الصالح ص: 708، وقبله: (يا راعي البهم سقيت ريا).

413- البيت من البسيط، وقائله: كعب بن زهير رضي الله عنه، ديوانه، ص: 16، الغيوب: ج غائب، وقيل جمع غيب وهو ما غار من الأرض، اللهق: شديد البياض، الحزان بالضم جمع حزيز ما غلظ من الأرض ، الميل من الأرض: مد البصر.

على فسول كقوله: (414)

إذا ما عد أربعة فسول فزوجك خامس وأبوك سادي

والفسل: الرجل الدون، ويجمع على "فسال" قياسا؛ و"بدرة" على وزن "فعلة" مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها، وهي: ألف أو عشرة آلاف درهم قال: (415)

فمجمرة الأمير بها بدور

و"آنسة" قال: (416)

ويا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

سمع جمعها على "أنوس"؛ و"فوج" وهي: الجماعة قالوا: "فووج"؛ و"أسينة" لواحدة قوى الوتر قالوا:"أسون"؛ و"ساق"جمع على "سؤوق"،وقال ابن مالك في غير التسهيل: إنه شاذ لثقل الضمة. و"قنة" بكسر القاف لأعلى الجبل سمع جمعها على "قنون".

وقَدْ يُرى فِعالٌ اوْ فُعُولُ مَعْ تا ويُغْنِي عَنْهُما فَعِيلُ

أي وقد تلحق التاء "فعالا" و"فعولا"،كحجار وحجارة وفحول وفحولة، قال تعالى: ﴿وبعولتهن﴾، كما تقدم في الكلام على معاني التاء؛ وقد يستغنى عنهما ـ أي "فعال وفعول" بفعيل، نحو:"ضأن و ضئين" ولم يقولوا "ضآن و ضئون"؛وقد يغني عن "فعول" فقط دون "فعال" نحو:"كلب وكليب" ولم يقولوا "كلوب"، و"عبد وعبيد" ولم يقولوا "عبود"، وسمع:"كلاب وعباد"؛ ويغني عن "فعال" فقط،نحو: "ضرس وضروس" ولم يسمع "ضراس". وكذا قد يستغنى عنهما بـ"فعال" بضم الفاء، قالوا في "عرق": عراق بالضم، ولم يقولوا "عروق" ولا "عراق" بالكسر، وهو بفتح فسكون: عظم أزيل لحمه، وفي الحديث: « أنه ﷺ تناول

414- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب: 2438/5، والضرائر لابن عصفور، ص: 226، ولسان العرب: (فسل).

415- الشطر من الوافر، وقائله الفرزدق كما في الدماميني (مخطوط) ولم أجده في ديوانه.

416- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 90/1.

عرقا ثم صلى ولم يتوضأ »[417].

فائدة: قال الأخفش: ومن جموع التكسير "فعيل" جمعا لـ"فعل" أي بفتح الفاء كعبد وعبيد، أولـ"فعل" أي بكسرها كضرس وضريس. ومشى عليه ابن معطي قال:

ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس

وقال سيبويه: هو اسم جمع كجامل وباقر. والأصح الأول كما في التسهيل،وذلك لأنه لا يذكر فتقول:"هي الكليب" ولا تقول:"هو الكليب"؛ فإن ذكر نحو "غزي" فهو اسم جمع، لأن التذكير يدل على أنه ليس بجمع كما تقدم أول الباب.

فـي كـحُوارٍ رَخِـلٍ بَـعِيدٍ اوْ فاعِـلٍ افْعَـلَ وفِـعْلٍ ذا رَوَوْا

يعني أنه يحفظ الجمع على "فعلان" بضم الفاء وسكون العين وزيادة الألف والنون في نحو:"حوار" قالوا:"حوران"والحوار: ولد الناقة قبل أن يفصل عنها فإذا فصل عنها فهو فصيل،و"زقاق" للسكة وزقان؛ وفي "رخل"بفتح الراء وكسر الخاء ورخلان؛ وفي"بعيد"وبعدان، يقال: "فلان من قربان الأمير ومن بعدانه"؛ وفي وزن "فاعل" كراكب وركبان، وفارس وفرسان، وواحد وحدان قال: [418]

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا

وفي وزن "أفعل" فعلاء نحو: أبكم وبكمان، وأعمى وعميان، وأغر وغران، وأسود وسودان؛ قالوا: "أتقول للعميان عقلا"، وقال امرؤ القيس: [419]

... ... وأوجههم عند المشاهد غران

---

417 الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة رقم: 4985، ومسلم في باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم: 532

418- البيت من البسيط، وقائله رجل من بلعنبر أو أبو الغول الطهوي، حماسة أبي تمام مع شرح الأعلم: 358/1.

419- صدره: (ثياب بني عوف طهارى نقية) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 69/1.

وقال الآخر: [420]

... ... ومـا أبـان لمـن أعـلاج سـودان

وهذا عند الفراء من باب جمع الجمع، وليس جمعا لأفعل إنما هو جمع "فعل"، فسودان جمع سود لا جمع أسود، واختاره بعضهم.

ويحفظ في "فعل" بكسر الفاء وسكون العين، نحو: ذئب وذؤبان. وكذا يحفظ في "فعل" بالتحريك صفة نحو: جذع وجذعان؛ هذا مقتضى كلام المصنف في التسهيل، وقد مثل به في شرح الكافية للمقيس كحمل، قال الصبان: هو صفة بحسب الأصل، ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان، فلا اعتراض على ما في شرح الكافية.اهـ أي ولا على ما في التسهيل لصدق كل منهما باعتبار. والله تعالى أعلم

لِكحُبارَى وجُرائِض اجْعَلِ ذا وقَريِثا وبَراكا شَمْأَلِ

وكحَزابِيَةٍ احْفَظْ حُرَّهْ كَذا جَلُولا طَنَّةٌ وضَرَّهْ

أي ومما يجمع على "ذا" وهو وزن "فعائل":فعالى بضم الفاء كـ: "حبارى"،فيقال إن حذف أحد ثاني زائديه:"حبائر"، فإن حذف أولهما قيل:"حباري"؛و"جرائض" بجيم مضمومة وهو العظيم البطن، قالوا في جمعه: "جرائض"بفتح الجيم؛ و"قريثاء" بقاف مفتوحة وألف التأنيث الممدودة، وإنما قصرها الناظم لضرورة الوزن، لجيد النخل والبسر قالوا: "قرائث"؛و"براكاء" للثبات في الحرب قالوا: "برائك"؛ و"شمأل" قالوا: شمائل، قال الله تعالى: ﴿عن اليمين والشمائل﴾ فأفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله: ﴿أو لم يروا إلى ما خلق الله من شيء يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ ﴾ وجمع ثانيا مراعاة لمعناها، وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد السهيلي الكلام على الآية الشريفة برسالة لطيفة.اهـ من حاشية يس على التصريح

وفعالية كـ"حزابية" بحاء مفتوحة للغليظ،شبه بحزباء الأرض وهو ما غلظ منها، فيقال: "حزائب" إن حذف أحد ثاني زائديه، فإن حذف أولهما قيل:"حزابي"؛و"حرة" وحرائر؛ و"جلولا" لقرية وجلائل، وهي بالمد فقصرها الناظم للوزن؛و"طنة"بفتح الطاء وطنائن، وهي

420- البيت تقدم الكلام عليه في باب "إنّ".

رطبة حمراء شديدة الحلاوة؛ و"ضرة" وضرائر قال: [421]

كضـــرائر الحســـناء قلـــن لوجههـــا حســـدا وبغضـــا إنـــه لـــدميم

وكذا: كنة لزوجة الابن وكنائن.

تنبيه: قول الناظم "احفظ حره ..إلخ" لا ينافي أن الجمع مطرد في هذه المذكورات كلها كما هو ظاهر التسهيل وغيره؛ فالمراد أن يحفظ على وجه الاطراد، لا على وجه السماع كما هو الغالب عند الإطلاق. والله تعالى أعلم. ثم رأيت صاحب التنبيه شرح على أن المراد قصر ما بعد "حرة" على السماع، فأورد على ذلك أن "جلولا" تطرد "فعائل" فيها، قال: وأما حرة وضرة وطنة مما هو ثلاثي فلا يقاس فيه "فعائل" اتفاقا.اهـ منه فلينظر مع ظاهر التسهيل وكلام شراحه ونقل الأشموني له مبينا مقتضاه وتسليم الصبان.

وبالفَـــــعالَى جَمَـــعُوا وَصْـــفًا عَلَـــى فَعْـــــلانَ أوْ فَعْلَـــى ونَقْـــلاً اجْعَـــلا

جَمْـــعَ يَتِيـــــمٍ حَبِـــطٍ وأيِّـــــمِ وطَـــاهِرٍ شـــــاةٍ رَئِيـــــسٍ فـــاعْلَمِ

لما ذكر في الخلاصة ما تشترك فيه "الفعالي" بالكسر مع "الفعالى" بالفتح بقوله: (وبالفعالي والفعالى جمعا ..إلخ) ذكر الناظم هنا ما ينفرد به كل واحد منهما؛ وبدأ بذكر "الفعالى" بالفتح .

قوله: "وبالفعالى جمعوا وصفا ..إلخ"يعني أن من أمثلة جمع الكثرة "فعالى" مفتوح الأصول الثلاثة، ويكتنف الأصل الثالث ألفان؛ لاسم على "فعلان" نحو:"سكران وسكارى"، و"ندمان وندامى"، لكن "فعالى" بضم الفاء أرجح في هذا من "فعالى" بفتحها؛ وأطلق ليشمل ما له مؤنث على "فعلى" وما ليس كذلك، كالمثالين. أو اسم على"فعلى" نحو: غضبى وندمى وسكرى، وغضابى وندامى وسكارى؛ وأطلق في "فعلى"أيضا ليشمل ما مذكره "فعلان" كما مثل، وما ليس كذلك كقولهم:"شاة حرمى" وهي المشتهية النكاح، و"شياه حرامى".

421- البيت تقدم الكلام عليه في باب حروف الجر.

قوله: "ونقلا اجعلا جمع يتيم ..إلخ" وفي رواية "جعلا" بصيغة الماضي المسند للمفعول،أي ويحفظ الفعالى بالفتح في يتامى "جمع يتيم"، وفي حباطى جمع "حبط" بحاء مفتوحة مهملة وموحدة مكسورة فطاء مهملة، وهو البعير المنتفخ البطن من وجع؛ و في "أيامى" جمع "أيم" وهو من لا زوجة له أو من لا زوج لها،هذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش: إنه مقلوب وأصله "أيايم" على فياعل، ثم قلب فقدمت لامه على عينه فصار "أيامي" ثم الكسرة فتحة والياء ألفا فصار "أيامى"، فوزنه على هذا فيالع. قال أبو حيان: وإن شئت قلت لما صار في التقدير إلى "أيايم" قلبت الكلمة قبل أن يجب قلب الياء همزة، وجعلت القلب عوضا عن الإعلال ومنجيا منه. قال ناظر الجيش: والقول في هذه الكلمة ما قاله سيبويه، إذ القلب خلاف الأصل فلا يقال به إلا إذا دل عليه دليل.

ويحفظ في "طهارى" جمع "طاهر"، قال: [422]

ثياب بني عوف طهارى نقية ... ...

وفي "شياه رآسى" جمع "شاة رئيس" وهي التي أصيب رأسها.

تنبيه: وقع في النسخة التي شرح عليها الدماميني من التسهيل: "شاة وتيس"بدل "شاة رئيس" فقال: "شاة" واحدة الشياه فيقال في جمعها: "شواهى" بألف بعد الهاء؛ و"تيس" وهو الذكر من الظباء فيقال في جمعه "تياسى" بألف بعد السين. قال: هذا مقتضى كلام المصنف ثم تعقبه بأنه لم يقف على "فعالى" في اللفظين؛ **أقول**: ولعل ما وقع في النسخة التي شرح عليها مجرد تصحيف إذ لم يعرج على نسخة "شاة رئيس" وهي التي شرح عليها غيره كابن عقيل والمرادي وناظر الجيش، بل لم يعرجوا على روايته.هكذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في الصبان.

ثم أخذ الناظم يذكر ما تنفرد به "الفعالي" بالكسر فقال:

حِذْرِيَةً عُرْقُوَةً ومَأْقِيا ... وما بِثَانِي زائِدَيْهِ اكتُفِيا

422- البيت تقدم الكلام عليه.

مِـــنْ كَقُلُنسُـــــوَةٍ اوْ بُلَهْنِـــــيَهْ   وكقَهَـــــوْباةٍ حُــــبارَى فاذْرِيَـــــهْ

وخَـــوْزَلى اجْمَعَـــــنَّ بالفَعـــــالِي   فَــــعْلاةً اوْ بالكَسْـــرِ كـــــالسَّعالِي

وقَـــلّ فـــي أَهْـــلٍ وفـــي عِشْـــرِينا   ولَيْــــــلَةٍ وَكَيْــــكَةٍ يَــــــقِينا

أي اجمعن ــ بنون التوكيد الشديدة ــ "حذرية" وما بعدها على "فعالي" بفتح الفاء وكسر اللام، فقوله"حذرية" بالنصب مفعول قوله في البيت الثالث "اجمعن"، وهي بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث: القطعة الغليظة من الأرض، فيقال في جمعها "حذاري"؛ وكذا "هبرية" لما يتعلق بأصول الشعر وهباري.

قوله: "عرقوة" بالنصب عطفا على "حذرية" بحذف العاطف، وهي بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة فواو فهاء تأنيث: واحدة العرقوتين، وهما الخشبتان اللتان تعترضان على الدلو كالصليب، والجمع: العراقي قال: [423]

وقابــــل يتغـــــنى كلمـــــا قـــــدرت   علـــى العراقـــي يـــداه دائـــما دفقـــا

و"مأقيا" بفتح الميم وإسكان الهمزة وكسر القاف وبعدها ياء، وهو طرف العين مما يلي الأنف والأذن، والجمع: المآقي.

قوله: "وما بثاني زائديه اكتفيا .. إلخ" أي ويجمع هذا الجمع ما حذف أول زائديه اكتفاء بزائده الثاني،"من كقلنسوة" بقاف ولام مضمومتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فهاء تأنيث، وهي: شيء يلبس على الرأس، فتجمع على "القلاسي" عند حذف أول زائديها وهو النون؛ "أو بلهنية" بباء موحدة مضمومة ولام مفتوحة وهاء ساكنة ونون مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث، وهي السعة يقال:"فلان في بلهنية من العيش"، وأول زائديها النون فيقال في جمعها عند حذفه"البلاهي"؛و"كقهوباة" بقاف وهاء مفتوحتين فباء موحدة فألف فهاء تأنيث، وهي: نصل له شعب ثلاث أو سهم صغير مقرطس، فتجمع على "القهابي" بعد حذف أول زائديه وهو الواو؛ و"حبارى" بضم الحاء لطائر وهو معطوف بحذف العاطف،

423- البيت من البسيط، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 217/1.

فجمعه على "الحباري" بعد حذف أول زائديه وهو الألف الأولى. و"خوزلى" وهي: مشية في تثقل، وجمعها "خزالي" بعد حذف أول زائديه وهو الواو؛ وكذا "عدولى والعدالي" لقرية بالبحرين، و"حبنطى والحباطي" لعظيم البطن، و"عفرنى والعفاري" بعين مهملة وفاء مفتوحة فراء ساكنة فنون فألف للأسد.

قوله: "فعلاة او بالكسر ..إلخ" أي وجاء هذا الجمع في "فعلاة" بالفتح كموماة وموامي،"أو بالكسر"كسعلاة بكسر السين وسعالي، وهي أخبث الغيلان قال: [424]

ويـــــاوي إلى نســـــوة عطــــــل وشـــعثا مراضـــيع مـــثل الســـعالي

وقال الآخر: [425]

... ... عجـــائزا مثـــل الســـعالي خمســـا

وقال الآخر: [426]

وتــــراهن شـــــزبا كالســـــعالي يتطلــــعن مـــن ثـــــغور النقــــاب

ولم يذكر المصنف هذا ـ أي ما ينفرد به "فعالي" بالكسر من نحو "حذرية" فما بعدها ـ في الخلاصة لأنه مستفاد من قوله: (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ). قاله المرادي والأشموني

قوله: "وقل في أهل ..إلخ" أي وقل "فعالي"في "أهل، وعشرين، وليلة، وكيكة وهي البيضة" فقالوا: "الأهالي،والعشاري، والليالي، والكياكي".

تنبيه: جمع ما عدا عشرين من المذكورات على "فعالي"، لا يرد على قول المصنف: (وبفعالل وشبهه انطقا ..إلخ) لأنه نادر غير مقيس، مع أنها عند النحويين جمع لمفرد لم ينطق به وهو:"أهلاة ، وليلاة ، وكيكاة"؛ على أنه سمع "ليلاة" شاذا، وقد صغر على "لييلية" على اعتبار "ليلاة". انظر شرح الشاطبي

424- البيت من المتقارب، وهو من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي، خزانة الأدب: 417/1.

425- تقدم الكلام عليه في باب الظرف.

426- البيت من الوافر، وقائله: ابن الأيهم التغلبي، الكامل للمبرد: 2/ 253. شزبا: جمع شازب أي ضامر.

وبالفُعَــــالَى جَمَعُـــــوا فَعْلانَــــا وفَـــي قَــــدِيمٍ وأَسِيــــــرٍ بَــــانا

ولما أخل المصنف في الخلاصة بـ"فعالى" بضم الفاء كما نبه عليه المرادي وغيره، ذكرها الناظم هنا. يعني أن "فعالى" بضم الفاء جمعوا عليها وصفا على "فعلان"كسكران، وكذا وصف على"فعلى"كسكرى، وهو راجح على "فعالى" بفتح الفاء كغضبان وغضابى وسكران وسكارى؛ وربما استغنوا به عنه لزوما في غير يتيم من نحو:"أسارى" جمع أسير، و"قدامى" جمع قديم على ما في التسهيل وشروحه. **قلت**: والذي للرضي في شرح الكافية: "قدامى الطير" أي قوادم ريشه جمع قادمة.وإنما استثنوا يتيما لأنهم جمعوه على يتامى بفتح الفاء خاصة.

والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى "فعالى" بالضم ثلاثة أقسام: أحدها ما "فعالى" بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح، وهو: شيئان "فعلان وفعلى وصفين"؛ والثاني: ما "فعالى" بالضم فيه لازم وهو: "قديم وأسير"؛ والثالث: ما "فعالى" فيه ممتنع، وهو: "يتيم، وحبط، وأيم، وطاهر، ومهري، ورئيس بمعنى مرؤوس". قاله في التصريح

تنبيــه: ظـاهر كـلام ابـن الحاجـب في الشـافية حصـر "فعـالى" بالضـم في أربعـة، وهي:"كسالى، وسكارى، وعجالى، وغيارى". لكن قال الرضي في شرحها: إنه لم ير من حصرها في أربعة، ونقل عن الكشاف في قوله تعالى: ﴿ذرية ضعافا﴾ أنه قرئ "ضعافى وضعافى"كسُكارى وسَكارى.

ونَحْــوِ عِلْبَــاءٍ وفِــي الإنســانِ جــا صَـــحْرا وعَـــذْرا ظَرِبـــانٍ مُولَجـــا

قوله: "ونحو علباء" بالجر عطفا على قول المصنف في الخلاصة "لغير ذي نسب ..إلخ" من قوله:

واجعـــل فعـــالي لغـــير ذي نســـب جـــدد كالكرســـي تتبـــع العـــرب

أي ومما يجمع على "فعالي" بالتشديد قياسا: نحو:"علباء"مما همزته للإلحاق بقرطاس، وهو: عصب العنق؛ وكذا نحو: "قوباء" بضم القاف وهو: ما يخرج على الجسد من جرب ونحوه، مما همزته للإلحاق بقرناس، وهو بالضم: شبه الأنف يتقدم من الجبل؛ وكذا "حولايا" اسم موضع؛ فيقال في المذكورات قياسا: "علابي وقوابي وحوالي" بفتح الفاء وتشديد الياء.

قوله: "وفي الإنسان جا صحرا ..إلخ" أي ويحفظ "فعالي" بالتشديد في "إنسان، وصحراء، وعذراء، وظربان"،فيقال في صحراء: "صحاري"بتشديد الياء وهي الأصل، وقد سمع كذلك لكنه قليل، ولذلك لم يعتبره المصنف، ومنه قوله: [427]

لقد أغدو على أشقر يغتال الصحاريا

أفاده الشاطبي. والغالب أن تخفف مع الفتح أو مع الكسر.

فائدة: قال الرضي في شرح الشافية: إنه يرى أن صحراء في الأصل "فعلاء أفعل"، كأن أصله "أرض صحراء" أي في أرضها صحرة، كما تقول:"حمار أصحر وأتان صحراء"، فتوغل في باب الاسمية فلم يجمع على "فعل" بل على "فعالى".اهـ

ويقال في عذراء: "عذاري"، وفي إنسان وظربان: "أناسي وظرابي"، وأصلهما:"أناسين وظرابين"، فأبدلت النون ياء وأدغمت في أختها، بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت "أناسين وظرابين"، وبهذا تبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور. قاله في التصريح، وأنشد المرادي في شرح الألفية على سماع "أناسين" قول الشاعر: [428]

أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم وبالأناسين أبدال الأناسين

وقيل: "أناسي" جمع إنسي، قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في"أناسي" ليست بدلا، وأن "أناسي" جمع إنسي و"أناسين" جمع إنسان، لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول "إنسي" في معنى إنسان كما قالوا: "بختي وقمري، وبخاتي وقماري". قال الصبان: و كأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك، كما يعلم من قوله: "في معنى إنسان". فتأمل.اهـ ورد هذا القول بأنه لو كان جمع "إنسي" لقيل: في جمع جني: "جناني"، وفي جمع تركي: "تراكي". قاله ابن مالك في شرح الكافية، زاد ابنه: وهذا لا يقول به أحد.

قال الصبان: وعلى أن "أناسي" جمع إنسان فلا يكون مما نحن فيه، لأن وزنه حينئذ

427- البيت من الهزج، وقائله الوليد بن يزيد بن عبد الملك، خزانة الأدب: 324/3.
428- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني: 531/4.

"فعالين" بناء على أنه من الإنس، لا "فعالي".

تنبيه: لا ينبغي أن يخفف نحو "علباء"، لأنه ملحق والملحق لا يخفف. قاله السيرافي، قال الشاطبي: وهو حسن من التعليل.اهـ من شرحه للألفية

قول الناظم: "مولجا" أي حال كون ما ذكر من الألفاظ الأربعة مدخلا في الجمع بفعائل سماعا لا قياسا؛ كقوله تعالى: ﴿وأناسي كثيرا﴾، وقول الشاعر: [429]

سواسية سود الوجوه كأنها ظرابي غربان بمجرودة النحل

النسب

كذاك واوٌ تاليًا ما يثْلِثُ فَصاعِدًا إنْ ضُمَّ عَمَّنْ يَبْحَثُ

أي كما يحذف في النسب الألف والياء في قول الخلاصة:

والألف الجائز أربعا أزل كذاك يا المنقوص خامسا عزل

حذف كذلك الواو الذي يتبع حرفا صار به ما قبل الواو ثلاثة أحرف، إن ضم هذا الحرف المتمم ثلاثة نحو:"عرقوة" إحدى العرقوتين، و"ترقوة" لمقدم الحلق في أعلى الصدر، قوله: "ما يثلث" بكسر اللام "فصاعدا" أي أكثر نحو "قمحدوة" لما خلف الرأس؛ فإذا نسبت إليها تقول:"عرقي، وترقي، وقمحدي"؛ وعلة حذف الواو أنه لما حذف هاء التانيث صار الاسم في آخره واو قبلها ضمة، وقياس ذلك قلب الواو ياء والضمة كسرة، فيصير من باب قاض ومشتر، فيحذف الياء كما يحذف فيهما؛ فالحذف إنما باشر الياء، ولم يباشر الواو كما هو ظاهر البيت.

تنبيه: مقتضى كلامهم أن يكون الحذف في مثل "قمحدوة" واجبا لأن الواو فيه خامسة، بخلاف نحو "عرقوة" فينبغي أن يكون الإثبات فيه جائزا وإن كان مرجوحا لأنا نقول في قاض "قاضوي" لأن ياءه رابعة، فعلى هذا يجوز أن يقال "عرقوي"، ولكن الحذف واجب

429- البيت من الطويل، وقائله: خداش بن بشر (البعيث) ، الشعر والشعراء لابن قتيبة، ص: 309، والمجرودة: الأرض التي لا نبات فيها.

كما أفهمه كلام المصنف. أفاده ناظر الجيش

قلت: وهو خلاف ما نقل الشاطبي في شرح الألفية عن السيرافي من جواز "عرقوي"،وذلك أنه جعل المنقوص في النسب على وجهين: أحدهما أن يكون مستعملا قبله، قال: وهذا هو الباب، والثاني: أن يكون مقدرا في باب النسب خاصة لم يستعمل في غيره كـ"قمحدوة وعرقوة"، منبها على أن حمل كلام المصنف في الخلاصة على المنقوص الأعم من المستعمل أكثر فائدة وأقرب إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار. والله أعلم

ثم قال في الوجه الثاني ــ وهو أن يكون المنقوص مقدرا في باب النسب فقط ــ إن حكمه حكم المنقوص في الاستعمال، فإن كانت الياء خامسة فلا بد من حذفها فتقول:"قمحدي"، وإن كانت رابعة فالوجهان، فتقول في الأجود:"عرقي" وفي غيره: "عرقوي".قال: وقد نص السيرافي على جواز ذلك في "عرقوي"، وحكاه سماعا في"قرنوي".اهـ أي في النسب إلى "قرنوة" لنبت يدبغ به.

واحترز الناظم بقوله: "تاليا ما يثلث" من أن يكون تاليا للأول أو الثاني نحو "فو زيد" و "أبو عمرو" علمين، وكأن تبني من الرمي وزن "سمرة" فتقول: "رموة"، فلا تحذف الواو في النسب.

وقوله: "إن ضم" لا مفهوم له، لأن الواو لا يثبت وقبله فتح بل يقلب ألفا، ولا كسر بل يقلب ياء.

فائدة: يقال: "ثلثت القوم" أثلثهم بالضم إذا أخذت ثلث أموالهم، وأثلثهم بالكسر إذا كنت ثالثهم أو كملتهم ثلاثة بنفسك، قال الشاعر: (430)

فإن تثلثوا نربع وإن يك خامس يكن سادس حتى يبيركم القتل

أفاده في الصحاح، وفي ذلك قلت:

430- البيت من الطويل، وقائله: عبد الله بن الزّبير، لسان العرب وتاج العروس (ثلث).

وثلث القومَ بمعنى أخذا ثُلُث أموالهمُ كأخذا
أو كان ثالثا لهمْ أو كمَّلا ثلاثة فعلُه كحَمَلا

واستعملتُ "أو" في قولي "أو كمّلا" تبعا للجوهري، ونقل صاحب التاج عن شيخه أن "أو" هنا بمعنى الواو أو التفصيل أو التخيير، قال: ولا يصح كونها لتنويع الخلاف .اهـ ولعل مراده بالتخيير هنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي لأنه لا يكون إلا بعد طلب.

وقَدْ يُعامَلُ بِذاكَ تَغْلِبُ وفي انقِياسِه خِلافٌ يُنسَبُ

لما فهم من اقتصار المصنف في الخلاصة على الثلاثة المذكورة في قوله: (وفعل وفعل عينهما افتح وفعل) أن ما زاد على الثلاثي مما قبل آخره كسرة لا يغير، ولو كان على أربعة أحرف وثانيه ساكن كـ"تغلب"، مع أن فيه وجها بالتغيير؛ نبه الناظم على ذلك فقال:"وقد يعامل بذاك"أي فتح العين"تغلب" أي ونحوه مما كان على أربعة أحرف وثالثها مكسور وثانيها ساكن نحو: "يثرب ومشرق ومغرب"، فيجوز في هذا كله فتح المكسور في النسب فتقول: "تغلبي ويثربي ومغربي ومشرقي" بفتح العين؛وإنما جاز الوجهان فيه على ما ذكروا، لأن الساكن منهم من يعتد به ومنهم من لا يعتد به؛ فعلى الأول هو بمنزلة "علبط"، وعلى الثاني هو بمنزلة نمر. أفاده الصبان

فإن كان الاسم على أكثر من أربعة كـ"جحمرش" للعجوز الكبيرة لم يفتح المكسور، فتقول: "جحمرشي" بالكسر لا غير.

قوله: "وفي انقياسه خلاف ..إلخ" أي وينسب للنحاة خلاف في انقياس فتح العين من نحو "تغلبي"، قال ابن عقيل: كلام النحويين مضطرب في المسألة، فقال الصفار في شرح الكتاب: جملة النحويين على جواز الوجهين: بقاء الكسر، والتخفيف بالفتح في "تغلب" ونحوه، وقال الجرمي: إن الفتح شاذ والقياس الكسر؛ وقال غير الصفار: إن الكسر مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسي وجماعة، شاذ عند سيبويه والخليل، وتوسط الجزولي فقال: المختار أن لا يفتح؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر في عدم القياس، ويمكن أن يفهم منه خلاف ذلك .اهـ من المساعد، لكن قال الرضي في شرح الشافية: إن القول ما قاله الخليل من منع القياس، إذ لم يسمع الفتح إلا في "تغلبي".

تنبيه: نحو "زبرج" ينبغي فيه وجوب الكسر، لاستيلاء الكسرة على غالب حروف الكلمة. قاله ابن هشام. انظر حواشي يس على الألفية

وانسُبْ لإِرْمِينِيَةٍ بِإِرْمَنِي وَكُلُّهُمْ بِذاكَ تخْفِيفًا عَنِي

أي وفي المنسوب إلى "إرمينية"ــ بهمزة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فهاء تأنيث ـ وهي كورة ببلاد الروم، يقال: "إرمني" بحذف الياء وفتح الميم طلبا للخفة؛ و كذا يقال في المنسوب إلى "إفريقية": "إفرقي" بحذف الياء وفتح الميم والراء؛ وحذف التاء والياء مقيس كما في تاء مكة وياء معتد ونحوه؛ وأما حذف الياء الأولى وفتح ما قبلها، فلما فعل ذلك بحنيفة فهما أولى لثقلهما مبالغة في التخفيف وتأنيس تغيير بتغيير. وقوله: "عَني" كرضي، وهو قليل كما في القاموس.

جَنَدِلٌ تَسْلِيمُهُ يَطَّرِدُ وفِي كدِهْلِيزٍ لَهُمْ تَرَدُّدُ

قوله: "جندل تسليمه يطرد" يعني أنه لايغير ما توالت حركاته وكسر ما قبل آخره نحو: "جندل" بفتح الجيم والنون وكسر الدال، وهو الموضع الذي فيه حجارة؛ فإذا نسبت إليه لم تحول كسرته إلى الفتح، بل ينسب إليه على لفظه فتقول:"جندلي" لا غير؛ وكذا "علبط" وهو الضخم،و"هدبد" وهو اللبن الخاثر وعمش في العين.

قوله: "وفي كدهليز لهم تردد" هو بالكسر: ما بين الباب والدار، فارسي معرب. أي في معاملة "دهليز" معاملة "إرمينية" نظر. قاله في التسهيل، قال المرادي: فيحتمل أن يلحق بـ"إرمني" فتحذف الياء ويفتح ما قبل آخره فيقال:"دهلزي" فرارا من الثقل، ويحتمل أن لا يلحق بأرمينية لقلته وكونه غير خال من الثقل أيضا. قال: وهذا أرجح الوجهين. قال الدماميني: هذا كلامه وليس فيه تحرير لوجه النظر، وأنا أقول: وموجب التردد أنا إذا نظرنا إلى "إرمينية" بعد حذف التاء والياء صار"إرمينيا" كدهليز، وحذفت الياء منه فيقتضي ذلك حذف الياء من دهليز؛ وإن نظرنا إلى أن الياء الأولى إنما حذفت من "إرمينية" بعد أن سبق حذف الياء والتاء، فأنس التغيير بالتغيير وذلك مفقود في "دهليز"، فلا وجه للحذف.اهـ منه

قلت: وقد تبع المرادي في ترجيح أن ينسب إلى "دهليز" على لفظه،شيخَه أبا حيان فقد نقل عنه ناظر الجيش: أن ذلك أرجح الوجهين عنده، لأن مثل "إرمينية" لم يكثر كثرة تقتضي القياس.

ويا كحَوْلايا سِقايَةٍ قُلِبْ بِكَثْرَةٍ هَمْزًا واوًا يَنقَلِبْ

يعني أن ياء نحو:"حولايا" و"سقاية" تبدل همزا بكثرة، لأن تاء التأنيث من "سقاية" وألف التأنيث من "حولايا" تحذفان للنسب، فتقع الياء طرفا بعد ألف زائدة فتقلب لأجل ذلك همزة؛ فتقول: "سقائي وحولائي"؛وقد تنقلب واوا- أي الهمزة لا الياء كما هو ظاهر البيت ـ بقلة فتقول:"سقاوي وحولاوي"، وذلك على قول من قال:"كساوي ورداوي". هذا مفاد غالب النسخ كهذه الرواية التي شرحنا عليها، وكرواية: "بقلة واوا وهمزا ينقلب"، وهو ظاهر التسهيل؛ لكن في رواية صاحب المواهب التي شرح عليها ما يفيد العكس، وهي:"بكثرة واوا وهمزا ينقلب".

قال الدماميني: والظاهر من السكوت عن الياء عدم جوازها.اهـ

ومثل "سقاية وحولايا" في ما تقدم: "درحاية" فتقول:"درحائي ودرحاوي". قاله المرادي

قال ناظر الجيش: وعلم من ذكر الياء تخصيص هذا الحكم بها، وأن الواو الواقعة بعد ألف زائدة لا تغير؛ فيقال في نحو "شقاوة":"شقاوي"، لأن الواو لا تستثقل مع الياءين كاستثقال الياء معهما، ودليل ذلك: أنهم يقولون:"ذوي ولوي"، ولا يقولون:"طيي".

فــي نَحْــوِ غايَــةٍ ثــلاثُ أوْجُــهِ أجْوَدُهــا الهَمْــزُ لَــدَى المُنتَبِــهِ

أي وفي "نحو غاية" وهو: ما ثالثه ياء بعد ألف أصلية،كطاية للسطح، وثاية لحجارة يضع عندها الراعي متاعه؛ ثلاثة أوجه: الأول بقاؤه على لفظه فتقول: "غايي"، الثاني: قلب الياء همزة كما فعل بسقاية، الثالث: أن تبدل واوا نحو: "غاوي"؛ وأجود هذه الأوجه الهمز، ووجهه أبو حيان بسلامته من ثقل الأول في اجتماع الياءات، وكثرة عمل الثالث لما فيه من الإبدال بعد الإبدال، لإبدال الياء همزة والهمزة واوا. وقال الدماميني: التصحيح أجود وإن حصل به الثقل، لأنه ماش على القياس.

واقتصار الناظم تبعا للمصنف على "نحو غاية" قد يوهم أن ذلك مخصوص بما فيه تاء التانيث، وليس كذلك فلا فرق بين ما هو مختتم بتاء التأنيث وما ليس فيه تاء، فـ"راي" في النسب إليه كـ"راية"، لأن التاء لا بد من حذفها في النسب، وإذا كان كذلك استوى ما فيه تاء وما ليست فيه. قاله ناظر الجيش

وصَحِّحاً فَعْلًا مُعَلًّا ذُكِّرا أوْ كانَ ذا واوٍ مُؤَنَّثًا عَرا

لما كان قول المصنف في الخلاصة: (وحتم قلب ثالث يعن) لا يختص بالمنقوص والمقصور، بل يشمل ما إذا كان ياء ساكنا ما قبلها كظبية وفي ذلك خلاف، أشار إليه الناظم هنا. وقوله: "عرا" أي عرض.

يعني أنه لا يغير ما لامه ياء أو واو من الثلاثي الصحيح العين الساكنها إن كان مجردا من التاء مثل "ظبي وغزو"، فتقول: "ظبيي وغزوي" وهذا محل اتفاق. واحترزنا بصحيح العين من معتلها، فإنه إن كان ساكنها نحو "حي" فسيأتي في قول الخلاصة: (ونحو حي فتح ثانيه .. إلخ) أو كان محركا بالفتح والكسر فقد مضى فيها لدخوله تحت: (وحتم قلب ثالث يعن).

وكذا لا يغير واوي اللام إن أنث بالتاء، فتقول في "غزوة" غزوي بسكون العين، بخلاف يائيها فيعامل معاملة المنقوص الثلاثي، فتقول في "ظبية ودمية": ظبوي ودموي كما تقول في "شج":شجوي"؛ وهذا هو اختيار المصنف وابن عصفور؛ قال في المساعد:وحاصل ما في المسألة ثلاثة أقوال: أحدها البقاء على ما كان عليه في اليائي والواوي فتقول في "ظبية": ظبيي وفي "غزوة": غزوي، بسكون العين فيهما وبقاء الياء والواو، وهو الذي يعزى للخليل وسيبويه واختاره ابن أبي الربيع؛الثاني: أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور الثلاثي، فيقال:"ظبوي وغزوي" بفتح العين وبالواو، وهو مذهب يونس واختاره الزجاج؛والثالث: التفرقة بجعل اليائي كالمنقوص وبقاء الواوي على لفظه، وهو اختيار ابن عصفور وكذا المصنف؛ ووجهه:أن السماع ورد بما قاله يونس في اليائي، قالوا في حي من العرب يقال لهم "بنو زنية": زنوي، وفي "البطية":بطوي؛ وأما الواوي فقاسه على اليائي، والسماع ورد بخلاف قوله قالوا: في "بني جروة" وهم حي من العرب: جروي بسكون الراء؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل

يجيز الوجهين في اليائي ويختار الإقرار على الأصل؛ ونقل سيبويه عن الخليل يحتمله.اهـ لكن نقل الصبان في حاشيته أن يونس احتج في الواوي بقول بعض العرب: "قروي" بفتح الراء نسبة إلى قرية.

فائدة: "البطية" في شرح الرضي للشافية أن "بني البطية" قبيلة كبني زنية؛ وليس ذلك في كتب المواد بل في المحكم لابن سيده: حكى سيبويه البطية بالكسر، قال: ولاعلم لي بموضوعها إلا أن يكون "أبطيت" لغة في "أبطأت". أي كاحبنطيت في احبنطأت، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك، ولا يحمل على البدل لأن ذلك نادر. انظر التاج

فصل

في دخول ياء النسب على أبعاض الجسم، ووقوعها فارقة بين الواحد والجنس، وللمبالغة، وزائدة، وتعويض الألف عن إحدى ياءي النسب.

وجِئْ بِها مُعَظِّمًا عُضْوًا عَلَى فُعَالٍ او فَعْلانَ وصفَ ما تَلا

يعني أن ياء النسب قد تلحق أسماء أبعاض الجسد، مبنية على "فعال"بضم الفاء، فيقال:"رجل أنافي ورؤاسي" في عظيم الأنف والرأس، و"عضادي" لعظيم العضد، و"فخاذي" لعظيم الفخذ، و"شفاهي"لعظيم الشفة؛أومبنية على "فعلان"والمراد بذلك أن يبقى بعض الجسد على وزنه ويزاد فيه ألف ونون،كـ"رقباني"، و"أنفاني"، ونحو: "لحياني" لعظيم اللحية، و"شعراني" لعظيم الشعر، للدلالة على عظم تلك الأبعاض؛ لكن قال الدماميني: إن التمثيل بالأخيرين خارج عن أبعاض الجسد إذ اللحية والشعر ليسا جزءين من الجسد .

وقول الناظم: " وصف ما تلا" راجع للوزنين. قال في التنبيه: أي أن ياء النسب تلحق اسم العضو الذي أريد وصفه بالعظم حال كون ما هي فيه وصفا لما قبله.

وقد تلحق "فعالا" أي بضم الفاء دالة على مقدار ،كقولك للشيء الذي طوله شبر أو شبران إلى عشرة : "أحادي وثنائي" إلى "عشاري". قاله في المساعد

وافْصِلْ بِذِي اليا واحِدًا واسْتُعْمِلَتْ زائِدَةً وبالَغَتْ فِيما تَلَتْ

قال الزمخشري في المفصل: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب؛ فالحقيقي: ما كان مؤثرا في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب نحو: كرسي، ولما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحده فكذلك الياء. وهذا ما أشار إليه الناظم هنا بقوله: "وافصل بذي اليا واحدا" يعني أن هذه الياء قد تلحق فارقة بين الواحد والجنس، نحو:"زنجي وزنج" بفتح الزاي وقد تكسر، و"رومي وروم". قال الدماميني: يظهر أن الياء إنما لحقت لإفادة نسبة الموصوف إلى المجرد عنها كما في غير هذا النوع؛ فمعنى "رومي" شيء منسوب إلى الروم كدمشقي، وكونه واحدا إنما استفيد من كون صيغة الموصوف لم يلحقها ما يدل على الجمع ...إلخ

قوله: "واستعملت زائدة" أي واستعملت ذي الياء زائدة لازمة ككرسي وحواري، وهذا كإدخال التاء في ما لا معنى فيه كظلمة، أو غير لازمة كقوله: [431]

أطربا وأنت قَنسَرِيُّ   والدهر بالإنسان دواري

والقنسري كجعفري: الشيخ الكبير، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت. ولا يقال: إن الياء في "دواري" للمبالغة لأنها استفيدت من "فعال". قاله المرادي، قال الدماميني: الأولى أن تكون لتأكيد المبالغة كالتاء في "علامة"، قال: والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان العبدي: [432]

أنا الصلتاني الذي قد عرفتمُ   متى ما يحكم فهو بالحق صادع

فـ"الصلتاني" إنما يريد به نفسه وهو "الصلتان"، فالياء لمجرد الزيادة وهي غير لازمة قطعا؛ وكذا قول الأعشى: [433]

مثل الفراتي إذا ما طما   يقذف بالبوصي والماهر

يريد "الفرات" فالياء لمجرد الزيادة. قال في المساعد : وهو مقصور على السماع.

431- الرجز للعجاج، خزانة الأدب: 511/4.

432- البيت من الطويل، وقائله: الصلتان العبدي، خزانة الأدب: 305/1، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ص: 311.

433- البيت من السريع، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 118، والبوصي: السفينة.

قوله: "وبالغت فيما تلت" أي وتأتي ياء النسب علامة على المبالغة كتاء التأنيث، كقولهم: "أعجمي وأشقري وأحمري"، إلا أن زيادة التاء للمبالغة أكثر من زيادة الياء لها؛وهذا مقصور على السماع أيضا لكنه كثير في الصفات؛ ووجه أبو الفتح ابن جني ذلك توجيها بديعا فقال: لأن لحاق الياء يجعل الاسم وصفا، ألا ترى أنك تقول:"حجازي ودمشقي وعمري ونحوه" بمعنى "منسوب إلى كذا"، فإذا لحقت الياء المشددة بصفة تأكدت وصفيتها كما أن الإضافة تفيد معنى اللام، فكلما قلت "لا أبا له ولا غلامي له"كانت اللام مثبتة لمعنى الإضافة ومؤكدة لها .اهـ على نقل الدماميني

وألِفٌ عُوِّضَ عِندَ العَرَبِ مِنْ واحِدٍ مِنْ ياءَيِ المُنتَسِبِ

أي وقد يعوض من إحدى ياءي النسب ألف قبل لام الكلمة، كقولهم في يمني:"يمان" وفي شامي: "شآم"، فيصير كقاض وهو شاذ قال: (434)

تهامون نجديون كيدا ونجعة لكل أناس من وقائعهم سجل

وشذ اجتماعهما في قولهم:"يماني وشآمي" للجمع بين العوض والمعوض، ولا يجيء ذلك إلا في الشعر.

فائدة: إذا نسب إلى "يمان" فهل يقال: "يمني" بحذف الألف كما يحذف الياء، لأن الألف مع الياء بمنزلة الياءين؟ لا نص على ذلك، ولك أن تقول: إنما حذفوا الياء كراهة توالي ياآت، وهذا المعنى مفقود في مسألة "يمان"؛ فإن قلت: ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل "مررت بجوار"، قلت: الثقل في اجتماع الياآت، لا في وجودها غير مجتمعة؛ فافهم الفرق. انظر الصبان عند قول الخلاصة: (ومثله مما حواه احذف ..إلخ)

وذاكَ في تِهامَةٍ يُقَدَّرُ وتاءَها افْتَحنَّ فيما ذَكَرُوا

أي وفتحوا تاء "تهام" لخفاء العوض فيه، بخلاف "يمان وشآم" فإن العوض فيهما ظاهر؛ وأما "تهامي"فإنهم بنوه على "تهم" كيمن أو"تهم"كشام تقديرا، ثم نسبوه مقدرين أنهم قالوا "تَهَمي أو تَهْمي"، ثم عوضوا من إحدى ياءي النسب ألفا فقالوا "تهام" بفتح التاء لخفاء العوض. قال الدماميني: كذا قرروه، وأظهر من ذلك أن يقال: لما لم يكن في "يمني وشامي"

-434 البيت من الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 208/1.

ألف في حالة النسب ثم حذفوا إحدى ياءي النسب، أتوا بالألف عوضا والعوضية فيهما ظاهرة من حيث كونها حادثة متجددة لم تكن في الأصل الذي فيه ياء النسب؛ وأما "تهامي" فهو منسوب إلى "تهامة" بكسر التاء، ثم لما أرادوا حذف إحدى الياءين وتعويض الألف عنها لم يمكن أن يقال: إن هذه الألف الظاهرة في "تهام" عوض، لأنها ليست حادثة بل كانت موجودة في الأصل، فقدروا أنهم عوضوا ألفا وأتوا بفتحة التاء الحادثة دليلا على تقدير العوض، فإن الفتحة دالة على الألف وكأنها هي العوض، فالتزموها ليلا يخلو الاسم عن عوض لفظا وإن لم يخل منه تقديرا. قال: [435]

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهام

وقال: [436]

تهام أصابت قلبه مللية غريب الهوى واها لكل غريب

قال في الارتشاف: وقالوا "تهامي" بكسر التاء وإلحاق ياء النسب على الأصل، كما قالوا: "يمني وشامي".

قوله في الطرة: "تنبيها على خفاء العوض"، الصواب: لو قال: "لخفاء العوض" كما هي عبارة التسهيل، أو قال: "تنبيها على العوض لخفائه"، فالذي يقصد التنبيه عليه هو العوض نفسه لخفائه لا خفاؤه كما لا يخفى.

435- البيت من الوافر، وقبله:

ذريني أصطبح يا بكر إني رأيت الموت نقب عن هشام

وقائلهما: أبو بكر بن الأسود الليثي، لسان العرب وتاج العروس (تهم).

436- البيت من الطويل، وقبله:

ألا حي قبل البين أم حبيب وإن لم تكن منا غدا بقريب

إذا لم يكن أني أحبك صادقا فما أحد عندي إذا بحبيب

والأبيات لنصيب، الكامل للمبرد: 178/2، والأغاني: 347/1، ومللية منسوبة إلى ملل: وادٍ على ثمانية أو عشرة أميال من المدينة.

الوقف

وإنْ عَلَــى أَلِــفِ مَقْصُــورٍ وُقِــفْ فقلْبُهــا هَمْــزةً اوْ لَيْنًــا عُــرِفْ

قال في الخلاصة: (وغير ها التانيث من محرك ..إلخ)، فخص المحرك بالذكر، لأن الصحيح الآخر لا إشكال في بقائه على سكونه ولا يدخله غير ذلك؛ والمعتل إما بالألف وإما بالياء، أما الألف فاللغة المشهورة فيها بقاؤها على أصلها في الوقف من غير تغيير، وربما جاء قلبها همزة أو لينا، وهو ما أشار إليه الناظم في هذا البيت؛ لكنه نادر أو لغة قليلة كما سياتي فلذا لم يذكره المصنف في الخلاصة. قاله الشاطبي

يعني الناظم أن ألف المقصور ربما أبدلت في الوقف ياء أو واوا أو همزة، فيقال:"هذه أفعي وعصي" بياء، وهذه لغة فزارة وناس من قيس وهي قليلة؛ ويقال:"هذه عصو وأفعو" بواو وهذه لغة لبعض الطائيين؛ ويقال: هذه أفعأ وعصأ" بهمزة، وهي لغة من لا يخفف من طيء؛ ثم هذه الألف المقلوبة في هذه اللغات تحتمل الأصلية والمبدلة من التنوين على الخلاف السابق، على أن الخليل سمع: "رأيت رجلأ" بالهمزة. قاله الدماميني

وأما الياء والواو فالإثبات فيهما أيضا هو الشهير الفصيح، وقد يجوز الحذف في القوافي والفواصل؛وقد سكت المصنف في الخلاصة عن هذا اتكالا على فهم بقائه على أصله. قاله الشاطبي، لكن أشار إليه الناظم هنا بقوله:

فــي غَيْــرِ كالفاصِــلَةِ الحــذْفَ امْنَــعِ فــي نَحْــوِ: يَــدْعُو وافْعَلُــوا وامْتَنِعِــي

يعني أنه يمنع الحذف غالبا في نحو: "امتنعي ويقضي" مما الياء فيه ساكنة، و"يدعو وافعلوا" مما الواو فيه ساكنة، فيوقف في هذه ونحوها على الياء والواو ويثبتان كالوصل، إلا في فاصلة أو قافية؛ والفواصل هي: رؤوس الآي ومقاطع الكلام؛ والقوافي هي: أواخر الأبيات من "قفوت" أي تبعت، كأن أواخرها يتبع بعضها بعضا.اهـ من شرح الشيخ زكريا للشافية

أما الحذف فيهما فهو فاش كثير، إذ يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرهما لغرض التناسب بينهما، لأن محلهما محل تخفيف . قاله الشيخ زكرياء أيضا في شرح الشافية.

مثال القافية قول زهير: (437)

و أراك تفـــري مــــا خلقـــت وبعـــ ـــــض القـــوم يخلـــق ثم لا يفــــر

قال في النتائج: وفيه نظر، لأن الروي مكسور في القصيدة كلها.اهـ منه، لكن قال الرضي في شرح الشافية لما أنشده: هكذا أنشد بإسكان الراء وتقييد القافية.

أقول: ومن الحذف في نحو "افعلوا" للقافية قوله: (438)

لــو أن قـــومي حـــين أدعـــوهم حَمَـــلْ ... ...

أي "حملوا" فحذف الواو لأجل القافية، بل هذا الشاهد أظهر من الأول، وإن لم أقف على من استشهد به هنا. والله تعالى أعلم

ومثال الفاصلة قوله تعالى: ﴿**وَٱلَّيۡلِ** إذا يسر﴾، ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾؛ فإذا وقفت على حذف ما في قافية أو فاصلة فحكم ما قبل المحذوف في الوقف عليه حكم الصحيح، وقد حذف بعض القراء في غير الفواصل والقوافي في نحو: ﴿الداع إذا دعان﴾ تبعا لخط المصحف؛ ومذهب سيبويه: أن الحذف في غير ما ذكر لا يجوز إلا في الشعر، وأجاز الفراء حذف الياء من الاسم والفعل لدلالة الكسرة، والذي صح سماعا قول سيبويه. قاله في المساعد، لكن في تمثيله كناظر الجيش للفاصلة بآية: ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾ نظر لأنها ليست في فاصلة؛ وقد وقع التمثيل بالآية أيضا في الطرة في أكثر النسخ، لكنه سقط في بعضها مع التنبيه على الصواب بحاشية نُقل فيها عن الهمع ما نصه: وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه: ﴿ذلك ما كنا نبغ﴾.اهـ

وفي تفسير السمين الحلبي المسمى "الدرالمصون" في كلامه على الآية ما نصه:كان من حقها ـ يعني الياء في "نبغ" ـ الثبوت،وإنما حذفت تشبيها بالفواصل،أو لأن الحذف يأنس بالحذف فإن « ما » موصولة حذف عائدها.

437- البيت من الكامل، أحذ مضمر، وقائله: زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 231/1.

438- البيت تقدم الكلام عليه.

ومن غير الغالب الحذف في غير فاصلة ولا قافية، كقولهم:"لا أدر"، فحذفوا الياء في غيرهما ووقفوا على الراء كالصحيح؛ وكذا "لا أبال" فوقفوا فيه على اللام؛ وذلك لكثرة الاستعمال. قال في المساعد: ويحتاج الحذف في "افعلي ويدعو وافعلوا " إلى سماع.

وأما إن كانت الواو والياء متحركتين، نحو "لن يرمي ولن يدعو" فيسكنان في الوقف؛ وهذا في غير ياء المتكلم، وأما ياء المتكلم فإن كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة، وإن كانت متحركة سكنت أو ألحق بها هاء السكت متحركة.

وأما الألف في نحو:"يخشى" فلا تحذف في شيء مما تقدم. قاله في الارتشاف، وذلك لأنها خفيفة لم يثقل اللفظ بها.

والهَمْزُ بَعْدَ النَّقْلِ عَنْهُ يَنْحَذِفْ وبَعْضُهُمْ عَلَيْهِ ثابِتًا يَقِفْ

ورُبَّما أُبْدِلَ دُونَ النَّقْلِ مِنْ مُجانِسٍ تَحَرُّكًا بِهِ قُرِنْ

قوله: "والهمز بعد النقل .. إلخ" يعني أنه إذا نقلت حركة الهمزة، حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها ــ قال الصبان: أي بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين إلا السكون فتنبه – كما يوقف عليه مستبدا بها، أي مستقلا بها بأن كانت له أصالة؛ فيقولون في الخبء: "هذا الخب" بإسكان الباء، وبالروم والإشمام والتضعيف.

قوله: "وبعضهم عليه ثابتا ..إلخ" أي وبعضهم أثبتها ــ أي الهمزة ــ بعد نقل حركتها ساكنة، فيقولون:"هذا الخبؤ" بضم الباء وإسكان الهمزة، أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلا حيث لا يعدم النظير نحو: "هذا البطو" و"رأيت البطا" و"مررت بالبطي"' ومتبعا حيث يعدم النظير ك"هذا الردي" في الردء.

قوله: "وربما أبدل دون النقل من مجانس ..إلخ" أي وربما أبدلت بمجانس حركتها دون نقل حركتها، بل بعد سكون باق على حاله، ففي عبارة البيت قلب؛ نحو: "هذا البطو ومررت بالبطي"، و"هذا الخبو ومررت بالخبي"، فيكون واوا في حالة الرفع وياء في حالة الجر؛ وأما النصب فإنها تكون فيه ألفا فيلزم أن يتحرك الساكن بالفتح نحو: "رأيت البطا والخبا". وربما أبدل بعد حركة غير منقولة نحو: "هذا الكلو، ورأيت الكلا، ومررت بالكلي".

وهـــذِه الهـــاءَ صِـــلَنَّ إنْ تَقِـــفْ بِــــآخِرِ المَبْنِـــيِّ إنْ كـــانَ أَلِـــفْ

يعني أن هذه الهاء ــ أي هاء السكت ــ توصل جوازا بآخر المبني إن كان ألفا، كـ"هناه وعلاه"؛ قال الرضي في شرح الشافية: وذلك ليتبين الألف في الوقف، إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشيء .اهـ ولكنه قال في شرح الكافية: إنه إن التبس بالمضاف كـ"عصاه وحبلاه" لم تجز زيادتها.

وهذا البيت استثناء من مفهوم قول الخلاصة :

ووصـــل ذي الهـــاء أجـــز بكـــل مـــا حـــــرك تحريـــــك بنـــــاء لزمـــــا

لأن مفهومه أن الساكن لا يتصل به، قال الشاطبي: لحاقها لما آخره ساكن قليل، ولا يكون الساكن مع قلته إلا الألف.

وربَّمـــا عَـــنْهُمْ عَلَـــى حَـــرْفٍ وُقِـــفْ مُتَّصِـــــلٍ بِهَمْـــــزَةٍ قَبْـــــلَ أَلِـــفْ

يعني أنه قد يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة، فيوصل بهمزة يليها ألف كقول الشاعر:[439]

بـــــالخير خـــــيرات وإن شـــــر فـــــآ ولا أريـــــــد الشـــــــر إلا أن تـــــــآ

يريد: "وإن شر فشر ولا أريد الشر إلا أن تشاء"، فوقف على فاء الجواب وحذف ما بعدها، وعلى تاء المضارعة وحذف ما بعدها، وزاد بعد كل من الفاء والتاء همزة تليها ألف؛ قال المرادي: وإنما زاد الهمزة لأن روي الرجز قبل هذا العين،لقوله قبل هذا البيت:

إن شـــئت أشـــرفنا كلانـــا فـــدعا الله خـــــيرا ربـــــه فأسمعـــــا

والهمزة تقارب العين؛ قال: وهذا من البدل المقيس في الضرائر، وهو أن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج.

وربما اقتصر على الألف، نحو ما أنشده قطرب:[440]

439- الرجز للقيم بن أوس ، نوادر أبي زيد، ص: 126، وشرح شواهد الشافية للبغدادي، ص: 268.

440- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد الشافية، للبغدادي، ص: 269.

جاريـــــة قـــد وعــــدتني أن تـــا   بـــدهن رأســـي أو تفلـــي أو تـــا

يريد: "أن تاتي بدهن رأسي، أو تمسح"، فاقتصر على الوصل بالألف ولم يأت بهمزة.

فصل في الوقف على الروي

وسَـــكَّنَ الـــرَّوِيَّ قَـــوْمٌ مُتَّصِـــلْ   بِمَـــدَّةٍ وذِي الحِجـــازُ لَـــمْ تُـــزِلْ

وإنْ تَـــــرَنَّمَ التَّمِيمِيُّونـــــا   فَمَـــــدَّةَ الـــــرَّوِيِّ يُثْبِتُونـــــا

ومُطْلَقًـــا تَعْـــوِيضُ تَنْـــوِينٍ نُمِـــي   عَـــنهُمْ مِـــنَ المَـــدِّ بِـــلا تَرَنُّـــمِ

قوله: "وسكن الروي قوم متصل بمدة" يعني أنه وقف قوم ـ وهم ناس من بني تميم ـ بتسكين الروي الموصل بمدة أي ألفا كانت أو واوا أو ياء. وقوله "متصل" منصوب على الحالية من المفعول وهو "الروي" أي سكن قوم الروي حال كونه "متصلا بمدة"، فوقف عليه على لغة ربيعة وفصل بينه وبين صاحبه بالفاعل وهو "قوم".

قيل: وظاهر كلام المصنف الإطلاق أي في المدة الموصول بها الروي، وفيه إخلال لأن من المدات ما لا يجوز حذفه اتفاقا، وذلك كألف المقصور وألف "يخشى" وألف الضمير.

قال في الارتشاف: ووقف الترنم خاص بإنشاد الشعر، والترنم زيادة في الصوت وتطويل فيه، ويكون في الغناء والتطريب ومظنته القوافي، فبعض بني تميم وغيرهم يقف بتسكين الروي كما يقفون في الكلام.

أي فيقولون في قول امرئ القيس:[441]

قفـــا نبـــك مـــن ذكـــرى حبيـــب ومنـــزل   بســـقط اللـــوى بـــين الـــدخول فحومـــل

بإسكان اللام في "منزل وحومل" وحذف مدة الإطلاق، وقول جرير:[442]

أقلـــي اللـــــوم عــــاذل والعتــــاب   ...   .

بتسكين الباء؛ فالروي في قولهم بتسكين الروي هنا: أي حقيقة أو حكما، فدخل

441- البيت تقدم الكلام عليه.

442- تمامه: (وقولي إن أصبت لقد أصاب) البيت من الوافر، وقائله: جرير، ديوانه: 813/2.

في الروي العروض المصرعة، فلا اعتراض بأن "العتاب" في البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض. أفاده الصبان

قوله: "وذي الحجاز لم تزل" أي وأثبتها الحجازيون مطلقا فيثبتون المدة نحو: [443]

أقلـــــي اللـــــوم عـــــاذل والعتابـــــا   وقـــــولي إن أصـــــبت لقـــــد أصـــــابا

ترنموا أم لم يترنموا ــ أي قصدوا مد الصوت فوق حركتين أو لا ــ بقرينة قوله: "وإن ترنم التميميون ..إلخ" أي قصدوا الترنم. قال الصبان: فعلم أن الترنم غير لازم للمدة.

قوله: "وإن ترنم التميميونا ..إلخ البيتين" أي وأما التميميون فيثبتونها إن ترنموا توصلا إلى التطريب وزيادة الصوت كلغة الحجازيين، وإن لم يترنموا عوضوا من المدة التنوين مطلقا أي في حالة النصب وغيرها. والترنم: التغني وترجيع الصوت. وظاهر كلام المصنف: أن بني تميم قاطبة على التفصيل الذي حكاه، وليس كذلك بل منهم من يعوض عند ترك الترنم، ومنهم من يسكن كما سبق.

ومثال التعويض بعد الكسر قوله: [444]

أفـــــد الترحـــــل غـــــير أن ركابنـــــا   لمـــــا تـــــزل برحالنـــــا وكـــــأن قـــــدن

وبعد الضم قوله: [445]

مـــــتى كـــــان الخيـــــام بـــــذي طلـــــوح   ســـــقيت الغيـــــث أيتهـــــا الخيـــــامن

وبعد الفتح قوله: [446]

يـــــا صـــــاح مـــــا بـــــال العيـــــون الـــــذرفن   ... ...

قال في الهمع: والأفصح الوقف على الروي بمدة.

443- البيت تقدم قريبا.

444- البيت من الكامل، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه: ص: 89.

445- البيت تقدم الكلام عليه.

446- الرجز للعجاج، الكتاب: 207/4، وشرح شواهد الكتاب للأعلم: 743/2.

فائدة: وقد خالف هذا التنوين سائر التنوينات من وجهين: أحدهما أنه يلحق الاسم والفعل والحرف. الثاني: أنه يوقف عليه وغيره يحذف في الوقف؛ وسموه تنوين الترنم وإنما هو عوض من الترنم، لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي. قاله المرادي. فقولهم: "تنوين الترنم" على حذف مضاف أي قطع الترنم؛ أو يقال: الإضافة لأدنى ملابسة أي التنوين الذي يجاء به عوضا منه، أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته فهو كقوله تعالى: ﴿لم يلبثوا إلا عشية أَوْ ضُحَىٰهَا﴾. أفاده يس في حاشيته على التصريح عند الكلام على أقسام التنوين.

ثم إذا كان هذا التنوين يوقف عليه بخلاف غيره، فمقتضى ذلك رسمه نونا أيضا بخلاف غيره، وهو كذلك.

❁❁❁

التصريف

تَماثُلُ الأصْلَيْنِ إلاّ كالطَّلَلْ مُسْتَثْقَلٌ وقَلَّ حَيٌّ وأَقَلْ
كَوْنُهُما هاءَيْنِ وامْنَعْ جَئئا وقَلِّلًا كلَحِحَتْ وأجَئا

قوله: "تماثل الأصلين ..إلخ" يعني أنه استثقل تماثل أصلين في كلمة سواء كان المتماثلان فاء ولاما نحو: سلس، أو عينا ولاما كطلل وشرر، أو فاء وعينا كددن وببر للسبع، لأن مخرج المتماثلين واحد فيحتبس اللسان عند النطق بهما، ولذا أدغموا في بعض ذلك. لكن قال ناظر الجيش: وهذا إنما يتجه التعليل به حيث لا فاصل بين المثلين، وأما مع وجود فاصل فهو غير متجه.

لكن يسهّل تماثل الأصلين كونهما عينا ولاما كطلل، وذلك لأن اللام معرضة لنقل حركة الإعراب وسكون الوقف فيسهل النطق بها. قال الدماميني: كذا قيل وفيه نظر. وكذا أشار إلى التنظير فيه ناظر الجيش لقوله بعد التعليل المذكور ما نصه: هكذا ذكروا.

قوله في الطرة: "مع مجاورة العين" أي فيصح الإدغام بخلاف "سلس" فلا يصح فيه.

قوله: "وقل حي وأقل ..إلخ" هذا في قوة الاستثناء من قوله: "إلا كالطلل"، أي وقل تماثل العين واللام إذا كانا حرفي لين كحي وقوة، وأقل منه كونهما هاءين نحو : "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن" أي يسير، والمعنى: الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه؛ والمهاه: الطراوة والحسن قال:[447]

كفى حزنا أن لا مهاه لعيشنا ولا عمل يرضى به الله صالح

قال في التنبيه: وليس في التسهيل ما يشعر بكون اللام والعين هاءين أقل من كونهما حرفي لين.اهـ منه وفي المواهب: أنه أشار إلى قول المصنف في بعض نسخ التسهيل: "وعز كونهما هاءين".اهـ أي بعد قوله: "وقل ذلك فيهما حرفي لين وأهمل كونهما همزتين" وعلى هذه النسخة شرح ابن عقيل والدماميني

قوله: "وامنع جئئا وقللا " بنون التوكيد الخفيفة "كلححت ..إلخ" أي وأهمل كونهما همزتين مثل جأإ، وقل تماثل العين واللام إذا كانا حرفي حلق غير الهمزة والهاء كـ"لححت عينه"

447- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الصحاح واللسان وتاج العروس (م هـ هـ) والمهاه الطراوة والحسن.

أي التصقت من الرمص و"صحّ" و"شعاع"، فقوله في الطرة: "والشعاع" عطف على "لححت" لا على الرمص كما قد يسبق إليه الوهم، فالتمثيل به للتماثل المذكور مع فاصل بخلاف "لححت". وقل كون الفاء واللام حلقيتين نحو: أجأ وهو أحد جبلي طيئ والآخر سلمى وإليه ينسب الأجئيون، وآء لثمر شجرة، قال:[448]

أصك مصلم الأذنين أجنى ... له بالسي تنوم وآء

ولحكاية صوت الجيش، قال: [449]

إن تلق عمرا فقد لاقيت مدّرعا ... وليس مِن همه إبل ولا شاء

في جحفل لجب جم صواهله ... بالليل تسمع في حافاته آء

وخاخ لموضع قال: [450]

أشاقك بالموقر أهل خاخ ... فلا أمم هناك ولا قريب

وخوخة للكوة التي يدخل منها الضوء.

وَكَوْكَبٌ أَقَلُّ والبَبْرُ أَقَلْ ... مِنْ كَوْكَبٍ وبَبَّةٌ قُلًّا أَجَلْ

والواوُ والْيا حَكَمُوا أنَّهُما ... مِنْ بابِ بَبَّةٍ عَلَى ما يُعْتَمَى

قوله: "وكوكب أقل والببر ..إلخ" يعني أن نحو: "كوكب" مما تماثلت فيه الفاء والعين من الرباعي كقوقل لذكر الحجل والقطى أقل من باب "أجإ""، وباب "ببر" وهو: ما تماثلت فيه الفاء والعين بلا فاصل أقل من باب "كوكب"، والببر: الفرانق الذي يعادي الأسد كذا في الصحاح، و"يعادي" من العدو وهو الجري لا من العدوان. انظر حياة الحيوان للدميري. وفيه: أنه ببائين موحدتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة. والذي في المصباح والتاج: أنه بفتح فسكون كما للناظم، وعلى الأول يكون التسكين للوزن.

قوله: "وببة قلا أجل" القُل بالضم هو القِلة بالكسر، قال: [451]

448- البيت من الوافر وقائله زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 234، والتنوم والآء: نبتان.

449- البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في لسان العرب (أ و أ).

450- البيت من الوافر، وقائله الأحوص كما في الأغاني 118/5، وروايته: "وشاقك"، والموقر: موضع من عمل البلقاء بنواحي دمشق، وخاخ: موضع بين الحرمين.

451- البيت من الطويل وقائله محمد بن أبي شحاذ الضبي كما في شرح حماسة أبي تمام للأعلم 652/2، وقيل خالد بن علقمة ، لسان العرب (ن ج د).

وقــد يقصــر القُــل الفــتى دون همــه   وقــد كــان لــولا القــل طــلاع أنجــد

يقول: وأقل من باب ببر باب "ببة"، وهو: ما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، وغلام ببة أي سمين، وهو لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل والي البصرة لقبته به أمه وكانت ترقصه بقولها: (452)

لأنكـــــــــحن ببـــــــــــه   جاريـــــــــة خدبـــــــــه

مكرمـــــــــة محبـــــــــه   تجـــــــب أهـــــــل الكعبـــــــه

وقالوا: "ززه" إذا صفعه، و"قعد الصبي على ققّه وصصّه" أي حَدَثِه، وفي لسانه "ههة" أي حبسة، و"دد وددد" للعب. فباب "ببة" في المرتبة الخامسة لأنه أقل من باب "ببر"، الذي هو أقل من باب "كوكب"، الذي هو أقل من باب "سلس"، الذي هو أقل من باب "طلل". قاله ناظر الجيش

قوله: "والواو واليا حكموا ..إلخ" أي وحكم أئمة التصريف أن الواو والياء من باب "ببة" في التأليف من ثلاثة أمثال؛ وعبارة المصنف في التسهيل بعد الكلام على "ببة": والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه .. إلخ فياء أصله "ييي" بثلاث ياآت تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم قلبت اللام همزة لتطرفها تشبيها للألف المنقلبة عن الأصل بالزائدة نحو رداء. وأصل الواو "ووو" تحركت العين وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وصحت اللام فلم تبدل همزة كما تقدم في الياء جريا على القياس لوقوعها بعد ألف أصلية، قالوا: ولم توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هاتان.

وقول ابن مالك في التسهيل: "الأظهر" يدل على ثبوت الخلاف في الكلمتين، وحكى ابنه فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام، وخص الخلاف بالواو. ومذهب الأخفش في الواو: أن الألف منقلبة عن الواو لأن أكثر ما يكون انقلاب الألف عنها فيكون من باب ببة، وذهب الفارسي إلى أنها منقلبة عن ياء حتى لا تكون حروف الكلمة كلها من جنس واحد لقلة باب ببة وكثرة باب سلس؛ ورد

452- الأبيات من مشطور الرجز وقائلها هند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث ، لسان العرب (ب ب ب).

بقولهم في التصغير: "أوية" فرد له أصله الذي هو الواو وقلبت لامه ياء للقاعدة: (إن يسكن السابق من واو ويا .... إلخ)، وأبدلت فاؤه همزة للقاعدة: (وهمزا أول الواوين رد ...إلخ)، ولو كانت العين ياء لقلت في التصغير "وية" لقول الخلاصة: (واردد لأصل ثانيا لينا قلب ..إلخ).

ومما يدل على صحة قول الأخفش أيضا أمران ذكرهما ابن الناظم، الأول: أن كون العين واوا كما في نحو حال وجال أكثر من كونها ياء كما في نحو باع ومال، والحمل على الأكثر عند التردد أولى. والثاني: أن كون الواو من باب ببة يستلزم شذوذا واحدا ارتكب مثله في ستة تآليف ـ يعني في الخمسة الصحيحة وفي الياء ـ وكونه من باب سلس يستلزم شذوذين أحدهما ارتكب مثله في أربعة تآليف لا غير وهو كون الواو فاء والياء عينا، والأربعة: ويح وويب وويس وويل؛ و الآخر لم يرتكب مثله في شيء وهو كون الياء عينا والواو لاما، وما يستلزم الشذوذ من وجه واحد أولى بالمصير إليه مما يستلزم الشذوذ من وجهين لا سيما على الوجه المذكور. قال ناظر الجيش: وهو كلام جيد.

وما ذُكر من الاتفاق في "ياء" يشهد له قولهم "ييبت الكلمة" إذا أدخلتها ياء. وقول الناظم: "حكموا أنهما" يوهم أن علماء الصرف جزموا بالحكم وليس كذلك، ونص التسهيل: "والأظهر" كما تقدم، ولعله أشار بقوله "على ما يعتمى" إلى الخلاف في الواو.

ولما ذكر اجتماع الياء مع مثلها واجتماع الواو مع مثلها في الكلمة الثلاثية، شرع الآن في ذكر اجتماع إحداهما مع الأخرى في الكلمة الثلاثية أيضا، فقال:

وقَدَّمُوا واوًا عَلى يا أَصُلا ... وما كوَيْحَ وَيْسَ وَيْلَ قَلِّلا

قوله: "وقدموا واوا ..إلخ" يقول: وإن تضمنت الكلمة ياء وواوا أصليين لم يتقدم الواو ويتأخر الياء إلا في يوح للشمس، ويوم وتصاريفه كأيام ويوم وأيوم وياومه مياومة، صرح بذكر التصاريف المصنف في التسهيل، لكن قال ناظر الجيش: إن الاقتصار على ذكر يوم كان كافيا، فإن الفروع تابعة للأصول.اهـ وأما "حيوان" فواوه بدل من ياء على رأي الأكثر إذ ليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو، فأصله عندهم "حييان وكذلك "حيوة" أصله: "حيية"، ثم أبدلت الياء واوا لأن ذلك أسهل من إثبات ما لا نظير له؛ وهذا مذهب سيبويه، ووجهه أنهم كرهوا إظهار الياءين فأبدلوا من الثانية واوا كما فعلوا في النسب حيث قالوا

غنوي، وزعم المازني ومن وافقه أن باب حي مما عينه ياء ولامه واو، واستدل على ذلك بقول العرب حيوة وحيوان، ورد بما تقدم. انظر ناظر الجيش؛ وقال ابن السيد: المشهور في يوح كونه بباء موحدة. كذا حكاه أبو علي القالي عن البغداديين في البارع.

ثم اعلم أن الواو تقدمت فاء على الياء عينا، وتقدمت أيضا على الياء لاما، لكن الثاني كثير والأول قليل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: "وما كويح ويس ..إلخ" أي وقل ما فاؤه واو وعينه ياء كويح وويه وويل وويس وويب ولا فعل لهن؛ وأما قول القائل:[453]

فمـــــــــــــــــا وال ولا واح ولا واس أبـــــــــــو هنـــــــــــــد

فمصنوع. وهما عكس المسألتين المتقدمتين ، لأن ويحا عكس يوح وطويت عكس حيوان إن لم يكن واوه مبدلا من ياء.

وكَطَوَيْـــــــتُ ذائِـــــــعٌ وفَعُـــــــلا فـــي القَـــوِّ مَمْنُـــوعٌ كـــذاكَ فَعَـــلا

قوله: "وكطويت ذائع" يعني أن باب "طويت" مما عينه واو ولا مه ياء ومنه: "هويت ولويت وشويت وكويت" ذائع أي فائق باب "قوة"،. وكذا باب "أسيت" مما فاؤه همزة ولامه ياء فائق باب "أجإ"، فالحمل عليهما عند خفاء الأصل أولى.

قال في التنبيه: ولم أر في الدماميني ولا في المرادي على التسهيل ولا في الهمع مثالا لما خفي أصله في البابين.اهـ وقد مثّل بعضهم للأول بــ"ذو وسوى" وللثاني بـ"أنا".

قوله: "وفعلا في القو ممنوع ..إلخ" أي واستغنوا في باب قو مما عينه ولامه واوان بفعِل المكسور العين عن فعَل المفتوح العين وفعُل مضمومها، لما يلزم من ثقل اجتماع واوين في فعُل المضموم وفي مضارع المفتوح نحو "يقوو". لما في ذلك من استثقال ضمة غير عارضة في واو قبل واو لما فيه من اجتماع شبه ثلاث واوات؛ فإن اقتضى ذلك قياس رفض كأن تبني من القو وزن سبُعان، فتقول "قويان" بكسر الواو وقلب الثانية ياء. والأصل في قوي "قوِو" فقلبت الواو الأخيرة ياء لكسر ما قبلها.

---

[453]- البيت من الهزج أنشده في المزهر: 43/2، وذكر أنه مصنوع كما في الشرح.

ثم لما تكلم على تماثل الأصول في الكلمة الثلاثية أردف ذلك بالكلام عليه في الرباعية فقال:

وماثَـلَ الثَّـالِي وثـانٍ أوَّلا وَرابِعًـا كبَرْبَـرٍ وزَلْـزَلا

يعني أنه يتماثل كثيرا ثالث الرباعي وأوله وثانيه ورابعه؛ كبربر وسمسم من الأسماء، وزلزل وصلصل من الأفعال. وصوّب بعضهم البيت بقوله:

وماثـل الثالـث مـا جـا أوّلا والثـان رابعـا كمـا في زلـزلا

أَهْمِـلْ مَـعَ الهَمْـزَةِ فـا ومُطْلَقـا قَـلَّ مَـعَ اليـاءِ وواوٌ حُقِّقـا

كالْيـا إذا تَكُـونُ عَيْنًـا ومَتَـى فـي الفِعْـلِ جـا لا تَقْلِبًـا بَـلْ أثْبِتـا

قوله: "أهمل مع الهمزة فا" يعني أنه يهمل ذلك مع الهمزة فاء؛ واحترز بفاء من أن تكون الهمزة عينا فإنه موجود نحو بأبأ بمعنى أسرع، وبأبأت الصبي قلت له بأبي أنت ، وجؤجؤ.

قوله: "ومطلقا قل مع الياء" أي وقل ذلك مع الياء مطلقا أي فاء نحو يؤيؤ لطائر أو عينا نحو صيصية لشوكة الحائك التي يسوي بها السدى واللحمة، قال:[454]

فجئـت إليـه والرمـاح تنوشـه كوقـع الصياصـي في نسـيج ممـدد

قوله: "وواو حققا كاليا ..إلخ" أي وقل أيضا مع الواو إذا كان عينا كضوضى لا فاء نحو وسوس ووعوع وولول.

قوله: "ومتى في الفعل ..إلخ" أي وإن كانت الواو الكائنة عينا مكررة في فعل لم تقلب ألفا، فلا يقال في قوقى وضوضى: قاقا وضاضا، لانقلاب الثانية ياء فلا تماثل كقوقيت وضوضيت. وقوله: "في الفعل" لا مفهوم له، لأن تضعيف الواو عينا لم يسمع إلا فيه.

قال في التسهيل: وما أوهم ذلك فأصله الياء كحاحيت خلافا للمازني. أي ما أوهم كون الياء واوا قلبت في الفعل ألفا، فأصل الألف فيه الياء لا الواو، وقال الأخفش وغيره:

454- البيت من الطويل ، وقائله دريد بن الصمة من قصيدة يرثي بها أخاه عبد الله ، شرح الحماسة للأعلم: 1/ 405، والصياصي: جمع صيصية آلة من قرون أو خشب ينسج بها أهل البادية ثيابهم.

لم يسمع من اليائي إلا "عاعيت وهاهيت وحاحيت" قال السيرافي: وهي متقاربة المعنى وهي أصوات البهائم. ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء لقرب الألف من الياء، وأبدلوا كراهة اجتماع مثلين؛ وزعم المازني أنها بدل من واو محتجا بأن الألف لما لم ينطق لها بأصل لا ياء ولا واو، كان حملها على ما نطق له بأصل وهو قوقيت أولى؛ قال ناظر الجيش: وإنما ذهبنا إلى أنه فعللت لا فاعلت لقولهم في المصدر: الحيحاء والعيعاء، ولو كان فاعل لكان مصدره فعالا.اهـ ورد قول المازني بأنها لو كانت أصلها الواو فلا حاجة لانقلاب الأولى ألفا، لقلب الثانية ياء لقول الخلاصة: (والواو لاما بعد فتح يا انقلب)، وإنما قال بإبدالها ألفا مع سكونها مكتفيا بشطر القاعدة لقولهم "آلاد" في أولاد من دون ثقل، فهو مع الثقل أولى مما ادعياه.

وإنما لم تجعل الواو في "قوقى وضوضى" زائدة فيكون من باب جوهر لا من باب صلصل، لأن الحكم على الواو بالزيادة مدخل لها في باب "ددن" وهو قليل، والحكم عليها بالأصالة مدخل لها في باب الرباعي المضاعف وهو كثير.

فصل في مواضع الزيادة في الاسم والفعل

وَزِيدَ قَبْلَ فَا ثُلاثِيٍّ إلَى ثلاثةٍ فِعْلاً وَزِيدَ إنْ عَلا
مِنْ قَبْلِهَا لِاثْنَيْنِ فِي اسْمٍ احْظُلِ لَمْ يُشْبِهِ الفِعْلَ سِوَى كأفْكَلِ

قوله: "وزيد قبل فا ثلاثي إلى ثلاثة فعلا" أي حال كون المزيد فيه "فعلا" أو "إن كان فعلا"؛ يعني أن الفعل لأصالته في التصريف لكونه مشتقا فتتضح به الزيادة والبدل والحذف بأول نظر، ولا كذلك الاسم لاحتوائه على الجامد والمشتق، زيد قبل فائه من حرف واحد إلى ثلاثة أحرف إن كان ثلاثي الأصول كأكرم وانطلق واستخرج.

قوله: "وزيد إن علا ..إلخ" أي وإن علا الفعل عن ثلاثة بأن كان رباعيا زيد فبل فائه من واحد لاثنين، نحو: تدحرج ويتدحرج.

قوله: "في اسم احظل ..إلخ" ومنع الاسم من ذلك، وهو أن يزاد قبل فاء ثلاثيه من واحد إلى ثلاثة، وقبل فاء رباعيه من واحد لاثنين، ما لم يشبه الفعل أي يشاركه لمناسبة والمراد بها رجوعهما في الاشتقاق إلى أصل واحد كمكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ومتدحرج،

فيزاد فيه كزيادة الفعل كما في الأمثلة، أو يكن الاسم ثلاثيا والمزيد واحد، كأفكل للرعدة وأرنب وأسحل ويرمع للحجارة الرخوة، وكيلمع للسراب ويشبه به الرجل الكذوب قال: [455]

إذا ما شكوت الحب كيما تثيبني بودّيَ قالت إنما أنت يلمع

قال ناظر الجيش: ودل ذلك على أن تعدد الزيادة في أول الكلمة فيه دلالة على تمكن تلك الكلمة في باب التصريف بخلاف الزيادة في آخرها.

وقد علم من اقتصار الناظم في الاستثناء على باب "أفكل"، أنه لا يزاد قبل فاء الاسم الثلاثي إذا لم يكن مشاركا للفعل زيادتان فصاعدا، فمن ثم قال:

وشَذَّ إنْقَحْلٌ وإنْزَهْوٌ وشَذْ يَنجَلِبٌ إسْتَبْرَقٌ مِنْهُ أَشَذْ

أي وشذ زيادة غير حرف واحد قبل فاء اسم لم يشبه الفعل، كإنقحل بكسر الهمزة للمسن جدا وأصله من قحل الشيخ أي يبس جلده على عظمه، وإنزهو للمتكبر وأصله من الزهو، وينجلب لخرزة التأخيذ أي التي تأخذ بها نساء العرب أزواجهن، أو للرجوع بعد الفرار كما في القاموس. وقيل: إنقحل كجردحل والهمزة والنون أصلان ويرده الاشتقاق. واعترض أبو حيان على المصنف في ذكر "ينجلب" قائلا: إنه لا ينبغي عده فإنه منقول من فعل وإن كان اسم جنس، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون في أسماء الأجناس كما يكون في الأعلام وعدوا من ذلك الينجلب.

تنبيه: ظاهر اقتصار المصنف على "إنقحل وإنزهو" أنه لم يأت على هذا الوزن غيرهما، وفي شرح ناظر الجيش عن شيخه أبي حيان: أنه قد جاء غيرهما قالوا: "إنقلس" وهو ضرب من السمك يشبه الحيات.

قوله: "إستبرق منه أشذ" أي وإستبرق أشذ مما تقدم، أي لزيادة ثلاثة أحرف قبل فائه لأن أصله من البرق، ولينظر ذلك مع نص التسهيل، فإن ظاهره تساوي الأربعة في الشذوذ قال: "وشذ إنقحل وإنزهو وينجلب وإستبرق". قال في المساعد: وهذا يقتضي أن إستبرقا عربي فلا يشتق الأعجمي من العربي.اهـ

455- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الصحاح واللسان وتاج العروس (ل م ع).

فائدة: قال السيوطي في كتابه: "المزهر في علوم اللغة": "محالٌ أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأنّ اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض، لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليد، ومحالٌ أن تنتج النوق إلا حُوراناً، وتلد المرأة إلا إنساناً.

قال: وقد قال أبو بكر محمد بن السري في رسالته في الاشتقاق -وهي أصحُّ ما وُضع في هذا الفن من علوم اللسان-: ومَن اشتقَّ الأعجمي المعرّب من العربي كان كمن ادَّعى أن الطَّير من الحوت".

جَمْـــعُ ثَلاثَـــةٍ أوَ ارْبَعَـــةَ فـــي ۞ آخِـــرِ ذي ثلاثَـــةٍ إسْـــمًا يَفِـــي

يعني أنه قد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة أحرف مزيدة كعنفوان لأول الشيء كما في الصحاح أو أول بهجته كما في العين والتهذيب، أو أربعة أحرف مزيدة كسلمانين لموضع؛ وقول الدماميني: "وسلمانين تحريف وضبطه: سلمانان" ليس بشيء، قال جرير: [456]

كـاد الهـوى يـوم سـلمانين يقتلـني ۞ وكـاد يقتلـني يومـا بنعمانـا

وانظر معجم البلدان لياقوت وغيره.

والظاهر أن منع الصرف في قول الناظم: "أو اربعة" للوزن لكون التقدير: "أربعة أحرف" فليس من الأعداد المطلقة لأنها مقيدة بمعدود مقدر، خلافا لما في التنبيه. والله أعلم

وآخِـــرَ الرُّبـــاعِ قَـــدْ زِيـــدَ أبُ ۞ والمَـــدُّ فـــي خُماسِـــيٍ قَـــدْ يُجْلَـــبُ

وغَيْـــرَ مَـــدٍّ شَـــذَّ حَـــرْفٌ كانَـــهْ ۞ كالاِصْـــفَعَنْدِ والقَرَعْبَلانَـــــهْ

قوله: "وآخر الرباع" بنصب "آخر" على الظرفية وفي رواية "في آخر"، وبحذف ياء النسب من "الرباع" بعد تخفيفها للوزن "قد زيد أب" أي حساب حروف "أب" بحساب الجمل وهو ثلاثة؛ يعني أنه قد يزاد في آخر الرباعي ثلاثة أحرف كقردمانى مقصورا لدواء معروف. قال أبو حيان: وكذا "عقربّان" لدَخّال الأذن، إذا قلنا بأن الحرف الأخير من المضعف هو الزائد.اهـ على نقل ناظر الجيش

---

[456]- البيت من البسيط وقائله جرير ، ديوانه: 1/ 162.

قوله: "والمد في خماسي" بتخفيف ياء النسب للوزن "قد يجلب" أي ولا يزاد في الخماسي إلا حرف مد قبل آخره كعضرفوط لذكر العِظاء أو من دواب الجن، أو مد بعد الآخر مجردا من هاء التأنيث نحو: قبعثرى للجمل الضخم والفصيل المهزول، أو مشفوعا بها نحو قبعثراة.

وأصل هذا في التسهيل لكن انتقده أبو حيان من وجهين: أحدهما أنه قد زيد في الخماسي حرفان قالوا مغناطيس والألف والياء زائدتان، الثاني: أنه قال: "قبل الآخر" وقد وجدنا المزيد فيه قبل الحرف الذي يلي الآخر نحو قولهم: "مغنيطس"، وأجاب عن هذا الثاني بأنه يصدق على الياء أنها قبل الآخر وإن لم تل الآخر. قال ناظر الجيش: وأما مغناطيس فبعد ثبوته يدعى شذوذه أو أنه غير عربي.

قوله: "وغير مد شذ حرف كانه ..إلخ" أي وشذ أن يزاد في خماسي الأصول غير حرف مد كالإصفعند للخمر بزيادة النون قبل آخره وهمزته مكسورة ، قال: [(457)]

لها مبسم شخت كأن رضابه بعيد كراها إصفعند معتق

وكالقرعبلانة بقاف فراء مفتوحتين لدويبة عريضة عظيمة البطن، ووجه ندوره أنه زيد فيه حرفان أحدهما نون والثاني منهما ألف؛ قال الأشموني: وقيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه.

فائدة: قال السيوطي في المزهر: أول من صنف في جمع اللغة الخليل بن أحمد ألف في ذلك كتاب العين المشهور، قال الإمام فخر الدين في المحصول : أصل الكتب المصنفة في اللغة كتاب العين، وقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه. ونقل عن السيرافي في طبقات النحاة عبارة صريحة في أن الخليل لم يكمل كتاب العين، وذكر أن أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيف الخليل.

457- البيت من الطويل، وقائله أبو المنيع الثعلبي ، اللسان (أصفعد). شخت: دقيق.

وقيّد بعضهم زيادة الخماسي بكونها واحدة، وعلى هذا يكون شذوذ الثاني من جهة تعدد الزوائد أيضا، وإذا حمل كلام المصنف على هذا كان مغناطيس شاذا من هذه الجهة. قاله في المساعد

وشذ أيضا "إصطفلينة "بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء وسكون الفاء وكسر اللام، وهي: الجزر الذي يؤكل وهو شيء يستخرج من الأرض، وفي كتاب معاوية إلى قيصر: "لأنزعنك من الملك نزع الإصطفلينة ولأردنك إريسا من الأرارسة ترعى الدوابل"؛ والإريس كسكيت: الحارث، والدوبل: الخنزير أو ولده. ووجه ندورها زيادة حرفين بعد الآخر، فوزنها "فعللينة" والهمزة أصل فتكون من مزيد الخماسي، وهو ظاهر كلام المصنف، وذكر غيره أنها من مزيد الرباعي وأن الهمزة زائدة.

وقول الناظم: "غير مد" بالنصب خبر "كان" واسمها عائد على "حرف"و الهاء للسكت بناء على القول بدخولها على الماضي، أو بالرفع مبتدأ والهاء خبر عائد على "غير مد" واسمها عائد على "حرف".

قال ناظر الجيش: وحاصل ما تضمنه هذا الفصل الإشارة إلى محل وقوع الزيادة في الفعل والاسم، وقد اشترك الفعل والاسم في تعدد المزيد وانتهاء الزيادة إلى أقصى ما يزاد في كل منهما؛ لكنهما افترقا في أن تعدد المزيد وانتهاءه إلى أقصى ما يزاد إذا كان في الفعل إنما يكون في أوله، وإذا كان في الاسم إنما يكون في آخره ومع ذلك لم يكثر فيه كثرته في الفعل، ويدل لذلك قول المصنف ـ أي في التسهيل ـ وقد يجتمع في آخر الاسم، فأتى بقد المفيدة للتقليل.اهـ منه فلو قال الناظم:

جمع ثلاثة أو اربعةَ في آخر ذي الثلاثة اسما قد يفي

لأفاد كلامه أيضا التقليل. والله تعالى أعلم.

تنبيه: لم يحصر أوزان المزيد كما في الأصلي لتعذر حصرها، لكن اكتفى بمواضع الزيادة عن ذلك.

فصل في الأبنية المهملة

تعقب أبو حيان على المصنف ذكر هذا الفصل بأن قال: لا حاجة إلى ذكر المهملات لانتشارها وإنما تضبط المستعملات؛ وأجاب الدماميني عنه بأنه لم يُرد إلا ضبط مهملات ورد في اللغة ما يوهم أنها مستعملات، أو مهملات لم يَرد منه إلا لفظ أو لفظان، أو مهملات أهملت في باب دون باب كشيء أهمل في الاسم دون الوصف أو بالعكس، أو في المعتل دون الصحيح أو بالعكس، أو في المصدر دون غيره أو بالعكس، أو مهملات استعمل شبيهها كما ستراه. اهـ منه قال بعض المحشين : وقد أحسن إلا أننا لم نجد مثالا لبعض ما ذكر فتأمل.

قلت: وقد اقتصر ناظر الجيش في الجواب عن المصنف على ثاني الأوجه التي ذكر الدماميني، وهو: أن المصنف إنما تعرض لأوزان لم تهمل على الإطلاق، بل وجد منها بعض ألفاظ وإن كانت في غاية القلة؛ قال: ليحصل التنبيه على الموجود منها وأنه قليل، ثم أورد على هذا الجواب افتتاح المصنف لذكر الأوزان بفعويل، مع أنه لم يتعرض لذكر مجيء شيء منه، ثم أجاب بما يأتي نقله قريبا عن أبي حيان من أنه سمع سرويل، على ما في ذلك من البحث كما سيأتي.

وفي شرح ناظر الجيش أيضا: أن المصنف ذكر في هذا الفصل من المزيد فيه من الثلاثي وغيره ثلاثة عشر وزنا، منها عشرة أوزان مهملة لم توجد إلا فيما استثناه، ووزنان نادران، ووزن لم يندر.

فِعْويِلًا اهْمِلاً كذا فَعَوْلَى إلاّ قَهَوْبَاةً كذا عَدَوْلَى

قوله: "فعويلا اهملا" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ونون التوكيد الخفيفة، أي أهمل من المزيد فيه فعويلا بكسر الفاء؛ ورده أبو حيان بأنه سمع سرويل. قيل: وكذا غسويل لنبت ينبت في السباخ، وسمويل لطائر ذكره في القاموس؛ وليس هذا كله بصحيح، أما سرويل فعجمي وأما الآخران فبالفتح كما في القاموس.

قوله: "كذا فعولى ..إلخ" أي وأهمل أيضا فعولى بفتح الفاء والعين وزيادة واو ساكنة بين العين واللام وألف بعد اللام، إلا قهوباة وهو نصل عريض حكاه أبو عبيدة، ولمكان وأنشد ثعلب: (458)

فلاتيأسا من رحمة الله واسكنا بوادي قهوبى أن تهب شمال

وعدولى اسم مكان تنسب إليه السفن، قال طرفة : (459)

عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طورا ويهتدي

قال في المساعد: ولم يثبت سيبويه هذا الوزن، وعدولى على هذا فعولى كفدوكس للأسد والرجل الشديد، وأما قهوباة فلم يثبته بعضهم من جهة النقل، لكنه ثابت وأبو عبيدة ثقة.اهـ منه

قال ناظر الجيش: والظاهر في هاتين الكلمتين ما قاله المصنف، قال: وذكر الشيخ كلمة ثالثة وهي: "حبونا" أي لمكان، ثم نقل عنه احتمال أن يكون المكان سمي بجملة.

وهكذا مُوازِنُ الفَعْلالِ غَيْرَ مُضَعَّفٍ سِوَى الخَزْعالِ

أي وكذا يهمل موزان الفعلال بفتح الفاء وسكون العين غير مضاعف، إلا الخزعال فيقال "ناقة خزعال" أي بها ظلع؛ ومثله الخرطال لحب يجبن به اللبن، والقسطال للغبار قال : (460)

فلنعم رفد الحي ينتظرونه ولنعم حشو الدرع والسربال

458- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معجم البلدان: 215/2، وروايته بوادي حبوني، وقبله:

خليليّ لا تستعجلا وتبيّنا بوادي حبوني هل لهن زوال

وبعده:

ولا تيأسا أن ترزقا أرحبية كعين المها أعناقهن طوال

من الحارثيين الذين دماؤهم حرام وأما مالهم فحلال

459- البيت من الطويل، وقائله : طرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي: 1/ 267.

460- البيتان من الكامل، وهما من قطعة لأوس بن حجر في ديوانه ، ص: 182.

ولـنعم مـأوى المستضـيف إذا دعـا   والخيـل خارجـة مـن القسـطال

والقشعام للنسر العظيم إلا أن القاموس لم يذكر فيه غير الكسر، وبسطام لرجل ومكان ينسب له العارف أبو يزيد ولم ير به رمد ولا عاشق وإن ورده سلا كما في القاموس، وبهرام لرجل. وأما المضاعف فكثير كصلصال للطين، وزلزال، ووسواس.

فِيعـالاً اهْمِلَـنَّ غَيْـرَ مَصْـدَرِ   واسـتَثْنِ مِيلاعًـا وفِعْـلالٌ حَـرِي

بِـأنْ يَكُـونَ مُهْمَـلاً مُـضاعَفا   لَـمْ يَـكُ مَصْـدَرًا ودِيـداءٌ وَفَـى

قوله: "فيعالا اهملن" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ونون التوكيد الشديدة، "غير مصدر ..إلخ" يعني أن فيعالا بكسر الفاء وزيادة الياء بعدها مهمل إذا كان غير مصدر، إلا ميلاعا للناقة السريعة من الملع وهو السير الخفيف. وأما إن كان مصدرا فموجود كقيتال وضيراب.

قوله: "وفعلال حري ..إلخ" أي ويهمل أيضا فعلال بكسر الفاء مضعف الأول والثاني غير مصدر، وسمع ديداء شاذا لآخر الشهر قال: (461)

تداركـه في منصـل الأل بعـد مـا   مضـى غـير ديـداء وقـد كـاد يعطـب

ومنصل الأل: هو رجب واسمه ايضا: منصل الأسنة لعدم القتال فيه.

وأما غير المضعف فيكثر كشملال وسرداح، وكذا غير المصدر كزلزال؛ فالصور في فعلال أربع: مصدر ضُعّف أم لا، أو غيره لم يضعّف فهذه مستعملة، فإن ضُعّف أهمل.

فَوْعـالاً افْعِلَـةَ فِعْلَـى أَهْمِـلا   أوْصـافًا الّا مـا أتـى مُقَلّـلا

قوله: "فوعالا افعلة" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبله ومنع الصرف للتأنيث والعلمية الجنسية لقوله: (واجعل من الأعلام .. إلخ)، "فعلى أهملا ..إلخ" يعني أنه تهمل "فوعال" بفتح الفاء، و"إفعلة" و"فعلى" بكسر أولهما، أوصافا إلا ما ندر كهوهاء للأحمق، وكإمعة للذي يأتي الطعام من غير نداء وللضعيف قال: (462)

ولسـت بإمعـة في الرجـال   أسـائل هـذا وذا مـا الخـبر

461- البيت من الطويل، وقائله: الأعشى، ديوانه، ص: 178.

462- البيت من المتقارب وهو من قطعة منسوبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، أمالي القالي، ص: 360.

وهذا على القول بأن وزنها "إفعلة" وقد ذكره أبو حيان ودرج عليه الناظم في الطرة هنا، لكن الصحيح أنها "فِعَّلة" كما درج عليه الناظم عند قوله الآتي: (ورجحوا زيادة اللذ صدرا .. إلخ) وذلك لفقد "إفعلة" في الصفات ولما يؤدي إليه من باب "ددن". وكضيزى أي جائرة، من "ضازه" نقصه وقد يهمز قال: (463)

فإن تنأ عنها تنتصفك وإن تؤب فحقك مضؤوز وأنفك راغم

وعزهى للذي لا يطرب. قال الدماميني: وينبغي أن يمنع صرف "ضئزى" وأن يضبط بالهمزة، لأن الذي ثانيه الياء قد ادُّعي أنه فُعلى بالضم ثم خفف، وأن يصرف "عزهى" لقولهم في التانيث: عزهاة، قال: (464)

إذا كنت عزهاة عن اللهو والصبا فكن حجرا من يابس الصخر جلمدا

فدل ذلك على أن ألفه للإلحاق بدرهم.

وقول الناظم: "أوصافا" أي لا أسماء كتوراب، وكإنفحة في لغة من لا يشدد الحاء لما يستخرج من بطن الجدي، وإصبعة، وكذكرى وذفرى ودفلى لنبت مر.

فَيْعَلاً اهْمِلَنَّ دونَ أَلِفِ والنُّونِ مُعْتَلًّا وفَيْعِلٌ نُفِي

في كُلِّ ما صَحَّ وعَيَّنٌ يُرَى وبَيْئِسٌ وطَيْلِسانٌ نَدَرا

قوله: "فيعلا اهملن" بنقل حركة الهمزة إلى التنوين قبله ونون التوكيد الشديدة، "دون ألف ..إلخ" يعني أن فيعلا بفتح العين المعتلها مجردا من الألف والنون مهمل، فإن اقتضى ذلك قياس عدل عنه إلى فيعِل بالكسر فلو قيل لك: ابن من القول أو من البيع مثل ضيغم قلت: "قيِّل وبيِّع" لأنه صار بالإدغام كالصحيح وليس فيه إلا الكسر، أو سكت عنه على الأصل. وخرج بالمعتل العين صحيحها فإنه كثير كضيغم وصيرف، وبقوله "دون ألف والنون" وجودهما فيه كتيَّحان على لغة الفتح لكثير الكلام والعجول، وهيبان.

قوله: "وفيعل نفي ..إلخ" أي وفيعِل بكسر العين مهمل في الصحيح مطلقا سواء وجدت ألف ونون أم لا؛ بخلاف المعتل كسيد وميت، وتيِّحان في لغة الكسر.

463- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الصحاح (ضيز).

464- البيت بهذه الرواية في أساس البلاغة (عزه)، والخصائص : 1/ 229، وهو منسوب للأحوص في ديوانه لكن روايته: (إذا أنت لم تعشق). ولا شاهد فيها.

قوله: "وعين يرى" أي ومما ندر من فيعَل بفتح العين المعتلها دون الألف واللام: عين للسقاء قال رؤبة:[465]

مـــا بـــــال عيـــــني كالشـــعيب العـــيَّن وبعـــض أعـــراض الشُّـــجون الشُّـــجَّن

والشعيب: السقاء البالي، وقال في القاموس: عين ككيس وتفتح ياؤه للسقاء أي سال ماؤه، وهو أليق بمعنى بيت رؤبة؛ ولا ثاني لعيَّن كما في المساعد والدماميني

قوله: "وبيئس ..إلخ" أي ومما ندر من فيعل بكسر العين صحيحها: "بيئس" بكسر الهمزة للشديد البأس، وهي إحدى القراءات في قوله تعالى: "بعذاب بيئس"، قال أبو حيان: وفيها اثنتان وعشرون قراءة؛ قال: وقد قالت العرب "صيقل" في علَم امرأة. وكذا "طيلسان" بكسر اللام في لغة ضعيفة أنكرها الأصمعي، ولكن المازني والأخفش بنيا عليها المسائل.

وفَعْـــــيَلاً قَـــــدْ نَـــــدَّرُوا وفُعْـــــيَلا لكِـــــنَّهُمْ قَـــــدْ يُكْثِـــــرُونَ فِعْـــــيَلا

قوله: "وفعيلا قد ندروا" يعني أنه يندر "فعيل" بفتح الفاء وسكون العين فمثناة تحتية مفتوحة بين العين واللام، كضَهيد للصلب الشديد و لمكان، وعَثير وقال ابن جني: هما مضمومان فلا يردان على سيبويه اهـ من الدماميني، وقال في الصحاح: عِثير بكسر العين الغبار.اهـ ومن لطائف العلامة قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح: العثير الغبار ولا تفتح فيه العين.

تنبيه: "مهيع" ليس من هذا، قال في التاج: وطريق مهيع كمقعد: واسع بين منبسط، وهو "مَفعل" من التهيع وهو الانبساط، قال الأزهري: ومن قال "مهيع فَعيَل" فقد أخطأ.

قوله: "وفعيلا" أي وندر أيضا "فعيل " بضم الفاء، كعليب اسم واد باليمن؛ قال الجوهري: ولم يأت على فُعْيل غيره.

قوله: "لكنهم قد يُكْثِرون ..إلخ" بتسكين الكاف و"قد" للتحقيق، وفي رواية بدون "قد" وضبط: "يكَثّرون" بفتح الكاف وتشديد الثاء مكسورة، أي ولكن يكثر "فِعيل" بكسر الفاء كحِمير، وخِذيم للسيف القاطع،وهِميع للسريع من الإبل، وعِثير على الصحيح.

قال ناظر الجيش: ولا حاجة بالمصنف إلى ذكر هذا الوزن لأنه بصدد ذكر الأوزان المهملة أو النادرة. قال: وكأنه إنما ذكر ذلك لذكره ما يقارب وزنه وهو: "فعيل وفعيل" أي بفتح الفاء أو ضمها، أو لأنه لما ذكر المفتوح الأول والمضمومه أراد أن يكمل بذكر المكسوره. اهـ **قلت**: والوجه الثاني أظهر. والله تعالى أعلم

465- الرجز لرؤبة بن العجاج، شرح شواهد الشافية: 62/4.

فصل

لما ذكر ابن مالك شرطا لزيادة الهمزة والميم مُصَدّرين وهو كونهما قبل ثلاثة أصول محققة الأصالة، وتقدم في الطرة شرط لزيادة الهمزة والنون في آخر الكلمة وهو كونها بعد ألف زائدة قبلها ثلاثة أصول متعينة الأصالة، ذكر الناظم مفهوم تحقق الأصالة في المسألتين فقال:

ورَجَّحُوا زِيادَةَ اللذْ صُدِّرا ... مِنْ ياءٍ اوْ هَمْزَةٍ اوْ مِيمٍ يُرَى

ما بَعْدَه اللِيْنَ أوِ التضْعِيفا ... ما لَمْ يَكُنْ تَرْجِيحُه ضَعِيفا

أشار هنا إلى ثلاثة حروف تحتمل الأصالة والزيادة، وهي: الياء والهمزة والميم؛ و"ما" في قوله: "ما بعده اللين" نائب "يرى"، ومفعوله الثاني: "اللين". قال في التسهيل: وتترجح زيادة ما صدر من ياء أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرف لين أو تضعيف.هـ وذلك لكثرة زيادة هذه الثلاث أوّلا، مثال الياء المصدرة وبعدها حرف لين: "يحيى" علما للنبي عليه الصلاة والسلام، وهو اسم أعجمي لكن قال ابن الباذش وقد ذكر "يحيى وموسى وعيسى": هذه الأسماء أعجمية، وكل اسم أعجمي استعملته العرب فالنحويون يتكلمون على أحكامه في التصريف على الحد الذ يتكلمون في العربي. وقال ابنه أبو جعفر: فأما "يحيى" فوزنه "يفعل" ولا يكون "فعلى"، لأن الياء أوّلا يقضى عليها بالزيادة للكثرة عند سيبويه، ونقل عن الكسائي أن وزنه "فعلى" وكذا عن غيره. قال: ولا يصح.

ومثال الياء بعدها تضعيف: "يلندد ويلنجج ويأجج"، ومثال الهمزة المصدرة وبعدها لين: "أيدع" للزعفران و"أبين" اسم رجل، ومثال الهمزة وبعدها التضعيف: "إجّاص"، ومثال الميم المصدرة وبعدها حرف لين: "موسى" أي موسى الحديد و"مِرود"، ومثالها بعدها التضعيف: "مِجَنّ" فهو مِن جنّ إذا ستر لا من مجَن إذا صلب؛ فتترجح حينئذ زيادة المصدر من الياء والهمزة والميم على زيادة ما بعده من لين أو تضعيف، لأن الهمزة والياء إن زيدتا في أول الفعل دلتا على معنى والزيادة لمعنى هي الأصل، والميم تبدل منها في اسم الفاعل وحملت زيادتها في الاسم على الفعل؛ فإجاص مثلا يحتمل أنه إفعال كإعصار وفِعّال كقثاء، فترجح زيادة الهمزة على زيادة أحد التضعيفين، والإجاص بالكسر مشددة: ثمر معروف، دخيل لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة واحدة، وقس على ذلك. لكن مقتضى الترجيح جواز كون

ياء "يحيى" الأولى وهمزة "أيدع" أصليتين وألف "يحيى" وياء "أيدع" زائدتين مرجوحا؛ وليس كذلك فالحكم صحيح والمثال فاسد لإهمال "يحي" و"أدع"، بل ما في النص فيهما متعين لا راجح. وتعقب الدماميني تمثيل المرادي وغيره بيلندد ويلنجج لانتفاء "يفنعل"، ولأن الفك حينئذ شاذ بخلاف: "فعنلل" فإنه ملحق بسفرجل ففكه واجب. فالصواب ما في بعض الطرر من إسقاط التمثيل بهما.

قوله: "ما لم يكن ترجيحه ضعيفا" أي ومحل ترجيح زيادة المصدر من هذه الأحرف المذكورة على زيادة غيره، حيث لم يؤد ترجيحه إلى شذوذ فك كمهدد علم امرأة ملحق بجعفر؛ قال سيبويه: والميم من أصل الكلمة، ولو كانت زائدة لأدغم مثل "مقرّ ومردّ" فنظائرها مدغمة دائما؛ فيتعين كون الزائدة الدال الأخيرة للإلحاق، وذلك لا يستحق الإدغام كهيلل وقردد. أو إلى فقد إعلال كمدين ومريم؛ إذ لو كانت الميم زائدة كان مفعلا ووجب أن يعل فيقال: مرام ومدان؛ فيحكم بأصالة الجميع فيكون وزنه فعللا خلافا لما في الدماميني من أصالة الميم وزيادة الياء فيكون على "فعيل"، وهو مهمل كما مر فيكون كضهيد المختلف فيه؛ وقيل: وزنها مفعل ولكن لا تستحق الإعلال لعدم رائحة الفعل كما للمبرد، وشذوذ التصحيح في الأعلام ثابت كحيوة فالحمل عليه أولى. أو إلى عدم النظير كإمعة في القول الصحيح وقد تقدم البحث فيه في الأبنية المهملة؛ إذ لو حكم بزيادة همزته كان وزنه إفعلة وهو لا نظير له في الصفات؛ ومن ثم حكموا بأصالتها وأنها فِعّلة.

فإن أدى إلى شيء من هذا حكم حينئذ بأصالة ما صدر، ما لم يؤد ذلك إلى استعمال ما أهمل من تأليف أو وزن، كمحبب ويأجج لموضع قريب من مكة على ثمانية أميال كان عبد الله بن الزبير يسكنه؛ فـ"محبب": مثال لما يؤدي الحكم بأصالة المصدر فيه إلى استعمال تأليف مهمل، لأن الميم إذا حكم بأصالتها يصير "محب" أصلَها وهذه الحروف الثلاثة لم تتوال في كلامهم، فاحتمال شذوذ الفك أيسر من استعمال مادة مفقودة؛ وأما "يأجج" فلأنه على كسر الجيم وعلى أن ما صدر من الياء أصلي يلزم أن يكون "فَعلِلا" بفتح الفاء وكسر اللام أو "فأعلا" وهما وزنان مهملان، وحكى سيبويه فيه الفتح فوزنه على هذا "فَعلَل" كجعفر" لأن الياء لو كانت زائدة لكان المضعفان أصليين نحو: "رد ومرد"، فإظهارهم التضعيف دليل على أصالة الياء وزيادة أحد المضعفين للإلحاق كما في مهدد. وأما ضم الجيم

فلم يذكره شراح التسهيل ولا صاحب اللسان وليس في القاموس والتاج في مادة "يأج"، لكن في مادة "أجج" من القاموس أنه كيسمع وينصر ويضرب فعزا صاحب التاج الأول إلى سيبويه والأخير إلى السيرافي عن أصحاب الحديث وسكت عن الثاني.

والهَمْزُ والنُّونُ إذا ما قَدْ حَصَلْ   مِنْ بَعْدِ تَضْعيفٍ ولينٍ يُحْتَمَلْ

أَصَالةُ اللذْ شِئْتَ ما لَمْ يَحْصُلِ   في ذاك تَقْليلٌ وإهْمالٌ جَلِي

يعني أن الهمز والنون المذكورين في قول الخلاصة: (كذاك همز آخر .. إلخ) وقولها: (والنون في الآخر كالهمز .. إلخ) إذا ما حصل كل منهما في آخر كلمة بعد ألف كائنة بعد تضعيف ـ أي حرف مشدد بعد فائهما ـ كسُلاء بضم السين لشوك النخل، وقثاء بكسر القاف وضمها، ومزاء للخمر، ورمان وحسان؛ أو بعد حرف لين يلي الفاء كقُوَباء ـ بضم القاف وفتح الواو وسكونه للذي يظهر في الجسد ويخرج عليه ـ وشيطان، أو يلي العين كعِقيان وعُنوان؛ يحتمل أصالة الذي شئت منهما، فإذا حكمنا بزيادة الهمز والنون كان وزن "سُلاء" فُعْلاء، ووزن "رُمّان وعُنوان" فُعلانا كسلطان، ووزن "عِقيان" فِعلانا كسرحان ووزن "شَيطان" فَعلانا؛ وإذا حكمنا بزيادة أحد المثلين أو اللين كان وزن "سلاء ورمان" فُعّالا، ووزن "عُنوان" فُعوالا، ووزن "عِقيان" فِعيالا، ووزن "شيطان" فَيعالا.

قال في المساعد: وما ذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر هو قول بعض المتقدمين، والذي ذهب إليه الجمهور هو زيادتها إذا لم يكن قبل الألف حرفان، ولم يكن من باب "جنجان"؛ إلا إن دل دليل على الأصالة فتعتبر.اهـ وقوله: "من باب جنجان" هو واحد عظام الصدر، وبابه ما كانت فيه النون تضعيف أصل لا زائدة لكونه من باب سمسم، فإن مادته "جنجن".

قال الدماميني: قلت: ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بقولهم: "سلأت النخل" أزلت سلاءها؛ ولا بقثاء لقولهم: "أرض مقثأة"؛ ولا برمان لقولهم: "أرض مرمنة" أي كثيرة الرمان، ولو كانت النون زائدة لقيل: "مرمة"؛ ولا بعقيان لعدم مادة "عقن" بخلاف عقي.اهـ قال الشيخ محمد حامد:

لم يصلح التمثيل بالرمان   ولا بسلاء ولا عقيان

لقولهم مرمنة وسلئت   والعين والقاف ونون أهملت

ولا بمــــــــزاء لأن مــــــــزءا مهملـــــة كمـــا الـــدماميني رأى

قول الناظم: "ما لم يحصل في ذاك تقليل ..إلخ" يعني أن ما قدمه من جواز الأمرين مشروط بأن لا يؤدي أحدهما إلى قلة نظير أحد المثالين؛ فإذا قل النظير لم يلحق به بل بالكثير، كرمان نونه زائدة عند سيبويه ووزنه "فُعلان" لأنه أكثر من فُعّال، وقال الأخفش: "فُعّال" أكثر في النبات وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فمـــل عـــن الفعـــلال والفعـــلاء في النبـــت للفعـــال كالســـلاء

قال الأشموني: ورد بأن زيادة الألف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فُعّال.

وبأن لا يؤدي أحدهما إلى وزن مهمل كحواء مصروفةً للذي يعاني الحيات أي يجمعها، فيحكم بزيادة أحد المثلين وأصالة الهمزة وإن كان البناء يحتمل الوجهين لوجود مادة "حوو" ومادة "حوي" فوزنه "فَعّال"، وليس الأمر بالعكس لأنه يؤدي إلى صرف "فَعلاء" وصرفها مهمل؛ ولا إلى تأليف مهمل كلوذان للجراد إن قدرت زيادة الواو، لأن مادة "لوذ" موجودة بخلاف مادة "لذن"؛ وكمُزاء فيحكم بزيادة الهمزة، لأن أصالتها تؤدي إلى مادة "مزأ" وهو مهمل، بخلاف "مزز" بدليل قولهم: "مزّه" أي صبه. وعكسه الحكم على "سقاء" على وزن حسان؛ فيحكم بزيادة أحد المثلين، لإهمالهم مادة "سقق" بخلاف: "سقي".

واغْتَفِـــرِ التقْلِيـــلَ مَهْمـــا يسْـــلُبِ مَجِيـــئَهُمْ بِـــالحُكْمِ دُونَ سَـــبَبِ

قال في التسهيل: ويتعين اغتفار قلة النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غير سبب. فيغتفر ما يؤدي إلى التقليل وهو باب "سلس" إن عارضه منع الصرف دون مانع؛ كغوغاء ممنوعَ الصرف للجراد وبه سمي الغوغاء من الناس، فهمزته زائدة عند سيبويه ــ وإن أدى إلى باب ما ماثل فيه الفاء اللام كسلس وقلق ــ إذ لو كان "فَوعالا" لكان من باب "ددن" ولكان ممنوعا من الصرف بلا سبب، فيتعين اغتفار قلة النظير لهذا المعنى. قال الشيخ محمدٌّ حامد:

فمـــل إلى القـــل لـــدى ترتـــب ثبـــوت حكـــم مـــا لـــه مـــن ســـبب

لـــذاك مـــالوا عـــن بنـــاء لقلـــق في نحـــو غوغـــاء لبـــاب قلـــق

لا ددن للخلـــــل المحـــــذور مـــن لقلـــق مـــع قلـــة النظـــير

قوله في الطرة: و"زيزاء" لما غلظ من الأرض. تعقبه بعض المحشين بما نصه: ولا يصح التمثيل بزيزاء بالكسر؛ لأنه لا يمكن أن يكون من باب "سمسم"، لأن وزنها حينئذ فِعلال ولم يوجد لها نظير منه إلا "ديداء"؛ ولا من باب "ددن" لأن وزنها حينئذ فِيعال، وليس لها نظير منه إلا "ميلاع"؛ فتعين كونها من باب "سلس"، لكن يصح إذا فتحت الزاي. أي لأنه يكون حينئذ كغوغاء في ما تقدم.

فصل في الكلام على زوائد الإلحاق

لما تقدم الكلام على المزيد لغير الإلحاق شرع الآن في ذكر المزيد للإلحاق، وأنواعه ثلاثة: إلحاق ثلاثي برباعي أو خماسي، أو رباعي بخماسي؛ وأمثلتهن في الطرة. والزائدُ لإلحاق أو تضعيف لا يتعين كونه من أحرف الزيادة؛ وكأنه إذا انتفى كون الزائد من حروف "سألتمونيها" دالا على معنى، أو كونه للمد أو العوض أو التكثير، تعين أن يكون للإلحاق؛ أما إذا كان الزائد للإلحاق من غيرها فمعلوم أنه للإلحاق قطعا، لما علم أن الزيادة لغير إلحاق أو تضعيف لا تكون إلا من الأحرف العشرة. أفاده ناظر الجيش

وما بِهِ ما دُونَ خَمْسَةٍ جُعِلْ مُوازِنًا ما فَوْقُ إلْحاقًا نُقِلْ

وسَوِّ ما أُلْحِقَ والمُلْحَقَ بِهْ فِيما لَهُ كمَصْدَرٍ ولْتَنْتَبِهْ

يعني أن الإلحاق في الاصطلاح هو: جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته، فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد مقابلا للحرف الأصلي في الملحق، ليعامل معاملته في التصغير والتكسير وغيرهما؛ ومعنى البيتين: أن الزائد لإلحاق هو ما قصد به جعل الثلاثي والرباعي موازنا لما فوقه؛ وهو الرباعي والخماسي بالنسبة إلى الثلاثي، والخماسي بالنسبة إلى الرباعي؛ فمن الأول نحو: "كوثر ورعشن من الارتعاش" ألحقا بجعفر، و"ذِفرى" ألحق بدرهم؛ ومن الثاني: "عفنجج" من عفجه بالعصا إذا ضربه بها زيدت النون وإحدى الجيمين فيه للإلحاق بسفرجل، والعفنجج: الجافي؛ ومن الثالث: "فردوس" ألحق بجردحل. والمراد بموازنة الكلمة لما فوقها: الموازنة بحسب الصورة في الحركات وضدها، وإلا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر: "فَعلل" ووزن كوثر: "فوعل".

ثم إن أبا حيان ناقش المصنف في أمرين من تعريفه للإلحاق بأنه هو: "ما قصد به جعل الثلاثي .. إلخ"؛ الأول: قوله: " ما قصد به" فإن الواضع الذي نطق بجوهر لا يقال إنه قصد

به الإلحاق بجعفر مثلا، وإنما هذا اعتبار النحوي لا اعتبار الواضع؛ الثاني: قوله: " موازنا لما فوقه" فإن معناه أن يجعل على وزنه وليس بجيد، لأن وزن جعفر: "فَعلَل" ووزن رعشن: "فعلن"، فإذا ليس على وزنه وإنما هو موافق له في الحركات والسكنات وعدد الحروف. أفاده ناظر الجيش، لكن له بحث مع شيخه في كلا الاعتراضين المذكورين.

وقد عرّف الرضي في شرح الشافية الإلحاق بقوله: ومعنى الالحاق في الاسم والفعل: أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيب، زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات. قال: وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع.

قول الناظم: "إلحاقا" تمييز محول عن المبتدإ أو عن النائب؛ أي إلحاق الحرف الذي جعل ..إلخ، أو نقل إلحاق الحرف الذي ..إلخ"؛ وبه يتضح المعنى. ولعل الأظهر أنه حال وإن لم يكن منتقلا، لأن عامله دل على تجدد صفته وهي النقل.

قوله: "وسو ما ألحق ..إلخ": يعني أنه يسوى بين الملحق والملحق به فيما له من الأحكام غالبا، كمصدره الشائع إن كان فعلا؛ كبيطر وجهور ملحقين بدحرج، فمصدره الشائع دحرجة لا دحراج فتقول فيهما: بيطرة وجهورة، لا بِيطار وجِهوار لأن فِعلالا غير شائع في مصدر فَعْللَ؛ وكتجرده من غير ما يحصل به الإلحاق من الزوائد، فلا يكون في الفرع من الزيادة إلا ما هو مزيد في الأصل؛ لكن لا بد من زيادة في الفرع يحصل بها الإلحاق المقصود وإن كان الأصل خاليا عنها، كما لو بنيت من "سحك" مثل احرنجم فتقول: اسحنكك بزيادة إحدى الكافين، وقد عرفت أن في الأصل زيادتين: الهمزة والنون فجيء بهما في الفرع؛ وكتضمن الفرع زيادة الأصل إن كان مزيدا فيه، فلابد أن تكون تلك الزيادة موجودة في الملحق؛ وليس لك أن تأتي بزيادة غيرها في مقابلتها كما قابلت الأصل بحرف غير زائد، بل لا بد من ذلك الزائد بعينه. قال الدماميني: وإيضاح هذا أنا لما ألحقنا اقعنسس باحرنجم جئنا بلام في مقابلة الميم ولم نأت بالميم نفسها بل أتينا بتكرير لام اقعنسس، ثم وجب أن نأتي بزائدي احرنجم بأعيانهما لا بحرفين زائدين آخرين في مقابلتهما، وإن كانت الموازنة تحصل بذلك كما حصلت موازنة الجيم بالسين.اهـ منه ولعل الصواب "الميم" بدل "الجيم". والله تعالى أعلم

ويسوى كذلك بين الملحق والملحق به في ما له من صحة وإعلال ونحو ذلك؛ فلو بنيت من الضرب وزن "جعفر" قلت: ضَرْبب، ولو بنيت من القول مثل "ضَيون" ــ وهو السنور ــ قلت: قَيول، ولو بنيت مثل "صيار" قلت: قيال؛ لكن الصواب إسقاط هذا لأنه من باب بناء مثال من مثال لأن كلا منهما ثلاثي الأصول لا من الإلحاق.

ومن غير الغالب: أن تقع المخالفة في بعض الصور كحبنطى ملحق بسفرجل لاعتلالها وصحة سفرجل، وذلك لأن الحرف الذي زيد للإلحاق الياء على الصحيح ثم إنها لم تصح بل قلبت ألفا، فلم يحكم لها بحكم مقابلها وهو اللام في سفرجل لكن قال ناظر الجيش: إنه قد يكون المراد بالمساواة في الحكم أنه إذا كان الملحَق يستحق الإعلال كما يستحقه الملحق به ولكن الملحق به صحح وجب التصحيح في الملحَق، وهكذا العكس؛ أما إذا كان الملحق به صحيحا فإن الملحق يوفى حقه من الإعلال.

وقد تكون في الفرع زيادة غير الزيادة التي في الأصل، وقد لا يتجرد من غير ما يحصل به الإلحاق كاعثوجج أي أسرع ملحق باحرنجم.

لا يُلحِقُ الألِفُ إلّا مُبْدَلا … مِنْ يا بِآخِرٍ وهَمْزٌ أوَّلا

إلاّ مُصَاحِبَ المُساعِدِ وَلا … تُلْحِقْ سِوَى مُمْتَحِنٍ مُرْتَجِلا

اعلم أن الحروف كلها صالحة لأن تقع للإلحاق، ولم يستثن منها سوى حرفين، وهما: الألف والهمزة؛ لكن الهمزة مستثناة في حالة دون حالة، وأما الألف فمستثناة مطلقا. وهذا ما عقد الناظم هنا.

قوله: "لا يلحق الألف ..إلخ" يعني أن الألف لا يلحق إلا آخرا مبدلا من ياء؛ نحو: "ذفرى" عند من نونه فإنه ملحق بدرهم، و"حبنطى" فإنه ملحق بسفرجل، واسلنقى فإنه ملحق باحرنجم؛ فإن الألف لما لم يكن لها حظ في الأصالة لم يقابل بها أصل؛ وقد جرت عادة النحويين أن ينسبوا الإلحاق إلى ألف "حبنطى" وشبهه، وإنما يريدون بذلك أنها بدل الملحق، فنسبوا الإلحاق إليها كما نسبوا التانيث إلى همزة صحراء وشبهه، وإنما الهمزة بدل ألف التانيث. قاله المصنف في شرح الكافية

وقال الزمخشري: إن الألف تقع للإلحاق حشوا؛ وقال ابن عصفور مرة: إن "تغافَل" ملحق بتدحرج لمجيء مصدره على تغافُل كتدحرج، وهو في هذا متبع للزمخشري؛ ومرة قال: إنها لا تكون للإلحاق حشوا؛ وهو الصحيح لقولهم: "تضام زيد وتضام القوم" بالإدغام،

ولو كان ملحقا لم يجز الإدغام لئلا يخالف الملحق به في تسكين المدغم، ولذا لم يدغم "جلبب". قاله في المساعد

قوله في الطرة: "إلا مبدلا من يا بآخر على الأصح" يحتمل رجوع هذا التصحيح إلى قوله "من يا"، وظاهره أنه مطلقا أي سواء كان الألف مقصورا أو ممدودا، وعليه فيصرف الاسم الذي هي فيه إن سمي به؛ وقيل: ليس بدلا منه مطلقا، كما هو ظاهر قول المصنف في الخلاصة:

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

وقيل: إن كانت ممدودة كانت بدلا منه وإلا فلا، وعليه فيصرف الأول دون الثاني، وقد ذهب إليه في الكافية، فقال: (وألف الإلحاق مقصورا منع ..إلخ). ويحتمل رجوع التصحيح إلى قوله: "بآخر"، ويكون مقابله قول الزمخشري: إنها تلحق حشوا، ووافقه ابن الحاجب في الأفعال دون الأسماء.

وإنما جعَلها مبدلة من ياء لا من واو، لأن الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء؛ ولم تجعل الألف نفسها للإلحاق من غير أن تكون بدلا من شيء، لأن الألف لا تكون أصلا إلا في حرف وشبهه. قال في المساعد: وكون ألف الإلحاق منقلبة قاله ابن عصفور، ورد عليه الخضراوي وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين إنها منقلبة، قال: ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه، كما لا يقال في "علباء": همزة إلحاق.

قوله: "وهمز أولا ..إلخ" يعني أنه لا يلحق الهمز أوّلا إلا مصاحب المساعد، أي إلا مع حرف آخر مساعد لها في الإلحاق، فيحصل بهما الإلحاق ولا تكون الهمزة أوّلا وحدها للإلحاق؛ كنون "ألندد" وهو مشتق من "لد" ملحق بسفرجل، ودليل الإلحاق: عدم الادغام؛ وكواو "إدرون" للوسخ ملحق بجردحل.

وقوله: "أوّلا" أي لا إن كانت الهمزة حشوا كشمأل بجعفر، وقد يكون معها حرف زائد نحو: "حطائط" فإنه ملحق بعذافر؛ أو آخرا مع حرف زائد كعلباء بقرطاس، أو دونه نحو: "غرقئ" فإنه ملحق بزبرج.

وقد أطلق المصنف في التسهيل المساعدة، وقيدها في شرح الكافية بأن يكون واوا أو نونا كما في المثالين؛ فلا يقال في "أفكل" أنه ملحق بجعفر. لكن قال ناظر الجيش: إن المصنف أفاد التقييد المذكور أيضا في التسهيل باقتصاره على الحرفين في التمثيل.اهـ أي بناء

على طريقة المصنف التي استقرئت من مواضع كثيرة في الخلاصة وهي: إفادة القيود بالمثال، وقد يغفل عنها البعض كما نبّه عليه الصبان صدر المفعول معه

قوله: "ولا تلحق سوى ممتحن ..إلخ" أي وباب الإلحاق مقصور على السماع، إلا على سبيل امتحان الطالب وتدريبه على إعمال فكره في إجراء ما يرويه على القواعد التصريفية؛ وجوزه الفارسي ومن وافقه مطلقا، وقد اختلف على هذا القول هل المعتل والصحيح باب واحد فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر، أو هما متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر. انظر شرح ناظر الجيش؛ وفصّل المازني فقال: إن الإلحاق المطرد في اللام كقعدد وشمأل، وفي غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كجوهر وبيطر؛ وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على ما كثر إلحاق العرب فيه، فلعل ما ذكر المازني تمثيل؛ فإذا قيل: ابن من الضرب مثل جعفر قلت: ضربب، وهذا من كلام العرب لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بتضعيف كمهدد وبغيره كشمأل.اهـ من المساعد

وفيه أيضا : وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق، بل فيه وفي بناء مثال من مثال. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وابْنِ مِثالًا مِنْ مِثالٍ مُلحِقَا   أوْ غَيْرَه مُمْتَحِنًا فَحَقِّقَا

يعني أنه يجوز بناء مثال من مثال ملحقا كما سبق ولو كان إلحاقا بأعجمي أو بناء مثل منقوص بشرط اجتناب ما اجتنبته العرب من تأليف؛ فلو قيل لك: ابن من جلس مثل "جنلق" لم يجز أن تقول: "جنلس"، لأن النون واللام لا يجتمعان. قال الدماميني: قلت: بأي طريق اطلعوا على زيادة النون حتى اجتنبوها في المثال الملحق، وإنما القياس أن يقول: "جلسس" بتضعيف اللام؟ نعم إن قيل: كيف نلحقه بالنون بعد فائه فهذا لا يجوز. أو من وزن؛ فلو قيل: ابن من ضرب مثل "دبكج" ــ وهو المهماز بالتركية ــ لم يجز أن تقول: "ضربُب" لفساد الوزن، لأن دبكجا بفتح الدال وإسكان الباء وضم الكاف "فَعلُل" وهو وزن مهمل. قال في المساعد: وكذا لا يبنى من الرمي وزن "مَفعِل" بالكسر، لأنه مجتنب في المنقوص إلا شذوذا كمأوي الإبل.اهـ

وقولنا : "ولو كان بأعجمي" مثاله: كما إذا قيل لك: كيف تبني من الضرب مثل "صِحفَن" وهو الفار بلسان الترك. وقولنا: "أو بناء مثل منقوص" كذا في التسهيل أي بشرط كون المبني منه منقوصا؛ كأن تبني من "ابنٍ" مثل يد وفُلٍ، فتقول: بَن وبُن.

قال ناظر الجيش: كذا مثّل الشيخ ـ يعني أبا حيان ـ ولم يطابق هذا التمثيل لفظ الكتاب؛ فإن هذا الذي ذكره إلحاق ببناء منقوص، لأن يدا كلمة منقوصة، ولفظ الكتاب إنما هو بناء مثل منقوص.

وأما إن كان المبني منه غير منقوص، كأن تبني من ضرب وزن يد فلا يجوز لأن ذلك فيه هدم بنية الكلمة، وقيل: يجوز مطلقا، وقيل: لا مطلقا. واقتضى كلام المصنف أنهم اختلفوا في جواز الإلحاق بالمثال المنقوص؛ واقتضى كلام ابن الحاجب أنهم اتفقوا على ذلك ولكنهم اختلفوا في جواز الحذف، فقال الأكثرون: لا يحذف من المثال المبني شيء مطلقا، وقال قوم يحذف مطلقا، وقال قوم: يحذف إن كان الحذف قياسا مثل عدة لااعتباطا مثل يد ودم واسم.اهـ من الدماميني

واعلم أن الكلام على بناء مثال من مثال قد عقد له أهل التصريف فصلا مستقلا وهو مبسوط في الشافية وغيرها من كتبهم، وقد أخل به الناظم هنا لذلك نظمه صاحب المواهب وشرحه ضمن مسائل أخرى أتى بها بعد الإدغام فلتراجع فيه.

وَكُلُّهُمْ بِكَثْرَةٍ قَدْ أَلْحَقَا مُضَعَّفًا لكِنَّهُ لَنْ يُلْحِقَا

بِجَعْلِكَ الهَمْزَةَ هَمْزَتَيْنِ ولا بِتَضْعِيفَيْنِ مَقْرُونَيْنِ

فَأَبْدِلِ الأخِيرَ مِنْ رَدَدَّدِ وقَرْأَإٍ يَاءً بِلا تَرَدُّدِ

لما تقدم أن الإلحاق في غير تدرب وامتحان لا يكون إلا بسماع، وعرف من ذلك أنه دون الأمرين لا يجوز مطلقا؛ أشار الناظم هنا إلى ما هو كالاستثناء مما تقدم، وكأنه قال: لا يجوز الإلحاق دون الأمرين المذكورين، إلا إذا كان الإلحاق بتضعيف فإنه يجوز كثيرا كثرة تقارب الاطراد، ولكنه لا يلحق رتبة الاطراد يعني أنه لا يقاس.

قوله: "وكلهم بكثرة ..إلخ" قال في التسهيل: ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله؛ فلو بنينا من الضرب مثل "قردد" قلنا : "ضَربب" ولا يقال: "ضرْبا" لأن الألف لا يلحق إلا مبدلا من ياء.

قال ناظر الجيش: ويشعر كلام الشيخ أبي حيان بعض إشعار بأن يكون التضعيف في لام الكلمة، ولا تقييد في كلام المصنف.اهـ وقد كاد ابن مالك يذهب إلى قول المازني المتقدم بما قاله هنا. قال في المساعد: وليس به فإن قربه لا يجعله مقيسا بل يكسبه قوة ما.اهـ وفي قول الناظم: "وكلهم" نظر لأن ذلك اختيار ابن مالك فقط.

قوله: "لكنه لن يلحقا ..إلخ" أي لكن لا يلحق بتضعيف الهمزة ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك. قاله في التسهيل، قال ناظر الجيش: والظاهر أن قوله: "لإهمال العرب ذلك" تأكيد لزيادة البيان، لأنه قد يفهم من قوله: "ما ضعفت العرب مثله" وإردافه ذلك بقوله: "فلا يلحق .. إلخ"، فإن هذا الكلام يعطي أن العرب لم تفعله.اهـ فإذا قيل لك: ابن من "قرأ" مثل جعفر لم تقل "قرأأ" لثقل اجتماع الهمزتين، بل تخفف بإبدال الأخير ياء وتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول: "قرأى"؛ وكذلك لو قيل لك: ابن من "كمْ" وزن جردحل لم يجز أن تقول: "كِمّم"، لما يلزم من اجتماع تضعيفين مقرونين؛ وكذا إذا بنيت من "رد" مثال سفرجل، فلا تقول: "ردددد" حذرا من اجتماع أربعة أمثال، فتبدل الدال الأخيرة ياء فتقول: "ردددي" فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: "ردددى"؛ فلو بنيت مثل "خبعثنة" لقلت: ردددية، قال أبو الحسن الأخفش: ومن قال: "أمييي" فجمع بين أربع ياءات، قال: رددددة.اهـ

تنبيه: الإبدال هنا واجب لتوالي أربعة أمثال، بخلافه في نحو: "تظنيت" لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاثة؛وقد قال في التسهيل هنا: (ويختار إبدال ياء من آخر نحو: "ضرَبّب" من الرد ونحوه)، وظاهره موافقة الأخفش في جواز الجمع بين أربعة أمثال، ولكنه يرى أن مذهب غيره وهو الإبدال أولى؛ ويحتمل أن يحمل قوله: "ويختار" أنه اختار مذهب غير الأخفش، فلا يكون الاختيار متعلقا بالإبدال لكنه خلاف الظاهر. أفاده ناظر الجيش

قول الناظم: "مقرونين" أي وأما إن كان التضعيفان مفصولين غير مقترنين كدمكمك وهو القوي، فلا إبدال لأنه مسموع في كلامهم.

مِثْلُ الحَبَنْطَى وكَذا الصَّمَحْمَحُ   عَلَى سَبِيلِ غَيْرِهِ يُرَجَّحُ

مِثْلَ عَفَنْجَجٍ وهكذا دُرِي   مِثْلُ عَقَنْقَلٍ وكالقَنَوَّرِ

يعني أنه لك في إلحاق الثلاثي بالخماسي خمس طرق، وأن الأوْلى سلوك سبيل "حبنطى" للقصير العظيم البطن، وهو: ما كان الإلحاق فيه بحرفين مفصول بينهما، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة، وليسا من جنس واحد، كنون حبنطى وألفه؛ وكذا سبيل صمحمح للشديد والغليظ القصير، وهو: أن يكون الإلحاق بعد كمال أصول الكلمة بتكرير العين واللام لأن وزنه على الصحيح "فَعلعل". والصواب أن يقول: "نهج الحبنطا وكذا الصمحمح .. إلخ" فلو قيل: ابن من ضرب وزن سفرجل، فالأولى أن تسلك سبيل صمحمح

فتقول: "ضربرب"، أو سبيل حبنطى فتقول "ضرنبى"؛ ولا تقول: "ضرورب" على طريق غدودن، ولا "ضرنبب" على سبيل عفنجج، وكذا البواقي. فسلوك سبيل هذين المثالين أولى من غيره في إلحاق ثلاثي بخماسي، وهذا الغير المرجح عليه هو ما مثّل له الناظم بقوله: " مثل عفنجج وهكذا دري .. إلخ البيت" أي سبيل "عفنجج" للضخم الأحمق، مما حصل فيه الإلحاق بزائدين متصلين وأحدهما مماثل للام الكلمة والآخر ليس من الجنس كالجيم والنون فيها، وكالدال والياء في "خفيدد"؛ وسبيل "عقنقل" مما حصل الإلحاق فيه بزائدين أحدهما يماثل العين والآخر ليس من الجنس، وكغدودن يقال: "اغدودن الشعر" إذا طال والنبات اخضر، إلا أنه في الأول حرف تطرد زيادته وهو النون لكونها ثالثة ساكنة مفكوكة وفي الثاني حرف لا تطرد زيادته وهو الياء؛ وسبيل "القنوّر" للبعير الضخم الرأس وهبيّخ، مما كان الإلحاق فيه بزيادة حرفين من حروف العلة أدغم أحدهما في الآخر، وذلك مستثقل.

تنبيهان: الأول: قول الناظم "مثل الحبنطى..إلخ" بعد قوله في الطرة أول الفصل "ومن غير الغالب حبنطى": لا منافاة فيه، لأن "حبنطى" بالألف فيها: "حبنطأ" بالهمزة؛ فالأولى التي من غير الغالب بالألف اتفاقا، والثانية بالهمزة. قاله بعضهم، والظاهر في نفي المنافاة أن الذي هو من غير الغالب هناك إعلال الياء في "حبنطى" مع صحة الملحق به وهو "سفرجل"، والأولوية هنا متعلقة بزيادة حرفين متباينين وليس أحدهما مماثلا للكلمة بغض النظر عن الصحة والإعلال.

الثاني: قد اقتصر الناظم هنا على ثلاثة أمثلة من المرجح عليه، وقد ذكر في التسهيل تسعة فزاد سبُل: "خفيدد، وعثوجج، وخفيفد، وغدودن، وهبيخ، وضربّب". لكن يؤول أكثر هذه إلى الثلاثة المذكورة كما تقدمت الإشارة إليه؛ فيؤول الأولان إلى سبيل: "عفنجج"، واالثالث والرابع إلى "عقنقل"، والخامس إلى باب "قنور"؛ ثم إنما جعل سلوك سبيل "صمحمح وحبنطى" أولى من سلوك البواقي، لثقل نحو: "قنور وهبيخ" من أجل تضعيف حرف العلة، وثقل نحو: "ضربّب" لما فيه من التكرير مع توالي الأمثال، ولقلة نحو الكلمات الباقية بالنسبة لهما. انظر شرح ناظر الجيش

فصل في زيادة همزة الوصل

وقد عقد لها المصنف بابا في التسهيل، لكن بين أبنية الفعل والمصادر.

ويُثْبِتُونَ الهَمْزَ في كالأَحْمَرِ وفِي سَلِي يا هِنْدُ بالحَذْفِ حَرِي

قوله: "ويثبتون الهمز .. إلخ" يعني أن ثبوت همزة الوصل قبل حرف التعريف المحرك بحركة منقولة راجح؛ فإذا نقلت حركة الهمزة من "الأحمر" إلى اللام وحذفت الهمزة جاز إثبات همزة الوصل لأن تحريك اللام عارض وهو الأجود، والأشهر في القراءة حذفها اعتدادا بالحركة لإغنائها عن الهمزة وإن كانت عارضة. قال أبو علي: اختلفت العرب فمنهم من جعل الحرف بمنزلة الساكن فعامله معاملته في كل شيء، ومنهم من اعتد بالحركة في كل شيء.

قوله: "وفي سلي يا هند .. إلخ" أي وتغني الحركة العارضة بالنقل عن همزة الوصل من غير حرف التعريف، فإذا وقع النقل في "اسأل" يستغنى بالحركة المنقولة وإن كانت عارضة عن همزة الوصل فيحذف، فيقال: "سل" وشذ: "إسلي" بإثباتها. والفرق بين النقل لحرف التعريف وغيره: أن المنقول عنه في نحو "سلي" والمنقول إليه من كلمة واحدة فاعتدوا فيه بالعارض، بخلاف "الأحمر" ونحوه فالمنقول عنه والمنقول إليه من كلمتين فلم يعتدوا بالعارض، فشذ إثبات همزة الوصل في "سلي" بخلاف "الأحمر".

وضُمَّهُ مِنْ قَبْلِ ضَمٍّ واشْمِمِ مِنْ قَبْلِ إشْمامٍ وكَسْرَه الزَمِ
فيما سِوَى ذاك ورُبَّما كُسِرْ مَعْ ضَمَّةٍ وأصْلُهُ أنْ يَنْكَسِرْ

قوله: "وضمه من قبل ضم" يعني أن همزة الوصل تضم قبل ضمة أصلية، موجودة نحو: "اخرج" و"استُخرج بالبناء للمفعول"، أو مقدرة نحو: "ادعي يا هند" أصله "ادعُوي" واستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين؛ لكن الضم في الموجودة لازم عند الأكثر وفي المقدرة راجح كما صرح به ابن الناظم، وصرح في الكافية بأن الكسر ليس بالحسن، وفي تكملة أبي علي: أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة؛ وفي التسهيل: أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم. يعني: إذا أشممت الثالث

أشممت الهمزة وإلا فلا، ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين: الإشمام وإخلاص ضم الهمزة. انظر التصريح والصبان

قوله في الطرة: "بخلاف امشوا" أي فالكسر واجب لأنه أصل الهمزة وأصل الثالث، والأصل: "امشيوا" أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء، وقيل: استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين؛ فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة. قاله في التصريح

قوله: "واشمم من قبل إشمام" بوصل الهمزة من "أشمم" للوزن أو قطعها وحذف العاطف، أي وتشم همزة الوصل قبل الضمة المشمة نحو: "اختير وانقيد "، فإذا أشمت التاء والقاف منهما أشمت الهمزة وإذا ضمتا ضمت وإذا كسرتا كسرت.

ويلزم كسرها في نحو: "اضرِب" و"الزَم" مما كانت فيه من الأفعال قبل كسرة أصلية أو فتحة، وفي غير "أل" و كلمتي "اسم" و "أيمن". وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله: "وكسره الزم فيما سوى ذلك" إلا أنه أطلق في محل التقييد في البيت وإن بيّن مراده في طرته. فالحاصل أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات تقدم منها ثلاث وهي: وجوب الضم ورجحانه وجواز الإشمام، وبقي أربع: وجوب الفتح في "أل"، ورجحانه في "أيمن"، ورجحان الكسر في كلمة: "اسم"، ووجوبه فيما بقي وهو الأصل.

قوله: "وربما كسر ..إلخ" أي وحكى ابن جني كسرها قبل ضمة أصلية في "اقتل واخرج" اغتفارا للضمة بعد الكسر من أجل الانفصال بالساكن، والأكثرون على خلاف ذلك.

قوله: "وأصله أن ينكسر" أي وأصل همزة الوصل الكسر على الأصح؛ وقيل: أصله السكون وكسر لالتقاء الساكنين، وهو قول الفارسي لأن الأصل في المبني السكون؛ قال سيبويه: بل اجتلبت متحركة لأن في اجتلابها ساكنة نقضا للغرض؛ قال ابن مالك: لما كان سبب الإتيان بهمزة الوصل التوصل إلى الابتداء بالساكن لزم كونها متحركة، وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضم لثقله، وعلى الفتحة لأنها لا توهم استفهاما. وقال الكوفيون:

إن حركتها إتباعية؛ كسرت من نحو: "اضرب" إتباعا لكسرة الراء، وضمت من نحو: "اقتل" إتباعا لضمة التاء، ولم تتبع في المفتوح نحو: "اذهب" ليلا يلتبس الأمر بالمضارع. قاله الدماميني

وإنْ بِساكِنٍ صَحِيح اقْتَرَنْ ضَمًّا فَكَسْرُهُ وضَمُّهُ زُكِنْ

يعني أنه إن اتصل بهمزة الوصل المضمومة ساكن صحيح تنوينا أو غيره جاز كسره وضمه، نحو: ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ و﴿فتيلا انظر﴾؛ ومثل الصحيح في ذلك المعتل الجاري مجرى الصحيح لكون الواو غير مدة، كالواو من نحو: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْهُ﴾ بضم الواو وكسرها وبهما قرئ في السبعة؛ فإذا اقترنت بغير الصحيح حذفت معه نحو: ﴿إلا أن قَالُوا اقْتُلُوهُ﴾؛ وإن لم تضم مع الصحيح حذفت وكسر، نحو: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ﴾. وقوله: "ضما" حال أي حال كونه أي الهمز مضموما.

❁❁❁

الإبدال

وجـــازَ أنْ تُهْمَـــزَ واوٌ خُفِّفَـــتْ   مَضْـــمُومَةً وضَـــمُّها قَـــدْ لَزِمَـــتْ

يعني أنه يجوز أن تهمز واو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة، نحو: "وجوه ووقتت ووُعد"، فيجوز إبدال الواو في كل هذه الألفاظ همزة فتقول: "أجوه وأقتت وأُعد"، سواء كان الواو مصدرا كما في الأمثلة، أو غير مصدر كأدور وأسوق جمع دار وساق، وهذا الإبدال مطرد. قال المصنف في كتابه في التصريف المسمى إيجاز التعريف: والغُؤور ـــ يعني مصدر غارت عينه ـــ بذلك أحق لأن التصحيح فيه أشق. قال ناظر الجيش: وقد علل إبدال الواو المضمومة همزة في مثل ما ذكر بأن الضمة على الواو تشبه اجتماع واوين، واجتماع الواوين مستثقل فكذلك ما يشبههما.

وخرج نحو:﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و"اخشون" وذلك لعدم الثقل لأن ضمة الواو فيهما عارضة و"هذا دلوك" لأنها ضمة إعراب، وسيأتي قوله: (وعارض الضم قليلا همزوا) إن شاء الله، ونحو: "التعوذ والتقول" لعدم التخفيف، قال ناظر الجيش: وذلك لتحصين التضعيف أي لأن التضعيف حصن الواو عن الإعلال، ويظهر أنه لو علل بأن الإدغام في مثل هذه الكلمات مطلوب للخفة ولأن المصادر تابعة للأفعال في الصحة والإعلال، ولا شك أن الإبدال يمنع الإدغام، لكان أولى.

ويشترط أن لا تكون موصوفة بموجب الإبدال السابق، نحو: "أولى" تأنيث الأول. ذكر هذا القيد في التسهيل، قال ناظر الجيش: والظاهر أن المصنف كان مستغنيا عن ذكر هذا القيد لأن القيود التي ذكرها في الإبدال الواجب معلومة الانتفاء في ما ذكر أن الإبدال فيه جائز، وإذا كانت قيود الوجوب منتفية امتنع القول به.

وزاد ابن عصفور في الممتع قيدا رابعا وهو: أن لا يمكن تخفيفها بالإسكان، فإن أمكن كسوُر جمع سوار وسوُك جمع سواك لم يجز الهمز ووجب الإسكان لقوله فيما مضى: (وإن يكن واوا فذاك عينا)، وزاد ابن جني قيدا آخر وهو: أن لا تكون الواو زائدة فلا يجوز عنده في الترهوك مصدر ترهوك إبدال الواو همزة بخلاف الأصلية لدلالة تصريفها واشتقاقها على أن الهمزة بدل من الواو، وأما الزائدة فقد لا يعلم فيها ذلك بل يتوهم أن الهمزة كانت أوّلا دون

بـدل، وقـد قـوى ذلـك بعضـهم بـأن قـال: لا تحفـظ همـزة مبدلـة مـن واو زائـدة. انظـر شـرح ناظر الجيش

وفي بعض النسخ: "وأهمزا إن شئت واوا .. إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "أهمزا" وعليها شرح صاحب المواهب، لكن عندي في ثبوت "أهمز" على وزن "أفعل" وقفة.

وَهَمْـــزَ واوٍ كُـــسِرَتْ قَـــدْ جَـــوَّزُوا وعـــارِضَ الضَّـــمِّ قَلِـــيلًا هَمَـــزُوا

قوله: "وهمز واو ..إلخ" يعني أنهم همزوا واوا مكسورة، كإشاح وإعاء وإسادة وإجهة في وشاح ووعاء ووجهة، وبه قرأ أبي والثقفي﴿ مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾؛ وهو مطرد عند الجمهور وبعضهم قصره على السماع كالمبرد، والصحيح اطراده كما لابن عصفور قال: لأنه قد جاء منه جملة صالحة للقياس عليها، وقال ابن الضائع: وردت منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة قليلة بالنظر إلى المضمومة، فيقوى عندي الوقوف على ما سمع من ذلك.اهـ على نقل ناظر الجيش قال المرادي: ولم ينسب المصنف هذه اللغة إلى معين، ورأيت في بعض كتب اللغة نسبتها إلى هذيل.

قوله: "وعارض الضم ..إلخ" أي وربما همزت الواو والضمة عارضة، وكأن "همَز" هنا للعمل لأنه من معاني "فعَل" كبأر إذا عمل بئرا، والواو هنا عُمِلت همزة أي صيرت. والله تعالى أعلم

ومثال الضمة العارضة: ضمة الإعراب أو ضمة لالتقاء الساكنين، نحو: "هذا دلوك" و﴿**فَلَا تَخْشَوُاْ** الناس﴾، ومن ذلك قراءة: ﴿وإن منهم لفريقا يلـُؤون﴾، ﴿ولا تلـؤُون على أحد﴾ وهو في غاية القلة. ومستند من أبدل تشبيه العارضة باللازمة، قال ناظر الجيش: وهو غير مرضي، لأن العارض لا اعتداد به.اهـ وربما همزت الواو لضمة مجاورها نحو: ﴿يؤقنون﴾ ومؤسى، وهو من إعطاء الشيء حكم مجاوره. ويفهم من قول الناظم هنا "قليلا" أن ما قبله وهو الهمز في لازم الضم كثير.

وَهَمْـــزُ ذي الفَـــتْحِ كأسْـــمَا وأَحَـــدْ عَشَـــرَ والأَنَـــاةِ حُكْـــمٌ مـــا اطَّـــرَدْ

هذا البيت وجدته في بعض النسخ وليس في روايتي، وينسب للشيخ عبد الودود رحمه الله. ومعناه: ما قاله سيبويه من أن همز الواو المفتوحة ليس بمطرد؛ كقولهم "امرأة أسماء" أي جميلة واسم امرأة لأنه في الأصل "وسماء" من الوسامة وهي الحسْن، و"أحد عشر" لأنه

من الوحدة بخلاف "أحد" في قولهم: "ما جاءني من أحد" فقيل: أصله الهمزة وقيل الواو، و"الأناة" وهي البطيئة القيام والقعود لأنها من الونى وهو الفتور قال:[466]

رمته أناة من ربيعة عامر نؤوم الضحى في مأتم أي مأتم

قال ناظر الجيش: ولم يتعرض المصنف لهذه المسألة في التسهيل لأن الإبدال فيها قليل موقوف على السماع، وذلك لخفة الفتحة.

وهَمَزُوا كذاكَ ياءً كُسِرَتْ مِنْ بَيْنِ يا وألِفٍ قَدْ شُدِّدَتْ

يعني أنه يجوز همز كل ياء مكسورة بين ألف وياء مشددة؛ كأن تنسب إلى راية فتقول "رائي" بإبدال الياء همزة، أو "رايي" بإقرارها، وحكوا قلب الياء واوا. وقد تقدم هذا في باب النسب عند قوله: (في نحو غاية ثلاث أوجه .. إلخ) .

تنبيه: قدم الناظم هنا عطف النسق على النعت خلاف قوله: (والنعت والبيان .. إلخ) لضرورة النظم، فإن قوله: "قد شددت" نعت ليا وقوله: "وألف" معطوف عليها.

وتُبْدَلُ الهَمْزَةُ مِنْ عَيْنٍ وها بِقِلَّةٍ بِعَكْسِ ذاكَ انْتَبِها

قوله: "وتبدل الهمزة ..إلخ" يعني أن الهمزة تبدل قليلا من العين والهاء، فالأول وهو إبدال الهمزة من العين كقولهم في "عباب" للبحر: أباب، فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين لأن عبابا أكثر من أباب، وقال ابن جني: الهمزة أصل وليست بدلا من شيء وهو من "أب" بمعنى تهيأ لأن البحر يتهيأ لما يزخر به، وسمع من كلامهم: " لا أصحبه ما أن السماءُ سماءً" برفع السماء ونصب سماء، فأثبت بعض أهل اللغة أن "أن" ترفع الاسم وتنصب الخبر، وخرّجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين، والأصل: ما عن السماء أي عرض و"سماء" حال. قاله في المساعد، وخُرّج أيضا على توسط خبر "أن" وهو غير ظرف ولا شبهه، ولا يخفى ضعفه كالأول.

466- البيت من الطويل، وهو من قطعة تقدم ذكرها لأبي حية النميري،مذكورة في الحماسة بشرح الأعلم: 816/2.

والثاني وهو إبدال الهمزة من الهاء كقولهم "ماء" أصله: ماه بدليل أمواه ومويه، وإنما جعلت الهاء أصلا لأن أكثر تصريف الكلمة جاء بالهاء، ومنه قولهم "أل" في هل و"آل" على أن أصله أهل فأبدلت الهاء همزة فقيل: "أأل" ثم أبدلت الهمزة ألفا، ولم يجعل الألف بدلا من الهاء ابتداء لأنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع فيحملَ هذا عليه وثبت إبدال الهمزة من الهاء في "ماء".

قوله: بعكس ذاك ..إلخ" أي ويكثر إبدال الهاء والعين من الهمزة لكنه موقوف على السماع، فالأول كقوله: (467)

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي   منح المودة غيرنا وقلانا

فالهاء هنا للاستفهام وهو غريب، وكقوله: (468)

ألا يا سنا برق على قلل الحمى   لهنك من برق علي كريم

والثاني كقوله: (469)

أعن ترسمت من خرقاء منزلة   ماء الصبابة من عينيك مسجوم

قال ناظر الجيش: واعلم أن سيبويه لم يذكر إبدال العين من الهمزة لأنه قليل، ولهذا ناقش الشيخ المصنف في زعمه أنه كثير.اهـ قال المرادي: وإنما أطلق المصنف عليه الكثرة

467- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب: 456، وأهمله السيوطي ولم ينسبه البغدادي في شرح شواهد المغني : 60/6، وقال في شرح الشافية قائله مجهول ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة : 477/4، وروايته فيهما : (وجفانا) بدل: (وقلانا).

468- البيت من الطويل، وبعده:

لمعت اقتذاء الطير والقوم هجع   فهيجت أسقامًا وأنت سليم

فهل من معير طرف عين خلية   فإنسان طرف العامري كليم

رمى طرفه البرق الهلالي رمية   بذكر الحمى وهنا فبات يهيم

الأبيات بلا نسبة في أمالي القالي، ص: 213، وشرح شواهد المغني للسيوطي: 602/2، وفي شرح شواهده للبغدادي: 350/4، أنها لغلام من بني كلاب أو من بني نمير، واقتذاء الطير: أن يفتح عينيه ثم يغمضهما إغماضة.

469- البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة، ديوانه، ص: 567.

باعتبار عكسه، قال ابن عصفور: ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم وهو: عنعنة تميم.اهـ وصوّب بعضهم بيت الناظم بقوله:

والهمـــز مـــن هـــاء وعـــين أبـــدلا   بقلـــة والعكـــس لـــن يقلـــلا

وأَبْـــدِلِ الثـــانِيَ والرابِـــعَ إنْ   تَتابَعَـتْ أكْثَـرُ مِمَّـا قَـدْ زُكِـنْ

هذا أحد مفهومي الهمزين اللذين ذكر في الخلاصة بقوله: (ومدا ابدل ثاني الهمزين) أي لا أكثر منهما، والثاني هو قوله الآتي قريبا: (والهمز إن أفردته .. إلخ) فلو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة؛ فإن بنيت من الهمزة مثل "أترجة" قلت: "أأأأأة" فتجتمع خمس همزات، فتخفف الثانية بقلبها واوا لضم ما قبلها مع سكونها وكذا الرابعة وتحقق الأولى وكذا الثالثة والخامسة لأنه لا تاثير لاجتماع همزتين بفاصل فتقول "أوأوأة"، ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها فتحذف فيصير اللفظ "أووأة"، ونقل حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها فيصير "أووة"، ولا يجوز قلب الهمزتين واوين وإدغامهما في الواوين قبلهما كما جاز في "مقروءة"، لأن الواوين بدلان من حرفين أصليين فيقبلان الحركة المنقولة، وواو مقروءة زائدة للمد فلا تقبل الحركة لئلا تخرج بذلك عن المد الذي جيء بها لأجله. قاله في المساعد

ولو بنيت منها مثل "سفرجل" آل العمل إلى "أوأيأ"، أو مثل "جعفر" آل إلى "آءى". وفي ذلك قلت:

ســـفرجل وجعفـــر تـــراءى   مـــن همـــزة أوأيـــأ وآءى

وقول الناظم: "أكثر مما قد زكن" يجوز فيه الرفع على الفاعلية، والنصب على الحالية من الفاعل على أنه ضمير مستتر في "تتابعت" عائد إلى الهمزة.

والهَمْـــزُ إنْ أفْرَدْتَـــهُ فَحَقِّقـــا   أوْ خَفِّفَنْـــهُ بِالَّـــذي قَـــدْ سَـــبَقا

إنْ يَسْـكُنَ اوْ فُـتِحَ بَعْـدَ مـا كُـسِرْ   أوْ ضُـمَّ أو يُجْعَـلْ إذا مـا يَنْكَسِـرْ

كجِـنْسِ مـا حُـرِّكَ أوْ ضُـمَّ أوِ انْ   مُنْفَتِحًـا مِـنْ بَعْـدِ فَتْـحَةٍ يَكُـنْ

لما تكلم المصنف في الخلاصة على الهمزتين المجتمعتين في كلمة بالنسبة إلى التخفيف، شرع الناظم هنا في الكلام على الهمزة المفردة؛ وهي: إما متحركة متحرك ما قبلها، وإما ساكنة بعد حركة، وإما متحركة بعد ساكن، فهذه ثلاثة أقسام ولكل قسم حكم؛ وعلم من هذا التقسيم أن الهمزة المفردة التي يقصد تخفيفها شرطها أن لا تكون مبتدأ بها.

قوله:" بالذي قد سبقا" أي بالحكم الذي تقدم في الهمزتين المتصلتين من كون الثاني يجعل حرفا مجانسا لحركة الأول. يعني أنه إذا كانت في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها جاز أن تحقق كلئيم ومئين وسئل ورؤوف ويستهزئ، وجاز تخفيفها ساكنةً بعد حركة بإبدالها مدة تجانسها فاءً كانت كيامر ويومر وييبى في لغة من يكسر حروف المضارعة فيه أو عينا ككاس وبوس وذيب أو لاما كبدأت ووضؤت وبرئت، والإبدال لغة الحجازيين والهمز لغة التميميين؛ ومفتوحة بعد كسرة بإبدالها ياء كمير جمع مئرة من مأر بين القوم أفسد بينهم ، وبعد ضمة بإبدالها واوا كسُولة. وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله: "إن يسكن او فتح ..إلخ"؛ ومضمومةً أو مكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة بجعله بين حركته والحرف المجانس لها؛ فإن كانت حركته ضمة جعل بين الواو والهمزة، وإن كانت حركته كسرة جعل بين الياء والهمزة. وكذلك إن كانت مفتوحة بعد فتحة وهي التي يقال لها "همزة بين بين" أي بالإضافة لا بالتركيب لأنه أضيف إليها فزالت الظرفية كما تقدم في باب الظرف. وهذا ما أشار إليه بقوله: "أو يجعل إذا ما ينكسر ..إلخ" فقوله: "أو ضم" عطف على "ينكسر"، وقوله: "يجعل" بتسكين اللام للوزن، وفي بعض النسخ: "يجعلُ" بالرفع وحذف "أو". وأصل الكلام: أو يجعل إذا ما ينكسر أو ضم أو إن يكن منفتحا بعد فتحة كجنس ما حرك.

وخالف الأخفش في إبدال المضمومة بعد كسرة ياء والمكسورة بعد ضمة واوا، وحجته في ذلك أنه إذا سهلت المضمومة قربت من الواو الساكنة وهي لا تقع بعد كسرة فكذلك ما يقرب منها، وإذا سهلت المكسورة كان ذلك تقريبا لها من الياء الساكنة وهي لا تقع بعد ضمة فكذلك ما يقرب منها. لكن رد ما ذهب إليه بأنه لم يسمع الإبدال في مثل: "يستهزئون" و"سئل"؛ قالوا: والقياس جعلها بين بين كسائر أخواتها وهو مذهب سيبويه، ولولا ما ورد به السماع في "جُون" و"مِير" من الإبدال لما أبدلت بل كانت تحمل على نظائرها

مما هو متحرك ما قبله في جعلها بين بين. وقد علم من هذا أن الأخفش يوافق الجمهور في تسهيل الهمزة بينها وبين حرف حركتها في الصور الخمس الباقية. انظر شرح ناظر الجيش

قال: واعلم أن في الهمزة المضمومة بعد كسرة والمكسورة بعد ضم مذهبا آخر لم يذكره المصنف وهو: أن تجعل الهمزة بينها وبين حرف حركة ما قبلها، فيكون تخفيف "يستهزئون" بين الهمزة والياء وتخفيف "سئل" بين الهمزة والواو؛ وكأن هذا المذهب فرع عن مذهب الأخفش، على أن ابن الحاجب إنما ذكره ولم يذكر مذهب الأخفش عكس ما فعله المصنف.

فالأضرب التي تسهل فيها الهمزة المتحركة بعد متحرك: سبعة: مكسورة بعد الحركات الثلاث كيئس وبارئكم وسئل، ومضمومة بعد الحركات الثلاث كيقرأ ويستهزئ ويوضؤ مضارع وضؤ: حسن، ومفتوحة بعد فتحة كسأل؛ وبقي من أنواع المتحركة بعد حركة اثنان يجوز البدل فيهما دون التسهيل: المفتوحة بعد حرف مضموم نحو: جُوَن كصرد وسؤال ويواخذ، والمفتوحة بعد حرف مكسور نحو: مير في مئر ولئلا، والبدل فيهما يكون بالواو بعد الضمة وبالياء بعد الكسرة.

قال ناظر الجيش: وكان القياس جواز تسهيل الهمزة هنا أيضا لكنهم اعتذروا عن ذلك بأنها لو جعلت بين بين في نحو: "مؤجل" و"مائة" لكانت تجعل بين الهمزة والألف، ولا يجوز ذلك لأنها إذ ذاك تقرب من الألف فكما أن الألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما يقرب منها، فلما تعذر تسهيلها على هذا الوجه أبدل منها واو إذا انضم ما قبلها وياء إذا انكسر، كما يفعل بالألف إذا انضم ما قبها أو انكسر.

قوله: "أو ان منفتحا .. إلخ" أي وإن كان منفتحا لا يخفف إلا إذا كان قبله فتح فيجعل بين الألف والهمزة. قال في المواهب: و"منفتحا" خبر "يكن" متقدم عليه، وفيه من الضعف ما فيه بل في هذه الأبيات من التعقيد ما فيها.

قوله في الطرة: (سيبويه: تقلب الهمزة التي يجعلها أهل التحقيق بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها وياء إذا انكسر وواوا إذا انضم) ظاهر هذا الكلام: أن ذا الإبدال مطلق سواء تحركت الهمزة بأي الحركات كلام وسام في لؤم وسئم، وفي الصبان: أن محله إذا اتفقا في الشكل كسأل ومستهزئين ورؤوس. فإن الأولى أن يقيد ما في الطرة به. وتلفق هذه القاعدة وهي قولهم:

تطرفت الهمزة بعد الكسرة فأبدلت ياء من كلام سيبويه هذا، ومن قول الأخفش في يستهزئ أنها تقلب ياء، ومن إبدالها مفتوحةً بعد كسرة ياء كما في مير فلم تقيد بموضع العين. قرره بعض المحشين

والحاصل: أن الهمز المفرد إما أن يكون ساكنا وله تسع صور، أو متحركا وما قبله كذلك وله حينئذ تسع صور اثنتان منها من صور الإبدال وسبع هن موضع تسهيله بين بين، أو يكون ما قبله ساكنا وله حينئذ ثلاث صور، فالحاصل واحد وعشرون صورة.

وإنْ يَكُـــنْ مُنْفَتِحًـــا وقَـــدْ أُلِـــفْ مِـــنْ بَعْـــدِ فَتْحَـــةٍ فَصَـــيِّرْهُ أَلِـــفْ

هذا البيت ساقط من بعض النسخ، وقد رويناه عن بعض الشيوخ. يعني أن الهمزة المفتوحة بعد فتحة قد تبدل ألفا نحو قوله تعالى:﴿سَاَلَ سَائِلٌ﴾، وكقول حسان: [470]

ســالت هــذيل رســول الله فاحشــة ضــلت هــذيل بمــا ســالت ولم تصــب

وقيل: "سال" في الآية من السيلان وإن في جهنم واديا يسمى سايلاً وأخبر هنا عنه، ويؤيد ذلك قراءة ابن عباس: "سال سايل".

تَحْرِيكُـــه لِســـاكِنٍ قَبْـــلُ نُقِـــلْ بِكَثْـــرَةٍ وذِكْـــرُه بَعْـــدُ حُظِـــلْ
كجَيَـــلٍ وتَـــوَمٍ فـــي جَـــيْأَلِ وتَـــوْأَمٍ وكَـــدِفٍ وكَمِـــلِ

ثم لما تكلم على القسمين الأولين وهما الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها والساكنة الواقعة بعد حركة، أخذ يتكلم على القسم الأخير وهو الهمزة المتحركة الواقعة بعد ساكن؛ وتخفيف هذه الهمزة إما بالإبدال والإدغام معا، وإما بجعلها بين بين، وإما بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وحذفها .. إلخ انظر شرح ناظر الجيش

قال في التسهيل: وإن تحركت بعد ساكن فبحذفها ونقل حركتها إليه.اهـ والنقل هنا جائز لا واجب بخلاف ما سيأتي في قوله: "والنقل في يرأى .. إلخ" أما الحذف بعد النقل فواجب لأن حذفها أبلغ في التخفيف؛ وذلك كـ"جيل في جيأل وتوم في توءم" مما كان قبل

470- البيت من البسيط وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه: 46، والكامل للمبرد: 2/ 128، وشرح شواهد الشافية: 339/4.

الهمزة فيه ياء أو واو مزيدان للإلحاق لأن حرف الإلحاق حكمه حكم الأصلي، وكـ"دف في دفء ومل في ملء" مما كانت فيه الهمزة بعد ساكن صحيح.

وربما نقلوا حركة الهمزة وتركوها ساكنة ثم قلبوها ألفا، وذلك كقولهم في مرأة مراة وفي كمأة كماة، وهو شاذ لا يقاس عليه خلافا للكوفيين جريا على مذهبهم في بناء القواعد على ما قل وندر . وقيل: أبدلت الهمزة ألفا فلزم تحريك ما قبلها.

تنبيهان: الأول: زيادة الإلحاق لا يضر كونها حرف مد، فإذا بنيت من السؤال مثل "طومار وديماس" تقول: "سوآل وسيآل" ثم تخفف إذا قصدت التخفيف فتقول:"سوال وسيال. الثاني: نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها لا يختص بكونهما معا في كلمة واحدة، فيجوز أن تقول في "من أبوك ومن أمك وكم إبلك": منَ ابوك ومنُ امك وكمِ ابلك. انظر شرح ناظر الجيش

وحَكَمُوا بِمَنْعِ الانتِقالِ لِألِفٍ ونُونِ الانفِعالِ
أوْ مَدَّةٍ مِنْ يا وواوٍ زِيدَتا أوْ ياءِ تَصْغِيرٍ وتَسْهِيلٌ أتَى

قوله: "وحكموا بمنع الانتقال لألف ..إلخ" يعني أن محل نقل حركة الهمزة للساكن قبلها ما لم يكن ألفا ، وأما إذا كان ألفا فلا نقل لأن الألف لا يقبل الحركة. ومثله في عدم النقل إليه نون الانفعال عند الأكثر، كما إذا بنيت من أكل مثل انطلق تقول: "انأكل" ولا تنقل حركة الهمزة للنون وتحذف همزة الوصل وتقول "نكل" ليلا يلتبس بالثلاثي، ومن لا يبالي بالعارض أجاز النقل، قال أبو حيان: وينبغي أن تقر همزة الوصل لتدل على الأصل إذ قد تقر فيما لا لبس فيه نحو: "إسلي". قال ناظر الجيش: والذي قاله الشيخ حق وقد كان خطر لي ذلك لكن لما رأيت الشيخ قد ذكره أبيت أن أنسبه إلي.

وقولنا: "ليلا يلتبس بالثلاثي" أصله لأبي حيان كما في ناظر الجيش، وعليه فيجوز النقل في "انآد وانأطر" بمعنى اعوج فيقال: "نطر وناد" لأن الثلاثي ليس مسموعا فيهما. وهو مخالف لما في المساعد

قوله: "أو مدة من يا ..إلخ" أي وكذلك لا تنقل حركة الهمزة لمدة زائدة للمد من واو أو ياء نحو: مقروءة وخطيئة، فإن كانت المدتان أصليتين صح النقل إليهما كسوٍ وشيٍ في سوء

وشيء، فخرج بقولنا: "زائدة للمد" المزيدة للإلحاق وإن كانت حرف مد لأن ما زيد للإلحاق يعامل معاملة الأصل في النقل كـ"حوب" في حوءب ولو كان حرف مد لأن المقصود به الإلحاق لا غير. انظر شرح ناظر الجيش

فائدة: وزن "مصون" عند سيبويه "مَفْعُل"، وعند الأخفش "مفول"، وتظهر فائدة الخلاف في نحو "مسو" مخففا. قال أبو الفتح: سألني أبو علي عن تخفيف "مسوء "فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: "رأيت مسوّا"، كما تقول في مقروء "مقروّ"، لأنها عنده واو مفعول؛ وأما على مذهب سيبويه فأقول: "رأيت مسوَا"، كما تقول في خبء: "خب"، فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين؛ فقال لي أبو علي: كذلك هو.

ولا يجوز النقل إلى ياء التصغير كحطيئة، لأنها تجري مجرى حرف المد لشبهها بألف التكسير من حيث إنها تقع من الاسم ثالثة وبعدها كسرة.

قوله: "وتسهيل أتى" أي وتسهل بعد ألف فتجعل بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة كالهباءة لأرض من بلاد غطفان وبها يوم لقيس بن زهير العبسي على حذيفة بن بدر الفزاري، وإنما جاز ذلك والألف ساكنة وهمزة "بين بين" بمنزلة الساكن لأن الألف فيها فضل مد والهمزة اللينة فيها فضل حركة فسهل لذلك اجتماعهما. وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة نحو: تساؤل، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة نحو: بائع، لامتناع النقل.

وواوًا اوْ يـا اجْعلنْـه مُـدْغَما   إنْ قَبْلَـهُ مَزِيـدَتَينِ عُلِمـا

وأَصْـلِياً كزائـدٍ فـي ذا اجعَـلِ   أيضـاً ومـا انفَصَـلَ كالمُتَّصِـلِ

قوله: "وواوا اويا اجعلنه ..إلخ" أي ولما امتنع النقل إلى الألف والمدة الزائدة من واو أو ياء وياء التصغير، جاز تسهيل الألف عند إيثار التخفيف كما مر، وأراد هنا أن الهمز مع الواو والياء المزيدتين للمد نحو: "مقروءة وخطيئة" أو ياء مزيدة للتصغير نحو: "حطيئة" يقلب ياء ويدغم بعد القلب فتقول: "مقروة وخَطية وحُطية" وجوبا؛ قال:[471]

لا أحـد ألأم مـن حطيـه   هجـا بنيـه وهجـا المريـه

[471]- الأبيات من مشطور السريع وقائلها : الحطيئة ، الأغاني: 197/2.

مـــــن لؤمــــه مــــات علــــى فريـــــه ... ...

وإنما تعين ذلك لأنه لا يمكن بين بين لأنه قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين لأن ما قبل الهمزة ساكن، ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة، مع الاستغناء عن تحريكه بما ذكر. أفاده ناظر الجيش

قوله: "وأصليا كزائد ..إلخ" بتخفيف الياء في "أصليا" للوزن، أي وربما حمل الأصل على الزائد في القلب والإدغام كنوّ وضوّ حكاه ابن جني وغيره وهو قليل. قاله الدماميني وقال في المساعد: لم يثبته سيبويه ولا غيره ممن تقدم. وربما حمل المنفصل ـــ أي ما كان من كلمة أخرى ــ على المتصل في ذلك، فتقول في أبو أيوب: "أبوَ يُّوب" وفي أبي إسحاق: "أبِي سْحاق" بالنقل فتفتح في الأولى وتكسر في الثانية. وقال ابن جني: لا يشددون في نحو: "أبو أمك" كراهة توالي الضمات، وحكى الجرمي إدغامه.

والحاصل أن الساكن الذي قبل الهمزة إما حرف صحيح أو معتل، والمعتل إما ألف أو واو أو ياء، والواو والياء إما زائدان أو أصليان، والزائدان إما للإلحاق أو لغيره؛ فهذه خمسة أقسام في ثلاثة منها تنقل الحركة إلى الساكن وتحذف الهمزة وهي: ما إذا كان الساكن حرفا صحيحا، أو ياء فيها أو واوا أصليين، أو زائدين للإلحاق؛ وفي قسم منها يجعل بين بين وهو: ما إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا؛ وفي قسم ــ وهو الخامس ـــ تبدل الهمزة من جنس ما قبلها ويدغم بعد ذلك الحرف الأول في الثاني وهو: ما إذا كان الساكن ياء أو واوا زائدين لغير الإلحاق. انظر شرح ناظر الجيش

وحَذْفُــــه مُحَرَّكًــــا بَعْـــدَ الَّــــذِي يَلِيـــهِ مِــــنْ واوٍ ويــــاءٍ احْتُــــذِي

يعني أنه ربما استغني بحذف الهمزة عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلها، فتقول في "يرمي إخوته ويدعو إخوته": "يرمخْوته ويدعخْوته" بحذف الهمزة للتخفيف وحذف الياء والواو لالتقاء الساكنين؛ أي ما لم تكن الحركة فتحة فيقل الحذف نحو: "يرمي خاه ويدعو خاه" في: "يرمي أخاه ويدعو أخاه". وفي نسخة أخرى من هذا النظم:

وربمـــــا حـــــذف دون أن نقــــــل إليهمـــــا وفيــــه مفتوحـــا يقـــــل

وأفاد الاقتصار على ذكر الياء والواو أن الألف لا يكون معها هذا الحكم نحو: "هذا ابراهيم وهذا احمد"، والذي يظهر في وجه الفرق كما لناظر الجيش هو: أن تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها ياء أو واو إنما هو بالنقل والحذف ثم إنه قد يقتصر على أحد الأمرين وهو الحذف دون نقل، أما الهمزة التي قبلها ألف فقياسها التسهيل بين بين كما هنا وليس قياسها النقل والحذف، قال: ولا شك أن الحذف دون نقل فرع عن النقل والحذف، وقد عرف أن لا نقل إلى الألف فينبغي أن لا يجيء الحذف دون نقل لأنه فرع عن النقل والحذف، وإذا امتنع الأصل وجب امتناع الفرع.

والنَّقْلُ فـي يَـرْأَى وأرْأى قَـدْ لَـزِمْ   وفِـي التعَجُّـبِ وشِـبْهِهِ عُـدِمْ

قوله: "والنقل في يرأى ..إلخ" يعني أنه التزم غالبا النقل فيما شاع من فروع الرؤية وهي مصدر رأى البصرية والرأي وهو في معنى الاعتقاد والرؤيا وهي مصدر رأى المنامية، بخلاف فروع "رأيت الصيد" إذا أصبت رئته لقلة هذا الحرف في كلامهم، وغير الشائع نحو: "استرأى" لقلة ذلك. والمراد بفروع ذلك كلمات المضارع نحو: "أرى ويرى وترى ونرى"، والأمر نحو: "ره" بخلاف: "مرأى ومرئيّ ومرآة" وأما ما في الطرة من زيادة "رؤية" فمشكل، إذ لا وجه لاستثنائها لسكون الهمزة وتحريك ما قبلها وهو عكس صورة المسألة؛ فالصواب ما في بعض النسخ من إسقاطها. والله تعالى أعلم ومن غير الغالب: لغة تيم اللات فإنهم لا ينقلون، قال شاعرهم: [472]

أري عيـنيّ مـا لم ترأيـاه   كلانـا عـالم بالترهـات

وسمع النقل في "مرأى" قال: [473]

محمـرة عقـب الصـباح عيـونهم   بمـرى هنـاك مـن الحيـاة ومسـمع

قوله: "وفي التعجب ..إلخ" أي وعُدم النقل في التعجب وشبهه كاسم التفضيل، كـ"ما أرآه وأرء به وأنا أرأى منك". وللشيخ حرمه بن عبد الجليل رحمه الله:

472- البيت من الوافر، وقائله: سراقة البارقي، نوادر أبي زيد، ص: 185، ولم أجده في ديوانه. الترهات: جمع ترهة كقبّرة: الباطل.

473- البيت من الكامل، وقائله: الحادرة: (قطنة بن أوس) تاج العروس: (سمع).

والنقــــل في مضــــارع والأمـــر مـــن رأيـــت والـفـــروع مـــن أرى زكـــن
إلا لـــــدى التفضـــــيل والتعجـــــب وعنـــد تـــيم الـــلات ذا لم يجـــب

فصل

وكَسْـــرًا ابْـــدِلَنَّ ضَـــمًّا أُولِـيـــا فـــي آخِـــرِ اسْـــمٍ مُعْـــرَبٍ واوًا ويـــا
أوْ مُـــدْغَمًا فـــي يـــا بِـــآخِرِ اسْـــمِ تَـقْـدِيـــرًا اوْ لَفْظًـــا بِغَيْـــرِ وَهْـــمِ

قوله: "وكسرا ابدلن .. إلخ" أي وأبدلن ضما أولي واوا وياء في آخر اسم معرب كسرا، فـــ"كسرا" مفعول ثان لـــ"أبدلن" ومفعوله الأول: "ضما" المنعوت بجملة "أولي"، و"واوا" مفعول ثان لــ"أولي" و"يا" معطوف عليه، ورواية صاحب المواهب: "وليا" ورفع "واو ويا" فاعلا لــه ومفعوله محذوف أي ضما وليه واو وياء. يعني أنه تبدل كسرةً كل ضمة تليها ياء أو واو في آخر اسم متمكن لم يتقيد بالإضافة؛ وذلك كأن تبني من الغزو وزن أفعُل فتقول: "أغـزُوٌ" ثم "أغـزٍ" كما في "أظب وأدل" جمع ظبي ودلو على "أفعُل" ككلب وأكلب، فاستثقلت الضمة قبل الواو فقلبت كسرة، وقيل: قلبت الواو ياء فانقلبت الضمة كسرة. وكجرو وأجر. واحترز بقوله: "في آخر اسم" من الفعل كيعدو ويدعو. قال في المساعد: وإنما استثقلت الواو المتطرفة المضموم ما قبلها في الاسم دون الفعل لأن الاسم يضاف إلى الياء وينسب إليه فلو أقرت الواو لاجتمعت ضمة وواو قبل يائي المتكلم والنسب وكسرة قبل الياءين وذلك ثقيل. وخرج بقوله: "بآخر" ما كان في الحشو كأفعوان، وذلك لأن الموجب لقلبها قد زال وهو ما تقدم آنفا من تعرضها لما تتعذر معه الواو أو يكثر استثقالها كياء المتكلم وياء النسب. وخرج بـــ"معرب" المبني لزوما كهو وذو الموصولة في الأشهر، لكن اعترض التمثيلَ بذو ناظر الجيش قائلا: إن ضمة الذال إنما هي ضمة عارضة جيء بها إتباعا لما بعدها وأصل الذال الفتح وعليه فلا حاجة للاحتراز عن شيء بهذه الصفة. وعارض البناء كالمعرب فتقول في "عرقوة وثمود" على لغة من لا ينتظر: "يا عرقي ويا ثمي". ووافق الكوفيون على هذه القاعدة وهي: أنه إذا أدى عمل إلى وقوع الواو طرفا وقبلها ضمة في اسم متمكن ، فُعل ما ذكر إلا في موضعين: فيما سمي به من الفعل كيغزو، وفيما نقل من اسم أعجمي. وخرج

بقولنا: "لم يتقيد بالإضافة" ما تقيد بها، فإن تقيد الاسم المتمكن بالإضافة لم تبدل الضمة كسرة فتسلم الواو إذ صارت كأنها في الحشو إذ المضاف لا يستقل دون المضاف إليه، نحو: "ذو" بمعنى صاحب وأخواته في حالة الرفع.

تنبيه: قد تبع الناظم في كلامه هنا المصنف في التسهيل، وقد قال ناظر الجيش: إن كلامه يحتاج في تقريره إلى تكلف، وذلك أن القيود الأربعة المذكورة قد ذكرها بعد قوله: "ياء أو واو" فوجب أن تكون لكل من الياء والواو، فأما قوله "آخرا" فإنه يدخل تحته الياء في نحو: "أظب" كالواو في نحو: "أدل" وأما القيود الثلاثة الباقية فالظاهر أنها تختص بالواو إذ لا يتصور أن يكون شيء منها قيدا في الياء، لأن قيد الاسم احترز به عن كون الحرف آخر فعل وليس لنا فعل في آخره ياء قبلها ضمة فتبقى الياء ولا تغير الضمة قبلها، وكذلك قيد التمكن وعدم التقيد بالإضافة فإنه ليس لنا ما يحترز به منه في الياء. قال: فلو قال المصنف: " وتبدل كسرةً أيضا كل ضمة يليها ياء طرفا أو واو وهي آخر اسم متمكن لا يتقيد بالإضافة" لكان أخلص تعبيرا وأوفى بتأدية المقصود.اهـ من شرح ناظر الجيش باختصار وتصرف

قوله: "أو مدغما في يا ..إلخ" أي أو أولي الضم ياء مدغما في ياء .. إلخ يعني أنها تبدل كسرةً كلُّ ضمة يليها ياء أو واو مدغمة في ياء هي آخر اسم لفظا أو تقديرا؛ سواء كان الاسم مفردا كمرمي ومطوي وزنهما في الأصل: مفعول، أو جمعا كعصي ودلي وأصلها: "دلوو" على وزن فعول فأبدلت الواو الأخيرة ياء لقول الخلاصة:

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن

فوقع قول الخلاصة أيضا:

إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا

فانقلبت ضمة العين فيهما كسرة لمجانسة الياء. ومثال المدغم في آخره تقديرا: مرمية ومرضية. فخرج بقوله: "في آخر" نحو: "صيم" فلا يجب كسر الضمة لأن الياء المدغم فيها ليس آخرا ، وبقوله: "اسم" ما كان في آخر فعل نحو: "حُيّ" مبنيا للمفعول فلا يجب تحويل الضمة كسرة لكن يجوز. قال في المساعد: والقلب في نحو: "دلو ودلي" هو القياس المطرد والتصحيح شاذ، سمع جمع أب على أبو.

كضَـــمٍّ واوٍ قَبْــــلَ يــــا أوْ واوٍ انْ   قَبْــلَ كَتــا أوْ زَيْــدِ فَعْــلانَ يَــبِنْ

أي كذلك يجب إبدال كل ضمة في واو قبل واو متحركة أو ياء متحركة تليهما علامة التأنيث كتائه ومدته أو زيادتا فعلان، أما ضمة الواو التي قبل ياء متحركة قبل تاء التانيث فكما إذا بنيت من "شويت" مثل سمرة فتقول: "شوية" بقلب ضمة الواو كسرة . ومثال ضم واو قبل واو متحركة تليها علامة التأنيث: كما إذا بنيت من القوة مثل سمرة فتقول "قوية" بإبدال الضمة كسرة والواو ياء، ولو بنيت من القوة مثل "أربعاء" قلت "أقوياء" بكسر الواو وقلب الثانية ياء. ومثاله قبل زيادتي فعلان: كأن تبني من القوة نحو سبعان فتقول "قووان" فتقلب الضمة كسرة والواو الثانية ياء فيصير "قويان"، وهذا مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين، ومذهب سيبويه: أنك تقول "قووان" بتصحيح الواو من غير إدغام ولا قلب، وإنما وجب التصحيح لمخالفة الفعل بزيادتي فعلان لاختصاصها بالاسم فصار كالجولان، وإنما يعل ويدغم ما أشبه الفعل لا ما خالفه؛ وقال ابن جني: تدغم فتقول "قوان" لأن قلب الضمة كسرة والواو ياء يؤدي إلى إلباس، وهو أضعف الأقوال وأما الإلباس فهو غير محفول به ألا ترى أن كلامهم يوجد فيه البناء المحتمل لوزنين كثيرا مثل "مختار"، وأيضا فإنه إذا أدغم لا يدرى هل البناء "فعُلان" في الأصل أو "فعْلان" بسكون العين. قاله ناظر الجيش وخالف الزجاج الجمهور فمنع بناء هذا الوزن أصلا محتجا بأنه ليس في كلامهم اسم ولا فعل على "فعُل" عينه ولامه واوان. ومثاله من واو قبل ياء: سبعان من شويت فتقول شويان. أي على ما اختاره المصنف، قال في المساعد: ولا يبعد مجيء المذهبين الأخيرين. فقوله في الطرة: "قبل يا أو واو على الأصح" مقابله منصوص في الواو مخرّج في الياء.

وجْهــانِ إنْ لَــمْ يَــكُ فــي واوٍ كضَــمْ   صُــــدِّرَ قَبْــلَ يــا مُـــشَدَّدٍ ولَــمْ
يُمَــــدَّ أوْ يُتْــــلَى بِــــضَمٍّ حُــــوِّلا   لِيــا ومَنقُــولٍ مِــنَ الهَمْــزِ إلَــى
واوٍ تَــــلا واوٌ وأبْقَــــوْا أثَــــرا   كَسْــرٍ وضَــمٍّ بِسُــكُونٍ غُيِّــرا

قوله: "وجهان إن لم يك في واو" يعني أن الضم الذي قبل واو وهي قبل هاء التأنيث إن كان في غير الواو ففيه وجهان: الإبدال وهو مبني على تقدير طريان علامة التأنيث، وعدم الإبدال وهو مفرع على عدم تقدير طريانها فيصير كأفعوان. وذلك كأن تبني من الغزو مثل

سمرة فتقول "غزوة" بالواو إن لم تقدر طريان التاء، و"غزية" إن قدرت طريانها بقلب الضمة كسرة والواو ياء إذ يصير حينئذ نظير "أدل".

قال ناظر الجيش: والذي فهمته من قول المصنف: " لم تبدل إلا إن قدر طرآن التاء" أن الحكم بكون هاء التأنيث غير عارضة يرجع إلى قصد المتكلم، ويدل على هذا قول سيبويه: تقول في فُعُلة من الرمي: "رُمُوة" إذا بنيت على التاء و"رُمُية" إذا لم تبن؛ فجعل الأمر في ذلك راجعا إلى تقدير المتكلم وقصده. قال: وكان ظني ـ وهو الذي كنت أفهمه أوّلا ــ أن الحكم في ذلك أمر يضطر إليه ولا تعلق له بالقصد، وذلك أن الكلمة المشتملة على هاء التأنيث إذا فرض أن لها نظيرا مستعملا بعد فرض حذف هاء التأنيث منها حكم على الهاء بالعروض وذلك كثير، وإن لم يكن للكلمة بعد فرض حذف الهاء منها نظير أعني في الوزن حكم بأن الكلمة مبنية على الهاء .. إلخ فقد بسط البحث في المسألة قائلا: إن تقريرها لا يخلو من قلق وإنه لم يصل إلى ما يُثبت عنده تحققها.

قوله: "كضم صدر ..إلخ" يعني أن الضمة المصدرة قبل ياء مشددة فيها وجهان: أحدهما إبقاؤها والثاني تحويلها كسرة كـ"صيم" جمع صائم فيجوز ضم الصاد وكسرها، و"لي" جمع ألوى للقرن الشديد وشديد الخصومة بكسر اللام وضمها، فالضم على الأصل والكسر لمجانسة الياء. فخرج بالمصدرة ضمة الخاء في "تخُير" فلا تحول إلى الكسرة، وبكونها قبل ياء مشددة ما كان قبل مشدد غير ياء نحو: "سهد ونوم" فلا يجوز فيها إلا الضم، وخرج بقوله: "لم يمد" ما كان من الياءات بعده حرف مد نحو: "غياب ونيام" فلا يجوز فيها إلا الضم .

قوله:" أو يتلى بضم حولا ..إلخ" أي أو ضم يتلى بضم .. إلخ يعنى أن مما يجوز فيه الوجهان كذلك: الضمة المتلوة بضمة أخرى مغيرة بتحويلها كسرة لأجل الياء المشددة التي فى آخر الكلمة كما اقتضاه التصريف لعصي ودلي كما مر، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوز كسرها إتباعا، فخرج بمغيرة: التاء في "تخير" فإنها متلوة بضمة لكن لم تغير لما يليها من ياء مشددة فلا يجوز في التاء إلا الضم.

قوله: "ومنقول من الهمز .. إلخ " أي وضم منقول من الهمز إلى واو تلاها ــ أي الهمزة ــ واو، يعنى أن الوجهين جاريان أيضا في ضمة منقولة إلى واو من همز قبل واو كأن تبنى من "سوء" مثل عرقوة فتقول: "سوءوة" بفتح فسكون فضم ففتح، فتنقل ضمة الهمزة التي قبل الواو الساكنة فتحذف الهمزة بعد نقل حركتها فيصير "سووة"بفتح السين وضم الواو الأولى

فيبقى لفظه كلفظ "قَووة" فعُلة من القوة، لكن ضمة "سووة" عارضة وضمة "قووة" أصلية فلذلك تعين الاعتداد بها فكان فيها القلب حتما وجاز في "سووة" اعتباران: إن لم تعتد بالنقل لم تقلب كأنك نطقت بسوءوة وإن اعتددت بما عرض صيرته مثل قووة فتقلب سوية. اهـ من المساعد

قوله: "وأبقوا أثرا .. إلخ" أي وأبقوا أثر ضم وكسر غيرا بسبب سكون، فالألف في "غيرا" للتثنية لا للإطلاق والجملة وصف للضم والكسر لا للسكون، والباء في "بسكون" سببية؛ يعنى أن الكسر والضم المؤثرين في إعلال اللام قد يبقى أثرهما ــ وهو الإعلال ــ بعد حذفهما، وذلك لعدم الاعتداد بالسكون العارض؛ فإذا بنيت من الغزو "فعِلان" بكسر العين قلت: "غزِوان" ثم تقلب الواو ياء لأجل الكسرة فتقول "غزِيان"، فلو سكنت الزاي تخفيفا لقلت أيضا "غزْيان"، ونظيره: أن تقول "غُزِي" بالبناء للمفعول ثم تسكن الزاي فتقول: "غزْي"، وإذا بنيت من الرمي اسما على فعُلان قلت: "رمُوان" فإذا سكنت أيضا قلت: "رمْوان" بالواو، ونظيره: قولك في "قضُو" بعد التسكين "قضْو" بالواو أيضا، وعلى هذا يدل قوله: [474]

تهزأ مني أخت آل الطيسله قالت أراه دالفا قد دُنْيَ له

فأقر الياء مع التسكين كما كانت مع الكسرة وهو من الدنو. اهـ من المساعد بلفظه

وقَدْ يُؤثِّرانِ في لامٍ فُصِلْ بِساكِنٍ والكَسْرُ فيهِ إنْ فُصِلْ
بِفَتْحَةٍ ولِإزالَةِ الخَفا قَدْ تُبْدَلُ الياءُ بِواوٍ فاعْرِفا

قوله: "وقد يؤثران في لام ..إلخ" يعنى أن الكسرة والضمة قد يؤثران إعلال اللام المفصولة بساكن، نظرا إلى أن الساكن حاجز غير حصين فكأنه لم يوجد؛ كقولهم: "هذا ابن عمى دِنيا" وهو من الدنو، فأثرت الكسرة إعلال اللام فحولت من الواو إلى الياء مع وجود الساكن حاجزا؛ ونحو: دِنية وصِبية. وأما في الضمة فكقولهم في العريان "عُرو" وهو من ذوات

474- الرجز منسوب لأعرابي في أمالي القالي، ص: 525، ونسبه في سمط اللآلئ للأصمعي: 931/2، ونسب في الأصمعيات لصخير بن عمير التميمي : الأصمعيات ، ص: 148، طيسلة من الطسل، وهو الماء الجاري على وجه الأرض.

الياء فلأجل الضمة المحجوزة بالساكن قلب الياء واوا. قال فى المساعد: والأكثر في لسانهم صحة الواو نحو: جرو وصنو.

قوله: "والكسر فيه ..إلخ" وربما أثرت الكسرة مفصولة بفتحة، كقولهم في تثنية رضى: "رضيان" وهو من ذوات الواو لأنه من الرضوان، وكأن الفتحة عندهم أخت السكون في الخفة فكما لم يعتد بالسكون حاجزا حصينا لم يعتد بالفتحة أيضا. قال في المساعد: وهو فى الندور بحيث لا يقاس عليه وخالف الكسائي فقاس.

قوله: ولإزالة الخفا .. إلخ" أي وربما جعلت الياء واوا لإزالة الخفاء، كقولهم في أيفع الغلام: "أوفع" أي ارتفع "فهو يافع" ولا يقال "موفع". وهذه المسألة فى التسهيل بهذا اللفظ، ولم يفسر الدماميني ولا ابن عقيل فى المساعد ولا غيرهما كالمرادي وناظر الجيش وجه الخفاء.

وكنت استشكلت هذه المسألة أيام الطلب، وسألت بعض شيوخ الفن في بلادنا فلم أظفر منهم بما يثلج الصدر؛ وحاصل ما قالوه وحشى به بعضهم: أن اللبس مأمون بدليل "يافع" واللام للتعليل أي لإزالة اللبس ــ بمعنى عدمه كما سياتي ــ بين "أيفع الغلام" و"أوفع الغصن" إذا نعم بالإبدال في الأول، أو لأن الياء أخفى فى النطق من الواو فأزالوا الخفاء بإبدالها منها.

حتى اطلعت على نبذة من المواهب فى هذا المحل فيها مانصه: ولم يتبين لي هل المراد منه أن الياء أخفى من الواو بمعنى أنها أخف على اللسان منها فيجاء بالواو بدلها لإزالة الخفاء، والمعنى في إزالة الخفاء: أن اللبس إذا لم يوجد بين الياء والواو أن الياء تبدل واوا لعدم اللبس بينها مع الياء كما في قولهم: "أيفع الغلام فهو يافع" قالوا "أوفع" لأن اللبس غير حاصل لوضوح وشهرة "أيفع" عن "أوفع"، و"يافع" عن "موفع" فلذلك أبدلت

أي لعدم الخفاء بينهما في المثال وظهور اشتهاره بالياء والله أعلم؛ وهو على خلاف استعمالهم لأنهم يفرون من الأثقل إلى الأخف لا العكس، أو المراد غير ذلك، أو اللفظة مصحفة فلتحرر.اهـ وهو كما رأيت لم يأت بما يغني. ثم رأيت ناظر الجيش أومأ إلى اعتراض هذا التعليل بقوله في شرح المسألة مقتصرا عليه: وعلل المصنف ذلك بإزالة الخفاء.

والــــواوُ باليـــــاءِ لِتَقْلِيـــــلِ الثِّقَــــلْ أوْ رَفْـعِ لَـبْسٍ مِــنْ بَقـا الــواوِ حَصَـلْ

أي وتبدل الواو ياء لتقليل الثقل كقولهم في "صوم": صيم. قال في المساعد: والوجه عدم القلب، وإذا بعدت العين من الطرف لم تقلب نحو: صوام وشذ "نيام"، وإن كان "فُعّل" مفردا فلا قلب نحو: "حوّل"، وكذا إن كان جمعا معتل اللام نحو: "شوى" جمع شاو.اهـ وتبدل كذلك ياء لرفع اللبس كقولهم في جمع عيد ـ وهو من العَود ـ أعياد ليلا يلتبس بأعواد جمع عُود. قال ناظر الجيش: وكذا قولهم "خيائن" جمع "خيانة" وإن كان أصلها الواو، فجعلت ياء خوف التباسه بجمع "خائنة".اهـ وقد لا يلتزمون ذلك بل يفعل مع كثرة الأصل كقولهم في جمع ريح أرياح دفعا للالتباس بجمع رُوح وهو أرواح، مع أن الأفصح والأكثر والأشهر في ريح أرواح. كقوله: (475)

إذا هبـــت الأرواح مـــن نحـــو جانـــب بـــه أهـــل مـــي هـــاج قلـــبي هبوبهـــا

وقوله: (476)

قـــف بالـــديار الـــتي لم يعفهـــا القـــدم بلـــــى وغيّرهـــــا الأرواح والـــــديم

فصل فيما يعرض للياء أو الياءات من الحذف

قال ناظر الجيش: ولا يخرج هذا الفصل عن الفصول التي تقدمته في اشتماله على ذكر إبدال بعض حروف العلة من بعض، ولكن لما كان الإبدال الذي سيذكره إنما يتأتى بعد حذف شيء من الكلمة التي فيها إبدال لزم التعرض للحذف أوّلا لابتناء الإبدال عليه، فليس ذكر الحذف مقصودا لذاته.

يَــــا بَـــــيْنَ كَسْــــرَةٍ وتَنْوِيــــــنٍ أزِلْ إنْ كـــانَ بِالكَسْــرَةِ والضَّــمِّ شُـــكِلْ

يعني أنه يحذف وجوبا الياء بين كسرة وتنوين في حالة الضم والكسر بعد حذفهما لثقلهما عليها حينئذ، كهذا قاض ومررت بقاض، وذلك لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين. وهذا هو سبب النقص المشار إليه في قول الخلاصة: (والثان منقوص .. إلخ) وهو المعبر عنه بقولهم: "أعل إعلال قاض".

475- البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة ، ديوانه، ص: 66.

476- البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي: 226/1.

يَــا ثالِثًــا لِغَيْــرِ مَعْنًــى مُــدْغَما مِــنْ قَبْــلِ مُــدْغَمٍ أزِلْــهُ فاعْلَمــا
وافْــتَحْ وآخِــرًا يُــزالُ كُــلُّ يــا مُــضَعَّفًا فــي غَيْــرِ فِعْــلٍ وَلِيــا

قوله: "يا ثالثا لغير معنى ..إلخ" أي أزل ياء ثالثا .. إلخ يعني أنه تحذف الياء المدغمة في مثلها إن كانت ثالثة زائدة لغير معنى متجدد، نحو: "غني وعلي" فإن الياء الأولى منهما مدغمة في مثلها وهي ثالثة زائدة لغير معنى، فإذا نسب إليهما على حالهما لزم اجتماع أربع ياءات: المد ولام الكلمة ويائي النسب، فتحذف الثالثة من الكلمة وهي الياء الأولى من الياءات الأربع إزالة للثقل. وخرج بقوله "ثالثا" الثانية نحو: "حي" وفى الخلاصة حكمها عند قوله: (ونحو حي فتح ثانيه يجب ..إلخ)، والرابعة نحو: "كرسي" فإنها تحذف مع المدغم فيها وهو في الخلاصة أيضا عند قوله: (ومثله مما حواه احذف .. إلخ) ، واحترز بقوله: "لغير معنى" من أن تكون الياء الثالثة زائدة لمعنى كقولك في تصغير "قُصْوى" أي إذا لحقتها ياء النسب: "قصيّيّ" فتدغم ياء التصغير في لام الكلمة ولا تحذف لأنها جاءت لمعنى متجدد وهو التصغير. هكذا في الدماميني وغيره، قال في المواهب: وما ذكره شراح التسهيل هنا مخالف لما عليه أئمة اللغة من أن إحدى اليائين من "قصوي" تحذف.اهـ ومن تأمل عَلم أن ما قاله في المواهب هنا غير وارد. وبيان ذلك: أن الكلام هنا في ورود التصغير على النسب لا في عكسه أي هو في تصغير المنسوب لا في النسب إلى المصغر حتى يرد عليه ما قاله أئمة اللغة، فالنظر في المثال المذكور إلى أن "قُصْوَى" نسب إليها أوَّلا فقيل فيها: "قُصْوِيٌّ" بحذف ألف التأنيث للنسب، ثم لحقت لفظَ المنسوب ياءُ التصغير فقيل: "قُصيْوِيّ" وأدغمت في لام الكلمة لقاعدة: "إن يسكن السابق .. إلخ" فقيل: "قصيّيّ" فلم تحذف مع أنها ثالثة مدغمة في مثلها لكونها زائدة لمعنى متجدد فهي طارئة على ياء النسب وليست ياء النسب هي الطارئة عليها، وقد خفي هذا على صاحب المواهب مع جلالته، ويدل لما قلنا قول ناظر الجيش في تقرير المسألة: الياءان المدغم إحداهما في الأخرى إذا وليهما مثلاهما فإما أن يكونا معا زائدين أو أصليين أو الأولى زائدة والثانية أصلية؛ فالزائدان يحذفان نحو: "كرسي" في النسب إليه، وإن كانت الزائدة الأولى فقط حذفت الزائدة وقلبت الأصلية واوا كقُصَوِيّ في النسبة إلى قُصَيّ، هذا إذا كانت الزائدة التي هي الأولى قد وجدت قبل وجود الياءين اللتين حصل الحذف لأجلهما وهما الثالثة

والرابعة، أما إذا كانت الياء المذكورة متأخرة في الوجود عن الياءين المذكورتين فإنها لا تحذف بل تبقى وذلك نحو: "عَدَوِيّ" إذا صُغر فإنه يقال فيه: "عديّيّ" كما قررنا. قال: والظاهر أنه لا احتياج إلى الاحتراز عن ذلك، فإن الشيء إنما يحذف لطرآن شيء آخر عليه إذا حصل بذلك الطارئ مع ما طرأ عليه ثقل، كالحذف من نحو: "كرسي وعلي" إذا طرأت عليهما ياء النسب، ولا شك أن الياء الزائدة للتصغير هي الطارئة على غيرها، وما كانوا ليأتوا بشيء ثم يحذفوه لطرآنه على شيء موجود قبله إذ لو كانوا يحذفونه ما أتوا به لاسيما شيء يؤتى به لمعنى مقصود.

وكذا تحذف الياء المدغمة في مثلها إن جاءت غير زائدة بل ثالثة عينا كتحية، فإن أصلها "تحيية" كتفعلة والياء الأولى عين الكلمة والثانية لامها، فإذا نسبت إليه حذفت الياء الأولى فتبقى في اللفظ على صورة "فَعِل" المتحرك الوسط بالكسر فتقول: "تحوي".

قوله: "وافتح" أي ويفتح ما قبلها إن كان مكسورا كما في "تحية وغني وعلي" فتقول: "تحَوي وعلَوي وغنَوي" بالفتح، وأما إن كان مفتوحا فيقر على حاله نحو: "هبَي وهبَية" للصغير فتقول: هبَوي.

قوله: "وآخرا يزال كل يا..إلخ" أي ويزال كل ياء ولي ياء مضعفا في آخر كلمة غير فعل، يعني أنه تحذف أيضا كل ياء متطرفة لفظا أو تقديرا بعد ياء مكسورة مدغم فيها أخرى، نحو: "عطيي" تصغير عطاء بثلاث ياءات أولاهن: ياء التصغير والثانية: المنقلبة عن الألف التي كانت في المكبر كما في "غُزيّل" تصغير غزال والثالثة: المنقلبة عن لام الكلمة، فتحذف هذه الياء تخفيفا وكان الحذف لها لتطرفها والأطراف محل التغيير فتقول: "عطي"؛ ومثال ما تطرفت فيه الياء تقديرا: "سقية" في تصغير سقاية، والعمل فيها كما تقدم لأن تاء التأنيث كالمنفصلة.

قوله: "في غير فعل" أي ما لم يكن ذلك في فعل أو جار مجراه نحو: "أحيي" مضارع "حيّيت" فلا تحذف هذه الياء لأنها معرضة للحذف بالجازم، والجاري عليه كالمحيي والتزيي حملا لاسم الفاعل والمصدر على الفعل، قال المتنبي: (477)

لو تعلم الشجر التي قابلتها   مدت محيية إليك الأغصنا

477- البيت من الكامل، وقائله المتنبي، ديوانه، ص: 102.

وخرج بقوله: "مضعفا " وهو مفعول مقدم على "ولي"، نحو: "القاضي وصبي" لأن الياء في كل منهما لم تل مضعفا، وجملة "ولي" وصف لقوله: "كل يا".

وقوله في الطرة هنا: "وسمي" تصغير سماء للمطر لأنه هو المذكر، قال:[478]

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

وإلا وجب ختمه بالتاء لأنه مؤنث، قال في الخلاصة : (واختم بتا التانيث ما صغرت .. إلخ)

قوله: "ولا يمتنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسورة .. إلخ" هذا نص التسهيل، يعني أنه لا فرق عند سيبويه بين أن يكون الحرف المدغم فيه ياء التصغير زائدا كما تقدم أو أصليا كواو "أحوى" فتقول في تصغيرها عنده: "أحي" ولا تصرفه لوجود الزيادة في أوله كيضع علما، وذلك أن أصله: "أحيوو" لأنه مشتق من الحوة فقلبت الواو الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت ياء التصغير في الواو التي هي عين الكلمة بعد قلبها ياء فاجتمعت ثلاث ياءات فعمل به ما عمل بعطاء حين صغر من الحذف، ووافقه عيسى ابن عمر على حذف الياء الأخيرة لكنه رأى الصرف لنقصان البناء فتقول: "هذا أحيٌّ ومررت بأحيٍّ ورأيت أحيّا"، وفرّق أبو عمرو فحذف في مسألة "عطاء" لأنه زائد ولم يحذف في مسألة "أحوى" لأنه أصل، وإن كان يرى تشبيهها بياء "أعيم" فيحذفها رفعا وجرا لكن لالتقاء الساكنين بعد حذف الضمة والكسرة لثقلهما على الياء، ويثبتها نصبا لخفة الفتح فيقول: "رأيت أحييَ" كما تقول: "أعيميَ". قال في الكافية:

وإن تلا ذا الياء ياءان حذف أخراهما وخلف أحوى قد عرف

والنقص والصرف إلى عيسى انتسب نقصا ومنع الصرف عمرو انتخب

ولأبي عمرو عزوا أحييا ونحوه مستغنيا عن حذف يا

478- البيت من الوافر، وهو من قصيدة لمعاوية بن مالك (معود الحكماء) من اختيارات المفضل. المفضليات شرح ابن الأنباري: 255/2.

كَـــذا إذا مُحَـــرَّكَيْنِ قَـــدْ تَـــلا أوْ ألِفًـــا أوْ واواً الوُسْـــطَى اجْعَـــلا

أي وكذا يجب حذف الياء الأخيرة إذا كانت بعد ياءين محركتين، يعني أنه إذا تحركت الياء الأولى والثانية حذفت الثالثة وجوبا عند عدم القلب في الوسطى، ويجوز قلب الوسطى واوا أو ألفا فتسلم الثالثة من الحذف؛ وذلك كأن تبني من الرمي مثل جحمرش فتقول: "رمْيَيِي"، فعندنا ثلاث ياءات قد اجتمعت والأولى والثانية منها متحركتان فلك فيه ثلاثة أوجه: أحدها حذف الياء الثالثة بعد أن تنقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها وتدغمها في الياء الثانية فتقول: "رمي"، الثاني: أن تقلب الوسطى واوا كراهة اجتماع الياءات فتقول: "رميو" ويصير حينئذ منقوصا، الثالث: أن تقلب الوسطى ألفا وتسلم الثالثة فتقول: "رمياي"؛ والذي يظهر أن هذا الوجه أحسن من الذي قبله لأن سبب إعلال الياء قائم وهو تحركها وانفتاح ما قبلها. فوجوب الحذف الذي نص عليه الناظم في طرته إنما هو باعتبار عدم القلب في الوسطى، فلا ينافي الجواز المنصوص عليه في شروح التسهيل لأنه باعتبار القلب فيها. والله تعالى أعلم.

قوله في الطرة: "فيصير رَمي كعصي" كذا في بعض النسخ والصواب: "كعُطي" أي تصغير عطاء والتشبيه في حذف الياء الأخيرة لا في الوزن.

ومـا لِثـانِي نَحْـوِ حَـيٍّ فـي النَّسَـبْ لِثـانِ فِعْلَـلٍّ مِـنَ الحَـيِّ انتَسَـبْ

يعني أن ما ثبت من الإعلال للياء الثانية التي هي لام الكلمة في نحو: "حي" في النسب ثبت للياء الثانية من "فِعْللّ" من الحي كأن تبني من الحي وزن جردحل فتقول: "حييي" بأربع ياءات، فيجوز في الياء الثانية قلبها واوا كما في النسب إلى "حي" وتجوز سلامتها، والمازني يوجب إعلالها كما في لام المنسوب. وإنما جازت السلامة هنا ولم تجز في النسب لأن عروض يائيه يصير الياء الثانية من الياءات كالمتطرفة بخلاف ما نحن فيه.

ولو بنيت من فتى مثل "حَمَصيص" لبقلة بفتحتين فصاد مكسورة فياء ساكنة آخره صاد مهملة لقلت على رأي المازني: "فتوي" لا غير، وعند غيره: "فتيي" بالسلامة.

قوله في الطرة: "وما لثاني نحو حي في النسب من فتح ثانيه ورده واوا إن كان منقلبا عنها .. إلخ" إن أريد بالثاني ثاني الكلمة فلا يصدق عليه آخر الطرة، وإن أريد به ثاني اليائين فلا يصدق عليه أولها؛ وقوله: "إن كان منقلبا عنها" لا يصدق إلا في بناء الوزن من الطي؛ وقوله: "ولا تمتنع سلامتها إن كانت الثالثة .. إلخ" الصواب إسقاط قوله: "إن كانت .. إلخ" لأنهما هنا لغير النسب، وهذا نص التسهيل لكن أتى به إثر الكلام على ياء النسب لحي فأشار إلى ما هنا. وصوّب البيتَ بعضهم فقال:

ومـــا للفـــظ نحـــو حـــي في النســـب   للفـــظ فعلـــل مـــن الحـــي انتســـب

وقد صرح المصنف في إيجاز التعريف بمخالفة المازني في هذه المسألة ولم يصرح بخلافه في مسألة "جردحل"، قال ناظر الجيش: وقد يقال إن السلامة في مثال "حمصيص" من فتى وهي: "فتيي" جائزة دون مثال "جردحل" من حي فإنه يتعين فيه الإعلال فيقال: "حيوي" دون "حييي"، وفرّق بينهما بأن "حييي" قبل الياء المشددة فيه ياء مشددة بعد كسرة ولا شك في ثقله، بخلاف: "فتيي" فليس فيه قبل الياء المشددة سوى ياء واحدة تلي فتحة ولا شك أن هذا أخف من الأول، ولا يلزم من إجازة السلامة في الأخف تجويزها في الأثقل.

تنبيه: جزمُ المصنف في إيجاز التعريف بالإعلال في بناء "جردحل" من حي ـ وهو قول المازني كما تقدم ـ مخالف لقوله في التسهيل: "ولا تمتنع سلامتها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب خلافا للمازني"؛ لكن قال ناظر الجيش موفقا بين الكلامين: إن الإعلال لا شك أنه أكثر والسلامة في مثل ذلك جائزة على قلة، فترك التعرض لذكرها في إيجاز التعريف وذكرها في التسهيل. قال: ولا يضر ذلك لأنه لم ينف جواز السلامة في ذلك الكتاب فيصادم ذلك إجازتها في التسهيل.

أَوْلى من الحيّايِ في الفَعْلَلِلِ   مِ الحيّ حيّو وحَيّا فاعقل

يعني أن بناء "حيّوِ وحيا" في وزن جحمرش من "حييت" أولى من "الحياي"؛ أما "الحياي" فبإدغام الأولى في الثانية وقلب الثالثة ألفا وتصحيح الرابعة، وأما "حيو" فبإدغام الأولى في الثانية وقلب الثالثة واوا لكراهتهم توالي الأمثال فصار منقوصا، وأما "حيا" فبإدغام الأولى في الثانية أيضا وحذف الأخيرة وقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال الدماميني: ولا أدري لم كان "حيو وحيا" أولى من "حياي" مع ظهور وجهه.اهـ

والجواب: أنهما أخف منه لأن أحدهما حذفت منه إحدى الياءات، والثاني قلبت إحداهن واوا وهي أبعد من الياء والألف منها.

فصل فيما يعرض للواوات من القلب والحذف

إنْ تَجْتَمِعْ ثلاثُ واواتٍ قُلِبْ   ثانٍ أوِ الثالِثُ ياءً فاحْتَسِبْ

يعنى أنه إذا عرض اجتماع ثلاث واوات قلبت الثانية أو الثالثة ياء، وأيهما قلبت لزم قلب الأخرى ياء وإدغام الياء في الياء لقول الخلاصة: (إن يسكن السابق من واو ويا ..إلخ)، وذلك كما إذا بنيت من القول مثل "اغدودن" تقول: "اقوول" فتجتمع ثلاث واوات، فإن شئت قلبت الثانية أو الثالثة؛ وكما تقول في اسم المفعول من قوي "مقوي" أصله "مقووو" فتقلب الثانية أو الثالثة، فتجتمع ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون فتقلب الواو ياء وتدغم في الأخرى؛ وذلك لأنهم اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو لأن الضمة كالواو فاجتناب ثلاث واوات أحق. هذا وإن "قوي" لازمة فلا يصاغ منها اسم المفعول، لكن القصد مجرد بناء مثال من مثال والشأن لا يعترض المثال .. إلخ أما الضمة العارضة فلم يستثقلوها لعروضها، ومثال ذلك أن تأتي بمضارع "هوى" مسندا إلى ضمير الجماعة المذكرين فتقول: "يهوون" والأصل: "يهوِيون" فالضمة التي على الواو عارضة لأن أصلها الكسر.

وإنْ تَوالَى أرْبَعٌ ففَضِّلِ   قَلْبَ سِوَى الثانِي إذًا والأوَّلِ

أي وإن عرض اجتماع أربع واوات فيفضل قلب الثالثة والرابعة على تصحيحها كلا لتوالي الأمثال، نحو: "قوي" بتشديد الواو والياء مثل "جحمرش" من القوة؛ وذلك لأن الأصل "قوْوَوِو" بأربع واوات الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة مكسورة، فتدغم الأولى في الثانية

وتعل الثالثة بقلبها ياء لثقل اجتماع الواوات وتقلب الرابعة ياء لكسر ما قبلها، وإنما كان الإعلال أولى مع وجوبه قبله لأن الإدغام فيما قبله لا يغني عن الإعلال.

ومعْهُما أُبْدِلَ ثانٍ في بِنا مِنْ لَفْظِ قُوَّةٍ مِثالِ اغْدَوْدَنا

يقول: ومع الثالث والرابع أبدل الثاني في بناء مثال "اغدودن" من لفظ القوة، فـ"بنا" مصدر مضاف لمفعوله وهو "مثال" وفصل بينهما بقوله: "من لفظ قوة" من باب (فصل مضاف شبه فعل ..إلخ)؛ أي وقد يقلب الثاني مع قلب الثالث والرابع فلم يبق صحيحا إلا واو واحدة، كما إذا بنيت من لفظ القوة مثال: "اغدودن" فتقول: "اقويا" بفتح الواو وتشديد الياء ويليها ألف وأصله: "اقوَوْوَو" فأعلت الأخيرة بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثانية كراهة اجتماع ثلاث واوات، وأعلت الثالثة لاجتماع ياء وواو سبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو وأدغمت فصار: "اقويا"؛ وهو أولى من "قوّوّ" بإدغامهن، و"اقووا" بإبدال الأخيرة ياء ثم ألفا وإدغام الثانية في الثالثة وتصحيح الأولى وفاقا لأبي الحسن الأخفش.

فصل

وهكذا إذا يَكُونُ بَدَلا مِنَ الذي إعْلالُهُ قَدْ حُظِلا

هذا متعلق بقول الخلاصة: (من واو او ياء بتحريك أصل .. إلخ) يعني أن من شروط الإبدال المذكور أن لا تكون العين بدلا من حرف يمنع إعلاله كقولهم في شجرة شيرة.

قال: [479]

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شيرات

قال ناظر الجيش: والظاهر أن الاحتراز عن ذلك غير محتاج إليه، فإن القصد إنما هو إلى إبدال الياء من الجيم لغرض ما، ولا بد من بقاء الحرف المبدل ليكون دليلا على الإبدال وعلى الحرف الذي أبدل منه، وإذا كان كذلك امتنع أن تبدل من الحرف المبدل حرفا آخر

479- البيت من الطويل، وقائله: جعيثنة البكائي، وقد حيف عليه في خرص نخله، وقبله:

إذا كان هذا الخرص فيكن دائما فأنكد بما ملكت من نخلات

سمط اللآلئ: 2/ 834.

وفي أمالي القالي أن أم الهيثم قالت شيرة وأنشدت: (إذا لم يكن فيكن ... إلخ) ص: 461

لاسيما والبدل غير لازم في هذه الكلمة ــ أعني إبدال الياء من الجيم ــ فكأن الجيم موجودة.اهـ منه لكن لا يخفى أن ما ذكره يحسن تعليلا لمنع الإبدال في "شيرة" لا لعدم الحاجة إلى الاحتراز عنها. والله تعالى أعلم

وفي المواهب نقلا عن صاحب النتائج: أن كون ياء "شيرات" عن جيم وكون الشين فيه مفتوحة خلاف ما لأبي الفتح ابن جني، قال في سر الصناعة: وأما قولهم في شجرة "شيرة" فينبغي أن يكون الياء فيه أصلا. ثم قال: وإنما كانت الياء أصلية فيها لأمرين: لإثبات الياء في تحقيرها ولو كانت بدلا لكانوا خلقاء إذا حقروا أن يردوها للجيم ليدلوا على الأصل، والثاني: أن شين شجرة مفتوحة و"شيرة" مكسورة والبدل لا تغير فيه الحركات. أي وعليه فلم يوجد المقتضي لقلب الياء وهو فتح ما قبلها حتى يعتبر المانع وهو كونها بدلا مما لا يقبل الإعلال.

وكذا يشترط في هذا الإبدال أن لا تكون العين مكان حرف لا يعل وإن لم تكن بدلا، بخلاف "أيس" مقلوب يئس، فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها. قال في الكافية:

وقد يكف سبب الإعلال أن ... يناب عن حرف بتصحيح قمن
كقولهم قد أيسوا وشيره ... ناوين معنى يئسوا وشجره

وشَذَّ نَحْوُ رَوَحٍ وأُوَوِ ... وغَيَبٍ وخَوَلٍ كذا رُوِي
قَوَدَةٍ عَفَوَةٍ وهَيُؤَا ... خَوَنَةٍ حَوَكَةٍ كذا ارتُأَى

أي وشذت ألفاظ صححت مع قيام المقتضى للإعلال، وهي: "رَوح" جمع رائح، و"أُوو" جمع أوة للداهية، و"غَيب" جمع غائب ، و"خَول" للمال والخدم، و"قَودة" جمع قائد وقياسه: قادة، و"عَفوة" جمع عفو بتثليث أوله لولد الأتان وقياسه: عفاة كقناة، و"هيؤ" حسنت هيئته وقياسه: هاء مثل طال، و"خَونة" جمع خائن وقياسه: خانة، و"حَوكة" جمع حائك وقياسه: حاكة كسادة. "كذا ارتأى" أي ارتئي بالبناء للمفعول وقلب الكسرة فتحة والياء ألفا على لغة طيئ الآتية قريبا.

وفي بعض النسخ بدل البيتين:

وشـــــذ نحـــــو روح وشـــــول وغيــــــب حوكــــــة وخــــــول

قــــــــودة عفــــــــوة وأوو قــــروة خونــــــة هيــــــؤ روي

بتسكين اللام في "هيؤ" إجراء للوصل مجرى الوقف للوزن، وفيهما زيادة على ما تقدم لفظان: "شوِل" للخفيف في قضاء الحاجة قال الأعشى:(480)

وقــد غــدوت علــى الحــانوت يتبعــني شــاو مشــل شــلول شلشــل شــول

وشذ أيضا التصحيح في الفعل كصوف الكبش وخَوِف الرجل، و"قروة" جمع قرو لميلغة الكلب وهو بتثليث القاف كما في القاموس، قال الصبان: وانظر حركة قاف الجمع فإني لم أر لهذا الجمع ذكرا في القاموس.

وأبْــــدِلَنَّ الفـــاءَ فـــي كَيَوْتَعِـــدْ وعِنـــدَ بَعْـــضِ العُـــرْبِ ذاكَ يَطَّـــرِدْ

كـــــذاكَ أوْلادٌ وأبْـــــدِلَنَّ يـــــا مِـــنْ بَعْـــدِ كَسْـــرٍ فاتِحًـــا كنَسِـــيا

قوله: "وأبدلن الفاء ..إلخ" أي وأبدلن الفاء الساكنة واوا كانت أو ياء ألفا في مضارع "افتعل"، مما فاؤه واو كيوتعد أو ياء كييتئس، فتقلب كل من الواو والياء ألفا اكتفاء بفتح ما قبلها فقط، فيقال: "ياتعد وياتئس" وهو مطرد عند بعض الحجازيين، ونسبه ابن الحاجب إلى الحجازيين لا إلى بعضهم، ونسبه ابن عصفور إلى بعض العرب ولم يعينه. كذا في الدماميني، وفي المساعد: ونسبها ابن الخشاب للحجازيين، ومن كلام الشافعي: "ياتطئها" وهو من افتعل من الوطء.

قوله: "كذاك أولاد" أي وكذلك يطرد الإبدال ألفا في جمع ما فاؤه واو ساكنة عند تميم فيقولون في أولاد: "آلاد" وفي أوقات: "آقات" وفي أوثان: "آثان" وفي أوغاد: "آغاد".

قوله: "وأبدلن يا ..إلخ" أي وأبدلن ياء متحركة كائنة من بعد كسر فاتحا الحرف الذي قبلها كنسي، وهذه لغة طيء فيقولون: "نسى"، قال في التسهيل: وفتح ما قبل الياء الكائنة

480- البيت من البسيط، وقائله الأعشى، ديوانه، ص: 19، وشُلشُل كبُلبل: قليل اللحم، شوِل خفيف في العمل والخدمة ، ومِشل: مبالغة من شل بمعنى طرد.

لاما المكسور ما قبلها وجعلها ألفا لغة طائية. قال في الارتشاف: وذلك على الجواز في أصلين: أحدهما الفعل الماضي الثلاثي المجرد كنسي ورضي فيقولون: "نسى ورضى"، قال: (481)

يستوقد النبل بالحضيض فيصطاد نفوسا بُنت على الكرم

وكقوله: (482)

جُزت رحم بيني وبين منازل جزاء كما يستنزل الدين طالبه

وقوله: (483)

إن الطبيب بطبه ودوائه لا يستطيع دفاع نحب قد قُضَى

وقوله: (484)

نُعى لي أبو المقدام فاسود منظري من الأرض واستكت عليّ المسامع

أي "نعي لي". والثاني: ما كان على فاعلة نحو: الجارية والناصية فيقولون: "الجاراة والناصاة" ومن كلامهم: أنا امرأة من أهل الباداة، وقال: (485)

وما الدنيا بباقاة لحي ولا حي على الدنيا بباق

481- البيت من المنسرح، وهو لبعض بني بولان من طيء. حماسة أبي تمام شرح الأعلم: 332/1، وشرح شواهد الشافية: 48/4.

482- البيت من الطويل، وقائله فرعان بن الأعرف في منازل ابنه وكان عاقا له، حماسة أبي تمام بشرح الأعلم: 1025/2.

483- البيت من الكامل، وبعده:

ما للطبيب يموت بالداء الذي قد كان يبرئ مثله فيما مضى

وهو بلا نسبة في حياة الحيوان الكبرى 245/1 ووردا من قطعة في سير أعلام النبلاء 204/12 برواية: (لا يستطيع دفاع مقدور أتى) ولا شاهد فيها.

484- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن ناظر الجيش: 5155/10، ونسبه محققه للنابغة الذبياني، وليس من رواية الأعلم ولم أجده في زوائد ابن السكيت عليها.

485- البيت من الوافر، وقائله مكحول بن حرثة من أبيات يرثي بها وبرة ابن رومانس، معجم البلدان: 376/1.

قال في الارتشاف: وقالوا في أودية جمع واد: "الأوداة"، وينبغي أن لايقاس عليه نظيره في الوزن كالأكسية لأنه لم يكثر كما كثر في فاعلة. قال: وغير طيئ لا يجيز ذلك إلا في ما كان من المجموع على مثال "مفاعل" نحو: "مدارِي" جمع مدرى يقولون: "مدارى".

قال ناظر الجيش: واعلم أن المصنف أطلق هذه المسألة ولم يقيد حركة الياء بكونها غير إعرابية، فيقتضي هذا أن لا فرق بينهما عنده، ويؤيد أن هذا مراده قوله في الكافية:

بنحو راضَى وبُنَتْ في راض   وبُنيت لطيّء تراض

لكن خطّأه أبو حيان في ذلك قائلا: إنه لا يوجد في كلام طيّء: "راضى" في راض ولا "تغاضى" في تغاض.

فصل

ومُطْلَقًا قَدْ شَذَّ تَصْحِيحُهما   كاسْتَنْوَقَ القَرْمُ وأغْيَمَ السَّما

هذا متعلق بقول الخلاصة: (وألف الإفعال واستفعال ..إلخ) يعني أنه ربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما كاستنوق القرم وأغيمت السماء إغياما وأعول إعوالا واستحوذ استحواذا، ولا يقاس على ذلك مطلقا خلافا لأبي زيد فإنه عمم في صحة القياس على ذلك سواء كان الثلاثي مهملا أو لا، وحكى الجوهري أن تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة، والصحيح المنع مطلقا؛ والمصنف سلك تفصيلا في ذلك لم يتبعه فيه الناظم هنا على خلاف عادته فقال: بل يصح القياس على ذلك إذا أهمل الثلاثي كاستنوق الجمل أي صار مثل الناقة، بخلاف ما له ثلاثي كاستقام. قال أبو حيان: وهو قول ثالث خارق لمقالة المتقدمين. وقال: إن كون الإعلال منوطا بوجود فعل ثلاثي لا معنى له، وكأن المصنف يقول: استقرأنا ما ورد من هذا مصححا فوجدناه ليس له فعل ثلاثي فعرفنا أن ذلك علة لتصحيحه فطردناه فيه.اهـ على نقل ناظر الجيش

وصُحِّحَ المَرْضِيُّ لكِنْ قَدْ نَدَرْ   والعَكْسُ في المَشْنُوِّ هُوَّ المُعْتَبَرْ

قوله: "وصحح المرضي ..إلخ" أي وصحح المفعول من كل مكسور العين الصحيحة كالمرضو في المرضي، لكن قد ندر تصحيحه حتى قيل بامتناعه، لأن فعله قد قلبت فيه الواو

ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته، قال تعالى: ﴿راضية مرضية﴾ وقرأ بعضهم: ﴿مرضوة﴾ وهو قليل.

قوله: "والعكس في المشنو ..إلخ" أي والمعتبر في "المشنو" اسم مفعول من شنئه أي أبغضه عكس ما تقدم في المرضي وهو: كثرة التصحيح وندور الإعلال، فالمعتبر فيه عدم الإعلال فيجاء به على الأصل فيقال: "مشنوء" بالهمز بعد الواو على القياس، وقالوا: "مشني" على غير القياس.

كـذاك أُفْعُـولٌ كـأُدْحِيٍّ ومـا لَـهُ بـلا تـا فَلَـهُ مَعْهـا انتَمَـى

أي وجاز الإعلال في اسم على وزن "أفعول" بضم الهمزة وسكون الفاء، كأدحو سمع فيه "أدحي" بإبدال الواو الأخيرة ياء ثم قلب الأولى وإدغامها فيه، وسمع فيه أيضا التصحيح وهو اسم للموضع الذي تفرخ فيه النعامة، وما ثبت له من التصحيح والإعلال بلا تاء فله مع التاء فيقال: "أدحية" بالإعلال و"أدحوة" بالتصحيح.

فصل

وتـاءُ الِافْتِعـالِ بَعْـدَ الثَّـا جُعِـلْ مُـدَّغَمًا فيـهِ وعَكْسُـهُ قُبِـلْ
وقَـلْبُها دالاً أَتَـى سَـماعـا عَـنْ بَعْضِـهِمْ كاجْـدَمَعُوا اجْـدِماعا

قوله: "وتاء الافتعال ..إلخ" يعني أن تاء الافتعال وفروعه تبدل بعد الثاء المثلثة وتدغم فيها نحو: اثغر اثغارا واثرد، وعكسه أيضا مقبول عند بعضهم فيقلب الثاء تاء مثناة ويدغم للتماثل فيقول: "اتغر واترد" بالمثناة، قال سيبويه: وتبدل الدال من التاء فيقال: "ادغر" وهذا لم يذكره المصنف.

قوله: "وقلبها دالا ..إلخ" يعني أنه تبدل الدال من التاء بعد الجيم كاجدمعوا اجدماعا في اجتمعوا اجتماعا، وكقولهم في اجتز: "اجدز" ومنه قوله:[486]

فقلـت لصـاحبي لا تحبسـانا بنـزع أصـوله واجـدزّ شـيحا

[486]- البيت من الوافر ، وقائله: مضرس بن ربعي الأسدي، تاج العروس (جز) ونسبه الخوارزمي في شرح أبيات المفصل ليزيد بن الطثرية : 1285/2.

فصل في الإعلال بالحذف

فـا خُـذْ وكُـلْ ومُـرْ إذا لَـمْ يَـلِ فـا والـواوَ عَـنْهُمُ وُجُوبًـا حُـذِفا

أي ومن الإعلال اللازم حذف فاءات "خذ وكل ومر" والأصل: "أأخذ وأأكل وأأمر" بهمزتين أولاهما همزة وصل والثانية فاء الكلمة، حذفت الثانية وهي الفاء وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة مابعدها، وهذا الحذف وإن كان على غير قياس فهو لازم بحسب الاستعمال في هذه الكلمات لكثرة دورانها على الألسنة، وأما غيرهن فالإثبات فيه واجب لقلة الاستعمال.اهـ من الدماميني ومحل حذفها في هذه الكلمات إذا لم تل فاء أو واوا، وأما إن تلت فاء أو واوا فالإثبات أجود في "مر" والحذف أجود في "خذ وكل"، ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها إلا في الضرورة نحو: "تِ" في "إيت" كقوله: [487]

ت لي آل زيـد واندبنهم عصـابة وسـل آل زيـد أي شـيء يضيرها

وعَـيْنَ فَيْعَلُولَـةٍ حَتْمًـا أَزِلْ فـي فَيْعِـلٍ وفَـيْعِلانٍ ذا نُقِـلْ

فَيْعِلَـةٍ وفاعِـلٍ ويَنْحَـذِفْ بِقِلَّـةٍ مُـضاعَفًا مِنْـهُ أَلِـفْ

قوله: "وعين فيعلولة ..إلخ" يعني أن من الإعلال اللازم أيضا حذف عين "فيعلولة" كبينونة في اليائى العين وكينونة في الواويه، فأصلهما "بينونة وكينونة" بياء مشدد إلا أن "كينونة" كان في الأصل "كيونونة" فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فصارت في اللفظ "كينونة"، ووزن كل منهما فيعلولة فحذفت العين لزوما فصارا على زنة "فيلولة". قال ابن عصفور: وإنما لزم الحذف فيما كان على هذا الوزن لأن الكلمة بلغت الغاية في العدد إلا حرفا واحدا لأنها على ستة أحرف، ولما كان الحذف في فيعِل نحو: "سيد" جائزا كما سيأتي قريبا كان في هذا الذي ازداد ثقلا بالطول واجبا. انظر شرح ناظر الجيش

---

[487]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تاج العروس: (أتي).

وربما ثبتت كقوله: (488)

قـــــد فارقـــــت قرينهـــــا القرينـــــه وشـــــحطت عـــــن دارهـــــا الظعينـــــه

يـــــا ليـــــت أنـــــا ضـــــمنا ســـــفينه حـــــتى يصيـــــر البـحـــــر كينونـــــه

قوله في الطرة: "وعين فيعلولة مطلقا" أي سواء كانت واوا أو ياء.

قال في التسهيل: وليس أصله "فُعلولة" أي بالضم ففتحت فاؤه لتسلم الياء خلافا للكوفيين. قال الدماميني: صوابه: "فكسرت فاؤه لتسلم الياء ثم فتحت تخفيفا" وذلك لاستثقالهم ياء بعد كسرة بعدها ضمة وواو، وأن يزيد بعد ذلك: "ثم حمل على ذي الياء ذو الواو نحو كينونة" لأن ذا الياء أكثر.اهـ منه فالأصل عندهم "كونونة" ثم كسرت الفاء فقلبت الواو ياء ثم فتحت تخفيفا. ولم ينقل ابن عصفور هذا القول إلا عن الفراء، ثم قال: إن الذي ذهب إليه فاسد من جهات منها: أن ادعاءه قلب الضمة فتحة لتسلم الياء مخالف لكلام العرب بل الذي اطرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واوا نحو: "موقن" وهو من اليقين، ومنها: أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في "بيض" لا فتحة، ومنها: أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد، ومنها: أن ما ادعاه من أن "فعلولة" من ذوات الياء قد كثر غير مسلم بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء.اهـ على نقل ناظر الجيش وبه يعلم ما في تصويب الدماميني لعبارة التسهيل

قوله: "في فيعل ..إلخ" أي ونقل هذا الحذف في "فيعِل" نحو سيّد أصله "سيود" فقلبت وادغم وخفف فقيل "سيْد" على وزن "فَيل"، وجعلُ ابن مالك تخفيف هذا محفوظا مخالف لكلام الناس لأن مذهب الجمهور أن ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو وذوات الياء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه مقيس في ذوات الواو لا في ذوات الياء، وحجته أن ذوات الواو قد كانت فيها قلبت ياء، فخففت بحذف إحدى الياءين منها لأن التغيير يأنس بالتغيير. قاله ناظر الجيش

488- الأبيات من السريع، لأن المشهور أن الرجز ليس له ضرب مخبون مقطوع. وهي بلا نسبة في شرح التسهيل، لناظر الجيش: 5201/10.

ونقل أيضا في "فيعلان" نحو ريحان أصله "ريوحان" لأنه من الروح فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء الساكنة ثم خفف فوزنه الآن "فيلان". قال في المساعد: ولا ينقاس هذا الحذف فلا يقال في "هيّبان" وهو الجبان: "هيْبان".

قوله: "فيعلة وفاعل" أي ونقل هذا الحذف في "فيعلة" نحو:"سيّدة" فتخفف كتخفيف "سيّد" بحذف عينها، ونقل أيضا في "فاعل" نحو "شاك" في لغة مَن جعل الإعراب على الكاف فقال: هذا شاك ورأيت شاكا ومررت بشاك، والأصل "شائك" فحذفت العين؛ ومثله "هار" في لغة مَن جعل الإعراب على الراء، واللغة الأخرى: قلب العين وجعلها مكان اللام فيصير منقوصا كقاض فتقول: هذا شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هار﴾، ولا يقاس على شيء من الوجهين أي حذف العين والقلب فلا يقال "قام" في قائم لا على الأول ولا على الثاني.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب في مثل: "شاك وهار" إذا أعرب إعراب غير المنقوص إلى أن الألف التي فيهما ليست ألف فاعل بل هي عين الكلمة وأنها منقلبة عن واو وأصلهما: "شوك وهور" ثم قلبوا كما قلبوا في "رجل مال أي مول" لكان وجها، ولكني لم أر أحدا ذهب إليه وهو أسهل من ادعاء الحذف.اهـ لكن قال ناظر الجيش: إنه لا يخفى أن دعوى الحذف تقتضي أن اسم الفاعل جاء على أصله ثم حذفت منه الألف الزائدة، ودعوى الشيخ تقتضي أن اسم الفاعل جاء على غير ما حقه أن يجيء عليه لأن "فعِلا" من أوزان الصفة المشبهة لا من أوزان اسم الفاعل.

قوله: "وينحذف بقلة ..إلخ" أي وربما حذف ألف "فاعل" مضاعفا نحو: "بر" في بار و"رب" في راب، ولا يقاس في "عادّ رادّ".

والـردُّ لِلأصْـلَيْنِ أَوْلَـى أنْ تَـرَى شُـذُوذَ إبْـدالٍ وحَـذْفٍ فـانظُرا

قوله: "أن ترى" بفتح الهمزة وحذف الجار أي أولى من أن ترى، يعني أن الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف وإبدال، نحو: سبط وسبطر ودمث ودمثر، فلا تقول:

حذفت الراء منهما بل اللفظان أصلان بمعنى واحد وهما مترادفان، ودعوى الترادف على خلاف الأصل أولى من ادعاء شذوذ الحذف، والدمثر: السهل من الأرض والجمل الكثير اللحم. ومثال ما يمكن فيه دعوى شذوذ الإبدال نحو: "مدح ومده ومادح وماده" فقد جاءت التصاريف لكل منهما، وهذا أولى من الإبدال إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء، وقيل: إنما أثبت ابن خالويه ذلك لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية بل يغلب عليه علم اللغة، والحق إثبات ذلك فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا، وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغوي بابا في كتاب الإبدال؛ كقول بعضهم: "ويهك أردت أن تذمه فمدهته" أراد: ويحك أردت أن تذمه فمدحته، ويروى أن النبي ﷺ قال لرجل: "ويهك" أي ويحك.

والفرق بين طريق النحويين في هذا واللغويين: أن اللغويين إذا اشتهر للكلمة استعمال بحرف ثم جاءت مستعملة بحرف آخر مكانه قالوا: إن أحد الحرفين بدل من الآخر وقد يقولون ذلك أيضا مع عدم شهرته في أحد الحرفين، ولا فرق عندهم بين أن يكمل التصريف في كل منهما وبين أن لا يكمل؛ وأما النحويون فيقولون عند كمال التصريف في كل منهما: إن أحدهما ليس بدلا من الآخر بل هما مادتان، وعند عدم الكمال يقولون بالإبدال إن كان ذلك الحرف مما ثبت أنه يبدل من ذلك وإلا فهما أصلان. اهـ من المساعد

ولعل الناظم أشار بقوله: "فانظرا" وإن كان تتميما إلى أنه يحتاج في العمل بالمسألة إلى دقة نظر؛ لأن محل الرد للأصلين عند اللغويين إذا استوى الاستعمالان وإلا كان الأشهر هو الأصل، ومحله عند النحاة إذا كملت تصاريف كل منهما أو لم يثبت أن هذا الحرف يبدل من ذلك. والله تعالى أعلم.

وبَعْضُهمْ يَحْذِفُ هَمْزَةَ يَجِي يَسُوءُ يَسْتَحِي بِيَسْتَحْيِي يَجِي

يعني أن بعض العرب يحذف همزة "يجيء ويسوء" فيقول: "يجي ويسو" والقياس عدم الحذف وهو أكثر لغة العرب، وربما حذف إحدى ياءي "يستحيي" فيقول: "يستحي" وهي لغة تميم وهل المحذوف العين أو اللام؟ والظاهر أنه لا وجه لترجيح أحدهما، ونقل ناظر الجيش

عن شيخه أبي حيان أن نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين. والإثبات لغة أهل الحجاز، وقد نطق بعضهم بلغة تميم قال عمر بن أبي ربيعة: [489]

وقالت أهذا دأبك الدهر سادرا أما تستحي أوترعوي أو تفكر

وقرأ ابن محيصن: ﴿إن الله لا يستحي﴾ ورويت عن ابن كثير، ومقتضى كلام المصنف أن الحذف من هذه الكلمة إنما حصل ابتداء في صيغة المضارع ولم يحذف في الماضي شيء، قال أبو حيان: ولكنهم قد ذكروا عن العرب الحذف أيضا في صيغة الماضي فيقولون شذوذا: "استحى"، وإذا كان كذلك فإذا ورد "يستحي" بياء واحدة يقال فيه إنه مضارعه لا مضارع "استحيا" فيصير نظير قولنا "استبى يستبي" ولا يدعى أن الحذف من المضارع؛ نعم إن سمع "يستحي" ممن يقول: "استحيا" اتجه كلام المصنف حينئذ.اهـ من شرح ناظر الجيش

ثم هؤلاء القوم من العرب الذين يقولون: "يجي ويسو ويستحي" يجرون هذه الكلمات الثلاث مجرى "يقي ويستقي" في الإعراب فيقول: "لن يجيَ ويسوَ ويستحيَ، ولم يج ولم يس ولم يستح، ويجي ويسو وتستحي" وفي البناء إذا عرض ما يقتضيه من نون إناث أو توكيد فيقول: "يجين ويسون ويستحين" و"لا تجينّ ولا تسونّ زيدا ولا تستحينّ من الخير". قال ناظر الجيش: إلا أنه قد يقال: إن "يسو" لم يجر مجرى "يقي" لأنه لو أجري مجراه لقيل فيه: "يسين".اهـ وفي الإفراد بأن يتجرد عن دال على تثنية وجمع، وغيره بأن لم يتجرد نحو: "يجيان ويسوان ويستحيان" و"يجون ويسون ويستحون كما تقول "يفون".اهـ و بناء على قولهم "لم يج" لك أن ترتب لغزا فتقول: ما فعل علامة جزمه حذف عينه؟

وشَذَّ في الأسْماءِ حَذْفُ اللامِ لَفْظًا ونِيَّةً عَلَى إجْمامِ

واوًا وبالقِلَّةِ مِثْلَ العَيْنِ أوْ هَا وحَا يا هَمْزَةٍ كالنُّونِ

قوله: "وشذ في الأسماء ..إلخ" أي وشذ في الأسماء حذف اللام لفظا ونية أي بنقل الإعراب إلى ما قبله، بخلاف "فتى القوم" فهو محذوف لفظا لا نية لتقدير الإعراب عليه "على إجمام" أي كثرة حال كون اللام "واوا" ، كأب وابن وأخ بدليل الأبوة والبنوة والأخوة، وحم

489- البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص: 124.

وفم و"ذو" عند الخليل واسم عند البصريين فإنه من السمو؛ فالشذوذ بالنسبة إلى الحذف مطلقا والكثرة والقلة بالنسبة إلى تعيين المحذوف،

قوله: "وبالقلة مثل العين ..إلخ" أي ويحذف بالقلة فيما جاء فيه اللام حال كونه "مثل العين" أي إن ماثلت اللام العين ومثاله: "بخْ" بالإسكان والتخفيف في "بخّ" بالتشديد. وقد تبع الناظم هنا المصنف في تعبيره بمثل العين، وقد قال أبو حيان: لا أعرف لم عدل المصنف عن أن يقول: "أو خاء" إلى قوله: "أو مثل العين"؟ والظاهر أنه أراد أن اللام المحذوفة قد تماثل العين وليس في ذلك كبير فائدة.اهـ على نقل ناظر الجيش

ومن حذف مثل العين: "قطْ" مخففا في "قطّ" بالتشديد و"ربْ" في ربّ، قال في الارتشاف: وحذفوا الآخر أيضا فيما يجانس الوسط ومثّل بهما، ولعل شمول نحو هذين هو فائدة عدولهما عن تعيين المحذوف من خاء أو غيرها. والله تعالى أعلم

ويحذف أيضا بقلة إن كان "هاء" نحو سنة في أحد الوجهين، وشاة وشفة بدليل: "شياه وشويهة" و"شفاه وشافهته مشافهة"؛ أو كان "حاء" نحو: حر في حرح بدليل: أحراح وحريح قال: [490]

إني أقود جملا ممراحا ذا قبة مملوة أحراحا

قال أبو حيان: وحذف الحاء قليل لا يحفظ منه إلا هذا. أو كان "ياء" نحو: يد لقولهم: "يديت إليه يدا"، ومائة لقولهم: "أخذت مئيا" أي مائة فحذفت الياء وفتحت الهمزة لمباشرتها هاء التأنيث؛ أو كان "همزة" حكى أبو زيد "سواية" والأصل: "سوائية" نحو طواعية فحذفت الهمزة وهي لام، وأما الياء فزائدة كما في رفاهية؛ كما انحذفت النون نحو: "دد" أصله: "ددن" وفي الحديث: « ما أنا من دد ولا دد مني »[491]، وكذا "فل" على قول. لكن أورد أبو حيان في الارتشاف على التمثيل هنا بـ"دد": أن لها ثلاثة أصول: "ددن ـ ددد ـ ددا" فلا يتعين أن يكون المحذوف النون.

490- الرجز بلا نسبة، في تاج العروس (حرح).

491- كنز العمال رقم: 40664

كــالعَيْنِ تــا أوْ نُونًــا اوْ واوًا كَفــا هَمْــزًا وفــي أبٍ بــإثْرِ لا وَفَــى

أوْ يــا وقَــلَّ ذاك بَعْــدَ مــا خَــلا هُمــا وشَــذَّ عِنــدَهُمْ فِــي الفِعْــلِ لا

أَدْرِ ولا أُبَــالِ عِــمْ صَــباحا وقِيــلَ فــا عِــمْ مِــنْ وَعِــمْ صَباحا

قوله: "كالعين تا ..إلخ" أي وربما حذفت العين حال كونها "تاء" كسه أصله: "سته" بدليل: أستاه ، أو "نونا" كمذ في منذ، أو "واوا" كفم أصله: "فوه" فحذفت الهاء ثم الواو وعوض عنها الميم. وكذا إن كانت همزة نحو قولهم في "رأيت": ريت قال:(492)

صـاح هـل ريـت أو سمعـت بـراع رد في الضـرع مـا قـرا في الحـلاب

وفي التمثيل لذلك بـ"يرى" في لغة غير تيم اللات نظر، لأن الحذف في مثل ذلك ليس خارجا عن القياس، وإنما الخارج التزام الحذف. انظر الدماميني

قوله: "كفا همزا" أي كما تحذف الفاء حال كونها "همزا" كأناس فإنهم حذفوها وقالوا: "ناس" لأنه من الإنس، قال:(493)

ومـا سمـي الإنسـان إلا لإنسـه ولا القلـب إلا أنـه يتقلـب

وقيل: من النوس وهو التحرك وعليه فلا حذف، وقيل من النسيان قال:(494)

لا تنسـيا تلـك العهـود فإنمـا سميـت إنسـانا لأنـك نـاس

وعليه وقع القلب أو حذف اللام.

قوله: "وفي أب بإثر لا ..إلخ" أي وتحذف همزة "أب" بإثر "لا" نحو: "لا ب لك"، أو بعد يا النداء كقوله:(495)

يـا بـا المغـيرة رب أمـر معضـل فرجتـه بـالمكر مـني والـدها

492- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب: 19/4، وهو من أبيات لها قصة في حياة الحيوان الكبرى: 172/1، وفي بعض الروايات العِلاب جمع علبة: قدح ضخم من جلود الإبل.

493- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في نهاية الأرب: 10/2.

494- البيت من الكامل ، وقائله أبو تمام ديوانه ص: 162، شرح شواهد الشافية: 297/4.

495- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 4/ 335.

ويقل حذف همزة "أب" بعد ما خلاهما أي: "لا ويا النداء" كقوله: [496]

تعلمـــت بـــا جـــاد وآل مرامـــر وســـودت أثـــوابي ولســـت بكاتـــب

ومرامر: هو ابن مرة أول من وضع الرسم العربي وأبناؤه ثمانية، وسمى أبناءه بألفاظ "أبجد" الثمانية كل لفظ وضعه على واحد من أبنائه.

قوله: "وشذ عندهم في الفعل ..إلخ" أي وشذ الحذف عندهم في آخر الفعل كـ"لا أدر" في: لا أدرى و"لا أبال" في: لا أبالي بحذف الياء منهما لغير جازم لأن "لا" نافية، والقياس: إثبات الياء غير أنها حذفت لكثرة الاستعمال. ولكثرة الاستعمال توهموا أن اللام هي الأخيرة فجزموه بالسكون وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين، فتقول: "لم أبل ولم أدر" قال: [497]

إذا جاورتنـــا العـــام سمـــراء لم نبـــل علـــى جـــدبنا أن لا يصـــوب ربيـــع

وقرئ: "يوم يات" بحذف الياء وهي لغة هذيل.

قوله: "عم صباحا ..إلخ" أي وشذ أيضا حذف أول الفعل كما في قولهم: "عم صباحا" والأصل: انعم صباحا فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل. قال أبو حيان: وقد تقدم للمصنف ما يخالف هذا فإنه جعل "عم" فعلا جامدا، وهنا جعل أصله: "انعم" وهي متصرفة يقال: نعم عيشك ينعم. قال الدماميني: وتقدم أنه يقال: "وعم يعم" فهو مثل "عد" مشتق من "وعم الديار" إذا قال لها: انعمي فلا شذوذ فيه من جهة الحذف.اهـ وإلى هذا أشار الناظم بقوله: "وقيل فا عم .. إلخ". قال ناظر الجيش: وقد يجاب عن المصنف بأن "انعم" كان متصرفا قبل الحذف.

496- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ناظر الجيش: 5217/10.

497- البيت من الطويل وهو من أبيات لعمرو بن حكيم بن معية، وقبله:

خليلـي أمسـى حـب خرقـاء عامـدي ففـي القلـب منهـا وقـدة وصـدوع

وبعده:

لقـد علمـت سمـراء أن حـديثها نجيـع كمـا مـاء السـماء نجيـع

سمط اللآلئ : 133/1.

القلب

قال الدماميني: ويطلق القلب على قلب الإعراب نحو: عرضت الناقة على الحوض، وقلب الحرف حرفا كقوَل وقال، وقلب الحرف من مكان إلى مكان آخر وهو المراد هنا.اهـ يعني بالتقديم والتأخير وهو: قسمان قسم قُلب ضرورة وقسم قلب توسعا كثيرا لكنه لم يطرد.

القَلْبُ عِنْدَنا مِنَ الإعلال وشاعَ في الهَمْزِ وذِي اعْتِلالِ

يعني أن القلب من وجوه الإعلال من غير اطراد إذ لم يجئ منه في باب ما يقتضي اطراده، وأكثر ما يكون في المعتل والمهموز. قاله في التسهيل، ومقتضى هذا أنه كثير في غيرهما وليس كذلك بل هو قليل، كرعملي في لعمري، قال: (498)

رعملك إن الطائر الواقع الذي تعرض لي من طائر لصدوق

والقلب هنا من بين كلمتين "عمْر" ولام الابتداء ، وكزبردج في زبرجد، قال: (499)

مداهن عقيان وأوراق فضة على قضب مخضرة من زبردج

ذُو الواوِ مِنْ ذِي الياءِ فيهِ أمْكَنُ ووَسْمُهُ أنْ يُرَ فِيما بَيَّنُوا

أحَدُ مُشْتَرَكِي التأليفِ فاقَ بِبَعْضِ أوْجُهِ التَّصْرِيفِ

قوله: "ذو الواو من ذي الياء ..إلخ" يعني أن القلب أمكن في ذي الواو من ذي الياء بدليل الاستقراء كشاك في شائك وهار في هائر، فلو احتملهما شيء حمل على ذي الواو؛ وهذا كما أن انقلاب الألف عن واو أكثر من انقلابها عن الياء فلو تردد في الألف أهي منقلبة عن واو أو ياء حكمنا بأنها عن واو للكثرة، ومثله يقال هنا.اهـ من المساعد

مثال المحتمل للقلب عن واو أو عن ياء: الفالي والفائل قال: (500)

سليم الشظا عبل الشوى شنج النسا له حجبات مشرفات على الفالي

498- البيت من الطويل، وقائله : عمارة بن عقيل الحنظلي، أساس البلاغة، وتاج العروس (عمر).

499- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الدماميني (مخطوط).

500- البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 44/1. الشظا : عظم لاصق في يد الفرس، الشوى: اليدان والرجلان، شنج النسا منقبضه ، والنسا: عرق في الفخذ ، الحجبات: رؤوس عظام الوركين. والفال: عرق يكون عن يمين عجب الذنب وشماله.

قال الجوهري: أراد الفائل فقلب، لكن في القاموس: أن الفال لغة في الفائل، وحينئذ فلا شاهد فيه لاحتمال أنه غير مقلوب، ثم إنهم ذكروه في يائي العين فلا يصح التمثيل. ومثال الألف المحتملة القلب عن ياء أو واو: عاج وصاب، فيحمل على الواو. قال في الخلاصة: (كذا إذا ما الأصل فيه يجهل).

قوله: "ووسمه أن ير" على لغة الجزم بأن "فيما بينوا ..إلخ" يعني أن وسم القلب فيما بيّن أهل الفن كون أحد التأليفين فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف، وحيث كان الأمر كذلك كان الفائق أصلا والمفوق هو المقلوب ؛ فـ"ناء" أصله "نأى" لقولهم في المصدر "نأيا" دون "نيء" ففاق "ناء" بثبوت المصدر عليه، و"اضمحل" أصل لـ"اضحمل أو امضحل"" لقولهم "اضمحلالا" دون اضحملال وامضحلال. فعلم من هذا أن ما وجدت فيه التصاريف كلها أصل لفاقدها كلها نحو: "شوائع وشواع"، فالثاني مقلوب لقولهم "شاع يشيع فهو شائع" ولم يقولوا "شعى يشعى فهو شاع"، قال:[501]

وكأن صرعاها كعاب مغامر ضربت على شزن فهن شواع

أي متفرقات، ومفرده "شاع" قال:[502]

إني وجدك لولا مقدمي فرسي إذ جالت الخيل بين السفح والقاع

ما زال منكم بجنب القاع من أحد أصوات هام تزاقى أمرها شاع

وظاهر الطرة: أن "شوائع" تمثيل لفاقد التصاريف كلها، وما قبله وهو "نأى واضمحل" تمثيل لفاقد البعض، لكن لم يظهر وجه التفرقة بينهما فإن الأول وقع في الفعل دون باقي التصاريف والثاني في الوصف دون باقيها.

وإنما قالوا في "أيس" إن أصله "يئس" مع وجود التصاريف فيهما لوجود شاهد القلب وهو سلامة الياء من الإعلال فلم يقولوا "آس"، فعاملوا الياء متأخرة معاملتها متقدمة،

501- البيت من الكامل، وقائله الأجدع بن مالك الهمداني: سمط اللآلئ: 1/ 109. وصرعاها: جمع صريع.

502- البيتان من البسيط، وهما من قطعة قالها ضرار بن الخطاب يذكر يوم أحد. الروض الأنف 336/3

وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء لأن القلب وإن كان لا ينقاس أوسع وأكثر من الشذوذ. قاله في المساعد

وإن لم يثبت كون أحدهما فاق ببعض أوجه التصريف، فهما أصلان نحو: جذب وجبذ لوجود: "جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب" و"جبذ جبذا يجبذ فهو جابذ ومجبوذ".

قلت: وهذا مبني على نفي الاشتقاق الكبير وإلا فالذي يظهر لي أن الأصل هو القدر المشترك بينهما أي مادتهما التي تألفا منها فهي جنس لأنواع موضوعاتها. ثم رأيت في المزهر ما يشهد لذلك. والله تعالى أعلم

وهْوَ بِتَقْدِيمٍ لِلآخِرِ عَلَى مَتْلُوِّه أكْثَرُ مِنْهُ فَاعْقِلا
بِسَبْقِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ العَيْنَ أوْ عَيْنٍ على الفاءِ ... ...

أي "وهو" يعني القلب حال كونه مصَوّرا "بتقديم للآخر إلخ أكثر منه" مصورا بسبق إلخ من باب: "ونحو زيد مفردا أنفع .. إلخ" إلا أن الحال هنا محذوفة بقي معمولها.

يقول: إن القلب بتقديم الأخير من الكلمة ولو زائدا على متلوه أي الحرف الذي قبل الآخر ولو كان ذلك المتلو غير عين نحو: "ناء وراء" في نأى ورأى بتقديم اللام على العين ومثله "سأى في ساء" ونحو: "ترائق" في تراقي جمع ترقوة، فقدموا الزائد وهو واو ترقوة على اللام وهو القاف، أكثر منه بتقديم متلو الأخير على العين نحو: "ميدان" إذا جعل من المدى فأصله "مديان" فقدمت اللام وهي متلو الآخر على العين، وإن جعل من "ماد يميد" فلا قلب فيه. ومُثّل أيضا بالحوباء وهو النفس فقيل: هو مقلوب وزنه "فلعاء" بدليل: "حابيت الرجل أظهرت له ما في حوبائك". قاله في المساعد ونحوه لناظر الجيش

قلت: ولقائل أن يدعي العكس وهو القلب في الفعل لأنه أولى بالتصريف من الاسم. على أن كتب المواد لم يذكروا "حابيت" بهذا المعنى ولا القلب في "حوباء" إلا عن أبي حيان كما في التسهيل. والله تعالى أعلم

وأما الدماميني فقال بعد قول التسهيل: "أكثر منه بتقديم متلو الأخير على العين" ما نصه: ولم يمثل له الشارح ـ يعني المرادي ـ بل قال يطلب له التمثيل فكأنه لم يظفر له بمثال، قلت: وفي مخصص أبي عبيد: الحبتر القصير، ابن دريد: حبتر وحباتر والأنثى حبترة والحترب

القصير وأحسبه مقلوبا. انتهى كلام ابن دريد، فالتاء حرف تلاه الأخير وقد قدم على العين، وفي الكلمة أيضا تقديم اللام التي هي الراء على العين التي هي الباء، ففي الكلمة تقديمان الأخير منهما هو مثال مسألتنا.اه كلام الدماميني.

قوله: "أو عين على الفاء" أي وأكثر منه أيضا بتقديم العين على الفاء نحو: "أيس" مقلوب "يئس"، وقولهم في أنوق: "أينق" جمع ناقة، وفيه قلب وإبدال فلو لم يبدلوا لقالوا: "أونق"، ولسيبويه في أينق مع هذا قول آخر وهو: أن الواو حذفت وعوض عنها الياء فوزنه على هذا: "أيفل" وعلى الأول: "أعفل". اه من المساعد

ومن هذا القبيل "جاه" فأصله: "وجْه" ثم صار بعد القلب على وزن "فَعَل"، قال ابن جني: كان سبيل "جاه" إذ قدمت الجيم وأخرت الواو أن يكون "جوْه" فتسكن الواو كما كانت الجيم في وجْه ساكنة، إلا أنها حركت لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فغيروها بتحريك ما كان ساكنا إذ صارت بالقلب قابلة للتغيير، فصار التقدير "جوَه" فلما تحركت الواو وقبلها فتحة قلبت ألفا فقيل: "جاه". انظر اللسان

... ... ورُبَّما أَتَوْا

بِاللامِ أوْ بِها وعَيْنٍ قَبْلَ فا وشَاعَ راءَ فِي رَأَى كما وَفَى

الآبَارُ فِي الأبْآرِ ثُمَّ جاءِ عَنْ قَلْبِنا ذا كالخَطايا ناءِ

قوله: "وربما أتوا باللام ..إلخ" يعني أنهم ربما أتوا باللام وحدها قبل الفاء أو بالعين واللام معا قبل الفاء، كالحادي بمعني الواحد قدم فيه العين واللام وأخرت الفاء وهي الواو وقلبت ياء لانكسار ماقبلها، ومثال تقديم اللام وحدها قبل الفاء: "أشياء" فوزنه عند سيبويه "لفعاء" لأن أصله عنده: "شيئاء" كطرفاء وشجراء، وقال الأخفش: هو "أفعلاء" فلهذا لم ينصرف لأن أصله "أشيئاء" فحذفت العين وقلبت الهمزة الأولى ياء كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها "أفلاء" أو حذفت اللام وهي الهمزة التي بين الياء والألف للتخفيف فوزنها "أفعاء"، ووافقه الفراء إلا أنه جعل مفرده شيئا مثل هيْن، وقال الكسائي: وزنها "أفعال" مثل: فرخ وأفراخ؛ فمنع الصرف على الأولين متجه، وعلى الأخير ترك صرفه لكثرة الاستعمال ولأنها شبهت بـ"فعلاء" في كونها جمعت على "شيئاوات" فصارت كخضراء وخضراوات، وقد أجمع

الأكثرون على أن هذا القول خطأ، وألزموه أن لا يصرف كأنباء .اهـ انظر الهمع لكن في التاج أنهم لم يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء فلم يحصل الشبه.

وقد نظم النحوي الكبير عبد الودود بن عبد الله رحمه الله هذا بقوله:

في وزن أشـيـاء خلـف فـاحفلنّ بـه — لا تلهينـك عنـه الإبـل والشـاء
أمـا الخليـل وعمـرو فهـو عنـدهما — في الأصـل فعـلاء وهـو الآن لفعـاء
وقـال الاخفـش والفـراء متـزن — بـأفعلاء وهـو الآن أفـلاء
بقلـب همزتـه يـاء ومحتمـل — بحـذف لام وهـو الآن أفعـاء
وعنـد الاخفـش مثـل البيـت مفـرده — ومثـل هـيْن علـى مـا قـال فـراء
ومنعـه في كـلا الـوجهين متجـه — إذ أتقيـاء لـه وزن وشـجراء
وعـن علـي كأجمـال ولـيس لـه — داعـي امتنـاع إذا لم تجـر أنبـاء
وقـل لمـن يـدعي شـيئا بمعرفـة — "عرفـت شـيئا وغابـت عنـك أشـياء"

قوله: "وشاع راء في رأى ..إلخ" أي كثر في رأى "راء" بالقلب، كما كثر أيضا في أبآر جمع بئر: "آبار"، وكذلك ما وازن هذين اللفظين كناء في نأى وآرام في أرآم؛ ومع كثرة هذين لا ينقاسان. قاله في المساعد قال الدماميني : وانظر ما فائدة هذا بعد قوله: إنه في المهموز كثير بل أكثر.

قوله: "ثم جاء عن قلبنا ذا .. إلخ" قال في التسهيل: وليس "جاء وخطايا " مقلوبين خلافا للخليل. أي فإنه ذهب إلى القلب فيهما، فأما "جاء" فهو اسم فاعل من جاء فقياسه قلب عينه همزة على القياس كبائع من باع لكن اللام هنا همزة فلو قلبت العين همزة على القياس لاجتمعت همزتان، فادعى الخليل فيه القلب بتقديم اللام على العين فقيل: "جائي" ثم أعل كقاض، ومذهب سيبويه وهو مختار ابن مالك: أن لا قلب فيه وأن الهمزتين اجتمعتا فقلبت الثانية التي هي لام الكلمة ياء لانكسار ماقبلها ثم أعل كقاض؛ وأما "الخطايا" فهي جمع خطيئة فأصلها: "خطائي" كصحائف ثم فتحوا الهمزة فقلبت الياء ألفا فصار "خطاءا" ثم أبدلوا الهمزة ياء مراجعة للأصل فقيل: "خطايا" وهذا عمل يقتضيه القياس لا قلب فيه

وهو مذهب سيبويه وغيره من البصريين إلا الخليل، فإنه ارتكب فيه القلب بتقديم الهمزة على الياء فرارا من اجتماع همزتين وعمل فيه ما تقدم اهـ من الدماميني

قال في المساعد: واختار الخليل القلب في "جاء" لأنه سلم من إعلالين في كلمة من جهة واحدة وهو أقل عملا من الأول، وقال سيبويه في كتابه: إن كلا القولين حسن وهذا يقتضي إجازة كل منهما، لكن الأول هو الأرجح لأن قاعدته أن كثرة العمل مع الجري على القواعد أولى من قلته مع مخالفتها. وفي "جاءٍ" يقول الناظم ملغزا:

ألا يا بني ديمان لا زال يرتحل   إليكم مريد المنجيات من المضل
محبكم المختار قدما سبيلكم   وسعيكم المفضي إلى مرتقى المحل
أسائلكم ما عين لفظ ولامه   إذا صححا أو واحد أو يرى بدل
من احداهما حرف لـلاولى مغاير   بدا فيه لحن فاحش ليس يحتمل

فأجابه الشيخ محنض بابه رحمه الله ملغزا بكاف الإشارة ولولا بقوله:

لعل مراد الشيخ جاءٍ فمن لنا   بحرف يثنيه ويجمع من عقل
ولفظ إذا ما أسندوه لمضمر   فخفض وإن للظاهر ارتفع المحل

❁❁❁

فصل في الكلام على أشياء من الإبدال

وثالِـــثُ الأمْثَـــالِ يـــاءً أُبْـــدِلا والثـــانِ كالثالِـــثِ أيْضًـــا نُقِـــلا

قوله: "وثالث الأمثال ..إلخ" يعني أن ثالث الأمثال أبدل ياء سماعا كتظننت وهو تفعّلت من الظن بثلاث نونات ثم أبدلت الياء من النون الثالثة كراهة اجتماع الأمثال، ومنه قوله: (503)

قـــوافي كالســـلام إذا اســـتمرت فلـــيس يـــرد مـــذهبها التظـــني

وجوّز بعض النحويين كون وزنه "تفعلى" نحو: "تقلسى" أي لبس القلنسوة ويقال: "تقلس وتقلنس"، وكتسريت وقصيت أظفاري، وقيل: الياء فيهما مبدلة من الواو أما "تسريت" فلأنها من السراة وهي أعلى الشيء لأن السرية لها شفوف على ربة البيت، وألف السراة عن واو لظهورها في "سروات الناس" قال: (504)

وعمـــرة مـــن ســـروات النســـا ء تـــنفح بالمســـك أردانهـــا

قاله في الطرة؛ لكن متى كان للسرية شفوف على ربة البيت وهي لا حق لها في القسم وغيره ؟ بل العادة تقضي بعكس ذلك. وأصل هذا في المساعد، إلا أنه زاد "عند سيدها"؛ وقال ابن عصفور: والذي ينبغي أن يحمل عليه "سرية" أنها فعلية من السر أو من السرور أي لأن صاحبها يُسِر أمرها عن حرمه وربة منزله أو لأنه يُسَر بها. انظر شرح ناظر الجيش؛ وقد يكون هذا الثاني هو المراد بالشفوف، ويدل له تقييد ابن عقيل لذلك بقوله: "عند سيدها". والله تعالى أعلم

وقد استظهر الرضي في شرح الشافية القول باشتقاقها من السر قائلا: وضم السين من تغييرات النسب الشاذة كدهري وسهلي.

وأما "قصيت" فلأنها من أقاصي الشيء وهي أطرافه لظهورها في القصوى.

قوله: "والثان كالثالث ..إلخ" أي وربما أبدل ثاني الأمثال ياء كائتميت أصله "ائتممت" فأبدلت الميم الثانية ياء قال: (505)

503- البيت من الوافر، وقائله: النابغة الذبياني، ديوانه ص: 126، مختار الشعر الجاهلي: 178/1.

504- البيت من المتقارب، وقائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، العقد الفريد: 31/7، ولم أجده في نسخة ديوانه التي بيدي.

505- البيت من الطويل، وقائله: كثير ، ديوانه، ص: 306.

أزور امـــرأ أمـــا الإلـــه فيتقـــي وأمـــا بفعـــل الصـــالحين فيـــأتمي

وسمع في "فلا وربك": لا وربيك، وفي أمللت الكتاب: أمليته نحو:﴿فليملل الذي عليه الحق﴾،﴿ فهي تملي عليه﴾، وقال ابن عصفور: وإنما جعلت "أمللت" أصلا لأنه أكثر من أمليت.

وربما أبدلت من أول المثلين كقوله: (506)

ياليتمـــا أمنـــا شـــالت نعامتهـــا أيمـــا إلى جنـــة أيمـــا إلى نـــار

وقوله: (507)

رأت رجـــلا أيمـــا إذا الشـــمس عارضـــت فيضـــحى وأيمـــا بالعشـــي فيخصـــر

وقالوا "ديماس" في دِمَّاس وهو الحمَّام بدليل قولهم: دماميس، وفي حديث الإسراء في نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعيسى: "فإذا ربعة أحمر كأنما خرج من ديماس". وأبدلت لزوما في "ديباج وقيراط ودينار" بدليل قولهم: دبابيج وقراريط ودنانير.

والنـــونُ والْهـــا وكـــذلِكَ اقْلِـــبِ عَـــيْنَ ضَـــفادِعَ وبـــا أرانِـــبِ

ولامَ ســـادِسٍ وثالِـــثٍ ... ...

قوله: "والنون والها" أي وربما أبدلت الياء من نون كأناسي في جمع إنسان أصله: أناسين، وزعم ابن عصفور أن الإبدال فيه لازم ورد بقوله: (508)

أهـــلا بأهـــل وبيتـــا مثـــل بيـــتكم وبالأناســـين أبـــدال الأناســـين

ولو ذهب ذاهب إلى أن "أناسي"" جمع إنسي و"أناسين" جمع إنسان وليس الياء بدلا لكان قولا مناسبا. قاله الدماميني وأصله لأبي حيان قال: لقد كان ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول "إنسي" في معنى إنسان وأنشد: (509)

فلســـت لإنســـي ولكـــن لمـــلأك تنـــزل مـــن جـــو الســـماء يصـــوب

506- البيت تقدم الكلام عليه في عطف النسق.

507- البيت تقدم الكلام عليه في أما

508- البيت تقدم الكلام عليه في جمع التكسير.

509- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختار الشعر الجاهلي: 364/1.

فكما قالوا "بختي وبخاتي" قالوا: "إنسي وأناسي".اهـ لكن لم يرتض تلميذه ناظر الجيش ذلك قائلا: لأن الياء في إنسي ياء نسب وما فيه ياء النسب لا يجمع على "فعاليّ"، وهذا هو الذي أحوجهم إلى أن يجعلوا "أناسي" جمع إنسان وأن الأصل فيه أناسين.اهـ وقد تقدم طرف من المسألة في جمع التكسير عند قول الناظم: "وفي الإنسان جا"

وقد تبدل نونه الأولى كقوله: (510)

فيا ليتني من بعد ما طاف أهلها   هلكت ولم أسمع بها قول إيسان

ومثل إنسان وأناسي: ظربان وظرابي. وربما تبدل الهاء ياء كـ "دهديت الحجر" في "دهدهته" أي دحرجته لقولهم لما يدحرجه الجعل: "دهدوهة"، ويحتمل أن يكون مثله "صهصيت الرجل" إذا قلت له صهْ صهْ قال: (511)

يدهدون الرؤوس كما تدهدي   حزاورة بأبطحها الكرينا

ويحتمل أنه "فعْلى" إذ لا يشترط في المشتق من ألفاظ الجمل استكمال الحروف كبسمل. قاله في المساعد

قوله: "وكذلك اقلب ..إلخ" أي وتبدل عين ضفادع ياء كضفادي وكذلك باء أرانب، ومثلها باء ثعالب وأنشد سيبويه: (512)

لها أشارير من لحم تتمره   من الثعالي ووخز من أرانيها

أي ثعالبها وأرانبها، والوخز: الشيء القليل وقيل: الصواب "دخر" بدل وخز، والبيت في صفة عقاب تصيد الأرانب والثعالب. وجوّز ابن جني كون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب كشوائع وشواع.

قوله: "ولام سادس وثالث" يعني أن لام سادس وهو السين ولام ثالث وهو الثاء تبدلان ياء كقوله: (513)

عمرو وكعب وعبد الله بينهما   وابناهما خمسة والحارث السادي

510- البيت من الطويل، وقائله: عامر بن جرير الطائي، لسان العرب (أنس).

511- البيت من الوافر وقائله عمرو بن كلثوم، شرح المعلقات السبع للزوزني ص: 114 يدهدين من "دهده" أي حرّك، وحزاورة: جمع حزوّر للغلام الغليظ.

512- البيت من البسيط، وهو من قصيدة لأبي كاهل اليشكري، شرح شواهد الشافية: 443/4.

513- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 448/4.

وقوله: [514]

إذا ما عد أربعة فسول فزوجك خامس وأبوك سادي

وكقوله: [515]

يفديك يا زرع أبي وخالي قد مر يومان وهذا الثالي

وأنت بالهجران لا تبالي ... ...

وكذا لام خامس كقوله: [516]

مضت ثلاث سنين منذ حل بها وعام حلت وهذا التابع الخامي

... ... وطَـا تُبْدَلُ تـا الضَّمِيرِ مَـعْ صـادٍ وطـا

ودالاً اثْـرَ الـدَّالِ والـزَّايِ ... ...

قوله: "وطا تبدل تا الضمير .. إلخ" أي وقد تبدل تاء الضمير بعد الصاد والطاء طاءً. كما في متن التسهيل وعمم أبو حيان في حروف الإطباق فيكون المراد أنها تبدل بعد الحرفين المذكورين بإعجام وإهمال، قائلا: إن سبب هذا الإبدال هو تقريب الحرف مما قبله والأربعة حروف إطباق فهي سواء لاستعلائها؛ ثم هو إبدال قليل كما يشعر به كلام المصنف، وقول أبي حيان إنها لغة قوم من تميم لا ينافي ذلك لأن لغة هؤلاء قليلة بالنسبة إلى بقية اللغات. قاله ناظر الجيش وذلك نحو: "خبطُّ" في خبطت، وبه روي قوله: [517]

وفي كل حي قد خبطت بنعمة فحق لشأس من نداك ذنوب

و"فحصط" في فحصت، ونحو: "محط" في محضت و"حفظط" في حفظت. وقوله: "وطا" مفعول ثان لتبدل متقدم عليه.

قوله: "ودالا اثر الدال والزاي" أي وتبدل تاء الضمير دالا بعد الدال نحو: "عُدّه" في عدته، وبعد الزاي نحو: "فُزد" في فزت. ونقل في المساعد عن أبي القاسم السعدي أن إبدالها

514- البيت تقدم في جمع التكسير.

515- الأبيات من مشطور السريع قائلها مجهول، شرح شواهد الشافية: 448/4.

516- البيت من البسيط، وقائله: الحادرة التغلبي، تاج العروس (خمس).

517- البيت من الطويل، وقائله: علقمة بن عبدة، مختار الشعر الجاهلي: 363/1.

بعد الزاي لغة أبي هريرة رضي الله عنه. **أقول**: ولعل مراده أنها لغة قومه دوس، وإلا فإنه لا يعهد اختصاص فرد بلغة. والله تعالى أعلم

... ... وتــــا واوٌ وسِــينٌ ثُـــمَّ يـــا كأسْـــنَتا

أي وتبدل الواو والسين والياء تاء. يعني أنه شذ إبدال التاء من واو كالتراث وأصله وراث لأنه من الوارثة وتجاه من الوجاهة وتخمة من الوخامة وتقاة وأخت وبنت، وكذا "توراة" فوعلة من ورى الزند. هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين: أنها تفعلة منه فتاؤه زائدة، وتعقب المحققون هذا كله بأن الكلمة غير عربية اتفاقا فلا يعرف لها أصل إلا أن يقال: إنهم أجروها بعد التعريب مجرى الكلم العربية فتصرفوا فيها. انظر التاج وكذا شذ إبدالها من سين في كلمات، كالناس والأكياس بدليل قوله: (518)

يــا قاتَــل اللهُ بــني السـعلاة غـــير أعفــاء ولا أكيــات

عمــرو بــن يربــوع شــرار النــات

يريد: "الناس وأكياس"، وطس بدليل أنها أكثر استعمالا من طست، وست فأصله: "سدس" بدليل قولهم في الجمع أسداس وفي التصغير سديسة فقلبوا السين تاء ثم أدغموا؛ لكن الإبدال في "ست" على سبيل اللزوم وفي غيرها على جهة الشذوذ. انظر شرح ناظر الجيش

وكذا شذ إبدالها من ياء كأسنتوا إذا دخلوا في سنة جدب، وأصله: "أسنيوا" لأن لام السنة واو في أحد الوجهين بدليل "سنوات" ثم أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم أبدلت الياء تاء، قال: (519)

عمــرو الــذي هشــم الثريــد لقومــه ورجــال مكــة مســنتون عجــاف

تتمة: ذكر في التسهيل أنه قد تبدل التاء أيضا من صاد كلصت في "لص" بدليل قولهم في الجمع: "لصوت"، وإنما جعل "لص" أصلا لكثرة استعماله وقلة "لصت". قال ناظر الجيش في شرحه: ولم يمثلوا لإبدال التاء من الصاد بغير هذه الكلمة. قال: وبقي على المصنف إبدالها من الطاء نحو: "فستاط" في فسطاط، ومن الدال نحو: "ناقة تربوت" أي مذللة والأصل: "دربوت" لأنه من الدربة.اهـ منه لكن صدر الرضي في شرح الشافية بأنها من التراب لأن فيها

518- الرجز لعلباء بن أرقم اليشكري، شرح شواهد الشافية: 4/461-470.

519- البيت تقدم الكلام عليه.

معنى الذلة قال تعالى: ﴿أو مسكينا ذا متربة﴾ ثم ذكر القول بالإبدال قائلا: وهو قريب لو ثبت.

والسينُ صادًا قَبْلَ غَيْنٍ خا وطَا قافٍ وإن يُفْصَلْ فجَوِّزْ مُقْسِطا

قوله: "السين صادا ..إلخ" أي وتبدل الصاد من السين جوازا على لغة إن يقع قبل "غين" كما قيل: الصغب في السغب، أو قبل "خاء" كصخر في سخر، أو "طاء" مهملة نحو: صطع في سطع ، أو "قاف" نحو صقر في سقر؛ قال سيبويه: وهذه لغة بني العنبر.

قوله: "وإن يفصل ..إلخ" أي وإن فَصَل حرف نحو: "أصبغ" في أسبغ أو حرفان كصراط في سراط للطريق فالأصل فيه السين سمي بذلك إذ كأنه يبتلع السالك أو يبتلعه السالك، وكذا لو فصل بثلاثة كمصاليخ في مساليخ، فالجواز باق. وقوله: "مقسطا" أي عادلا من "أقسط" بمعنى عدل قال الله تعالى:﴿إن الله يحب المقسطين﴾، بخلاف "قاسط" فهو من "قسط" بمعنى جار ومنه قوله تعالى: ﴿وأما **ٱلْقَٰسِطُونَ** فكانوا لجهنم حطبا﴾.

والسَّينُ قَبْلَ الدّالِ زايًا إنْ سَكَنْ وقَبْلَ قافٍ إنْ تَحَرَّكَ وعَنّْ

إبْدالُها مِنْ بَعْدِ را وجِيمِ ... ...

قوله: "والسين قبل الدال ..إلخ" أي وإن سكنت السين قبل دال جاز إبدالها زايا نحو: "يزدل ثوبه" في يسدل ثوبه و"الأزد" في الأسد، وإن تحركت السين قبل قاف فكذلك نحو: "زقر" في سقر.

قوله: "وعنّ إبدالها ..إلخ" أي وربما أبدلت السين زايا بعد راء كـ:"رزت" في رست، أو بعد جيم نحو: "جزت خلال الديار" في "جست"

... ... وحَسَنٌ ضِراعَهُ بِالجِيمِ

والشِّينِ والصَّادِ أمامَ الدّالِ إنْ سَكَنَ والإخْلاصُ بالصَّادِ يَعِنْ

وإنْ تَحَرَّكَ بِها يُضارَعِ مِنْ قَبْلِ طا وشَذَّ إبْدالٌ فَعِ

قوله: "وحسن ضراعه بالجيم ..إلخ" أي وتحسن مضارعة الزاي ما سكن قبل دال من جيم نحو: أجدر، أو شين نحو: أشدق، أو صاد نحو: يصدر و "قصد" مصدرا. كذا للمصنف في التسهيل، قال ناظر الجيش: أما مضارعة الصاد الساكنة قبل دال الزاي نحو: "يصدر" فظاهر، وأما مضارعة الجيم والشين الزاي فلم أتحققه.

قوله: "والإخلاص بالصاد يعن" أي ولا يمتنع الإخلاص في الصاد المذكورة، كقول حاتم الطائي وقد نحر ناقة: "هذا فزدي أنه" قال سيبويه: وسمعت العرب الفصحاء يجعلونها زايا خالصة.

قوله: "وإن تحرك ..إلخ" أي وإن تحركت الصاد قبل دال نحو: "صدق" أو قبل طاء نحو: "صراط" جازت المضارعة أي جعل الصاد مشابهة للزاي وبها قرأ حمزة في الصراط، وشذ الإبدال كما حكي في صراط "زراط" ولا يقاس عليه.

❁❁❁

فصل في التكافؤ في الإبدال

وَقَعَ فِي الإبْدالِ بَيْنَ الكافِ والقافِ كاللامِ ورا تَكافِ

يعني أنه وقع التكافؤ في الإبدال بين الكاف والقاف فأبدل كل منهما من الآخر نحو: "عربي كح" أي قح وهو الخالص من اللؤم، وأما قوله في الطرة: "وأعرابية قحة" فمستغنى عنه؛ وكقولهم "وقنة" في وكنة لمأوى الطير من الجبل، وبين اللام والراء فأبدل كل منهما أيضا من الآخر نحو: "شلخ" في الشرخ، و"رعل" في لعل، و"نثرة" في النثلة وهي الدرع لقولهم "نثلها" أي خلعها أو لبسها دون "نثرها" قاله ابن جني وهو عكس ما للجوهري.

وقول الناظم: "تكاف" أصله "تكافؤ" فأبدلت الهمزة واوا فوجب قلبها ياء وقلب الضمة كسرة لأنه ليس في لغة العرب اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

كالنونِ واللامِ وبَيْنَ العَيْنِ والْحا وبَيْنَ الْخا وحَرْفِ الغَيْنِ

أي ووقع التكافؤ بين النون واللام كقولهم: "لعن" في لعل وقولهم: "أصيلال" في أصيلان، وبين العين والحاء المهملتين نحو: "صبيع" في صبيح و"رُبَح" في رُبَع، وبين الغين والخاء المعجمتين كقولهم: "يغطر" في يخطر وقولهم: "أخن" في أغن. قوله في الطرة: "قالوا في ضبح ضبعا" أي بفتح الفاء فيهما وتسكين العين من ضبعت الخيل لغة في ضبحت أي أسمعت من أفواهها صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة، أو عدت عدوا دون التقريب قال تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضبحا﴾.

وبَيْنَ ثا والذالِ ثُمَّ بَيْنَ فا وبا وبَيْنَ طا ودالٍ فاعْرِفا

أي ووقع التكافؤ بين الثاء والذال كقول بعضهم: "تلعذم فيه" يريد: تلعثم فيه وقولهم: "الجثوة من النار" يريدون الجذوة، وبين الفاء والباء كقولهم البسكل في الفسكل و"خذه بإفانه" في إبانه، وبين الطاء والدال أي والتاء نحو: المريداء في المريطاء وهو حيث يمرط الشعر حول السرة و"مط الحرف ومده ونحو: "فستاط" في فسطاط "، وإبدال الطاء من التاء مطرد في تاء الافتعال بعد حروف الإطباق نحو: اصطبر واضطرب وأبدلت التاء من الدال في قولهم: "ناقة تربوت" من الدربة وقد تقدم ذلك، والدال منها في قولهم: "اجدمعوا" في اجتمعوا.

وأَلِفٌ في الوَقْفِ مِنْ حَيَّهَلا ومِنْ أَنا وما هُنا ها أُبْدِلا

أي وأبدلت الهاء وقفا من ألف "حيهلا وأنا وما وهنا" فقيل: حيهله وأنه ومه وهنه، ومن ذلك قول حاتم: "فزدي أنه"، وأنشدوا: (520)

قد وردت من أمكنه من ههنا ومن هنه

إن لم أروّها فمه ... ...

أي فما أصنع

ويَا هُنَيَّةٍ وجِيمٌ شِينا وعَوَّضَ العَرَبُ ها وسِينا

مِنْ صِحَّةِ العَيْنِ مِنَ اهْراقَ ومِنْ أسْطاعَ وهْوَ ما لَهُ شِبْهٌ يَعِنْ

قوله: "ويا هنية .. إلخ" أي وأبدل الهاء من ياء "هنية" تصغير هنة فتقول: "هنيهة"، وربما أبدلت الشين من الجيم كقولهم: "مذحش" في مذحج وقوله: (521)

... ... إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمش

ي مدمج .

قوله: "وعوض العرب ها وسينا .. إلخ" يقول: وعُوضت الهاء والسين من سلامة العين في "أهراق واسطاع"، وذلك أن "أراق وأطاع" حقهما عند إسنادهما إلى ما يسكّن آخر الفعل لأجله أن تحذف عينهما نحو: "أرقت وأطعت"، فزيدت الهاء في "أهراق" والسين في "أسطاع" عوضا من سلامة عينهما كذا قيل؛ و"أسطاع" بفتح الهمزة وقطعها فأما "أسطاع" بكسرها ووصلها فأصله "استطاع" فخفف بحذف التاء، ومضارع هذا بفتح حرف المضارعة ومضارع الأول بضمه لأنه رباعي في التقدير. انظر الدماميني

وقوله تعالى: ﴿فما ٱسْطَـٰعُوٓاْ أن يظهروه وما ٱسْتَطَـٰعُواْ له نقبا﴾ خفف الأول لأن مفعوله حرف وفعل وفاعل ومفعوله دون الثاني لأن مفعوله مفرد.

520- الأبيات من مشطور الرجز، وهي بلا نسبة في شرح شواهد الشافية: 479/4.

521- الرجز بلا نسبة في لسان العرب: (دمج).

قوله: "وهو ما له شبه يعن" قال في المساعد: وشذوا في هذا التعويض، فلم يفعل في شيء من نظائرهما.

تنبيه: الهاء المعوضة من حركة العين في "أراق" ساكنة في الماضي والمضارع والوصف فتقول: "أهْراق يهْريق وهو مهْريق" قال: [522]

فأصبحت كالمهْريق فضلة مائه لضاحي سراب بالملا يترقرق

وفي لغة أخرى تحريكها فيقال: "أهَراق يهَريق وهو مهَريق" بفتحها في الجميع لأنها بدل من الهمزة في: "أراق" والأصل "يؤَريق" حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان،

ومن ذلك قوله: [523]

وإن شفائي عبرة مهَراقة ... ...

انظر شرح الشافية.

مخارج الحروف

قال في النجوم الطوالع على الدرر اللوامع: المخارج جمع مخرج وهو كما قال الداني: الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وقريب منه قول بعضهم: هو الحيز المولد للحرف. والحروف جمع حرف وهو لغة طرف الشئ، واصطلاحا: صوت معتمد على مقطع أي مخرج محقق أو مقدر؛ فالمخرج المحقق: جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين، والمقدر: هو الهواء أي الفراغ الذي في داخل الحلق والفم وهو مخرج حروف المد الثلاثة، ويختص الحرف بالإنسان أصالة وقد يكون في غير الإنسان كالببغاء.اهـ

والمراد: حروف الهجاء ويقال لها: حروف التهجي، وسماها الخليل حروف العربية، ويقال لها: حروف المعجم لأنها مقطعة لا تفهم إلا بإضافة بعضها إلى بعض، وحروف أبي جاد؛

522- البيت من الطويل، وقائله: كثير كما في لسان العرب، وتاج العروس (هرق)، ونسبه الحموي في معجم البلدان: 316/4، للأحوص.

523- تمامه: (وهل عند رسم دارس من معول) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس، مختار الشعر الجاهلي: 30/1.

ومنهم من كره تعلمها، وإطباق الناس عليه شرقا وغربا من غير نكير يظهر عدم كراهتها، وروي أنها كانت تعلم في زمن عمر رضي الله عنه في المكتب؛ وهي: تسعة وعشرون حرفا يجمعها قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم﴾ إلى قوله: ﴿بذات الصدور﴾.

قال الحافظ السيوطي في الهمع: وضعت مخارج الحروف لشيئين: أحدهما لأجل الإدغام، ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في الصفة والمخرج أو في أحدهما وما لا يدغم لبعده منه في ذلك؛ والثاني: بيان الحروف حتى ينطق بها من ليس بعربي فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول، فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة لمخارجها.اهـ والمخارج كما قال سيبويه: ستة عشر.

لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجٌ إنْ سُكِّنا ... بِإثْرِ هَمْزٍ مُوصِلٍ تَبَيَّنا

فالهَمْزَ والْها مُخْرِجٌ ذو النُّطْقِ ... والألِفَ اللّيْنَ مِنَ اقْصَى الحَلْقِ

والْحا مِنَ الوَسَطِ والعَيْنَ ومِنْ ... أدْناهُ حَرْفَ الخاءِ والغَيْنَ أَبِنْ

قوله: "لكل حرف مخرج .. إلخ" يعني أن مخرج الحرف يعرف بأن تسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل ليتوصل إلى الابتداء بالساكن ويستقر اللسان في موضعه فيتبين بذلك مخرجه. وقوله: "تبينا" جواب "إن سكن".

قوله: "والهمز والها .. إلخ" أي وأقصى الحلق مخرج كل من الهمز والهاء والألف وهي في مرتبة واحدة عند الأكثرين أي والتمييز بينها بالصفات، وقال الأخفش: الهمزة أول والهاء والألف في مرتبة واحدة، وقيل: الهمزة أول ثم الألف ثم الهاء. وقوله:"والهمز" بالنصب مفعول لمخرج و "مخرج" خبر متقدم على المبتدإ وهو "ذو النطق"، وقوله: "والألف اللين" بالنصب عطفا على "الهمز"

قوله: "والها من الوسط والعين" أي وأما العين والهاء المهملتان فمخرجهما من وسط الحلق، ويظهر من كلام سيبويه أن الحاء بعد العين في الرتبة وبعض يعكس، ولا يوجد الحاء في غير كلام العرب، وانفردت العين بكثرة الاستعمال عند العرب وغيرهم منهم من لا ينطق بها أصلا ومنهم من قلّت في كلامه.

فائدة: قال الدماميني: وأهل الأدب يسألون لمَ بدأ الخليل كتابه بالعين وكذلك من اتبعه كالأزهري وابن سيده وغيرهما، ولم يبدأوا بالهمزة التي هي أول المخارج ؟ وجواب ذلك: أن الهمزة أثقل الحروف بخلاف العين فإنها أنصع مخرجا ولهذا لا تدخل في لفظ إلا حسنته ولهذا كثرت في كلامهم ألا ترى أن باب العين أكثر من غيره، وأن الهمزة كثيرا ما يطرأ عليها التغيير فترجع واوا أو ياء وتنقل حركتها ويسهل لفظها بإزالة شدتها ولذلك عدت في حروف العلة فبدأ بالحرف الصحيح دون المعتل، والهاء تشاركها لكن فيها خفاء وقد تحذف لاما وتشارك الهمزة في أنها من المخرج الأول وقد عدل عن الهمزة وعما يشاركها في مخرجها.اهـ

قوله: "ومن أدناه حرف الخاء .. إلخ" بنصب "حرف" مفعول "أبن"، أي والغين والخاء المعجمتان مخرجهما من أدنى الحلق إلى الفم، وسيبويه على أن الغين قبل الخاء رتبة، وقيل بالعكس.

وهذه السبعة هي حروف الحلق، وقيل: إن الألف هوائية لا مخرج لها وحروف الحلق ستة، ويروى عن الخليل.

والقافُ مِمّا ذا يَلِي والكافُ جا ... مِمّا يَلِي والجِيمُ والْيا خَرَجا
مِمّا يَلِي كالشينِ مِمّا أوَّلِ ... حافَةِ الاَلْسُنِ وما لَها يَلِي
مِنْ جِهَةِ الأضْراسِ جا الضادُ ومِنْ ... حافَتَي اللسانِ جا اللامُ ومِنْ
ما بَيْنَما طَرَفَي اللّسانِ ... وفَوْقَ ما ثَنِيَّةِ الإنْسَانِ
جا النُّونُ والراءُ وطا دالٌ وتا ... مِنْ بَيْنِما أصْلِ الثّنايا قَدْ أتَى
وطَرَفِ اللّسانِ ما بَيْنَهُما ... لِلزايِ والسِّينِ وصادٍ وانتَمى
هَذي الثلاثُ لِلصَّفِيرِ ثُمَّ ما ... مِنْ بَيْنِ أطْرافٍ لَها وبَيْنَما
طَرَفِهِ لِلظّا وثاً والذّالِ ... ...

قوله: "والقاف مما ذا يلي والكاف .. إلخ" الإشارة بذا لأدنى الحلق، يعني أن القاف مما يلي أدنى الحلق إلى الفم وهو أول أقصى اللسان وما فوقه إلى الحنك؛ ويلي القاف في المخرج

الكاف وهو ثاني أقصى اللسان، وقال الخليل: القاف والكاف لهويان لأنهما يخرجان من اللهاة وهي ما بين الفم والحلق.

قوله:" والجيم واليا خرجا .. إلخ" أي وما يليه للجيم والشين والياء وهو: وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهذا هو المخرج الثالث من مخارج اللسان، وجعل المبرد الشين يلي الكاف والجيم يليانها، ومذهب الخليل: أن الياء هوائية كالألف لا مخرج لها.

قوله: "مما أول حافة الالسن .. إلخ" أي وأول حافة اللسان وما يليها من الأضراس للضاد المعجمة وهذا هو الرابع من مخارج اللسان، وهي من الجانب الأيسر أيسر وأكثر استعمالا كما هو التحقيق عند القراء، وفي المساعد أن كثيرا يقول: هي من الأيمن أكثر. قال الدماميني: وبعضهم ينطق بها من الجهتين معا في آن واحد، وكان عمر رضي الله عنه ينطق بها كذلك، وانفردت العرب بكثرة استعمالها ولا يخرجها من مخرجها غيرهم. وقوله: "مما أول" متعلق بجا الضاد و"ما" زائدة، وقوله: "حافة الألسن" أي اللسان جمعه باعتبار الناس.

قوله: "ومن حافتي اللسان .. إلخ" أي اليمنى واليسرى قاله أبو علي ابن أبي الأحوص، قال: ويتأتى إخراجها من كلتا حافتي اللسان إلا أن إخراجها من اليمنى أمكن بخلاف الضاد. وقال في التسهيل: وما دون حافتي اللسان إلى منتهى طرفه ومحاذي ذلك من الحنك الأعلى مخرج اللام.اهـ وهذا هو الخامس من مخارج اللسان.

فائدة: ابن أبي الأحوص المذكور هو: الحسين بن عبد العزيز تصدر للإقراء بمالقة وألف كتاباً كبيراً حسناً في التجويد سماه الترشيد، قال أبو حيان رحلت إليه قصداً عن غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقد قرأ عليه كتابه الترشيد وهو الذي أدخله القاهرة، توفي ظنا سنة: ثمانين وستمائة. انظر طبقات القراء لابن الجزري

قوله: " ومن ما بينما طرفي اللسان .. إلخ" يعني أن ما بين طرفي اللسان وفويق الثنيتين للنون والراء وهي أدخل من ظهر اللسان قليلا لانحرافها عن اللام فهما مخرجان سادس وسابع، ومذهب الجرمي وغيره: أن اللام والراء والنون من مخرج واحد، وقال سيبويه: إنها ثلاثة مخارج لتباينها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها وإدخال همزة الوصل عليها. وقوله: "ومن ما بينما" متعلق بجا النون والراء.

قوله: "وطا دال وتا ..إلخ" أي وما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا للطاء والدال المهملتين والتاء المثناة، وهذا هو الثامن. وتسمى هذه الثلاث "نطعية" لأن مبدأها من النِّطْع بالكسر وكعنب كما في القاموس، وهو: الغار الأعلى الذي هو سقف الفم. وقوله: "طا" مبتدأ خبره: "قد أتى" وقوله: "من بين ما أصل" متعلق بأتى، وقوله: "وطرف اللسان" بالجر عطفا على أصل الثنايا.

قوله: "ما بينهما للزاي .. إلخ" أي وما بين طرف اللسان وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهذا هو التاسع، وهي أحرف الصفير وتسمى "أسَلية" لأنها من طرف اللسان وهو أسَلته، والصاد انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم. وقوله: "ما بينهما" مبتدأ خبره ما بعده.

قوله: "ثم ما من بين أطراف لها .. إلخ" أي وما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا للظاء والذال والثاء، ويسميها الخليل لثوية لأنها من اللثة، والظاء انفردت به العرب والذال ليست في الفارسية والثاء ليست فيها ولا في الرومية. وهذا هو العاشر من مخارج اللسان وبه تمت

... ... وبـــاطِنُ الشّـــفَةِ ذي انسِـــفالِ

لِلفـــا وأطْـــرافُ الثنايـــا العُلْيـــا وأَخْـــرِجَنّ المِـــيمَ نِلْـــتَ العُلْيـــا

والبـــاءَ بَـــيْنَ الشـــفَتَيْنِ مُطْبِقـــا كـــالواوِ إلا أنّهـــا لـــن تُطْبَقـــا

يعني أن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء؛ وما بين الشفتين للباء والميم والواو، إلا أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ولا تنطبقان في الواو. قال الدماميني: وفي هذا كله ضرب من التسامح فحيث يشتد التقارب بين الحرفين أوالحروف في المخرج يجعلون المخرج واحدا على سبيل التقريب والتساهل، وإلا فالحق أن لكل حرف من الحروف التسعة والعشرين مخرجا يخصه لا يشاركه فيه غيره ولولا ذلك لم يتميز بعضها من بعض عند النطق. وقوله: "وأطراف الثنايا" بالرفع عطفا على باطن الشفة فهو مبتدأ خبره: "للفا".

فصل في الكلام على الحروف الفرعية

واسْتُحْسِنَتْ لَهَا فُروعٌ فاعْلَمِ   كالألِفِ المُمالِ والمُفَخَّمِ
وهَمْزِنا المُسَهَّلِ المَعْلُومِ   والغُنَّةِ الّتِي مِنَ الخَيْشُومِ
والصادِ كالزاي وشِينٍ مِثْلِ جِيمْ   ... ...

يعني أن لهذه الحروف فروعا تستحسن وهي التي وجدت في كلام العرب الفصحاء منها: ألف الإمالة والتفخيم، وألفُ الإمالة الصغرى قريبة من الألف الأصلية، وألفُ الإمالة الكبرى هي حرف آخر قريب من الياء، وألف التفخيم هي التي بين الواو والألف قال سيبويه: يقول أهل الحجاز: "الصلاة" بتفخيم اللام.

ومنها: الهمزة المسهلة "بين بين" أي أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها. قاله في الهمع، وهي عند سيبويه حرف واحد، وعند السيرافي ثلاثة أحرف كالألف والياء والواو، قال أبو حيان كما في الهمع: وكلا القولين صواب لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف. واختلف في الهمزة المسهلة أمتحركة أم ساكنة والأول رأي البصريين وهو الصحيح. وهي فرع الهمزة المحققة لأنها من جملة حروف المعجم خلافا للمبرد، بدليل أن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف فلو لم تكن حرفا لكان مثل "أخذ" و"إبلٍ" على حرفين، وقوله: هي من قبيل الضبط ولو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف فاسد، لأنها لم تشكل مراعاة للتسهيل ولذا إذا وقعت في موضع لا تسهل فيه كتبت ألفا نحو: أحد.

ومنها: الغنة أي ذو الغنة على حذف مضاف ومخرجها من الخيشوم وهي في النون ولا عمل للسان في الغنة، والخيشوم: خرق الأنف. قال الدماميني: ثم في كون الحرف الأغن من الفروع نظر لأن حقيقة التفرع امتزاج مخرجين كل منهما خاص في موضعه، والأغن ليس كذلك.

ومنها: الصاد كالزاي وهي التي يقل همسها فيحدث فيها لذلك جهر كقولك في مصدر: "مزدر" ومنه: "لم يحرم من فزد له" أي فصد له، وأصلها الزاي الخالصة؛ والشين كالجيم كقولهم في أشدق: "أجدق" بحرف يشابه الشين.

... ... واستُقْبِحَتْ أُخَرُ كالكافِ كجِيمْ

والعَكْسِ والجِيمِ كَشِينٍ وكَسِينْ صادٍ وطا كتا وظا كثا يَبِينْ

وبا كفاءٍ وكضادٍ ضَعُفَتْ ... ...

أي واستقبحت فروع أخر وهي التي لا توجد في كلام من ترضى عربيته ولا تستحسن في قراءة ولا شعر منها: كاف كجيم ككمل في جمل، وهي لغة كثيرة في اليمن وأهل بغداد؛ والعكس وهو جيم ككاف كقولهم في رجل: "ركل" بحرف يشابه الكاف، فإن قلت: لم عدت هذه مستقبحة وعكسها مستحسنة؟ فالجواب: أن حرف الجيم حرف قوي لأنه شجري لأنه من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل، والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه، فتقريبه من الجيم مستحسن وعكسه مستقبح. وجعل سيبويه الكاف كالجيم والجيم كالكاف حرفا واحدا، وعدهما ابن جني حرفين وتبعه ابن عصفور مراعاة للأصل. ومن الفروع المستقبحة: جيم كشين نحو الأشدر في الأجدر فينطقون عوض الجيم بحرف يشبه الشين، وسأل بعضهم لم عدت الشين كالجيم في الفروع المستحسنة والجيم كالشين من الفروع المستقبحة؟ والجواب: أن الجيم حرف قوي والشين حرف ضعيف، وتقريب الضعيف من القوي مستحسن بخلاف العكس. ومنها: صاد كسين نحو: "سائر" في صائر؛ ومنها: طاء كتال في طال، وظاء كثاء كثالم في ظالم. ومنها: باء كفاء كفلخ في بلخ وأصفهان في أصبهان في لغة الفرس وغيرهم. ومنها: الضاد الضعيفة قال أبو علي: بأن تقول "ضرب" ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه لكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها، وقيل: هي المنحرفة عن مخرجها.

فصل في الكلام على صفات الحروف

وهي سبع عشرة فالصفات التي لها مقابل: خمس الجهر والرخاوة والاستفال والانفتاح والإصمات، فيقابلها الهمس والشدة والاستعلاء والإطباق والذلاقة. فتلك عشر، والنسبة بينها التناقض إلا الرخاوة والشدة فالتضاد لارتفاعهما بثالث وهو التوسط؛ والتي لا مقابل لها سبع: الصفير واللين والتفشي والاستطالة والانحراف والتكرير والقلقلة.

... ... وما مِنَ الحُرُوفِ قَدْ حَوَى سَكَتْ
فَحَثَّهُ شَخْصٌ فبِالمَهْمُوسَةِ تُدْعَى وغَيْرُهُنَّ بالمَجْهُورَةِ

يعني أن حروف الهمس يجمعها قولك: "سكت فحثه شخص"، والهمس: خفاء الصوت وذلك لأن النفس لما جرى معها لم يقو التصويت لضعف الاعتماد عليها في موضعها فصار في التصويت بها نوع خفاء؛ وماعداها من الحروف التسعة عشر فمجهورة أي موصوفة بالجهر وهي التي يشبع الاعتماد في موضعها ومنع النفس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد عليه فقوي الصوت فيها لأجل ذلك ضد المهموسة.

وما حَوَى "أجِدْكَ تُطْبِقُ" دُعِي شَدِيدَةً وما حَواها فاسْمَعِ
"لَمْ يَرْوِ عَنَّا" فادْعُها مُوَسَّطَةْ وما عَداها رِخْوَةٌ مُنضَبِطَةْ

أي والحروف الشديدة جمعها المصنف في قولك: "أجدك تطبق" وغيره في: "أجدك قطّبت" أي غضبت وتغير وجهك، والأول أجود لسلامته من تضعيف الطاء. ومعنى الشدة على ما ذكر سيبويه: امتناع الصوت أن يجري في الحروف ويعتبر ذلك بالنطق فتقول: "الحق والحج"، فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما من حروف الشدة لامتنع؛ وأما الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة فيجمعها قولك: "لم يرو عنّا" كما للناظم تبعا لبعضهم، أو "لمَ يروعُنا "كما للمصنف في التسهيل عند غير الدماميني، أو "لم يرعونا" كما لصاحب القاموس وفي التسهيل على نسخة الدماميني، أو "ولينا عمر" كما لبعضهم أيضا، وغير الأول أحسن لسلامته من تضعيف النون؛ وإنما سميت متوسطة لأن الصوت لا يمتنع من الجري معها ولا يجري كل الجريان.

وما عدا الشديدة والمتوسطة الحروف الرخوة وهي: ثلاثة عشرة حرفا، والرخاوة: جري الصوت في الحرف لضعف الاعتماد عليه في موضعه فإذا قلت "إذ" مثلا أجريت فيه الصوت، والفرق بين الهمس والرخاوة: أن الجاري في المهموس النفس والجاري في الرخاوة الصوت.

مُطْبَقَــــةٌ صـــادٌ وطـــاءٌ أُهْمِـــلا   أَوْ أُعْجِمـــا ومـــا عَـــداها فـــاجْعَلا

ذاتَ انفِتـــــاحٍ وادْعُ بِالمُـــــسْتَعْلِيَةْ   الغـــيْنَ والمُطْبَـــقَ والخـــا فاذْرِيَـــهْ

والقـــافَ والغَيْـــرُ فوَصْـــفَهُ اعْقِلَـــهْ   خَفْضًـــا و"قُطْـــبُ جَـــدٍّ" المُقَلْقَلَـــهْ

يعني أن الحروف المطبقة: الصاد والطاء بإهمال وإعجام أي والظاء والضاد لإطباق اللسان فيها على الحنك عند النطق بها، والطاء المهملة أقواها إطباقا لأنها مجهورة شديدة والظاء أضعفها لرخاوتها والصاد والضاد متوسطان؛ وما عدا المطبقة المنفتحة والانفتاح نقيض الانطباق وهو: أن لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والمناسبة واضحة بين الإطباق والانفتاح.

وحروف الاستعلاء: الغين والخاء والقاف وحروف الإطباق الأربعة، ومعنى الاستعلاء: أن يستعلي اللسان عند النطق بها إلى الحنك ولا تمنع من الإمالة؛ وما عدا المستعلية الحروف المنخفضة لانخفاض اللسان بها وعدم استعلائه، وسماها هنا بالمنخفضة تبعا لأصله التسهيل وإلا فاسمها المصطلح عليه عند القراء: المنسفلة لانسفال اللسان معها إلى قاع الفم.

وحروف القلقلة يجمعها قولك: "قطب جد" قال ابن الحاجب: سميت بحروف القلقلة إما لأن صوتها أشد أصوات الحروف أخذا من القلقلة لصوت الأشياء اليابسة، وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين فيه سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحريك لشدة أمرها من قولهم "قلقلته" إذا حركته. وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس أن يجري معها والشدة تمنع صوتها أن يجري، فلما اجتمع الأمران احتاجت إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج إلى شبه تحركها لقصد بيانها، إذ لولا ذلك لم تتبين. اهـ من الدماميني

قال في المساعد: وعد بعضهم التاء من حروف القلقلة.

واللّـــــيْنُ "وايٌ" وادْعُهـــا المُعْتَلَّـــــهْ والهَمْـــــــزَ زادَ نَفَـــــــرٌ أجِلَّـــــــهْ

قوله: "واللين واي .. إلخ" يعني أن الواو والألف والياء تسمى حروف اللين لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان، وتسمى مع ذلك حروف مد إن سكنت وقبلها حركة مجانسة؛ وهذا وصف ملازم للألف فهي حرف لين ومد دائما، قال ابن بري:

والمـــد واللــــين معـــا وصـــفان للألــــف الضـــعيف لازمـــان

وأما الياء والواو فقد يكونان كذلك نحو: "يقول ويبيع" وقد يسكنان ولا يكون قبلهما حرف مجانس نحو: "قَوْل وبَيْع" فيكونان حرف لين لا مد؛ وتسمى أيضا الحروف المعتلة وليس الاعتلال صفة نطقية بل هو صفة للحرف بمعنى كثير التغير، والمصنف إنما هو بصدد ذكر صفات الحروف باعتبار النطق بها فكأنه إنما ذكر هذا استطرادا.اهـ من الدماميني

قوله: "والهمز زاد ..إلخ" أي وزاد نفر الهمزة في الحروف المعتلة، وهو مذهب الفارسي ومكي والداني والشاطبي لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها. وقد نبه الأشموني عند قول المصنف في الخلاصة: (ورد الهمز يا فيما أعل لاما) على إدراجه لها في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه عليه. قال: ولكنه غاير بينهما في التسهيل. وزاد بعضهم الهاء لأنها قد تقلب وكثيرون لم يعدوها، وبعضهم يقول في الهمزة: إنها حرف شبيه بحرف العلة، والذي صححه كثيرون أنها حرف صحيح لقبولها الحركات الثلاث.

ولِلتّفَشِّـــــــي الشّـــــــينُ باتّفـــــاقِ وصِـــفْ بِـــه الضـــادَ عَلَـــى شِـــقاقِ

يعني أن المتفشي الشين، والتفشي هو انتشار الصوت عند التلفظ بها ولم يذكره سيبويه إلا في الشين خاصة؛ وهو من صفات الضاد على شقاق أي خلاف، قال ابن بري:

والمتفشـــــي الشـــين والفـــــاء وقيــــل يكـــون في الضـــاد ويـــدعى المســـتطيل

وبذلك قال ابن القاضي، قال الجعبري: والحق أن الضاد انتشر بمخرجه والشين انتشر بصوته. وقال صاحب نهاية القول المفيد: إن فيها تفشيا قليلا . والتفشي زيادة في الرخاوة كما أن القلقلة زيادة في الشدة والإطباق زيادة في الاستعلاء.

والـــــرَّا المُكَــــــرَّرَةَ والمُنْحَرِفـــــا الـــلامَ والهـــاويَّ يَـــدْعُو الألِفـــا

والهَمْـــزَةَ المَهْتُـــوتَ ذو الحِذاقَـــهْ ومُـــــرْ بِنَفْـــلٍ أحْـــرُفُ الذَّلاقَـــهْ

ومـــا عَـــداها فـــادْعُ بِالمُـــصَمَّتَهْ ومـــا عَـــدا ذلِـــكَ فاجْعَـــلْ نِسْـــبَتَهْ

إلَـــى المَخـــارِجِ ومـــا جاوَرَهـــا فـــاقفُ الهُـــداةَ واجْـــفُ مَـــنْ غايَرَهـــا

قوله: "والرا المكررة والمنحرفا .. إلخ" يعني أن من صفات الراء التكرير لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها فإنه يرتعد، وأظهر ما يكون التكرير إذا شددت أو وقف عليها؛ والمنحرف: اللام لانحرافها عن مخرجها إلى مخرج غيرها، وقال ابن الخباز: سميت بذلك لانحرافها إلى مخرج الضاد في اللفظ؛ والهاوي: الألف، قال ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي: الهاوي من الهوي بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها وهو النزول. هذا نصه ولم يزد عليه. قال الشارح أي المرادي: وصفت بذلك لأن اتساع مخرجها لهذا الصوت أشد من اتساع غيره، وقيل: لأنها تهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها.اهـ من الدماميني

والمهتوت: الهمزة أخذا من الهت وهو عسر النطق لأنها معتصرة كالتهوع، أو من الهت وهو الحطم والكسر لأنها يعرض لها الإبدال كثيرا فتحطم وتكسر. قال في الارتشاف: وبعضهم يقول فيها المهتوف بالفاء والهتف: الصوت بقوة.

قوله: "ومر بنفل أحرف الذلاقه.. إلخ" أي وأحرف الذلاقة يجمعها قولك: "مر بنفل"، وفي الصحاح في باب القاف: حروف الذُّلْق هي حروف طرف اللسان والشفة، الواحد: أذلق. وهي ستة: ثلاثة منها ذوْلقية وهي الراء واللام والنون، وثلاثة شفهية وهي الفاء والباء والميم. وإنما سميت هذه الحروف ذُلْقا لأن الذلاقة في اللسان وهي السرعة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفتين.اهـ المراد من كلام صاحب الصحاح

وقد جمعها بعض الأندلسيين في قوله: "ملف نبر"، والملف على وزن مقص: لحاف يلتف به كما في القاموس، قال في التاج: والفتح عامية. ونبر: قرية كما في المساعد

والكثير كون الرباعي مشتملا على بعضها نحو: جعفر، ويقل جدا خلاف ذلك نحو: "عسجد" كما هو صريح الطرة هنا ولم تقيد بوجود السين إلا بالتمثيل، وهو خلاف قولها في باب ما لا ينصرف في بيان ما تعرف به عجمة الوضع: "أو خلوه رباعيا أو خماسيا من حروف مر بنفل إلا أن يكون في الاسم السين كعسجد" فإن ظاهره قيام السين مقام هذه

الحروف بكثرة. والتحرير تقييد ما هناك بما هنا ومُفاده: أن الرباعي أو الخماسي لا يخلو من هذه الحروف إلا مع السين فيقل حينئذ جدا، وأما خلوه منها ومن السين معا فممتنع.

وما عدا حروف الذلاقة حروف الإصمات فلم تدخل في الأبنية كلها بخلاف الذلاقة ، فلا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية فأصمت المتكلمون أن يجعلوا منها خماسيا أو رباعيا. ولا يخفى أن الإصمات ليس من الصفات النطقية فإنما ذكر استطرادا كالاعتلال.

قوله: "وما عدا ذلك فاجعل نسبته .. إلخ" أي وما سوى هذه من ألقاب الحروف ينسب إلى مخارجها كقولهم: "الضاد حرف مستطيل" يريدون أنه طال في مخرجه حتى أدرك مخرج اللام ونحو: "حرف حلقي"، أو إلى ما جاور المخرج كقولهم: "ذولقية" ــ نسبة لذولق اللسان كجوهر وهو طرفه كما في القاموس ــ للميم والباء لأنها مجاورة لذلق اللسان أي حده، وكالهوائي لأن الهواء ليس بمخرج.

وقوله: "فاقف الهداة .. إلخ" تتميم بالإرشاد لاتباع الهادين إلى الحق واجتناب الداعين إلى خلافه. لكن لا أدري وجه مناسبته للباب.

الإدغام

لِسَاكِنٍ لا يَاءِ تَصْغِيرٍ وَلا   مَدٍّ مِنَ المُدْغَمِ شَكْلًا انقُلا

أي وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن نحو: "يرد ويقر ومقر" والأصل: "يردد ويقرر ومقرر" فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغمت، وإنما نقلت ولم تحذف ليلا يجتمع ساكنان على غير حدهما. وفهم منه أنه إن تحرك ما قبل المدغم بقي على حركته كرد، وهذا إن لم يكن الساكن حرف مد أو ياء تصغير وإلا فلا نقل لأن الألف لا تقبل التحريك والواو والياء تشبهانه وكذا ياء التصغير وتحريكها مخرج لها من هذا الوضع، فاجتنب نحو: "دابة ودويبة".

ويجوز كسره إن كان المدغم تاء الافتعال نحو: "اقتتل" فإذا أدغمت سكنت التاء ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو القاف وأزيل همزة الوصل للاستغناء عنها فتقول: "قَتل".ولك أن تكسر القاف وليست هذه الكسرة منقولة وإنما هي لأجل التقاء الساكنين وذلك أنهم لماسكنوا التاء للإدغام والفاء ساكنة قبل ذلك كسروها لالتقائهما، وكذا تكسر القاف والتاء في اسم الفاعل نحو: "مُقِتِّل" ومنهم من يتبع الفاء الميم فيقول: "مُقُتل"

بضم الميم والقاف، وتقول في اسم المفعول "مُقِتَّل" بكسر القاف وفتح التاء، ومنهم من يضم القاف لضم الميم، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة إتباعا لحركة القاف.

قوله في الطرة: "وإنما نقل" يعني الشكل المذكور "ولم يحذف" أي من غير نقل "ليلا يلتقي ساكنان" أي بالحرف الذي قبل المدغم.

فصل في إدغام المتقاربين

أي باعتبار الأصل وإلا فليس إلا في المتماثلين، لأن المتقاربين لا بد من قلب أحدهما مماثلا للآخر.

وبَعْدَ غَيْرِ ساكِنٍ صَحَّ ادَّغِمْ فـي كُلِّ ما قارَبَ حَرْفًا فاغْتَنِمْ

إنْ لَمْ يَكُنْ لَيْنًا ولا هَمْزًا ولا ضادًا ولا شِينًا ولا فاءً ولا

مِيمًا ولا صَفِيرِيًا لَمْ يُرْدَفِ بِآخَرٍ أوْ مُوهَمِ المُضَعَّفِ

قوله: "وبعد غير ساكن ..إلخ" أي يدغم الحرف في الحرف المقارب له في المخرج إذا كان بعد حرف غير ساكن صحيح نحو: ﴿يعذب من يشاء﴾، فالباء وليت حرفا متحركا وهو الذال فأبدلت ميما وهو مثل مقاربه الذي يليها وهو ميم "من" وأدغمت على سبيل الجواز لا الوجوب ونحو: "سحاب مطر"، وخرج الساكن الذي ليس بلين نحو: "ضرْب مالك"، وقد أدغم القراء شيئا منه نحو: ﴿والحرث ذلك﴾، وقد حمله البصريون على الإخفاء لكونه بين الإدغام والإتمام فيتأتى الجمع بهذا الوجه. قال في النتائج: ورد بأن القراء لا يمتنعون من صريح الإدغام فيتعذر الجمع به. قال: وإذا امتنع الجمع بين طريقة القراء كأبي عمرو ومن أخذ عنه وبين طريقة النحويين فالأولى المصير إلى طريقة القراء لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته وهو رسول الله ﷺ، ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحادا، ولأن القرآن سنة متبعة أقصى ما في ذلك أن يكون قليلا في لسانهم.

وأجازه الفراء على الجمع بين الساكنين، وعلى إلقاء حركة الأول على الساكن قبله وخرج عليه "عبشمس" في "عبد شمس" عند أبي زيد في قول الشاعر البليغ:[524]

إذا ما رأت شمسا عُبشّمس شمرت إلى رملها والجرهمي عميدها

---

[524]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة، في لسان العرب، وتاج العروس: (عبأ).

قال: يريد "عبد شمس"، واعتمده الأزهري منظّرا له بقولهم: "بلمهلب" في بني المهلب حكاية عن يونس، قال: ومنهم من يقول فيه: "عبُّ شمس" بتشديد الباء.

ومقابله: قول الرياشي وأبي حاتم بأن عب الشمس ضوءها وبه سمي الرجل، وهو منقوص على وزن "دم" وليس هو بعبد شمس القرشي، ويقال عَبٌ في عِبء وقوّى هذا الجوهري . وهل المهموز لغة في المنقوص أم هو أصله؟ انظر اللسان

قوله: "إن لم يكن لينا ولا همزا" أي فإن كان الذي يقارب لينا أو همزة لم يبدل ولم يدغم نحو: "قضو ياسر وحيي واقد" ونحو: "قرأ هارون"، قال في المساعد: ولا التفات إلى من جوز الادغام في الهمزتين لرداءته. "ولا ضادا" فلا تدغم الضاد في شيء لأن فيها استطالة وإطباقا واستعلاء وليس لها مقارب يشاركها في ذلك فإدغامها مخل، وشذ إدغامها فيما سيأتي. كذا في المساعد وتبعه في الطرة والصواب الاقتصار على الاستطالة لأنها الصفة المختصة بالضاد بخلاف الإطباق والاستعلاء، وإن كان المراد صحيحا وهو أنه لا مشارك لها في مجموع ذلك. والله تعالى أعلم "ولا شينا" لما فيها من التفشي ففي إدغامها إخلال بصفتها إلا فيما سيأتي. "ولا فاء" لما سبق في الشين وسيأتي ما تدغم فيه. "ولا ميما" فلا تدغم في مقاربها لقوتها. "ولا صفيريا" بتخفيف ياء النسب للوزن أي حرف صفير "لم يردف بآخر" أي قبل غير صفيري مما يقاربه لأنه مخل بالصفير فامتنع إدغامه، وسيأتي ما يدغم فيه.

قوله: "وموهم المضعف" أي يمتنع الإدغام حيث يلتقي الحرفان في كلمة يوهم الإدغام فيها التضعيف، فلا يجوز الإدغام حينئذ نحو: "صنوان وقنوان" إذ لو أدغم لتوهم أنه من المضاعف، وكأنملة إذ لا يدرى إذا أدغمت هل أصله "أنملة" أو "أملة" لأن كليهما وزن أفعلة، ولذا لم تخف العرب النون الساكنة قبل الميم كزنم لقرب الإخفاء من الإدغام فخافوا التباسه به، فإن لم يوهم جاز كانفعل من المحو لأن "افّعل" مفقود في كلامهم.

والرّاءُ في اللامِ وفا في با وسِينْ ... في الشينِ والضادُ بطاءٍ فاسْتبِينْ

والباءُ في المِيمِ وفا والْها بِحا ... والجِيمُ في الشينِ وتا فاسْتَوْضِحا

يعني أن إدغام اللام في الراء جائز وبه قرأ أبو عمرو: ﴿يغفر لكم﴾ فتدغم الراء الساكنة في اللام، وله في المتحركة تفصيل نحو: ﴿ليغفر لك﴾ وكذا قرأ به يعقوب، وأجازه الكسائي والفراء وحكياه سماعا خلافا للأكثر ومنهم سيبويه وأصحابه وشيخه الخليل،

ولا اكتراث بقولهم مع ثبوت السماع. قال في المساعد: وحملُ ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء ضعيف، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون.اهـ

وربما أدغم الفاء في الباء كقراءة الكسائي: ﴿إن نشأ نخسف بهم﴾، والسين في الشين كقراءة أبي عمرو:﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ على اختلاف عن أبي عمرو فيه وفي عكسه نحو: ﴿إلى ذي العرش سبيلا﴾؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا. ويدغم الضاد في الطاء نحو: "مضطجع" والأوجه البيان، وإن أدغم قلب الثاني للأول. وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغام الضاد أيضا في الذال نحو: ﴿والأرض ذلولا﴾، وأدغمت أيضا في الشين نحو: ﴿لبعض شأنهم﴾.

ويدغم الباء في الفاء والميم نحو:﴿اذهب فمن تبعك منهم﴾، ونحو: ﴿يعذب من يشاء﴾. والهاء في الحاء نحو: "اجبه حاتما" وعكسه كامدح هلالا، وتقلب في الوجهين الهاء إلى الحاء. قاله في المساعد وتدغم الجيم في الشين والتاء نحو: ﴿أخرج شَطْـَٔهُۥ﴾ ونحو:﴿ذي المعارج تعرج﴾.

والطاءُ والظاءُ وما شارَكَ في جيمٍ وسينٍ ثُمَّ ضادٍ فاعْرِفِ
وأبْقِ الِاطْباقَ في الأوَلَى ... ...

أي وتدغم الطاء والظاء وما شاركهما في المخرج كالذال والدال والتاء والثاء في الجيم والسين والضاد نحو:"اضبط جعفرا، اضبط سالما، اضبط ضمرة" والظاء نحو: "احفظ" مكان "اضبط" في الأمثلة والدال نحو: "اسعد" والتاء نحو: "اسكت" والذال المعجمة نحو: "خذ" والمثلثة نحو: "حدث"، مركبا هذه الألفاظ مع الأسماء المتقدمة؛ ولم يحفظ سيبويه إدغام الستة في الجيم، لكن ذكره السيرافي وغيره ولم يجعل الله لغة العرب منحصرة فيما حفظه سيبويه. والأولى إبقاء المطبق من تلك وهي: "الطاء والظاء" فبعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغنة في النون، وبعضهم يذهبه كما يذهبها، وقال سيبويه : وكل عربي. ولم يتعرض للأوْلى.

فصل في التكافؤ في الإدغام

... ... وأَتَـــــــــى تَكـــافُؤٌ فـــي الِادّغـــامِ بَـــيْنَ تـــا
والثـــاءِ والظـــاءِ وحَـــرْفِ الـــذَّالِ هُـــــدِيتَ بالإعْجـــامِ والإهْمـــــالِ

يعني أنه قد وقع التكافؤ في الادغام بين حروف مخصوصة، بين التاء والثاء والظاء والطاء والذال والدال فكل من هذه الأحرف الستة يجوز إدغامه في الخمسة الباقية؛ فمثال التاء المثناة: "دارت" قبل: "طائفة ودارم وظلوم وذياب وثياب"، ومثال الثاء المثلثة: "امكث" قبل: "طلحة وظالم وداود وتميم وذيب"، ومثال الظاء المعجمة: "احفظ" قبل: "طلحة وداود وتميم وذيب وثعلب"، ومثال الطاء المهملة: "اربط" قبل: "تميم وظالم وذويب ودارم وثابت"، ومثال الذال المعجمة: "خذ" قبل: "طاهر ودارم وتميم وظالم وثابت"، ومثال الدال المهملة: "قد ضل وطوى وتوى وظلم وذكر وثوى".

وبَـــيْنَ حـــا عَـــيْنٍ وبَـــيْنَ خـــا وغَـــيْنْ والقـــافِ والكـــافِ تَكـــافُؤٌ بِـــذَيْنْ

يعني أنه وقع التكافؤ بين الحاء والعين المهملتين نحو:﴿فمن زحزح عن النار﴾ بالإدغام في قراءة أبي عمرو، ونحو: "اقطع حبلك". قال سيبويه: البيان والإدغام في هذا المثال حسنان؛ ووقع التكافؤ بين الخاء والغين المعجمتين نحو: "اسلخ غنمك وادمغ خلفا"؛ ووقع التكافؤ بين القاف والكاف نحو: "الحق كندة وأمسك قطبا".

وبَـــيْنَ أحْـــرُفِ الصَّـفِـــيرِ وهْـــيَ فِيـــ ـــها السِّـــتُّ الُاولَـى أُدْغِمَـتْ والـلامُ فِـي
ذِي التِّسْـــعِ والشِّـــينِ وضـــادٍ ثُـــمَّ را والنُّـــونِ حَتْـــمًا إنْ مُـعَـــرَّفًا يُـــــرَى

قوله: "وبين أحرف الصفير" أي ووقع التكافؤ بين الحروف الصفيرية وهي: الصاد والسين والزاي نحو: "أرخص سومك ولا تبخس صاحبك"، و"احبس زائرك وأجز سالما"، و"فحص زاهر وأجز صابرا". والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه متحركا، وقيل: إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار.

قوله: "وهي فيها الست .. إلخ" أي وتدغم الحروف الستة السابقة وهي: التاء والثاء والظاء والطاء والدال والذال في الحروف الصفيرية وهي: السين والصاد والزاي نحو: "اضبط سالما أو صابرا أو زاهدا ونحو ذلك".

قوله: "واللام في ذي التسع .. إلخ" أي وتدغم اللام إن كانت للتعريف أو شبيهتها وهي الزائدة والتي للمح الصفة في هذه الحروف التسعة وهي: الستة المذكورة وأحرف الصفير الثلاث، وفي الشين والضاد والنون والراء فكملت ثلاثة عشر حرفا تدغم فيها اللام؛ وأمثلتها:

"الطالب والدائم والتائب والظالم والذاكر والثابت والصادق والسالم والزاهد والشاكر والضار والنافع والراحم" وهذا الإدغام على سبيل الوجوب.

وغَيْرُ ذِي التَّعْرِيفِ جازَ فاعْلَما بِقُوَّةٍ في الراءِ أنْ يُدَّغَما

وجَوِّزًا في النُّونِ بالضُّعْفِ وفِي باقِي الحُروفِ بالتوَسُّطِ يَفِي

أي وإن لم تكن اللام للتعريف ولا شبيهة بها فيجوز أن تدغم بقوة في الراء نحو: ﴿كلا بل ران﴾ لأنها أقرب الحروف إلى اللام، وقال سيبويه: الإظهار لغة أهل الحجاز. ولكون الإدغام أحسن قرأ معظم القراء به، وقرأ عاصم بالإظهار بسكتة، وعن قالون موافقته بلا سكتة. ويجوز الإدغام في النون بالضعف أي بالقلة ولهذا أجمع السبعة غير الكسائي على الإظهار في :﴿هل ندلكم﴾، وفي باقي الحروف بالتوسط وهي: أحد عشر حرفا نحو: "هل طبع، هل دنا، هل تنقمون، هل ظلم، هل ذهب، هل ثُوّب، هل صبر، هل سمع، هل زين، هل شهد، هل ضرب" قال في المساعد: وإنما لزم الإدغام إذا كانت اللام للتعريف لكثرة استعماله فآثروا لذلك التخفيف ووجوب إدغام اللام في تلك الحروف.

والنُّونَ دُونَ غُنَّةٍ إنْ سَكَنَتْ في الراءِ واللامِ ادَّغِمْ وادُّغِمَتْ

مَعْها بِيَنْمُو ذاكَ في كَلِمَتَيْنْ وقَبْلَ حَرْفِ الحَلْقِ أظْهِرْ دُونَ مَيْنْ

قوله: "والنون دون غنة .. إلخ" أي تدغم النون الساكنة ــ ومنها التنوين ــ دون غنة في الراء واللام وهو الأشهر عند أهل الأداء نحو: ﴿من ربهم﴾ و﴿من لدنا﴾ وحكى بعضهم الإجماع عليه، لكن نص سيبويه على جواز إبقاء الغنة وذكره الفارسي، وروي عن الحجازيين وابن عامر وعاصم من القراء. ومعها أي الغنة أدغمت النون في حروف "ينمو" وهي: الياء والنون والميم والواو نحو: ﴿من يأت ربه﴾ و﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ و﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾ و﴿من واق﴾ هذا إذا كان النون وأحد الحروف في كلمتين، وأما في الكلمة الواحدة فالإظهار نحو: "زنم وصنوان ودنيا".

قوله: "وقبل حرف الحلق .. إلخ" أي وتظهر النون قبل الأحرف الحلقية، سواء كان من كلمة واحدة أو من كلمتين، وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء أنه يجوز إخفاؤه عند الغين والخاء.

باب التقاء الساكنين

وهو أمر مستثقل، فلذلك اجتنبته العرب إلا في مواضع عقد هذا الباب لذكرها؛ وقد أتى به المصنف في التسهيل بين المقصور والممدود وباب النسب، وليُنظر ما وجه المناسبة في ذلك؟

لا يَلْتَقِي فِي مَحْض وَصْل ساكِنانْ إلا وأَوَّلٌ وثانٍ كائِنانْ
في كِلْمَةٍ لَيْنًا ومُدْغَمًا وفِي بِهَمْزَةٍ نَزْرًا مَكانَ الألِفِ

قوله: "لا يلتقي .. إلخ" أي لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض إلا وأولهما حرف لين ـ مدا كان أو غيره ـ وثانيهما مدغم متصل أي في كلمة واحدة حقيقة نحو: "الضالّين، وتُمودّ، وخوَيْصّة"، أو حكما نحو: "اضربانّ وهل تضربانّ يا زيدان"، لأن نون التوكيد مستقلة بنفسها لكنها كالجزء مما اتصلت به.

وأما التمثيل بنحو: "اضربُن، واضربِن" والأصل: "اضربون، واضربين" فأصله لأبي حيان وتبعه ابن عقيل؛ لكن اعترضه المرادي وناظر الجيش بأنه تمثيل على العكس، لأن النون جعلت مع الواو والياء كالمنفصل، فلذلك حذف من الساكنين الأول.

فخرج التقاؤهما في الوقف سواء كان أولهما لينا كيضربانْ أو غيره كضرْبْ، أو في الوصل الجاري مجرى الوقف كقراءة نافع: ﴿ومحيايْ ومماتي لله﴾ بتسكين ياء "محياي" وفواتح السور نحو: ﴿ق﴾ و﴿ن﴾، وكذلك ما عدد من الأسماء غير المركبة نحو: "زيد" و"اثنان"، لأنها في نية الوقف فليس وصلا محضا.

قوله: "وفي بهمزة ..إلخ" أي ائت بهمزة .. إلخ، فقوله: "في" فعل أمر من وفى والياء مدة القافية؛ يعني أنه ربما فر من التقاء الساكنين بجعل همزة مكان الألف، قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿فيومئذ لا **يُسْئَلُ** عن ذنبه إنس ولا جأنّ﴾ وأيوب السختياني ﴿ولا الضألين﴾.

ولا يقاس على هذا إلا في الضرورة كقوله:[525]

... ... إذا مــا العــوالي بــالعبيط احمــأرت

وقوله:[526]

ولــلأرض أمــا ســودها فتجللــت بياضــا وأمــا بيضــها فادهأمّــت

قال المرادي: وعلى قول ابن جني إنه لغة ينبغي أن ينقاس.

وهذه الهمزة مفتوحة، وقد تكسر إذا استوجبت ذلك كقوله:[527]

مــا البحــر حــين تهــب الــريح شــامية فيعطئــل ويرمــي العــبر بالزبــد

يومــا بأغلــب مــني حــين تبصــرني م الغــيظ أفــري كفــري العــارض الــبرد

قوله: "فيعطئل" أي يهيج ويظلم، فكسرت لأنها قبل آخر مضارع ما جاوز ثلاثة.

وقوله: "مكان الألف" يقتضي أنهم لا يفرون إذا كان الأول واوا أو ياء، والأمر كذلك لأنهما يقاربان الهمزة فيبدلان إليها بخلاف الألف. قاله الدماميني.

ويُحْــذَفُ الأَوَّلُ إنْ لَــمْ يَتَّصِــلْ أوْ يُــدْغَمِ الثــانِي إذا مَــدًّا جُعِــلْ

أوْ نُــونَ لَــدْنٍ غالِبًــا وإلّا حُــرِّكَ إنْ بِــآخِرٍ لَــمْ يُتْلَــى

يقول: فإن لم يكن الثاني مدغما متصلا، بأن كان مدغما منفصلا أي لم يكن مع اللين في كلمة واحدة، أو كانا في كلمة لكن لم يدغم، حذف الأول إن كان ممدودا؛ فمثال المدغم المنفصل: نحو: ﴿وقيل ادخلا النار﴾، ﴿أفي الله شك﴾، ﴿يقولوا التي هي أحسن﴾، بحذف الألف والياء والواو. قال ناظر الجيش: والسر في ذلك أن حرف اللين لما كان

---

[525]- البيت من الطويل وقائله كثير، كما نسب في الخصائص لابن جني 126/3 ولم أجده في ديوانه، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: ووقع في شعر كثير: "احمأرت" 4/ 168، والذي وجدت في ديوان كثير:

وأنــت ابــن ليلــى خــير قومــك مشــهدا إذا مــا احمــأرت بــالعبيط العوامــل

[526]- البيت من الطويل وقائله كثير، ديوانه ص: 72

[527]- البيتان من الطويل، وقائلهما حسان بن ثابت رضي الله عنه، ديوانه ص: 70

آخر كلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك، بخلاف الوسط. ومثال ما ليس مدغما: نحو: فتى وقاض وخف وقل وبع.

قوله: "أو لم يدغم" أي فإن كان الثاني مدغما فقد حكي فيه الوجهان، نحو: "ها الله"

قوله: "إذا مدا جعل" أي يحذف الأول إن لم يتصل أو لم يدغم الثاني إذا مدا جعل؛ وكذا إن لم يتصل ولم يكن مدا ولكن جُعل نون توكيد خفيفة نحو: "اضربَ الرجل" في "اضربنِ الرجل".

قوله: "أو نون لدن ..إلخ" أي يحذف إن جعل نون "لدن" غالبا نحو: "ما رأيته من لدُ الصباح" بحذف النون، ومن غير الغالب:[528]

تنتهض الرعدة في ظهيري   من لدنِ الظهر إلى العصير

قوله: "وإلا حرك .. إلخ" أي إن لم يكن الأول حرف مد ولا نون توكيد ولا نون "لدن" حرك الأول نحو: "اضرب الرجل" و﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾، و"مررت بزيدنِ الكريم".

قوله: "إن بآخر لم يتلى" بأن كانا في كلمتين كالأمثلة. وأما إذا كان الثاني من الساكنين آخر كلمة، فيحرك هو أي الآخِر نحو: "أمس، وأين، وحيث". كما أشار إليه العلامة اللغوي محمدٌ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

وإن به تُلي فالتزم إذن   تحريك ذا الأخير نحو أمس إن

وهذا ما لم يكن تنوينا فيحرك الأول نحو: "يومئذٍ، وحينئذٍ، وصهٍ، ومهٍ، وإيهٍ". كما أشار إليه الناظم بقوله:

لَمْ يَكُ تَنْوِينًا ورُبَّما حُذِفْ   تَنْوِينٌ اوّلٌ وأُثْبِتَ الألِفْ

قوله: "وربما حذف ..إلخ" أي ربما حذف الأول إن كان تنوينا كما روي عن أبي عمرو في: ﴿قل هو الله أحد الله﴾، وعن أبي السمال في: ﴿ولا ٱلَّيۡلُ سابقُ النهارَ﴾ بنصب النهار،

528- البيت تقدم الكلام عليه.

وقد كثر ذلك في الشعر كقوله:[529]

فألفيتـــــــــه غـــــــير مســــــــتعتب ولا ذاكـــــــــــــرَ الله إلا قلـــــــــــــيلا

وكان قياسه التحريك كما مر آنفا.

ويطرد حذف التنوين للالتقاء في الندبة كقولك في ندبة "غلام زيد": "وا غلام زيداه" على رأي البصريين، والأصل كسر التنوين لالتقائهما نحو: "مررت بزيدٍ الظريف"، ومن العرب من يضم إتباعا إذا كان ما بعد الساكن مضموما ضما لازما نحو: "هذا زيدٌ اخرج له"، وإن كان الضم عارضا فالكسر نحو: "هذا زيد ابنك".

قوله: "وأثبت الألف" أي وربما أثبت الأول إن كان ألفا كقولهم: "التقت حلقتا البطان" بثبوت الألف، والجيد حذفها كما مر في قوله: (ويحذف الأول ..إلخ)؛ وقالوا في القسم: "ها الله" و"إي الله" بحذف الألف والياء على القياس، وبإثباتهما على الشذوذ.

وإنْ يَكُـــــنْ بَـــــدَلَ هَمْــــزِ الوَصْــــلِ تَعَـــــيَّنَ الإثْبـــــاتُ عِنـــــدَ الكُــــــلِّ

أي يتعين الإثبات إن كان الساكن الأول همز وصل أوثر إبداله على تسهيله؛ أي إذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه "أل" فللعرب مذهبان قرئ بهما في السبعة، أحدهما: إبدال همزة الوصل ألفا نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، فيلتقي ساكنان، والثاني تسهيلها أي جعلها "بين بين"، وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعا للالتباس بالخبر، وكان القياس الحذف لتحرك ما قبل همزة الوصل نحو: " قال الغلام"، لكن فعلوا ذلك لذلك؛ والإبدال أقيس لزوال صورة الهمزة، وأما التسهيل فهو كبقائها فإنها عند البصريين متحركة.

وفي بعض النسخ:

وأُثْبِـــــتَ الممـــــدودُ مَـــــعْ مُنفَصِـــــلِ أُدْغِـــــمَ أوْ تَحَـــــرُّكٍ لـــــمْ يَأصُــــــلِ

أي وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل لعدم الاعتداد بالإدغام العارض، وقبل الساكن العارض تحريكه للاعتداد بالعارض؛ فالأول كقراءة البزي ﴿ما لكم لا تّناصرون﴾، و﴿ولا تّبرجن﴾، ونحو: ﴿عنه تّلهى﴾، وذلك لأن التشديد عارض؛ والثاني نحو:"في الاَرض"، و"يدعو الاَحمر"، و"جاء الاَحمر"، وقول بعضهم: "رماتِ المرأة" لما عرض للثاني من الحركة؛ قال:[530]

وقـــــد رمـــــات القلـــــب خـــــود عينـــــا ... ...

529- البيت تقدم الكلام عليه.

530- الرجز لم أقف على قائله ولا تتمته.

وقال:[531]

يـــــا حـــــب قـــــد أمســـــينا ولم تنــــــــــام العينــــــــــا

أي العينان، بحذف النون ضرورة، وأثبت الألف لما حرك الميم لالتقاء الساكنين.

قال الدماميني: وربما جمع بين ساكنين أولهما صحيح وثانيهما مدغم؛ في المتصل كقراءة حمزة: ﴿فما اسطّاعوا﴾ وفي المنفصل نحو: ﴿هل تّربصون﴾ في قراءة البزي.

وأصْـــلُ مـــا حُـــرِّكَ كَسْـــرٌ وعُـــدِلْ عـــنْ ذلِـك الأصْـلِ عَلَـى وجْـهٍ قُبِـلْ

كالحَمْـــلِ للنَظِيـــرِ والتّخْفِيـــفِ أوْ إتْبـــاعِ اوْ رَدٍّ لِأَصْـــلٍ وحَكَـــوْا

أيْضًـــا بِـــذِي الإيثـــارَ لِلجِنـــاسِ والجَبْـــرَ والتَّجْنِيـــبَ لِلْإلْبَـــاسِ

يقول: أصل ما حرك من الساكنين الأول أو الثاني الكسر، وذلك لأن الكسرة حركة لا توهم إعرابا إذ لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو ما عاقبه. وإنما قال: "ما حرك" لأنه قد لا يحرك بل يحذف، وفي البسيط: الكسر أصل قاله النحويون، ويحرك بغيره لوجه ما؛ ويجوز أن يكون الأصل الفتح لأن الفرار من الثقل والفتح أخف، وكونه لا أصل في التقاء الساكنين لحركة، بل يقتضي وجوده التحريك، وتعيين الحركة يكون لوجوه تخص.

قوله: "وعدل ..إلخ" أي وربما عدل عن الكسر على وجه من أوجه سبعة نظَمَها في البيتين بعد هذا، وقيل: هما من تذييلات العلامة اللغوي محمدٌّ بن عبد الله رحمه الله .

الأول: الحمل على النظير، مثل: "نحنُ" فلم يكسر لالتقاء الساكنين بل بني على الضم حملا على "همُ"، فالحركة في "نحنُ" كالواو في نظيره "همُو"؛ وحملت ضمته على واو "فعلوا" وعلى تاء "قمتُ" للشبه في الجمع والتكلم.

والثاني: التخفيف، نحو: "أين" و"كيف" و"منَ الغلام"، لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ومنه: ﴿ألم الله﴾ بفتح الميم، وقال أبو الحسن: الكسر فيه جائز على الأصح؛ ولم يسمع أحد فيه الكسر ولا قرأ به، وحكى قطرب: ﴿قمَ الليل﴾ و"اضربَ الرجل" مطردا فيما كان ثانيه لام تعريف.

531- البيت من مجزوء الرجز، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 239/3

والثالث: الإتباع لشيء متقدم، نحو: "منذُ" ضمت الذال إتباعا للميم، أو متأخر نحو: ﴿ولقدُ استهزئ﴾، ﴿وقالتُ اخرج عليهن﴾؛ وإذا ضم ثاني الساكنين ضمة لازمة جاز مع الكسر لالتقاء الساكنين الضم للإتباع نحو: ﴿قل ادعو الله﴾، و﴿فتيلا انظر﴾، و﴿كيف يفترون على الله الكذب﴾ قرئ بالضم والكسر، وحكى أبو بكر أن بعض العرب يقول: "ادخلُ الدار" بالضم لضم الخاء، قال: وهو رديء للبس، وحكى عن بعض النحويين إجازة الإتباع في المفتوح نحو: "اصنعَ الخير" قياسا على "أين" و"كيف".

والرابع: رد لأصل نحو: "مذُ اليوم" حذفت نونه وبني على السكون، فلما التقى الساكنان حرك وضمت الذال لأن الضمة كانت لها في الأصل. فهذه أربعة. وإلى الثلاثة الباقية أشار الناظم بقوله: "وحكوا أيضا بذي ..إلخ" أي وحكوا العدول عن الأصل أيضا في الثلاثة الآتية في هذا البيت، فأولها وهو الخامس: الإيثار للجناس، نحو: "يا أسحارَّ" مسمى بها مرخمة بحذف الراء الأخيرة فتبقى راء ساكنة وقبلها ساكن وهو الألف، فلا بد من الحركة فتحرك الراء بالفتح مجانسة للألف، وقيل من باب الإتباع.

وثانيها وهو السادس: الجبر، نحو: "قبل" و"بعد" لما حذف المضاف وبنيا جعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب وهي الضمة فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب، فجبرت بتعويض أقوى الحركات عن قطعها عن الإضافة.

وثالثها وهو السابع: تجنب اللبس، كتاء الخطاب في "أنت" وكافه في "ذاك"، وذلك لأن أصل الحرف الجائي لمعنى يلحق آخر الكلمة السكون كالتنوين ونون التوكيد، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون، ففتحت ليلا يلتبس المذكر بالمؤنث. وأصل هذا التمثيل لأبي حيان، واعترضه ناظر الجيش بأن هذا الفصل معقود لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة لا في كلمتين؛ مع أن الحرف الواحد لا يوضع ساكنا؛ ونحوه للدماميني. وبنيت "حيثُ" أيضا على الضم لكونها حركة لا توهم إعرابا.

فصل في الكلام على نون من وعن ولكن وعلى الواو

ونُونَ مِنْ فافْتَحْ مَعَ الْ ويُكسَرُ   مَعْ غَيْرِهَا والعَكْسُ مَعْها أنْدَرُ

وحُذِفَتْ مُظْهَرَةً مَعَ الْ وعَنْ   تُكْسَرُ مُطْلَقًا ومَعْها الضَّمُّ عنّْ

تفتح نون "من" مع "أل" معرفة أو زائدة نحو: "منَ القوم" و"منَ اليزيد"، ومما جاءت "أل" فيه زائدة: ﴿منَ الذين هادوا﴾ على أن التعريف بالصلة، ويكسر مع ساكن غير "أل" نحو: "منِ ابنك"، و"منِ انطلاقك"؛ وذلك لكثرة وقوع "مِن" مع حرف التعريف فقصدوا لتخفيف ما كثر ورجعوا للأصل مع غيره. قاله ناظر الجيش

وقد يتعاقبان نحو: "منِ القوم"، و"منَ انطلاقك"، لكن الكسر مع "أل" أقل من الفتح مع ساكن غير "أل"، فـ"منِ الغلام" بالكسر أقل من الفتح في "منَ ابنك".

قوله: "وحذفت مظهرة مع ال" أي وربما حذفت نون "من" مع "أل" بشرط كونها مظهرة اللام ـ وإن أهمل المصنف اشتراط ذلك في التسهيل ـ كقوله:[532]

لقد ظفر الزوار أقفية العدا   بما جاوز الآمال م الأسر والقتل

وقوله:[533]

ليس بين الحي والميت سبب   إنما للحي مِ الميت النُّصُبْ

وهذا كثير جدا، فينبغي جوازه في السعة ولا يخص بالضرورة كما قال ابن عصفور وغيره، ولا يحكم بقلته كما يقتضيه كلام المصنف؛ وشذ حذفها مع المدغمة كقوله:[534]

المطعمين لدى الشتا   ء سدائفا م النيب غرا

532- البيت من الطويل، قال العيني لم أقف على قائله 391/3

533- البيت من الرمل محذوف، وهو بلا نسبة في المساعد 34/3 وشرح ناظر الجيش 1979/4

534- البيت بلا نسبة في المساعد 342/3، ونسبه أبو حيان في الارتشاف للمؤرج التغلبي، والسدائف ج سديف وهو السنام المقطع، والنيب: ج ناب وهي الناقة المسنة.

قوله: "وعن تكسر مطلقا ..إلخ" أي تكسر نون "عن" مع "أل" وغيرها نحو: "عنِ القوم" و"عنِ ابنك"، وربما ضمت مع "أل" نحو: "عنُ القوم" حكاه الأخفش، ولا وجه له في القياس.

وجاءَ في نُونِ بَنِي الحارِثِ بَلْـ حارِثِ إنْ مُظْهَرًا اللامُ انجَعَلْ

يعني أنه يجوز في "بني الحارث": "بلحارث" بحذف النون وما بعدها، قال المتنبي:[535]

قشير وبلعجلان فيها خفية كراءين في ألفاظ ألثغ ناطق

بخلاف "بني النجار" ونحوه. ولم ينص على هذه المسألة في التسهيل.

وواوَ جَمْعٍ إنْ تَلا الفَتْحَ اضْمُمِ واكْسِرْ سِوَى المُضْمَرِ والعَكْسُ نُمِي

وفُتِحَتْ ونُونُ لكِنْ حُذِفَتْ ... ...

قوله: "وواو جمع ..إلخ" أي تضم واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو: ﴿فلا تخشوُا الناس﴾، وتحذف المضموم ما قبلها نحو: ﴿فاقتلوا المشركين﴾.

قوله: "واكسر سوى المضمر ..إلخ" أي إن لم تكن الواو للجمع فاكسرها نحو: ﴿لوِ استطعنا﴾، وقد ترد بالعكس فتكسر التي للجمع نحو: ﴿فتمنوِا الموت﴾ في قراءة الكسر، وتضم الأخرى كقراءة الأعمش: ﴿لوُ اطلعت عليهم﴾ وذكر ذلك عن نافع وأبي جعفر، وقد تفتح كما حكاه قطرب والأخفش، ومنه قراءة يحي بن يعمر وغيره: ﴿اشتروَا الضلالة﴾.

قال المرادي: ويفهم من كلام المصنف أن الفتح جائز في الواو التي ليست للجمع، ولم أر ذلك إلا في واو الجمع.

قوله: "ونون لاكن حذفت" أي حذفت نون "لاكن" ضرورة لالتقاء النون ساكنة مع سين "اسقني" كقوله:[536]

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

535- البيت من الطويل وقائله المتنبي، ديوانه ص: 252.

536- البيت تقدم الكلام عليه

فصل في الكلام على الفعل المدغم في هذا الباب

… … … … … … والـــلامُ إنْ أُدْغِـــمَ فيهـــا فُتِحَـــتْ

مِـنْ قَبْـلِ هـا وضُـمَّ فـي المَضْـمُومِ فـا مَـعْ غائِــبٍ والكَسْــرُ والفَــتْحُ وَفَــى

يعني أن اللام الساكنة جزما ووقفا إن أدغم فيها العين من قبل هاء غائبة تفتح نحو: "لم يرُدَّها" و"رُدَّها"، و"لم يبَرَّها" و"بَرَّها"، و"لم يُقِرَّها" و"أقِرَّها"؛ وضم المدغم فيه في المضموم الفاء نحو: "رَدَّ" قبل هاء غائب بكثرة نحو: "لم يرُدُّه" و"رُدُّه"؛ وربما كسر أيضا فيه أي المضموم الفاء بقلة نحو: "رُدِّه" و"لم يرُدِّه"؛ وقد يفتح نحو: "رُدَّه" على رأي الأكثرين، قال ثعلب في الفصيح: "ازرر عليك قميصك وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه مثل: مُدَّه ومُدُّه ومُدِّه"، وغلّطه بعضهم في إجازة الثلاثة، وظاهر قول سيبويه ما ذكر ثعلب، وفي الإفصاح: حكى الكوفيون: "ردّها" بالضم والكسر و"ردّه" بالكسر والفتح، وأنشدوا:[537]

قـــال أبـــو ليلـــى لحبـــل مُـــدِّه حــــتى إذا مددتــــه فشُــــدّه

إن أبـــا ليلـــى نســـيجُ وحـــدِه … … … … … … …

وقال الجرمي: وقد تركه قوم على ما كان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة فلم يغيروا عما كان عليه.

ولا تَضُـــــمَّ قَبْـــــلَ ســـــاكِنٍ وإنْ لَـــمْ تتبْعَـــا فـــالفَتْحُ والكَسْـــرُ زُكِـــنْ

إنْ لَـــمْ يَكُـــنْ لامٌ إلَـــى الْفـــا أُتْبِعـــا وفَـــكَّ ذا أهْـــلُ الحِجـــازِ أجْمَعـــا

قوله: "ولا تضم قبل ساكن ..إلخ" أي ولا يضم قبل ساكن بل يكسر نحو: "رُدِّ الرجل" و"رُدِّ ابنك"، وقال ابن كيسان: إنه لغة قيس وتميم، وأنشد الخليل:[538]

ذمّ المنـــازل بعـــد منزلـــة اللـــوى … … … … … …

وقد تفتح نحو:[539]

فغـــض الطـــرف … … … … … … … … … …

537- الرجز بلا نسبة في نكت القرآن لعلي بن فضال 619/2 وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 88/1

538- البيت من الكامل وتمامه: (والعيش بعد أولئك الأيام)، وقائله جرير، ديوانه 990/2

539- البيت من الوافر وتمامه: (إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا) وقائله جرير، ديوانه 821/2

وقال سيبويه: الأكثر والأفصح الكسر. وذكر سيبويه أن الضم مع أل ليس من كلامهم، وحكاه ابن جني وهو قليل.

قوله: "وإن لم تتبعا فالفتح والكسر زكن ..إلخ" بنون التوكيد الخفيفة في "تتبعا" أي إن لم تتبع آخر المدغم بشيء مما ذكر من هاء الغائب والغائبة والساكن، ففيه الفتح نحو: "رُدَّ، وفِرَّ، وعَضَّ، ولم يعَضَّ، ولم يفِرَّ، ولم يرُدَّ" وهو لغة أسد وناس غيرهم، وفيه الكسر نحو: "رُدِّ، وفِرِّ، وعَضِّ" وهي لغة كعب وغني، وأما "لم يضارّ" فلم يحك فيه إلا الفتح ولم يذكر سيبويه غيره، وأجاز الفراء كسره قياسا ولم يحكه لغة. وفيه إتباع حركة الفاء نحو: "رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ"، وهو أكثر في كلامهم. فالحاصل جواز الفتح والكسر فقط إن لم يكن إتباع كما أشار إليه بقوله:"إن لم يكن لام ..إلخ" أي إن لم يك شكل لام أتبع إلى الفاء، أي وإلا فبالأوجه الثلاثة في "رُدّ، ولم يرُدّ" وبالفتح والكسر في نحو: "عَضّ، وفِرّ، ولم يعَضّ، ولم يفِرّ".

قوله: "وفك ذا ..إلخ" أي وفك الحجازيون كل ذلك فيقولون "لم يردد، ولم يرددها، وارددها، ولم يردده، واردده، ولم يردد الرجل، واردد الرجل"، وأكثر ما جاء في القرآن بالفك قال تعالى: ﴿ولا تمنن تستكثر﴾، ﴿ومن يحلل﴾، وجاء بالفك والإدغام في السبعة: ﴿ومن يرتدد منكم﴾؛ إلا فعل الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، فإن الإدغام فيهن إجماع كما في المضارع المرفوع والمنصوب، وإلا أفعلْ في التعجب فإن الفك بإجماع نحو: "أشدد بزيد".

فائدة: قال ابن زكري: وتحقيق هذه المسألة ما تضمنته الحكاية التي اتفقت للراعي مع شيخه ابن سمعت، قال الراعي: كان لي صاحب جندي مجاهد ذو مروءة تامة، فسألني يوما عن الفعل المضارع المجزوم وعن الأمر منه، فشرعت في الجواب فطمحت نفسه، وفهمت أنه كالمستخبر لي فيها وأنه غير محتاج للجواب وأعرضت عنه وقطعت الكلام، فأعاد السؤال مرارا، فحلفت ألا أجيبك إلا أن تنزل على صدر الإيوان وتقعد كما تقعد بين يدي المعلم، فردد الأمر في نفسه ساعة ثم قال: لعن الله الشيطان، لا باس بالذل في طلب الإفادة، وفعل ما طلبت منه؛ فقلت: يا أبا عبد الله لم تجئ علي هذه المسألة رخيصة، وسأحدثك كيف استفدتها: رحت لشيخنا وسيدنا أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت، وكان من فقراء البادية وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقلة الحطب والحلفاء من الغابة، وكان أبي تاجرا في سوق القماش، وكنت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد والموالي الناصحين، فرحت له صبيحة يوم كثير المطر والثلج شديد البرد والطين، فقلت: ألكم حاجة؟ قال: نعم، ليس عندنا من الماء قليل

ولا كثير؛ فأخرج إلي سطل نحاس وقلة فخار يسعان أربعين رطلا من الماء، والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيته بنحو اثنتي عشرة نقلة حتى ملأت أواني البيت ثم سلمت عليه، وأردت الخروج ولأنا في غاية من التعب وثيابي قد ابتلت وجرحت من الثلج ؛ فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيك مسألة عظيمة، فقعدت فقال لي: ذكر الشيخ القلاوسي في كتابه الدر المكنون، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبي بكر الحافظ، فلما قرآ عليه قوله ﷺ: «ما لم تصفر الشمس»[540] قال لهما الشيخ: كيف تضبطان الراء فقالا معا بالفتح، فأنشد:[541]

أوردها سعد وسعد مشتمل ... ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي علي الشلوبين ــ وكان أصغر القوم سنا ــ فقال له: كيف تقول أنت يا عم؟ فقال: العرب ثلاث فرق متبعون وكاسرون وفاتحون؛ فالمتبعون يتبعون الحرف المضاعف للحرف الذي قبله، فإن كان ضمة ضموه نحو: "لم يرد" و"رد" وإن كان فتحة أو ألفا فتحوا نحو: "لم يعض زيد" و"عض عمرا" وقوله تعالى: ﴿لا تضار وَٰلِدَةٌۢ﴾ وإن كان كسرة كسروا نحو: "لم يفر زيد، وفر يا عمرو" ويتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاث مواضع فإنهم لا يتبعون لما قبل: أحدها إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو: "لم يرده، ولا ترده، ورده" فإن المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون: "لم يفره، وفره، ونحوه" وعلى هذا يمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ نفيا ونهيا، وتكون في النهي على لغة المتبعين. الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو: "ردها يردها، وفرها" فيفتح المدغم فيه إتباعا لفتحة الهاء، وإنما فعلوا ذلك لخفة الهاء فلم يعتدوا بها وكأن الفتحة باشرت الألف والضمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك. الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى نحو: "رد القوم، ولم يرد القوم" فيرجع المتبعون هنا للكسر وعليه يقال: «ما لم تصفر الشمس» بالكسر. والفرقة الثانية هم الكاسرون مطلقا لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر فيقولون: "رد زيدا، ولم يعض عمرا"، وعليه قوله:[542]

قال أبو ليلى لحبل مده ... حتى إذا مددته فشده

540- الحديث أخرجه مسلم في باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: 965.

541- البيت تقدم الكلام عليه.

542- البيت تقدم الكلام عليه قريبا.

وأما الفرقة الثالثة وهم الفاتحون فهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء؛ فالفصحاء ينتقلون إلى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى، فيقولون: "مد الحبل، وشد الرحل" وقياس لغتهم الفتح في الجميع لكنهم كسروا مع الساكن، فيقولون: «ما لم تصفر الشمس» بكسر الراء، وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقا فيقولون: «ما لم تصفر» بفتح الراء، وعليه قوله:[543]

فغض الطرف إنك من نمير ... فلا كعبا بلغت ولا كلابا

فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:[544]

ذي المعالي فليعلون من تعالى ... هكذا هكذا وإلا فلا

قال: ولم يسألهما بعد عن شيء.اهـ فلما فرغت قلت لصاحبي: قم الآن واقعد في مكانك، فتعجب الحاضرون وقالوا: هكذا تفعل مع أجل أصحابك، فقلت لهم: قالت الحكماء: ثلاث من لم يرع لها حقها أسرعت في مفارقته والتحول عنه: الملوك والعلماء والنعم.اهـ من شرحه على الفريدة في باب الإدغام

❀❀❀

543- البيت تقدم الكلام عليه قريبا.

544- البيت من الخفيف، وقائله المتنبي ص: 262.

باب الهجاء

وهو لفظ مشترك بين الشتم وقراءة الألفاظ وكتابة الأحرف التي تتركب الألفاظ منها وهو المراد هنا؛ قال الدماميني: وكان الأَولى بالمصنف أن لو قال: "باب الخط" واستراح من هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود، وإن كانت القرينة قائمة على المراد.

والكلامُ على الهجاء ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه، ولأن كثيرا من الكتابة يبنى على أصول نحوية ففي بيانها بيان لتلك الأصول.

وله في غير العروض أصلان لا يعدل عنهما إلا لأجل انقياد لسبب جلي وسياتي، أو اقتداء بالرسم السلفي مما خالف فيه اصطلاحهم في كتابة المصحف ما اصطلح عليه في الكتابة؛ وأما أهل العروض فيكتبون ما يسمع ويسقطون ما لم يسمع لأن المعتد به عندهم ما يُقوّم به الوزن متحركا أو ساكنا وهو ما يلفظ به، فيكتبون المدغم حرفين بحسب أجزاء التفعيل نحو:[545] (يا دار مي يتبل علياء فس سندي أقوت وطا لعلي هاسالفل أبدي).

وقد أشار الناظم إلى أول الأصلين بقوله:

الأَصْلُ في الهِجَاءِ أَنْ يَنفَصِلا عَنْ لَفْظٍ آخَرُ وَصِلْ إنْ جُعِلا

كواحِدٍ ... ...

يقول: الأصل الأول: فصل الكلمة من الكلمة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، وكما تميز المعنيان تميز اللفظان، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل؛ هذا إن لم يكونا كشيء واحد، وإلا فلا فصل كأجزاء الكلمة الواحدة. ثم بيّن ما يكون به الكلمتان كشيء واحد بقوله:

... ... لِمَنْع وَقْفٍ وابْتِدا أَوْ رُكِّبَا مَزْجًا لِمَعْنًى وُحِّدا

وإنْ يُضَفْ بَعْلٌ إلَى بَكٍّ وُصِلْ رَعْيًا لِمَزْجِهِ الذِي فِيهِ أَصُلْ

545- البيت تقدم الكلام عليه.

قوله: "لمنع وقف" أي يكون اللفظان كشيء واحد لمنع الوقف على أحدهما كلام الجر وبائه ولام الابتداء وفاء العطف والجزاء، فكما امتزجت في اللفظ امتزجت في الخط.

قوله: "وابتدا" أي ولكون أحدهما لا يبتدأ به نحو: الضمائر البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامة التانيث، وكذا علامة التثنية والجمع في لغة أكلوني البراغيث؛ فهذه كلها تكتب متصلة، فكما لا تفصل لفظا لا تفصل خطا.

قوله: "أو ركبا مزجا .. إلخ" أي ولتركيب المزج كبعلبك إن كان لمعنى وُحّد أي مع اتحاد المدلول، فخرج التركيب الإسنادي والإضافي سواء كانا لمعنى واحد كبرق نحره وعبد شمس أم لا كقام زيد وغلام زيد، والمزجي إن كان لمعنيين كخمسة عشر وصباح مساء و"بين بين" ونحوها من تركيب البناء الذي لم يتحد فيه المدلول؛ فهذه كلها تكتب مفصولة.

قوله: "وإن يضف بعل .. إلخ" أي إذا أضيف "بعل" إلى "بك" وُصل غالبا، وإنما كتبتا مع إعرابه إعراب المتضايفين متصلتين ــ وكان حقهما حينئذ الفصل ــ استصحابا لما ثبت له من الاتصال عند مزجه الذي هو الأصل، ومن غير الغالب: كتابتهما منفصلين في حال الإضافة نظرا إلى أن الإعراب قد فصَلهما.

ثم أخذ ينص على وصل ألفاظ لم تندرج في الأنواع الأربعة، وليس هو بشاذ؛ فقال:

ووَصْلَ مِنْ عَنْ فِي بِمَنْ وَمَا رَوَوْا ... ...

أي رووا وصل "مِن" و"عن" و"في" بـ"مَن" و"ما"، لكن هذا كلام مجمل أشار إلى تفصيله في الأبيات التالية كما قال العلامة اللغوي محمدٌ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

... ... وهْو مفصَّل بما بعدُ حكوا

يعني قوله:

صِلْ مِنْ بِمَنْ في الخَطِّ مُطْلَقًا وقَدْ قالَ ابنُ عُصْفُورٍ فِي الِاسْتِفْهامِ قَدْ

يعني أن "مِن" الجارة توصل بمَن مطلقا أي سواء كانت موصولة أو موصوفة نحو: "أخذت ممن أخذت منه"، أم استفهامية نحو: "ممن أنت؟"، أم شرطية نحو: "ممن تأخذْ درهما آخذْ منه"؛ وإنما وصلتا لاشتباههما خطا.

وقال ابن عصفور: توصل "مِن" بمَن الاستفهامية إجراء لها مجرى "ما" أختها التي يجب اتصالها بالثلاثة كما سياتي، وإن كانت غير استفهامية فُصلت على قياس ما هو من المدغمات على حرفين نحو: "مِن مال"؛ وهذا هو المراد من قوله: "قال ابن عصفور في الاستفهام قد" أي حسب. قال المرادي: وما ذهب إليه المصنف أرجح.

وعَنْ بِمَنْ مَوْصُولَةً في الغالِبِ وفَصْلُ غَيْرِها قِياسُ الكاتِبِ

أي إذا صحبت "عن" الجارة "مَن" الموصولة فالغالب وصلها بها نحو: "رويت عمّن رويت عنه"، ومن غير الغالب: أن تفصل نحو: "عن من رويت عنه"، وأما إن كانت غير موصولة فالقياس الفصل نحو: "عن من تسأل؟" و"عن من ترض أرض" كما أشار إلى ذلك بقوله: "وفصل غيرها .. إلخ" وقال ابن قتيبة: إن "عمّن" تكتب موصولة على كل حال للإدغام، كما اتصلت وجوبا مع "ما" الاستفهامية والزائدة كما في ﴿عم يتساءلون﴾ و﴿عما قليل﴾.

وفي بِمَنْ في حالِ الِاسْتِفْهامِ تُوصَلُ في الخَطِّ عَلَى الدَّوامِ

يعني أن "في" الجارة توصل بمَن الاستفهامية خطا على الدوام أي مطلقا، واقعةً على مفرد أو غيره؛ ويفهم منه أن غير الاستفهامية يجوز فصلها جوازا يحتمل التساوي وغيره، والوجوب.

في مِنْ وعَنْ وفِي بِمَا المَوْصُولَهْ مَذاهِبٌ عَنْ بَعْضِهِمْ مَنقُولَهْ

أي ملخص المنقول في "ما" الموصولة متصلةً بمِن وعن و"في" نحو: "رغبت فيما رغبت، وعما رغبت، وعجبت مما عجبت" ثلاثة مذاهب: الاتصال وهو مذهب ابن قتيبة؛ والانفصال وهو قول المغاربة وبه جزم ابن عصفور؛ والغالب الوصل ويجوز الفصل، وهو اختيار ابن مالك.

وما في الِاسْتِفْهامِ والزِّيادَةِ تُوصَلُ دائِمًا بِذِي الثَّلاثَةِ
وفَصْلُ مَوْصُوفَةٍ اوْ شَرْطِيَّهْ قِياسُه طَرِيقَةٌ مَرْضِيَّهْ

قوله: "وما في الاستفهام .. إلخ" أي وتوصل الحروف الثلاثة بما الاستفهامية نحو: "بم هذا الثوب، و﴿عم يتساءلون﴾ و﴿فيم أنت مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾، وتوصل كذلك بما الزائدة نحو: ﴿مما خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ و﴿عما قليل﴾.

قوله: "وفصل موصوفة .. إلخ" أي وأما الشرطية والموصوفة فالقياس يقتضي فصلهما، وهو مقتضى كلام المصنف في تقييد الوصل بالموصولة، وعليه كلام ابن عصفور. قاله في المساعد.

واعلم أنه شذ وصل "نعم " بما فالأصل الانفصال، وقد رسم في المصحف متصلا. وهذا ما أشار إليه الشيخ محمدّ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

وَصْلُ نِعِمّا شذ في ما قد رووا ... ...

ثم قال الناظم:

... ... وشَذَّ وَصْلُ بِيسَمَا قَبْلَ اشْتَرَوْا
خَلَفْتُمُونِي وَصْلُ إنْ في هُودِ بِلَمْ وأمْ بِمَنْ بِلا جُحُودِ
وكَيْ وأنْ بِلا بِلا إدَامَهْ وأنْ بِلَنْ في الكَهْفِ والقِيامَهْ

قوله: "وشذ وصل بيسما .. إلخ" أي وشذ وصل "بئس" بما قبل ﴿اشتروا به أنفسهم﴾، وقبل "خلفتموني من بعدي" في قوله تعالى: ﴿بيسما خلفتموني من بعدي﴾؛ فهذا مما خالف الأصل وهو الانفصال، وتوصل اتباعا للرسم السلفي فكذلك كتبوه، وقال بعض المغاربة: كتبت "نعما" في المصحف متصلة في قوله تعالى: ﴿إن الله نعما يعظكم به﴾لأجل الإدغام، وحملت "بيسما" عليها، وحكى القتبي فيهما الوجهين.

قوله: "وصل إن في هود ..إلخ" أي وشذ وصل "إن" الشرطية بلم في سورة هود في قوله تعالى: ﴿فإلّم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله﴾، وأما في سورة القصص ففصلت "إن" مِن " لم" نحو: ﴿فإن لم يستجيبوا﴾ والمراد بالوصل أنه كتب هكذا :"إلّم" فلم تكتب النون صورة، وإنما قدر وصلها باللام حتى صارا ككلمة واحدة، والمدغم من كلمة لا يكتب إلا حرفا واحدا، فكذلك هذا .

قوله: "وأم بمن .. إلخ" أي وكذا وصل "أم" بمَن خطا نحو: ﴿أمّن هو قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ في قراءة التشديد، ﴿أمّن يجيب المضطر﴾، والأصل الفصل لكن الرسم لا يخالف.

قوله: "وكي وأن بلا .. إلخ" أي وكتبوا في الرسم السلفي "كي" متصلة بلا خطا بلا إدامة أي في بعض المواضع من القرآن، ولم تفصل إلا في ثلاثة مواضع وهي: ﴿لكي لا يعلم بعد علم شيئا﴾ و ﴿كي لا يكون دولة﴾ و﴿لكي لا يكون على المومنين حرج﴾؛ وقال ابن قتيبة: إن "كي" تكتب منفصلة من "لا" كما تكتب "حتى" كذلك. قال في المساعد: وهو قياس فاسد.

وكذلك توصل شذوذا "أن" بلا في بعض المواضع، قال ابن الأنباري وغيره: "أنْ لا" متصلة في القرآن في الخط إلا في عشرة مواضع: ﴿أن لا أقول﴾، و﴿أن لا يقولوا﴾ في الأعراف، و﴿أن لا ملجأ﴾ في التوبة، و﴿أن لا إله إلا هو﴾، و﴿أن لا تعبدوا إلا الله إني أخاف﴾ في هود، و﴿أن لا تشرك بي شيئا﴾ في الحج، و﴿أن لا تعبدوا ٱلشَّيۡطَٰنَ ﴾ في يس، و﴿أن لا تعلو على الله﴾ في الدخان، و﴿أن لا يشركن بالله﴾ في الممتحنة، و﴿أن لا يدخلنها اليوم﴾ في نون والقلم.

والصحيح عند النحويين كتب "أن" مفصولة من "لا" مطلقا لأنه الأصل، ومنهم من فصّل فقال: تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة، وكذلك ثبت في المصحف في قوله تعالى: ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾؛ وتكتب ناصبة المضارع موصولة نحو: "يعجبني ألاّ تقوم"، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد، قال المرادي: وهو مذهب حسن، لأن المخففة ينوى فيها اسمها فهو حاجز بينها وبين "لا"، بخلاف الناصبة؛ وقيل: إن أدغمت بغنة فصلت وبغيرها وصلت، روي عن الخليل واستحسنه بعضهم؛ فالحاصل: ثلاثة مذاهب.

قوله: "وأن بلن .. إلخ" أي وتوصل شذوذا "أن" بـ"لن" خطا في قوله تعالى في الكهف: ﴿بل زعمتم ألّن نجعل لكم موعدا﴾ وقوله تعالى: ﴿ألن نجمع عظامه﴾ في سورة القيامة.

ونُونُ مِنْ وعَنْ وإنْ وأنْ حُذِفْ ... فـي وَصْلِها ومِيمُ أَمْ كَذا عُرِفْ

أي وتحذف نون "من وعن وإن وأن" وميم "أم" عند وصلهن خطا، وأما في اللفظ فهي مدغمة فيما بعدها.

ومما اتصل خطا أيضا مما الأصل انفصاله: "ما" الزائدة إذا دخلت عليها "إنّ" وأخواتها نحو: "إنما قام زيد، وليتما زيد قائم"؛ وأما الموصولة فتفصل، وجاء وصلها في رسم المصحف كثيرا، وقالوا: إنها لم تفصل في المصحف إلا في قوله تعالى في الأنعام: ﴿إن ما توعدون لَآتٍ﴾ وأما ﴿إنما توعدون﴾ في الذاريات و﴿إنما صنعوا كيد سَٰحِرٍ﴾ فوصل رفع "كيد" أو نصب. ووصلوا "قلّ" بما المصدرية، و"إنْ" الشرطية بلا فكتبوا "إلاّ تفعل أفعل" هكذا، ونحو: ﴿إلا تنصروه﴾. وكذا وصلوا بما "أين" في "أينما تكن أكن"، و"حيث" في "حيثما تجلس أجلس"، و"كل" في "كلما جئتني أحسنت إليك"، فإن قلت: "أين ما اشتريت" أي الذي اشتريت، و"كل ما تفعل حسن" فُصِلت "أين" و"كل".

قال في الهمع: ومما وصل شذوذا أيضا: ﴿ويكأنه﴾، لأنه مركب من "وي" بمعنى أعجب و"كأنه"؛ و"ويلمّه" والأصل: "ويل أمه"؛ و"يومئذ" ونحوه من الظروف المضافة إلى "إذ"؛ و"ثلاثمائة" ونحوه. قال: وفي حفظي أن الوصل خاص بـ"ثلاثمائة وستمائة" فقط.

ثم أشار الناظم إلى ثاني الأصلين بقوله:

والأصْلُ أنْ يُطابِقَ المَلْفُوظَ ما ... يُكْتَبُ واقْتَصِرْ عَلَى أوَّلِ ما

يُرى اسْمَ حَرْفٍ وارِدًا وُرُودا ... صَوْتٍ وفَوّضْ ما بِهِ أُرِيدا

أي والأصل الثاني مطابقة المكتوب للمنطوق به في ذوات الحروف وعدتها كما في "زيد وضرب ومِن" ما لم يجب الاقتصار على أول الكلمة لكونه اسم حرف وارد ورود الأصوات؛ فباء اسم لثاني حروف المعجم وألف لأولها وكذا الباقي، فإذا قيل: اكتب باء لم تكتبه هكذا: "باء" وإنما تكتبه "ب"، لأن الاسم لحرف لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد وإنما أريد به ذلك اللفظ الذي يتركب منه الكلام، فأشبه باء وجيم ونحوهما "غاق" ونحوه من أسماء الأصوات من جهة أن المقصود به صوت فقط، فلم يكتب بصورة النطق به بل كتب الشكل

الذي هو مدلوله؛ فمفهوم "غاق" مثلا ذلك الصوت الغرابي، ومفهوم "جيم" ذلك الصوت الذي يشكل بذلك الشكل الذي رسموه عليه، فالجيم مثلا اسم ومسماه "ج" وهكذا باقي الحروف. قاله في المساعد

ومثّل المرادي لذلك بفواتح السور، مثل: ﴿ق﴾ و﴿ن﴾ و﴿ص﴾؛ قال: فإن قياس ﴿ق﴾ أن تكتب هكذا: "قاف"، وكذا البواقي؛ وإنما عدلوا عن هذا القياس تنبيها على أن المراد من هذه الأسماء حروف خطية، فشابهت الأصوات من جهة أنها وردت مغفلة من التركيب والعوامل. قال الدماميني: وهذا إنما يتمشى على أحد الأقوال فيها.اهـ والجمهور على التفويض في شبه هذا، كما أشار إليه الناظم بقوله: "وفوض ما به أريدا" أي وفوض إلى الله في ما أريد به نحو: ﴿ص﴾ و﴿ن﴾ في القرآن، فهو أعلم به.

ومُدْغَمًا في اللفْظِ مِنْ كَلِمَتِهْ فاحْذِفْهُ ... ...

أي والأصل مطابقة المكتوب للمنطوق به ما لم يكن الحرف مدغما فيما هو من كلمته، نحو: "مقر، واقشعر، وادارأ، واطّجع"؛ فيحذف اختصارا لاتحادهما في النطق والكلمة، فلو كان في غير كلمته لم يحذف للانفصال، كما أشار إليه الناظم بقوله أول الفصل الآتي "لا إن لم يكن من كلمته"، فيعتبر حينئذ في الكتابة أصل الحرف ـ بقي لفظه أو انقلب ـ نحو: "خذ ذلك"، بخلاف "امحى" فتكتب بالميم لا بالنون؛ وشذ ﴿بأييكم المفتون﴾ فكتبوه في المصحف بيائين، والقياس كتبه بياء واحدة، لكن الرسم السلفي لا يخالف.

فصل في اعتبار المطابقة بالأصل والمآل

... ... لا إنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلْمَتِهْ

أوْ ساكِنًا نُونًا خَفِي أوْ مُبْدَلا مِيمًا ومَدًّا حَذفُهُ لِما تَلا

قوله: "لا إن لم يكن في كلمته" أي تعتبر المطابقة بالأصل إن كان الحرف مدغما في ما ليس من كلمته كما تقدم.

قوله: "أو ساكنا نونا .. إلخ" أي وتعتبر كذلك المطابقة بالأصل إن كان نونا ساكنة مخفاة، فإنها تكتب نونا من كلمة نحو: "عنتر" أو من كلمتين نحو: "من كافر"، وكذا "أنت"؛ أو مبدلة ميما لمجاورة باء من كلمة نحو: "عنبر" أو من كلمتين نحو: "من بعد"؛ أو كان حرف مد حذف لساكن يليه، فيكتب: "اضربوا القوم، ويغزو الرجل" بالواو على الأصل؛ واحترز بقوله: "حذفه لما تلا" أي لساكن يليه من المحذوف لجازم نحو: "لم يغز" فلا يكتب بالواو، وكذا المحذوف للفاصلة نحو:﴿**وَٱلَّيۡلِ** إذا يسر﴾، فلا تكتب الياء في هذا ونحوه خطا؛ وفي نسخة من التسهيل عليها خط المصنف: "حذف لساكن يليه في الوصل"، قال المرادي: وهي زيادة حسنة، لأنه يثبت في الوقف ولا يحذف.

وهذا إن كان الساكن من غير كلمته، بخلاف ما هو من كلمته كقل وبع وخف؛ قال الدماميني: لا حاجة إلى قول المصنف "يليه"، ويحتاج إلى أن يقول "في غير كلمته"، ففي كلامه حشو ونقص.

ورُبَّما حُذِفَ إنْ لَبْسٌ عُدِمْ وذا لِتَنْوِين وتَوْكِيدٍ حُتِمْ

قوله: "وربما حذف .. إلخ" أي وربما حذف خطا إن أمن اللبس، فكتبوا ﴿يوم يدع الداع﴾ و﴿**وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ**﴾ بغير واو لأنه لا يلتبس بجمع، بخلاف: "لا تضربوا الرجل" فإن حذف الواو فيه يُلبس بخطاب الواحد.

قوله: "وذا لتنوين .. إلخ" أي وحذف المد لفظا وخطا حتم لتنوين نحو: "هذا قاض، وهؤلاء جوار"، حذفوا الياء رفعا وجرا لأنهم استثقلوا الضمة والكسرة عليها فحذفوا الحركة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين لفظا ثم حذفت خطا، ولم تعتبر لغة من أثبت الياء وقفا لقلتها.

وكذا مع نون التوكيد، فيجب الحذف خطا كما وجب لفظا ولا تعتبر المطابقة بالأصل ، نحو: "يا زيدون لتركبُن" أصله: "لتركبونن" فحذفت نون الرفع ثم الواو لالتقاء الساكنين، ونحو: "لتذهبِن يا هند" أصله: "لتذهبينن" فحذفت نون الرفع ثم الياء.

والفرق بين هذين وبين "اضربوا الرجل واضربي الغلام" حيث ثبت حرف المد هنا ولم يثبت في "لتضربُن يا زيدون ولتضربِن يا هند": أن الوقف على نون التوكيد المشددة لا يرد فيه حرف المد، والوقف على مثل "اضربوا واضربي" من "اضربوا الرجل واضربي الغلام" يثبت فيه حرف المد، فيكتب بالإثبات على حسب الوقف؛ وأما نون التوكيد الخفيفة فحذفوا معها وإن كانت المدة تثبت في الوقف حملا على الثقيلة.

واعْتبِـــرِ الطِّبـــاقَ بالمَـــآلِ فِـــي وَقْفٍ بِلا مَنْع لَهُ ... ...

أي وتعتبر المطابقة بالمآل إما في وقف لا مانع من اعتبار ما يعرض له كما هو المراد هنا، وإما في غير الوقف كما سياتي بيانه في قوله: "وفي سوى الوقف .. إلخ"، فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ تارة يكون في الوقف وتارة يكون في غيره ؛ واحترز بقوله: "بلا منع له" من ذي المانع كالوقف على ما صحبه نون التوكيد الخفيفة وقبلها واو أو ياء، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفا في هذا ونحوه، فلا يكتب "لتضربُن ولتضربِن" إلا بحذف حرف المد وإن كنتَ تردّه وقفا، لأن المانع قائم وهو الاتصال بالنون فلم يلتفت إلى ما يحدث في المآل. قاله الدماميني، والمانع عند ابن عقيل والمرادي هو حمل نون التوكيد الخفيفة على الشديدة.

... ... **فَلْتَحْـــــــــــذِفِ**

مَـــــــدَّةَ غائِـــــــبِ وغائِبِينـــــــا وحَـــــذَفُوا مِــــنْ أَجْـــل ذا تَنْوِينـــا
مِــنْ غَيْــرِ مــا فُــتِحَ ... ...

أي يحذف لأجل المطابقة بالمآل مدة ضمير غائب، فكتبوا "ضربه ومرّ به" بغير واو وياء ــ وإن كانت المدة ملفوظا بها ــ لحذفها في الوقف؛ وكذا حذفوا مدة غائبِين كـــ"اضربهم ومر بهم"، وكذا "ضربكم ومر بكم" على لغة من وصل ميم الجمع فيهما؛ وحذفوا من أجل المآل أيضا تنوين غير المفتوح نحو: "قام زيد ومررت بزيد"، فلما آل أمر التنوين في هاتين الحالتين إلى الحذف وقفا رسموهما على ذلك، ولم تعتبر لغة من أبدل من التنوين واوا في الرفع وياء في الجر لقلتها.

... ... **واكْتُـــــبْ بـــــالألِفْ أنـــا إذاً تَنْـــوِينَ مـــا فَتْحًـــا أَلِــــفْ**
وكلَنَسْــــــفَعًا إذا لَــــــبْسٌ أُمِـــــنْ ... ...

قوله: "واكتب بالألف أنا .. إلخ" أي ولأجل المطابقة في المآل أثبتوا ألف "أنا" الضميرية رسما، لأنهم إذا وقفوا عليه أثبتوا الألف؛ وتكتب "إذًا" بالألف على أن الوقف عليها بالألف وهو قول المازني، وذهب المبرد والأكثرون إلى كتبها بالنون وهو اختيار ابن عصفور، قال علي بن سليمان: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذا" بالألف لأنها مثل "أن ولن"، ولا مدخل للتنوين في الحرف. وقال الفراء: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت فبالنون لقوتها. قاله في المساعد، وقيل بالعكس ليلا تلتبس بإذا الشرطية عند الإهمال. قاله الدماميني

قوله: "تنوين ما فتحا ألف" أي صحب، أي وكتبوا بالألف من أجل المطابقة في المآل أيضا، المفتوح المنون نحو: "رأيت زيدا"، لأن الوقف عليه بإبدال التنوين ألفا، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه كربيعة لشذوذها؛ وكذا نحو: "واهًا".

قوله: "وكلنسفعا .. إلخ" أي ولأجل ذلك أيضا تكتب نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفا إذا أمن اللبس، نحو: ﴿لنسفعا﴾ إذ اللبس مأمون فيها، لأن ضمير الفاعل فيها لا يبرز كما في "نغتبط" بخلاف "اضربن زيدا، ولا تضربن زيدا" تخاطب الواحد، فلا تكتب بالألف ليلا يلتبس بأمر الاثنين ونهيهما خطا ــ وإن كان يوقف عليه فيهما ــ لعروض الوقف والخطُّ لازم.

... ... وكَتْبُ تا كرَحْمَةٍ بِها زُكِنْ

وزِدْ "رَ ذا" ها ومَجِي مَه جَاءَ ... ...

قوله: "وكتب تا كرحمة .. إلخ" أي وتكتب تاء كرحمة من كل اسم لحقته تاء التانيث المنقلبة هاء في الوقف هاء، وإنما رسم بالهاء اعتبارا بحال الوقف. قال في الهمع: وما فيه الوجهان عند الوقف كـ"هيهات، وأولات، وثمت وربت" بالوجهين.

قوله: "وزد رَ ذا .. إلخ" أي وزد هاء خطا ما بقي على أصل واحد من المعتل جزما أو وقفا، نحو: "ره ذا ولم يره ذا، وقه ولم يقه"؛ وهذه الهاء تسقط في الدرج لكن أثبتوها خطا نظرا إلى حال الوقف. وكذا أثبتوا الهاء في نحو: "مجيء مه جاء"خطا ــ وهي هاء السكت الساقطة وصلا ــ لثبوتها وقفا.

ثم أشار إلى ما خرج عن المطابقة للأصل شذوذا بقوله:

... ... وفِي كَأَيِّن الشُّذوذُ جاءَ

ونِعْمَتِ اللهِ وألْفاظٍ أُخَرْ ... ...

قوله: "وفي كأين .. إلخ" أي وشذ إثبات صورة التنوين في المجرور خطا، بناء على قول الجمهور أنها مركبة من كاف التشبيه وأي، فرسمهم لها بالنون إثبات لصورة التنوين خطا في المجرور وهو خلاف ما قرروه قبلُ، ولثبوت تنوينها خطا وقف عليها بعض القراء

من السبعة بالنون، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون اعتقد أنها اسم فاعل من كان يكون كما ليونس وعليه فلا شذوذ في كتابتها بالنون.

قوله: "ونعمت الله .. إلخ" أي وشذ أيضا "نعمت الله"، وألفاظ أخر من المؤنث بالهاء في القرآن، كتبوها بالتاء من غير مراعاة حالة الوقف، والرسم السلفي متبع.

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني من اعتبار المطابقة في المآل، وهو ما كان في غير الوقف، بقوله:

... ... وفِي سِوَى الوَقْفِ لِذا الياءُ اسْتَقَرْ

فِي مَوْضِعِ الألِفِ مَخْتُومًا بِها فِعْلٌ أوِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فانتَبِها

إنْ وُجِدَتْ ثالِثَةً بَدَلَ يا أو رابِعًا فصاعِدًا لَمْ تَلِ يا

في غَيْرِ يَحْيَى عَلَمًا ولا تَقِسْ وفِي الْتِزامِ ذِي النِّيابَةِ اقْتُبِسْ

خُلْفٌ كذا امتِناعُها مَعْ مُضْمَرِ وشَذَّ حَتَّى وزَكَّى واسْتَظْهِرِ

وفي الضُّحَى وفي بَلَى الياءُ أَتَى فِي مَوْضِعِ الألِفِ أنَّى ومَتَى

قوله: "وفي سوى الوقف .. إلخ" أي واعتبر الطباق أيضا في المآل في سوى الوقف، لذا ـ أي اعتبار المطابقة في المآل في غير الوقف ـ نابت الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم معرب؛ فقوله: "مختوما بها" أي الألف بخلاف "باع"، وقوله: "فعل أو اسم" بخلاف الحرف كـ"ما" و"لا"، وقوله: "معرب" بخلاف "ما" و"ذا" و"تا" فلا تكتب إلا بالألف، وسياتي ما يكتب من الحروف بياء، وما يكتب بها من غير المتمكن؛ وقوله: "إن وجدت ثالثة .. إلخ" نحو: رمى ورحى، بخلاف المبدلة من واو كغزا وعصا، والمجهولة كخسا للفرد فلا يكتبان إلا بالألف.

والتفرقة في الكتابة بما ذكر بين كون الألف عن ياء وكونها عن واو هو مذهب البصريين، وقال الكسائي: ما كان من الفعل عينه همزة نحو: "شأى" يجوز كتب ما ألفه

عن الواو منه بالياء، ومنع ذلك البصريون ليلا يلتبس باليائي، وقال الكوفيون: ما كان من ذوات الواو على "فُعَل" كعُلا أو "فِعَل" كرضا كتب بالياء أبدا، ورد بأن الكسائي قد روى تثنيتها بالواو، ولم يحفظ البصريون ما روى الكسائي من تثنية الواوي بالياء، وشذوذ تثنيته بالياء كشذوذ الإمالة.

ويعرف انقلاب الألف عن الياء باعتلال الوسط، أو الأول بالواو نحو: "روى وهوى"، ونحو: "وفى ووعى"، وبالانقلاب ياء في التثنية نحو: رحيانِ، أو الجمع بالألف والتاء نحو: حصيات، وببناء "فعلت" كرميت.

قوله: "أو رابعا فصاعدا .. إلخ" أي تكتب الألف بالياء أيضا إن وجدت رابعة فصاعدا، مطلقا كان أصلها الواو كأعطى ويُعطى، وملهى ومستدعًى، أو الياء كأهدى ومرمى واعتزى، أو كانت زائدة للإلحاق كأرطى، أو للتانيث كالخوزلى وسبطرى، أو للتكثير كقبعثرى؛ ما لم تل ياء، فإن وليتها كتبت ألفا نحو: الحيا، وأحيا، والدنيا، والمحَيّا، واستحيا، وخطايا، وزوايا؛ كراهة اجتماع يائين.

قوله: "في غير يحيى .. إلخ " فكتبوه بالياء فرقا بينه وبين "يحيا" الفعل، وكانت الياء في الاسم لأنه أخف من الفعل فكان أحمل لاحتمال المثلين؛ وقوله: "علما" احتراز من "يحيا" فعلا؛ وعبارة غير ابن مالك: "يحيى اسما"، قيل: ويظهر أثر العبارتين في "يحيى" إذا نكر بعد التسمية، فعلى اعتبار العلمية يكتب بالألف وعلى الاسمية يكتب بالياء. قوله: "ولا تقس" أي لا يقاس عليه علم مثله خلافا للمبرد؛ فإن حمل كلامه على المماثلة الخاصة لم يتناول كلامه إلا ما كان منقولا من فعل نحو: "أعيا"، وقد سمت العرب به وهو أبو بطن من أسد، وهو أعيا أخو فقعس، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث، قال:[546]

تعالوا أفاخركم أأعيا وفقعس ... إلى المجد أدنى أم عشيرة حاتم

---

[546]- البيت من الطويل، وقائله: حريث بن عناب. شرح ديوان الحماسة للتبريزي 87/1

فيكتب على رأي الجمهور بالألف، وعلى ما نقل ابن مالك عن المبرد يكتب بالياء؛ وإن حمل على المماثلة في العلمية فقط اقتضى أن "زوايا" مثلا لو سمي به كتب عند الجمهور بالألف وعند المبرد بالياء، وهذا منقول عن النحاس، زعم أن "زوايا" وأمثاله إذا كان علما كتب بالياء فرقا بينه وبين "زوايا" الجمع، كما فرق بين يحيى العلم والفعل، والصحيحُ كتبه بالألف لاتحادهما في الاسمية.

قوله: "وفي التزام ذي النيابة .. إلخ" أي وفي التزام هذه النيابة ــ أي نيابة الياء عن الألف خطا ــ خلاف، فنقل ابن عصفور عن الفارسي أنه زعم أنه لا يكتب جميع ما سبق ذكره إلا بالألف أبدا، وقال ابن الضائع: هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده أنه القياس؛ وحاصل النقل في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها ما سبق من التفصيل، والثاني: التزام الألف نظرا إلى اللفظ، الثالث: يختار الياء ويجوز الألف وهو قليل، واختار بعضهم هذا المذهب وجعله الصحيح، فأجاز في كل شيء يكتب بالياء أن يكتب بالألف، وقال الزجاجي: إذا أشكل عليك شيء من هذا أي مما آخره ألف فاكتبه بالألف لأنه الأصل الملفوظ به فيكون الخط كاللفظ.

قوله: "كذا امتناعها مع مضمر" أي وكذا اختلف في امتناع نيابة الياء وفي بقائها مع مباشرة مضمر متصل، كرماه ورحاه وفتاي وملهاك، فمنهم من يرى بقاء النيابة ومنهم من لا يراه وهو اختيار المغاربة، واستثنوا "إحدى" خاصة فأبقوا ياءها مع الضمير نحو: ﴿إحديهما﴾.

وأما ما لحقته هاء التانيث نحو: "حصاة وفتاة" فالبصريون يكتبونه بالألف، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء نحو: "حصية".

قوله: "وشذ حتى .. إلخ" أي ومما شذت كتابته بالياء والقياس كتبه بالألف: "حتى" كغيره من الحروف التي آخرها ألف، ووجه هذا الشذوذ أنه رويت الإمالة في "حتى"

عن بعض العرب؛ و"زكى" في قوله تعالى:﴿ما زكى منكم من أحد﴾ والقياس كتبه بالألف لأنه من ذوات الواو كغزا، ووجهه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو.

وقوله: "واستظهر" تتميم. قال في المواهب: أي واحفظ المرسوم بالياء والمرسوم بالألف فيما تقدم، يقال: "استظهرت الشيء" حفظته.

قوله: "وفي الضحى وفي بلى .. إلخ" أي ومما يكتب بالياء شذوذا "الضحى" ونحوه لمشاكلة المجاور، وقياسه الألف لأنه من ذوات الواو إلا على مذهب الكوفيين وقد تقدم، لكن جاور "سجى" ورسموه بالياء وحقه الألف لأنه واوي لمجاورة "قلى" الذي حقه الياء لأنه يائي، فـ"سجى" مجاور و"الضحى" مجاور المجاور. قال الدماميني: وهذا قول البصريين، والكوفيون يكتبون مضموم الفاء ومكسورها بالياء.

وكذا أتى شذوذا الياء بدل الألف خطا في "بلى" و"متى" و"أنى" أيضا، لإمالتها وحقها الألف للحرفية في "بلى" ولعدم التمكن في "متى" و"أنى".

ولم يذكر "إلى" و"على" إذ لا شذوذ فيهما مع الضمير، وكان ينبغي أن يجعل الضابط الرجوع إلى الياء في غير البناء.

ومــا فِــي الِاسْــتِفْهامِ إنْ حَتّــى رَدِفْ إلَــى عَلَــى يُكْتَــبْنَ فــاعْلَمْ بــالألِفْ

أي إن وليت "ما" الاستفهامية "حتى" أو "إلى" أو "على" كتبن بالألف نحو: "حتام، وإلام، وعلام"، وذلك لشدة الاتصال فكأن الألف وقعت وسطا؛ وينبغي أن يجرى في هذا ما سبق من الخلاف في "رحاك ومستدعاك" ونحوهما، ويجوز أن يفرّق بين اتصال الحرف واتصال الاسم.

وشَــذَّتِ الألِــفُ فِــي كِلْتــا وفــي تَتْــرا ونَخْشــا أنْ تُــصِيبَنا قُفِــي

أي وشذت الألف في "كلتا"، وذلك أنها ألف تانيث رابعة فحقها الياء كحبلى ونحوها، وأما "كلا" فالصحيح أن ألفه عن واو فيكتب بالألف، وقال العبدي: هي عن ياء

فتكتب ياء؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم، لأن الألف عندهم علامة تثنية والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء دفعا للبس.

وكذا في "تترا" فألفه إذا لم ينون للتانيث، فحقه أن يكتب بالياء كحبلى فكتبه بالألف شاذ، وإن نون فألفه للإلحاق وحقها أن تكتب بالياء كألف التانيث، ووزنها في الحالين "فَعْلى"، وقيل: ليس كتبه شاذا لأنه "فَعْل" والألف بدل من التنوين، ونقل أبو الحسن بن الباذش أن "تترى" في الخط بالياء.

وكذلك في ﴿نخشا أن تصيبنا دائرة﴾، فرسموه بالألف وحقه الياء لأن ألفه رابعة.

والواوُ فِي الصّلوةِ والزّكوةِ مَنَوةَ وٱلرِّبَوٰاْ وفِي الحَيَوة
كذاكَ فِي المِشْكوةِ والنجوةِ ... ...

أي ورسموا بالواو هذه الألفاظ، لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف من اللفظ بالواو، وهو المسمى تفخيما عند القراء؛ ومن كتبها بالألف على القياس قال: كتبها بالواو من رسم المصحف وهو متبع في القرآن خاصة؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير كتبت على القياس؛ وكتبوا "ٱلرِّبَوٰاْ" خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوض منه. قال المرادي: وفي بعض المصاحف: ﴿وماءَاتَيْتُم من ربا﴾ في الروم بألف من غير واو، وما سواه فلا خلاف فيه.

فصل في الكلام على كيفية كتابة الهمزة

ومن اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير الكائنة أوّلا بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالا أو تسهيلا ، كما أشار إليه الناظم بقوله:

... ... والهَمْـــزُ إنْ فِـــي أوَّلٍ لَـــمْ يـــاتِ
فاجْعَلْـــهُ مـــا بِـــهِ يُخَفَّـــفُ وإنْ خُفِّـــفَ بالنّقْـــلِ فَحَذْفَـــهُ أبِـــنْ
أوْ جَعْلَـــهُ مُجانِسًـــا مـــا يُـــشْكَلُ وبَعْـــدَ فَـــتْحِ الأخِيـــرُ يُبْـــدَلُ
بِـــألِفٍ ولْيُحْـــذَفًا بَعْـــدَ ألِـــفْ مـــا لَـــمْ يَلِيـــهِ مُـــضْمَرٌ فَمـــا أُلِـــفْ
لِلْمُتَوَسِّـــــــطِ وهَمْـــــــزٌ أوَّلا يُكْتَـــبُ بِـــالألِفِ فـــادْرِ مُـــسْجَلا

قوله: "والهمز إن في أول .. إلخ" أي الهمز إن لم يأت أوّلا، بأن أتى حشوا نحو: رأس أو طرفا نحو: يقرأ، يصور بالحرف الذي يؤول إليه بالتخفيف إبدالا؛ فإن أبدلت ألفا كتبت ألفا نحو: رأس ولن يقرأ، أو واوا فواوا نحو: يؤمن ويوضؤ، أو ياء فياء نحو: بئر ولم يُقرئ؛ وكذا المتحركة بعد الكسر والضم نحو: مِئر، وجُؤَر أي غيث غزير؛ أوتسهيلا وهو خاص بالوسط فلا يكون في الطرف، فتكتب على حسب الحرف الذي يصير بين الحركة وبينه، فإن كانت حركة الهمزة كسرة سهلت بينها وبين الياء فتكتب بالياء نحو: سائل، وإن كانت ضمة سهلت بينها وبين الواو فتكتب واوا نحو: التساؤل، وإن كانت فتحة سهلت بينها وبين الألف إن كان ما قبلها مفتوحا فتكون صورتها ألفا نحو: سأل، فإن كان قبلها ألف نحو: "ساءل" لم تثبت لها صورة، وكذا إن كان بعدها ألف نحو سآل؛ وقد سبق الكلام في تسهيل الهمزة، وبما مضى يعتبر ما هنا.

قوله: "وإن خفف بالنقل .. إلخ" أي وإن خفف بالنقل إلى الساكن قبله كجيل في جيئل وتوم في توأم فأبِنْ حذفه، فلا تكتب لها صورة في تخفيفها ولا في حذفها، ونحو "جزء، وخبء، ودفء" فلا تكتب لها صورة في الخط لا في الرفع ولا في غيره، إلا أن المنصوب المنون من هذا يكتب بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو: رأيت دفءا.

قوله: "أو جعله مجانسا .. إلخ" بالنصب للمصدر معطوفا على "حذفه" في البيت قبله، أي: أو أبِنْ جعلَه .. إلخ؛ يعني أنه قد تصور المتوسطة الصالحة للنقل بمجانس حركتها، فتصور "يسأم" بالألف، ونحو "يلؤم" بالواو، ونحو "يستلئم" بالياء. قال الدماميني: وعمل الناس اليوم على هذا القليل إلا في "المسئلة" فالغالب في كتابتهم حذفها.

قوله: "وبعد فتح الأخير .. إلخ" يعني أن الغالب في الهمزة الأخيرة كتبها ألفا بعد فتحة، نحو: "النبإ، ويقرأ ، ولم يقرإ الرجل"؛ ومن غير الغالب :كتابتها في بعض الأحيان بمجانس حركتها مثل كتبهم قوله تعالى: ﴿أو من ينشؤا﴾ و﴿قل ما يعبؤا﴾ و﴿يبدؤا الخلق﴾ و﴿نبؤا الخصم﴾ بواو وألف، وكتبهم ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بألف وياء.

قوله: "وليحذفا" بنون التوكيد الخفيفة "بعد ألف ما لم يليه ..إلخ" على حد: (ألم ياتيك)، أي يحذف الهمز بعد ألف نحو: "هذا ماءٌ" و"شربت من الماء"، فلا تثبت للهمزة صورة في الخط في هذين ونحوهما باتفاق من البصريين والكوفيين، فإن نصبت نحو: "شربت ماءً" فالبصريون يكتبونه بألفين إحداهما الألف التي قبل الهمزة والثانية بدل من التنوين، والكوفيون يكتبونه بألف واحدة وهي التي قبل الهمزة؛ وهذا ما لم يلها ضمير متصل فتعطى ما للمتوسطة، نحو: "ماؤُك وماءَك وبمائه، ونبؤُك ونبأَك ونبئِه"، فلما اتصل بها الضمير صارت كغير المتطرفة، ولذا لا يوقف عليها ولا يخفى مما تقدم كيف ترسم هذه؛ وأما "نبؤك ويقرؤها" فقيل: يكتب بالواو لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وقيل: اتصال الضمير غير معتبر فلا تكتب إلا بالألف.

قوله: "وهمز أوّلا .. إلخ" أي الهمزة الكائنة أوّلا تكتب ألفا مسجلا أي مطلقا، أي بأي حركة تحركت من فتحة كأحمد، أو ضمة كأُكرم، أو كسرة كإثمد؛ وكذا حكمها إن تقدمها شيء إلا ما شذ نحو: لئن ولئلا وحينئذ.

قال في التسهيل: إلا أنها إذا كانت همزة وصل حذفت بين الفاء أو الواو وبين همزة هي فاء. وإلى هذا القيد أشار العلامة محمدّ بن عبد الله رحمه الله بقوله:

إلا إذا كان لوصل بين فا وهمزة فاء لفعل فاحذفا

أي نحو: فات به، ﴿وامر أهلك﴾، بخلاف "ثم" نحو: ﴿ثم ائتوا﴾، وكذا إن لم تكن الفاء همزة نحو: فاضرب، واضرب، أو كانت مبتدأ بها ولو كانت الهمزة فاء نحو: ﴿إيذن لي﴾، و"أوتمن فلان". ثم قال في التسهيل: وبعد همزة الاستفهام مطلقا، وفي نحو: جاء فلان بن فلان وفلانة بنة فلان، ونحو: "لَلدار" و"لِلدار". وإلى ما عدا الثانية من هذه المسائل أشار أيضا بقوله:

كذاك بعد همز الاستفهام ولام جر وابتدا الكلام

قوله: "بعد همز الاستفهام" أي مطلقا، أي كانت همزة الوصل مكسورة نحو: "أسمك زيد أم عمرو؟"، أم مضمومة نحو: "أختير زيد؟"، أم مفتوحة نحو: ﴿ءَآللَّهُ أذن لكم﴾، فتحذف همزة الوصل في هذا كله، خلافا للمغاربة في المفتوحة فتكتب عندهم "أالله" بألفين، وما ذهب إليه المصنف هو قول ثعلب وحكاه عن العرب، قال: وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها.

قوله: "أو لام جر وابتدا الكلام" أي أو لام ابتدا الكلام، يعني نحو: "لِلدار ولَلدار"، فإذا دخلت لام الجر أو لام الابتداء على ما فيه "أل" لم يكتبوا لهمزة "أل" صورة، قيل: خوفا من الالتباس بلا النافية، إلا أن هذا خاص بهمز "أل"، فيكتب: "جئت لِإلتقاء زيد" و"لَالتقاء زيد خير من غيره" بإثبات الألف؛ وزعم بعضهم أن همزة "أل" لا تحذف مع لام الابتداء فرقا بينها وبين لام الجر.

وأما مسألة "جاء فلان بن فلان، وفلانة بنة فلان" فهي: أنه تحذف ألف ابن وابنة إذا وقعا بين علمين وهما صفتان، واشتراط ابن عصفور تذكير "ابن" يخالف ما ذكر المصنف؛ ولا فرق في العلمين بين الاسمين والكنيتين واللقبين أو المختلفين، ولا فرق بين اسم الأب والأم؛ هذا قول أصحاب الكسائي، واشترط الكسائي اسم الأب، والفراء كون الكنية معروفا بها.

وبِسْمِ فِي البَسْمَلَةِ المُبارَكَهْ وما لَها فِي حَذْفِهِ مُشارَكَهْ
وأثْبَتُوهُ فِي سِوَى ذاكَ أَلِفْ ... ...

أي واحذف الهمز في ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، فلم يثبتوا همزة الوصل في "اسم" في هذا اللفظ، وظاهر كلام المصنف اختصاص الحذف بما وقع في هذا المذكور كما إليه الإشارة بقول الناظم: "وما لها في حذفه مشاركه"، وقضيته أنها لا تحذف في "بسم الله" لو نطقت به وحده، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿بسم الله **مَجْرِيٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ**﴾ إن شئت أثبت وإن شئت حذفت، من أثبت فلأنها غير مبتدإ بها وليس معها "الرحمن الرحيم"، ومن حذف قال: كان معها "الرحمن الرحيم" فحذف للاستعمال، وقال قوم: تحذف الألف من اسم مجرورا بالباء مضافا إلى لفظ الجلالة، إذا لم يكن للباء متعلق في اللفظ، فإن قلت: "باسم ربك" أو "خذ هذا على اسم الله أو تبركت باسم الله" أثبت الألف، وأجاز الكسائي حذفها في "بسم الرحمن" و"بسم القاهر"، ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة؛ وأبطل ذلك الفراء، وقال ثعلب: إذا قلت: "أبدأ باسم الله" أثبت الألف، وقد يجوز حذفها إذا نويت الابتداء، وعلة الحذف كثرة الاستعمال، وإلا فحقها أن تثبت كما في "مررت بابنك"، على أن بعضهم زعم أنه لا حذف في "بسم الله" وإنما هو على لغة من يقول في اسم: "سم" بلا همزة، ثم دخلت الباء فخفف كقولهم في إبل: "إبل" والتزم التخفيف؛ وهو ضعيف. قال أبو حيان: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاطه في جميع المواضع، وليس كذلك.اهـ من الهمع

قوله: "وأثبتوه" أي همز الوصل "في سوى ذاك ألف" بصورته نحو: ﴿سبح اسم ربك﴾؛ أي فكل موضع وجدت فيه همزة وصل فيما عدا ما تقدم تثبت فيه بصورة الألف، نحو: "مررت بامرئ" وهكذا الباقي، وقد عرفت فيما مضى المختلف فيه من ذلك نحو: "باسم القاهر".

... ... والثانِ فِي الدَّرْجِ لَهُ ما قَدْ أُلِفْ

لَهُ فِي الِابْتِدا سِوَى فا إوْجَلِ مَعْ فا أوِ الواوِ فواوًا ذا اجْعَلِ

قوله: "والثان" أي الحرف الثاني بعد همز الوصل في الدرج "له" في الخط "ما قد ألف في الابتدا" يعني أنه يكتب ما ولي همزة الوصل المحذوفة في الدرج بحسب حالها

إذا ابتدئ بها، فما ولي الهمزة يكتب واوا في نحو: "اؤتمن فلان" وقلت له: "اؤمر فلانا بكذا" وكذا في ﴿الذي اؤتمن﴾، لأن الثانية لو ابتدئ بها كانت مضمومة في هذا كله، ويكتب ياء في نحو: "إيذن يا زيد لعمرو" ونحو: "ائت القوم"، وكذا ﴿ومنهم من يقول ائذن لي﴾، لأن الثانية مبتدأ بها مكسورة في الجميع.

قوله: "سوى فا إوجل .. إلخ" أي إلا فاء "افعل" من نحو: "يوجل" فإنه يكتب واوا بعد الواو والفاء خاصة كما في التسهيل، نحو: "فاوجل"، "واوجل"؛ فيكتبان هكذا بإثبات ألف الوصل وبالواو بعدها، ولم يكتبا على ابتداء الهمزة لأن الواو والفاء كالجزء، ونبه المصنف بقوله: "خاصة" على أن نحو: "ثم ايجل" و"قلت لهم ايجلوا" يكتب ياء على حسب الابتداء للانفصال وإن كان اللفظ بالواو، فإن تقدمت كسرة كانت ياء لفظا وخطا نحو: "قلت لك إيجلي" كما إذا ابتدئ بها نحو: "إيجلي يا هند".

وإنما صح مجيء "اوجل" لأن قوله: "والثان" لم يقيده بكونه همزة ولا غيرها؛ ولولا ذكره إياه لكتبنا الواو ياء لأنها سكنت بعد همزة مكسورة، فتقلب ياء كما في ميزان، إلا أن ذلك في الابتداء والهمزة هنا لم يبتدأ بها. قاله الدماميني

ذُو القَطْعِ بَعْدَ هَمْزِ الِاسْتِفهامِ قَدْ كُتِبَ ما جانَسَ شَكْلَهُ وَقَدْ
يُحْذَفُ ذو الفَتْحِ وغَيْرُه يُرَى بِألِفٍ بِقِلَّةٍ مُصَوَّرا

قوله: "ذو القطع بعد همز الاستفهام .. إلخ" أي وتصور بعد همزة الاستفهام همزة القطع بمجانس حركتها، وذلك أ نها إذ خففت بالبدل كانت المفتوحة ألفا، نحو: "أأسجد" والمضمومة واوا نحو: "أؤنزل" والمكسورة ياء نحو: "أينك"، وكذا إذا خففت بالتسهيل كان كل من هذه بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ومبنى الهمزة في الخط على التخفيف.

قوله: "وقد يحذف ذو الفتح" أي وقد تحذف المفتوحة، وحذفها في الخط هو رسم المصحف، قال ثعلب: إن كانت همزة القطع مفتوحة فبألف واحدة، وإن كانت مكسورة أو مضمومة فبمجانس الحركة؛ وإذا رسمت بألف واحدة فقال الكسائي: الساقطة همزة الاستفهام، وقال ثعلب: الثانية هي الساقطة وعليه كلام المصنف، ويدخل في كلامه ما إذا كانت المفتوحة

مع ألفين أخريين، وقال ثعلب: يكتب بواحدة، وكتبه بعضهم بألفين، وإنما أثبت في المصحف بواحدة نحو: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ ونحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ثم قال الفراء وثعلب وابن كيسان: الباقي ألف الاستفهام لأنها حرف معنى، ونقل الفراء عن الكسائي أن الباقي الأصلية.

قوله: "وغيره يرى .. إلخ" أي وغير ذي الفتح، يعني أن همزة القطع غير المفتوحة قد تكتب بعد همزة الاستفهام ألفا بقلة، نحو: "أأنزل وأإنك"؛ والأكثر أن تكتب في الأول واوا وفي الثاني ياء؛ وإنما كتبت بالألف اعتبارا لأصلها في الابتداء بها لعدم الاعتداد بهمزة الاستفهام لأنها حرف زائد لمعنى كالواو والفاء، فلا يعتد به.

تنبيه: قد أهمل الناظم تبعا للتسهيل اشتراط الاتصال بهمزة الاستفهام، ولو ذكراه لكان حسنا، لتخرج المفصولة فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها، بل تكتب ألفا نحو: "أو إنك" ونحو: "أفأنزل". قاله في المساعد

وحُكْمُ هَمْزٍ وسَّطُوهُ أُمّا ... فِي هَمْزِ هَؤُلاءِ وابْنَؤُمّا

وهَكَذا هَمْزُ لِئَلّا ولَئِنْ ... ويَوْمَ أوْ حِينَئِذٍ فَلْتَسْتَبِنْ

أي وألحقت بالمتوسطة همزة: "هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ" فكتبوا الأولين بالواو، مع أن الهمزة في الحقيقة مبتدأة، لأن ها التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة وكذا ابن مع أم، لكنهم شبهوهما بما الهمزة فيه متوسطة نحو: "لؤم"، لكثرة استعمال "أولاء" مع "ها" واتصال ابن مع أم؛ وكتبوا الثالث والرابع بالياء، وحقهما أن تكتبا هكذا: "لألا" و"لإن" بالألف كما في "لإلى" و"لأن أقرأ"، لكنهم جعلوا اللام وما اتصل بها في ذينك كالشيء الواحد، فكتبوا الهمزة ياء كما في "يئس"؛ وكتبوا "حينئذ ويومئذ" بالياء بجعل الكلمتين ككلمة واحدة، وكان القياس فصل الظرف المضاف، وكتب "إذ" بالألف؛ لأنهما كلمتان؛ وقيّد بعضهم الاتصال فيهما بأنه على مذهب البناء.

وقول الناظم: "أما" أي اقصد أو قُصد.

فصل في اجتماع لينين أو ثلاثة في كلمة أو ما هو كالكلمة

وإنْ تَوَالَى مُتَماثِلانِ أوْ ... ثَلاثَةٌ فِي كِلْمَةٍ لَيْنانِ أوْ

ككِلْمَةٍ حُذِفَ واحِدٌ إذا ... لَمْ يُفْتَحِ الأَوَّلُ فادْرِ المَأْخَذا

يقول: إذا أدى القياس في المهموز وغيره إلى توالي لينين متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمة، حذف واحد نحو: طاوس، وروس، ويستون، ويلون، وآدم، وآمن؛

حذفوا أحد المثلين خطا كراهة اجتماع المثلين، والقياس كون المحذوف هو الساكن لقوة المتحرك بالحركة؛ قال ابن عصفور: وقد كتب بعضهم بواوين على الأصل؛ ويستثنى من هذا ما يلبس بالحذف، فلا يحذف الواو من قؤول وصؤول ونحوهما ليلا يلتبس بقول وصول، نص على عدم الحذف ثعلب، وتبعه ابن عصفور.

ومثال الثلاثة في كلمة: "النبيين، ومسوؤون، وبرآآت، ومساآت"؛ وينبغي أن يكون المحذوف صورة الهمزة لأنها المحذوفة في "نبيء، ومسوء، وبراءة، ومساءة"؛ ومن هذا يخرج توقف في كون المثُل المذكورة اجتمع فيها ثلاثة، وأما الثلاثة من كلمتين ككلمة فمثل: "يا آدم، وليسوؤوا، ويسوؤون، وتجيئين".

قوله: "إذا لم يفتح الأول .. إلخ" أي محل ما ذكر من الحذف إذا لم يفتح الأول نحو: "قرأا" أو "قارئين"، فيكتبان بألفين وياءين، ليلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد والتثنية بالجمع؛ وقال بعض المغاربة: كانوا يكتبون "قرآ" مسندة لألف التثنية بألف واحدة، قال: واختار المتأخرون كتبه بألفين للفرق، وكتبوا "لووا واكتووا واحتووا" بواوين، خوفا من كثرة الحذف لو لم يثبتوا إحداهما، لأن الأصل: "لوى وكوى واحتوى" فحذفت اللام. قاله في المساعد، وقال الدماميني: لو حذف أحدهما لالتبس فعل الجمع بفعل الواحد.

وكتبوا "يستون ويلون" بواحدة كما سبق، وفرق ثعلب فقال: وحذفوا مع اجتماع واوين وضمة، وأثبتوا لما انفتح ما قبل الواو. أي في نحو: "لووا"، وهو حسن؛ وقد كتب بعضهم "لووا"وشبهه بواحدة كما كتب "يستون". قال المرادي: والفرق ثقل الضمة.

فِي اللهِ بَعْدَ الهَمْزِ وَجْهانِ وشَذْ   أوْ خالَفَ الرَّسْمَ سِوَى ذا فانْتَبِذْ

قوله: "في الله بعد الهمز وجهان" أي فإذا دخلت همزة الاستفهام على اسم الجلالة جاز أن تثبت صورة لهمزة الوصل فتكتب "آالله"، لأن "أل" فيه لازمة فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة، والأجود الحذف لأنها همزة وصل صحبت همزة الاستفهام نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾.

قوله: "وشذ أو خالف الرسم .. إلخ" أي شذ سوى ما ذكر، ومثّل له في المساعد بنحو: "قرآ" مسندا إلى ضمير الاثنين بألف واحد، ومثّل له السلسيلي والدماميني بـ"نشؤا"، بإسقاط الألف التي بعد الشين وبواو صورة الهمزة وبالألف بعد الواو، وقياسه: أن يكتب بألف بعد الشين ولا صورة للهمزة بعدها كسماء؛ قال الدماميني: وكذا ﴿ولأاوضعوا﴾، ﴿لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ﴾، كتبوهما بألف بعد اللام والألف.

أو خالف الرسم، ومثّل لهذا في المساعد بكتب "طاووس ورؤوس" بواوين، ومثّل له الدماميني بكتب "الرحمان" بألف، وكتابة الصلاة والزكاة بألف؛ لكن قال: إن منع هذا إنما هو في كتب القرآن، وأما كتب غيره فلا ينبغي أن يمنع فيه.

قول الناظم: "فانتبذ" أي فلا يلتفت إليه.

فصل في الكلام على ما ينقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة

اللهُ والـرّحْمنُ مِنْهُمـا الألِـفْ   والحـارِثُ احْـذِفًا إنَ الْ كُـلٌّ رَدِفْ

أي حذفت الألف من "الله"، والقياس إثبات الألف كما أثبت في اللام، ولكن حذفوها لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس. قاله في المساعد، وقال المرادي: لئلا يلتبس بهجاء "اللات" إذا وقف عليها بالهاء؛ وحذفوها من "الرحمان" لما سبق، وحذفوها من الحارث علما، وإلا أثبتت كرجل حارث صفة؛ وهذا ما لم تخل الثلاثة من الألف واللام وإلا لم تحذف، نحو: "لاه أبوك" أي لله أبوك، ونحو: "رحمان الدنيا والآخرة" ونحو:[547]

... ... غيث الورى لا زلت رحمانا

وقوله:[548]

يا حار لا أرميا منكم بداهية   لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

وأشار الناظم إلى هذا بقوله: "إن ال كل ردف".

ومِـنْ أُولئِـكَ وذلِـكَ ويـا   وفِـي ثَمـانِينَ خِـلافٌ رُوِيـا

547- صدره: (سموت بالمجد يا ابن الأكرمين أبا   وأنت) البيت من البسيط وقائله أحد شعراء بني حنيفة في مسيلمة الكذاب. روح المعاني 62/1

548-=البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي 222/1

قوله: "ومن أولئك .. إلخ" أي وتحذف الألف أيضا من "أولئك وذلك"، ولو تجردا من الكاف أثبتت الألف نحو: "أولى وذا"؛ ويحذفون الألف من "يا" متصلة بهمزة ليست همزة "آدم"، نحو: "يأحمد، ويإسحاق، ويأبا بكر"، وقال ثعلب: إن المحذوف الألف الثانية؛ وأما نحو: يا آدم فلا يحذفون فيه ألف "يا" لأنهم حذفوا من آدم الفاء، واستظهر أبو حيان أن المحذوفة هي همزة أفعل.

وفهم من كلامه أن نحو: "يا زيد ويا جعفر" لا يحذف فيه ألف "يا"، وقال ثعلب: إنهم يكتبونه بألف وبغير ألف، والألف هي الأصل؛ ووجّه الحذف بجعلهم "يا" مع ما بعدها شيئا واحدا لأنهم أقاموها مقام "أل" بدليل امتناع "ياالرجل".

قوله: "وفي ثمانين .. إلخ" أي وفي ألف ثمانين ـ وكذا ثمانون رفعا ـ وجهان، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه، فكأنها ثابتة فتحذف الألف كما في ثمـٰـنية؛ ووجه الإثبات أن ياءها حذفت فصارت كـ"ثمان" الثابتة الألف؛ وإثبات الألف اختيار ابن عصفور.

ومِنْ ثَلاثٍ وثَلاثِينَ ومِنْ ثَمانٍ اوْ بِتا ومِنْ ها مُقْتَرِنْ
بِذا مَعَ الفُرُوعِ إلاّ تِي وتا وإنْ تَصِلْهُنَّ بِكافٍ أُثْبِتا

قوله: "ومن ثلاث وثلاثين .. إلخ" أي وحذفت الألف أيضا من ثلاث وثلاثين، نحو: "ثلٰث من البط، وثلٰث نساء، وثلٰث عشرة امرأة، وثلٰث وثلٰثون جارية"؛ وكذا ثلاثة، وحكم ثلاثين رفعا ونصبا وجرا واحد، فتحذف الألف فيه مع الواو والياء.

قال المرادي: وأما "ثلاث" المعدول كقوله تعالى: ﴿مثنى **وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ**﴾ فقال الشيخ أثير الدين ـ يعني أبا حيان ـ لم أقف على نص، والذي أختاره أن يكتب بالألف لوجهين: أحدهما أنه لم يكثر، والثاني: أن لا يلتبس بغير المعدول. وهي محذوفة في الرسم، ذكرها في المقنع.اهـ كلام المرادي

وتكتب "ثماني" ثابتة الياء و"ثمانية" بلا ألف، نحو: "ثمـٰنية رجال، وثمـٰنية عشر، وثمـٰني نساء، وثمـٰني عشرة" فإن حذفت ياء "ثماني" أثبتت الألف، نحو: "ثمان عشرة، وعندي من النساء ثمان" ليلا يكثر الحذف.

قوله: "ومن ها مقترن بذا مع الفروع .. إلخ" أي وحذفت الألف من "ها" التنبيه المقترن بذا وفروعها خالية من كاف، كهذا وهذي وهذان وهؤلاء، فإن اتصلت بها الكاف نحو: "هاذاك" فالإثبات، وحذفت الألف أيضا في ثلاثة مواضع في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَ الساحر﴾، ﴿ أيه الثقلان﴾، ﴿أيه المومنون﴾.

قوله: "إلا تي وتا" أي لا تحذف ألف "ها" معهما نحو: "هاتا وهاتي"، وكذا "هاتان".

ومفهوم كلامه أن ألف "ها" لا تحذف في غير ما ذُكر، وقد ذكر ثعلب أنهم كتبوا "ها أنت" و"ها أنتم" و"ها أنا" بألف واحدة، لأنهم جعلوها مع الضمير كالشيء الواحد؛ وهذا المحذوف ألف الضمير كما لثعلب، أو ألف "ها" كما للكسائي، ويرده قولهم: "ها نحن نقول ذلك".

واحْذِفْـــهُ مِـــنْ كَلِمَـــةِ السَّـــلامُ عَلَـــيْكُمُ وهَكَـــذا الأعْـــلامُ
إنْ يَعْـــلُ عَـــنْ ثَلاثَـــةٍ وَكَثُـــرا عِنْـــدَهُمُ اسْـــتِعْمالُهُ واشْـــتَهَرا
إنْ وُقِيَـــتْ حَـــذْفًا ولا لَـــبْسَ ومِـــنْ مَفاعِـــلِ إذا مِـــنَ الفَـــرْدِ أُمِـــنْ

قوله: "واحذفه من كلمة السلام عليكم" أي وحذفت الألف من "السلام عليكم" لكثرة الاستعمال؛ وكذا من "عبد السلام"، لحذفها من السلام في "السلام عليكم".

قوله: "وهكذا الأعلام .. إلخ" أي وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف، في العربية كمٰلك، وصٰلح، وخٰلد؛ والأعجمية كإبرٰهيم، وإسمٰعيل، وإسحٰق، وهٰرون، وسليمٰن؛ وقال ثعلب: يجوز في "صالح وخالد" الإثبات أيضا، وقال بعض المغاربة: إن إثباتها في "صالح وخالد ومالك" جيد؛ بخلاف الصفات كرجل صالح ومالك، وبخلاف ما لم يكثر استعماله كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت وياجوج وماجوج؛ وقد حذفت في بعض المصاحف من "هٰروت ومٰروت وهٰمن وقٰرون" وهي لم تكثر؛ وبخلاف ما لم يزد على ثلاثة أحرف كشامة وهالة وأوس بن لام.

قوله: "إن وقيت حذفا" أي تحذف الألف من الأعلام المذكورة ما لم يحذف منها شيء وإلا فلا كإسراءيل وداود، فحذفوا من إسرائيل صورة الهمزة وهي الياء، ومن داوود إحدى واويه.

قوله: "ولا لبس" أي وما لم يخف التباسه وإلا فلا كعامر وعباس، خوف التباسهما بعمر وعبس.

قوله: "ومن مفاعل .. إلخ" أي وحذفت أيضا من نحو: "مفاعل ومفاعيل" غير ملتبسين بواحده، لكونه على غير صورته؛ فيكتب "خواتم ودوانيق ومحاريب وتماثيل" بغير ألف لعدم اللبس بالمفرد، فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها، فالمفرد: "خاتم ودانق ومحراب وتمثال"؛ أو في غير موضعه فيكتب "ثلاثة دراهم" بلا ألف لأن الموضع لا يصلح للمفرد، وكذا "عندي دراهم جياد أو معدودة"؛ بخلاف: "مساكين، وعندي دراهم".

ويجوز الإثبات حيث جاز الحذف، والإثبات أجود؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقي مثلان، فإن التقيا نحو: "دنانير ودكاكين" لم تحذف الألف في نحو هذا.

ومِ المَلائِكَةِ والسّماواتْ	**والصالِحِينَ إنْ يَكُنْ والصالِحاتْ**
لَمْ يَلْتَبِسْ ولا مُضَعَّفًا ولا	**مُعْتَلَّ لامٍ والّذِي والجَمْعُ لا**
بِغَيْرِ لامٍ واحِدٍ واكْتُبْ كَذا	**أنْثاهُ والفُرُوعُ والليْلُ كَذا**
ونَحْو لِلهِ اكْتُبَنَّ بِاثْنَتَيْنْ	... ...

قوله: "وم الملائكة .. إلخ" أي وتحذف الألف من "الملائكة"، لأنه لفظ لا يلتبس بلفظ مثله ولكثرة الاستعمال؛ ومن "سماوات" لما ذكر في ملائكة، والمراد الألف التي بعد الميم، وقد كتبوا في مصحف: "السمٰوٰت" بحذف الألفين معا؛ وقال بعض المغاربة: جمع المؤنث السالم إن كان فيه مع ألف الجمع ألف أخرى كـ"السمٰوات والصٰلحات" اختير حذف ألف الجمع وبقاء الأخرى.

قوله: "والصالحين .. إلخ" أي نحو "صالحين" من كل جمع مذكر سالم من الصفات كالقانتين والصائمين، فتحذف من هذا كله وما أشبهه الألف ـ وإن لم يكن في الجمع ألفان ـ حملا على المؤنث.

قوله: "والصالحات" أي من كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان كالعـٰبدات والذاكرات، فتحذف من هذا كله الألف الأولى.

ولا فرق في المذكور من الملائكة إلى هنا بين المعرفة والنكرة، وقال ثعلب: أسقطوا من "الظٰلمين والخٰسرين" إذا أدخلوا عليهما أل.

قوله: "لم يلتبس" أي شرط حذف الألف من الجمعين السالمين أن لا يحصل بحذفه لبس، فلا يحذف من "طالحات" ليلا يلتبس بطلحات جمع طلحة، ولا من "حاذرين وفارحين" ليلا يلتبس بحذرين وفرحين.

قوله: "ولا مضعفا .. إلخ" أي ولا يحذف من مضعف نحو الضالين والعادين، لأن الإدغام جعل الاسم كالناقص حرفا فلا ينقص أيضا، وكذا رسموه في المصحف؛ ولايحذف من معتل لام كالرامين، لأنه حذف من الاسم اللام؛ وكذا لا يحذف من الراميات حملا على الرامين، كما حمل الصالحون على الصالحات في الحذف؛ ولا يحذف من المهموز كالخاطئين، فأثبتوا الألف حملا على المضعف لأن الهمزة لما صورت بالياء صارت كأنها سقطت، فأشبهت حرف التضعيف حيث لم توجد صورته مفردة، وقد رسم بعض المصاحف بحذفها نظرا إلى أن الهمزة حرف صحيح، فيجري مجرى غيره من الحروف الصحيحة.

قوله: "والذي والجمع .. إلخ" أي ولا يكتب بغير لام واحدة "الذي" وذلك للزومها فكأنها غير منفصلة، ولا جمعه لأن لفظ الواحد كأنه باق؛ وتكتب في التثنية بلامين نحو: "اللذان واللذين" فرقا بينهما وبين الجمع، وكان الثبوت في التثنية لأنها أسبق من الجمع فاللبس حاصل عنده. قاله في المساعد، وقال الدماميني: كتبه بلامين هو القياس، لكن غيره هو الذي وقع في المصحف، فمن ثَمّ كان أجود.

وكذا تكتب بلام واحدة: التي وفروعها، وهي التثنية نحو: الّتان والّتين، والجمع نحو: الاتي والائي، ولم يثبتوها في التثنية لعدم التباسها بالجمع هنا؛ وقال ثعلب: كتبوا "الـٰتي والـٰئي" بحذف لام من أولهما وألف من آخرهما، ولو كتبا على لفظيهما كان أولى. وفي حذف الألف من الاتي التباس بالمفرد، والمعهود عدم حذفها.

قوله: "واليل كذا" أي وكذلك "اليل والليلة" تكتب بلام واحدة في الأجود لأن فيه اتباع خط المصحف، لكن القياس كتبه بلامين وأجازه قوم.

وزاد ثعلب في ما كتب بلام واحدة: "الّطيف"، قال: وكتبوا "اللحم واللهو واللعب" بلامين، ولو كتبت بواحدة لجاز.

قوله: "ونحو لله .. إلخ" أي يكتب بلامين: "لله" ونحوه مما فيه ثلاث لامات لفظا، وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات، فحذفوا لذلك صورة لام التعريف، وكان القياس أن يكتب بثلاث لأن لام التعريف لها صورة في الخط قبل دخول لام الجر، والقياس استصحاب هذا الحكم الثابت.

فإن قيل: فهلا كتب "الله" بلام واحدة كالذي، قيل: لحذف ألفه، فكرهوا كثرة الحذف، وليلا يلتبس بإله لأن ألفه تحذف.

وحذفت الألف أيضا من "لكنْ" و"لكنّ"، ومن ها التنبيه في "هالله" لأنه لم يستعمل إلا معه، فكأنه حرف واحد؛ ونص ثعلب على أن المحذوف همزة "الله". أفاده في الهمع

فصل في الكلام على ما زيد في الخط مما ليس ثابتا في اللفظ

... ... وَمِائَةً زِدْ أَلِفًا وَمِائَتَيْنْ

وبَعْدَ واوِ جَمْعٍ انْ تَطَرَّفَتْ ورُبَّما فِي نَحْوِ يَدْعُو اجْتُلِبَتْ

وضَارِبُوا زَيْدٍ وشَذَّ فِي الربا وفِي إنِ امْرُؤٌ شُذُوذًا جُلِبا

قوله: "ومائة زد ألفا .. إلخ" أي وزيدت ألف في "مائة"، قيل: تفرقة بينها وبين "منه"، وكانت التفرقة في "مائة" لأنها اسم والاسم أحمل للزيادة، ولأن المائة محذوف اللام مع كثرة الاستعمال، وكانت بالألف لأنها تشبه الهمزة؛ وحكى صاحب البديع أن منهم

من يحذف ألف "مائة" في الخط، وبعض النحويين يكتب "مائة" هكذا: "مأة" فيسقط الياء، وهو جار على ما حكي عن الفراء وغيره من الحذاق، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفا في كل موضع، وقال ابن كيسان: منهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها في نفسها وإن كان ما قبلها مكسورا.

قال أبو حيان: وكثيرا ما أكتب أنا "مئة" بلا ألف كما تكتب "فئة"، لأن كتب "مائة" خارج عن الأقيسة، فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها.اهـ من الهمع

وزيدت الألف أيضا في "مائتين" وهذا أحد الرأيين فيها، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه، فاستصحب فيها حكم المفرد مع انتفاء علته؛ والرأي الآخر عدم زيادة الألف كما لا تزاد في الجمع، لأن موجب الزيادة زال. واتفق على أن الألف لا تزاد في "مئات ومئين ومئون".

قوله: "وبعد واو جمع .. إلخ" أي وزيدت ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر نحو: "ضربوا واضربوا"، ووجه زيادتها أنهم قصدوا التفرقة بين الضمير المتصل والمنفصل في نحو: "ضربوهم"، فإن كان الضمير مفعولا حذفت الألف، وإن قصد كونه توكيدا أثبتت؛ ولذا صار حذفه في رسم المصحف في "كالوهم أو وزنوهم" دليلا على أن الضمير مفعول؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف في كل موضع، وإن لم يلحق الواو ضمير نصب. قاله في المساعد، وقال الدماميني: إنهم فرقوا بين واو الجمع وواو العطف في نحو: "جاروا وساروا" لإمكان الالتباس لو لم تكن الألف، ثم حمل عليه ما لا لبس فيه نحو: "كلوا واشربوا" لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها.اهـ

وقد نقل المرادي هذا التوجيه عن الأخفش وابن قتيبة، ونقل عن الخليل قوله: لما كان وضعها ـ أي واو الجمع ـ على المد، وعلى أن لا تتحرك أصلا، زادوا بعدها الألف لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف.

واحتُرز بالمتطرفة من نحو: "ضربوهم"، وبالفعل من الاسم وسياتي، وبقولنا "ماض أو أمر" عن المضارع، نحو: "لن يضربوا" فبعض البصريين لا يلحقها، والأخفش يجعله كالأمر والماضي فيلحق الألف.

قوله: "وربما في نحو يدعو .. إلخ" أي وربما بعد لام الفعل نحو: "يدعو" اجتلبت الألف، فأجاز الفراء إلحاق الألف فيه في الرفع خاصة، وأجاز الكسائي إلحاقها في النصب مع الظاهر نحو: "لن يغزوا زيد" دون "لن يغزوك"، فرقا بين الاتصال والانفصال.

قوله: "وضاربوا زيد .. إلخ" أي وزادوا ألفا بعد الواو المتصلة بالاسم نحو: "ضاربوا زيد، وضاربواهم" وفاقا للكوفيين؛ وشذت زيادتها في ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ و﴿إن امرؤا هلك﴾، وكان حقها في الربا أن لاتثبت لأن ألفه عن واو، ولكن زادوا الألف إذ كتبوه بالواو لما سبق تنبيها على أن الأصل أن تكتب بالألف؛ وكان حق "امرؤا" أن لا يعتد بما عرض له من ضم عينه للإتباع، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة وهو الفتح، فيكتب بالألف نحو: "يقرأ"، لكن اعتدوا بما عرض فيه من الإتباع فكتبوا على حسبه: "هذا امرؤ" بالواو، و"مررت بامرئ" بالياء، و"رأيت امرأ" بالألف، نظرا للإتباع عند من يتبع؛ قيل: فزادوا ألفا بعد الواو تنبيها على أن حقه أن يكتب بالألف مطلقا، ولا يعتد بالعارض من الضمة والكسرة.

والواوُ فِي أُولُو أولئكَ أُولاتْ عَمْرٍو ويَأُوخَيِّ زادَهُ الثِّقَاتْ

أي زيدت واو في "أولو" فرقا بينه وبين "إلى" الحرفية في حالتي النصب والجر، ثم حملت حالة الرفع عليهما. عزاه ابن عقيل والمرادي لأبي حيان شيخهما احتمالا؛ قال المرادي: وبهذا علل ابن الحاجب. وحُمل التانيث على التذكير في "أولات" وإن فقدت فيها علته.

وزيدت في "أولئك" فرقا بينه وبين "إليك"، وكانت الزيادة واوا لمناسبة ضمة الهمزة، ولم تكن في " إليك" لأن الزيادة في الأسماء أكثر بل لا توجد في الحروف إلا قليلا نحو: لعل.

وزيدت الواو في "عمرو" رفعا وجرا فرقا بينه وبين عُمر، وكانت الزيادة واوا لأنه لا يقع معها لبس، فالياء يلتبس معها بالمضاف إلى ياء المتكلم، والألف يلتبس معها المرفوع

والمجرور بالمنصوب، وكانت في "عمرو" لأنه أخف ببنائه وصرفه، ولم يحتج في النصب للفرق بالواو لظهوره.

قال المرادي: وذلك بشرطين: أن يكون علَما بخلاف "لعمر الله"؛ وأن لا يؤمن اللبس بخلاف وقوعه في القافية، لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عُمر. ثم ذكر ما يفيد اشتراط كونه مكبرا بقوله: ولو صغر لم تلحقه الواو، لأن لفظه ولفظ "عُمر" المصغر واحد، فلا حاجة إلى التفرقة.اهـ لكن نظّر الدماميني في ذكر هذه الشروط.

قول الناظم: "ويأوخي" أي وزاد بعض أهل الخط الواو في "يأوخي" فرقا بينه وبين المكبر، وكانت الزيادة في المصغر لأن الفرع أحمل للزيادة، ولأن التغيير يأنس بالتغيير، وكانت واوا لمناسبة الضمة؛ وأكثرهم لا يزيدها.

وفِـي بِأَيْيـدٍ زَيْـدُ يـاءٍ اسْـتُبِينْ ... ولَفْـظِ مِـنْ نَبَـإِي قَبْـلَ المُرْسَـلِينْ

وزِيـدَ فِـي مَلائِـهِ أيْضًـا وفِـي ... مَلائِهِـمْ واخـتَصَّ ذا بالمُـصْحَفِ

أي وزيدت ياء في: ﴿والسماء بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿ولقد جاءك من نبإي المرسلين﴾ في رسم المصحف؛ فلما كانت همزة: "بأييد" تحقق وتسهل كتبوها بالألف نظرا إلى التحقيق، وزيدت الياء نظرا إلى التسهيل؛ وزيدت في "من نبإي المرسلين" إشعارا بجواز إبدال الهمزة ياء في الوقف، فكتبت بالألف على التحقيق وبالياء على التخفيف، ليعلم جواز القراءة بهما؛ وقد وقفت بالياء جماعة في قراءة حمزة، وإن كان الوجه أن تبدل في الوقف ألفا.

وزيدت الياء أيضا في "ملائه" من قوله تعالى: ﴿إلى فرعون وملائه﴾، وفي "ملائهم" في قوله تعالى: ﴿على خوف من فرعون وملائهم﴾، وذلك لأن الألف فيهما صورة التحقيق، والياء صورة تخفيف الهمزة إذا سهلت بين بين، أي بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه وهي الياء.

وهذا مما ينقاد إليه في رسم المصحف اتباعا للسلف ولا يتعدى به موضعه، فإذا كتبت هـذه ومـا أشـبهها في غـير المصـحف لم تكتـب باليـاء، بـل تكتـب "بأيـد" هكـذا، وتكتب "من نبإ" هكذا كما تكتب "من أجإ"، وهكذا "من ملإه وملإهم" مثل: "من خطإه وخطإهم " بالألف، كما لو لم تضف لضمير.

هنا انتهى ما أردت كتبه على احمرار العلامة المختار ابن بونه رحمه الله تعالى بعون الله تعالى وتيسيره، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وماتوفيقي إلا بالله وهو حسبي في الحياة وبعد الممات .

كتبـه وجمعـه العبـد الفقيـر إلـى رحمـة الله تعـالى محمـد فـال بـن عبـد الله ابـن محمـد فـال بـن بـاب عاملـه الله تعـالى ووالديـه بـالعفو والغفـران وصـلى الله تعـالى على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس